علي المؤمن

سنوات الجمر

مسيرة الحركة الاسلامية في العراق

١٩٥٧ - ١٩٨٦







الكتـاب: سنوات الجمر: مسيرة الحركة الإسلامية في العراق ١٩٥٧ ـ ١٩٨٦

تأليـف: علي المؤمن

الناشر: مركز دراسات المشرق العربي

الرقم الدولي: 978-614-426-674-8

الطبعة الخامسة ٢٠٢٠ م

مزيدة ومنقحة

سنوات الجمر

مسيرة الحركة الإسلامية في العراق
١٩٥٧ ـ ١٩٨٦

علي المؤمن


بسم الله الرحمن الرحیم

الطبعة الخامسة.. لماذا؟

منذ العام ١٩٩٣، وهو تاريخ صدور الطبعة الأولى من كتاب (سنوات الجمر)، وحتى الآن، شهدت الساحة الإسلامية العراقية والوضع في العراق والعالم تحوّلات كبيرة على مختلف المستويات، ولا سيما المستوى السياسي، غيّرت كثيراً من ملامح الحركة الإسلامية، ونقلتها إلى مواقع عمل وتنظير جديدة جُرّت إليها مرة أو اضطُرت إلى الانتقال إليها أخرى. هذا الواقع الجديد زاد من قناعة الباحث في معظم الرؤى التي طرحها الكتاب.

وبعد أن نفدت نسخ الطبعات السابقة، رأى بعض المهتمين ضرورة تنقيح الكتاب وإضافة المعلومات والتحليلات التي حجبها ـ من قبل ـ الواقع الضاغط على الحركة الإسلامية، وإعادة طبعه؛ ليبقى يؤدي رسالته العلمية في عرض حقائق الحركة الإسلامية العراقية، ولفت أنظار الباحثين ومراكز القرار إليها؛ لأنه كتب ـ بالأساس ـ لهم وللمعنيين بدراسة الحركة الإسلامية وتجربتها، وهو هدف الكتاب.

وتماشياً مع واقع التحولات التي أشرنا إليها، فقد أعدت النظر في بعض فقرات الكتاب، وأضفت إليه رؤى جديدة أو معلومات لم أنشرها من قبل، بسبب عدم توافقها مع أفق الثمانينات من القرن الماضي.

والحقيقة أن السبب الذي حال دون نشر كثير من الحقائق والرؤى

والتحليلات في الطبعة الأولى من كتاب «سنوات الجمر» هو السبب نفسه الذي يحول دون صدور الجزء الثاني من الكتاب، والذي يحمل عنوان «سنوات الرماد»، ويتناول الفترة بين العامين ١٩٨٧ و٢٠٠٢. إذ أن كتاب «سنوات الرماد» يركز على عرض الحقائق وعلى عملية النقد والتقويم، في إطار قراءة موضوعية مختلفة. لكن الواقع لم يألف ـ حينها ـ هذا اللون من القراءة والنقد والتقويم، حتى لو صدر من باحث مراقب.

ويعود السبب إلى أن الواقع لم يتعود لغة الحوار التي يكون فيها النقد حراً والتقويم علمياً والرأي مباحاً ما لم يمس مقدساً. في حين أن اللغة السائدة هي التي تنطلق من خصوصيات الذات وتكوينها، وتكون الحصيلة إفراطاً أو تفريطاً. ولعل أحداث الأعوام ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٢ وما صدر خلالهما من أعمال كتابية، هي تعبير صارخ عن هذه الحقيقة.

والحقيقة أنني كنت خلال فترة التحضير لكتاب «سنوات الرماد» أتوقع حصول الانفجار خلال تلك الفترة، وهو الانفجار الذي تجني فيه الحركة الإسلامية حصادها بعد عقدين من الزمن تقريباً، كانت فيهما تقبض على الجمر، وهو ما حصل بالفعل في ثورة شعبان ١٩٩١. ولكن التطورات التي بدأت بالتسارع ـ بصورة مدهشة ـ منذ العام ١٩٩١، جعلتني أقتنع بأن هذه السنوات هي سنوات التراجع والانحسار والرماد، كما وجدت أن هذا التراجع يجر بعضه بعضاً، ولا توجد فيه فاصلة زمنية تجعل منه مرحلةً قائمة بذاتها.

والحقيقة أن مرحلة التراجع المفاجئ تعود إلى العام ١٩٨٨، أي في أعقاب انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية. ولكن شهر شعبان ١٩٩١ كان شهر الصحوة الكبرى، الذي قلب الموازين والمعادلات، وفيه كانت

الحركة الإسلامية قاب قوسين أو أدنى من الحكم، كحصيلة طبيعية للثورة الشعبية التي بدأت في ١٥ شعبان (آذار/ مارس ١٩٩١)، وعمّت العراق من شماله إلى جنوبه، وهي ثورة تحريرية ذات مضامين إسلامية واضحة، ولم تكن عفوية أو ارتجالية، برغم أن شكلها ومظهرها يوحيان بذلك، ولكنها جاءت تتويجاً لجهود الحركة الإسلامية طوال عقود من الزمن.

وبعد الحرب المضادة التي شنتها بقايا النظام ضد الثورة الشعبانية (١٩٩١)، والتي أدت إلى قتلها في المهد؛ بضوء أخضر من القوات الأمريكية المتخندقة في جنوب العراق، بعد حوالي أسبوعين فقط سيطرت خلالهما الثورة على أكثر من ٨٠ بالمائة (١٤ محافظة من مجموع ١٨ محافظة عراقية) من أراضي العراق؛ بدأت مرحلة التراجع الحقيقية، والتي تحدثت عن أسبابها ومظاهرها بالتفصيل في كتاب «سنوات الرماد». ولكن أشير هنا إلى أبرز مؤشرين:

الأول: يتمثل في فقدان الحركة الإسلامية زمام المبادرة على مستوى المعارضة العراقية وعلى مستوى الداخل العراقي. فعلى مستوى المعارضة العراقية ظهرت قوى علمانية في الخارج، أخذت زمام المبادرة في إطار مسعى دولي، وهي قوى لا تمتلك رصيداً فكرياً أو سياسياً أو شعبياً، ولكن يكفيها أن كثيراً من الإسلاميين العراقيين باتوا يعلقون آمالهم عليها. وعلى المستوى الثاني، ظهرت قوى دينية في الداخل استوعبت مساحات واسعة من تحرك الحالة الإسلامية. كما تمكن النظام من إحكام قبضته على الواقع العراقي، بل وحصل على تعاطف العديد من الحركات الإسلامية والوطنية في البلدان الأخرى، بسبب سياسته الجديدة التي غلفها بالشعارات الإسلامية الثورية، وفي

مقدمتها شعار التمرد على الولايات المتحدة الأمريكية. وفي الوقت نفسه سعى النظام إلى وصم المعارضة العراقية ـ بما فيها الحركة الإسلامية ـ بالعمالة للأجنبي، وتحديداً للولايات المتحدة الأمريكية، التي يكنّ الشعب العراقي لها الكراهية؛ ليس بسبب فرضها الحصار على العراق منذ العام ١٩٩١؛ بل لأن اميركا كانت السبب المباشر في انهيار ثورة العراقيين ضد نظام صدام في آذار ١٩٩١، من خلال فسح قواتها المجال لقوات نظام صدام بضرب الثورة، فضلاً عن أن موقف العراقيين من أميركا هو موقف قديم متجدد؛ يعود لسياسات أميركا في المنطقة، ومنها دعمها المطلق للكيان الصهيوني.

وفي هذا المجال نجح نظام صدام ـ إلى حد ما ـ في اصطناع فاصلة بين المعارضة والشعب العراقي، وهي فاصلة ظهرت نتائجها بعد سقوط نظام صدام؛ على شكل حساسيات بعناوين مختلفة. في حين سبق للنظام أن حاول اصطناع مثل هذه الفاصلة؛ حين اتهم الحركة الإسلامية العراقية بالعمالة للجمهورية الإسلامية الإيرانية، وقد نجح ـ نسبياً ـ أيضاً؛ بالرغم من معرفة الشعب العراقي نوعية العلاقة المتشابكة القديمة بين الحركتين الإسلاميتين في العراق وإيران (يمكن الوقوف على أهمها في الفصل الرابع من هذا الكتاب).

الثاني: يتمثل في أخذ أمريكا زمام المبادرة من إيران فيما يرتبط بمستقبل السلطة في العراق. فالمبادرة ظلت بيد الجمهورية الإسلامية طوال عقد من الزمن، ظلت فيه إيران تتحرك من خلال الحالة الإسلامية العراقية المتحالفة معها، ومن خلال الحرب التي شنها النظام العراقي ضدها. ولكن بعد العام ١٩٩١ أصبحت أمريكا هي الرقم الأول الذي يحاول التحكم بساحة المعارضة العراقية. ولو كانت حكومة

الولايات المتحدة الأمريكية قد نجحت في تطبيق مشروعها في العراق بعد انتهاء عملية الاحتلال، لكانت خسارة الحركة الإسلامية هي الأكبر. وستبقى ـ كما كانت ـ الهدف الأول للمشروع الأمريكي الخاص بالعراق والمنطقة. وهذا المؤشر جاء حصيلة ثلاثة تحولات رئيسة:

الأول: يرتبط بالوضع الدولي بعد العام ١٩٩١، ومحاولة أمريكا رسم واقع النظام العالمي ومستقبله، ودورها القيادي في إنهاء احتلال النظام العراقي للكويت، ثم إسقاطه في نيسان/ ابريل ٢٠٠٣. وكانت أمريكا قد تبنت نظام صدام حسين بالكامل ابتداءً من العام ١٩٨٦، ودخلت معه الحرب ضد إيران دخولاً مباشرةً، بعد سيطرة القوات الإيرانية على مثلث الفاو (جنوب العراق)، ثم أنها لم تتحرك ـ ابتداءً ـ لتحول دون غزوه للكويت، في محاولة منها لتحقيق عدة أهداف، أهمها: أنها أظهرت صدام حسين بمظهر الحليف المتمرد عليها والفزّاعة التي تتسبب في خوف مستمر لدى دول الجوار العربي، كما حققت لقواتها المسلحة وجوداً دائماً في المنطقة. وبذلك بات موضوع مستقبل المنطقة من خلال العراق هماً أمريكياً أساسياً.

الثاني: يرتبط بالاتجاه الجديد لخطاب بعض الإسلاميين العراقيين وتحركهم، إذ تحوّل إلى خطاب وتحرك توليفي: ليبرالي ـ إسلامي، وأصبح مؤاده الدخول في المشروع الأمريكي؛ لاعتقادهم أن المرحلة هي مرحلة أميركا. وهذا اللون من التفكير والتحرك تعبير آخر عن التراجع، إذ إنه نقل هذا البعض من حالة النضوج السياسي (١٩٨٢ ـ ١٩٩١) إلى حالة التقهقر السياسي (١٩٩١ ـ ٢٠٠٠)، برغم أن هذا التحرك قوبل برفض فصائل أخرى في الحركة الإسلامية العراقية. من جهتها؛ الفصائل الرافضة اضطرت هي أيضاً بعد احتلال أمريكا للعراق

إلى التعامل مع مصالح الشعب العراقي ومستقبل العراق تعاملاً واقعياً، مما اضطرها إلى مواجهة مشروع الاحتلال من داخله، في محاولة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه.

الثالث: مصدره إيران، إذ إن اهتمامهاً بالفصائل الإسلامية العراقية بمستويات متفاوتة، أعطى ذريعة بيد قسم من هذه الفصائل أو بعض عناصرها للبحث عن محاور دولية أخرى للتعاون معها أو البحث عن بدائل للّجوء الإنساني.

هذه المتغيرات السلبية السريعة؛ اضطرتني للإبقاء على ملف كتاب «سنوات الرماد» مفتوحاً؛ لحين انتهاء هذه المرحلة؛ والتي انتهت بالفعل خلال العام ٢٠٠٣، أي بعد سقوط دولة صدام حسين. وبذلك صعدت الحركة الإسلامية العراقية مرة أخرى وبقوة، وحققت إنجازات تاريخية لم تكن بحسبانها ولا بحسبان أمريكا؛ التي جاءت بمشروعها إلى العراق بأدوات أعدتها بعناية، ولكن المرجعية الدينية النجفية ممثلة بالإمام السيد علي السيستاني، والحركات الإسلامية، ولاسيما حزب الدعوة الإسلامية والمجلس الأعلى العراقي والتيار الصدري، بنوعية تعاملها مع مشروع العراق الجديد، يضاف إليه الموقف الإيراني من الاحتلال الأميركي، جعل الإسلاميين العراقيين يحصدون تبعات فشل المشروع الأمريكي.

ومن هنا أغلقت ملف «سنوات الرماد» والذي بات يغطي ستة عشر عاما من تاريخ الحركة الإسلامية، أي الفترة من ١٩٨٧ وحتى ٢٠٠٢، والجزء الثالث من الكتاب، والذي يحمل عنوان «سنوات الحصاد»، ويستوعب الفترة من ٢٠٠٣ وحتى ٢٠٠٦. وبذلك تكون أجزاء الكتاب الثلاثة قد غطت نصف قرن من تاريخ الحركة الإسلامية العراقية.

آمل أن تنال بعض التنقيحات والإضافات التي حملتها هذه الطبعة من كتاب «سنوات الجمر»، رضا القارئ الكريم واهتمامه، ولا سيما الباحثين والمعنيين. ومن اللّه التوفيق

علي المؤمن

بيروت ـ آب/ أغسطس ٢٠١٩

في البدء.. كلمة

الحركة الإسلامية في العراق، تعد على المستوى التاريخي حالة متجذرة في تركيبة المجتمع العراقي؛ فقد تميز هذا البلد منذ القدم بأنه مادة التفاعات التغييرية، وما تمخض عنها من ثورات وانتفاضات إسلامية تصحيحية.

والحركة الإسلامية المعاصرة هي امتداد طبيعي لذلك الواقع، إذ أنها تشكل مقطعاً هاماً من تاريخ النهضة الإسلامية الطويل، الذي صنعته الأمة بدمائها ودموعها وعرقها وحبرها.

ونعني بالحركة الإسلامية هنا؛ مجموعة الفعاليات التي تشكل المستويات القيادية والطليعية والجماهيرية في إطار حركة العمل على تطبيق الشريعة الإسلامية، بما في ذلك المرجعية الدينية والتنظيمات والمؤسسات الإسلامية.

وهذا الكتاب هو محاولة لفهم الحركة الإسلامية المعاصرة في العراق، من خلال فكرها ومسيرتها التاريخية ورموزها، على مدي ثلاثين عاماً من عمرها، متميزة بصراعها ومفرداتها، ومثقلة بأحداثها وهمومها.

وأزعم أن هذه المحاولة تتميز بمعالجتها الموضوعية للتاريخ والواقع، وبتجاوزها عقدة الأجواء غير الطبيعية التي فرضتها سنوات

المحنة على الساحة الإسلامية العراقية، وهي السنوات التي شهدت محاولات محدودة لدراسة الحركة الإسلامية في العراق. وقد بذلت وسعي لتكريس هذا الاتجاه، من خلال المتابعة المتواصلة لمسيرة الحركة بكل تفاصيلها، والحوار المباشر مع الكثيرين من روادها وقادتها؛ ممن صنعوا أحداثها أو عايشوها.

وقد اضطرتني المعلومات التي تتوافر تباعاً والصور الجديدة التي تفرض نفسها بين الحين والآخر؛ لإعادة صياغة مسودة الكتاب ثلاث مرات؛ حرصاً على الحقيقة والمسؤولية التاريخية.

ولعل من أهم الدوافع التي حملتني على دخول معترك هذا البحث؛ الحالة الضبابية التي تكتنف تاريخ الحركة الإسلامية العراقية وواقعها؛ كإفراز لحالة الاستهداف الحضاري التي تتعرض لها، إذ لم تحظ بالغطاء الإعلامي العالمي أو الاهتمام المتعارف في مجال البحث العلمي، على الرغم من عمقها التاريخي والفكري وحجمها وتأثيرها في الداخل العراقي والمحيط الإسلامي. والدافع الآخر هو حالة التنافس بين مختلف الأطراف الداخلية والخارجية حول تحديد هوية العراق ومستقبله؛ فجاء الكتاب ـ في هذا المجال ـ محاولة للكشف عن موقع الإسلام في حركة الشعب العراقي وخارطة العراق السياسية.

وتحديد الدراسة بالفترة الزمنية (١٩٥٧ ـ ١٩٨٦م) يعود لعوامل عدة؛ أبرزها أن العام ١٩٥٧ شهد حدثاً في غاية الاهمية، أسدل الستار على المرحلة القلقة من مسيرة الحركة الإسلامية العراقية، والتي أعقبت ثورة العشرين. كما حمل هذا العام معه الإرهاصات الأولى لعملية التغيير السياسي الذي شهده العراق العام ١٩٥٨. أما العام ١٩٨٦، وهو العام الثلاثون على بدء المرحلة الجديدة، فقد برزت خلاله بوادر حالة

جديدة، تتميز بمحاولات التكامل والنضوج في مختلف المجالات، ووضع الحركة الإسلامية ـ مرة أخرى ـ على بوابة مرحلة جديدة دخلها العراق.

أما الهيكل العام للكتاب؛ فينقسم إلى ثمانية فصول؛ يمثّل كل منها مرحلة تاريخية، تشد أحداثها ـ بعضها ببعض ـ أواصر الوحدة الزمنية أو الموضوعية، كما تباعد بين الفصول منعطفات جديدة، تنقل الحركة الإسلامية إلى مرحلة أخرى، تتميز بوضع جديد وخصائص مختلفه إلى حد ما. وفي نهاية الفصول عرضنا لمجموعة من الوثائق والملاحق ذات الأهمية الخاصة، والتي ستساعد على الإحاطه بموضوع الكتاب بشكل أدق.

وأخيراً..

أضع هذا الجهد اليسير ـ الذي يمثل ثمرة تواصل مستمر مع الموضوع دام أكثر من خمس سنوات ـ بين أيدي القراء، ولا سيما الباحثين والمهتمين، راجياً أن ينال اهتمامهم.

ويبقي أن أسجل شكري لكل الأساتذة والزملاء الذين ساعدوا على إخراج الكتاب بصورته هذه، سواء على مستوى دعم فكرته، وتوفير مصادره المختلفة، وقراءة مخطوطته، وإبداء الملاحظات المنهجية والفنية حوله. ومن اللّه التوفيق

علي المؤمن

نيسان/ ابريل ١٩٨٨

الفصل الأول

حركة الوعي الإسلامي

جذور النهضة

في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي احتدم التنافس بين القوى الكبرى على اقتسام الدولة العثمانية وتشتيت أقاليمها. وباندلاع الحرب العالمية الأولى باتت معظم هذه الأقاليم عرضة للإحتلال من قبل الحلفاء. وهكذا تحركت القوات البريطانية نحو العراق، ودخلت البصرة في تشرين الثاني/ نوفمبر العام ١٩١٤، وصولاً إلى العاصمة بغداد. وعند وصول أنباء الزحف الإنجليزي إلى علماء المسلمين في النجف الأشرف والكاظمية فإنهم أعلنوا الجهاد، وحثّوا عشائر الجنوب للدفاع عن أراضيهم. وشد بعض العلماء الرحال صوب الجبهات للتصدي للإحتلال، يتقدمهم آية اللّه السيد محمد سعيد الحبوبي (قائد معارك الشُعيبة) وآية اللّه السيد مهدي الحيدري، فوقعت معركة دامية في منطقة الشُعيبة بين الطرفين، تكبد فيها الإنكليز خسائر جسيمة. ولكن نتيجة المعارك كانت في النهاية لصالح الإنكليز.

وفي العام ١٩١٧ دخل الجيش البريطاني بغداد، وأخضع معظم أراضي العراق لسيطرته ـ طبقاً لاتفاقية «سايكس بيكو» ـ، فيما انسحبت القوات العثمانية مرغمة، وأسدل الستار على نفوذها في العراق..

وإلى الأبد. وفي خضم الأحداث المحمومة التي بدأت تتصاعد بسرعة مذهلة منذ العام ١٩١٤، شعر بعض علماء النجف الأشرف(*) بضرورة إحداث استراتيجية جديدة في الصراع مع الإنجليز، تتسم بطابعي التنظيم والسرية. فبادر الشيخ محمد جواد الجزائري والسيد محمد علي بحر العلوم وعباس الخليلي والسيد إبراهيم البهبهاني والشيخ محمد علي الدمشقي وآخرون إلى تأسيس «جمعية النهضة الإسلامية» في العام ١٩١٦، والتي مهدت لاشتعال ثورة النجف الأشرف في نهاية العام ١٩١٧ وبداية ١٩١٨، وكان لها دوراً مهماً فيها. واستطاعت ـ أيضاً ـ التأثير على بعض مجريات الأحداث في الساحة السياسية، حتى قيام ثورة العشرين.

وقد شهد كانون الأول / ديسمبر العام ١٩١٧ تعرّض مجموعة من المسلحين إلى قوات الاحتلال الإنجليزي في النجف الأشرف، فقتلوا وجرحوا عدداً منهم. وأعقب ذلك مقتل الكابتن «مارشال» في آذار ١٩١٨ على يد مجموعة فدائية بقيادة الحاج نجم البقّال. وجاءت ردود الفعل البريطانية ـ بعد الأحداث ـ شديدة للغاية، حيث قام لواء عسكري كامل بمحاصرة مدينة النجف الأشرف، وقطعوا الماء والمواد الغذائية عنها، وأعلن الإنكليز عن شروطهم مقابل فك الحصار، وكان أهمها: تسليم المجاهدين الذين قاموا بالعملية الأخيرة إلى القوات البريطانية. ولكن عشائر النجف الأشرف ورؤساءها ـ وبإشراف مباشر من قبل علماء الدين ـ تصدوا للمحاولة وقاتلوا الإنجليز بضراوة من فوق أسوار المدينة، حيث استمرت مقاومة النجفيين للحصار أكثر من ٣٥ يوماً.

(*) المركز الديني التقليدي للعالم الإسلامي الشيعي، ومقر المرجع الأعلى ـ في الغالب ـ للطائفة الإسلامية الشيعية. وقد احتل هذا العامل وعوامل أخرى دوراً أساسياً في الحالة الثورية التي ظلت تعيشها المدينة بشكل مستمر.

وتسبب الانهيار الاقتصادي للمدينة، وموت الكثيرين جوعاً، وعدم التكافؤ العسكري، وتدخل بعض ضعفاء النفوس في الأمر، في إخماد أنفاس الثورة، وتمكن الإنجليز من دخول النجف عنوة، وحكموا على ثلاثة عشر مجاهداً بالإعدام، وخمسة بالحبس المؤبد وآخرين بمدد مختلفة، كما تم إبعاد مائة مجاهد إلى الهند.

وعلى إثر إخماد ثورة النجف الأشرف، انتهت آراء بعض العلماء والشخصيات الإسلامية والزعامات العشائرية، إلى ضرورة تشكيل حزب إسلامي وطني، يعمل على مقارعة الإحتلال بشكل منظم وسري. وهكذا تأسس «حزب النجف السري» في العام ١٩١٨ على يد الشيخ عبد الكريم الجزائري والشيخ محمد رضا الشبيبي وعبد الواحد آل سكر وعلوان الياسري والشيخ جواد الجواهري والسيد محمد سعيد كمال الدين والشيخ حسين الحلي والشيخ عبد الحسين مطر والشيخ محمد علي القسّام ومحسن شلاش وشعلان أبو الجون، ليقوم بالمهمة المذكورة.

والى جانب جمعية النهضة وحزب النجف؛ تأسس في كربلاء تنظيم مشابه في أواخر العام ١٩١٨ تحت إسم «الجمعية الوطنية الإسلامية» بمبادرة مجموعة من علماء المدينة وزعمائها، كالشيخ محمد رضا الحائري الشيرازي (نجل الإمام الشيخ محمد تقي الشيرازي) والسيد هبة الدين الشهرستاني والسيد حسين القزويني وغيرهم. وكان لهذه التنظيمات دور مهم في صنع الأحداث وتحريك الجماهير في السنين القليلة اللاحقة.

وبناءً على طلب الحكومة البريطانية توجه «ويلسون» إلى النجف الأشرف، للبدء باستفتاء عام لمعرفة رأي الشعب العراقي بطبيعة

الحكومة التي يطالب بها، فبادر النجفيون إلى استشارة المرجع الأعلى السيد كاظم اليزدي، الذي جوّز للجميع الاشتراك في إبداء الرأي، بينما أعلن الشيخ محمد تقي الحائري الشيرازي عن ضرورة تشكيل حكومة مسلمة، وأصدر فتوى بهذا الشأن، جاء فيها:

ليس لأحد من المسلمين أن ينتخب ويختار غير المسلم للإمارة والسلطنة على المسلمين».

وكانت الأحداث والتحركات تشير بجلاء إلى أن العراقيين يطالبون بحكم إسلامي وطني مستقل، بمعزل عن القيمومة البريطانية، وتدخلاتها. وبدا واضحاً أيضاً أن الوضع مهدد بالانفجار، إذ أخذت أسبابه وعوامله تتفاعل بشكل متلاحق، حتى انطلقت شرارته الأولى، عندما هجم مجاهدون من الرميثة (جنوب العراق) على السجن البريطاني، وقاموا بإطلاق سراح شيخهم شعلان أبوا الجون، فيما استمر المجاهدون بهجماتهم على مؤسسات الاحتلال ومنشآته. وعلى أثر ذلك وجد الشيخ الحائري الشيرازي[*] أن وقت الثورة قد حان، فأفتى من مقره ـ في كربلاء ـ بالجهاد ضد الإنكليز. وجاء في فتواه:

«مطالبة الحقوق واجبة على العراقيين، ويجب عليهم في ضمن مطالبتهم، رعاية السلام والأمن، ويجوز لهم التوسّل بالقوة الدفاعية إذا امتنع الإنجليز من قبول مطالبهم».

وفي ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٢٠ انفجر العراق من شماله إلى جنوبه بثورة شعبية مسلحة بقيادة الإمام الحائري الشيرازي، تهدف إلى

(*) المرجع الأعلى بعد وفاة السيد اليزدي عام ١٩١٩.

الاستقلال وطرد المحتلين وإقامة حكومة إسلامية وطنية، وقد عرفت بـ«ثورة العشرين».

ولأسباب عديدة[1] عجزت الثورة عن الوصول إلى غاياتها وأهدافها الحقيقية، ولعل أحد أهم تلك الأسباب هو ان الثورة لم تكن تحمل معها الحد المطلوب من مقومات النجاح، فأجهضت قبيل ذلك. إلاّ أن قيام الحكم المحلي وتأسيس المملكة العراقية التي يقف على رأسها ملك عربي (فيصل بن الشريف حسين) ويحكمها ـ في الواقع ـ المندوب السامي البريطاني، يعد إحدى ثمار الثورة. وقد بقي قادة الثورة ورموزها وعناصرها البارزة خارج لعبة السلطة والحكم، فيما أصبح عملاء الإنجليز وصنائع الأتراك (الذين تنكروا للدولة العثمانية)؛ زعماء للحكم المحلي.

ومن خلال المفردات السابقة يمكن أن نعد الاحتلال الإنجليزي كأحد العوامل الأساسية التي ساهمت في تنامي حركة الوعي الإسلامي في بدايات القرن العشرين، بشكل باتت جرّاءه تنتظر الظرف المناسب للانتشار بشكل أوسع في أواسط الطبقات الاجتماعية المختلفة، كصغار الموظفين والكسبة والتجار والعشائر.

وفي الفترة التي أعقبت مؤتمر كربلاء الكبير العام ١٩٢٢، سارت الحركة الإسلامية بمرحلة غير مستقرة، تمثلت بالسيطرة البريطانية الكاملة على مقدرات العراق، واتجاه معظم علماء الدين إلى هجر العمل السياسي، احساساً منهم بعدم جدوى التدخل في أمور قد يكون بعضها ـ حسب اعتقادهم ـ بعيداً عن الدين.

وتوجه قسم منهم نحو العمل الإصلاحي العام والبناء الفكري، في حين شخّص آخرون موقعهم في حركة الأمة، كالشيخ مهدي الخالصي

ـ مثلاً ـ الذي كان دائب الحركة؛ الأمر الذي دفع الإنكليز إلى إبعاده إلى الحجاز في حزيران/ يونيو ١٩٢٣، وإبعاد ولده الشيخ محمد ورفيقه السيد محمد الصدر ـ أحد قادة حزب الاستقلال ـ إلى إيران. وعند احتجاج مراجع المسلمين وعلمائهم على هذه الاجراءات، أقدمت الحكومة على إبعاد مجموعة كبيرة منهم إلى إيران أيضاً، بينهم السيد أبو الحسن الموسوي الاصفهاني والشيخ الميرزا النائيني (أكبر مرجعين شيعيين حينها).

وبعد عودة المبعدين ـ خلال أقل من سنة ـ تحت الضغط الشعبي وتوسط بعض الأطراف، والشروط التي أمليت عليهم، كعدم التدخل في الشؤون السياسية، انصب اهتمام الإمام السيّد أبي الحسن الأصفهاني ـ في البرهة الزمنية اللاحقة ـ على عملية التوعية الدينية العامة، على أمل أن تحين الفرصة الملائمة للتحرك.

فيما عمدت السلطة إلى تقريب بعض السياسيين والوطنيين من رجالات الشيعة، وتعيينهم في مناصب حكومية رفيعة، كوزراء ورؤساء مؤسسات ودوائر ذات أهمية، في محاولة منها لتهدئة الجماهير وسحب البساط من تحت أقدامها. إلاّ أن نسبة المسؤولين الشيعة في الحكومة ظلت مدار جدل كبير؛ لأنها لم تكن تزيد في أفضل الحالات عن ٢٠٪ من استحقاق الشيعة من المناصب، قياساً بنسبتهم السكانية.

وإبّان حركة مايس (أيار/ مايو) ١٩٤١، أفتى الإمام أبو الحسن الأصفهاني وآية اللّه الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء وجمع من علماء السنة والشيعة، بالوقوف بوجه المستعمرين الإنجليز والحفاظ على بيضة الإسلام وبلاد المسلمين، فتحركت عشائر الفرات الأوسط والجنوب لإعلان الثورة ومساندة حركة مايس، إلا أن رشيد عالي الكيلاني

تحاشى إقحام الشعب والعشائر الشيعية في الثورة ضد الإنجليز، لأسباب سياسية، منها خشيته من تعاظم نفوذ العلماء الشيعة، ومطالبتهم بحقوق الطبيعة في الحكم والسلطة. ولا شك أن حركة الكيلاني لم تكن بعيدة عن اللعبة الاستعمارية وصراع النفوذ، الذي برز مرة أخرى إبّان الحرب العالمية الثانية بين الإنكليز والألمان، الأمر الذي أحبط آمال الحركة الإسلامية، وجعلها تشك في كل تحرك لرجال السياسة.

ولم تكن الحركة الإسلامية ـ رغم الظروف غير الطبيعية ـ بعيدة عن الأحداث الدائرة على الساحة العراقية بشكل مجمل، كالسعي لإسقاط «معاهدة بورتسموث» في العام ١٩٤٧، والموقف من حرب ١٩٤٨ ضد الوجود الصهيوني في فلسطين، والتصدي لحكومة نوري السعيد وما تبعها من حوادث العنف والقمع في العام ١٩٥٢.

النزوع نحو التنظيم

في أواسط الأربعينات والخمسينات تأسست في العراق جماعات وتنظيمات إسلامية، جديدة في توجّهاتها الفكرية وبنيتها التنظيمية ونظرتها إلى واقع الأمة الإسلامية. وكان معظمها امتدادات للحركات الإسلامية التي أنشئت في بلدان أخرى من العالم الإسلامي، كجماعة الإخوان المسلمين(*) وحزب التحرير(**).

(*) تأسست جماعة الأخوان المسلمين في مصر في العام ١٩٢٨ على يد الشيخ حسن البنا، وامتدت إلى الكثير من البلدان الإسلامية، ومنها العراق، إذ دخلته الجماعة في أوائل الأربعينات.

(**) تأسس حزب التحرير (الإسلامي) في مدينة القدس بفلسطين في العام ١٩٢٨ على يد الشيخ محمد تقي النبهاني، وتركز عمله في البداية على فلسطين والأردن، ثم انتشر إلى عدد من البلدان الإسلامية الأخرى.

تركز نشاط المتأثرين بجماعة الأخوان ـ بادئ الأمر ـ في مدينة الموصل (شمال العراق)، حيث وجدوا آفاق مناسبة لنموهم، وكان يتزعمهم الشيخ عبد اللّه النعمة، وهو من الشخصيات الدينية البارزة في الموصل.

وانطلاقاً من هذه المدينة انتشرت خطوط الجماعة إلى بغداد وبعض مدن الشمال والوسط. ثم تأسست الجماعة بشكل رسمي في بغداد في العام ١٩٤٦ تحت إسم «جمعية الأخوة الإسلامية» بعد رفض السلطات إعطاء رخصة باسم «جماعة الأخوان المسلمين»، وقد ترأس الجمعية الشيخ أمجد الزهاوي فيما كان الشيخ محمد محمود الصوّاف(*) مراقباً عاماً لها. ومن قادتها عبد الرحمن خضر ومحمد سالم زيدان وعبد الغني شندالة وعبد القادر الجنابي. وخلال سنوات قليلة فتحت للجمعية فروع في الموصل وكركوك وبعقوبة وسامراء وتكريت والبصرة والرمادي والفلوجة وغيرها.

وساهم «الأخوان المسلمون» في مقارعة النفوذ الأجنبي في العراق، إذ برز ذلك خلال انتفاضة الجماهير في العام ١٩٤٧ «ضد معاهدة بورتسموث» الموقعة بين بريطانيا والحكومة العراقية التي يترأسها صالح جبر. كما شاركوا بفاعلية في التظاهرات التي خرجت في العام ١٩٤٨ للتنديد بقرار تقسيم فلسطين، وأسسوا «جمعية إنقاذ فلسطين»، حيث أسندت لمرشد الجماعة الشيخ محمد محمود الصّواف مسؤولية أمانة سرها. وكان معه في قيادة (الأخوان) تحسين عبد القادر الفخري وعلي

(*) تعرّف الشيخ محمد محمود الصواف على الشيخ حسن البنا في مصر حين كان طالباً في الأزهر بمصر، وانتمى هناك إلى جماعة الأخوان المسلمين، وبايع الشيخ البنا على إنشاء فرع للجماعة في العراق. وبعد عودته إلى العراق عيّن مدرساً في كلية الشريعة في العام ١٩٤٦.

فاطن وعبد الرحمن الشيخلي ومنيب الدوري وعبد الغني شندالة ومحمد فرج الشيخلي.

وفي العام ١٩٥٢ أصدرت الجماعة مجلة «الأخوة الإسلامية»، التي تعرضت لحكومة نوري السعيد وسياستها، مما دفع السلطات إلى إغلاق المجلة وتعقيب القائمين عليها.

وفي جميع المراحل كانت جماعة الأخوان تقف في صف المعارضة للنظام الملكي، حيث لم تنجُ من سطوته وملاحقاته، بيد أنها استطاعت أن تخطوا خطوات ملحوظة نحو النمو والاتساع، رغم ظروف الإرهاب والتضييق، حتى كان في فترة من الفترات يشار إلى مجمل المتدينين الحركيين على أنهم من جماعة الأخوان، وإن لم يرتبطوا بها، بالنظر للمكسب الإعلامي الذي حققته في مرحلة الصراع مع السلطة، ولأنها العنوان التنظيمي الإسلامي الوحيد الذي عرف في هذا المجال آنذاك.

أما حزب التحرير فقد وصلت تنظيماته إلى العراق في أواسط الخمسينات على يد عناصر أردنية وفلسطينية. وتمكن من إيجاد قاعدة له بين عدد من الشباب المتديّن، الذي لم تنسجم طريقة «الأخوان» ـ في العمل الإسلامي ـ مع تفكيرهم ووضعهم، فانخرطوا في صفوف الحزب. وكان بينهم عدد من الشباب الشيعة، من العاصمة بغداد وبعض المدن الجنوبية كالبصرة، برغم أن الحزب كان سنياً في القواعد الفكرية ونزعته المذهبية وقيادته.

ولم يكن للتحريريين نشاط ملحوظ في العهد الملكي، لأن الحزب وصل العراق متأخراً، ولم يكن يملك القاعدة والعمق التنظيمي الكافيين. ولكنه ـ في السنوات الأخيرة من الحكم الملكي ـ عارض

سياسة نوري السعيد وحلف بغداد، مما دفع السلطة إلى اعتقال مجموعة من أعضائه، وإيداعهم سجن «نقرة السلمان».

والملف للنظر ان حزب التحرير ـ على الرغم من مرور سنين طويلة على تأسيسه ـ بقي في حالة شبيهة الانغلاق؛ بالنظر إلى جملة الأفكار التي يحملها، أو بتعبير أدق؛ القواعد الأساسية لتفكيره. فقد اعتمد الحزب طريقة التثقيف الداخلي السياسي والفكري ـ أولاً وآخراً ـ كوسيلة لبناء النخبة، ثم قفز إلى مرحلة التفاعل والاصطدام ـ السلمي ـ بالكيانات اللاإسلامية، دون الأخذ بنظر الإعتبار إنشاء قواعد جماهيرية أو التحرك على الأمة؛ مما يجعل أفراد الحزب معزولين من زاوية الضربات المضادة، فضلاً عن أهليتهم للصمود أمام التحدي الشرس للقوة المعادية.

ويتبع الحزب أطروحة (طلب النصرة) في محاولاته الرامية لاستلام السلطة؛ أي الاعتماد على القوى التي التي لا تدخل ضمن تنظيمات الحزب. فلا ضير ـ مثلاً ـ من طلب النصرة من رئيس حكومة أو رئيس حزب آخر أو زعيم قبيلة أو سفير!. والنتيجة أن قادة حزب التحرير لم يجدوا من يلبي نداءهم حين طلبوا النصرة عدة مرات، وفي أكثر من بلد، كان منها العراق[٢].

ويعتبر حزب التحرير نفسه الجدير برعاية المسلمين وإقامة الخلافة الإسلامية، ويرى أن جميع الحركات الإسلامية متناقضة وقائمة على أساس مغلوط. وحين يحاول الحزب إضفاء طابع إسلامي عام على كيانه من خلال نبذ الطائفية والمذهبية، فإنه ـ رغم ذلك ـ طوّق نفسه باتجاه طائفي مذهبي. والذي يسترعي الانتباه في طراز تفكير حزب التحرير، هو بناء جميع تحليلاته ومواقفه السياسية على أساس الصراع

القائم بين الإنجليز (الإمبراطورية البريطانية العجوز)، والأمريكان (الإمبراطورية الأمريكية الفتية) كما يطلق عليهما. ويذهب إلى أن مشكلة في العالم تدخل ضمن الصراع بين هاتين الدولتين.

وفضلاً عن هذين التنظيمين (الأخوان والتحرير)، فإن الساحة الإسلامية في العراق شهدت في منتصف الخمسينات وما بعدها تأسيس جماعات إسلامية صغيرة، تختلف في متبنياتها السياسية والتنظيمية وأسلوبها في العمل عن الجماعتين المذكورتين..

ففي النجف الأشرف تأسست «منظمة الشباب المسلم» في العام ١٩٥١ على يد عز الدين الجزائري (أحد الشخصيات الإسلامية المثقفة)، ومارست نشاطها الثقافي والفكري بشكل محدود، وكانت مسؤولة عن إصدار مجلة «الذكرى» التي تنشها مدرسة الجزائري. ولم يتسنّ للجماعة الانتشار الواسع خارج مدينة النجف الأشرف وكربلاء، باستثناء بعض الامتدادات المحدودة في بغداد والكاظمية. وقبل أن تحقق الحركة أي مكسب ملحوظ تعرضت للانشقاق، حين انفصل محمد صالح الحسيني (أحد قادة الحركة) مع جماعته، وأسس بإشراف عز الدين الجزائري ـ أيضاً ـ جماعة جديدة في العام ١٩٥٧، أسماها منظمة العقائديين المسلمين، والتي تمكنت من توسيع نشاطها بشكل يفوق نشاط «الشباب المسلم»، إذ أوجدت لنفسها امتدادات ملحوظة في بعض المدن العراقية، وخاصة العاصمة بغداد.

كما أسست مجموعة من الشباب المتديّن في النجف الأشرف، تجمعاً إسلامياً للتثقيف والتوعية في العام ١٩٥٧، أطلقت عليه اسم «شباب العقيدة والإيمان». ولم تتعد نشاطاتهم إقامة المحاضرات واللقاءات الأسبوعية، حتى انحلّت الحركة بعد فترة ليست طويلة.

وعلى العموم فإن هذه الحركات الثلاث ـ التي يغلب عليها الطابع الديني الشيعي ـ لم تساهم بشكل مؤثر في الأحداث السياسية، وإن كانت تهتم بهذا الجانب من خلال عملية تثقيف أعضائها، بل بقيت عبارة عن تجمعات تهدف إلى رفع المستوى الفكري والثقافي والتربوي لدى الجماهير على الوجه الأعم، والمرتبطين بها على الوجه الأخص.

وطوال الفترة الزمنية التي استغرقتها المرحلة القلقة ـ من العام ١٩٢٣ وحتى ١٩٥٧ ـ كانت الحركة الإسلامية تنتقل بين النجاح والتقدم تارة، والفتور والجمود تارة أخرى. وغالباً ما كانت تضحيات الإسلاميين وإنجازاتهم ـ على مستوى العراق ـ تستثمر من قبل بعض الجماعات الانتهازية والنفعية، وبالتالي تنتهي إلى نتيجة مغايرة لتطلعاتهم.

وتعود ظاهرة المد والجزر في مسيرة الحركة الإسلامية ـ في تلك الفترة ـ إلى عدة عوامل، تمثل في نفس الوقت مفردات الحالة العامة التي عاشتها الساحة العراقية، وأهمها:

أولاً ـ ضعف الوعي السياسي الشعبي.

ثانياً ـ وجود بعض الانتهازيين والنفعيين ضمن الإطار الواسع للحالة الإسلامية.

ثالثاً ـ امتلاء الساحة السياسية بالتيارات والشخصيات العلمانية والهجينة أو المرتبطة بالخارج، والتي استطاعت حرف الكثير عن أصالتهم ومعتقداتهم.

رابعاً ـ امتناع معظم علماء الدين عن التدخل بالشؤون السياسية

وفسح المجال لعلماء (الأوفيز)(*) ووعاظ السلاطين، وكذلك العلماء والمتطفلين ممن يرتبطون مذهبياً بالطائفة الشيعية، للعمل على محاولة امتصاص النقمة الشعبية وركوب الموجة الإسلامية.

خامساً ـ التشتت الذي أصاب قيادة الحركة الإسلامية، وتوزع المرجعية الدينية في النجف الأشرف بين عدد من العلماء، على أثر وفاة الإمام السيد أبي الحسن الأصفهاني في العام ١٩٤٥ وانتقال المرجعية العليا إلى الإمام البروجردي في قم (إيران)، الأمر الذي أضعف مركزية النجف الأشرف إلى حدّ ما.

سادساً ـ غياب التنظيمات الإسلامية الفاعلة الكبيرة، ذات المنهج التغييري الشامل، والتي تتكفل باحتواء الساحة الإسلامية وتحريكها.

وبرغم هذا الواقع، فإن السنين الأخيرة من هذه المرحلة التاريخية القلقة كانت تبشر بواقع آخر بالنسبة للحركة الإسلامية، فقد كشفت عن نوع من الصحوة، آتت ثمارها فيما بعد.

تبلور حركة الوعي الإسلامي

لا يمكن فصل تيار الوعي الإسلامي في العراق عن مجمل الواقع الجديد الذي شهدته الأمة الإسلامية عموماً في نهايات القرن العشرين؛ فبعد ركود وتراجع استمر فترة طويلة، وبعد الوهن الذي أصاب الدولة العثمانية، بدأت علائم الصحوة تبرز من جديد في العديد من البلدان الإسلامية، كالعراق وإيران وشبه القارة الهندية وبلاد الشام وشمال

(*) مصطلح إنجليزي، أطلق على المتلبسين بزي علماء الدين الذين يتملقون السلطة ويسيرون في خطاها. وقد ظهرت تسمية «علماء الأوفيز» أبان الاحتلال الإنجليزي للعراق، وتميز بها أربعة من عملاء الاحتلال، هي ترادف تسمية «علماء البلاط».

أفريقيا، ولمعت أسماء رائدة في تلك الفترة، مثلت القيادة الميدانية لحركة الوعي والإصلاح، كالشيخ عبد الرحمن الكواكبي والسيد جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده ومحمد إقبال وغيرهم. كما مرّ العالم الإسلامي بسلسلة من الانتقاضات والثورات التي كان معظمها ردود فعل لأوضاع مفروضة على الأمة، كانتفاضة التنباك في إيران بقيادة الإمام السيد محمد حسن الشيرازي في العام ١٨٩٦، وثورة الدستور (المشروطة) في إيران أيضاً في العام ١٩٠٥ بقيادة آية الله السيد عبدالله البهبهاني الغريفي ورعاية الإمام الشيخ محمد كاظم الآخوند الخراساني (المرجع الأعلى في النجف الأشرف)، وانتفاضات المسلمين في الهند بقيادة السيد أحمد والسيد إسماعيل (جماعة مسلم ليك)، والحركات المناهضة للإنكليز في مصر والسودان ونيجيريا، والفرنسيين في الجزائر والمغرب وسوريا، والهولنديين في أندونيسيا وغيرها.

وعلى الرغم من أن معظم هذه التحركات لم تكن سوى ردود فعل ـ كما أسلفنا ـ إلا أنها مثّلت من جانب آخر تيارات تغييرية وحركات إصلاحية ضخمة.

ولم يختلف الأمر في العراق، حيث مارس الفقهاء أدواراً مشابهة تقريباً، ابتداءً بالسيد الميرزا محمد حسن الشيرازي والشيخ الآخوند الخراساني والسيد محمد سعيد الحبوبي والشيخ الحائري الشيرازي وشيخ الشريعة الأصفهاني، وانتهاءً بالسيد أبي الحسن الأصفهاني والشيخ النائيني والشيخ مهدي الخالصي والشيخ محمد حسين كاشف الغطاء.

وجاء الاحتلال الإنجليزي للعراق في بداية القرن الحالي ليعطي زخماً نوعياً جديداً للحركة الإسلامية ـ كما ذكرنا ـ إذ كانت تحركات الإسلاميين المناهضة للاستعمار تمثل نقلة جادة في مسيرة الصحوة.

وعبّرت انتفاضة ١٩١٤ في جنوب العراق، وثورة النجف في العام ١٩١٨، وثورة العشرين في العام ١٩٢٠؛ عن هذه الحقيقة بدقة. وفي أعقابها سارت حركة الوعي الإسلامي ببطء وتثاقل في معظم الأحيان.

والأمر الذي لا يمكن تغافله هنا هو أن معظم الأعمال الإصلاحية التي كان يقوم بها علماء الدين والشخصيات الإسلامية غالباً ما تفقد بريقها برحيل القائمين عليها أو تخليهم عن العمل، لأنّها تكون ـ في معظم الحالات ـ مبادرات تفتقد إلى التخطيط طويل المدى، على الرغم من أن بعضها قد يشكّل أعمالاً كبرى. فالشيخ محمد حسين كاشف الغطاء(*) ـ مثلاً ـ نذر نفسه لحركة الإصلاح والتجديد، وقابل الإتهامات والإشاعات بالمزيد من التحرك والرفض لواقع الأمة. إلاّ أن رحيل الشيخ المجدد سبّب انهيار معظم المكاسب التي حققها، حيث اندثر الكثير من أفكاره وإنجازاته؛ لأنها لم تجد من ينوء بحملها. وكذلك الحال مع العديد من رواد الوعي الإسلامي المعاصر كالسيد هبة الدين الشهرستاني والسيد عبد الحسين شرف الدين والشيخ محمد جواد البلاغي والشيخ محمد رضا المظفر(**) والسيد محسن الأمين والشيخ محمد جواد الجزائري والشيخ عبد الكريم الجزائري والشيخ مرتضى آل ياسين.

وربما يقفز إلى الأذهان في هذا المجال الفارق في أسلوب العمل

(*) أحد أبرز علماء الإصلاح والتجديد في القرن العشرين، ولد في العام ١٨٧٦ في مدينة النجف الأشرف، ودرس على كبار علمائها، ثم برز كأحد مراجع الدين وأحد دعاة الوحدة الإسلامية، توفي في العام ١٩٥٤. وقد جمع أفكاره الإصلاحية في مجموعة من الكتب أهمها: تحرير المجلة، الدين والإسلام، المثل العليا في الإسلام، الحكمة والسياسة وغيرها.

(**) يعد الشيخ المظفر من أبرز رواد ومنظري الحركة الإسلامية المعاصرة في العراق. ولعله الوحيد ـ من بين هؤلاء ـ الذي ما زالت بعض أفكاره وإنجازاته قائمة إلى الآن.

ووسائله بين زعماء الوعي الإسلامي التغييري في هذا القرن. فبعض هؤلاء تبنى الأسلوب التنظيمي، في إطار مدرسة حديثة، تلائم العصر؛ إلاّ ـ أنها ـ كما يقول ـ مستوحاة من سيرة الرسول الأعظم(ص) والسلف الصالح. في حين اقتنع آخرون بالبقاء على ممارسة الوسائل الفردية والتقليدية. ولعل من أبرز مصاديق هاتين المدرستين؛ الإمام الشيخ حسن البنا والإمام الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، فالأول أسس تنظيماً تغييرياً سلك وسائل جماعية دقيقة، وما زال قائماً حتى الآن. أما الثاني فإنه أسس مدرسة متميزة في الإصلاح، سلكت وسائل فردية وتقليدية ـ غالباً ـ، وعالجت قضايا الأمة من خلال منظار آني. ويمكن ملاحظة الفارق بين المدرستين من زاوية أخرى، تتعلق بديمومة واستمرار بقاء كل منهما، وحجم الآثار التي تركتهما إلى الآن.

والحقيقة أن هذه المسألة الحساسة بحاجة إلى المزيد من الدراسة والبحث، فهي من المسائل التي ظلت مدار بحث وحوار في أوساط المسلمين الشيعة تحديداً، وتتعلق بالدرجة الأولى بالفكر السياسي للمدرسة الشيعية وهيكل النظام الديني الشيعي الذي يقف على رأسه «المرجع الأعلى» أو «المجتهد الأكبر» ـ كما يسميه البعض ـ. ومن هنا ينشأ أحد الآراء القوية في هذا المجال، والقائل بأن هناك فرقاً شاسعاً بين النظامين الدينيين السني والشيعي، إذ لا يمكن ـ جراء ذلك ـ المقارنة بين عمل التنظيم الحركي في الوسط السني وعمل التنظيم الحركي في الوسط الشيعي، وكذلك بين موقع الفقيه السنّي والفقيه الشيعي.

ولسنا هنا بصدد مناقشة تلك الآراء، سواء القائلة بضرورة التنظيم (والشكل الحزبي منه على وجه الخصوص)، أو التي لا تتبناه، بل أردنا

من ذلك الحديث الوصول إلى حقيقة هامة، تتعلق بحجم العمل الإصلاحي الذي قام به بعض علماء الشيعة في العراق، ولم يبقَ من معظمه آثار شاخصة، لذلك السبب أو لأسباب أخرى. كما أردنا الوصول أيضاً إلى حقيقة غياب التفكير بعملية رعاية الأمة رعاية حقيقية لدى جميع علماء الدين، أو التفكير بإصلاح أمورها ـ على الأقل ـ لدى آخرين، فلربما تخيف هؤلاء كلمة العمل السياسي (الإسلامي)، أو العمل الإجتماعي بمعناه الخاص.

والغياب الإسلامي هذا كان يقابله جو مشحون بالتيارات والأفكار الوضعية الوافدة، ووسط مهرجان من الحركات والأحزاب والتنظيمات العلمانية. ويمثل هذا النوع من الغياب ذروة التراجع الإسلامي في مقابل النشاط المحموم للاستعمار وامتداداته المحلية وانتهزهم فرصة فراغ الساحة الإسلامية من العمل المضاد (التغييري المنظّم الشامل).

وما نريد قوله باختصار هو أن علائم الصحوة ومصاديقها ـ المتمثلة بالإنجازات الفردية وبعض الأعمال الجماعية المتواضعة ـ لم تكن غائبة مطلقاً، إلاّ أن الذي كان غائباً هو العمل الذي يساهم في انتشال الوضع وفي تبني عملية التغيير الشاملة في كيان الأمة(*).

(*) الحقيقة أن الحاجة إلى مثل هذا العمل كانت تبرز في أوساط المسلمين الشيعة على الخصوص؛ لأن المسلمين السنة سبقوهم إليه، فقد برزت في أوساطهم منذ نهاية العشرينات تنظيمات وتجمعات إسلامية كبيرة، كالأخوان المسلمين في مصر، وحزب التحرير في بلاد الشام، والجماعات الإسلامية في الهند وباكستان وتركيا وغيرها. ومن جانب آخر فإن الوجودات الشيعية الرائدة كالنهضة الإسلامية وحزب النجف والجمعية الإسلامية الوطنية وغيرها هي تجمعات آنية تشكلت لأغراض محدودة وانتهت حال ارتفاع هذه الأغراض. أما الحركات التي في الخمسينات فهي الأخرى محدودة وذات إمكانات متواضعة تنسجم مع أهدافها، ولم تسمح لها ظروفها بالنمو والتقدم.

تأسيس حزب الدعوة الإسلامية

لم تكن الوجودات الإسلامية المحدودة في العراق كالأخوان والتحريريين والشباب المسلم والعقائديين وغيرها قادرة على القيام بتلك المهمة، لأسباب وظروف تتعلق بهذه الجماعات وخصوصيات يتميز بها العراق بشكل عام، ووضع الإسلاميين بشكل خاص.

هذا الهم الكبير كانت تحمله ثلّة متميزة من علماء الدين والشخصيات الإسلامية المثقفة، التي عالج بعضها المشكلة من خلال تبني أسلوب العمل التغييري المنظّم الشامل، بعد دراسة بعضها لنظرية العمل السياسي في الإسلام، ولتأريخ الأمة الإسلامية عموماً والعراق خصوصاً، وتجارب الشعوب وحركات المصلحين والوجودات الإسلامية السياسية السابقة.

ووجد قسم من هؤلاء أن الحل يتمثل بتأسيس حركة منظمة، تحاول أن تلبي حاجة الساحة الإسلامية. وقد ولدت هذه الحركة ـ التي أسموها بـ (الدعوة الإسلامية) ـ بعد مخاض عسير، استمر فترة طويلة.

وكان الرائد الأبرز لهذا العمل هو آية اللّه السيد محمد باقر الصدر، الذي مثّل نموذجاً نادراً لعلماء الدين، لإدراكه حاجات الأمة والساحة الإسلامية في مختلف مراحل التحرك. فالنبوغ الذي تمتع به السيد الصدر في جميع المجالات (العلمية والفكرية والاجتماعية وغيرها) جعله يتفرد من بين معظم علماء ومراجع الدين، وحتى المصلحين والعاملين منهم.

ويعدّ السيد محمد مهدي الحكيم إلى جانب السيد طالب الرفاعي ومجموعة الحزب الجعفري: عبد الصاحب دخيل، محمد صادق

القاموسي وحسن شبر؛ أصحاب فكرة إنشاء حزب إسلامي شيعي، والذي حمل اسم حزب الدعوة الإسلامية فيما بعد؛ إذ يقول السيد محمد مهدي الحكيم: أن فكرة تأسيس حزب إسلامي طرحت خلال العام ١٩٥٦، واستمرت التحركات والاجتماعات التحضيرية أكثر من سنة، تباعدت فيها الأفكار وتقاربت، وتراجعت شخصيات وثبتت أخرى، وحتى تم في النهاية الاتفاق على شكل العمل وطبيعة تحرّكه. وكانت أول قضية طرحت على طاولة البحث (قبل التأسيس) هي مشروعية قيام الحكومة الإسلامية في (عصر الغيبة)، فكتب آية اللّه السيد محمد باقر الصدر (وهو الفقيه الوحيد بين المؤسسين) دراسة فقهية برهن فيها على شرعية قيام الحكومة الإسلامية في عصر الغيبة، وكانت هذه الدراسة أول نشرة حزبية يتبناها «حزب الدعوة». ويضيف السيد محمد مهدي الحيكم: أنه عرض فكرة تأسيس الحزب في العام ١٩٥٦ على السيد طالب الرفاعي وعبد الصاحب دخيل ومحمد صادق القاموسي؛ فكان الاربعة يعقدون الاجتماعات التداولية الأولى لفكرة الحزب، ثم اقترح السيد طالب الرفاعي مفاتحة السيد محمد باقر الصدر؛ فوافق على الفور حين فاتحه السيد مهدي، ثم اقترح السيد الصدر ضم السيد مرتضى العسكري للعمل (وكان يقيم في الكاظمية)، حيث فاتحه بذلك من خلال رسالة حملها إليه السيد مهدي.

وخلال الفترة من تموز/ يوليو وحتى أيلول/ سبتمبر ١٩٥٧ عقد اكثر من إجتماع تأسيسي تحضيري في النجف الأشرف، معظمها في بيت السيد محمد باقر الصدر، وكان آخرها هو الإجتماع التأسيسي الذي عقد في النجف في محرم ١٣٧٧هـ (آب/أغسطس ١٩٥٧م). وفي تشرين الأول / أكتوبر العام ١٩٥٧ (ربيع الأول ١٣٧٧هـ) عقد الاجتماع التأسيسي النهائي في دارة المرجع الديني الإمام السيد محسن

الحكيم في كربلاء؛ بحضور سبعة من الشخصيات، وهو الإجتماع الذي يعدّه بعض مؤسسي «الدعوة» اجتماعاً تأسيسياً نهائياً، ويعدّه مؤسسون آخرون اجتماعاً لتأدية القسم. وبما إن اجتماع كربلاء قد تم فيه اداء القسم؛ فإنه يعد من الناحية القانونية الإجتماع التأسيسي الأول. ومن هنا فإن كون بعض الشخصيات كانت من المؤسسين ومن الملتحقين بالتأسيس؛ مرده إلى وجود إجتماعين، أحدهما في النجف الأشرف؛ وهو الاجتماع التأسيسي الحقيقي، والثاني في كربلاء؛ وهو الاجتماع الرسمي الأول.

والرواية الرسمية لحزب الدعوة والتي يثبتها محمد صالح الاديب والسيد حسن شبر (بالرغم من أن الأول لم يحضر اجتماع النجف التأسيسي وحضر اجتماع كربلاء، بينما حضر الثاني اجتماع النجف ولم يحضر اجتماع أداء القسم في كربلاء)؛ فتعد اجتماع كربلاء تأسيسياً؛ لأن القيادة أدت فيه القسم؛ ولأن الحزب حدد يوم ١٧ ربيع الأول ١٣٧٧هـ (١٢ تشرين الثاني ١٩٥٧) تاريخاً لتأسيسه.

والحقيقة أن التعدد في الروايات التي يذكرها مؤسسو الحزب ورواده وتشكيلته القيادية الأولى حول زمان ومكان تأسيس الحزب؛ يعود إلى ان الإجتماعات التأسيسية استمرت من العام ١٩٥٧ إلى العام ١٩٥٨، بل يعتقد بعضهم أن الاجتماعات التمهيدية والتأسيسية استمرت من العام ١٩٥٦ وحتى العام ١٩٥٩. إلا أن التاريخ الدقيق ـ وفق المعطيات التي حصلت عليها من خلال مقابلاتي مع بعض مؤسسي الحزب وقادته وأعضائه الأوائل؛ ولاسيما السيد حسن شبر والسيد محمد مهدي الحكيم والسيد هاشم الموسوي وغيرهم ـ هو أن الحزب تأسس في أواخر العام ١٩٥٧، وان اجتماعي النجف الأشرف وكربلاء هما اجتماعان تأسيسيان، وإن من حضر أحدهما يعد من المؤسسين.

والحقيقة؛ لم أجد تضارباً في رواية أي من المؤسسين أو الملتحقين

بالتأسيس وأوائل الدعاة (الذين كانوا في أجواء تاسيس الحزب وخطواته الأولى من ١٩٥٦ وحتى ١٩٥٩)؛ لأن كل منهم ينظر إلى مراحل التاسيس وخطوات العمل من زاويته وموقعه. ومن هنا تكون مهمة الباحث تجميع الروايات وحصرها واستخلاص النتائج منها.

ونتيجة عملية البحث والتقصي هذه؛ تتلخص في أنّ حزب الدعوة تأسس رسمياً في آب/أغسطس من العام ١٩٥٧ في النجف الأشرف. أما مدينة كربلاء فكانت جغرافيا أداء قسم التأسيس، وأن مرحلة التأسيس استمرت طيلة العام ١٩٥٧، وكانت جغرافيا التحضير والتأسيس هي مدينة النجف الأشرف حصراً، وأنّ إسم (الدعوة الإسلامية) أطلقه عليه السيد محمد باقر الصدر في العام ١٩٥٩، وأنّ أصحاب الفكرة هم أربعة، أبرزهم السيد محمد مهدي الحكيم، فيما كان السيد محمد باقر الصدر محور عملية التحضير والتاسيس. اما المؤسسون العشرة لحزب الدعوة الإسلامية (السبعة الأوائل حضروا اجتماع أداء القسم في كربلاء، والثلاثة الآخرون حضروا اجتماع النجف الأشرف التأسيسي) فهم:

١ ـ السيد محمد باقر الصدر: عالم دين، ٢٢ عاماً، مواليد الكاظمية العام ١٩٣٥، وكان يدير الاجتماعات التحضيرية والتأسيسية، ويعدّ منظّر الحزب والأبرز بين المؤسسين؛ باعتباره مجتهداً ومفكراً، ومحل ثقة علمية وفكرية وشخصية لدى المرجعيات الدينية والحوزة العلمية.

٢ ـ السيد محمد مهدي الحكيم: عالم دين، ٢٢ عاماً، مواليد النجف الأشرف العام ١٩٣٥، وهو الأبرز ممن طرحوا فكرة الحزب، وكان محور المفاتحات التمهيدية مع المؤسسين، وتكمن أهميته الدينية والإجتماعية في كونه نجل المرجع الأعلى للشيعة الإمام السيد محسن الحكيم.

٣ ـ السيد مرتضى العسكري: عالم دين، ٤٣ عاماً، مواليد سامراء عام ١٩١٢، وهو أول من أدى القسم؛ باعتباره أكبر حضور اجتماع كربلاء سناً، وكان باحثاً إسلاميا معروفاً، ومؤثرا في الوسط العلمي والسياسي والإجتماعي في بغداد حيث كان يقيم.

٤ ـ محمد صادق القاموسي: إداري وناشط إسلامي، ٣٥ عاما، ولد في النجف الأشرف العام ١٩٢٢، وكانت أهميته تكمن في قربه من الشيخ محمد رضا المظفر وعمله معه، فضلا عن وعيه السياسي الذي يؤهله له عمره وخبرته في العمل التنظيمي الإسلامي؛ لاشتراكه في تاسيس الحزب الجعفري سابقاً، وقد انسحب من حزب الدعوة وقيادته في وقت مبكر (العام ١٩٥٨).

٥ ـ عبد الصاحب دخيل: تاجر وناشط إسلامي، ٢٧ عاماً، مواليد النجف الأشرف العام ١٩٣٠، وكان يمتلك خبرة في العمل التنظيمي الإسلامي؛ لأنه أسس مع آخرين الحزب الجعفري قبل عدة سنوات.

٦ ـ محمد صالح الأديب: مهندس زراعي، ٢٥ عاماً، مواليد كربلاء العام ١٩٣٢، كانت له خبرة تنظيمية سابقة باعتباره من كوادر منظمة الشباب المسلم.

٧ ـ السيد محمد باقر الحكيم: عالم دين، ١٨ عاماً، مواليد النجف الأشرف العام ١٩٣٩، وهو أصغر المؤسسين سناً، وكان يمثل حلقة تاثير مهمة بين المرجعية العليا لأبيه الإمام الحكيم وبين أستاذه المقرب منه السيد محمد باقر الصدر.

٨ ـ السيد طالب الرفاعي: عالم دين، ٢٨ عاماً، مواليد الناصرية العام ١٩٢٨، وكان متميزاً في وعيه الحزبي؛ بسبب علاقاته بالأحزاب الإسلامية السابقة في تأسيسها؛ كجماعة الاخوان المسلمين.

٩ ـ السيد حسن شبر: محامي وناشط إسلامي، ٢٨ عاما، مواليد العام ١٩٢٧ في النجف الأشرف، وكان يتميز بدراسته الاكاديمية في القانون وخبرته السابقة في تاسيس الحزب الجعفري.

١٠ ـ الدكتور جابر العطا: طبيب وناشط إسلامي، ٢٧ عاما، مواليد النجف الأشرف في العام ١٩٢٨.

ومن خلال إخضاع هؤلاء المؤسسين العشرة لمعايير علم الإجتماع والإجتماع السياسي والإجتماع الديني؛ يمكننا الوقوف على الملامح الشكلية والجوهرية التي تميز بها حزب الدعوة عند تاسيسه:

أولاً: ان المؤسسين كانوا يمتلكون وعيا سياسيا وحساً حركياً؛ سابقا على تاسيس الحزب، وكونهم شخصيات عاملة وناشطة إسلامياً؛ مايجعلهم يتميزون عن اقرانهم، سواء في الحوزة العلمية أو في الوسط الديني.

ثانياً: ان ٥٠ بالمائة منهم من علماء الدين، و٥٠ بالمائة من اصحاب مهن متنوعة: محامي، تاجر، مهندس، إداري وطبيب. وإذا أخذنا اجتماع كربلاء بنظر الإعتبارفقط (بحضور الشخصيات الثمانية الأولى) فسنرى ان حصة علماء الدين هي ٦٣ بالمائة مقابل ٣٧ بالمائة لغير علماء الدين. وكانت القيادة الخماسية الأولى تتكون من ٨٠ بالمائة علماء دين، و٢٠ بالمائة من غير علماء الدين. وبقيت معادلة هيمنة علماء الدين على القيادة ومفاصل العمل حتى انسحاب السيد محمد باقر الصدر والسيد محمد مهدي الحكيم والسيد محمد باقر الحكيم، وتبعه انتقال القيادة من النجف إلى بغداد عام ١٩٦١ واستلام السيد مرتضى العسكري لزمامها، وكان أعضاؤها الآخرون من غير علماء الدين.

ثالثاً: ٦٠ بالمائة منهم من مواليد النجف الأشرف ومن اسر نجفية معروفة، و٤٠ بالمائة من المدن الأخرى (١٠ يبالمائة كربلاء، ١٠ بالمائة الكاظمية، ١٠ بالمائة سامراء، ١٠ بالمائة الناصرية). إضافة إلى أن ٨٠ بالمائة كانوا يقيمون في النجف الأشرف. كما كانت جميع الإجتماعات التمهيدية والتحضيرية كانت تعقد في النجف الأشرف، عدا الإجتماع التاسيسي التي عقد في كربلاء. ومن كل هذه المعطيات يمكن الوقوف على طبيعة النكهة الإجتماعية والثقافية النجفية التي ميزت حزب الدعوة؛ وبقيت مستمرة عدة سنوات حتى انتقال القيادة من النجف إلى بغداد.

رابعاً: إن ٦٠ بالمائة من المؤسسين لم يكن لديهم أي تجارب تنظيمية سابقة، و٤٠ بالمائة كانت لديهم تجارب في تنظيمات إسلامية شيعية. ولم يكن ايا منهم على علاقة تنظيمية باي تنظيم إسلامي سني. وهناك عضو واحد (السيد طالب الرفاعي) كانت لديه علاقات مع جماعة الاخوان المسلمين ولم يكن منتظماً فيها. ولكن بعد اتساع تنظيمات الحزب وصعود كوادر جديدة، أصبح في قيادة الدعوة ـ حين انتقلت إلى بغداد ـ عضو سابق في حزب التحرير (محمد هادي السبيتي)، ثم صعد عضو سابق آخر في حزب التحرير إلى القيادة عام ١٩٦٣ (الشيخ عارف البصري). إضافة إلى أن المؤسسين الأوائل؛ حين كانوا يدونون أدبيات الدعوة وأسسها وتقنياتها التنظيمية؛ كانوا يطلعون على كل التجارب الحركية الإسلامية وغير الإسلامية؛ الشيعية والسنية؛ كمنظمة الشباب المسلم ومنظمة العقائديين وجماعة الاخوان المسلمين وحزب التحرير والجماعة الإسلامية الباكستانية. وهذان الامران هما مرد الحديث عن تأثر حزب الدعوة بالفكر الحركي السني والتقنيات التنظيمية للجماعات الإسلامية السنية.

خامساً: ان ٥٠ بالمائة من المؤسسين ينتمون وفقا لمعايير الإجتماع الديني إلى الطبقة الدينية الأولى، و٤٠ بالمائة إلى الطبقة الدينية المتوسطة و١٠٪ إلى الطبقة البسيطة؛ مايعطي الدعوة موقعاً اجتماعياً رفيعاً جداً في الطبقة الإجتماعية الدينية. كما ان جميع المؤسسين ينتمون اجتماعيا إلى الطبقة المرفهة (العليا والمتوسطة)؛ وهو مايعني انتماء مؤسسيها إلى طبقة النخب الدينية والإجتماعية والنخب المتعلمة تعليماً عالياً. وهذا أصبح لسنوات طويلة جزء من الطقوس التنظيمية للحزب؛ إذ ظل حزباً نخبوياً يتعاطى غالبا مع طبقة المتعلمين؛ وإن انفتح في نهاية السبعينات على الطبقات الاقل تعليماً.

ويعد السيد محمد باقر الصدر أبرز المؤسسين، بل ان دوره في إدارة الإجماعات التأسيسية، وتدوينه أسس الحزب، وتسميته الحزب بالدعوة الإسلامية، وحصر إدارة الملف الفقهي للحزب به؛ أفرزه مؤسساً وقائداً للحزب. فقد جاء في إحدى نشرات الحزب الداخلية:

«إن اسم الدعوة الإسلامية هو الاسم الطبيعي لعلمنا، والتعبير الشرعي عن واجبنا في دعوة الناس إلى الإسلام. ولا مانع أن نعبّر عن أنفسنا بالحزب والحركة والتنظيم، ونحن دعاة إلى الإسلام، وأنصار اللّه، وأنصار الإسلام، ونحن حركة في المجنمع وتنظيم في العمل. وفي كل الحالات نحن دعاة إلى الإسلام، وعملنا دعوة الإسلام. وسبب اختيارنا له يعود إلى مشروعيته أولاً، وفائدته ثانياً»[٣].

ويعتقد كثيرون أن إسهام الإمام الصدر في تأسيس (الدعوة) يعبر عن مدى نضجه الفكري والسياسي، وهو شاب لم يتجاوز الثانية والعشرين من عمره. وفي هذا الصدد ينقل آية اللّه السيد كاظم الحائري (أحد أبرز تلامذته) عن آية اللّه السيد عبد الكريم الموسوي الأردبيلي (رئيس

مجلس القضاء الأعلى في الجمهورية الإسلامية الإيرانية سابقاً)، بأن مجلساً انعقد في إيران حضره جمع من العلماء، كان بينهم السيد الموسوي الأردبيلي، وقد جرى في المجلس حديث عن وضع الإمام السيد محمد باقر الصدر، فما كان من أحد مناوئي السيد الصدر إلاّ أن انتقده لأنه أسس حزباً، وهذا ما لا يليق بشأنه ـ باعتباره مرجعاً ـ، فبادره آية اللّه الموسوي الأردبيلي قائلاً:

«إني كنت أعرف عن الصدر الكثير من محامده، ولكنني لم أكن أعرف أنه بلغ من ذكائه والتفاته للأمور وعلاجه للأوضاع إلى مستوى أن يؤسس حزباً إسلامياً يعمل في سبيل الإسلام، فهذه نقطة قوة وليست نقطة ضعف»(٤).

أما الدعاة الأوائل، ومن بينهم المؤسسون والتشكيلة القيادية الأولى؛ فهم ينتمون إلى عدة بلدان إسلامية، وأبرزهم: السيد محمد باقر الصدر (عراقي)، السيد محمد مهدي الحكيم (عراقي)، السيد مرتضى العسكري (عراقي من أصل إيراني)، السيد طالب الرفاعي (عراقي)، محمد صادق القاموسي (عراقي)، عبد الصاحب دخيل (عراقي)، السيد محمد باقر الحكيم (عراقي)، محمد صالح الأديب (عراقي)، حسن شبر (عراقي)، الدكتور جابر العطا (عراقي)، الشيخ مهدي السماوي (عراقي)، الشيخ محمد مهدي شمس الدين (لبناني)، السيد محمد حسين فضل اللّه (لبناني)، محمد هادي السبيتي (لبناني)، الشيخ عبد الهادي الفضلي (سعودي)، السيد محمد بحر العلوم (عراقي)، الشيخ عارف البصري (عراقي)، السيد فخر الدين العسكري (عراقي من أصل إيراني)، السيد إبراهيم المراياتي (عراقي)، الدكتور داود العطار (عراقي)، السيد عدنان البكاء (عراقي)، الشيخ كاظم الحلفي (عراقي)، الشيخ مفيد الفقيه (لبناني)، ثم انتظم في الحزب في السنوات القليلة

اللاحقة شخصيات أخرى؛ كالسيد علي العلوي (عراقي من أصل إيراني)، السيد محمد كاظم البجنوردي (إيراني)، الشيخ محمد آصف محسني (أفغاني)، السيد هاشم الموسوي (عراقي)، الشيخ محمد مهدي الآصفي (عراقي من أصل إيراني)، الشيخ سهيل نجم (عراقي)، كاظم يوسف التميمي (عراقي)، السيد كاظم الحائري (عراقي من أصل إيراني)، الشيخ مجيد الصيمري (عراقي)، السيد علاء الدين الحكيم (عراقي)، السيد محمد حسين الحكيم (عراقي)، السيد محمد حسين الطهراني (إيراني)، السيد محمد محمد صادق الصدر (عراقي)، عبد الزهرة عثمان (عراقي)، الشيخ محمد علي التسخيري (عراقي من أصل إيراني)، السيد عارف الحسيني (باكستاني)، السيد علي النقوي (باكستاني)، الشيخ سليمان المدني (بحريني)، الشيخ عبد الامير الجمري (بحريني)، السيد عبد اللّه الغريفي (بحرايني)، الشيخ عيسى قاسم (بحرايني)، السيد سامي البدري (عراقي)، حامد المؤمن (عراقي)، عمران الطريحي (عراقي)، علي الاديب (عراقي)، هادي شحتور (عراقي)، قاسم عبود (عراقي)، حسين جلوخان (عراقي)، نوري طعمة (عراقي)، السيد عبد الرحيم الشوكي (عراقي)، مهدي عبد مهدي (عراقي)، مهدي السبيتي (لبناني)، السيد علي الأمين (لبناني)، الشيخ حسن ملك (لبناني)، السيد عبد الأمير علي خان (عراقي)، السيد عبد الكريم القزويني (عراقي)، الشيخ مهدي العطار (عراقي من أصل إيراني)، الشيخ عفيف النابلسي (لبناني)، السيد علاوي الهاشمي (عراقي)، الشيخ حسين البشيري (عراقي)، السيد نور الدين الاشكوري (عراقي من أصل إيراني)، السيد عبد المنعم الشوكي (عراقي)، السيد عباس الموسوي (لبناني)، الشيخ محمد يزبك (لبناني)، الشيخ علي الكوراني (لبناني) والشيخ صبحي الطفيلي (لبناني)، الشيخ حسن عبد الساتر (لبناني).

وانتماء مؤسسي الدعوة واعضائها الأوائل إلى عدة بلدان إسلامية؛ يؤكد طبيعة تحرك الدعوة ومساحتها؛ إذ انهم كانوا يطرحون «الدعوة» باعتبارها حركة إسلامية عالمية؛ انسجاما مع عالمية الإسلام، وشانها شان الحركات الإسلامية الكبرى، أو الحركات الايديولوجية العربية والعالمية، وليست حركة عراقية محضة؛ وإن كان العراق يمثل محور هذه الحركة وركيزتها؛ وكأن حزب الدعوة بذلك يريد تكريس العراق قاعدة ومحوراً للتحرك التنظيمي الإسلامي الشيعي، في مقابل الحركة السلفية التي ترتكز إلى مرجعية العربية السعودية، وجماعة الاخوان المسلمين التي ترتكز إلى محورية مصر. وبذلك فإن هذا البعد العالمي للدعوة مثّل اضافة نوعية للعراق؛ الذي أصبح مركزا للأطراف التنظيمية الشيعية في المنطقة، حيث تأسس لحزب الدعوة ابتداء من منتصف الستينات فروعا قوية في معظم البلدان التي يتواجد فيها الشيعة، وهي ظاهرة جديدة بالكامل لم يعرفها التاريخ الشيعي من قبل.

لقد مارس حزب الدعوة نشاطه (التنظيمي السري) بشكل واسع بعد انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨، حين فسحت حكومة قاسم المجال أمام العمل العام؛ الثقافي والإجتماعي والحزبي والسياسي، وانتشرت موجات الإلحاد والأفكار الوضعية؛ فكانت الحاجة لمكافحة هذه الموجات والتيارات من قبل الحركة الإسلامية، والسعي لبناء المجتمع عقائدياً تمهيداً لإقامة الحكومة الإسلامية، تأخذ شكلاً آخر.

ولم يأت تأسيس «الدعوة» كرد فعل على مجريات الأحداث والوضع الذي أفرزه انقلاب ١٤ تموز / يوليو، أو المد الشيوعي، أو ليكون حزباً في مقابل الأحزاب الأخرى، بل اعتبر مؤسسوه أنه ضرورة بعيدة المدى، فوضعوا له أهدافاً أساسية بعيداً عن الأجواء الانفعالية والمؤثرات الآنية.

إن الوسط الذي ولد فيه (حزب الدعوة الإسلامية) يكاد يكون خاصاً واستثنائياً، فقد كان معظم أوساط المجتمع يعيش حالة من التخلف الفكري والثقافي والسياسي، ويعاني من الجهل بعقيدته ودينه، ويخيم على بعضه الآخر طابع الانبهار بالحضارة الغربية والتبعية الفكرية لها، إضافة إلى انتشار النظريات والمبادئ المختلفة، كالشيوعية والاشتراكية والديمقراطية الغربية والقومية والوطنية وغيرها. وفي نفس الوقت كانت معظم الأوساط الدينية تستنكر العمل السياسي الإسلامي بشكل عام، وأسلوب العمل الحزبي في الدعوة للإسلام بشكل خاص، فضلاً عن عدم إيمان الكثير منهم ـ كما أشرنا سابقاً ـ بالتدخل في الشؤون السياسية، نتيجة استيحاء مفهومي الحزب والسياسة من الصورة الوضعية السائدة آنذاك[٥].

في المرحلة التغييرية الفكرية التي بدأت بعد الخطوات التأسيسية الأولى، انطلق حزب الدعوة الإسلامية يشق طريقه وسط ضغط التيارات المختلفة والظروف الصعبة، إضافة إلى استهجان وعدم رضى بعض اتجاهات التيار الديني، والترقب الحذر للآخرين. وانبرى الأعضاء الأوائل يوسعون صفوفهم وينشرون تنظيمهم، فوجدوا أرضية خصبة في أواسط علماء الدين وطلبة الحوزات العلمية في النجف الأشرف وغيرها، وطلبة الجامعات والمعاهد (الرسمية) في بغداد والبصرة والموصل وغيرها. وحظي هذا التحرك الجديد بالدعم من قبل المرجعية الدينية العليا المتمثلة بالإمام السيد محسن الحكيم، وكبار المجتهدين كآية اللّه الشيخ مرتضى آل ياسين وآية اللّه السيد إسماعيل الصدر.

ويذكر (حزب الدعوة الإسلامية) في أدبياته أنه يسعى إلى إعادة الإسلام إلى حياة المسلمين، وتحكيم الشريعة السمحاء في الوطن الإسلامي الكبير، وإقامة حكومة اللّه على الأرض ـ كهدف نهائي ـ

ويسعى إلى تغيير النظام الجاهلي المتحكم في المجتمع الإسلامي في مجالات السياسة والإقتصاد والحرب، وإحلال النظام الإسلامي مكانه. وهذه في مجملها تعبر عن الأهداف والغايات النهائية للدعوة.

أما الأهداف المرحلية فتتمثل فيما يلي:

أولاً ـ بعث الفكر الإسلامي الأصيل، ونشر الوعي في صفوف الأمة.

ثانياً ـ تصحيح المفاهيم التنظيمية للحركات الإسلامية، وتجنب الإعتماد على تجارب الحركات اللاإسلامية، وبناء التنظيم على أساس القرآن والسنة الشريفة.

ثالثاً ـ نشر الثقافة السياسية وتعميق وتعميق المنهج الإسلامي في التقييم والتحليل السياسي، وخلق الذهنية السياسية الإسلامية.

رابعاً ـ تطهير المجتمع من التقاليد والأعراف الغربية، وبعث الروح الإسلامية شكلاً ومضموناً في حياة الناس.

خامساً ـ تربية الأمة التربية الإيمانية الصحيحة، التي لا ينفصل فيها المضمون عن الشكل في الممارسات العبادية.

وعلى صعيد الفرد يهدف الحزب إلى تجديد بناء الشخصية الإسلامية والأسرة المسلمة، بكل مقوماتها من تربية وثقافة وسلوك.

وتحقيق (الدعوة) لأهدافها، لا يمكن أن يتم الاّ عبر النخبة الواعية من أبناء الأمة ـ كما تذكر أدبيات الحزب ـ، وهذا البناء يتأتى من خلال عملية التثقيف والتعبئة الفكرية كمبدأ تفرضه الضرورة الموضوعية. ولذا فقد أملى حزب الدعوة الجانب الثقافي اهتماماً بالغاً ووضع لذلك برنامجاً دقيقاً لبناء أعضائه (الدعاة) ككتلة وطليعة واعية تقود المجتمع وتؤثر فيه.

وتنقسم الثقافة الحزبية لأعضاء (الدعوة) إلى ثلاثة مستويات:

أولاً ـ الحد الأدنى، وهو مفروض على جميع (الدعاة)، ويشمل:

١ ـ المداومة على قراءة القرآن بتدبّر، وحفظ بعض آياته.

٢ ـ اطّلاع مجمل على العقيدة الإسلامية والعقائد الأخرى.

٣ ـ اطلاع مجمل على سيرة الرسول(ص) والصحابة وأئمة المسلمين(ع) وتاريخ الإسلام.

٤ ـ معرفة الأحكام الشرعية والفقهية مورد الابتلاء والحاجة.

٥ ـ استيعاب مواد الحزب وأدبياته ونشراته في الفكر العام والفكر التنظيمي والسياسي والإيماني.

ثانياً ـ المستويات العالية:

المستوى الأول ـ التفهم والتلقي والحسن.

المستوى الثاني ـ حسن الإختيار والعطاء، وتنسيق الأفكار وتقديمها.

المستوى الثالث ـ الأصالة الفكرية والإبداع، واستنباط الأفكار ومحاكمتها بمقياس الإسلام.

ثالثاً ـ الاختصاصات:

وهي المرحلة الأصالة الفكرية المكتملة الناضجة في أحد المجالات الفكرية المتعددة.

كما تنقسم الثقافة الفكرية للدعوة إلى أربعة أقسام،هي:

١ ـ الفكر العام، في مجال توضيح معالم الإسلام والمجتمع.

٢ ـ الفكر التنظيمي، الذي يوضح الجانب الفني والحركي من عمل الدعاة، وطبيعة علاقتهم بالدعوة وتنظيماتها.

٣ ـ الفكر السياسي، ويوضح جانب المذاهب والأفكار السياسية المختلفة، والأحداث الجارية في بلاد المسلمين والعالم.

٤ ـ الفكر الإيماني، الذي يتعلق بتحسين سلوك الأفراد عموماً والدعاة خصوصاً.

أما مصادر ثقافة (الدعوة) فهي:

القرآن والسنة، (بشكل أساس، نتاج المسلمين وتراثهم)، تجربة (الدعوة)، نتائج العلوم المختلفة، إضافة إلى تجارب المم والمجتمعات والأحزاب.

وتقول أدبيات الحزب بأن (الدعوة) من أجل أن تسير نحو تحقيق أهدافها سيراً تكاملياً دقيقاً، فإنها تبنت العمل المرحلي كسنّة كونية وشرعة إسلامية مستمدة من سيرة الرسول الأعظم(ص) في دعوته الأولى، وكضرورة يفرضها واقع الأمة والظروف العامة الراهنة. وبناءً على ذلك قسّمت مسيرتها إلى أربع مراحل، هي:

المرحلة الأولى ـ التغييرية:

وتتسم بالسرية التامة وعدم إفشاء اسم الحزب وعناصره وخططه، وتعمل فيها (الدعوة) على نشر الوعي الثقافي والفكري والتغييري في الأمة، وإيجاد الكتلة المنظمة المغيّرة، وبناء الحزب كماً وكيفاً[*].

المرحلة الثانية ـ السياسية:

وتتمثل بالصراع مع السلطة بكل الوسائل والإمكانات المتاحة (السياسية، العسكرية، الفكرية والإعلامية)[**].

(*) استمرت هذه المرحلة ـ بالنسبة لتنظيم الحزب في العراق ـ ما يقرب من ٢٢ عاماً، أي منذ العام ١٩٥٧ وحتى العام ١٩٧٩.

(**) وهي المرحلة التي يمر بها تنظيم الحزب في العراق حالياً.

المرحلة الثالثة ـ استلام السلطة:

ويتم فيها بناء الدولة والمجتمع عموماً، بعد استكمال عملية الصراع مع السلطة وإقامة النظام الإسلامي في أحد البلدان (الأقاليم) التي أنهى فيها الحزب المرحلة السياسية.

المرحلة الرابعة ـ القيادية والتطبيقية:

وتتمثل في تطبيق الشريعة الإسلامية ومراقبة عملية التنفيذ، ومواصلة العمل لتحكيم الإسلام في جميع البلدان الإسلامية، ودعوة العالم إليه[٦].

والمفردات التي مرّ ذكرها (الأهداف، الثقافة، المرحلية) تمثل بعض الركائز الأساسية والحساسة في فكر (الدعوة) وأسلوب تحريكها.

جمهورية عبد الكريم قاسم

في السنوات القليلة التي سبقت انهيار الحكم الملكي، حاول التيار الإسلامي أن يبني له قاعدة متينة في أوساط الجماهير المسلمة، التي اعتادت معظمها على حياة الدعة والجمود؛ الأمر الذي لفت أنظار النظام الملكي وأسياده والتيارات السياسية الأخرى إلى علائم الصحوة الإسلامية، التي تكاد تنبعث من جديد. فموقف الإسلاميين من حلف بغداد والمعاهدات المذلة مع الغرب المستعمر، وبريطانيا ـ على وجه التحديد ـ، وكذلك نزوع الشباب المسلم الواعي نحو التنظيم والتكتل، كانت بمثابة مفردات بارزة للصحوة المنتظرة.

وحول الوضع السياسي العام في العراق، فإن عوامل وأسباب عديدة، منها تنامي المعارضة المناهضة للسلطة، من وطنيين وقوميين

وشيوعيين، والوضع السيء والمتهرئ للحكم الملكي، وارتباطه السافر بالبريطانيين، والحالة اخطرة السائدة في الجيش، باتت تشكل بأجمعها أوراقاً ضاغطة على البريطانيين، أجبرتهم على التحرك الجاد لإنقاذ مصالحهم، فعمدوا إلى أسلوب محبوك يتلخص في إفساح المجال أمام مجموعة من العسكريين الطموحين للتخطيط من أجل إسقاط النظام. ولم يكن خافياً على بريطانيا بأن رائحةالسلطة في تلك الفترة ـ التي شهدت العديد من الإنقلابات العسكرية في البلدان العربية ـ تثير طموحات ومشاعر العسكر، وتولّد فيهم حالة مزدوجة من الخيال الثوري المفرط والحصول على مزيد من القدرة وهذا ما ساعد الغرب على التخلص من أوراقه العتيقة في العراق، والإحتفاظ بنفوذه، والأخذ بنظر الإعتبار أن الوضع الجديد لا يثير حفيظة الجماهير.

في صبيحة الرابع عشر من تموز / يوليو العام ١٩٥٨ أعلنت خلايا «الضباط الأحرار» بقيادة الزعيم عبد الكريم قاسم عن بيانها الأول، الذي زف البشرى للشعب بنجاح الانقلاب العسكري وسيطرة الجيش الكاملة على مقاليد السلطة، وإنهاء الحقبة الملكية، وقيام النظام الجمهوري في العراق.

وبغض النظر عن هوية الانقلاب الحقيقية، وموقف القائمين عليه، فإن الحرية التي فرضتها الأوضاع المرتبكة في أعقاب الانقلاب فسحت المجال أمام التيارات السياسية المتناقضة، لتجتاح الساحة العراقية على شكل موجة رهيبة لم يالفها الشارع من قبل. وكان الشيوعيون والقوميون والوطنيون ـ بالترتيب ـ من أهم مفردات هذه الموجة.

وحين انبرى عبد الكريم قاسم ينكّل بالجماعات القومية الوطنية، أصبح للحزب الشيوعي متسع من الفرصة للانقضاض على الوضع،

والعمل على دعم حكومة (الزعيم) بكل ما أوتي من قوة، على الرغم من أن الإنقلاب لم يكن ينتسب صراحة إلى اتجاه معين، بل كان يرفع بقوة شعار (الوطنية) والإخلاص للعراق ولشعبه فقط.

والحقيقة أن الوضع الحرج الذي مر به عبد الكريم قاسم كان يحتم عليه اتّباع أسلوب المناورة مع كل الأطراف، وتأليب طرف على آخر وضرب جماعة بأخرى، من أجل أن يستتب له الوضع بشكل كامل.

وفي خضم هذا الوضع غير المستقر كانت الحركة الإسلامية تعاني الأمرّين، بعد أن نالها الكثير من المد الشيوعي وممارسات السلطة. فالحزب الشيوعي استهدف من جانبه الإسلاميين في الصميم؛ لأنه نشط كثيراً في نشر أفكاره الإلحادية وآرائه السياسية المتطرفة في أوساط الشعب العراقي المسلم، حتى أصبح الشيوعيون يجاهزون علناً في عدائهم للّه وللإسلام ولزعماء الدين. ففي إحدى زيارات الإمام السيد محسن الحكيم إلى كربلاء في العام ١٩٥٩، حاول الشيوعيون قتله قرب مرقد الإمام الحسين(ع)، بعد أن هتفوا ضده، وضربوا سيارته، وحاولوا إخراجه من السيارة عنوة، ولكن الإسلاميين من أنصاره تمكنوا من إنقاذه بصعوبة. وفي مدينة مقدسة وعاصمة إسلامية كالنجف الأشرف كان الشيوعيون لا يتورعون عن انتهاك حرمات المؤمنين وإثارة مشاعرهم وعواطفهم الدينية، بشكل سافر، أصبح مدعاة لفخرهم وغرورهم.

ولم تطل يد قوات المقاومة الشعبية (إحدى واجهات الحزب الشيوعي) القوميين أو الوطنيين فقط، بل كان للإسلاميين وعلماء الدين النصيب الوفر من تنكيلها. إذ اعتدت (المقاومة) على العلماء والمؤمنين بذرائع مختلفة، أهمها معاداة النظام. وذلك بضوء أخضر من عبد الكريم قاسم وأجهزة حكومته.

وخلال حركة (الشوّاف) في الموصل في العام ١٩٥٩ تعرض الإسلاميون لحملة شديدة من قبل الشيوعيين، فقد قتل وجرح الكثير منهم، كما أُعتدي عليهم وعلى عوائلهم بحجة الولاء للشواف ومناهضة قاسم وحمل أفكار رجعية. وتكررت المأساة في كركوك وبغداد وغيرهما من مثل هذه التهم؛ لأن الشوّاف وعبد السلام عارف وأمثالهما، هما رفاق عبد الكريم بالأمس والأوجه الأخرى له، ولا يمكن للإسلاميين أن يتعاطفوا مع أحد منهم. ولكن الحقيقة هي أن الحركة الشيوعية كانت ترى في التيار الإسلامي الخطر الرئيس الذي يواجهها، فعملت بكل قواها على إضعافه وإذلاله.

أما السلطات الرسمية التي كانت تبذل قصارى جهدها من أجل إثبات اعتدالها وحيادها، فإنها هي الأخرى وجّهت للإسلاميين ضربات لا تقل في أهميتها عن ممارسات الشيوعيين..

الخطوة الأساسية كانت تتمثل في شل حركة العشائر وتجريدها من قوّتها ومحتواها الحقيقيين. فعشائر العراق (وبالخصوص عشائر الجنوب والفرات الأوسط) تعتبر الظهير المقتدر لعلماء ومراجع الدين، بما تملكه من تقاليد وشجاعة ورجال وسلاح وأراضٍ معزولة. فأقدمت السلطات على نزع سلاح العشائر، حيث تذكر بعض المصادر بأن حكومة قاسم استولت على أكثر من (مليون) قطعة سلاح مختلفة من أبناء العشائر، وجرّدت شيوخها وزعماءها من سلطاتهم، ونشرت ما سمي بالأفكار التحررية، التي يقف في مقدمتها التخلص من سطوة الشيوخ(*).

(*) ليس المراد هنا تبرئة ساحة بعض الإقطاعيين وشيوخ العشائر المتجبرين، الذين استعبدوا الفلاح وسرقوا جهده، ولكن الذي نريد قوله ان السلطة استغلت ممارسات بعض هؤلاء لتعمل على تمزيق العشائر وقطع أواصرها مع علماء الدين والمرجعية الدينية.

وبالفعل، فقد نجح المخطط إلى حد ما، إذ انهارت ـ بالتدريج ـ معظم الأعراف والتقاليد والروابط القبلية المتماسكة، ولم يعد لدى بعض أبناء العشائر ذلك الشعور بالارتباط بالأرض وبكيان القبيلة، وانسحب ذلك حتى على ممارستهم للعشائر الدينية. وهكذا فقدت العشائر جانباً كبيراً من قوتها التي يمكن للمرجعية الدينية أن تعتمد عليها في مواجهة السلطة. ومن أجل التغطية على حقيقة تلك الممارسات التي كانت تتم بدفع من الشيوعيين وافكارهم الغريبة عن واقع العراق والعراقيين، فقد رفعت السلطة مجموعة شعارات ذرائعية، كان من أبرزها (الإصلاح الزراعي).

وفي خطوة ثانية لا تقل خطورة عن سابقتها، عمدت السلطات إلى محاربة تدخل علماء الدين بالسياسة، وراح الكثير من عملاء الحكم المندسين في صفوف المتدينين يسعى لتأكيد فكرة (فصل الدين عن السياسة)، وضرورة اكتفاء علماء الدين بالشؤون العبادية وما يرتبط بها، مما جعل هذه المؤامرة تنطلي على الكثرة الكاثرة من أبناء العراق، وأصبح بعض المخدوعين والجهلة يوجهون اللوم لعلماء الدين الواعين بسبب اهتمامهم بشؤون المجتمع والقضايا الحياتية العامة،حتى وصل الأمر إلى أن يصبح مجرد الحديث عن العمل السياسي جريمة لا تغتفر لدى البعض.

وهكذا لجأ كثير من الإسلاميين إلى العمل السري التغييري، وفضّل بعضهم العزلة، ويذكر في هذا الصدد أن أفراداً من العلماء ابتعدوا حتى عن الحياة العامة. والمهم أن السلطة استنفدت بذلك الكثير من أغراضها، حتى باتت حاجتها إلى الحزب الشيوعي في السنين اللاحقة

ليست بالشكل الذي كان عليه في الأعوام الثلاثة الأولى بعد الانقلاب(*).

وفي مقابل تلك الهجمة الشرسة كان للإسلاميين ردّهم، المناسب تارة والمتردد تارة أخرى، فقد حاولت جمهرة من علماء الدين والشباب المؤمن استثمار الفوضى القائمة ـ آنذاك ـ والهستيريا الشيوعية.. لصالح التيار الإسلامي، إذ بادروا بدعم من المرجعية وتحريك من الجماعات الإسلامية إلى الوقوف بوجه (المد الأحمر) بقوة، وتعرية الشيوعية ورموزها وممارستها، وذلك طريق إقامة الإحتفالات الإسلامية الكبيرة، والمجالس الخطابية، ومحاضرات التوعية والتثقيف، والمواكب الحسينية، ومختلف العشائر والنشاطات الدينية الهادفة. كما عمد بعض العلماء إلى استحداث مؤسسات منهجية وأكاديمية للدراسة العلمية والفقهية، على غرار كلية الفقه في النجف الأشرف(**)، والتي اعتبرت واحدة من أبرز معاقل الحركة الإسلامية، إذ لعبت دوراً كبيراً في تنمية الوعي الإسلامي.

كما بادرت المرجعية العليا في النجف إلى فتح العشرات من المكتبات الإسلامية العامة وتأسيس عدد من المساجد في مختلف مدن

(*) إلى الحد الذي رفضت فيه وزارة الداخلية إعطاء الترخيص الرسمي للحزب (جناح زكي خيري)، بحجة أن بنود نظامه الداخلي تشير إلى ماركسية الحادية واضحة. وتؤكد بعض المصادر السياسية المطلعة أن الحزب الشيوعي كان على وشك القيام بانقلاب للإطاحة بحكم عبد الكريم قاسم في العام ١٩٦١.

(**) تأسست كلية الفقه في العام ١٩٥٨ على يد آية اللّه الشيخ محمد رضا المظفر (توفي عام ١٩٦٤) وهي من المؤسسات التابعة لجمعية منتدى النشر في النجف الأشرف.

وقصبات العراق، وكانت هذه المكتبات والمساجد بؤراً للتحرك الإسلامي ولتعبة الشباب عقائدياً.

مرجعية الإمام الحكيم

بعد وفاة المرجع الأعلى السيد أبي الحسن الموسوي الأصفهاني في النجف الأشرف، اتجهت أنظار معظم المسلمين الشيعة صوب مدينة قم (الإيرانية)، حيث يقيم الإمام السيد البروجردي المرشح لمنصب المرجعية العليا. وفي تلك الفترة كانت النجف الأشرف تحظى بوجود عشرة من كبار مراجع الدين، أبرزهم: آية اللّه السيد عبد الهادي الشيرازي وآية اللّه السيد محسن الحكيم. وبعد وفاة السيد البروجردي في العام ١٩٦٠ ثم وفاة السيد عبد الهادي الشيرازي بعده بأشهر معدودة، برز الإمام الحكيم كمرجع أعلى للطائفة الإسلامية الشيعية في العالم.

ولد السيد محسن الحكيم في النجف الأشرف العام ١٨٨٩م (١٣٠٦ هـ) وسط عائلة علمية عريقة، فأبوه السيد مهدي كان من علماء النجف المبرزين. تتلمذ على عدد من كبار مراجع الدين في الجامعة النجفية، كالشيخ محمد كاظم الخراساني والشيخ ضياء الدين العراقي والشيخ حسين النائيني، وحصل على درجة الاجتهاد في سن مبكرة. بدأ حياته الجهادية منذ العام ١٩١٤، حين اشترك في التحرك المناهض للاحتلال الإنجليزي، ومنه خوضه معارك الشعيبة (جنوب العراق) إلى جانب قائدها آية اللّه السيد محمد سعيد الحبوبي. ثم لعب السيد الحكيم دوراً قيادياً متميزاً في الحركة الإسلامية في العراق منذ الخمسينات، وكانت له مواقف حازمة خلال العهد الملكي، فقد رفض مقابلة ملك العراق ـ مرة ـ عند زيارته للنجف الأشرف، بسبب عدم تنفيذ السلطة لبعض

مطاليب الإسلاميين، مما أعطى الحكيم هيبة سياسية وزخماً جماهيرياً كبيراً.

وفي مرحلة المد الشيعي، وقف الإمام الحكيم في مواجهته، ورعى التيار الإسلامي المضاد له، وانتقد تصرفات الحكومة ورئيسها بشدة، في حين كان عبد الكريم قاسم يحاول التقرب إلى السيد الحكيم، لغرض استقطاب عواطف الشعب. وينقل بعض المطلعين بأن المرجع الأعلى رفض استقبال قاسم قاسم أكثر من مرة.

وعندما تقدمت السلطة بقانون الأحوال الشخصية (الوضعي)، وغيره من القوانين والقرارات المخالفة للشريعة الإسلامية، رفضتها المرجعية وتصدت لها بدعم من الحركة الإسلامية، ورافق ذلك مطالبتها بتطبيق الشريعة الإسلامية.

وتلقى التيار الشيوعي ضربة كبيرة من قبل المرجعية وعلماء الدين في العراق، حين أفتى السيد الحكيم في ١٢ شباط / فبراير ١٩٦٠ بحرمة افنتماء للحزب الشيوعي ودعمه ومناصرته، وحكم على أفكاره واعماله بأنها كفر وإلحاد وجاء في الفتوى:

«لا يجوز الانتماء إلى الحزب الشيوعي فإن ذلك كفر وإلحاد ـ أو ترويج للكفر والإلحاد ـ، أعاذكم اللّه وجميع المسلمين عن ذلك وزادكم إيماناً وتسليماً»[٧].

وعلى أثر ذلك بادر معظم مراجع وكبار العلماء إلى تأييد فتوى السيد الحكيم المناهضة للشيوعية، كالسيد عبد الهادي الشيرازي والسيد أبي القاسم الخوئي والسيد محمود الشاهرودي والسيد عبد اللّه الشيرازي والسيد مهدي الشيرازي والشيخ مرتضى آل ياسين والشيخ عبد

الكريم الزنجاني والسيد محمد جواد الطباطبائي التبريزي والشيخ عبد الكريم الجزائري. أما السيد حسين الحمامي فإنه امتنع عن دعم الفتوى المذكورة لظروف خاصة.

ولم يكن تأثير الفتاوى مقتصراً على حدود العراق، بل تعداه إلى الكثير من دول العالم الإسلامي، حيث أحدثت بلبلة في صفوف الأحزاب الشيوعية هناك، وعمقت كراهيتها لدى المسلمين عموماً والشيعة خصوصاً.

ومن أجل تقوية الجهاز المرجعي وتعميق نفوذ المرجعية، أرسل السيد الحكيم مجموعة من العلماء إلى بعض مدن العراق ودول العالم، كوكلاء وممثلين عنه، بناءً على طلب أهالي تلك المناطق أو اقتراح الحركة الإسلامية. ولم يكن العدد الذي تتوفر فيه المواصفات الضرورية للوكلاء بكافٍ لتغطية جميع مناطق العراق، فبقي الكثير منها محروماً ممن يوصل المرجعية والأحكام والوعي الإسلاميين على الوجه الصحيح.

وكان الكثير من تحركات آية اللّه الحكيم التي يقوم بها انطلاقاً من موقعه المرجعي، تعد أعمالاً سياسية صريحة، وتكشف عن تصد حقيقي لقيادة الأمة، وقد أراد بذلك إسدال الستار ـ بشكل عملي ـ على مقولة «فصل الدين عن السياسة» التي أشاعها الغرباء في أوساط الإسلاميين، ولعبت دورها في السنين التي سبقت مرجعية السيد الحكيم، وادت إلى اعتزال بعض العلماء للساحة الاجتماعية، وتخوف الناس من العمل السياسي. كما أعلن السيد عن موقفه الواضح من هذه المسألة، حين كتب إلى أحد مريديه:

«إذا كان معنى السياسة إصلاح شؤون العباد والعمل على ترقية

أحوالهم واستصلاح أمورهم... فلم يأتِ الدين الإسلامي المقدس إلاّ للقيام بهذه الأمور، ومن الطبيعي أن من واجب رجال الدين القيام بها بكل ما أوتوا من قوة وقدرة، كما أن اللازم عليهم السعي في تطبيق هذه الواجبات على الكلّ على حد سواء..»[(٨)].

وثمة عوامل أساسية ضاعفت من قوة آية اللّه الحكيم وإبرازه، على الرغم من أن قسماً من المتخصصين يؤكدون على أن بعض المراجع الآخرين يكونوا أقل شأناً من السيد الحكيم من الناحية العلمية. وتتمثل تلك العوامل في:

١ ـ ظروف الصراع الفكري والسياسي العنيف في البلاد.

٢ ـ تصديه للإلحاد الشيوعي والتجاوزات الحكومية خلال العهدين الملكي والجمهوري.

٣ ـ تفاعل الحركة الإسلامية مع مرجعيته وتبنيها نشاطاته السياسية والاجتماعية.

٤ ـ انتمائه إلى أسرة نجفية علمية عريقة، وكونه عراقي الأصل والمولد[(*)]، والتحرك النشيط لبعض أولاده من خلال الجهاز المرجعي والحركة الإسلامية.

٥ ـ مواصفاته الشخصية ورؤاه الإصلاحية في الشأن العام.

جماعة العلماء

برزت الحاجة في هذه الفترة إلى وجود علمائي منظّم، من أبرز مهامه مواجهة التيارات العلمانية والإلحادية المنظمة التي تنتشر في

(*) تبرز أهمية هذه النقطة بعد تزايد قوة التيار القومي في العهد العارفي..

الساحة العراقية، فكان من الضروري تشكيل مثل هذا الإطار بما يتلاءم والظروف المحيطة. وهكذا تأسست «جماعة العلماء في النجف الأشرف» بمبادرة ثلة من المجتهدين والعلماء، يقف في مقدمتهم آية اللّه الشيخ مرتضى آل ياسين (مؤسس الجماعة ورئيسها)، لتكون الواجهة العاملة للجامعة العلمية في النجف الأشرف والمرجعية والحركة الإسلامية[٩].

تألفت الهيئة الإدارية للجماعة ـ فضلاً عن الرئيس الشيخ مرتضى آل ياسين ـ من: الشيخ حسين الهمداني، السيد محمد تقي بحر العلوم، الشيخ الدجيلي، السيد إسماعيل الصدر، السيد موسى بحر العلوم، السيد باقر الشخص، الشيخ محمد جواد آل راضي، الشيخ محمد حسن الجواهري، الشيخ محمد رضا المظفر، الشيخ محمد تقي الايرواني، الشيخ محمد طاهر آل راضي، السيد مرتضى الخلخالي والسيد محمد جمال الهاشمي. ويُعدّ هؤلاء من كبار علماء الحوزة العلمية وأساتذتها، ولهم مكانتهم المعروفة في الحقول العلمية والإجتماعية والسياسية.

أما السيد محمد باقر الصدر فكان المحرك الحقيقي للجماعة، ومحور نشاطها العام، على الرغم من انه لم يكن عضواً في هيئتها الإدارية[*]؛ إذ كان يعبّر عن معظم مواقفها من مختلف القضايا والأحداث، من خلال منشورات الجماعة وبياناتها التي يكتبها بنفسه، إضافة إلى تحريره لافتتاحية مجلة الأضواء (لسان حال جماعة العلماء).

وعمل معظم رواد الوعي الإسلامي في الصفوف الجماعة، وكانوا

(*) نظراً لصغر سنّه، حيث لم يكن يتجاوز ـ حينها ـ الرابعة والعشرين عاماً، مقابل الأعمار الكبيرة ـ نسبياً ـ لأعضاء الهيئة الإدارية للجماعة.

كتلة فاعلة، وبذلوا جهوداً حثيثة من أجل إيصال صوت الجماعة، وبث الفكر الإسلامي الأصيل إلى الكثير من مدن العراق ومناطقه. ومن بين هؤلاء: السيد مرتضى العسكري، السيد محمد مهدي الحكيم، الشيخ محمد أمين زين الدين، السيد محمد باقر الحكيم، الشيخ عارف البصري، السيد محمد حسين فضل اللّه، الشيخ محمد مهدي شمس الدين، الشيخ محمد مهدي الآصفي، السيد طالب الرفاعي، الشيخ عبد الهادي الفضلي، الشيخ مهدي السماوي، السيد عبد الرسول علي خان، الشيخ محمد باقر الناصري وغيرهم.

وحظيت جماعة العلماء برعاية ودعم المرجع الأعلى السيد محسن الحكيم، الذي أعلن موقفه الصريح تجاهها بعد أن كثرت الأقاويل حولها، والهجمة التي قادها الشيوعيون والقوميون ضدها، حيث صدرت عنه الفتوى التالية:

«**إن جميع ما أصدره فريق من أعلام أهل العلم أيدهم اللّه تعالى باسم جماعة العلماء في النجف الأشرف وما سيصدر منهم من نشرات وغيرها، مما يتضمن الدعوة إلى الدين والإسلام، لهو من أهم الوظائف الشرعية التي يجب القيام بها في سبيل إعلاء كلمة الدين وترويج مبادئه الشريفة وتعاليمه المقدسة، فعلى عامة المسلمين العمل على مؤازرتهم والوقوف إلى جنبهم في تحمل أعباء هذه الدعوة الدينية المباركة**»[١٠].

وبهذه الفتوى ضمنت الجماعة جانب كثير من البسطاء الذين يمكن خداعهم أو التغرير بهم، لاتخاذ موقف سلبي من الجماعة، كما حدث للبعض، حتى أن المطلعين على حقائق الأمور يذكرون بأن السيد الصدر شكى من بعض المحسوبين على الحوزة العلمية في النجف الأشرف والذين حاولوا تشويه صورة الجماعة ونشاطاتها. ولعل الذي

يدفع بعض هؤلاء لمناوأة جماعة العلماء أو غيرها من الحركات الفكرية والاجتماعية التي تفرزها الجامعة العلمية في النجف، إنما يدخل ـ أحياناً ـ من باب الحرص على الإسلام ودفع الضرر عن الحوزة الدينية، وقد يكون أحياناً أخرى ضرباً من الحسد والمناقشة، بالشكل الذي حصل مع جمعية منتدى النشر في النجف الأشرف.

وقد قامت جماعة العلماء بالعديد من النشاطات الفكرية والسياسية والإعلامية والثقافية، كالاحتفالات والندوات والمجالس، وإصدار البيانات والمنشورات في مختلف المناسبات، وطبع الكتب والسلسلات الفكرية ودعم القائم منها، والتحرك على جماهير العراق بمختلف قطاعاتها ومناطقها، بغية نشر رسالة الإسلام والوعي الرسالي في صفوفها. كما أولت الجماعة اهتماماً خاصاً بالطبقات المثقفة والجامعيين، بسبب وقوفهم في خندق المواجهة الفكرية المباشرة مع التيارات الوضعية والمستوردة المعادية للإسلام.

وبعد فترة توقف لمنشورات الجماعة لظروف تتعلق بالوضع عموماً[*]، وما يجري بين الإسلاميين خصوصاً، قررت إدارة الجماعة في العام ١٩٥٩ الاستعاضة عن ذلك بإصدار مجلة دورية تحت اسم «الأضواء»، لتعبّر عن آرائها ومواقفها. واستمرت في الصدور حوالي أربع سنوات (اي حتى العام ١٩٦٢). وقد سعى الإمام السيد محمد باقر الصدر إلى عرض أفكار التحرك الإسلامي الجديد في افتتاحية المجلة التي ظل يكتبها لخمسة أعداد، ثم اعقبه في كتابتها الشيخ محمد مهدي شمس الدين والسيد محمد حسين فضل اللّه.

(*) وقفت هذه المنشورات موقفاً إيجابياً من عبد الكريم قاسم. ومن هنا شكّل استمرارها حرجاً شديداً لجماعة العلماء، فيما لو وقفت فجأة موقفاً عدائياً منه، وبالخصوص عند استفحال التيار الشيوعي ودعم السلطة له.

ومن جانب آخر استثمرت الحركة الإسلامية (مجلة الأضواء) لتعبر فيها أيضاً عن أفكارها وآرائها في مختلف القضايا، بالنظر لافتقارها للوسيلة الإعلامية العلنية. وهذه المسألة الحساسة كان البعض يدركها إلى حد ما، حتى أن البعثيين والشيوعيين أشاعوا ضمن حملتهم على جماعة العلماء ومجلتها الرسمية، «بأن هذه المجلة ـ أي الأضواء ـ لا تعبر عن رأي جماعة العلماء، وإنّما تعبّر عن رأي تنظيم سياسي سري، يستغل اسم جماعة العلماء»[١١].

مواقف الجماعات الإسلامية

في أعقاب انقلاب ١٤ تموز مباشر، كان لجماعة الأخوان المسلمين موقفا مؤيدا وإيجابيا من حكومة عبد الكريم قاسم، إلاّ أن هذا الموقف تبدل تماماً بعد هيمنة الشيوعي على مقاليد الأمور، مما حمل (الأخوان) على المساهمة في مقارعة الشيوعية والتصدي لأفكارها الإلحادية. وعلى أثر فشل حركة الشوّاف في الموصل العام ١٩٥٩ تعرض (الأخوان) إلى هجمة شرسة من قبل السلطة وانصارها الشيوعيين، أدت إلى شل جانب كبير من حركتهم. وفي غمرة المواجهة، سقط عدد منهم مضرجين بدمائهم، وسلحوا في الشوارع ومثّل بأجسادهم، ومن بينهم: هاشم عبد السلام وعبد الرزاق شندالة ومحمد البنا. كما هاجم اعوان السلطة أماكن تجمع الجماعة ومركز نشاطها، فدمروا اجهزتها ووسائل إعلامها، ولاحقوا أعضاءها واعتدوا على عوائلهم.

وفي هذه الفترة (في العام ١٩٥٩) لجأ زعيم الجماعة الشيخ محمد محمود الصواف إلى العربية السعودية، بعد أن خرج من السجن وترك العراق متجهاً إلى سوريا ثم إلى السعودية، فاحتضنته حكومتها وقدمت له الدعم والمساعدة، وعينته مدرساً في في كلية الشريعة بمكة

المكرمة، كما سلمته منصباً استشارياً دينياً. كما اختفى مجموعة من قادة (الأخوان) أيضاً، كعبد الرحمن سيد محمود والمحامي عبد الكريم زيدان وغيرهم(*).

ومن جانب آخر، سعت السلطات إلى استثمار التنافر الموجود بين جماعة الأخوان وحزب التحرير، بالشكل الذي يؤدي إلى إضافة الفريقين، فسمحت في بادئ الأمر للتحريريين بالقيام ببعض النشاطات الدينية العامة، إلاّ أن السلطة عادت فرفضت طلب الترخيص الرسمي الذي تقدموا به إلى وزارة الداخلية في شباط / فبراير العام ١٩٦٠. ولم يتمكن حزب التحرير من استقطاب قطاعات واسعة من الإسلاميين، وبقي يراوح في مكانه سنين طويلة. ويعود ذلك لجملة من الأسباب، يقف في مقدمتها أفكاره الخاصة ـ كما مر ـ، إضافة إلى أن معظم عناصره الرئيسية العاملة في العراق لم تكن عراقية، بل أردنية وسورية وفلسطينية،حتى أن عبد القديم زلوم الذي تولى قيادة الحزب في العراق أكثر من عشر سنوات لم يكن عراقياً، ولم يتسن له الإقامة طويلاً في العراق. ويبرر (التحريريون) ذلك بانهم يعترفون بالحدود والقوميات.

كما أن الاتجاه المذهبي (الطائفي) للحزب كان من أبرز العوامل المؤدية إلى انفصال الكثير من كوادر (الشيعة) في العراق خلال الأعوام ١٩٥٨ ـ ١٩٦٠(**).

(*) برز في هذه الفترة بعض القياديين الشباب للإخوان، كعبد الغني شنداله وعماد الدين خليل وفاضل السامرائي.

(**) التحق معظمهم بحزب الدعوة، وكان من أبرزهم محمد هادي السبيتي والشيخ عارف البصري.

وفي العام ١٩٦٠ تأسس (الحزب الإسلامي)، على يد عدد من قادة جماعة الأخوان المسلمين وكوادرها ومؤيّديها، وضم في صفوفه عدداً من الشيعة أيضاً. وتقدم نيابة عنه إبراهيم عبد اللّه شهاب بطلب إلى وزارة الداخلية في ٢ شباط / فبراير ١٩٦٠ للحصول على الترخيص معتبراً السيد محسن الحكيم راعياً للحزب. وبعد أن رفضت السلطة طلبه في بادئ الأمر اضطرت تحت ضغط القضاء إلى منحه فرصة الترخيص. وفي أول اجتماع للحزب في بغداد، انتخب الدكتور نعمان السامرائي رئيساً للحزب وفليح السامرائي سكرتيراً عاماً والشيخ إبراهيم المدرس ووليد الأعظمي وطه جابر العلواني وفاضل العاني وفاضل القاضي وسليمان القابلي والشيخ عبد الجليل إبراهيم ونظام الدين عبد الحميد أعضاءً في اللجنة المركزية للحزب.

ولم يعارض الحزب حكومة عبد الكريم قاسم بعنف، الاّ أنه أظهر عداءً كبيراً للشيوعية، حيث أصدر في ٥ تموز / يوليو ١٩٦٠ بياناً شجب فيه ممارسات الحزب الشيوعي. كما قدم عريضة إلى قاسم انتقد فيها حكومته لإغفالها تعاليم الدين الحنيف، ولتبنيها التعاليم الشيوعية الإلحادية. وطالبت العريضة الحكومة بالقصاص من جميع الذين اقترفوا الجرائم المروعة في كركوك والموصل أبان حركة الشواف والفترة التي اعقبتها، والإفراج عن جمع من العلماء الدين اعتقلوا خلال سنتي ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠[١٢].

وبسبب تزايد النقد الذي كان يوجهه الحزب الإسلامي إلى الحكومة، فقد سحبت وزارة الداخلية الإجازة منه في العام ١٩٦١، وألقت القبض على زعمائه، لتأليبهم الناس على الحكومة ومناوأتهم الحكومة[١٣].

أما الجماعات الشيعية التي كان لها وجود في العهد الملكي، كالشباب المسلم والعقائديين وشباب العقيدة والإيمان، فانها استمرت

على نهجها السابق، مع نشاط ملحوظ في المجالات الثقافية، كالندوات والاحتفالات والمنشورات الدينية. وكان لبعض هذه الجماعات مقرّات معينة ـ غالباً ما تكون المساجد ـ يلتقي فيها اعضاؤها ومؤيدوها.

وفي كربلاء استقر تفكير الحركة الإسلامية على إقامة احتفال سنوي ضخم بمناسبة ولادة الإمام أمير المؤمنين(ع)، ليكون تظاهرةً إسلامية كبرى، يعبر فيها الإسلاميون عن قوتهم وآرائهم ومواقفهم، ويتصدون من خلالها للتيارات الوضعية والحزاب المعادية للإسلام، كالشيوعي والبعث على وجه التحديد. وحضر الحفل الأول الذي انعقد في العام ١٩٥٩ معظم مراجع الدين في العراق، وفي مقدمتهم السيد محسن الحكيم والسيد مهدي الشيرازي، كما حضره ممثلون عن عبد الكريم والحكومة والمدن العراقية وبعض الدول الإسلامية(*).

وتأسست في كربلاء مجموعة من المدارس والجمعيات والمجلات الدينية التي لعبت دوراً أساسياً في توعية الجماهير والتصدي لدعاية المعادين للإسلام ورموزه. وكان للسيد محمد الشيرازي وشقيقه السيد حسن الشيرازي نجلي السيد مهدي الشيرازي دور فاعل في هذا المجال، إذ أوجدا تياراً لإسلامياً يتحرّك من خلال بعض التجمعات كجلسات الشباب الحسيني أو المدارس الدينية ولا سيما مدارس حفاظ القرآن، وكذلك عدد من النشرات الدورية كالأخلاق والآداب وأجوبة المسائل الدينية ونداء الإسلام والقرآن يهدي وصوت المبلّغين.

أما حزب الدعوة الإسلامية فإنه برغم الأوضاع الصعبة السائدة في

(*) تؤكد أدبيات الحركة الإسلامية أن فكرة الاحتفال والتخطيط له وإعداد برامجه قد طرحت في اجتماع عقد في منزل السيد محمد باقر الصدر في النجف الأشرف، حيث حظي المشروع بتأييد ورعاية الإمام الحكيم والسيد مهدي الشيرازي؛ فكان الحفل يقام برعايتهما.

العهد القاسمي، فقد ساهم في تعبئة الجماهير المؤمنة ضد المدّ الماركسي والتيارات الفكرية والسياسية الأخرى، وبذل جهداً كبيراً من أجل نشر الفكر الإسلامي وتحصين الأمة بالثقافة العقائدية الدينية، من خلال مختلف النشاطات، كإصدار الكتب والمجلات، وإقامة الإحتفالات والندوات والدروس، وغيرها من مظاهر التوعية الإسلامية وذلك من خلال الواجهات الدينية المتعددة، التي توحي بانها تعمل بشكل مستقل وفردي. كما عمل «الدعاة» في إطار برامج الحوزة والمرجعية الدينية وساندوهما بمختلف الوسائل، فحين طرحت حكومة قاسم قانون الأحوال الشخصية والقرارات الأخرى المنافية للشريعة الإسلامية، بادر الدعاة إلى المساهمة في استنفار الجماهير لمؤازرة المرجعية، وطالبوا بتطبيق القانون الإسلامي بدلاً عن القانون المعلن[١٤].

وشعر النظام بالتحرك الجديد وخطره، في حين بقي اسم «الدعوة» مجهولاً لديه، مما مكّنها من المحافظة على تأثيرها وكيانها بعيداً عن أجهزة السلطة. فالحزب الشيوعي كان يؤكد في بعض نشراته الصادرة خلال السنتين الأخيرتين من حكم قاسم على وجود حزب ديني رجعي، يشرف عليه علماء النجف الأشرف، وعلى خطورة استمرار هذا التنظيم المجهول في تحركه. كما جهدت الوائر المختصة (الحزبية والحكومية) لاكتشاف هذه الحقيقة، في محاولة لمواجهنها، ولإحباط هذا التحرك على الفور. ثم حصلت على معلومة هامة بواسطة بعض عملائها، تتلخص في أن حزباً إسلامياً يقود السيد محمد باقر الصدر هو وراء كل كذلك[*].

(*) افتعل البعثيون اسم (الحزب الفاطمي) على حقيقة توجهات الحركة الإسلامية وأهدافها، بالنظر لما تعنيه هذه التسمية الطائفية. وتلقفت حومة قاسم والشيوعيون هذه التسمية=

ففكرت تلك الدوائر ـ كخطوة أولى ـ بضرورة فصل الحزب عن المرجعية الدينية، فراحت تحاول تحريك المرجعية الدينية ضده. وذهب حسين الصافي(*) إلى الإمام الحكيم في العام ١٩٦٠ لتحذيره من خطر الحزب الجديد الذي يقوده السيد محمد باقر الصدر ومعه أولاد السيد الحكيم، وأكد بأن «التشيّع» والنجف الأشرف والجامعة الدينية الكبرى في خطر، ما دام هذا الحزب يمارس نشاطه السياسي لأنّه يدعو إلى التسنن والوهابية؛ وبعد حديث مسهب يدخل في هذا الإطار، رد السيد محسن الحكيم على حسين الصافي بجواب يفصح عن خبرة وإحاطة بحقائق الأمور، قائلاً بحدة: «وهل تتصور انك أحرص من السيد الصدر على النجف والشيعة والحوزة العلمية؟»(١٥).

وقدّر السيد الحكيم ـ بعد هذه الحادثة ـ عمق المؤامرة التي تحاك للإجهاز على السيد الصدر وحركته، فأرسل ولده السيد مهدي لإعلام السيد الصدر بالحادث، وتنبيهه بالخطر المحدق، والتأكيد على ضرورة اتّباع أسلوب جديد في العمل لتفويت الفرصة على المتربصين بالحركة الإسلامية.

وأحسن السيد الصدر بالحرج الشديد نتيجة انكشاف ارتباطه التنظيمي، بالنظر لضرورات العمل ووضعه الخاص، والظروف العصيبة

=وأشاعوها في أوساط الناس، حتى إن البعض لا زال يعتقد بحقيقة وجود مثل هذا الحزب. وقد استمرت تلك التسمية حتى السنوات الأولى من حكم البعث الثاني، ثم اختفى بعد العام ١٩٧٠.

(*) قيادي بعثي، ارتدى لفترة زي رجال الدين. كان مسؤولاً عن تنظيم حزب البعث في النجف. ثم شغل منصب محافظ الديوانية ثم كربلاء في العام ١٩٦٣ (حكم البعثيين الأول)، ثم عين وزيراً للعدل في العام ١٩٦٩. عرف بمناوأته الشديدة للمرجعية الدينية وعلماء الدين والحركة الإسلامية.

المحيطة بالمرجعية، على مستوى تحرشات الشيوعيين والقوميين، وعدم استساغة بعض أوساط الجامعة العلمية العمل السياسي الإسلامي. وقد نزل السيد الصدر في النهاية عند رغبة الإمام الحكيم بأن يكون مرشداً للحزب، وليس في قيادته، فسلّم رسالة إلى السيد محمد مهدي الحكيم ليوصلها إلى قيادة «الدعوة»، يشرح فيها الوضع المستجد وقراره بترك موقعه التنظيمي إلى موقع التوجيه والإرشاد. وعبّر الإمام الصدر عن حالته النفسية جراء ذلك بقوله: «كنت أكتب الرسالة ويدي ترتعش... وبتّ الليلة الماضية وأنا أرق، أفكّر في هذا الموقف، وانه عليّ مثل هذا الموقف»[١٦]. وقد اقترن هذا الموقف ـ كما يقول السيد محمد باقر الحكيم ـ مع الإشكال الشرعي الذي استجد لدى السيد الصدر حول دلالة آية الشورى: «وأمرهم شورى بينهم» على صحة موقفه الشرعي في العمل في إطار الحزب.

ثم نسّبت «الدعوة» أحد قيادييها (عبد الصاحب دخيل) ليكون عضو الإرتباط مع آية اللّه السيد الصدر. وانسحب رأي السيد محسن الحكيم على أبنائه (الدعاة) أيضاً كالسيد مهدي والسيد محمد باقر والسيد علاء الدين. وبذلك لم يبق في اللجنة القيادية لحزب الدعوة سوى واحد فقط هو السيد مرتضى العسكري بعد أن انسحب محمد صادق القاموسي في وقت مبكر، ثم انسحاب السيد محمد باقر الصدر والسيد محمد مهدي الحكيم والسيد محمد باقر الحكيم في وقت واحد، فتشكّلت قيادة جديدة برئاسة السيد مرتضى العسكري (عراقي من أصل إيراني)، وعضوية محمد هادي السبيتي (عراقي من أصل لبناني) وعبد الصاحب دخيل (عراقي)، والشيخ عبد الهادي الفضلي (عراقي من أصل سعودي).

وفي هذا الصدد يقول السيد محمد مهدي الحكيم بأن (والده) السيد

محسن الحكيم كان يرى بأن المرجع يجب أن يحافظ على صفة العمومية، ويستدعي ذلك أن لا يكون في جهازه المرجعي(*) وبين أولاده حزبيون(١٧).

وبغض النظر عن إفرازات ونتائج الموقف الذي اتخذه المرجع السيد الحكيم، والآراء التي قيلت بهذا الشان، فإن طبيعة المخطط الدقيق للدوائر الشيوعية والقومية والحكومية الاستعمارية، لم تترك للمرجعية سوى ذلك الموقف، ولا شك أنه موقف حكيم، لذا فوّت أكثر الفرص على أصحاب المخطط.

وذهب آخرون أيضاً إلى السيد أبي القاسم الخوئي، وأثاروا أمامه قضية تأسيس السيد الصدر للحزب الجديد وقيادته له وخطر هذا الحزب...، فكان جواب السيد الخوئي لهؤلاء:

«**إذ كان السيد محمد باقر الصدر أسس هذا الحزب ويقوده فعلا.. فأنا أول من ينتمي إليه**»(١٨).

جدير بالإشارة أن الإنجاز الذي وضع تحرك حزب الدعوة تحت أضواء الدوائر الإستعمارية بشكل مكثف.. هو التوجيه الذي أصدره الحزب في العام ١٩٦٠ إلى أعضائه من خريجي وطلبة الكليات ومدارس الدولة بالتوجه إلى الحوزة العلمية لدراسة العلوم الإسلامية، من أجل بناء جيل واع يجمع بين الثقافة العصرية والدراسة الدينية،

(*) لم يشمل هذا الإجراء ممثلي الإمام الحكيم ووكلاءه في المحافظات، كالسيد مرتضى العسكري والشيخ عارف البصري وغيرهما، واللذين كانا من المقربين إليه وفي نفس الوقت من أقطاب (الدعوة). كما بقي السيد مهدي وشقيقاه (السيد محمد باقر والسيد علاء) يتعاونون وينسقون مع حزب الدعوة بعلم والدهم (الإمام الحكيم).

ليملأ بعض الفراغ في الجهاز المرجعي، ويساهم في حل المشكلة التي تعاني منها الحوزة، المتمثلة بضآلة عدد علماء الدين والوكلاء والمبلّغين الواعين على مستوى العراق. كما أن ضعف ارتباط بعض القطاعات الجماهيرية بالعلماء وابتعاد قسم ممن يسمّون أنفسهم بالمثقفين عن هذا الجوّ، إنما هو نتيجة طبيعية لهذه المشكلة. ومن هنا فإن هذه الخطوة أحدثت حركة ملحوظة في الوسطين الحوزوي والجامعي المتدين، على مستوى التقارب والتفاهم المتبادلين.

إحالات الفصل الأول

(١) درس هذا الجانب وعالجه بإسهاب عدد من الكتّاب، كعبد الرزاق الحسيني في «الثورة العراقية الكبرى»، وعباس محمد كاظم في «ثورة الخامس عشر من شعبان»، وأحمد الكاتب في «تجربة الثورة الإيرانية في العراق».

(٢) انظر: فتحي يكن، نحو حركة إسلامية عالمية واحدة، ص١٤ ـ ١٨.

(٣) السيد محمد باقر الصدر، من فكر الدعوة الإسلامية، ص٩.

(٤) من كلمة السيد كاظم الحائري بمناسبة الذكرى الخامسة لإعدام الإمام الصدر. وقد نشر نص الكلمة في صحيفة الجهاد، العدد ١٨٣، ٢٢/ ٤/ ١٩٨٥.

(٥) انظر: لمحات من مسيرة حزب الدعوة الإسلامية، ص ٨ ـ ١٠.

(٦) للمزيد من التفصيل انظر: ثقافة الدعوة الإسلامية، حزب الدعوة الإسلامية (ج١و٢).

(٧) نشر نص الفتوى في مجلة الأضواء (النجفية)، العدد الخامس، السنة الأولى (١٩٦٠)، كما وزّع كمنشور في النجف الأشرف. انظر صورة الاستفتاء والفتوى في كتاب: الإمام السيد محسن الطباطبائي للسيد أحمد الحسيني، ص٨٣.

(٨) ورد في التقرير السري للجلسة الختامية للمؤتمر العشرين للأحزاب الشيوعية والإشتراكية العالمية المنعقد في موسكو بعد صدور الفتوى بعدة سنوات:
(إن فتوى الحكيم قد أخّرت العمل التنظيمي للأحزاب الشيوعية والاشتراكية لسنوات عدة). انظر: الحركة الإسلامية في العراق، مؤسسة الجهاد، ص٦١.

(٩) أحمد الحسيني، الإمام الحكيم السيد محسن الطباطبائي، ص٧٠.

(١٠) يذكر أن جماعة العلماء تأسست على أثر تشكيل تجمع من علماء النجف لاستقبال أعضاء (مؤتمر الأدباء العرب) الذين زاروا النجف الأشرف في أعقاب انتهاء أعمال مؤتمرهم المنعقد في بغداد. ويذكر عبد الحميد العباسي (السيد حسن شبر) رأياً خاصاً بشأن تأسيس جماعة العلماء. انظر: صفحات سوداء من بعث العراق، ج١ ص٢٤١.

(١١) دماء العلماء في طريق الجهاد، ص ٣٨.

(١٢) السيد محمد باقر الحكيم، من نظرات جماعة العلماء ص ١٨.

(١٣) نشرت العريضة صحيفة الفيحاء (البغدادية) بتأريخ ١٥/ ١٠/ ١٩٦٠.

(١٤) انظر عبد المجيد خدوري، العراق الجمهوري، ص١٩٧.

(١٥) مجلة الجهاد للدراسات السياسية (طهران)، العدد ١٢ ربيع الأول ١٤٠٤هـ،(كانون الأول ١٩٨٣م)، ص ١٤.

(١٦) ن.م.س، وصحيفة الجهاد (طهران) العدد ٢٣٢، ٧/ ٤/ ١٩٨٦.

(١٧) ن.م.س.

(١٨) السيد مهدي الحكيم في حوار خاص أجراه معه محمد هادي السدي (طهران ـ ١٩٨٤).

(١٩) نقلاً عن الشيخ محمد باقر الأنصاري (أحد تلامذة الإمام الخوئي). وسبق له أن صرح بذلك في الإحتفال الذي أقيم في مدينة قم بذكرى رحيل الإمام الصدر (٨ نيسان ١٩٨٧).

الفصل الثاني

تجربة القوة

صراع رجال السلطة

الصراع بين رفاق الأمس كان من نتائجه قيام انقلاب ١٤ رمضان (٨ شباط / فبراير ١٩٦٣) الدموي، بقيادة القوميين، وعلى رأسهم العقيد عبد السلام عارف، وحلفائه الجدد (البعثيين). وثمة مصالح سياسيّة مشتركة اضطرت كلاً من القوميين (مجموعة عبد السلام وحزب البعث) للوقوف صفاً واحداً بوجه عبد الكريم قاسم، ومن ثم إسقاطه بمباركة مصر وزعيمها جمال عبد الناصر.

في هذه الفترة الساخنة شهد الشارع العراقي سيول الدماء والانتهاكات السافرة لحرمة الشعب وكرامة الإنسان على يد قوّات «الحرس القومي»، التي يقف وراءها حزب البعث بشكل مباشر(*)، ولم يكن لنصيب الإسلاميين نظير في هذه الهجمة، سوى ما تعرض له بعض الشيوعيين، مما حمل الحركة الإسلامية على الوقوف بوجه السلطة الجديدة. وعبّر رد المرجع الأعلى السيد محسن الحكيم عن رأي الأمة بالحكم الجديد، حين سافر إلى كربلاء والكاظمية

(*) يطلق البعثيون العراقيون اسم (عروس الثورات) على انقلاب ٨ شباط / فبراير؛ لأن أي انقلاب آخر لم يكن بمثل دمويته وعنفه واعتدائه على حرمات أبناء الشعب.

وسامراء[*] احتجاجاً واستنكاراً لتلك الممارسات، وعملت الحركة الإسلامية على تعبئة الجماهير لتأييد موقف السيد الحكيم، وزيارته في مقار إقامة وتجديد البيعة له[١]، وقد استغرقت السفرة ما يقرب من ٢٢ يوماً (١٧ تشرين الأول ـ أكتوبر وحتى ٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٣). وكان ذلك يسترعي انتباه السلطة بشدة؛ لأنه يكشف عن قوة المرجعية والحركة الإسلامية وهيبتهما، ولذا حاولت السلطة انتهاج أسلوب خاص يعتمد التقريب والترغيب، من أجل تجنب الصدام الواسع مع الإسلاميين.

وفي أكثر من مرة أظهر البعثيون رغبتهم الملحة في لقاء السيد الحكيم، في محاولة منهم لاستمالته أو ـ على الأقل ـ وضعه على الحياد في معركتهم مع الأمة. إلاّ أن الحكيم بذكائه ومسؤوليته الشرعية كان يفوّت الفرصة على النظام باستمرار، ويرفض حتى وساطته.

وأدرك حزب البعث أيضاً الوجود الحقيقي للجماعات الإسلامية وثقلها في الساحة، والقطاعات الواسعة التي استقطبتها وأثّرت فيها، فعمد إلى محاولة فتح حوار مع بعض قيادييها وكوادرها واستدراجهم إليه. إلاّ أن صرامة الإسلاميين في هذا الجانب، كشفت لحزب البعث بشكل أكثر وضوحاً عن مبدئيتهم ومدى تأثيرهم في أوساط المجتمع. ولـمّا لم يجد إلى ذلك سبيلاً فقد بدأ بمحاربتهم، وألقى بعدد من عناصرهم في السجون والمعتقلات بحجج واهية، وعرضهم إلى ألوان التعذيب والتنكيل.

وحول العلاقات بين أقطاب الحكم، فإن الخلافات بين عبد السلام

(*) بناءً على اقتراح السيد مرتضى العسكري والسيد محمد مهدي الحكيم.

عارف و(البعث) أخذت تنمو وتستعر على نار هادئة منذ الأيام الأولى لحكمهما؛ لأن وفاقهما لم يكن استراتيجياً أو مبنياً على أسس رصينة، بل أن الانتهازية والمصلحة وسوء النية هي التي جمعتها، أضف إلى ذلك الفوضى داخل حزب البعث نفسه.

بعد أن انتهى (عارف) من تصفية خصومه السابقين، استشعر الخطر الجدّي من بقاء حزب البعث إلى جانبه في السلطة، فقضي عليه مع سابق إصرار في ١٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٣[*].

مبادئ الحكم الجديد

حين استقرت أوضاع السلطة بشكل نهائي لصالح عبد السلام عارف، عمل بزخم كبير على تنفيذ سياساته الخاصة ومشاريعه الرامية إلى إحكام السيطرة الكاملة على مقدرات العراق وتسيير البلاد وفق النغمة التي يرغبها، فأبدى شيئاً من المرونة في علاقاته مع زملائه في الحكم، وفي علاقاته الخارجية أيضاً. وحدد سياسة جديدة تجاه رموز الأمة ومكوناتها القومية والمذهبية، محاولاً بذلك إسدال الستار على الحقبة البعثية، وإعلان براءته من أحداثها، ومن ممارسات (الحرس القومي) التي سببت له الكثير من الاحراجات ـ كما يدعى ـ.

وأظهر عبد السلام عارف نوعاً من الالتزام الشكلي بالإسلام، محاولاً بذلك جلب عواطف الشعب في مقابل إلحاد الحزب الشيوعي

(*) لم تكن نوايا (البعث) وعبد السلام عارف مختلفة بهذا الشأن، إلاّ أن إمكانات البعثيين وظروفهم لم تسمح لهم بتنفيذ مخططهم بالانفراد بالسلطة، فبادر عبد السلام إلى قطع الطريق عليهم نهائياً، وساعده على ذلك الخلافات الحادة بين قيادات البعث نفسها، ووقوف بعضهم إلى جانب رئيس النظام وأعانته على رفاقهم الحزبيين.

وعلمانية (البعث)، إلاّ أنه في الحقيقة رفع لواء الطائفية والتمييز المذهبي؛ فأخذ يبرز هذا المنحى على ومختلف المستويات، حتى بلغ الدوائر الحكومية الواطئة. وتعرض الشيعة لحملة طائفية عنصرية واسعة. وجاهر عبد السلام بعدائه للتشيع واتّهمه بالشعوبية والفارسية(*)، وكان هدفه من كل ذلك كسر شوكة المرجعية الدينية وتهميش دور الإسلاميين الشيعة في أحداث البلاد.

وفي محاولة عبد السلام عارف إرضاء المرجعية وإسكاتها، بعد أن استنكرت الأوضاع الجارية، فقد أوفد مجموعة من كبار رموز السلطة برئاسة طاهر يحيى إليها لهذا الغرض، إلاّ أن السيد محسن الحكيم لم ينظر إلى الأمور نظرة طائفية بحتة، على الرغم من تأثره من التمييز المذهبي، وكان يرى في طائفية الحكم إحدى مفردات عدم شرعية تسلطه على مقدرات العراق، إلى جانب شعاري الاشتراكية والقومية، اللذين حاول فيهما التأسي باتجاه جمال عبد الناصر الفكري وخطه السياسي. ويبدو أن هذه الاتجاهات العلمانية الثلاثة (الطائفية، القومية والاشتراكية) ليست فيها أية مراعاة لحقائق الجغرافية السكانية في العراق، فالشيعة يشكلون حوالي (٦٤ بالمائة) من سكان العراق، والأكراد (١٨ بالمائة)، وهذان المؤشران هما نقض طبيعي للطائفية والقومية، أمّا الاشتراكية(**) فهي مفهوم لم يهضمه المجتمع العراقي.

(*) من جملة القضايا التي استغلها عبد السلام عارف في حملته، انتساب بعض قيادات الحزب الشيوعي العراقي إلى المذهب الشيعي، إضافة إلى أصولهم الفارسية، أمثال: قائد الحزب ورئيس لجنته المركزية حسين أحمد الرضوي (سلام عادل).

(**) ركّز الدستور المؤقت الصادر في ٣ أيار / مايو ١٩٦٤ بشكل ملحوظ على مفهوم الاشتراكية وغيرها من المفاهيم والرؤى العلمانية التي تمت صياغتها في مواد الدستور.

ومجمل هذه القضايا وضعها السيد محسن الحكيم أمام الوفد عندما طلب منه طاهر يحيى أن يوضع رأيه ورغبته فيما يتعلق بطبيعة الوضع، حيث لم يركز المرجع الأعلى على طائفية النظام فقط. وممّا قاله للوفد:

«أنا لا أرغب أن اذكر لكم إلاّ ما فيه صلاحي وصلاح شعبي على اختلاف ما عندهم[*]، ولا فرق عندي بين عربي وكردي وتركي، فكلهم أخواني وأولادي، أرغب في إسعادهم والمحافظة عليهم بكل ما أوتيت من قوة»[٢].

وفي أعقاب رجوع الوفد (صفر اليدين)، حاول عبد السلام بنفسه ولأكثر من مرة أن يزور السيد الحكيم، إلاّ أن الأخير كان يرفض ذلك، ويشترط أن يلغي عبد السلام قانون الأحوال الشخصية والقوانين الاشتراكية أولاً، ثم يوافق على الزيارة.

هذه الأحداث تسببت في سخط حكومة عبد السلام عارف على الشيعة ومرجعيتهم الدينية بشكل أكبر، فاتبعت جراء ذلك أساليب إرهابية لردع المرجعية والحركة الإسلامية والشعب، فزجت بالكثير من الإسلاميين في السجون وضيقت على ممثلي المرجعية، حيث أخرج بعضهم من بغداد ـ بشكل مؤقت ـ كآية اللّه السيد إسماعيل الصدر[**]، كما اعتقل آخرون كالسيد هادي الحكيم.

وعلى أثر ذلك ـ وبالتحديد بعد الإعلان عن تطبيق القوانين الاشتراكية على لسان طاهر يحيى ـ دعت المرجعية علماء الدين في

(*) المراد: على اختلاف مذاهبهم وقومياتهم.

(**) ان الخلاف الذي جرى في صحن الكاظمين(ع) بين جماعة الشيخ محمد الخالصي والسيد إسماعيل الصدر، كانت سبباً في إخراجه من بغداد أيضاً.

النجف الأشرف إلى اجتماع جماهيري في مرقد الإمام علي(ع)، عبأت له الحركة الإسلامية الكثير من طاقتها، بالشكل الذي أنجح التجمع في الوصول إلى أهدافه.

وعبّر عن السلام عارف بممارساته تلك عن تنكره لجهود المرجعية والحركة الإسلامية في وقوفها بوجه حكومة عبد الكريم قاسم، حتى تهيأت له ظروف إسقاطها، وكذلك مواجهة الإسلاميين للمد الشيوعي ولسلطة البعث خلال الأشهر التسعة التي أعقبت انقلاب ٨ شباط / فبراير.

الإمام الخميني في النجف الأشرف

بعد سلسلة الأحداث الدموية التي بدأت في عام ١٩٦٣ في إيران، أقدمت السلطات البهلوية على إبعاد الإمام الخميني[*] إلى تركيا، ومن ثم إلى العراق، حيث عاش في النجف الأشرف ما يقرب من ١٥ سنة.

السبب الرئيسي الذي حمل الحكومة الإيرانية على هذا العمل هو طبيعة الوضع الذي يسيطر على النجف، والذي اعتقدت ـ الحكومة

(*) ولد الإمام روح اللّه الموسوي الخميني في مدينة خمين الإيرانية في العام ١٩٠٢ (١٣٢٠هـ)، من عائلة علمية مجاهدة، فأبوه آية اللّه السيد مصطفى كان من المجتهدين البارزين في النجف الأشرف، وقد اغتالته سلطات «الشاه» في إيران بعد أن أصبح الزعيم الديني لمدينة خمين. بدأ السيد روح اللّه دراسته الدينية في الخامسة عشرة من عمره، وتتلمذ على كبار مراجع الدين كالشيخ عبد الكريم الحائري (مؤسس الحوزة العلمية في قم)، وحصل على درجة الاجتهاد قبل بلوغه الثلاثين عاماً من عمره (العام ١٩٣٠)؛ دخل في صراع مع حكومة رضا خان وابنه محمد رضا منذ السنوات الأولى لحكم عائلة بهلوي، وانتهى هذا الصراع بتفجير انتفاضة (١٥ خرداد) في إيران في العام ١٩٦٣، وبروز الإمام الخميني رمزاً وقائداً لجهاد الشعب الإيراني المسلم.

الإيرانية ـ أن من شأنه الحد من حركة الإمام، فالحوزة العلمية هناك تضم العديد من مراجع التقليد، ومن الممكن أن يضيع الإمام في زحمة تلك الأسماء الكبيرة، أضف إلى ذلك هيكنة تيار الابتعاد عن السياسة والتفرغ للشؤون الدينية التقليدية على معظم مرافق الجامعة، حيث يبقى الإمام ـ وفقاً لذلك ـ صوتاً منفرداً وغير طبيعي إلى حدٍّ ما، مما يضطرّه إلى السكوت وترك التحرك المضاد لبهلوي، في حين خطط الأخير لعملائه ـ من المحسوبين على الحوزة ـ ليلعبوا دوراً متميزاً في الوقوف بوجه الإمام والتأثير على بعض الجهلاء والبسطاء، بغية إبراز العداء له.

هذا ما تصورته حكومة الشاه وخططت له، في حين أن الإمام الذي كان يحمل في صدره هموم الإسلام ومشروع الثورة الشاملة، لم يعبأ بما يبيته له أعداؤه، ولم يهدأ له بال طوال فترة إبعاده.

وفي ٥ أيلول / سبتمبر ١٩٦٤ وصل الإمام الخميني إلى بغداد، وانتشر الخبر بسرعة كبيرة في أنحاء العراق، حيث استقبلته حشود العلماء والشخصيات الإسلامية والجماهير في جميع المدن التي زارها. ففي كربلاء رفعت لافتات كبيرة ترحب بالإمام، كتب على إحداها (راية الإسلام ترفرف بيد آية اللّه الخميني).

وعندما توجه إلى النجف الأشرف كانت جماهير المدينة قد استعدت لاستقباله ابتداءً من ناحية الحيدرية(*). وخيّم على النجف جو غير اعتيادي في هذا اليوم، حيث رفعت الأعلام واللافتات في مداخل المدينة وواجهاتها الرئيسية، كتب على بعضها (مدينة النجف الأشرف ترحب بمقدم البطل الإسلامي المجاهد الإمام الخميني). و(جماهير

(*) المعروفة بـ(خان النص)، وتبعد حوالي ٣٥ كم عن مدينة النجف الأشرف.

النجف المسلمة تبدي سرورها بمقدم الإمام الخميني رمز التضحية والجهاد).

وفي الصحن العلوي الشريف جرى للإمام استقبال شعبي وعلمائي حاشد، وأقيمت الاحتفالات الكبيرة بهذه المناسبة في المساجد والمدارس الدينية، وعبّر كبار مراجع الدين في النجف الأشرف كالسيد الحكيم والسيد الخوئي والسيد محمود الشاهرودي والسيد عبد اللّه الشيرازي وغيرهم عن سرورهم لمجيء الإمام، وقاموا بزيارته وتهنئته على سلامة الوصول[٣].

والحركة الإسلامية العراقية التي واكبت مسيرة الإمام الخميني، كانت قريبة من معظم الأحداث التي جرت في إيران، ولها موقفها الثابت منها والمتمثل بالمبدئية والشرعية، فتذكر أدبيات (الدعوة) أن تنظيمها ساهم في دعم انتفاضة (١٥ خرداد) ١٩٦٣ سياسياً وإعلامياً، ومنه قيامه بتوزيع خطابات الإمام وبيانات الانتفاضة في إيران وبعض الدول العربية والأوروبية.

وعندما حل الإمام الخميني في مدينة الكاظمية، أقامت الحركة الإسلامية حفلاً جماهيرياً كبيراً للترحيب به. كما التقى به وفدان من حزب الدعوة[*]، عرضا عليه خلال اللقاء وضع إمكانات الحركة وطاقاتها تحت تصرفه.

وبعكس ما كان متصوراً، فقد أعطى وجود الإمام الخميني في

(*) ترأس الوفد الأول محمد هادي السبيتي، وضم القيادات والكوادر المقيمة في بغداد كالسيد فخر الدين العسكري وعبد الصاحب دخيل وحسن شبّر والسيد إبراهيم المراياتي ومهدي السبيتي، فيما ترأس الوفد الثاني الشيخ محمد مهدي الآصفي وضمّ في عضويته عدداً من علماء ومنتسبي الحوزة العلمية في النجف الأشرف.

النجف الأشرف زخماً كبيراً للحركة الإسلامية العراقية، وهيّأ الكثير من أوساط الحوزة لتقبّل أية حالة من حالات المواجهة الشاملة مع السلطة، وأشعر الإسلاميين العراقيين بنوع من القوة؛ نتيجة اتجاه الإمام ومواقفه التي شكّلت حماية لهم في مواجهة السلطات، ودعماً كبيراً لفكرهم وأسلوبهم في العمل.

أما السلطات العراقية فإنها حاولت التقرب إلى الإمام الخميني في إطار التنافس على جلب تأييد مراجع الدين، فعرضت عليه إجراء المقابلات في الصحف والإذاعة والتلفزيون، إلاّ أن الإمام رفض عروض النظام بكل هدوء وذكاء، وفضّل عدم التعامل معه، في حين كان مبعوثو عبد السلام عارف وكبار مسؤولي الدولة يتقاطرون عليه لعرض خدماتهم والسؤال عن وضعه والاطمئنان عليه. ومزايدة حكومة عارف على الإمام تأتي تزامناً مع التوتر الذي شهدته العلاقات العراقية ـ الإيرانية، فترة أواسط الستينات؛ بسبب المواقف السلبية لمحمد رضا بهلوي من القضايا العربية والعداء المحتدم بينه وبين جمال عبد الناصر، إضافة إلى التوتر بين الحكومة العراقية والمرجعية النجفية.

البحث عن الحركة الإسلامية

لم يكن غائباً عن دوائر السلطة التحرك المنظم الذي عم معظم مساجد وجامعات العراق، فالأسلوب الذي اتّبعه الإسلاميون كان من شأنه إلهاب الأوساط الشبابية المتدينة. ولذا فقد خشي النظام من ظاهرة اكتضاض المساجد بالشباب، والنزوع نحو التدين والالتزام الذي اجتاح الجامعات والمعاهد والثانويات. وخشية النظام من هذه الظواهر جعلته

يبحث عن وسائل كافية للحد من انتشارها، فبدأت عملية البحث عن الجماعات الإسلامية، قياداتها.. تنظيماتها.. فكرها.. أساليب عملها. وأمام صرامة الإسلاميين وتماسكهم، بقي النظام عاجزاً تماماً عن توجيه أية ضربة لهم، باستثناء بعض الإجراءات العشوائية المضطربة التي أدت إلى اعتقال مجموعات من أبناء الحركة الإسلامية، حيث يدل ذلك بوضوح على حيرة النظام تجاه التيار الإسلامي المتنامي.

ويعبر مدير أمن محافظة العمارة في حكومة عارف عن هذه الحالة، في حديثه إلى السيد طاهر أبي رغيف(*)، حين قال: «إننا نعلم وثابت لدى دوائر الأمن وجود حزب إسلامي منظم». وعندما سأله السيد أبو رغيف عن موقفهم من هذا الحزب، أجاب مسؤول الأمن: «إننا حائرون أمامه وعاجزون عن ضربه...»(٤) وهذا الاعتراف لا يجافي الحقيقة، فالحركة الإسلامية تستمد قوتها من واقع الشعب، كما أنها ليست تياراً طارئاً على المجتمع العراقي، بحيث يمكن بسهولة ضربها واجتثاث جذورها. فضلاً عن أن حزب الدعوة تحوّل في الفترة من العام ١٩٦٤ إلى العام ١٩٧٠ إلى حزب متماسك وحديدي من الناحية التنظيمية.

ومن جانب آخر فقد لفت انتباه السلطة التقارب بين علماء السنة ـ ممن لم تنطل عليهم إجراءات السلطة الطائفية ـ وعلماء الشيعة، حيث تمثل ذلك في الاتصالات المستمرة وتنسيق المواقف والقرارات المشتركة. فالشيخ عبد العزيز البدري ـ أحد كبار علماء السنة في بغداد ـ

(*) من العلماء والمفكرين الإسلاميين، وأحد كوادر حزب الدعوة الإسلامية، اغتالته السلطات البعثية دهساً في مدينة البصرة في ١٦ أيار / مايو ١٩٧٨، وذلك بإشراف مباشر من قبل محافظ البصرة.

يكن أشد الاحترام للإمام السيد محسن الحكيم ويستشيره في الكثير من القضايا وله اتصالات واسعة مع رجالات الحركة الإسلامية ورموزها. والذي أثار السلطات ضد الشيخ عبد العزيز البدري هو محاربته للاتجاه الاشتراكي للنظام، وقوله: «اليد التي تصافح خروشوف يجب أن نقطعها»، ويقصد بذلك عبد السلام عارف، إضافة إلى تأليفه كتاب (حكم الإسلام في الإشتراكية) عام ١٩٦٥، والذي أحدث ذلك ضجة واسعة في كلا الوسطين الإسلامي والحكومي.

وبسبب مؤشرات القوة التي برزت لدى الإسلاميين، فإن النظام فضّل عدم افتعال حالة المواجهة معهم، وأرغم في النهاية على رفع الكثير من الضغوط التي عرّضهم لها.

وبادرت الحركة الإسلامية في هذه الفترة إلى تأسيس (جماعة العلماء في بغداد والكاظمية)، على غرار جماعة العلماء في النجف الأشرف، فقد ساهمت ـ بشكل أساس ـ في النشاطات الإسلامية المتعددة في بغداد والكاظمية، ولم يقتصر دورها على الجوانب الفكرية والثقافية، بل تعداها إلى العمل السياسي والمشاركة في الأحداث، أو رسم المواقف حيالها. وقد حظيت ـ الجماعة ـ بمجموعة كبيرة من الأسماء ذات الوزن العلمي والاجتماعي الكبير في الساحة الإسلامية، كالسيد مرتضى العسكري والسيد إسماعيل الصدر والسيد مهدي الحكيم والشيخ علي الصغير والشيخ محمد آل ياسين والشيخ موسى السوداني والشيخ جواد الظالمي والشيخ عارف البصري.

وعودة إلى واقع السلطة؛ فبعد آخر زيارة لعبد السلام عارف إلى النجف الأشرف، تولّد إحساس جارف لدى الكثيرين من أبناء الشعب العراقي بأن عبد السلام يعيش أيامه الأخيرة، وكانت طائرة عارف

ـ العمودية ـ الخاصة قد حطت في وسط مسجد الكوفة الكبير، قبل أن يتوجه موكبه إلى النجف الأشرف، في محاولة منه للقاء الإمام الحكيم، والتي سبقتها وساطات مكثفة من قبل أعوان عارف من الشيعة، فعاد عبد السلام عارف غاضباً يبيّت في نفسه شراً، بعد أن رفض المرجع الأعلى مقابلته. ولكن اقتضت المشيئة الإلهية أن تحترق طائرته العسكرية في الجو وهو في طريقه إلى البصرة. وبمقتله في العام ١٩٦٦ تسلم أخوه عبد الرحمن عارف منصب رئاسة الجمهورية. ويسود الاعتقاد أن الأخير لم يكن يتمتع بنفس الكفاءة الإدارية التي كان عليها عبد السلام، إلاّ أن عبد الرحمن حاول تهدئة الأوضاع في العراق والسير بها نحو الاستقرار والديمقراطية، وكان من شأن هذا الأمر عودة التيارات السياسية المختلفة ـ التي قصم عبد السلام ظهرها ـ إلى الظهور، حتى أن البعثيين والشيوعيين أصبحوا يتحركون بسهولة، وبرز لهم بعض الوجود العلني، خاصة بعد إطلاق سراح قياداتهم وكوادرهم. وبهذه العودة المشوبة بالحذر والترقب عادت الصراعات الفكرية والاشتباكات السياسية أيضاً. ولكن بالشكل الذي كانت عليه في عهد عبد الكريم قاسم.

أما الحركات الإسلامية فإن هذه المرحلة تعتبر مرحلة متميزة بالنسبة لها، استطاعت أن تتحرك فيها بحريّة ملحوظة، دون أن تتعرض للقمع والضغط والتطويق، فبذلت مساعيها للحيلولة دون التفريط بهذه الفرصة، ولاسيما أنها تمسك بمعظم خيوط النمو والنجاح.

مخلفات نكسة حزيران

قد تكون الحركة الإسلامية في العراق أول من سعى ـ فكرياً وعملياً ـ إلى إخراج القضية الفلسطينية من محتواها الإقليمي والقومي وإدخالها

إلى الحيز الإسلامي العام، وهذا ما تزخر الأدبيات السياسية للمرجعية الدينية في النجف، إضافة إلى جماعة الأخوان المسلمين وحزب الدعوة الإسلامية وتحركاتهم في هذا المضمار. وفضلاً عن أنها خصّيصة تعتز بها الحركة الإسلامية في العراق، فهي ـ في نفس الوقت ـ تبرز الاهتمام الكبير الذي توليه لقضايا المسلمين عموماً والقضية الفلسطينية خصوصاً.

ولم تكن الآثار السلبية التي خلفتها نكسة حزيران / يونيو ١٩٦٧ وقفاً على بلد إسلامي دون آخر، بل طفحت على مجمل البلدان العربية والإسلامية، وعلى وجه الخصوص البلدان ذات التماس المباشر مع الأحداث، كمصر وسوريا والأردن ولبنان، فضلاً عن الأرض المحتلة نفسها.

وعلى صعيد الوضع الإسلامي والسياسي والاجتماعي في العراق، فقد أفرزت حرب الأيام الستة وما أعقبها عدة دلائل وحقائق، أصبح لها وقعها العميق في تاريخ العراق الحديث، حيث أظهرت بشكل عملي تبني الحركة الإسلامية في العراق للقضية الإسلامية في فلسطين، من خلال المساعي الكبيرة التي بذلتها على مختلف الأصعدة لدعمها مادياً وسياسياً وإعلامياً، ففي البرقية الجوابية التي أرسلها إلى عبد الرحمن عارف ـ وأعادت بثها إذاعة بغداد عدة مرات ـ طالب المرجع الأعلى السيد محسن الحكيم زعماء البلدان الإسلامية رعاية المصالح العليا للأمة ونبذ الخلافات، وأكد على وحدة جميع المسلمين من أجل مواجهة الصهاينة. كما تلقى الحكيم برقية من جمال عبد الناصر تتعلق بالموضوع نفسه. واصدر الإمام الخميني بياناً هاماً ـ أحاطته وسائل الإعلام العراقية بالمزيد من الاهتمام ـ حول الحرب والواجب الملقى على عاتق المسلمين تجاهها، وذلك في أعقاب البرقية التي بعثها عبد

الرحمن عارف إليه. وأبرق المرجع الديني السيد أبو القاسم الخوئي إلى رئيس الوزراء أمير عباس هويدا يطالبه فيها بقطع علاقات إيران مع الكيان الصهيوني، وضرورة مساندة البلدان الإسلامية المدافعة عن مقدسات المسلمين في فلسطين، وبعث المرجع الديني السيد عبد اللّه الشيرازي برقية شديدة اللهجة إلى «هويدا» أيضاً، تتعلق بالعلاقات الرسمية المخزية بين إيران والصهاينة. وأعقبها ببيان يشرح فيه واقع القضية، ويحث المسلمين على دعم إخوانهم الذين يقاتلون المعتدين اليهود.

كما أقام مراجع الدين والحوزة العلمية في النجف الأشرف المجالس التأبينية على أرواح شهداء الحرب، وأقيمت مجالس مشابهة في كربلاء والبصرة ومدن عراقية أخرى. وفي بغداد بادرت جماعة العلماء إلى إرسال بيانات الاستنكار إلى المنظمات والهيئات الدولية، ومن بينها الأمم المتحدة، ونداءات الاستغاثة إلى المسلمين لشحذ هممهم واستنهاضهم. وقد أذيعت هذه البيانات من أجهزة الإذاعة والتلفزيون العراقية.

وهيأت الأوضاع السائدة الأجواء للمزيد من التفاهم والتقارب ـ الداخلي ـ بين الإسلاميين، كبعض أطراف المرجعيات الدينية وحزب الدعوة الإسلامية وجماعة الأخوان المسلمين وحزب التحرير. وأثمر هذا التقارب عن ولادة أكثر من مشروع ذي أهمية بالغة يتعلق في مجال العلاقات الخارجية للحركة الإسلامية. فقد قام وفد إسلامي عراقي «مشترك» بزيارات خاصة إلى بعض البلدان الإسلامية خلال شهري تموز وآب / يوليو وأغسطس ١٩٦٧، شملت تركيا وافغانستان وباكستان والهند وإندونيسيا وماليزيا وسنغافورة وإيران، بهدف شرح أبعاد القضية

الإسلامية الفلسطينية، والاجتماع بالزعامات الدينية والرسمية في هذه البلدان، ودراسة الإجراءات اللازمة لمواجهة الخطر الصهيوني. وضم الوفد سبعة أعضاء ـ من السنة والشيعة ـ يمثلون الاتجاهات الإسلامية الرئيسية في الساحة(*)، وهم المهندس عبد الغني شنداله (الرئيس) والشيخ عبد العزيز البدري (حزب التحرير) والدكتور داود العطار والدكتور عدنان البكاء (حزب الدعوة الإسلامية) والدكتور صالح السامرائي وصالح سرية ومحمد الآلوسي (جماعة الإخوان المسلمين).

وفي ختام جولاته أصدر الوفد بياناً مفصلاً في بغداد ضمنه جملة من التوصيات والمقترحات، حالت إرادة الاستكبار وإمكانات الحركة الإسلامية ـ المتواضعة ـ دون تنفيذ أو متابعة معظمها.

وعند الحديث عن أهم إفرازات النكسة، فإن حالة العودة المكثفة إلى الدين وأجواء الصحوة والالتزام في الأوساط المثقفة والمنفتحة، ولا سيما شباب الجامعات، تفرض نفسها في هذا المجال. وقد مارست الحركة الإسلامية دورا أساسياً في تعميق هذه الحالة ونشرها على نطاق أوسع، وبمعنى آخر استثمارها بالشكل الذي يدعم كيانها ويضاعف من قوتها ورقعتها.

ومن هنا نستطيع القول بأن نكسة حزيران / يونيو ومخلفاتها تعتبر من أهم العوامل التي أدت إلى إسدال الستار على مرحلة قلقة من تاريخ الحركة الإسلامية في العراق استمرت أكثر من خمس سنوات، ودخلت في أعقابها مرحلة جديدة تميزت بالنمو الكبير والقوة المتزايدة.

(*) ضم الوفد أعضاء من حزب التحرير وجماعة الأخوان المسلمين وحزب الدعوة الإسلامية وواحداً مستقلاً. ويؤكد بعض المعاصرين أن الإمام السيد محسن الحكيم بارك الفكرة ودعم سفر الوفد.

مفردات القوة

خلصنا إلى القول بأن حكم عبد الرحمن عارف ونكسة حزيران / يونيو كانا من أهم العوامل التي ساعدت الحركة الإسلامية على بلوغ مستوى كبير من القوة، بالشكل الذي أصبح فيه المراقبون يتوقعون تغييراً قريباً في خارطة العراق السياسية لمصلحة الحركة الإسلامية، فيما لو استثمرت هذه الفرصة ـ الضائعة ـ بالشكل الذي ينبغي، والتي لم يتوفر مثيل لها مطلقاً فيما بعد؛ لأن الحركة الإسلامية باتت تهيمن على الشارع الشعبي، وتفرض نفيها على معظم المستويات الاجتماعية والفكرية والثقافية.

والذي وفر على الإسلاميين الكثير من المعاناة والعقبات التي يمكن أن تواجههم، هو إعطاء السلطات الكثير من الحرية لهم، ليس إيماناً بخطهم، ولكن انسجاماً مع الأوضاع السياسية المتخلخلة، والضعف الحكومي. وتمثلت قوة الحركة الإسلامية في المفردات التالية التي تكمل إحداها الأخرى:

أولاً ـ المرجعية الدينية العليا، المتمثلة بالإمام السيد محسن الحكيم.

ثانياً ـ تنظيمات الحركة الإسلامية، وخاصة حزب الدعوة الإسلامية.

ثالثاً ـ القاعدة الشعبية العريضة.

المرجعية حظيت ـ في هذه الفترة بالتحديد ـ بدعم منقطع النظير من قبل الجماهير، وهذا الولاء جعلها في موقع الاقتدار أمام النظام، فبقيت حازمة في مواقفها وقراراتها اتجاهه. ويبدو أن هذه القوّة أشعرت المرجعية بعدم ضرورة الصدام والمجابهة مع السلطة الحاكمة التي لم

تعد في وضع يحسد عليه، ولا سيما أنها مضطرة للتودد إلى المرجعية وإفساح مجال التحرك أمام الإسلاميين.

ولم تبخل الحركة الإسلامية في إظهار قوتها من خلال العديد من الوسائل، بحيث باتت المسيرات الشعبية والتظاهرات التي تعبئ لها الحركة الإسلامية وتحركها بدعم من العشائر، تعلن ـ ضمن مطاليبها ـ عن ولائها الصريح للقيادة الإسلامية(*).

ومن الأحداث التي عبّرت عن قوة الحركة الإسلامية؛ التوديع والاستقبال الشعبي والرسمي الكبيران اللذان أجريا للسيد محسن الحكيم في بغداد والنجف الأشرف عند سفره إلى الحج في آذار / مارس ١٩٦٧. وإلى جانب الجماهير الغفيرة التي تقدّر بمئات الآلاف، حاول النظام الحاكم أن لا يتأخر عن الركب، حيث بادر عبد الرحمن عارف إلى إرسال رئيس وزرائه طاهر يحيى على رأس وفد حكومي رفيع المستوى لينوب عنه في توديع واستقبال السيد الحكيم(**)، الذي جرى له ـ أيضاً ـ استقبال وتوديع رسمي وشعبي في الحجاز.

واعتمد الإمام الحكيم في تحركه السياسي غير الرسمي على مثلث اختاره بنفسه، ومنطلقه بغداد وليس النجف، يتكون من السيد محمد مهدي الحكيم والسيد محمد بحر العلوم والسيد مرتضى العسكري، ويدعمهم من النجف السيد محمد باقر الصدر والسيد محمد باقر الحكيم. وكان السيد مرتضى العسكري قد انسحب من قيادة حزب

(*) من الشعارات الجريئة التي طالما رددتها الجماهير ـ في هذه الفترة ـ الشعار الشعبي (الرمزي) المعروف (سيد محسن قائدنا... والنجف عاصمتنا)، والذي يعبر عن مدى وعي الأمة، إذ تقف وراءه المطاليب العريضة بإقامة الحكومة الإسلامية بقيادة المرجعية، وتحويل العاصمة إلى النجف الأشرف حيث مركز الجامعة الدينية الكبرى.

(**) يذكر أن السيد الحكيم سافر بطائرة عبد الرحمن عارف الخاصة، بطلب من الأخير.

الدعوة عام ١٩٦٣ ليتمكن من ممارسة دوره السياسي العلني المنسوب إليه من المرجعية الدينية. وأوكل الموقع الأول في قيادة الحزب إلى محمد هادي السبيتي(*) وعبد الصاحب دخيل ومعهما الشيخ عارف البصري. وهذا المثلث القيادي كان هو الآخر ينطلق من بغداد وليس من النجف؛ الأمر الذي يدل على أن الإسلاميين أخذوا في فترة حكم عبد الرحمن عارف (مرحلة القوة) يعطون لتحركهم بعداً سياسياً بارزا يكمل البعد الديني والتبليغي. وقد عمل على المثلث القيادي المرجعي؛ فالأخير مارس العمل السياسي العلني بكل تفاصيله، بما في ذلك الاتصالات بزعماء السلطة، بينما بقي حزب الدعوة مستمراً في عمله السري ومرحلته التغييرية.

أما تنظيمات الحركة الإسلامية فإنها بلغت من القوة والاتساع بالشكل الذي أصبحت بصماتها واضحة في معظم مرافق المجتمع العراقي. ففي الجامعات عمد حزب الدعوة إلى إقامة دروس في العقائد الإسلامية، حتى أن كلية الهندسة في جامعة بغداد تبنّت درساً عقائدياً، يدرّسه ـ في مصلى الكلية ـ أحد أساتذة الفكر الإسلامي، كما اعتادت الجامعات والكليات على إحياء مختلف المناسبات والشعائر الإسلامية، ومن بينها الاحتفال الكبير الذي تقيمه سنوياً كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة بغداد بمناسبة ليلة القدر. إضافة إلى انتشار المساجد وصلوات الجماعة والندوات والمكتبات الإسلامية في جميع الكليات والأقسام(٥).

(*) أدى وجوب محمد هادي السبيتي في الموقع القيادي الأول في الحزب عام ١٩٦٣ إلى حدوث بلبلة فكرية في الدعوة، فقد كان السبيتي يدعو إلى اللامذهبية في فكر الدعوة بينما كانت أطراف أخرى في الحزب تؤكد على الهوية العقيدية والفكرية الشيعية للحزب، وأبرزها الطرف الذي يمثله الشيخ عبد الهادي الفضلي الذي انسحب من الحزب نهائياً نتيجة ذلك بعد أن كان مؤهلاً لاحتلال الموقع القيادي الأول في الحزب.

وبناءً على الثقة العالية بالنفس وسعة النفوذ اللذين شعرت بهما الحركة الإسلامية، فإنها قررت اختبار قوتها لأول مرة في عمل سياسي عام، فعندما أعلنت حكومة الرحمن عارف عن إجراء الانتخابات الطلابية الحرة في الجامعات عام ١٩٦٧، اشترك (الدعاة) فيها ـ تحت عنوان إسلامي عام ـ لتكون تجربتهم الأولى أمام مرشحي الحركات والأحزاب السياسية الأخرى التي تمتلك باعاً طويلاً في هذا المجال. وعلى الرغم من قلة الخبرة وضعف الإمكانات، والدعاية المضادة، والتهديدات الكثيرة التي تعرضوا لها، فإن النتائج أفرزت عن حصول القائمة الإسلامية على المرتبة الثانية في جامعات العراق. كما اشتركت (الدعوة) في انتخابات نقابة المعلمين في البصرة عام ١٩٦٧؛ فحصل أعضاؤها على المرتبة الثانية أيضاً. ودلت النتائج المشجعة على نجاح تجربة الحركة الإسلامية في الحقلين الطلابي والتعليمي، وثقلها على المستويين السياسي والاجتماعي، وقاعدتها العريضة. وأصبح لدى الإسلاميين قناعة كاملة بأن الفرصة لو سنحت لهم مرة أخرى لاختلفت النتائج، بعدما اكتسبوا شيئاً من الخبرة ومارسوا هذا اللون من العمل بشكل مباشر.

وشهدت السنة ذاتها ظاهرة جديدة وملفتة للنظر، هي «مواكب الجامعة»(*)، فقد أخذ حزب الدعوة الإسلامية يعبئ أعضاءه وأنصاره وجماهير المؤمنين من طلبة الجامعات العراقية في مسيرة كبيرة، تنطلق سنوياً في العاشر من محرم(**)، ضمن المواكب الحسينية الهائلة التي تطوف مدينة كربلاء في هذا اليوم.

هذه الثقة الكبيرة بالنفس ـ كما ذكرنا ـ انسحبت على أبناء الحركة

(*) في بغداد والكاظمية كانت تنطلق مواكب مشابهة تحت اسم (مواكب الطلبة).

(**) ذكرى مقتل الحسين(ع) وصحبه وأهل بيته في كربلاء.

الإسلامية كأفراد أيضاً، فقد جاء في كتاب «قبضة الهدى» أن عبد الرحمن عارف زار الإدارة والاقتصاد في جامعة بغداد، فاستثمر حسين جلوخان هذه المناسبة ودخل في نقاش مع رئيس النظام:

ـ أليست دولتنا إسلامية؟

ـ نعم!!

ـ إذن، لماذا يدرّس فيها الاقتصاد الشرقي والغربي ولا يدرس الاقتصاد الإسلامي!؟

وعندما لم يجد عارف جواباً لهذا التساؤل الموضوعي، فقد وعد بتنفيذه. وبالفعل انتخبت الأجهزة المختصة كتاب «اقتصادنا» للإمام السيد محمد باقر الصدر للتدريس في الكلية، كمادة ثابتة تحت عنوان (الاقتصاد الإسلامي)[٦].

وفي الجوانب الثقافية والاجتماعية والخدمية أصبح لمشاريع الحركة الإسلامية وإنجازاتها أكبر الأثر في نفوس الجماهير، أشعرت عامة الشعب بأن الحركة الإسلامية توليهم الاهتمام الكامل وتقف على مشاكلهم ومعاناتهم. وتعد جمعية الصندوق الخيري الإسلامي» في بغداد، التي أسسها السيد مرتضى العسكري في العام ١٩٥٨، من أضخم المشاريع التي بادرت إليها الحركة الإسلامية في هذا المجال، فمن إنجازاتها تأسيس عدد من المستوصفات والمكتبات العامة والمدارس الابتدائية الثانوية[*] في الكثير من مدن العراق. كما أن «كلية

(*) منها: سلسلة مدارس الإمام الجواد(ع)، وسلسلة مدارس الإمام الكاظم(ع)، وسلسلة مدارس الزهراء(ع)، ومدارس بغداد الجديدة، ومدارس الإمام الصادق(ع)، والإمام الباقر(ع) والإمام الحسن(ع). وقد وضعت الحركة الإسلامية مناهج الدراسة فيها وأشرفت بكادرها التعليمي على تدريسها.

أصول الدين» التي تأسست في بغداد في العام ١٩٦٥ هي من ثمار جمعية الصندوق الخيري، إذ مثّلت أحد محاور العمل لدى الحركة الإسلامية، فتولى إدارتها ودرّس فيها مجموعة من الأكاديميين الملتزمين وعلماء الدين.. من رواد الوعي التغييري في العراق(*)، كما أن معظم طلبتها هم من أبناء الحركة الإسلامية أو السائرين في فلكها. وكذلك الحال بالنسبة لكلية الفقه في النجف الأشرف.

وفي العاصمة بغداد والمدن العراقية نشطت الجمعيات الإسلامية الأخرى بشكل كبير، ولعبت أدواراً مشابهة في مجال تقديم مختلف الخدمات إلى الجماهير المسلمة، كجمعية التضامن الإسلامي في الناصرية بإشراف الشيخ محمد باقر الناصري، وجمعية دار الرسالة الإسلامية التي تأسست في العام ١٩٦٦، وجمعية الوعظ والإرشاد الحسيني في الكوفة، والجمعية الخيرية الإسلامية بإشراف السيد عباس الكاشاني، ومدارس حفاظ القرآن وجمعية المبلغين وغيرها في كربلاء بإشراف السيد محمد الشيرازي وأخيه السيد حسن، والجمعية الثقافية الاجتماعية الإسلامية في الكاظمية برئاسة الشيخ محمد حسن آل ياسين، وجمعية العدالة الإسلامية في بغداد التي تأسست في العام ١٩٦٥ على يد السيد مهدي بحر العلوم وآخرين.

واحتوت النجف الأشرف على عدد من الجمعيات الإسلامية الثقافية والاجتماعية، التي يرجع تاريخ بعضها إلى سنين طويلة ماضية، إلا أنها شهدت تحركاً ملحوظاً في هذه الفترة بالذات، كجمعية منتدى النشر

(*) مؤسس كلية أصول الدين وعميدها هو آية اللّه السيد مرتضى العسكري (ولد عام ١٩١٢)، عالم وباحث متخصص في التاريخ الإسلامي، ومن مؤسسي وقادة حزب الدعوة الإسلامية.

ومؤسساتها المختلفة التي يرأسها آية الشيخ محمد رضا المظفر، والرابطة العلمية الأدبية التي تأسست في العام ١٩٣٢ على يد الشيخ محمد علي اليعقوبي والسيد عبد الوهاب الصافي والشيخ عبد الوهاب آل راضي، وجمعية التحرير الثقافي التي أسسها الشيخ عبد الغني الخضري في العام ١٩٤٥، إضافة إلى جمعية القرآن الكريم بإشراف الشيخ محمد رضا الحساني، ومدرسة العلوم الإسلامية برعاية الإمام الحكيم، وجمعيات ومؤسسات أخرى. كما افتتحت في العام ١٩٦٤ «جامعة النجف الدينية» برئاسة السيد محمد الكلانتر، وهي مؤسسة علمية كبيرة للدراسة والبحث، تجمع بين المنهجين الأكاديمي والحوزوي، وأصبحت معلماً هاماً ومتميزاً من معالم الحوزة العلمية الكبرى في النجف الأشرف.

وعلى العموم فإن هذه الجمعيات ساهمت مساهمة فعّالة في رفع الوعي الإسلامي لدى الجماهير وتعميق ارتباطها بالمرجعية والحركة الإسلامية، وبالتالي فهي مصدر خصب من مصادرة الحركة الإسلامية.

الحدثان الآخران اللذان سلطا أضواء الدوائر الاستعمارية على التحرك الإسلامي في العراق، هما الحفلان الضخمان اللذان أقامتهما جماعة العلماء في بغداد بمناسبة المولد النبوي الشريف ومبعث الرسول(ص) برعاية الإمام السيد محسن الحكيم، ونُقلا عبر أجهزة الإذاعة والتلفزيون وأحاطتهما وسائل الإعلام المحلية والإسلامية بالاهتمام الكبير، كما أرسل عبد الرحمن عارف ممثلاً عنه إليهما.

هذان الحفلان الكبيران اللذان أقامتهما الحركة الإسلامية لم يمرّا عبر أجهزة المراقبة الاستكبارية ـ المعنية ـ دون تأمل وتحليل، بالنظر لما تم فيهما من التعبير عن واقع الحركة الإسلامية ووجودها ووزنها،

والتحدي العلني والصريح للسلطة الحاكمة، على الرغم من محاولة الأخير جلب ودّ الإسلاميين. وكان ذلك بمثابة تهديد واضح لمصالح المستعمرين في العراق.

الهلع الاستعماري

بعد أن لمست الدوائر الاستعمارية ـ عن قرب ـ حقيقة الموقف الإسلامي في العراق، والقوة التي تتمتع بها الحركة الإسلامية، وضعف النظام وعجزه عن مواجهتها؛ بات على تلك الدوائر ـ التي يهمها أمر العراق ـ التحضير لطبخة جديدة، للحد من حصول مفاجآت على صعيد السلطة، والتي لم يكن من الصعب جداً على الإسلاميين نيلها.

وتؤكد مصادر الحركة الإسلامية على أن الإنجليز شعروا بصفّارة الإنذار نتيجة الإنجازات التي حققها الإسلاميون على مختلف الأصعدة. ففي أعقاب الحفل الكبير الذي أقامته جماعة العلماء في بغداد في العام ١٩٦٧ بمناسبة المولد النبوي الشريف، التقى أحد السياسيين المعروفين بولائهم للإنجليز بسياسي آخر، ونقل هذا الأخير مضمون الحديث الذي جرى بين الاثنين إلى عدنان سلمان (أحد كوادر حزب الدعوة الإسلامية)، وخلاصته: «أن التيار الإسلامي أصبح خطراً في العراق، وأن هذه الجماعة ستضرب بعنف». ثم علّق السياسي ـ الناقل ـ قائلاً إلى عدنان سلمان: «أن المخابرات البريطانية ستضربكم، فقد أصبحتم أقوياء تخوّفون»(٧). الأمر الذي يدعم حقيقة التخطيط البريطاني المكثف لضرب الحركة الإسلامية، والبحث عن نظام جديد تتصدى له إحدى المجموعات الموالية للإنجليز، والتي طالما بقيت كاحتياطي مهم يستثمرونه عند الحاجة.

وفي زحمة الصراع الاستعماري الخفي على العراق، شعر الأمريكان

ـ أيضاً ـ بالخطر على مصير النظام الحاكم الذي تبنّوه، بعد أن فقدوا الأمل بقدرته على حماية نفسه وضمان استمراره، فضلاً عن خوفهم من احتمالات وصول حكام على ارتباط كامل بالبريطانيين.

هذا الموضوع الخطير حمله السفير الأمريكي في بغداد إلى النجف الأشرف، لطرح خطوطه العريضة على السيد الحكيم، والوقوف على حقيقة موقفة. وبالفعل التقى بالمرجع الأعلى الذي فوجئ بالسفير في بيته، بمعية جمع من كبار مسؤولي السفارة. ووجه السفير الأمريكي للسيد الحكيم: «ماذا تريدون من الحكومة القائمة؟ ولم تعارضونها؟» ثم أطال السفير في الحديث عن النظام القائم، وأراد الخروج بنتيجة يقنع بها المرجع الأعلى «هذا الوضع هو أفضل صورة للوضع السياسي في العراق»، فما كان من السيد الحكيم ـ الذي ركن إلى الصمت خلال الحديث ـ إلا أن سلم السفير الأمريكي كتاب «منهاج الصالحين»(*) قائلاً له: «هذا ما نريد...».

وتصور المبعوث الأمريكي أنه وجد ضالته، إلا أن بعض مرافقيه قالوا له ـ بعد خروجهم ـ: «إن هذه رسالة فقهية.. والمقصود منها المطالبة بتطبيق أحكام الإسلام».

هذا الأمر جعل أنظار الكثير من السياسيين العراقيين التقليديين تتجه صوب الحركة الإسلامية، فأجرى عبد الرحمن البزاز (رئيس الوزراء في عهد عبد الرحمن عارف) وعدد من رفاقه محادثات مع بعض أطراف المرجعية، بغية تشكيل حكومة «وطنية» تحظى برضى الحكيم، وتعمل على إقامة نظام عادل في البلاد، ومنح الحريات للمواطنين. وفي هذا

(*) الرسالة الفقهية العلمية للسيد الحكيم التي تحوي فتاواه الشرعية.

الصدد يقول السيد مهدي الحكيم بأننا ـ وبأمر من السيد محسن الحكيم ـ أبلغنا عبد الرحمن البزاز بأن موت عبد السلام عارف هو فرصة لتحويل الحكم العسكري إلى مدني، وتشكيل مجلس قيادة من ثلاثة أشخاص، إلا أن البزاز لم يقبل العرض[٨].

والتفكير بالوصول إلى السلطة لم يستثن منه بعض ضباط الجيش العراقي من الشيعة، ففي أواخر الحكم العارفي جاء لفيف من الضباط الشيعة إلى الإمام الحكيم، وعرضوا عليه قدرتهم على قلب النظام وتشكيل حكومة بإشرافه ورعايته. إلا أن المرجع الأعلى رفض العرض بشكل قاطع، لأسباب أساسية، منها: عدم إيمانه بنوايا العسكر، وخشية إراقة الدماء، وعدم استمرار الحكم، إضافة إلى تقديره بأن الجماهير الإسلامية لا تستطيع إدارة الدولة، أو أنها لا تثبت وتستمر، وبالتالي ستكون نتائج الانقلاب ـ حسب رأيه ـ عكسية.

وهنا يقف المراقب السياسي متأملاً حقيقة نوايا هؤلاء الضباط ومشاعرهم، فقد يكون تفكيرهم طائفياً مشفوعاً بشيء من الصحوة، نتيجة لشعورهم بالاضطهاد والحرمان اللذين تعرض لهما الشيعة على مدى تاريخ العراق، فأرادوا بذلك استغلال الفرصة المؤاتية وتجربة نصيبهم في الحكم، من أجل رفع الحيف ـ الواقعي ـ عن الشيعة. أو لعلهم كانوا من طلاب السلطة، فأرادوا ركوب الموجة والصعود إلى سدة الحكم على أكتاف المرجعية والحركة الإسلامية. فالذي شجعهم ودفع للتفكير بقلب النظام ـ بغض النظر عن حقيقة نواياهم ـ هو المد الإسلامي وضعف السلطة القائمة[*]، فضلاً عن الحريّة النسبية وسهولة تحركهم داخل الجيش.

(*) رغم أن السلطة كانت ضعيفة، إلا أن حكمها كان عسكرياً بمعنى الكلمة.

ومن جانب آخر، لعبت طبيعة تفكير الإمام الحكيم ومنهجه في العمل واجتهاده، دوراً أساسياً في الحيلولة دون موافقته. وهذا ما يدعو للفصل بين منهجي السيد محسن الحكيم والإمام الخميني ـ كمرجعين دينيين عامين معاصرين ـ في العمل؛ فالسيد الحكيم يؤمن بعملية الإصلاح والمقاومة السلمية، وفقاً للظروف المحيطة به، ولم يكن في نيته استلام السلطة، في حين يؤمن الإمام الخميني بالتغيير الشامل وإقامة الحكومة الإسلامية، ويرى أن القوة غالباً ما تكون السبيل الوحيد لمواجهة الطغاة، كما أنه يحمل تصوراً دقيقاً وكاملاً عن شكل الحكومة الإسلامية والسبيل إلى إقامتها.

ويبرز هذان الاتجاهان بشكل واضح من خلال الحديث الذي جرى في ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر في العام ١٩٦٥ بين السيد الحكيم والإمام الخميني أثناء لقائهما في النجف الأشرف(*). فبعد أن شرح الإمام الخميني للسيد الحكيم طبيعة الوضع في إيران؛ طلب منه السفر إلى هناك للوقوف عن قرب على حقيقة الأحداث الجارية فيه، فأجابه السيد الحكيم:

«وما الذي يمكننا عمله، وما تأثير ذلك؟

الإمام: له أثر قطعاً، فنحن بهذه الانتفاضة (انتفاضة خرداد ١٩٦٣)

(*) هذا اللقاء حضره إلى جانب الإمام الحكيم والإمام الخميني خمسة أشخاص، أحدهم الشيخ الغروي الذي قام بتسجيل محضر اللقاء، وأرسل نسخة منه إلى أحد مراجع الدين في إيران، والنسخة الأصلية محفوظة لدى الأجهزة الإيرانية. وقد جاء اللقاء ضمن سلسلة اللقاءات التي عقدها الإمام الخميني في نفس اليوم مع المراجع: السيد محسن الحكيم، السيد محمود الشاهرودي والسيد أبو القاسم الخوئي، لتدارس الموقف الإسلامي وشؤون الحوزة العلمية في النجف الأشرف، والمؤامرات التي تحاك ضد الإسلام وعلماء الأمة، ولا سيما مؤامرات النظام البهلوي الإيراني.

أوقفنا المخططات الخطيرة للحكومة؛ كيف لا أثر له؟! إذا اتحد العلماء فسيكون ذلك مؤثراً!

السيد الحكيم: إن كان فيه احتمال عقلائي. ولا بأس بالتحرك بطريقة عقلائية.

الإمام: له أثر قطعاً، كما رأينا ذلك. وما نريده من التحرك هنا فهو التحرك العقلائي، وليس للتحرك غير العقلائي مجال في حديثنا أصلاً. فالقصد هو تحرك العلماء وعقلاء الأمة.

السيد الحكيم: الناس لا يطيعوننا لو تحركنا بعنف، الناس يكذبون، أنهم عبيد الشهوات، ولا يفتحون صدورهم للدين.

الإمام: كيف يكذب الناس؟! هؤلاء الناس ضحوا بأرواحهم وتحملوا الاضطهاد والمعاناة، وقد سُجنوا وأبعدوا عن ديارهم، وسلبت أموالهم. كيف أن الناس ـ كالبقال والعطار ـ الذين يواجهون الرصاص بصدورهم، يمكن أن يكونوا كذابين؟!

السيد الحكيم: لا يطيعون، طلاب شهوات وأمور مادية.

الإمام: لقد قلت.. أن الناس في الخامس عشر من خرداد عبروا عن شجاعتهم وصدقهم.

السيد الحكيم: إذا أعلنا الثورة وسال الدم من أنف أحد فسيحدث لغط واسع، وسيتكلم الناس عنا بشكل غير لائق.

الإمام: نحن عندما انتفضنا، لم نر من أحد سوى المزيد من الاحترام والتحيات وتقبيل اليد. وكل من تخاذل فقد سمع كلاماً نابياً وأصبح محل عدم احترام الناس. في تركيا ذهبت إلى القرى، فقال لي أهلها.. عندما انهمك أتاتورك بأعماله المعادية للدين، اجتمع علماء

تركيا وانبروا يواجهون مخططاته، فحاصر أتاتورك ـ هذه ـ القرية، وقتل أربعين من علماء تركيا. لقد خجلت، وفكرت مع نفسي بأن هؤلاء من السنة. وعندما شعروا بالخطر يتهدد الإسلام، انتفضوا وقدموا أربعين شهيداً. أما علماء الشيعة فإنهم وفي خضم هذا الخطر العظيم الذي يتهدد ديننا... لم يسل الدم من أنوفنا (لا من أنفي ولا من انفك ولا أحد آخر). إن هذا مخجل حقاً.

السيد الحكيم: وما الذي يمكننا عمله؟ يجب أن نضع في الاحتمال الأثر الذي يترتب على التضحيات والقتل.

الإمام: ... يجب التضحية، دع التأريخ يسجل بأن الدين عندما تعرض للخطر والهجوم، فإن مجموعة من علماء الشيعة نهضوا وقتل قسم منهم.

السيد الحكيم: وما فائدة التأريخ؟ يجب أن تكون التضحية ذات تأثير.

الإمام: كيف لا فائدة فيه؟! ألم تقدم ثورة الحسين بن علي(ع) خدمة مؤثرة للتاريخ؟

السيد الحكيم: وماذا تقولون عن الإمام الحسن إنه لِمَ لَمْ ينهض(*).

الإمام: لو كان للإمام الحسن أنصار بالقدر الذي لك لانتفض. لقد ثار في البداية ووجد أن أنصاره قد تم شراؤهم. ولذا فإنه لم يستمر. أما أنتم فلكم مقلدون وأنصار في جميع البلدان الإسلامية.

السيد الحكيم: وأنا لا أرى أن عندي من يطيعني فيما لو أعلنا الثورة.

(*) أراد السيد الحكيم بذلك الإشارة إلى النهج السلمي للإمام الحسن(ع)، وهو النهج الذي يرى أن أتباعه مناسب في مثل هذه الظروف.

الإمام: تحركوا أنتم وأعلنوا الثورة، وسأكون أول من يتبعكم.

السيد الحكيم يبتسم ويصمت»[٩].

السؤال الذي يفرض نفسه هنا: كيف أن السيد الحكيم لا يملك الثقة بالجماهير إلى هذا الحد؟ وهي التي لم تتردد يوماً في تقديم فروض الطاعة له، وكانت أحد أهم مصادر قوته وهيبته في مقابل السلطة؟ فلعل قناعة السيد محسن الحكيم ـ هذه ـ قد فرضتها ظروف وخلفيات معينة ترتبط برؤيته لطبيعة الشعب العراقي وتاريخه ومستوى التزامه الديني وتكوينه الاجتماعي. وهذه القناعة قد يختلف فيها بعض العلماء والمتخصصين مع السيد الحكيم، في وقت يوافقه آخرون. وهي عموماً تعبر عن نهجه ـ كما أسلفنا ـ وهو ما هيمن على تحركه منذ بدايات تصديه للمرجعية وحتى وفاته.

أما الدوائر الاستعمارية فإنها لم تعبأ بقناعات الإسلاميين ونوايا المرجعية، بل راحت تبحث بذكاء وسرعة عن البديل المناسب. فالذي يدعوها للمزيد من الاهتمام والإسراع بتنفيذ مخططها هو خطر انعكاس قوة التيار الإسلامي على بعض ضباط الشيعة أو أصحاب الميول الإسلامية، والذي سيؤدي بدوره إلى فوران الشعور الطائفي، الأمر الذي يجعل خطر الانقلاب العسكري محدقاً، فتحركت للحيلولة دون انفلات زمام الأمور من يدها.. ولو لبعض الوقت.

حزب البعث: البديل

استفاد حزب البعث ـ هو الآخر ـ من الجو المفتوح الذي سيطر على عهد عبد الرحمن عارف، فأخذ ينمو بشكل يسمح للدولة الاستعمارية التي تخشى على مصالحها في العراق بالاعتماد عليه. ولم

تجد هذه الأخيرة فئة تصلح للمرحلة المقبلة أكثر من حزب البعث، وذلك لعدة أسباب:

١ ـ أن حزب البعث في العراق هو تنظيم علماني يناصب الدين العداء، ويحمل استعداداً لممارسة الإرهاب(*)، فيمكن لهذه الأجهزة أن تقضي ـ بواسطته ـ على التحرك الإسلامي المتصاعد، وهو أحد أهم الأسباب الأساسية من عملية البحث عن البديل.

٢ ـ النمو الذي حظي به حزب البعث كان يوفر له مهمة السيطرة على مقاليد السلطة، بعد أن أعاد تنظيمه العسكري في السنتين الأخيرتين وأصبح يضم في صفوفه عدداً من كبار ضباط الجيش العراقي.

٣ ـ يتميز حزب البعث في العراق بالإخلاص لداعميه، وهذا ما يطمئن المستعمرين على مستقبلهم في العراق.

٤ ـ إن المرجعية والحركة الإسلامية عموماً لم تكونا مدركتين بشكل كامل خطر البعثيين، بل اعتبرتا الشيوعية هي الخطر الذي يتهدد البلاد، وهو اعتقاد لعله أقرب إلى الواقع حينها. وبذلك تستطيع الدوائر الاستعمارية ضمان استقرار حكم البعث في أيله الأولى ـ على الأقل ـ. وعلى الرغم من أن ممارسات البعثيين في العام ١٩٦٣ لم تمح من الذاكرة العراقية، إلا أن الكراهية التي يكنها العراقيون للشيوعيين يندر مثيلها، أضف إلى ذلك أن حجم حزب البعث الضئيل قياساً بحجم الحزب الشيوعي، جعل الكثيرين يتجاهلون الخطر البعثي. وفي الوقت الذي ينصب الاهتمام على إيصال «البعث» إلى السلطة، فإن حزب

(*) برز ذلك خلال فترة التسعة أشهر التي أعقبت انقلاب ٨ شباط الدموي.

البعث نفسه كان ـ ومنذ أكثر من سنتين ـ يعد نفسه للانقضاض على مقاليد الأمور.

وحين تكون الحركة الإسلامية على قناعة كاملة ـ تنعكس في معظم أدبياتها ـ بأن حزب البعث لم يأت إلى السلطة إلاّ من أجل القضاء على الوجود الإسلامي في العراق، فإن حردان التكريتي (أحد أقطاب انقلاب ١٧ تموز / يوليو ١٩٦٨) يزعم ـ في المذكرات المنسوبة إليه ـ بأن سبب إطاحة الأمريكان والبريطانيين بعبد الرحمن، هو التعديل الذي قامت به حكومة الأخير في اتفاقيات النفط بعد حرب حزيران، ومنع الأمريكان من الاستثمار في حقول الكبريت. وهذا السبب مهما بلغت أهميته فإنه لا يمكن أن يكون سوى مبرر آخر، يضاف إلى المبررات الأساسية، وأبرزها تفتيت قوة الحركة الإسلامية المتنامية، وهو ما يؤكده حردان التكريتي. فقد جاء في تقرير المؤتمر القطري السادس لحزب البعث في العراق بأن أحد أسباب انقلاب ١٧ تموز هو تسلل القوى الرجعية إلى مواقع خطيرة والخشية من سيطرتها على الأوضاع[*]. ويقصد التقرير بذلك الحركة الإسلامية ـ طبعاً ـ وهو ما كشفته السنوات القليلة التي أعقبت الانقلاب.

وحول فصول تلك القضية، يقول حردان التكريتي بأن حزبه أجرى الاتصالات اللازمة مع الحكومتين الأمريكية والبريطانية عن طريق ميشيل

(*) يتحدث السيد مهدي الحكيم عن أحد الأساليب التي عمد إليها الإسلاميون في مجال استعدادهم للسيطرة على الأوضاع وتهيئة الجماهير لأي طارئ بقوله: إن علاقات الإسلاميين كانت وطيدة تماماً بالعشائر القاطنة في المناطق المحيطة ببغداد. وكانت النية تطويق العاصمة بغداد عند محاولة الضغط على الحكومة أو إسقاطها. ويضيف السيد مهدي الحكيم في لقاء خاص ـ أنا اعتقد أننا ما غلبنا، ولم يكن هناك في التقدير، إنما هي ظروف استجدت، ولو بقي عبد الرحمن عارف ثلاث سنين أخرى لاستقر وضعنا.

عفلق (الأمين العام لحزب البعث) وصدام حسين، فأبدتا استعدادهما للتعاون إلى أقصى حد، بشرطين:

الأول ـ أن يقدم حزب البعث لهما تعهداً خطياً بالعمل وفق ما يرسمونه له.

الثاني ـ أن يبرهن على قوته في الداخل.

وتقرر حزب البعث بتنظيم تظاهرة ضد عبد الرحمن كدليل على القوة. فخرجت التظاهرة ـ وكانت ضخمة ـ بالتعاون بين البعثين والشيعيين والدينيين، وكان يمشي أمامها أحمد حسن البكر وحردان التكريتي وصالح مهدي عماش وبعض كوادر الحزب.

ويستمر حردان في سرد ذكرياته عن هذه الفترة، حتى يصل إلى القول بأن السفارة الأمريكية أمرت البعثيين بالتعاون مع آمر الحرس الجمهوري، وأن عليهم أن يسيروا وفق الخطة التي سيرسمها هو[١٠]. هذه المبادرة المدروسة بإيجاد ائتلاف أو وفاق بين الخطين: الأمريكي الذي يمثله المقدم الركن عبد الرزاق النايف (معاون رئيس الاستخبارات العسكرية في عهد عبد الرحمن عارف) وإبراهيم عبد الرحمن الداود (آمر الحرس الجمهوري) وغيرهما، والبريطاني الذي يمثله حزب البعث، هي ـ لا شك ـ خلاصة الجهود الحثيثة التي قامت بها مخابرات الدولتين الكبيرتين، وتعبّر عن حالة التفاهم بينهما، لضمان مصالحهما المشتركة في العراق. وعلى الرغم من علم الحركة الإسلامية بمخطط إسقاط حكم عبد الرحمن عارف ومجيء «البعث»[*]، إلا أنها لم تكن على يقين بحقيقة ما يجري، ولهذا فضّلت الترقيب والانتظار.

(*) تذكر مصادر الحركة الإسلامية الخاصة بأن لقاءً جرى بين أحد البعثيين البارزين وأحد=

وأخيراً أثمر وفاق السفارتين عن الانقلاب العسكري الذي أوصل حزب البعث في العراق إلى السلطة في ١٧ تموز / يوليو ١٩٦٨. ثم جاءت الأوامر من السفارة البريطانية في بغداد ـ بعد أيام من الانقلاب ـ باستئصال الخط الأمريكي من الحكم؛ نظراً للخطر الذي يمثله على المصالح البريطانية. وهكذا حدث انقلاب ٣٠ تموز / يوليو، بعد ١٣ يوماً من الانقلاب الأول، وأطيح فيه برئيس الوزراء عبد الرزاق النايف ووزير الدفاع عبد الرحمن الداود ومجموعة من الوزراء. وكان صدام حسين ـ وبدعم من البكر ـ وراء الانقلاب.

والملفت للنظر أن البعثيين لم يعلنوا عن اسمهم صراحة في أيام الانقلاب الأولى، بل آثروا التخفي وراء شعاراتهم ووعودهم، تجنباً لأي ردة فعل من قبل الشعب.

من جانب آخر أدركت الحركة الإسلامية والمرجعية الدينية والحوزة العلمية في النجف الأشرف معنى سيطرة حزب البعث على السلطة وعلى مقدرات العراق، إلاّ انهم أية مقاومة معلنة ضده في بادئ الأمر. فكان موقف الإمام الحكيم هو مراقبة الوضع، وعدم إظهار أية مسالمة للحكومة الجديدة، وكذلك عدم البدء بمحاربتها.

=«أعضاء حزب الدعوة، وذلك قبل انقلاب ١٧ تموز / يوليو بستة أشهر، ولم يكن البعثي يعرف بأن صاحبه على علاقة بالحركة الإسلامية فدعاه للانضمام إلى صفوف البعث، بعد أن أخبره بإعادة حزب البعث لتنظيمه العسكري، وأنه على وشك القيام بانقلاب عسكري.كما يقول السيد مهدي الحكيم: كان لدينا علم حقيقي بأن البعثيين سوف يأتون إلى الحكم، فأحمد حسن البكر وحردان التكريتي وفاضل حسن اتصلوا بي مباشرة، وقالوا ماذا تريدون؟ قلنا: أننا لا نريد شيئاً سوى قيام حكومة يشعر الناس وأبناء العراق بأنها حكومتهم.
وهذان الحدثان يدلان على أن الحركة الإسلامية كانت على علم بقضية الانقلاب البعثي، وقبل عدة أشهر من وقوعه.

ويقول أحد المصادر: إن الحركة الإسلامية سعت بعد انقلاب البعث «إلى إنشاء حلف بين العشائر العراقية، وكان الهدف منه توحيد جهودها لإسناد المرجعية عند إعلان الثورة، وكذلك مدت الجسور مع الأخوة السنة. ومما تجدر الإشارة إليه هنا العلاقات الوثيقة التي بناها حزب الدعوة الإسلامية مع جماعة الأخوان المسلمين وحزب التحرير وكذلك جماعة الشهيد الشيخ عبد العزيز البدري، وعلاقات الشيخ الخالصي في بغداد مع علماء السنة»[١١].

ولكن يبدو أن هذا الحلف لم يؤت ثماره كما ينبغي، فالمرجعية الدينية لم تعلن الثورة بل إن النظام هو الذي شنّ الحرب على المرجعية والحركات والعشائر الملتزمة بخطها.

وتمكن حزب البعث في السنة الأولى لحكمه من تمرير لعبته، فأظهر احتراماً للممارسات الدينية والشعائر الحسينية[*]، وحاول الاتصال بشخص المرجع الأعلى من خلال بعض الوسطاء. ولم يعمد البعثيون إلى هذه الوسائل على حساب أهدافهم المضمرة والمعلنة، فهي ليست سوى حاجات وقتية، أرادوا بها استثمار عامل الزمن.

وتزامناً مع ذلك انهمك البعثيون برسم الخارطة السياسية المستقبلية للعراق، وتحديد مواقع وثقل الاتجاهات الفكرية والسياسية والاجتماعية المؤثرة في الساحة وكيفية التعامل معها. وقد أشارت إحدى أدبيات حزب البعث الداخلية عام ١٩٦٨ إلى واقع القوى السياسية في العراق والموقف منها، وانتهت إلى أن الوجود الطائفي القوي (ويقصد به

(*) في السنة الأولى من حكم البعث بثت الإذاعة العراقية النص الكامل لمقتل الإمام الحسين(ع)، كما أذاعت مجموعة من مجالس التعزية والمراثي الحسينية، في محاولة من السلطة لاستمالة عواطف الجماهير واحتواء مشاعرها.

المرجعية الدينية وأذرعها المنظمة)، والذي يتواجد في المساجد والحسينيات كمراكز شعبية وأرضية في الوسط العام، هو الخطر الذي يهدد النظام، بينما تفتقر الوجودات الإسلامية الأخرى للحجم والوزن اللذين يتمتع بهما هذا الوجود، فتصف الأخوان المسلمين بأنهم ضعفاء، وأن شبهة الارتباط بالأمريكان تزيد من عزلتهم، أما حزب التحرير فإنه لا يحظى إلاّ بوجود ضئيل. ومن هنا فقد وضع النظام الخطط الكفيلة بالقضاء على المرجعية والحركة الإسلامية (الشيعية). وكانت البداية.. عملية مراقبة المساجد والحسينيات، والتهديد والتخويف.

هذه البداية ـ التي خرج بها حزب البعث من مرحلته الانتقالية ـ انتهت بهجومه الكبير على الإسلام، وتعرضه للمرجعية الدينية وفصائل الحركة الإسلامية وتصميمه الكامل على تقويض كيانهما.

لقد خاضت الحركة الإسلامية على مدى أربع سنوات تجربة متميزة للغاية، ابتدأت في منتصف الستينات وانتهت مع بدايات حكم البعثيين، ونستطيع أن نسميها مرحلة (ذروة القوة) تميزاً لها عن السنوات التي سبقتها أو أعقبتها، والتي لم تخل ـ هي الأخرى ـ من موقف مشابهة وملامح قوة. وعند تقويم هذه المرحلة الحساسة من تاريخ الحركة الإسلامية، فإنه الحاجة إلى استقراء الظروف المحيطة بها، والوقوف على حقيقة الأحداث الدائرة خلف الكواليس، سواء على صعيد الأجهزة الاستعمارية وأجهزة النظام الحاكم أو بيوت المرجعية الدينية والاجتماعات القيادية للحركة الإسلامية المنظمة، إضافة إلى العوامل المؤثرة في صنع مواقف المرجعية والحركة الإسلامية.. الحاجة إلى كل ذلك تبدو ملحة للغاية، نظراً لأهمية التقويم وحساسيته. إلا أن الظروف

الراهنة لا تسمح ببلوغ هذه الغاية، نظراً للبعد عن واقع الأحداث، وتشتت أبطالها ورموزها. ولكن يمكن القول ـ كما هو الاعتقاد السائد ـ بأن حصيلة هذه التجربة يمكن استخلاصها من أحداث السنوات اللاحقة، وبالتحديد من سنتي محنة الإسلاميين (١٩٦٩ ـ ١٩٧٠)، فعدم استثمار القوة التي لم يتهيأ للإسلاميين مثيل لها في أي وقت من الأوقات ـ كما سلف ـ تحول إلى نكسة مؤلمة.. أو لنقل نكسات متوالية. وهذا ما سنقف في فصول المحنة القادمة.

إحالات الفصل الثاني

(١) حول تفاصيل السفرة وما جرى للسيد الحكيم من مراسيم استقبال وتوديع واحتفالات، وما تخلل ذلك من تجديد للبيعة والولاء له، انظر: الإمام الحكيم السيد محسن الطباطبائي، صفحة ٩٤ ـ ١١٢، وحول نظرية المرحلية عند الدعوة، الدعوة الإسلامية، صفحة ١٠٦.

(٢) الإمام الحكيم، ص٨٣.

(٣) للمزيد من التفاصيل انظر: سيد حميد روحاني، نهضة الإمام الخميني، ج ٢، ص ١١٧ ـ ١٢٦.

(٤) نظر الدعوة ومسار الصراع السياسي في العراق، صحيفة الجهاد (طهران) العدد ٢٦٤، ١٧ / ١١ / ١٩٨٦.

(٥) انظر: قبضة الهدى، ٥١.

(٦) ضمت مواكب الطلبة أكثر من (٤٠٠٠) طالب. وعبرت صحيفة السياسة الكويتية عنها بأنها (أخطر ظاهرة في العراق)، كما درستها صحيفة القبس تحت عنوان كبير (ماذا بعد مواكب الطلبة؟!). هاتان الصحيفتان لا تتحدثان بمعزل عن هواجس الدوائر الغربية المختصة وإيحاءاتها بصورة مباشرة أم غير مباشرة. انظر: نحو حركة طلابية إسلامية عالمية، ص ٦٨.

(٧) قبضة الهدى، ص٧٨.

(٨) انظر: الدعوة ومسار الصراع السياسي في العراق، صحيفة الجهاد، العدد ٢٦٤ . ١٧/ ١١ /١٩٨٦.

(٩) السيد مهدي الحكيم في لقاء خاص.

(١٠) نهضة الإمام الخميني، ص ١٥١ ـ ١٥٢.

(١١) للمزيد من التفاصيل انظر: من مذكرات حردان التكريتي (المنسوبة إليه)، ص ١٦.

(١٢) الحركة الإسلامية في العراق، مؤسسة الجهاد، ص ٦٣.

الفصل الثالث

المواجهة

بداية المواجهة: الشد والتراخي

عبأ حزب البعث ـ منذ استيلائه على السلطة ـ إمكاناته لحرب الحركة الإسلامية في العراق. ومقابل ذلك قرّر الإسلاميون مجابهة الحدث المستجدّ، والدخول في مواجهة غير متكافئة مع السلطة.

وكحقيقة تاريخية فإن المعركة بين الطرفين بدأت بمبادرة سريعة من حزب البعث أهلته للانقضاض على دفة الصراع والإمساك بزمام الأمور. في حين ركن الإسلاميون ـ ابتداءً ـ إلى الصمت وفضلوا التريث، بغية الوقوف على معالم العدو الجديد ومكامن القوة والضعف فيه، على بيّنة من أمرهم. ولكن الذي حدث هو أنهم عجزوا طويلا عن التعامل مع حكم البعث بالمثل، حتى بعد أن أصبح الدمّ هو الفاصل بين الاثنين. وقد فسح هذا الموقف المجال للنظام ليثبت أقدامه بقوة في البلاد، ويبدأ بتنفيذ مخططه بهدوء.

صدر القرار الرسمي بالقضاء على الحركة الإسلامية والوجود الديني في العراق في ٤ نيسان/ابريل ١٩٦٩ عن القيادتين القومية والقطرية لحزب البعث، ونصّ على «ضرورة القضاء على الرجعيّة الدينية باعتبارها العقبة الكبرى في مسيرة الحزب»[١]. والرجعيّة الدينية هنا كناية

عن الحركة الإسلامية والمرجعية وعلماء الدين. وحيال ذلك فقد اسقط في يد البعث ما كان يحاول التحفّظ عليه وإخفاءه، فقد أصبحت المواجه رسمية ومقننة.

أما التحرش العملي فقد بدأ بمصادرة السلطات للأموال المرصودة لجامعة الكوفة (الخيرية الأهلية) ـ قيد الإنشاء ـ والتي تبلغ (٤,٥٣٠,٠٠٠) دينار[٢]، وسحب إجازتها. وتم ذلك تحت ستار القانون الذي أصدرته الحكومة بتأميم جميع المدارس الإسلامية. مع التأكيد على الكلّيات والمعاهد والمدارس الإسلامية.

وقد احتج الإمام الحكيم على إلغاء مشروع جامعة الكوفة ومصادرة أموالها، إذ قابل نجله السيد مهدي الحكيم أحمد حسن البكر (رئيس الجمهورية) وأبلغه احتجاج والده[*].

وحين اشتعلت الخلافات بين حكومتي البعث في العراق و(بهلوي) في إيران شعر النظام العراقي بأنه وجد مبرراً أكثر إقناعاً في ضربه للإسلاميين، والمرجعيّة على وجه الخصوص. فقام أحمد حسن البكر بزيارة مفاجئة إلى أية اللّه السيد محسن الحكيم في بيته دون موعد مسبق،وطلب منه التوسط لدى حكومة الشاه،من أجل تسوية الخلاف بين النظامين. وأراد النظام البعثي بذلك القول بأن علاقة الشاه مع السيد الحكيم جيدة ومتميزة، بحيث يمكنه التوسط لديه، ولكن السيد الحكيم رفض التدخل في الموضوع ابتداء».

وبادرت طهران رسميا في ٢٧نيسان/ ابريل١٩٦٩ ـ بعد تصاعد

(*) التقى السيد مهدي الحكم بأحمد حسن البكر مرة أخرى، وأبلغه احتجاج والده على عدم استثناء طلبة العلوم الدينية من التجنيد الإجباري.

خلافاتها مع بغداد ـ إلى إلغاء معاهدة ١٩٣٧ الحدودية بين العراق وإيران. وبذلك وصل التضارب في المصالح بين الولايات المتّحدة الأميركيّة وبريطانيا قمته في هذين البلدين.

واستغل النظام العراقي هذه الأجواء الحادة ليقوم بحملة قاسية وشاملة ضد العراقيين من ذوي الأصول الإيرانية والإيرانيين المقيمين في العراق، فبدأ في بغداد والكاظمية بحملة التهجير المجتمعية الأولى في أواخر نيسان/ ابريل١٩٦٩، ثم شملت النجف الأشرف (٥أيار/ مايو من نفس السنة) وسامراء وكربلاء وعدداً آخر من المدن. وقد قررت القيادة البعثية تهجير أكثر من نصف مليون نسمة أي ٦ بالمائة من نفوس العراق إلى إيران، ويشمل ذلك أعدادا» كبيرة من العلماء والشخصيات الإسلامية.

وصادف حملات التهجير أيام أربعين الإمام الحسين(ع) ووجود آية اللّه الحكيم في كربلاء، الذي احتج بشدة على ممارسة السلطة وأقفل زيارته للمدينة راجعاً إلى النجف الأشرف. وحاولت السلطة احتواء أي رد فعل جماهيري وديني،من خلال تهدئة المرجعية وعلماء الإسلام، فالتقى حردان التكريتي بالسيد أبي القاسم الخوئي وكبار المراجع والعلماء في النجف الأشراف،باستثناء الإمام الخميني، الذي لم يدع للاجتماع بناءً على رغبة الأطراف المعنية.

وأعاد النظام من خلال مبعوثه قضية وساطة السيد الحكيم بين الحكومتين العراقية والإيرانية، على أساس انسحاب إيران من مياه الضفة الغربية لشط العرب، والعودة إلى اتفاقية ١٩٣٧، مقابل إيقاف التفسيرات والإفراج عن المعتقلين. وفي هذا الصدد يقول حردان التكريتي:

«وقد جرت بيننا محادثات دامت أكثر من ساعتين ونصف الساعة،

شعرت بعدها أن الشيخ الحكيم قوي وذكي إلى درجة كبيرة، وانه يؤمن باستمرار ولاء الشعب العراقي له أكثر من اللازم».

وفي نهاية الاجتماع ـ يقول التكريتي ـ وافق السيد محسن الحكيم على الوساطة «بشرط واحد هو: أن تطلب الحكومة العراقية هذا الأمر منه رسمياً وبتوقيع شخص رئيس الجمهورية حتى يحق له التدخل في القضية.... بالإضافة إلى الكف عن عمليات الإرهاب والاعتقال، والإفراج عن المساجين الذين كان عددهم آنذاك خمسة وعشرين ألف سجين، وإنني أفكر الآن ان ذلك كان نابع من ذكاء الشيخ الحكيم الذي عرض علينا شروطاً تعجيزية حتى يتهرب من الوساطة»[٣].

وكان المسؤولون في النجف الأشرف قد اجتمعوا بالإمام الخميني في ٢٩ نيسان/ ابريل١٩٦٩ وبحثوا معه القضية ذاتها، الإمام بالاستنكار الشديد لممارسات السلطات الوحشية، وواجههم بالحقائق والأرقام الدامغة. ونتيجة لموقفه الصارم من الحكومة البعثية، فإن الأخيرة طلبت منه ترك العراق خلال أيام، ولكنها تراجعت عن قرارها خوفاً من حدوث ما لا يحمد عقباه.

وكثيراً ما خشي الإمام الخميني من تمكن البعثيين من تمرير لعبتهم، المتمثلة في إظهار السيد محسن الحكيم بمظهر المتعاطف مع إيران، وان معارضته لحكمهم هي بسبب الخلافات بين البلدين ووقوف المرجع الأعلى إلى جانب إيران. وعبّر الإمام عن ذلك من خلال الرسالة الشفوية التي أرسلها للسيد الحكيم بواسطة نجله الكبير السيد مصطفى. ويبدو أن السيد الحكيم وقف في الوسط حيال هذه القضية، إذ لم يسمح بتمرير اللعبة.. كما لم ينسفها من الأساس.

وفي هذه الفترة حاول صدام حسين ـ من خلال العديد من

الوساطات ـ زيارة الإمام الحكيم؛ إلا أنه لم ينجح في ذلك، حيث كان المرجع الأعلى يرى أن صداماً لا يحمل صفقة رسمية في الدولة، بل إن منصبه حزبي ولا يصح أن تلتقي المرجعية رسمياً بحزب البعث.ثم صلب أن يأتي السيد مهدي (نجل الإمام الحكيم) لمقابلته في القصر الجمهوري، فطلب السيد مهدي أن يأتي صدام نفسه لمقابلته. وفي المحاولة الرابعة طلب صدام حسين عقد اجتماع ثلاثي يضمه مع السيد مهدي الحكيم وأحمد حسن البكر، فقال السيد مهدي لمبعوث صدام: «أنا لست مستعداً لذلك، يأتي إلينا أهلاً وسهلاً..لا يأتي في أمان اللّه»[٤].

وفي غمرة الأحداث أقيم في مرقد الإمام علي(ع) في النجف الأشراف مؤتمر جماهيري حاشد ذو طابع احتجاجي، بدعوة من الإمام الحكيم الذي حضرة شخصيا»، إلى جانب جمع غفير من المراجع وعلماء الدين، كالسيد الخوئي والشيخ مرتضى آل ياسين والسيد عبد اللّه الشيرازي والسيد محمد باقر الصدر. وألقى السيد مهدي الحكيم كلمة في المؤتمر نيابة عن والدة، تضمنت نقداً حاداً للنظام الحاكم، وتطرق فيها إلى مجمل القضايا التي شغلت الشارع العراقي طوال فترة الحكم الجديد، كمطاردة الإسلاميين وحملات التهجير ومصادرة الحريات والتضييق على الحوزة العلمية وعلماء الدين. وعبّرت الكلمة عن الموقف الإسلامي تجاه الأحداث الجارية في البلاد بشكل عام وموقف المؤتمرين بشكل خاص[*].

لقد مثل مؤتمر٢٨ صفر(١٤آيار/مايو١٩٦٩) ـ المذكور ـ آخر رد فعل قوي من جانب الإسلاميين في عهد مرجعية آية اللّه الحكيم. فبعد

(*) الكلمة كتبها آية اللّه الصدر بطلب من الإمام الحكيم. انظر: نصها في الملاحق.

أن وقف الحزب الحاكم على النتائج الايجابية لاستفزازاته للإسلاميين، وامتص الحسم في مواقفهم، فإنه قرر وضع حد للمناورات وأساليب الخداع التي سبق له ممارستها،وبدأ بتنفيذ مخططاته بكل علانية ووضوح، تقديراً منه بأنه بات يمسك بقوى بزمام الأمور، متخطياً كل المخاطر والمشاكل التي تتهدده جراء معاركه مع القوى الداخلية والخارجية، كالاتجاهات السياسية المختلفة والمرجعية الدينية والإسلاميين في الداخل، وإيران وما تمثله من ثقل في المنطقة وامتدادات في المجتمع العراقي وبعض الدول المجاورة في الخارج. ويمكن القول بأن رفض المرجعية الدينية لطلب النظام بحل خلافاته مع إيران الشاه، ومؤتمر٢٨ صفر الإسلامي الأخرى، هي التي حملت النظام على الشروع بردّه العلني والحاسم هذا.

لم تمض بضعة أيام على المؤتمر حتى شنت السلطة حملة اعتقالات جديدة في ١٨آيار/مايو١٩٦٩، شملت عدداً من علماء الدين، بينهم عالم الدين السني والقيادي في جماعة الاخوان المسلمين الشيخ عبدالعزيز البدري في بغداد(*) وعالم الدين الشيعي السيد حسن الشيرازي في كربلاء. وتعرض هؤلاء لصنوف التعذيب في زنزانات قصر

(*) ولد الشيخ عبد العزيز البدري في مدينة سامراء في العام ١٩٣٠، ودرس في جمعية الهداية الإسلامية على عدد من كبار علماء السنّة، ثم عمل إماماً وخطيباً في المساجد منذ عام ١٩٤٩. وحين انتقل إلى بغداد يهاجم السياسة اللاإسلامية للسلطات الملكية والجمهورية، فاعتقل عدة مرات خلال العهدين. انتسب إلى حزب التحرير، ثم انسحب منه في مطلع الستينات وانتمى إلى جماعة الأخوان المسلمين. ودخل في صراع مع الحكومة البعثية منذ الأشهر الأولى لاستلامها السلطة في العام ١٩٦٨. وبعد قتل السلطة للشيخ البدري رفضت دفنه في سامراء (مسقط رأسه)، خشية ردود فعل الجماهير، ودفعته في بغداد بمقبرة الأعظمية.

النهاية الرهيب، من أجل حملهم على الاعترافات بالتجسس والعمالة، وجراء ذلك قتل الشيخ البدري تحت التعذيب(بعد تهشيم جمجمته) في١٥تموز /يوليو١٩٦٩، رموا بجثته المجزرة قرب داره.

أما السيد حسن الشيرازي فقد عرضت عليه السلطات قائمة بأسماء (٣٠٠) شخصية إسلامية بارزة، بينهم عدد من المراجع وعلماء الدين، كالسيد محسن الحكيم والإمام الخميني والسيد موسى الصدر، وحاولوا تحت مختلف الضغوط وصنوف التعذيب إجباره على الظهور في وسائل الإعلام والإقرار بأن هؤلاء جواسيس وعملاء لجهات أجنبية، إلا أنه رفض[٥].

وقد سبقهما إلى معتقلات قصر النهاية الشيخ محمد علي التسخيري[*] وهو أول كادر في حزب الدعوة يتم اعتقاله في العراق، وذلك في ٢٤ آذار/مارس ١٩٦٩، وقد عرّضته السلطة لأشد صنوف التعذيب خلال شهرين تقريباً، بهدف الحصول على اعترافات منه حول طبيعة علاقته بالإمام الحكيم ونشاطه الإسلامي وارتباطاته التنظيمية، ولكنها لم تحصل منه على أية معلومة.

(*) ولد الشيخ محمد علي التسخيري في العام ١٩٤٤ في النجف الأشرف، جمع بين الدراستين الدينية والأكاديمية، إذ درس في كلية الفقه كما درس على كبار علماء الدين في النجف الأشرف، كالسيد محمد باقر الصدر والسيد أبي القاسم الخوئي، وهو باحث ومفكر وشاعر. انتظم في حزب الدعوة في العام ١٩٦٤، وكان من مسؤولي التنظيم الحوزوي والطلابي في النجف الأشرف. وقد اعتقلته السلطة إثر اشتراكه في قيادة انتفاضة النجف في ليلة العاشر من محرم (١٩٦٩).

ثم أبعد إلى إيران في العام ١٩٧٠. ويذكر الشيخ عبد الحليم الزهيري أن السيد محمد باقر الصدر كلّفه بنقل رسالة شفوية إلى الشيخ التسخيري وهو على وشك السفر، يطلب منه البقاء في النجف؛ على اعتبار أن حملات الإبعاد إلى إيران قد توقفت، بينما كان الشيخ التسخيري يرى في بقائه في النجف خطورة أكيدة على حياته وهو ما حصل بالفعل، إذ حكمت عليه السلطات العراقية بالإعدام غيابياً بعد عدة سنوات.

واحتجاجاً على ما يجري في البلاد عموماً وما يتعرض له الإسلاميون خصوصاً، فقد أرسلت جماعة علماء بغداد والكاظمية في ٧حزيران/ يونيو١٩٦٩ مذكرة إلى أحمد حسن البكر، طالبت فيها بإفساح المجال أمام الفكر الإسلامي وحقه في استثمار وسائل الإعلام ـ بما فيها الصحف ـ وإيقاف حملات الاعتقال ومطاردة المؤمنين، وفك الحصار عن الحوزات العلمية الدينية، ووضع حد للتيار الطائفي في البلاد كنتيجة طبيعية لممارسة السلطة.

موقف المرجعية

كرد منطقي على المؤشرات الأولى لتنفيذ النظام الحاكم قراره العلني بالقضاء على الإسلام والتشيع في العراق، فقد رأى الإسلاميون أن تسعى المرجعية الدينية من أجل الإمساك بزمام المبادرة، في محاولة جادة للالتفاف على مخططات السلطة. واتخذ حزب الدعوة ـ بطلب من السيد محمد باقر الصدر والسيد مرتضى العسكري وبعض قادة الحزب ـ موقفاً مهماً انطلاقاً من قراءة واقعية للساحة، محاولاً تجاوز بعض الحواجز(التنظيمية والحزبية) التي ـ ربما ـ تحول دون بدء الصراع، يبقى بحاجة إلى قرار المرجع الأعلى. فبالإضافة إلى الضرورات الموضوعية المتعلقة بظروف المتعلقة بظروف حزب الدعوة المرحلية، كما كانت تؤكد قيادته، فإنه لم ينقطع عن التفكير في إحداث موقف موحد مع المرجعية الدينية.

وفي نفس السياق عقد (٧٠) عالماً في بغداد اجتماعاً استشارياً بطلب من الإمام الحكيم، لبحث الوضع عموماً والموقف الذي يجب اتخاذه، وانتخب المجتمعون عشرة علماء لعرض ما توصلوا إليه على

الإمام الحكيم، وكان بينهم: السيد مرتضى العسكري والشيخ علي الصغير والسيد محمد الخلاني والسيد هادي الحكيم. واستقر الرأي بشكل نهائي على أن يتجه سماحته إلى بغداد كإيحاء بالاحتجاج. وعندما سافر السيد الحكيم بدأت الوفود بالتقاطر على محل إقامته، مما أشعر السلطة بخطورة هذه الخطوة، فأعادت ترتيب أوراقها بالشكل الذي يتلاءم مع التطور العائد عليها بجملة من السلبيات.

وفي أعقاب ذلك مباشرة، أي في حزيران/يونيو١٩٦٩ اجتمع وفد رباعي يمثل قيادة حزب الدعوة الإسلامية مع السيد محسن الحكيم في مدينة الكاظمية لبحث الموقف المستجد، وضم الوفد كلاً من عبد الصاحب دخيل والسيد حسن شبّر والسيد فخر الدين العسكري ومهدي السبيتي، بحضور السيد محمد مهدي الحكيم والسيد محمد باقر الحكيم، وأعلن الحزب في هذا اللقاء عن استعداده للمساهمة في مواجهة السلطة كخط أمامي للمرجعية الدينية، أن يضطر الحزب للإعلان عن اسمه صراحة. وعرض الوفد على المرجع الأعلى قيام الدعوة بتحريك الجماهير وغلق الأسواق وإقامة التظاهرات وتصعيد الموقف ضد النظام الحاكم، كخطوة أولى في عملية الصراع؛ للحيلولة دون قيام السلطة بعمل كبير معاد للمرجعية والحوزة العلمية والحركة الإسلامية، فإن المبادرة بمثل هذه الإعمال على حد قول الوفود ستكبح جماح النظام. إلا أن الإمام الحكيم عبّر في رده على ما عرضه ممثلو حزب الدعوة وسلامته واستمرار حركته حين أكد على ضرورة بقائه بعيداً عن أعين السلطة وسطوتها لئلا يكشف ويضرب، ومما قاله: «لا أريد ذلك ينبغي أن يكون هذا الحزب مخيفا»[٦]. وتعبر نتائج هذا اللقاء عن رؤية آية اللّه السيد الحكيم لقضية المواجه مع السلطة البعثية في هذه الفترة، بعد أن كرر تأكيداته على عدم توافر الظروف الموضوعية

والإمكانات اللازمة لها، هذا من جانب، ومن جانب أخر فإن اللقاء أوضح موقف الإسلاميين من الأحداث، وأكد ارتباطهم العضوي بالمرجعية الدينية.

وفي أيام مكوثه القليلة في بغداد زار السيد الحكيم جمع من رجال السلطة ومسؤوليها، كخير اللّه طفاح (محافظة بغداد)وحامد العاني (مدير الأمن العام) كمبعوثين شخصيين لرئيس الجمهورية وحماد شهاب (وزير الدفاع) وعبد الحسين ودّاي وزير الزراعة(*).

ودارت مجمل مطاليب هؤلاء حول محور واحد، يتمثل في إقناع المرجع الأعلى بتحسين موقفه من النظام والكف عن معارضته له. فواجههم السيد الحكيم بالشكل الذي زاد من حقنهم وحقدهم، إذ طالبهم في المقابل بالكف عن ملاحقة العلماء واعتقالهم ومطاردة الأبرياء، إضافة إلى إطلاق سراح المعتقلين.

هذه الأمور أثارت النظام وفي مقدمته أحمد حسن البكر، ودفعته للإقدام الفوري على تنفيذ الفصل الحاسم والهام من مخطط حزب البعث القاضي بإنهاء وجود المرجعية الشيعية وامتداداتها إنهاء كاملاً، ليس في العراق فحسب، بل في جميع أنحاء العالم. وقد كشف ذلك حردان التكريتي، حيث يقول بأن البكر «دعانا إلى الاجتماع به، حيث

(*) ينقل السيد مهدي الحكيم ـ في خطاب ألقاه في نهاية العام ١٩٨٧ بطهران ـ بعض ما دار في هذا اللقاء بقوله: قال عبد الحسين وداي للإمام الحكيم: إن أبا هيثم (أحمد حسن البكر) يقول: إن السيد (محسن الحكيم) حفظه اللّه مثل عمي، وأنا أتبرك بالتراب الذي تدوسه أقدامه، فلماذا هو يصر على مواجهتنا، نحن بصدد المعتقلين الذي يجري الآن معهم تحقيق وبشكل طبيعي؟! فأجابه الإمام الحكيم: بلّغ البكر انه بلغ كره الناس للبعثيين درجة بحيث أنهم لو ظفروا بهم فسوف لا يقتلونهم بالرصاص، لأنهم لا يستحقون قيمة الرصاص أيضاً، بل سوف يقتلونهم بأسنانهم.

كلّف لجنة مؤلفة من طه الجزراوي وناظم كزار وعبد الوهاب كريم وشبلي العيسمي وصالح مهدي عماش، بوضع خطة لذلك، وذكر: أن نجاحنا في ضرب المرجعية الشيعية سيمكننا من التحرك كما نريد لأنه سيصفي لنا الجو بالتخلص من أكبر قدرة لا مصلحة لها في التقرب من الحاكم ـ كما ظهر الآن ـ وهي قدرة تتمتع بسلطة كبيرة على الشعب، ولا تبالي بالموت. وثورة العشرين ضد الاستعمار البريطاني أكبر دليل على ذلك.

ثم أخرج... رسالة جوابية من عفلق، حيث يظهر أنها كانت بشأن المرجعية الشيعية التي بدأت تقلق بال الحكومة، وتثير في وجهها بعض الصعوبات، وقد قرأ الرسالة التي ذكر فيها عفلق أنه سيصل إلى بغداد قريباً، ليبحث الموضوع من كافة الجوانب»

ثم تم الاتفاق على الخطوات التالية:

١ ـ استمرار الحماة ضد رجال الدين، واعتقال أكبر عدد ممكن منهم، والإعلان عنهم كجواسيس يعملون لحساب إيران بدل إسرائيل، لأن عمالة رجال الدين لإسرائيل أمر لا يمكن تصديقه، ولكن ما دامت إيران دولة شيعية فإن من المحتمل تصديقه، ولكن ما دامت إيران دولة شيعية فإن من المحتمل تصديق عمالتهم لإيران.

٢ ـ التسلل إلى صفوف رجال الدين الشيعة في محاولة لاحتوائهم، وضرب بعضهم ببعض.

٣ ـ اختلاف مجموعة رجال الدين المزورين، وفرضهم على الشعب

٤ ـ القيام باغتيالات فردية في صفوف رجال الدين القاطنين في إيران، لبنان، الهند، باكستان وأفغانستان.

٥ ـ تقليص نشاطات رجال الدين وحصرها في إقامة الصلوات وإعطاء المسائل الشرعية. وذلك بإلغاء إجازات مدارسهم ومستشفياتهم ومكتباتهم العامة ومصادرة أموالها أو تجميد أرصدتها[٧].

وبغض النظر عن الطريقة الخاصة التي يسلكها حردان التكريتي ـ في المذكرات المنسوبة إليه ـ خلال عرضه لهذه الحقائق، والتركيز على بعضها وإهمال أخرى، فإن حديثة يمثل أيضاً جانباً أساسياً من طبيعة المواجهة بين حزب البعث الحاكم والإسلاميين، وضخامة هذه المواجهة وعمقها. وتكفي ملاحظة كل ذلك لتقويم موقف الإسلاميين وردود فعلهم تجاه مخطط السلطة الكبير.

وبعد ساعات من إحتماع ممثلي قيادة حزب الدعوة الإسلامية بالإمام الحكيم في ٩ حزيران/ يونيو١٩٦٩، ظهر مدحت الحاج سري[*] على شاشة التلفزيون ليكشف عن (المؤامرة) التي يقف على رأسها للإطاحة بالنظام الحاكم، بمساعدة إيران وأميركا والصهيونية!، وليتّهم السيد مهدي الحكيم بالعمل لحساب إيران والملا مصطفى البرزاني. وبهذا توجه السلطة ضربة مباشرة تماماً لشخص المرجع الأعلى، لأن المتهم هو نجله ومعتمده[**]، ورافق ذلك حملات اعتقال واسعة في صفوف علماء الدين.

(*) أُعدم العميد مدحت الحاج سري في أوائل العام ١٩٧٠ ضمن مجموعة اللواء رشيد مصلح (وزير داخلية عبد الرحمن)، بتهمة العمل لصالح المخابرات الأميركية والتعاون مع الصهيونية العالمية؛ من أجل قلب نظام الحكم البعثي في بغداد.

(**) من الصعب فهم الكيفية التي أراد بها النظام إقناع الشعب بهذه التهمة، في حين أن مسؤوليه أنفسهم غير مقتنعين بها، إذ يذكر المرجع الديني السيد عبد اللّه الشيرازي في إحدى برقياته الاستنكارية إلى السلطة البعثية في ٢٧/ ٢/ ١٩٧٧ حول هذا الموضوع قائلاً: «وقد تذاكرنا في نفس الوقت مع كبار المسؤولين فأقروا ببطلان التهمة».

وفي اليوم التالي(١٠ حزيران/ يونيو١٩٦٩) اقتحمت قوات السلطة مقر إقامة آية اللّه الحكيم في بغداد، من أجل إلقاء القبض على نجله السيد مهدي، الذي تمكن من ترك العراق بعد فترة من التخفي. ثم أخذت السلطات السيد الحكيم عنوة بسيارة حكومية وأرسلته إلى مقره في الكوفة، ثم وضعته تحت الإقامة الجبرية المشددة، وقطعت عنه الماء والكهرباء والهاتف.

ومن هذه الحادثة بالذات بدأت مرحلة الهستيريا البعثية، وأخذت بالتصاعد يوماً بعد آخر، وإحدى مفرداتها خروج مجموعة من البعثيين بزعامة عبد الحسين الرفيعي(مسؤول تنظيم حزب البعث في النجف) على مظاهرة مسلحة صاخبة، حاولت الهجوم على بيت السيد الحكيم في النجف الأشرف، ورمته بالحجارة ودنّست جدرانه وبابه بالطين والغائط.

جدير بالذكر أن الذين قاموا بهذه الفعلة هم من أبناء النجف الأشرف نفسها؛ من الذين تفاعلوا مع المرحلة وتمكنوا خلالها من التعبير عن طبيعة علاقتهم المريرة بمجتمعهم الديني والعثور ذواتهم، بعد أن عجزوا عن إيجاد مكان لهم فيه، وحينها لم يتأخروا عن الانتقام واستثمار الفرصة التي حانت لهم. وفي هذه الفترة سافر آية اللّه محمد باقر الصدر إلى لبنان لتصعيد الموقف من الخارج. وهناك حرّك المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى لتبني القضية، فقام السيد موسى الصدر بالبراق إلى جميع رؤساء وملوك العربية والإسلامية، يشرح لهم المأساة ويدعمهم للتدخل، وقد أجابه على ذلك عدد منهم، كجمال عبد الناصر والملك فيصل والرئيس اليمني. ويذكر أيضاً أن الشيخ أبا الأعلى المودودي (زعيم الجماعة لإسلامية في باكستان)وجملة من السياسيين السنة استنكروا الموضوع وأعلنوا تأييدهم للنجف الأشرف[٨].

إن حالة الإرهاب التي أوجدها النظام، أدت إلى نوع من الرعب غير الطبيعي في معظم أوساط المحيطين بالسيد الحكيم، فلم يتجرأ معظم قطاعات الجامعة العلمية على عمل شيء مؤثر من شأنه فك الحصار عن المرجع الأعلى.. أو حتى زيارة في مقر إقامته ـ على الأقل ـ. والذين زاروا السيد محسن الحكيم ـ وهو تحت الحصار ـ لم يتعدوا عدد من الذين باعو أنسهم للّه وتحدوا قرارات السلطة، كالإمام الخميني وآية اللّه الخوئي والشيخ أحمد الطرفي والسيد مصطفى الخميني(٩).

وعزلة السيد الحكيم والضربات التي تعرض لها ـ كمرجع أعلى ـ تثير الكثير من التساؤلات، حول الحالة التي وصلت إليها المرجعية في بدايات عهد البعثيين!، المرجعية التي كانت إذا غضبت يغضب معها عشرات الملايين من المسلمين الشيعة في أنحاء العالم، وتخضع لإرادتها جميع القوى والاتجاهات الإسلامية السياسية والاجتماعية. وقد يعتبر بعض المحللين أن ذلك مصداق واقعي لصواب منهج السيد الحكيم في التحرك، ورأيه في الجماهير والشعب العراقي..

ولكن الصمت الذي ركنت إليه قطاعات واسعة من الأمة، قابلته قطاعات أخرى بموجة من الغضب والعنيف. ومدينة البصرة مصداق واضح لهذه الحقيقة. فتنظيم حزب الدعوة في البصرة ـ وهو من أقوى وأوسع تنظيمات الدعوة في العراق ـ اتخذ قراراً فورياً بالتحرك، فاشتعلت المدينة بالتظاهرات ثلاثة أيام متوالية، وكان بين المتظاهرين آلاف المسلحين من أبناء العشائر وغيرهم، واعتبرت مدينة البصرة (ثاني مدن العراق) خارجة من يد السلطة، حتى إن بعض قادة الجيش والشرطة كانوا يتصلون سراً بمن يعتقدون أنه من قيادات الانتفاضة

لترتيب موقف موحد وإعلان استعدادهم لدعمها، فيما لو كان في نية الإسلاميين القيام بثورة شعبية مسلحة للإطاحة بالنظام. وكانت الجماهير تنتظر موقفاً من وكيل الإمام الحكيم في البصرة لتأخذ الانتفاضة طابعاً آخر، إلا أنه أشار عليهم بالهدوء وضبط النفس «لعدم وجود أوامر من النجف». وكانت الانتفاضة مرشحة لتجتاح الجنوب والوسط، حيث خرجت بالفعل تظاهرات مسلحة كبيرة في الناصرية والميثة والفاو والحي وغيرها، الأمر الذي شجع حزب «الدعوة» في البصرة على طرح فكرة عصيان مدني في كل العراق. إلا أن الظروف العامة والإمكانات وطبيعة المرحلة التي يمر بها الحزب، لم تسمح لقيادته العليا والإمكانات وطبيعة المرحلة التي يمر بها الحزب، لم تسمح لقيادته العليا بالاستجابة للفكرة وتنفيذها.

وفي النجف الشرف حاولت مجموعة من العلماء وطلبة الجامعة العلمية زيارة السيد محسن الحكيم على شكل وفد كبير في مقر إقامته في الكوفة، إلا أن السلطة فرقتهم باستعمال القوة وحاولت دون تحقيق هدفهم.

وامتلأ الشارع العراقي بالشائعات حول ما آل إلية وضع السيد الحكيم، وقراره باعتزال المجتمع والناس، وعدم خروجه من مقر إقامته؛ فاجتمع به الإمام الخميني في ١٥حزيران/ يونيو١٩٦٩، وعرض عليه رأيه بضرورة كسر هذه العزلة التي ليست فيها أية مصلحة للإسلام والمسلمين، وإن المرجع أو القائد يجب أن يكون بين الجماهير دائماً، كما طلب منه الانتقال إلى بيته في النجف الأشراف وفتح بابه للناس ونزل السيد الحكيم عند رأي الإمام، وأخذ يتردد على النجف الأشراف كل يوم جمعة لزيارة مرقد الإمام أمير المؤمنين(ع)؛ حتى أصبح تواجده

الأسبوعي ومقالته مع العلماء والطلبة والمؤمنين في الصحن العلوي شيئاً طبيعياً، بعد أن كان الكثيرون حتى من الاقتراب منه[١٠].

ويشير أحد المصادر إلى أن حكومة البعث عندما رفض السيد الحكيم الوساطة بينهما، لجأت إلى أساليب أكثر تأثيراً، فسعى محافظ كربلاء شبيب المالكي إلى توسيط السيد الخوئي لدى السيد الحكيم، في محاولة لحملة على تجنب معارضة الحكومة البعثية، في مقابل إغلاق ملف لاتهام نجله السيد مهدي الحكيم، بالجاسوسية، وإطلاق سراح طبيبة الخاص الدكتور كاظم شبر وعدد من العلماء والشخصيات الإسلامية. ولم يجن النظام من محاولاته المتكررة مع السيد الحكيم سوى المزيد من الرفض والاستنكار.

وفي خضم هذه الأجواء الخانقة أرتفع صوت الإمام الخميني بكل قوة وجرأة، محطماً الصمت والعرف اللذين فرضهما (علماء الحيض والنفاس) ـ كما يصفهم هو ـ كناية عن العلماء القاعدين وغير العاملين، فقد بادر الإمام الخميني ـ ابتداءً من ٢١ كانون الثاني/يناير١٩٧٠ ـ إلى طرق باب في غاية الأهمية من أبواب الفقه الإسلامي على طاولة البحث والدرس، هو باب الحكومة الإسلامية أو «ولاية الفقيه» مؤكداً في محاضراته التي ألقاها على طلبة الدراسات العليا (البحث الخارج) في الحوزة العلمية في النجف الأشرف على مسألة ضرورة تأسيس الحكومة الإسلامية وبناء أجهزتها، ووجوب رعاية علماء الدين الأمة رعاية حقيقية، ورئاستهم للدولة. ودعاهم إلى الجهاد ومقارعة الحكومات الفاسدة والظالمة، كما فضح الأنظمة السياسية الوضعية والدول الاستعمارية. وأشار من طرف آخر إلى حقيقة أن «الإسلام دين عبادته سياسة وسياسته عبادة»[١١]، مما أحدث ضجة واسعة في النجف

الأشرف، وأثر على الوضع الخاص للحوزة العلمية والوضع السياسي العام. ولم يهدأ ضجيج بعض الحوزويين وصيحاتهم نتيجة المدخل الخطير الذي دخله الإمام الخميني! كما لم تهدأ المؤامرات التي حكيت ضده من قبل الأوساط المتضررة بذلك، وخاصة النظامين الحاكمين في بغداد وطهران، وعملاءهما المعششين في زوايا الجامعة العلمية، والذين عملوا بكل دأب على إثارة حفيظة بعض البسطاء وغير الواعين ضد الإمام الخميني.

أما الحركة الإسلامية العراقية؛ فإنها عبرت عن تفاعلها مع أراء الإمام الخميني، فقد تبنى الشيخ محمد مهدي الآصفي مراجعة الترجمة العربية لتلك المحاضرات وتصحيحها، بعد أن دأب على حضور دروس البحث الخارج (الدراسات العليا) للإمام الخميني طوال سنتين. كما طرح السيد طاهر أبو رغيف موضوعها في كتابه (أدب الدعاء)، وأكد عليها. وتبنى بعض التنظيمات الإسلامية تدريسها في اجتماعاتها. وعلى العموم فإن علماء الحركة الإسلامية وقيادتها اعتبروا مبادرة الإمام الخميني نصراً لهم في مواجهة بعض الأوسط التي تستنكر أي وجه من أوجه العمل السياسي.

وفاة الإمام الحكيم

هدأت حدة التسفيرات (إلى إيران) أشهر معدودات، ثم استأنفتها السلطة من جديد بشكل واسع، حتى وصلت ذروتها خلال الأيام الأخيرة من العام ١٩٧٠ وكانون الثاني/يناير١٩٧١، واستمرت حتى عام ١٩٧٥؛ حيث هجّر خلال هذه الفترة أكثر من (١٠٠) ألف مواطن (من

المسلمين الشيعة) إلى إيران، من مختلف الأوساط والطبقات(*)، وبحجج ودوافع مختلفة، أهمها انتماء المهجرين إلى أصول إيرانية.

وظروف التهجير كانت أكثر من قاسية؛ فقد أعطيت العوائل مهلة قصيرة لا تتجاوز الستة أيام، لتنهي كل ارتباط لها بوطنها وأهلها، وتغادر إلى بلد لا تعرفه كثيراً، وذنبها أنها تعيش في العراق يحكم «البعث».

رحلت تلك الآلاف مودعة ترابها عن طريق الحدود الصحراوية الشرقية للبلاد سيراً على الأقدام، مجتازة الهضاب والجبال والوديان الموحشة، في شتاء كانون الثاني القارس، وتحت رحمة الثلوج والبرد، مما أدى إلى موت أعداد من الأطفال والنساء والشيوخ، كما أجهضت الكثيرات من الحوامل أو وضعن في الطريق. وشملت حملات التهجير أيضاً العديد من العلماء والطلبة الدينيين في النجف الأشرف وكربلاء والكاظمية وسامراء، بالشكل الذي أربك الوضع في الحوزات العلمية.

ووجدت المرجعية الدينية نفسها في موقف الدفاع عن هؤلاء البائسين؛ وهو موقف تفرضه الشريعة والإنسانية؛ إلاّ أن حزب البعث حاول من خلال هذا الموقف أن يحصد ـ في النهاية ـ ما يزرعه السيد الحكيم من مناهضه شديدة له.

ويرى قسم من المطلعين والباحثين أن الحزب الحاكم استطاع أن

(*) بعد فترة قصيرة من وفاة السيد الحكيم أصدر السيد أبو القاسم الخوئي حكماً فقهياً بحرمة سفر علماء وطلبة الحوزة خارج العراق، وذلك بتأثير وإصرار من قبل السيد محمد باقر الصدر، مما أدى إلى امتناع المئات عن السفر، وقد فكّر السيد الصدر بالقيام بعمل احتجاجي على شكل مظاهرة كبيرة يتصدرها بنفسه.

يبني حاجزاً بين السيد الحكيم وبين قطاعات واسعة من الجماهير. بينما يرى آخرون العكس تماماً، وهو ما يؤكده السيد الحكيم نفسه. فعندما ذهب المرجع الأعلى إلى لندن للعلاج بعد إصابته بالسرطان، سأله نجله السيد مهدي عن نتيجة إلى لندن للعلاج بعد إصابته بالسرطان، سأله نجله السيد مهدي عن نتيجة معارضته ومحاربته للبعثيين، فأجاب قائلاً: «أنا أرى أنني إن لم أجن من محاربتي أي شيء، يكفي إني وضعت حاجزاً بينهم وبين الناس».

انتظر الحزب الحاكم موت الإمام الحكيم بفارغ الصبر؛ للفتك بالحركة الإسلامية وعلى وجه التحديد بعد حملة الاعتقالات العشوائية الأولى في الفصائل الإسلامية، واكتشاف السلطة لبعض خطوطها التنظيمية، نظراً لما يمثله آية اللّه الحكيم من حماية وقوة للوجود الإسلامي في العراق حتى في مرحلة اشتداد المحنة.

وعاد السيد الحكيم من لندن بعد أن فقد الأطباء كل أمل في شفائه ليرقد مرة أخرى في مستشفى إبن سينا في بغداد، وما هي إلا أيام حتى ودّع المرجع الأعلى للطائفة الشيعية في العالم دار الدنيا في ٢ أيار/مايو ١٩٧٠، وقلبه مفعم بالحزن والشكوى، نتيجة لما أصاب الإسلام والتشيع في العراق جراء ممارسات البعث الحاكم.

ومن بغداد بدأ تشييع جثمان المرجع الراحل، وشارك فيه العديد من مسؤولين الحكومة، وفي مقدمتهم أحمد حسن البكر، وتحول التشيع إلى مظاهرة سياسية إسلامية ضخمة ضد السلطة، قوامها أكثر من نصف مليون شخص ـ على حد تقدير إذاعة لندن ـ وحاولت الجماهير الحزينة الغاضبة الانقضاض على رئيس الجمهورية وأعوانه،لولا أنهم فرّوا هاربين بعيداً عن مسيرة التشيع، فأعلنت حالة الإنذار القصوى(ج) في

القوات المسلحة العراقية في معظم مدن العراق، لأي حدث طارئ جراء خروج الجماهير والعشائر المسلحة معزية بوفاة إمامها الفقيد، كما عززت ومؤسسات الدولة بالحراسة المشددة. ثم شيع الجثمان في كربلاء، ونقل إلى النجف الأشرف، حيث استقبله أبناؤها من على عشرات الكيلومترات مشياً على الإقدام.. بالبكاء، وانقلبت المدينة ـ الموشّحة بالسواد ـ رأساً على عقب وهي تستقبل ابنها وزعيمها الفقيد، ثم دفن في مثواه الأخير(*).

ان أهم قضية شغلت عالم التشيع عموماً والساحة الإسلامية في العراق خصوصاً بعد وفاة السيد محسن الحكيم هي قضية اختيار المرجع الأعلى الجديد للطائفة، إذ بقيت الأطرف ذات العلاقة المباشرة بصنع القرار تبحث في الموضوع لفترة ليست بالقصيرة، وأبرزها: الحوزة العلمية الكبرى وزعماء التشيع في النجف الأشرف، الحوزة العلمية في قم وعلماء إيران، علماء الشيعة في الهند وباكستان، المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى في لبنان، والحركة الإسلامية العراقية. إضافة إلى الأطراف الأخرى الداخلية التي مدّت يدها لتساهم في تعقيد القضية، كالنظامين الحاكمين في بغداد وطهران.

تجدر الإشارة إلى أن الحركة الإسلامية واجهت المسألة بتريث وحذر، ولم تحشر نفسها في زاوية ضيقة، فلم تفرض على أعضائها والسائرين في فلكها مرجعاً معيناً، فهي تعتبر التقليد ـ عموماً ـ مسألة شخصية خاضعة للمقاييس الشرعية، ولكن تنظيماتها الكبيرة؛ كحزب

(*) لم يشهد تاريخ العراق ـ عموماً ـ والنجف ـ خصوصاً ـ تشييعاً مثيلاً له، إذ بلغ طول موكب التشييع ما يقارب من ٥ كم، وهي قضية لها بعد سياسي واضح.

الدعوة؛ التي تضم في صفوفها عدداً من الفقهاء، فإنها طرحت للدعاة ـ في بيان داخلي ـ وللأمة خمسة من مراجع الدين، لتقليد أحدهم، وهم: الإمام الخميني، السيد الخوئي، السيد محمود الشاهرودي، الشيخ مرتضى آل ياسين والسيد عبد اللّه الشيرازي. كما ساهم علماء الدين الحركيين ـ بصفتهم العلمية ـ بصنع القرار داخل الحوزة العلمية. وقد أعلن البيان المذكور عن أن «الدعوة» تنتظر اختيار النجف الأشرف لمرجعها؛ لكي تطرحه على الجمهور.

فالقرار النهائي يتبلور ـ عادة ـ في النجف الأشرف(*)، التي تراوح الرأي فيها بين أكبر مرجعين، هما السيد محمود الشاهرودي والسيد أبو القاسم الخوئي، ثم ما لبثت الكفة ان مالت إلى الأخير،الذي تصدى ـ بعد وفاة السيد الشاهرودي في العام ١٩٧٤ ـ وبشكل كامل للمسؤولية الدينية الأولى في العالم الإسلامي الشيعي. وكانت مرجعية السيد الخوئي أقرب للمرجعيات التقليدية منها إلى المرجعيات المتصدية للعمل السياسي والاجتماعي. وقد فرضت الأوضاع الصعبة على هذه المرجعية ـ التي أفرزتها الكفاءة العلمية ـ أن تعيش في أجواء الواقع الجديد الذي شهدته الحكة الإسلامية في مرحلة ما بعد المرجعية السابقة، وهو الواقع الذي ارتضاه اجتهاد المرجعية المنتخبة.

لقد أعادت وفاة السيد الحكيم للواقع.. المفهوم الذي ساد في المرحلة القلقة، بأن مرجع التقليد شيء والقيادة الإسلامية المتصدية شيء آخر، في حين لم تكن هذه المسألة مطروحة في عهد قيادة الشيخ محمد تقي الشيرازي والسيد محسن الحكيم.

(*) جرت هذه العادة منذ ألف سنة تقريباً.

وعلى الرغم من أن أبوّة المرجع تشمل جميع الشيعة في العالم، إلاّ أن ارتباطه بوضع العراق وأحداثه، له طبيعة متميزة وخاصة جداً؛ لكونه يمثل موقع الإشراف ـ المباشر أو غير المباشر ـ على قيادة الحركة الإسلامية في العراق، وله تأثير أساسي على واقعها ودورها المستقبلي وضعفها وقوتها ـ كما مر في أحداث الفصول السابقة.

إن من أبرز سمات هذه المرحلة الباردة.. استتباب الوضع لصالح النظام الحاكم، وتماديه في ممارساته ضد الإسلاميين دون رادع، يرافقه التشتت والركود الظاهري في الأوساط الإسلامية عموماً. كما تعززت حالة الركود في أوساط الحوزة العلمية في النجف الأشرف، حيث عانت منها كاستمرار تراجعي للفترة التي أعقبت انزواء السيد الحكيم، وتفرّغ معظم العلماء إلى الشؤون العلمية المجردة، ظناً منهم بأن ذلك سيبقى على ما بقي من الجامعة الشيعية الكبرى، سالماً من التصدع والانهيار، جراء ما تعرضت له الحوزة العلمية من ضربات عنيفة، وظناً منهم أيضاً بأن تدخلهم في شؤون الأمة يعني الوقوع في مطبات السياسة.

وزاد انتشار هذه الآراء من معاناة الإسلاميين الحركيين كثيراً، فبدا وكأنهم وحدهم في الساحة.. في مواجهة ممارسات السلطة، وفي مواجهة النتائج السلبية لهذه الممارسات، إلى الحد الذي اضطرت فيه بعض أوساط حزب الدعوة إلى طرح مفهوم «يتحمل قيادة الساحة من يتصدى لها»(*) إذ تتصدى «الدعوة» لقيادة المواجهة، في حالة عدم تصدي المرجعية لها. وقد استمرت هذه المرحلة حتى بروز مرجعية الأمام السيد باقر الصدر في أواخر السبعينات.

(*) أو (من يبقى فيها) حسب تعبير آخر. وهو قول منسوب إلى اثنين من قادة حزب الدعوة هما محمد هادي السبيتي وعبد الصاحب دخيل.

مخطط التصفية

توزع مخطط حزب البعث الحاكم في هذه المرحلة على ثلاثة مجالات؛ أفرزتها فيما بعد خطواته التنفيذية:

أولاً: المرجعية والحوزة العلمية:

على الرغم من ضخامة المخطط الذي وضعه الحزب الحاكم للقضاء على المرجعية الدينية والجامعة العلمية، إلا أنه استمر في تنفيذ الحد الأدنى من المخطط المذكور، باعتبار أن القضية معركة حاسمة.. تحتمل الفشل والنجاح، فعمد النظام إلى ما يلي:

١ ـ منع استمرار الكثير من الطلبة المسلمين ـ غير عراقيين ـ في الحوزات العلمية، ومنع التحاق الطلبة الجدد بها.

٢ ـ الحد من التحاق الطلبة العراقيين بالحوزة بمختلف الوسائل، كإلصاق التهم بهم ومطاردتهم واعتقالهم، ورفض إعطائهم أي تأجيل أو إعفاء من الخدمة العسكرية الإلزامية أسوة بطلبة الثانويات والكليات.

٣ ـ إصدار قانون منع بموجبه تسجيل الطلبة في المؤسسات الحوزة التي لا تمتلك ترخيصاً رسمياً، والحال أن الحوزة العلمية الشيعية مستقلة تماماً منذ مئات السنين ولا تخضع لاعتراف السلطة الرسمي.

٤ ـ غلق معظم منافذ الإمداد المالي الشرعي ـ كالزكاة والخمس وغيرهما ـ من الوصول إلى مراجع المسلمين من مقلديهم في الخارج العرق، في حين أن هذا الإمداد المالي الجماهيري هو الذي حفظ للعلماء الشيعة استقلالهم لمئات السنين. وبهذه الطريقة سيتمكن النظام من إيقاف استمرار الدراسة في الجامعات العلمية، والالتفاف حول الأوسط العلمائية، في محاولة لإخضاعها لسيطرة النظام.

٥ ـ القيام بحملة تهجير وتشريد واسعة النطاق، شملت الكثير من أساتذة الجامعة وطلبتها وبعض الفقهاء، بعد إسقاط الجنسية العراقية أو الإقامة القانونية عنهم.

٦ ـ التضييق المشدد على من تبقى من العلماء، ومنع بعضهم من اللقاء محاضراته ودروسه، وحصرهم في زاوية ضيقة جداً. إضافة إلى اعتقال وإخضاع قسم منهم للتعذيب النفسي والجسدي.

٧ ـ ممارسة مختلف الضغوط على مؤسسات الجامعة لغرض ربطها بالأخيرة الحكومية وإخضاعها لسياسة الحزب الحاكم.

٨ ـ إدخال ما يقرب من ١٥٠ بعثياً في الجامعة الدينية، في محاولة لحرفها وتخريبها من الداخل.

٩ ـ إيجاد مجموعة من المعممين المزيفين المرتبطين بالسلطة، ودعمهم بمختلف الوسائل، وفرضهم على الجماهير كممثلين عن المرجعية والجامعة العلمية.

١٠ ـ محاولة النفوذ إلى أجهزة مرجع الدين وبيوتاتهم ومكاتبهم الخاصة، وإيجاد مجموعات ضغط حكومية تحيط بهم.

١١ ـ إنشاء أو دعم بعض المؤسسات الدينية الحكومية التي تمارس التجسس والخداع لصالح الحكومة باسم الإسلام، كـ«جمعية النهضة» في كربلاء، و«جمعية التوجيه الديني» و«جامعة علي كاشف الغطاء» في النجف الأشرف، وغيرها. وكذلك محاولة احتواء المؤسسات الأخرى التي تمتلك باعاً طويلاً في العمل الإسلامي (العلمي والاجتماعي والأدبي)

١٢ ـ وضع العتبات المقدسة ـ التي تمارس فيها الجامعة بعض

نشاطاتها ـ تحت الإدارة الحكومية المباشرة، والاستيلاء على ثرواتها وأموالها كافة، ومصادرة نفاءسها الفريدة من المخطوطات والكتب والهدايا.

١٣ ـ مصادرة الكثير من المكتبات الإسلامية العامة وما تحويه من نوادر المخطوطات العلمية والأدبية، وشمل ذلك الأجراء بعض المكتبات الخاصة بالعلماء أيضاً.

١٤ ـ تشويه صورة مراجع الدين وعلماء المسلمين (المتقدمين والمتأخرين) في أذهان الأمة، من خلال مختلف وسائل الإعلام.

١٥ ـ محاولة زج العلماء في منزلقات خطيرة وتحمياهم مواقف هم بعيدون عنها، على غرار طلب البعثيين من السيد محسن الحكيم تأييداً علنياً لحركتهم الانقلابية، والطلب إليه إصدار فتوى بجواز القتال ضد الأكراد، وكذلك طلب فتوى بوجوب القضاء على الشيوعيين من السيد محمد باقر الصدر(*).

١٦ ـ الحد من اتصال أبناء الأمة بعلمائهم ومراجعهم، والحيلولة دون تأثير هؤلاء العلماء على الجماهير، حتى على المستويات البسيطة.

١٧ ـ بث إشاعة مفادها أن الحوزة العلمية في النجف الأسرف هي حوزة حزبية، وتخضع لسيطرة «الدعوة»؛ من أجل إرهاب الطلبة وإبعادهم عن الحوزة، وخصوصاً بعد أن قامت السلطة باعتقال ومطاردة العاملين في صفوف «الدعوة»، مما أضطر بعض العلماء إلى التأكيد

(*) رفض المرجعان إصدار مثل هذه الفتاوى. وكان رفض السيد الصدر نابعاً من اعتقاده بأن طلب البعثيين إليه إصدار مثل هذه الفتوى إنما هو لعبة سياسية يهدف النظام من خلالها تصفية خصومه جسدياً بحجّة الانتماء إلى الحزب الشيوعي.

على فصل العمل الإسلامي السياسي أو الحزبي عن الحوزة العلمية ـ كما سنرى فيما بعد ـ.

ثانياً: تنظيمات الحركة الإسلامية:

وقد تلخص الموقف منها بما يلي:

١ ـ حرمانها من أي تحرك أو نشاط علني من خلال منافذها الطبيعية، كالمساجد والحسينيات والمؤسسات الدينية، ومنعها من الظهور على المسرح الاجتماعي والسياسي العام، فضلاً عن حرمانها من استثمار أية وسيلة من وسائل النشر والإعلام.

٢ ـ منعها من إيصال فكرها الإسلامي إلى الأمة، والسماح لمختلف الأفكار الوضعية بالظهور ومخاطبة الجمهور، إيغالاً في حرفه.

٣ ـ إلصاق مختلف التهم والشبهات بها، وإثارة الشكوك حول تأريخها وتاريخ رجالاتها، ومحاولة عزلها عن الأمة وعن الوسط التقليدي.

٤ ـ القيام بحملات اعتقال وملاحقة وتشريد واسعة ضدها، وإصدار الأحكام المختلفة، كالإعدام والسجن المؤبد ضد أبنائها دون أية محاكمة حقيقية.

٥ ـ إحكام الحصار الثقافي والاجتماعي عليها، ومنع أبنائها من دخول بعض الكليات، ومنها الكليات العسكرية والتربوية.

٦ ـ القيام بحملات تشتيت ضد أبنائها، كإبعادهم إلى وظائف حكومية خارج مناطق سكناهم، وفي المناطق النائية بالذات، وعزلهم

عن عوائلهم ومجتمعاتهم، وحرمانهم من الامتيازات المعاشية والاجتماعية الأخرى.

٧ ـ بث فكرة أن العمل التنظيمي أو الحزبي لا يجوز في الإسلام، وتجنيد عدد من عملاء المخابرات من المعممين البعثيين لنشرها في صفوف الأمة(*).

ثالثاً: الصعيد الثقافي والاجتماعي:

١ ـ إغلاق الصحف والمجلات ووسائل الإعلام الإسلامية، ومنع دخول الصادر منها في الخارج.

٢ ـ الحد من انتشار الكتاب الإسلامية ومحاربته، وذلك بمنع طبعه واستيراده وتوزيعه وبيعه وتداوله.

٣ ـ شن حملات الاعتقال والتنكيل بحق الكتّاب والمفكرين الإسلاميين.

٤ ـ إغلاق جميع المؤسسات الإسلامية للتربية والتعليم، كالمدارس والثانويات والكليات والجمعيات الخيرية وغيرها.

٥ ـ منع بث الشعائر الإسلامية وصلاة الجمعة والمراسيم الدينية، من خلال الإذاعة والتلفزيون.

٦ ـ منع إقامة الكثير من الشعائر الإسلامية، كالاحتفالات والمسيرات ومجالس العزاء الحسيني.

(*) يُذكر أن أحد كبار علماء البصرة ناقش محافظ المدينة حول سبب اعتقال الشباب المتديّن، فأجابه المحافظ بأن هؤلاء حزبيون.. ولا يجوز العمل الحزبي في الإسلام، فرد عليه العالم: «وهل يجوز لكم العمل الحزبي ولا يجوز للإسلاميين؟!».

٧ ـ محاولة ربط أئمة المساجد وخطباء المنبر الحسيني بأجهزة السلطة من خلال فرض رواتب شهرية عليهم، ومن ثم تحديد الموضوعات التي يتحدثون فيها، وإعدادها من قبل دوائر الأمن العاملة تحت اسم (وزارة الأوقاف).

٨ ـ نشر مختلف الأفكار الوضعية، كالبعثية والقومية والشيوعية والإلحادية والغربية بشكل مكثف.

٩ ـ احتكار جميع وسائل الإعلام بشكل كامل، بما فيها الإذاعة والتلفزيون والصحف المجلات ودور النشر والسينما والمسرح.

١٠ ـ احتكار وسائل التربية والتعليم، والسيطرة على برامج المدارس والجامعات

١١ ـ محاولة محو الثقافة الإسلامية والشعور الديني لدى الكبار وعموم أبناء الشعب، من خلال حملة (محو الأمية) وغيرها.

١٢ ـ القيام بحملة إفساد واسعة تستهدف كل مبادئ وتقاليد وأعراف المجتمع العراقي المسلم، كنشر وتشجيع الأفلام والتمثيليات والبرامج الخليعة والفاسدة والمضللة، وبرامج الترفيه والحفلات الليلية وفرق الرقص المحلي والعربي والأجنبي.

١٣ ـ زيادة الطاقة الإنتاجية لمعامل الخمور والبيرة ومضاعفة استيراد من التخرج، والتشجيع على فتح حانات الخمور والبارات والملاهي وأماكن أرذيلة والجون، ومساعدتها بمختلف الإمكانات المادية والمعنوية.

١٤ ـ إنشاء مراكز واتحادات الشباب ومنظمات «الطلائع» و«الفتوة»

المختلطة، وجعلها بؤراً لانتزاع دين وعقيدة الأحداث والشباب من الجنسين، وسلب كل ما لديهم من التزامات خلقية وعرفية.

١٥ ـ التركيز الكامل على القرى والأرياف والعشائر (الشيعية منها تحديداً) في محاولة مدروسة لتحويلها إلى مجتمع منحرف لا يؤمن بأبسط المبادئ والالتزامات الدينية والعرفية، من خلال إفسادها وإشاعة مختلف الممارسات اللاأخلاقية فيها.

١٦ ـ الضغط على كل من يتمسك بالممارسات العبادية والدينية، واتهامه بمختلف الاتهامات كالرجعية والتخلف والتحجر، وتشويه سمعته والتشهير والاستهزاء به.

١٧ ـ إصدار قوانين (مدنية) منافية للشريعة الإسلامية في المجال الاجتماعي، كقانون الأحوال الشخصية، ومسائل الإرث والزواج وغيرها، مما يضر الجمهور إلى ترك الالتزام بقوانين الشريعة.

١٨ ـ محاربة الحجاب الإسلامي في المدرسة والجامعة والشارع ومعظم مرافق الدولة، وتشجيع ودعم السفور والخلافة والابتذال.

١٩ ـ ممارسة سياسة إذلالية للشعب، من خلال عدم توفير أبسط ضروراته الأساسية كالسلع الاستهلاكية والمواد الغذائية وغيرها، وافتعال الأزمات على مختلف الأصعدة والمجالات الاقتصادية والحياتية[١٢].

تنفيذ المخطط

بعد سعي متواصل وبحث طويل عن خطوط الحركة الإسلامية وفصالها ورموزها دامت أكثر من ثلاثة سنوات، باشر الحزب الحاكم في أيلول/ سبتمبر١٩٧١ بتنفيذ مخططه الشامل وقراره الحاسم بضربها

ضربة مهلكة مباشرة، في أعقاب دراسة مستفيضة ومركّزة، مستعيناً بخبرات ومعلومات دوائر المخابرات الغربية(الأمريكية والبريطانية).

ويذكر احد المصادر المطلعة بأن «جورج ريمنغتون» سلّم صدام حسين تقريراً مفصلاً ـ يمثل عصارة خبرة البريطانيين في العراق ـ يضم معلومات دقيقة عن حركة المجتمع العراقي، وكانت النقطة الجوهرية فيه أن الخط الإسلامي من اخطر ما يواجه الحكم. واقتنع ناظم كراز (مدير الأمن العام) بشكل كامل بتقرير «ريمنغتون» في حين لم يكن صدام يفكر في أن الخطر ما زال يكمن في الحركة الإسلامية. ولكن تطورات العام ١٩٧١ اثبت لصدام حسين بأن الحركة الإسلامية تهدد كيان النظام بالفعل، فأمر بوضع مخطط عملي لإبادتها بالكامل، «ووكّل بالأمر عشرة من الخبراء من أقطار مختلفة: ٥ من بريطانيا و٣ من السافاك (الإيراني) و٢ من مصر»[١٣].

بلغ الهجوم الكبير ذروته في ٢٨ أيلول/ سبتمبر١٩٧١، حين داهمت السلطات مكتب عبد الصاحب دخيل[*] (عضو القيادة العامة لحزب الدعوة والرجل الثاني فيه) واقتادوه إلى أقبية الأمن العام. وحول اعتقال «دخيل» تقول مصادر الحركة الإسلامية بأن «الذي وشى به أحد ضباط الأمن، والذي كان يراقب عمله وتحركه... ويظهر الود والصداقة له»، في حين تؤكد مصادر أخرى بأن اعتقاله جاء نتيجة اعتراف مسؤول أحد الخطوط التنظيمية لحزب الدعوة في النجف الأشرف (محمد صالح

(*) ولد في النجف الأشرف في العام ١٩٣٠، درس في الجامعة العلمية حتى وصل إلى مرحلة البحث الخارج (الدراسات العليا)، انضم إلى جهود تأسيس حزب الدعوة الإسلامية منذ الأيام الأولى، وأصبح عضواً في قيادته العامة، ثم المسؤول التنظيمي الأول في الحزب منذ العام ١٩٦٣، وحتى إعدامه في العام ١٩٧٢.

الظالمي) بعد انهياره، جراء أساليب التعذيب الشديدة التي تعرض لها في مديرية أمن الديوانية.

وسبق ذلك اعتقال الدكتور داود العطار(*) (من كوادر حزب الدعوة في بغداد) والمهندس عبد الأمير إدريس (من قادة التنظيم الطلابي في حزب الدعوة)، وقد تعرض الاثنان لأبشع صنوف التعذيب في معتقل قصر النهاية ببغداد؛ بهدف حملها على الاعتراف وكشف خطوط الدعوة المرتبطة بهما.

ومورست مع عبد الصاحب دخيّل أعنف صنوف التعذيب تحت الأشرف المباشر لمدير الأمن العام (ناظم كزار)، من أجل حمله على الاعتراف وكشف أسرار التنظيم، إلا أنه صمد صموداً أسطورياً ـ كما يقول شهود عيان ـ متحدياً كل أساليب السلطة النفسية والجسدية في التعذيب، آخر ما قاله لناظم كزار: «أنا «الدعوة» وأنا المسؤول الأول فيها... «الدعوة» هنا ـ مشيراً إلى صدره ـ وأتحداك أن تخرج كلمة واحدة منه. وهذا جسدي افعلوا به ما شئتم، أما روحي فليس لكم سلطة عليها». فأصيب مدير الأمن العام ـ جراء ذلك ـ بحالة هسترية واضطراب شديد. وفي أعقاب ذلك أمر ناظم كزار بتعليق عبد الصاحب دخيل في سقف إحدى غرف التعذيب الخاصة، وتحته حوض مملوء بحامض النتريك (التيزاب)، ثم قاموا بإنزاله ببطء في الحوض ـ وهو حي ـ بحضور مدير الأمن وجمع من مسؤولي السلطة. وبعد أن فقدوا الأمل من حمله على الاعتراف قذفوا بجسده في الحامض؛ ليذوب بالتدريج إذا اختفى جسده ولم يسلم لعائلته أي شيء، سوى أن السلطة

(*) ولد في بغداد في العام ١٩٣٤، من الكوادر المتقدمة في حزب الدعوة، انتظم فيه في وقت مبكر، وهو شاعر وباحث، حصل على شهادة الدكتوراه في القانون من جامعة القاهرة.

أخبرتهم بموته في المعتقل. وبهذا أصبح عبد الصاحب دخيل أول ضحية قيادية يقدمها حزب الدعوة في العراق، خلال معركته مع النظام الحاكم. ولو كانت السلطة قد تمكنت من حمل عبد الصاحب دخيل على الاعتراف لانهار حزب الدعوة بالكامل، ودخل كل قادته وكوادره المعتقلات؛ لأن كل تنظيمات الحزب في العراق كانت من مسؤوليته؛ فضلاً عن إطلاعه الواسع على كل تفاصيل تنظيمات الحزب في الدول الأخرى.

وفي تشرين الأول ١٩٧١ أعتقل المحامي حسن شبّر (أحد الكوادر المتقدمة في حزب الدعوة الإسلامية) مع مجموعة أخرى، وفشلت دوائر الأمن والمخابرات أيضاً في حملهم على الاعتراف أو كشف ارتباطاتهم وتنظيماتهم، فأطلق سراح حسن شبّر بعد أربعة أشهر من التعذيب المتواصل(١٤).

وفي العام ١٩٧١ أيضاً شن النظام العراقي حملة اعتقالات واسعة في صفوف جماعة الأخوان المسلمين وواجهته الحزب الإسلامي، وإعدام مجموعة من قادتهم، أبرزهم المهندس عبد الغني شنداله والعميد محمد فرج جاسم الشيخلي. تجدر الإشارة إلى أن الجماعة تعرضت في هذه الفترة إلى انشقاق في صفوفها برزت جذوره في العام ١٩٦٨، حينما اشتركت الجماعة وواجهتها الحزب الإسلامي في حكومة الانقلابيين في ١٧ تموز/ أيلول ١٩٦٨، فقد تم تعيين عبد الكريم زيدان المراقب العام للجماعة وزيراً للأوقاف، وناصر الحاني وزيرا للخارجية. حينها برز تيار في الجماعة يقوده محمد فرج الشيخلي يعارض توجهات زيدان. وكانت نتيجة هذا الوضع انكشاف التنظيم للسلطة وتعرضه لضربات قاتلة في الأعوام ٦٩ ـ ١٩٧٢ أدت إلى انهيار معظمه. وسبق ذلك اقالة زيدان والحاني من الوزارة، ثم قتل الحاني

وهروب زيدان. وقد أدى هذا الوضع إلى انهيار تنظيم جماعة الاخوان والحزب الإسلامي بالكامل، وتوزع أعضاءه إلى قسمين؛ الأول بقي داخل العراق واعتزل العمل السياسي الإسلامي، ودخل في أجهزة الدولة، والثاني هاجر خارج العراق، ولاسيما إلى اوربا والدول الخليجية. وقد اعتزل المهاجرون إلى الخليج العمل السياسي أيضاً، وعملوا في وظايف دينية وتربوية ومدنية داخل الاجهزة الحكومية لهذه الدول. اما المهاجرون إلى اوربا؛ فقد فضل معظمهم تجميد عمله وترقب الوضع؛ وإن بقي محافظا على نوع من الالتزام بالجماعة.

وبعد حملة الاعتقالات الأولى في صفوف الإسلاميين الشيعة؛ قامت السلطة بحملة واسعة أخرى في العام ١٩٧٢، اعتقلت فيها الأمام السيد باقر الصدر أيضاً، إلا أن السلطات أطلقت سراحه لتدهور حالته الصحية، في الوقت الذي حكمت على مجموعة من كوادر الحركة بالسجن لمدة تتراوح بين سنة وخمس سنوات. وكان بين المعتقلين قائد منظمة المسلمين العقائديين عز الدين الجزائري ومجموعة من كوادر المنظمة وأعضائها، وضبطت السلطات كميات من الأسلحة كانوا يخبئونها في النجف الأشرف.

ونتج عن الأزمة الجديدة أنواع من الخلل التنظيمي في فصائل الحركة الإسلامية، ولا سيما في بعض خطوط حزب الدعوة، نتيجة الاعتقالات في العام ١٩٧٢، ولا سيما في لجنة تنظيم النجف التي هرب مسؤولها الشيخ محمد مهدي الآصفي إلى الخارج، وكذلك لجان تنظيمات كربلاء والديوانية والناصرية والحلة والسماوة. وكان بين المعتقلين محمد صالح الأديب (أحد مؤسسي الحزب) وعلي الأديب وحسين الديواني وحمزة الزبيدي وكاظم عنبر وعبد الغني الشمري وكامل الركابي. وبين المعتقلين أيضاً الدكتور حسن أبو طحين (من

مسؤولي تنظيم الفرات الأوسط)، الذي أدت اعترافاته تحت التعذيب إلى اعتقال العشرات من الكوادر والمسؤولين في لجان الحلة والسماوة والديوانية والناصرية.

كما تم اعتقال الشيخ عارف البصري (الرجل الثالث في الحزب، والذي أصبح الرجل الأول في القيادة داخل العراق بعد إعدام عبد الصاحب دخيل وسفر القيادي الأول محمد هادي السبيتي إلى لبنان). واللافت للنظر أن السلطة توصلت إلى علاقة السبيتي بالحزب، واقتحمت داره لإلقاء القبض عليه، ولكن من حسن حظه أنه كان خارج العراق. وأطلق سراح الشيخ عارف البصري بعد فشل السلطة في الحصول على اعتراف منه أو ضده.

وتمت على أثر ذلك ترتيبات جديدة للتنظيم وإعادة لبناء الهيكل التنظيمي للحزب، في أعقاب لقاءات واجتماعات بين قادة حزب الدعوة الإسلامية وكوادره المتقدمة، جرت في لبنان والعراق والكويت وإيران. كما ضاعفت من الأزمة الاعتقالات العشوائية في العام ١٩٧٣، التي ألقي فيها القبض على عضوين في قيادة تنظيم البصرة، هما: هاشم الموسوي وعبد الأمير المنصوري، فيما هرب العضو الثالث كاظم التميمي إلى الكويت. وكذلك الاعتقالات في بدايات ١٩٧٤. إلا أن لجان الحزب الخاصة كانت تعمل على تحديد حالات الارتباك التي تسود بعض مناطق العمل. وقد تحمّل الشيخ عارف البصري(*) (ممثل المرجعية النجفية العليا في بغداد وعضو القيادة العامة لحزب الدعوة)

(*) أحد كبار علماء بغداد وأستاذ مادة النظام الإسلامي في كلية أصول الدين، ماجستير في الشريعة من جامعة بغداد، ولد في البصرة في العام ١٩٣٧، وانتسب إلى حزب الدعوة في نهاية العام ١٩٥٨، ثم انتقل إلى النجف الأشرف في العام ١٩٥٩، ودرس في جامعتها الدينية إلى جانب دراسته الأكاديمية في كلية الفقه. وبعد إعدام عبد الصاحب دخيل أصبح الرجل الأول في قيادة حزب الدعوة في داخل العراق.

بعد إطلاق سراحه مسؤولية أساسية في هذا العمل. وقد تشكلت ـ للمرة الأولى في تاريخ الحزب ـ قيادتان، إحداهما خاصة بالعراق، مكونة من أربعة قياديين، هم: الشيخ عارف البصري (المسؤول الأول) وهادي شحتور (المسؤول الثاني) وحسين جلوخان ونوري طعمه، وهي أول قيادة أعضاؤها من العراقيين فقط. والقيادة الثانية في الخارج، ويتصدرها محمد هادي السبيتي (لبناني) وآخرون من العراق ولبنان وإيران.

ومن جانب آخر فقد شهدت فترة ما قبل الأزمة الكبيرة (١٩٦٩ ـ ١٩٧٠) اكتمال الجزء الأهم من البناء الفكري الداخلي للدعوة، الأمر الذي ساعدها على معالجة الكثير من الجوانب الأزمة.

وفي نفس الوقت أثرت تلك الأحداث العصيبة على وحدة الصف الداخلي للحركة الإسلامية في العراق، فبعد الاعتقالات التي تعرض لها «الأخوان المسلمون» وإعدام بعض قادتهم في العام ١٩٧١، حدثت انشقاقات خطيرة في صفوف «الجماعة»، حيث رفضت بعض قياداتها ـ كما ذكرنا ـ فكرة التصدي للسلطة، في حين كان البعض الآخر يرى العكس تماماً.

كما شهد تنظيم حزب الدعوة في منطقة الكرادة الشرقية ببغداد، حالة انسحاب جماعي وفردي في العام ١٩٦٩، يقوده السيد سامي البدري الذي بدأت علاقته بالتوتر مع قيادة الحزب في بغداد منذ العام ١٩٦٦، وأصبح لهؤلاء المنقطعين علاقة تعاون وتنسيق مع تنظيم «الحركة الإسلامية»[*]. وحدثت نفس الحالة في صفوف حزب التحرير

(*) تأسيس هذا التنظيم في العام ١٩٦٦ على يد مجموعة من كوادر منظمة العقائديين المسلمين (في بغداد)، الذين انفصلوا عن المنظمة نتيجة خلافات داخلية. وقد تطورت العلاقة بين هذه المجموعة ومجموعة السيد سامي البدري إلى تنظيم موحد لا يحمل اسماً استمر حتى ١٩٧٩، وهي السنة التي انحل فيها، وتأسست على أنقاضه «حركة جند الإمام».

عامي ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤، بعد الاعتقالات التي طالت أعضاءه وأنصاره. وقد أدت الاعتقالات والانشقاقات ـ إضافة إلى انغلاق الحزب ـ إلى حل تنظيماته، وتحوله إلى تيار فكري محدود. ومع أن جماعة الأخوان تعرضت لنفس الظروف إلاّ أنها لم تكن تياراً محدوداً، بل تياراً واسعاً نسبياً ينقصه التنظيم ووحدة القيادة.

إعدام «قبضة الهدى»

مرة أخرى يستنفر النظام قواه وإمكاناته، ويصعِّد من حملته ضد الحركة الإسلامية، ولكن بشكل يختلف كثيراً عما سبق. ففي تموز/ يوليو ١٩٧٤، اعتقل الإمام السيد محمد باقر الصدر والشيخ عارف البصري مع أكثر من سبعين قيادياً وكادراً في حزب الدعوة الإسلامية، بينهم عدد كبير من علماء الدين وأساتذة الحوزة العلمية والجامعة، كالسيد محمد محمد صادق الصدر والشيخ عبد المجيد الصيمري والسيد عبد الرحيم الشوكي والسيد عماد الدين الطباطبائي والسيد عز الدين القبانجي وغيرهم. كما تم اعتقال أعداد كبيرة من علماء بغداد وكربلاء والنجف الأشرف ـ ممن لم يكونوا على ارتباط بالتنظيم ـ بدعوى الانتماء لحزب الدعوة، كالسيد محمود الهاشمي الذي تعرّض لتعذيب شديد، لحمله على الاعتراف بالانضمام لحزب الدعوة؛ لتصل السلطة بذلك إلى السيد محمد باقر الصدر، وهو هدفها الأساس؛ لكون السيد محمود الهاشمي أحد المقربين إليه. وعلى الرغم من إطلاق سراح الإمام الصدر، إلاّ أن الدلائل كانت تشير إلى أنه أهم المستهدفين في هذه الحملة الشرسة؛ نتيجة إحساس الدوائر المخابراتية ببروز موقعه الفكري ومرجعيته الدينية، واحتلال اسمه موقعاً متميزاً جداً في الساحة

الإسلامية محلياً وعالمياً، وإحساس النظام الحاكم بخطورته البالغة عليه، ومن هنا فقد كان الكثير من المعتقلين من وكلائه وتلاميذه ومريديه، أو ممن عملوا معه وتحت إشرافه في صفوف الحركة الإسلامية. وقد أدركت الحركة هذه القضية مبكراً، فعممت توصياتها المشددة على المعتقلين ـ من خلال الشيخ عارف البصري ـ بضرورة عدم وصول السلطة على أية معلومة واعتراف ضد السيد الصدر؛ للحيلولة دون الإيقاع به أو تصفيته؛ لكن الصدر ـ على حد تعبير الشيخ عارف البصري ـ هو أمل الإسلام ورمزه، والمساس به يعني هدم كيان المرجعية الرشيدة وتمكين السلطة من الإسلام. كما أوصى الشيخ البصري أخوته المعتقلين قائلاً: «إن لم تستطيعوا الصمود وأرادت النفس أن تستكين فعليكم بأي منا دون السيد الصدر»[١٥].

ويذكر أن أوساط الحركة الإسلامية شهدت نقاشاً في هذه الفترة حول مقترح خروج آية اللّه السيد محمد باقر الصدر من العراق؛ للحفاظ عليه والحيلولة دون محاولات قتله وتصفيته.

ثم قامت أجهزة الأمن بحملة اعتقالات جديدة في آب/أغسطس من العام ١٩٧٤ لقادة وكوادر تنظيم البصرة، كان بينهم مسؤول التنظيم العسكري في البصرة. وبعد حوالي شهر أيضاً تم اعتقال حسين جلوخان وهادي شحتور، وبذلك تكون قيادة حزب الدعوة في العراق قد دخلت المعتقل بأكملها، وذلك إثر انهيار بعض المعتقلين واعترافهم تحت التعذيب.

وأصدرت قيادة حزب الدعوة ـ بطلب من الشيخ عارف البصري ـ قراراً هاماً إلى «الدعاة» المعتقلين، يقضي ـ في حالة الاضرار القصوى وثبوت الانتماء للدعوة لدى السلطة ـ بالاعتراف على بعض ممن غادر

العراق، للتشويش على أجهزة الأمن وإرباكها، كالشيخ محمد مهدي الآصفي والدكتور فخر الدين مشكور والسيد فخر الدين العسكري... على أنهم كل شيء في «الدعوة». ولذا تركزت معظم الاعترافات ضدهم، واستطاع كثير من «الدعاة» الحيلولة دون ما كانت أجهزة الأمن تحاول الحصول عليه، وتم المحافظة ـ جرّاء ذلك ـ على كثير من تنظيمات الحزب من الانكشاف للسلطة.

وبعد أكثر من خمسة أشهر من التعذيب المتواصل في معتقلات أمن النجف وأمن الديوانية ومعتقلات الفضيلة وأبي غريب مديرية المن العام في بغداد، قدّم المعتقلون في ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤ إلى محكمة الثورة ـ الصورية ـ برئاسة جار اللّه العلاف. واستمرت جلسات المحكمة مدة عشرين دقيقة فقط لأكثر من عشرين متهماً، أي بمعدل دقيقة واحدة لكل متهم.

وواجه رئيس المحكمة المعتقلين بتهمهم:

«أنتم متهمون بالانتماء إلى حزب الدعوة الإسلامية، ونشر أفكار هدامة ضد الثورة والمساهمة في الإخلال بالأمن».

ورد عليه الشيخ عارف البصري ممثلاً المتهمين:

«أنفي أن أكون وأخوتي مخلين بالأمن أو نشر أفكار هدامة وأؤكد أننا مسلمون ودعاة للإسلام الذي هو رسالة رب العالمين لكل جيل، والطريق الذي اختاره اللّه لإسعاد الأمة، وأتحدى: أن تكون محاكمتنا علنية، لكي يطلع الشعب على الحقيقة كما هي».

وبيّن الشيخ البصري ـ خلال رده ـ رأيه في حزب البعث، معتبراً ذلك موقفاً شرعياً، بقوله: «لو كان إصبعي ـ هذا ـ بعثياً لقطعته»[١٦].

وصدرت الأحكام المعدة سلفاً في مجلس قيادة الثورة ضد سبعة

عشر قيادياً وكادراً متقدماً في حزب الدعوة الإسلامية، على النحو التالي:

أولاً ـ الإعدام شنقاً لكل من: الشيخ عارف البصري (رئيس لجنة قيادة الحزب في العراق)، والسيد عز الدين القبانجي، والسيد عماد الدين الطباطبائي (وكلاهما من علماء الدين في النجف الأشرف)، والسيد نوري طعمة والسيد حسين جلوخان (عضوي قيادة الحزب في العراق) وهم الشهداء الخمسة الذين يطلق عليهم الإسلاميون اسم «قبضة الهدى» أو «الكوكبة الأولى».

ثانياً ـ السجن المؤبد لستة، من بينهم هادي شحتور (عضو قيادة الحزب في العراق)، قاسم عبود (ابرز أعضاء قيادة تنظيم البصرة)، الشيخ عبد مجيد الصيمري (أحد الخطباء العراقيين ومن الكادر المتقدم) والسيد عبد الرحيم الشوكي (ممثل المرجع الديني الأعلى في منطقة بغداد الجديدة ومن الكادر المتقدم)، محمد جواد الأسدي (مسؤول التنظيم العسكري في البصرة).

ثالثاً ـ أحكام بالسجن لمدة عشر سنوات لثلاثة بينهم السيد حسين الشامي (أحد ممثلي الإمام الصدر ومن الكادر المتقدم)، ورحمن حجار (رئيس جمعية الشعراء الشعبيين العراقيين ومن كوادر الحزب).

رابعاً ـ أحكام بالسجن لمدة ست سنوات على ثلاثة آخرين.

وعند الانتهاء من تلاوة الأحكام، وقف الشيخ عارف البصري مستبشراً وهو يرمق الحكام بعين السخرية، قائلاً:

«بسم اللّه الرحمن الرحيم: الذين قال لهم الناس إنّ الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيماناً، وقالوا حسبنا اللّه ونعم

الوكيل[١٧]. إن الشعب العراقي كله محكوم بالإعدام مع وقف التنفيذ... إلاّ أنها آجال».

ثم أردف قائلاً لرئيس المحكمة:

«أبالموت تهددوننا، إن الطغاة أيضاً سيموتون، وسيجمع اللّه بيننا ويحكم بيننا وبينكم»[١٨].

وبعد صدور الأحكام حدثت ردود فعل واسعة في الأوساط العلمية والإسلامية في العراق وخارجه، وحدثت اتصالات مكثفة ولقاءات بين قيادة الحركة الإسلامية ومراجع الدين وعلماء النجف الأشرف وبغداد والموصل، إضافة إلى اتصالات بعض الأطراف والشخصيات الإسلامية مع السلطة لحملها على التراجع عن الحكام أو تخفيفها. وتجاه تلك الاحتجاجات والضغوط أكدت قيادة حزب السلطة بأن الحكام شكلية وتأديبية، وأنها لن تنفذ مطلقاً. ويذكر بأن السلطة أخرت «تصديق أحكام الإعدام وتنفيذها أربعة أسابيع وسمحت بزيارة المعتقلين واستعملت أسلوب الخداع لكي تتمكن من تطويق ردود الفعل من داخل العراق وخارجه، وأرسلت المبعوثين من أعضاء القيادة القومية [لحزب البعث الحاكم] وأعضاء مجلس قيادة الثورة والمسؤولين المحليين إلى علماء النجف وعلماء لبنان وغيرهم مؤكدين أشد التأكيد أن أحكام الإعدام لن تنفذ، حتى صدّق كثير من الناس هذه التأكيدات الرسمية»[١٩].

وفي نفس الوقت الذي بادرت السلطة إلى هذا التأكيد، من أجل تمييع القضية واحتواء ردود الفعل، فإنها حاولت أيضاً استثمار الوقت للمساومة مع «قبضة الهدى» وجرّهم إلى إعلان ولائهم للنظام حتى قبل ساعات من تنفيذ حكم الإعدام، فقد أرسل مجلس قيادة الثورة العراقي موفداً خاصاً إلى معتقل «أبي غريب» لإبلاغ الشيخ عارف البصري رغبة

السلطة بإطلاق سراحه وسراح أخوته مقابل جملة شروط، منها أن يظهر هو نفسه على شاشة التلفزيون ويعلن تأييده للحزب الحاكم، وأسفه عمّا عمله في الماضي، والتعاون مع السلطة سرّاً مع الإبقاء عليه على رأس «الدعوة»، إلاّ أن الشيخ عارف رفض العرض بشدة قائلاً لمبعوث السلطة:

«إنّ حكمتم عليّ بالإعدام لأني أدعو إلى الإسلام فهو شرف من اللّه لي، وأزيدك وضوحاً أن اللّه لوفقني لحج بيته الحرام عام ١٩٧١، فدعوته وأنا متعلق بأستار الكعبة بأن يرزقني الشهادة، وهاآنذا أحصل على هذه الشرف وعلى يد أرذل خلق اللّه، فلا يمكن التنازل عنها. إني ارفض أن أبيع ديني لكم، معاذ اللّه أن أبيع ديني للمجرمين، لا أسمح لأحد أن يرفع تاج الشهادة عن رأسي مقابل متاع الدنيا الزائلة»[٢٠].

وحصل الشيء نفسه مع السيد عماد الدين الطباطبائي والسيد حسين جلوخان، وكان الرفض جوابهم الوحيد.

ثم جرى التصديق على الأحكام من قبل نائب الرئيس (صدام حسين)[*]، وتم تعيين فجر الخامس من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٤ موعداً للتنفيذ.

وضع حبل المشنفة حول رقبة الشيخ عارف البصري ـ وهو آخر من أعدم ـ حينما كبّر وهتف بصوت عال بحياة الحركة الإسلامية وبالنصر للإسلام، ثم دفن الشهداء عند منتصف الليل دون حضور أحد ودون أية مراسم. وهنا يروي أحد العلماء ـ وهو الشاهد الوحيد ـ عملية دفن نوري طعمه:

(*) صدّق صدام على الأحكام نيابة عن «البكر»، بسبب تذرّع الأخير بالمرض.

بعد رفع الغطاء عن جثة السيد نوري طعمه «**نظرتُ بتمعّن ودهشة.. كان الموقف فريباً، فوجدت قطعة من دم لا جثّة، أوصال لحم قد أحيطت بقطع النايلون والبلاستيك لجمعها حول عظامها.. رأيت آثار الشقوق قصيرة وطويلة، بعضها عميق جداً وكأنها ضربات سكين حادة، وتجسّدت في ذهني حينها صورة جسد الحسين(ع) وأجساد أصحابه(ع) بالصورة التي رويت عنهم.. مقطعين إرباً إرباً**»[٢١].

وأصدرت السلطة أوامرها بمنع البكاء وإقامة مجالس الفاتحة على أرواحهم، وعدم استقبال أي شخص من ذويهم. وهذا هو ديدنها بعد كل عملية إعدام لمعارضيها وخاصة الإسلاميين.

أما ردود الفعل والمواقف تجاه أول عملية إعدام من نوعها في تاريخ العراق الحديث لثلة من علماء الدين والشخصيات الإسلامية، فقد تباينت بشكل كبير وتمثلت في ثلاثة اتجاهات رئيسية:

الاتجاه الأول: السلطة الحاكمة وعملاؤها.

الاتجاه الثاني: المستسلمون.

الاتجاه الثالث: الإسلاميون.

إعلام النظام الرسمي تجاهل الحدث تماماً ولم يشر إليه من قريب أو بعيد، ولكنه صعّد من حملته الموجهة للرأي العام العراقي، بهدف إظهار منجزات السلطة ومكاسبها ومخططاتها المستقبلية، إضافة إلى تلاحم الجماهير مع الحزب الحاكم. ومن جانب آخر فقد أشاع رجال الأمن والمخابرات بأن الشيخ عارف وجماعته هم عملاء لحكومة إيران. وتزامن ذلك مع هجوم بعض عملاء السلطة من المتلبسين بزي رجال الدين من على المنابر وفي التجمعات الشعبية على «هذه الجماعة

المسماة بـ«الدعوة» التي تستغل الدين وتروج أفكاراً مناهضة للحزب والثورة، وتهدف إلى تقويض منجزات الحكومة!».

والتصريح الرسمي الوحيد للسلطة، هو الذي صدر عن بدن فاضل عريبي (أحد مسؤولي الحزب الحاكم)، حين أعلن في مقابلة صحفية معه في إحدى دول الخليج بأن «الشيخ عارف وجماعته هم أعضاء في حزب الدعوة الإسلامية ولذلك أعدمناهم»[٢٢].

وساهم الإعلام العالمي في التعتيم على الإعدامات، حيث لم يسجل تاريخ هذه الفترة أية إشارة للعملية في مجلة أو جريدة، أو أية وسيلة إعلامية أخرى، عربية كانت أم عالمية، باستثناء مجلة المواقف (البحرينية)، التي بادرت إلى نشر الخبر مع صور الشهداء الخمسة؛ بدافع انتماء رئيس تحريرها عبد اللّه المدني (عضو البرلمان البحريني) إلى حزب الدعوة.

وشمل ذلك الصمت جميع منظمات حقوق الإنسان والعفو الدولية، فضلاً عن الرأي العام العالمي. وتجدر الإشارة إلى أن عملية إعدام خمسة من ثوّار «الباسك» على يد الدكتاتور الأسباني «فرانكو» ـ والتي تزامنت مع إعدام «قبضة الهدى» ـ قد دفعت وسائل الإعلام والمنظمات العالمية لإحداث ضجة كبيرة اعتراضاً على ما يجري في أسبانيا من انتهاك صارخ لحقوق الإنسان. وهذه ـ لا شك ـ مفردة صغيرة من مفردات التعتيم التي تواجه الحركة الإسلامية منذ بداية صراعها مع الحاكمين في العراق.

والمستسلمون زادت العملية من رعبهم وخضوعهم للأمر الواقع، ولم يكن لهم رد فعل يذكر، سوى أن بعضهم أنحى باللائمة على الحركة الإسلامية والشهداء الخمسة، لأنهم ألقوا بأنفسهم إلى التهلكة،

وبأنهم أثاروا الحكومة ضد الحوزة العلمية والمتدينين. ويرى المراقبون أن هؤلاء ـ الذين شملهم القمع فيما بعد ـ قد فاتهم الهدف الذي جيء من أجله بحزب البعث إلى السلطة في العراق.

أما مواقف الإسلاميين فإنها التقت عند الاستنكار الشديد والقيام ببعض ردود الفعل ضد النظام وتجاوزاته. فتذكر بعض المصادر أن المرجعين الدينيين السيد الخوئي والإمام الخميني استثمرا مناسبة وفاة زوجة رئيس الجمهورية، فأرسلا وفدين للمشاركة في مجلس الفاتحة، ثم سلّم الوفد رسالة من السيد الخوئي إلى البكر تتضمن طلباً بإلغاء أحكام الإعدام الصادرة بحق الشيخ عارف وصحبه. كما نقل السيد مصطفى نجل الإمام الخميني إلى البكر طلب والده بضرورة إلغاء أحكام الإعدام، ووعد البكرُ الوفدين خيراً.

وفي أعقاب عملية الإعدام أبدى زعيم الحوزة العلمية استياءه الشديد وأُعلن الحداد العام وتعطيل الدراسة في الجامعة. وفي المقابل تنفي مصادر أخرى هذا الأمر، وتفيد بأن السيد الخوئي لم يبد رد فعل علني تجاه الأحداث ولكن المؤكد هو استنكار السيد الخوئي الشديد للإعدامات. وقد صرح إلى وفد نساء المعتقلين الذي زاره: «واللّه لقد تمنيت لو أني أعدمت معهم» ثم انفجر بالبكاء.

وأرسل المرجع السيد عبد اللّه الشيرازي برقية إلى رئيس الجمهورية في ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه، أعلن فيها عن بالغ استيائه والمحافل العلمية للأحكام الصادرة ومطالبته بإلغائها.

وبذل الإمام الخميني ـ في محاولة أخرى ـ جهوداً حثيثة من أجل إنقاذ الشهداء الخمسة، فأبرق إلى أحمد حسن البكر مستنكراً وطالباً إلغاء الأحكام. ونقل السيد محمد تقي الطباطبائي (شقيق السيد عماد

الدين أحد المعدومين) إلى فائمقام النجف الأشرف طلب الإمام المتمثل بالاتصال الهاتفي برئيس الجمهورية حول الموضوع، ومما قاله ـ ووصل مضمونه إلى مسامع السلطة ـ: «هل تريد الحكومة العراقية أن تنتحر بإعدام هؤلاء». وعند تنفيذ الأحكام أرسل الإمام برقية احتجاجية مسهبة إلى السلطة حذرها فيها وأنذرها باليوم الموعودة، ثم ألغى جميع برامجه اليومية المعتادة، وأمر بإغلاق أبواب الجامعة العلمية في النجف الأشرف يومين. ولما لم يجد الإمام حلاً آخر فإنه أخذ يحث الشركة الإسلامية وشبابها على ضرورة إعداد أنفسهم للتصدي للسلطة بقوة السلاح، لأن «البعثيين لا يفهمون لغة الكلام» على حد قوله.

ويبقى موقف الإمام الصدر متميزاً ومعبراً عن أبوته ورعاته للحركة الإسلامية، فقد بذل ما بوسعه من أجل إنقاذ أولاده ـ كما يسميهم ـ من حبل المشنقة، وهو الذي سهر على تربيتهم ورعايتهم. ففي بادئ الأمر أحضر السيد الصدر عضو القيادة القومية للحزب الحاكم زيد حيدر، لاستيضاحه وإبلاغه شديد استنكاره واستنكار الأوساط العلمية، وحذره من مغبة إقدام السلطة على هذه الفعلة، وبعد وصول نبأ الإعدامات أصيب السيد الصدر بحالة شبيهة بالغيبوبة، وعطّل الدراسة واعتزل الناس لبضعة أيام، وكان يردد باستمرار وبألم شديد «عارف.. عارف.. عارف» (ويقصد الشيخ عارف البصري).

وشهد يوم استلام جثث «قبضة الهدى» تظاهرة حاشدة أمام مبنى الطب العدلي في بغداد قام بها طلبة وأساتذة جامعة بغداد(*)، أدت إلى

(*) عرفت فيما بعد بـ«انتفاضة الطلبة»، إذ تذكر بعض المصادر أن أكثر من (٨٠٠) طالب وأستاذ اشتركوا فيها، إضافة إلى قطاعات جماهيرية أخرى.

حدوث صدامات مع رجال السلطة تخللها إطلاق نار واعتقالات، فأرجأت السلطة تسليم الجثث إلى منتصف الليل، تجنباً لحدوث أعمال عنف واستمرار التظاهرات.

ووزعت الحركة الإسلامية منشورات في بغداد حول العملية.. أدانتها وأعلنت استنكار الشعب العراقي لها. كما أصدرت في الذكرى السنوية الأولى كتاباً تحت عنوان «شهداء بغداد» يتحدث عن سيرة «قبضة الهدى» وأبعاد عملية إعدامهم، وزّعته سراً في داخل العراق وخارجه.

وفي كثير من البلدان الإسلامية، كلبنان والهند وباكستان وأفغانستان وإيران والكويت والبحرين إضافة إلى بعض الدول الأوروبية، أقيمت مجالس الفاتحة ومراسم التأبين، رافقها قيام الجماهير المسلمة بتظاهرات حاشدة أمام السفارات العراقية ف قسم من هذه الدول.

كما أدانت العملية مختلف الأوساط والشخصيات الإسلامية، وعطلت الدراسة في معظم الحوزات الدينية ـ خارج العراق ـ، ومنها الحوزة العلمية في قم بإيران، التي أغلقت أبوابها وأعلنت الحداد ثلاثة أيام، حيث اعتبر الجميع ذلك اعتداءً سافراً على كل علماء الإسلام وأبنائه.

الدفاع عن النفس

بعد إعدامات واعتقالات العام ١٩٧٤، تصوّر النظام الحاكم بأنه قضى وبشكل كامل على الحركة الإسلامية، إلاّ أن الذي حدث هو العكس فقد اتسعت دائرة الحركة الإسلامية كماً ونوعاً، مما حمل صدام حسين على القول في الاجتماع الطارئ للقيادة القطرية لحزب البعث:

«إن هؤلاء [أي الإسلاميين] مثل النمل من جهة خرج عليك من جهة

أخرى، فعلينا أن نحرقهم جميعاً، علينا أن نصب الزيت ونحرق الأخضر واليابس، وأن لا نتراجع عن ذلك»[٢٣].

كان هجوم النظام العنيف على الحركة الإسلامية والحوزة العلمية يأخذ أبعاداً جديدة أكثر اتساعاً وأهمية بمرور الزمن مستثمراً عدم اصطدامه طوال هذه الفترة بأية عقبة أو رادع مؤثرين.

والذريعة التي اتخذها النظام في حربه مع الحركة الإسلامية ـ خلال هذه الفترة ـ تتلخص في أن هذه الحركة هي تنظيم ديني رجعي مخرب يعمل لصالح الأجنبي. أما الذريعة الأخرى التي كمّ بها أفواه الكثير من الخائفين في محاولاته للقضاء على الحوزة العلمية الكبرى في النجف الأشرف، فهي أن هذه الحوزة هي حوزة حزبية يهيمن عليها التنظيم المذكور.

وتحت مختلف الضغوط استمرت أفواج الطلبة غير العراقيين في تركها الدراسة وهجرتها. أما الطلبة العراقيون فقد أجبر الكثير منهم على الابتعاد عن الحوزة أيضاً ونزع اللباس الديني. ووجد علماء الإسلام أن الجامعة النجفية، وبعد مرور ما يقارب من الألف عام على تأسيسها، تكاد تتصدع وتنهار وتسارع إلى الزوال في مثل هذه الأوضاع، وهو ما عبّر عنه المرجع الديني السيد عبد اللّه الشيرازي في برقيته إلى أحمد حسن البكر في ٢١ آذار/مارس ١٩٧٤ بقوله: «من المؤلم حقاً أن مناراً شامخاً كالنجف، ودرعاً كالحوزة العلمية تضمحل وتزول في عهدكم».

وذريعة حزبية الجامعة النجفية ربما تكون في أوساط السبعينات ذريعة ذكية وشديدة الخطورة اتخذتها السلطة. ففكرت المرجعية الرشيدة في اتخاذ موقف دفاعي أكثر ذكاءً من شأنه تفويت الفرصة على السلطة، وحماية الحركة الإسلامية والحوزة العلمية معاً، وفقاً لقاعدة «التقية

ودفع الضرر». فأصدر الإمام السيد محمد باقر الصدر في أوائل آب/ أغسطس ١٩٧٤ ـ بعد اعتقال الشيخ عارف البصري وصحبه ـ حكماً فقهياً، يقضي بفصل الحوزة العلمية في النجف الأشرف عن العمل الحزبي عموماً. وتم تسريب هذا الحكم إلى أوساط النظام لكي يسقط ما في يده. وفي بادئ الأمر ارتكزت القضية في ذهن السلطة، فراحت تنشر الرأي وتعرضه على «الدعاة» المعتقلين لديها.. شماتة بهم.

ولكن بعد أن أدركت السلطة حقيقة الأمر، وكثر اللغط واختلف في تفسيره من قبل أوساط مختلفة، بعضها من داخل الإسلاميين أنفسهم.. اتضحت أبعاد الموضوع بشكل أكبر من خلال حصيلة اللقاءات وتبادل وجهات النظر بين السيد الصدر وقيادات الحركة الإسلامية.

أولاً: الحكم هو غطاء حاول السيد الصدر أن يخفي فيه حزب الدعوة والنجف معاً، ويصونهما من التصفية الكاملة.

ثانياً: ما صدر عنه ليس بفتوى، وإنما حكماً يخص العلماء المرتبطين بجهاز المرجعية، ولا يشمل كل طلبة العلوم الدينية بل يؤكد السيد الصدر على ضرورة احتضان هؤلاء وتربيتهم وتوجيههم من قبل الحزب.

ثالثاً: الحكم ينحصر في دائرة العراق ولا يشمل الحوزات العلمية في البلدان الإسلامية الأخرى كما أنه ينحصر في دارة زمنية محددة.

رابعاً: يرتفع الحكم بارتفاع الظروف التي أدت إليه. وهو ما حدث بالفعل، إذ أكد السيد الصدر خلال العام ١٩٧٩ بأنه رفع الحكم.

وقد شرح السيد الصدر بعد فترة وجيزة الغرض من إصداره للحكم المذكور إلى أحد ممثليه البارزين من أعضاء حزب الدعوة قائلاً:

«أنا معكم ولن أتخلف عنكم لحظة واحدة، غير أني رأيت في الوقت الحاضر أن الحركة الإسلامية(*) لا تؤدي دورها المنشود إلاّ بدعم المرجعية لها. كما لا غنى للمرجعية عن الحركة الإسلامية، فكل منهما يدعم الآخر، وأنا أرى من الآن التصدي للمرجعية هو الوظيفة الشرعية، وهو المطلوب. والمطلوب منكم دعم هذه الفكرة.. أنا معكم والمرجعية لا تستغني عن الحركة، ولا يمكن أن تؤدي رسالتها بدون الحركة، كما أن الحركة هي في حاجة إلى من يسندها ويدافع عنها، ولا يمكن للمحامي والمدافع إلاّ أن يكونا غير المتهم أو المخاصم.

فاستقلال المرجعية اليوم هو من صالح الحركة الإسلامية، ويجب أن يحصل التنسيق الدقيق بين المرجعية والحركة حتى تفوّت الفرصة على هؤلاء الظالمين(**).. أنا فكرت بعد وفاة السيد الحكيم(رض) بالمرجعية الموجودة ضعيفة، وليست بالمستوى المطلوب، فلو ألقت السلطة القبض على السيد الصدر ـ مثلاً ـ ووجهت إليه تهمة الانتماء أو تأسيس حزب الدعوة الإسلامية(***)، فلا يمكن أن يدافع عن نفسه. والمرجعية [الحالية] كما قلنا غير قادرة على الدفاع عنا أ عن الحركة، فيمكن للحكومة الظالمة بواسطة عملائها أن توجه الدعاية ضدنا باسم الفئوية والحزبية، ومن ثم يجهز على الحركة ويقضى عليها»[٢٤].

وترافق ذلك مع تبلور رأي السيد الصدر حول القيادة الإسلامية؛ إذ طرح السيد الصدر في نظريته أن قيادة الأمة هي للفقيه الجامع لشروط

(*) مصطلحا «الحركة الإسلامية» أو «الحركة» اللذين يردان في كلام الإمام الصدر هنا، يقصد بهما «حزب الدعوة الإسلامية».

(**) المراد بهم حكام العراق.

(***) وهو الذي حصل فيما بعد.

المرجعية الدينية الصالحة، وإن الحزب هو الجهاز التنفيذي للمرجعية الدينية وأحد أجنحته.

واستمراراً لإجراءاتها ألقت السلطة القبض على أكثر من مائة طالب وأستاذ في الجامعة العلمية النجفية، في الأول من حزيران/ يونيو ١٩٧٥، وصدر أمر مهم بترحيلهم بعد شهر واحد فقط. وجاء ذلك على الرغم من كل الوعود التي أعطاها حسن علي العامري (عضو مجلس قيادة الثورة ووزير التجارة) إلى بعض القيادات الإسلامية والزعامات العلمية في النجف الأشرف، خلال لقائه بهم في ١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٥، ومن بينهم آية اللّه عبد اللّه الشيرازي النجفي الذي قال لمبعوث السلطة:

«**إن أقل مدة يمكن فيها للطالب الديني أن يحصل على أدنى قدر من العلوم الإسلامية والعربية هي خمسة عشر عاماً، وأن العدد الذي ينبغي تواجده في المجامع العلمية الدينية في النجف الأشرف وبقية العتبات المقدسة [في العراق] هو خمسة آلاف طالب في كل دور من الأدوار**»[٢٥].

وفي ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥ (أي في يوم واحد فقط) اعتقلت أجهزة النظام أعداداً كبيرة أخرى من العلماء والأساتذة والطلبة في النجف الأشرف وكربلاء والكاظمية وسامراء، بلغت (١١٥٠) شخصاً، وقامت بنفي الكثير منهم عبد فترة من الاعتقال وهم من بلدان مختلفة، كلبنان وإيران وباكستان وأفغانستان والهند والسعودية والبحرين، إضافة إلى العراق نفسه. أما الذين استثنتهم إجراءات التهجير فقد ظلوا رهن الاعتقال لفترات طويلة تجاوز بعضها الثلاث سنوات تقريباً.

كما تم في وقت مقارب اعتقال (٢١٥) من كوادر وأعضاء الفصائل الإسلامية، وبعد ثلاثة أعوام ونصف من السجن والتعذيب المتواصل أفرع عنهم، وما لبثت السلطة أن ألقت القبض عليهم مرة أخرى بعد بضعة أسابيع، وانتهوا بين الإعدام والسجن المؤبد أو السجن لمدد طويلة.

إرهاب السلطة والأزمة الخانقة التي بدأت تشتد منذ العام ١٩٧٠ أجبرت العديد من قادة الحركة الإسلامية وكوادرها على الهجرة خارج العراق، تجنباً لبطش السلطة بعد إصدار قرارات إلقاء القبض عليهم، وكذلك لبدء مرحلة جديدة من العمل في أرض المهجر وتحريك الساحة من الخارج. وقد انتشروا في الكثير من بلدان العالم، كالكويت وإيران والإمارات العربية المتحدة ولبنان وأوروبا. وفي أعقاب ذلك صدرت أحكام الإعدام ضد الكثير منهم.

أما أبرز الشخصيات المهاجرة فهو المرجع الديني السيد عبد اللّه الشيرازي الذي أقنعته الأحداث ـ المتصاعدة بشكل غريب ـ في العراق بترك وطنه والهجرة إلى إيران، وهي حادثة نادرة في تأريخ الجامعة العلمية في النجف الأشرف، حيث لم يحدث ـ قبل عهد البعثيين ـ ان هجر مرجع ديني كبير ـ كالسيد عبد اللّه ـ أرض العراق بفعل الضغوط السياسية، أو بفعل ضغوط أخرى.

تجدر الإشارة إلى أن الحدث المباشر الذي تسبب في رحيل الشيرازي هو وضع النظام صورة ميشيل عفلق (مؤسس حزب البعث) داخل حرم الإمام أمير المؤمنين علي(ع)، إمعاناً في انتهاك حرمات المسلمين وجرحهم، ومن ثم قيام السيد عبد اللّه الشيرازي بنفسه بكسر الصورة بعصاه وإنزالها من على الحائط.

وقد أثار إعلان آية اللّه السيد عبد اللّه الشيرازي عن نبأ هجرته ردود فعل مختلفة، فالنظام العراقي حاول بشتى الطرق الحيلولة دون خروجه من البلاد تحسباً لأي تحرك جماهيري، ورفض إعطاءه تأشيرة الخروج. إلا أن المرجع الشيرازي هدد الحكومة العراقية بالعيش على الحدود ولو تحت خيمة، بعد أن ضاقت به مساحة الوطن بأكملها جرّاء ممارسات السلطة، ولكي يطلع الرأي العام العالمي على ما يجري في العراق. وتم إخبار سفارات الدول الإسلامية في بغداد بذلك. وتحت الضغط الداخلي والخارجي منحته السلطات تأشيرة الخروج مع عائلته.

ولم تكن المجامع العلمية وزعامات الحوزة في النجف الأشرف ـ هي الأخرى ـ موافقة على رحيل الشيرازي، فقد عقد الإمام الخميني والسيد الخوئي اجتماعاً مشتركاً معه لعدة ساعات، كما اجتمع به السيد محمد باقر الصدر.

وبعد مباحثات مطولة طلبوا منه العدول عن رأيه، غلا أنه أصر على ذلك موضحاً لهم أن هجرته من بلده ستتيح للعالم الإطلاع على ما يجري في العراق، ولكي يسمع العالم صوت الشعب العراقي المظلوم، وأن بقاءه في النجف الأشرف يحول دون أدائه لدوره العلمي والجهادي في ظل ممارسات السلطة الحاكمة.

وفي أوائل كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٥ رحل السيد عبد اللّه الشيرازي عن النجف الأشرف إلى الأبد (وله من العمر ٧٥ عاماً)، وسط توديع العلماء وأوساط الحوزة العلمية وجماهير المدينة. وخاطب المرجع مودعه: إن رحيلي وهجرتي من العراق لن تكون إلا بجسمي، وإني أترك قلبي وشعوري وعواطفي في النجف، وسأعيش قضيتي العراقية بكل أبعادها وجوانبها[٢٦].

وكنتيجة طبيعية لهجمة السلطة واتساع حالات الهجرة، فقد حدثت ـ وللمرة الثانية ـ حالة من الارتباط والتقطع في خطوط الحركة الإسلامية، ولم تكن أبعاد المحنة ومضاعفاتها غائبة عن حساباتها عموماً، حيث نوّهت نشراتها الأولى وأحاديث قادتها عن إمكانية حدوث مثل هذه الأزمات، بالشكل الذي كان يوصي فيه عبد الصاحب دخيل بعض الكوادر في أواخر الستينات: «سيأتي يوم تمنعون من الدخول إلى المساجد للصلاة، بل وتطاردون عليها وتقتلون من أجلها»[٢٧].

ومن هنا فإن الالتفاف حول الأزمة ـ وفق مخطط مركّز وشامل ـ لم يكن أمراً سهلاً، ولا سيما أن تنظيم العراق خسر ما يقرب من ٦٠٪ من خطوطه. ولكن في النهاية تمت إعادة تشكيل تنظيم الدعوة المركزي قبل أن يشرف العام ١٩٧٥ على الانتهاء، كما أعيد ربط معظم الخطوط المتقطعة والمجمدة، وأخذت نشاطاته ابتداء من العام ١٩٦٧ تتضاعف بشكل كبير، فدخلت تنظيماته إلى قطاعات جديدة في المجتمع منها الجيش، حيث تحول الوجود الإسلامي فيه من تحركات فردية إلى تنظيمات واسعة قائمة بذاتها وعلى وجه الخصوص في القوة الجوية. ويعود فضل هذا التوسع والامتداد إلى أربعة عوامل رئيسية:

أولاً: اعتقاد السلطة بأنها قضت على الوجودات الإسلامية تماماً، نتيجة التقارير المرفوعة إلى قيادة السلطة من قبل فاضل البراك وفاضل الزركاني وغيرهما من مسؤولي الشعبة الخامسة (مكافحة النشاط الإسلامي)[*] في الأمن العام. حتى أنه لم تشهد هذه السنوات اعتقالات واسعة ومحددة في صفوف الإسلاميين.

(*) يطلق عليها النظام اسم «مديرية مكافحة النشاط الرجعي».

ثانياً: استخدام «الدعوة» أسلوباً جديداً ودقيقاً في العمل التنظيمي والحركي، وفق ارتباطات وشبكات فائقة التعقيد، إلى الحد الذي لم يعد كثير من «الدعاة» يفهمون طبيعة الهيكل التنظيمي لحزبهم، وهو ما يتلاءم مع طبيعة هذه المرحلة الحساسة جداً.

ثالثاً: اتساع دائرة الوعي الإسلامي، ورفض قطاعات واسعة في الأمة الواقع الذي يعيشه العراق، نتيجة لممارسات النظام والتحركات المضادة للإسلاميين.

رابعاً: تصدي الإمام السيد محمد باقر الصدر للمرجعية الرشيدة، ولزعامة جزء كبير من الجامعة العلمية، وذلك في أعقاب نشر رسالته العملية (الفقهية) واتساع دائرة مقلدية، وبنائه الجهاز المرجعي، وإرسال الممثلين والوكلاء ـ عنه ـ إلى الكثير من مناطق العراق، ومساهمة هؤلاء بشكل فعّال في ربط الجماهير بالمرجعية ونشر الوعي الديني في أوساطها.

انتفاضة النجف الأشرف في صفر

مظاهر عزاء الإمام الحسين(ع) لها جذور عميقة في التاريخ الإسلامي الشيعي، فالثورات والانتفاضات التصحيحية الشيعية على مدى التاريخ تعد حلقات متواصلة تستمد روحها من ثورة الإمام الحسين(ع). ويولي المسلمون الشيعة ذكرى مقتل سبط رسول اللّه(ص) اهتماماً بالغاً، ويقيمون بهذه المناسبة مراسيم العزاء طوال شهري محرم وصفر من كل سنة، والتي تتضمن مجالس الوعظ والإرشاد والتذكير بواقعة كربلاء ومواساة أهل بيت الرسول(ص) بها.

ولهذه الشعائر ميزة خاصة في العراق، بذلت معظم الحكومات المتعاقبة على البلاد جهوداً مضنية من أجل القضاء عليها؛ لأنها تغذي

الجماهير بالروح الثورية التي تستلهمها من مواقف الإمام الحسين(ع) وأهل بيته وأصحابه، في واقعة كربلاء (سنة ٦١هـ)، إذ تتحول معظم المدن العراقية ـ بالأخص النجف وكربلاء ـ في شهري الحزن (محرم وصفر) إلى انتفاضة مشتعلة، تهابها السلطة وتخشى تصعيدها.

ومثلما تميّز حزب البعث العراقي بدمويته وعدائه السافر للإسلام، فإنه تميز أيضاً بحقد ـ لا مثيل له ـ على مراسيم العزاء الحسيني، بشكل لم تجرأ أي من الحكومات الأخرى على القيام به.

وحين استنفد «البعث» أغراضه في السنة الأولى من مجيئه للحكم، بعد أن أظهر احتراماً للشعائر الدينية والحسينية، وبث الخطب الدينية والرواية الكاملة لمقتل الإمام الحسين(ع) من الإذاعة العراقية في العاشر من محرم، فإنه ما لبث أن ظهر على حقيقته في السنة اللاحقة مباشرة. ففي محرم (١٩٦٩) قامت السلطات بالتضييق على مراسم العزاء والمواكب الحسينية، فمنعت بعضها وأملت شروطاً على الأخرى، وأول موكب استهدف في هذا المجال هو «موكب الطلبة».

وفي ليلة التاسع من محرم (١٩٦٩) أغلقت أجهزة السلطة في النجف الأشرف أبواب مرقد الإمام علي ـ الذي تقام فيه المراسم الختامية لمواكب العزاء ـ تحسباً لردود فعل عنيفة من قبل الجماهير. وعلى الرغم من ذلك فقد التهبت المدينة بالعداء للنظام وحدثت صدامات عنيفة بني الطرفين، هرب على أثرها رجال السلطة من ساحة المعركة، ودخل الآلاف من المعزّين الغاضبين صحن أمير المؤمنين علي(ع) عنوة، بعد أن تحطمت أقفال الباب الرئيسي[*]. واستمرت

(*) يعتقد معظم الذين شهدوا تحطم الأقفال الضخمة لأحد أبواب صحن المرقد، أن يد الغيب تدخلت في ذلك.

الانتفاضة حتى صباح اليوم التالي، دمر خلالها الثوار العديد من مؤسسات النظام ومراكزه الرسمية. وهي الانتفاضة التي اعتقل جراءها عدد من محركيها، بينهم الشيخ محمد علي التسخيري.

وفي الأعوام التالية سارت الشعائر الحسينية بشكلها الطبيعي بفعل ضغط الجماهير وإصرارها إلاّ أنّ الموقف تفجر مرة أخرى في ليلة العاشر من محرم (١٩٧٥)، إذ منعت السلطة خروج مواكب العزاء الحسيني، وعلى أثرها ضربت الجماهير في النجف الأشرف قرار السلطة، وخرجت في مسيرات صاخبة مسلحة (بالسيوف والمدي)، ابتدأت في الساعة الثالثة من بعد منتصف الليل، وحدثت خلالها مجابهة، بالسلاح الأبيض. فاعتقل العشرات من المشاركين، بينهم جاسم الإيرواني (أحد زعماء مواكب عزاء الإمام الحسين في النجف وأبرز قادة الانتفاضة).

وفي صفر من نفس السنة قامت الجماهير في مدينة كربلاء بتمزيق صور البكر وصدام، وتحولت مسيرة العزاء إلى تظاهرات واسعة، ردد فيها المتظاهرون شعارات مناوئة للسلطة.

وفي صفر من العام ١٣٩٦هـ (كانون الثاني/ يناير ١٩٧٦م) بادرت السلطة أيضاً إلى منع العزاء الحسيني والمسيرات التي تتجه ـ كعادتها في كل سنة ـ من مختلف مدن العراق إلى كربلاء مشياً على الأقدام. ورغم قرار المنع المشدد فقد خرج في الخامس عشر من صفر (٢٣ كانون الثاني) عشرات الآلاف من أبناء مدينة النجف الأشرف في تظاهرات ضخمة جابت شوارع المدينة، ثم اتجهت صوب كربلاء. واصطدم «المشاة» بالأعداد الكبيرة من قوات السلطة التي تحشدت لهذا الغرض، فحدثت أعمال العنف واعتقالات. غلاّ أن السلطة فشلت في الوقوف

بوجه «المشاة».. الذين تمكنوا من الوصول إلى كربلاء بعد ثلاثة أيام من السير ـ المتقطع ـ على الأقدام.

وفي ليلة العاشر من محرم (٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٧) خرجت مجموعة فدائية في النجف الأشرف تحمل السلاح الأبيض واشتبكت مع عناصر السلطة، فأنزلت بهم خسائر ملحوظة. وعلى أثرها ألقي القبض على أفراد المجموعة، وتعرضت لصنوف التعذيب في زنزانات الحاكم، مما أدى إلى وفاة أحدهم.

هذه السلسلة المرتبطة من الانتفاضات والتحركات الجماهيرية الإسلامية، مثلث مقدمة ضرورية لانتفاضة صفر الكبرى، التي حدثت في الفترة من ٤ ـ ٧ شباط ١٩٧٧، حيث توجت التفاعلات الثورية التي استمرت أكثر من سبع سنوات بولادة هذه الانتفاضة الإسلامية التاريخية.

في البداية عممت السلطة ـ كما في العام السابق ـ قراراتها المتشددة بمنع المسيرة الحسينية السنوية (الراجلة) إلى كربلاء، واجتمع محافظ النجف والمسؤولون الحكوميون والحزبيون بوجهاء المدينة ورؤساء المناطق والمواكب في قاعة الإدارة المحلية في مطلع شباط/ فبراير؛ ليبلغوهم قرار قيادة الحزب الحاكم المذكور، إلاّ أن الاجتماع فشل فضلاً ذريعاً.. وفشل معه ممثلو السلطة، وخرج زعماء المسيرة أكثر عزماً وتصميماً على تنفيذ مخططهم الذي تم إعداده منذ الأيام الأولى لشهر صفر (أواسط كانون الثاني/ يناير ١٩٧٧)؛ لعلمهم المسبق بنوايا السلطة.

وبعد أن أزفت ساعة الصفر المحددة في الرابع من شباط، بدأت طلائع الانتفاضة بالظهور في شوارع النجف الأشرف، أعقبها خروج جماهير المدينة عن بكرة أبيها لتشارك في التظاهرات العارمة، حيث

اتجه ما يقارب من (٢٥٠) ألف شخص.. بين رجل وامرأة وطفل وشاب وشيخ، صوب الطريق الرئيسي الذي يربط النجف الأشرف بمدينة كربلاء المقدسة، في مسيرات هادرة بالحزن والغضب وهم يحملون اللافتات والأعلام الكبيرة والصغيرة، ويهتفون بسقوط حكم البعث ويعاهدون الإمام الحسين(ع) على التضحية في سبيله حتى الرمق الأخير.

في بداية الانتفاضة ـ التي لم تشهد النجف الأشرف مثيلاً لها في تاريخها المعاصر، سوى ثورة النجف ضد الإنجليز في العام ١٩١٧ ـ سيطر المجاهدون على الطريق الرئيسي بين النجف وكربلاء، وهاجموا سيارات الشرطة والأمن والمخابرات التي تعرضت لهم وحالوا دون مرورها. ثم حطّوا رحالهم في منطقة «خان المصلى» (١٥ كم عن النجف)، حيث باتوا فيها ليلة ١٦ صفر (٤ شباط/ فبراير). وفي الصباح (٥ شباط/ فبراير) واصلوا مسيرهم بنفس أسلوب اليوم السابق. وعند اقترابهم من ناحية الحيدرية (٣٥ كم عن النجف) اشتبكوا بالسلاح الأبيض مع القوات الحكومية المحلية المسلحة، فسيطروا على مديرية الشرطة والسجن وأطلقوا سراح أخوانهم ـ الذين تم اعتقالهم قبل ساعات ـ وأخضعوا المدينة لحركتهم. وأثناء الاشتباكات سقط العديد من الجرحى بين الطرفين، كما قتل من الثوار امرأة وصبي (عمره ١٤ عاماً) على يد رجال الأمن. وبعد أن باتوا ليلتهم في المنطقة، استمروا في سيرهم حتى وصلوا في ٦ شباط/ فبراير إلى منطقة «خان النخيلة» (١٥ كم من كربلاء).

إن التطورات والأحداث المتلاحقة وقوة الانتفاضة أربكت النظام بشكل كبير، بحيث أعلن النفير العام في صفوف حزب البعث، وحالة

الطوارئ القصوى في القوات المسلحة العراقية. وجاءت أوامر القيادة البعثية إلى الجيش والجيش الشعبي والشرطة والأمن والمخابرات بسحق الانتفاضة بلا رحمة، وأوحت للجيش بأن هذا التمرد الواسع الذي انطلق من النجف يستهدف الإطاحة بالنظام، وأن (المتمردين) يتلقون الدعم من جهات أجنبية! وبالرغم من ذلك فقد وقف العديد من العسكريين (جنوداً وضباطاً) مواقف إيجابية تجاه الثوار، مما ساهم في التخفيف عليهم.

وحوصر المتظاهرون من قبل عدة أرتال من الدبابات والمدرعات وقوات المشاة التي وصلت إلى منطقة خان النخيلة في نفس اليوم، كما اشتركت القوة الجوية بطائراتها العمودية والمقاتلة(*) في التصدي للانتفاضة. وحدثت اشتباكات عنيفة سقط على أثرها العديد من الجرحى، كما اعتقل الآلاف من الثوار. فيما استمرت جموع ضخمة ـ تتقدمها راية الانتفاضة الخضراء التي كتب عليها «يد اللّه فوق أيديهم» ـ بالتوجه نحو كربلاء، فوصلتها وهي تهتف بشعارات حسينية ثورية، بالشكل الذي أحدث إرباكاً في المدينة واشتباكات محدودة مع وقات السلطة، اعتقل خلالها عدد آخر من الثوار. وعندما انتهت الانتفاضة ـ في يومي ١٧ و١٨ صفر (٦ و٧ شباط/ فبراير) ـ عند نقطتي خان النخيلة وكربلاء.

وتم نقل المعتقلين الذين وصل عددهم إلى أكثر من ثلاثين ألف معتقل إلى سجون النجف الأشرف والكوفة والحلة وكربلاء ومديرية الأمن العام في بغداد. وبعد أن اكتظت بهم السجون والمعتقلات نقل

(*) سقطت إحداها في منطقة بحيرة الرزازة بمحافظة كربلاء.

بعضهم إلى معسكرات الجيش، على وجه الخصوص سجن رقم (١) الحربي في معسكر الرشيد.

والاستجواب الأهم الذي وجّه لرؤوس الانتفاضة ومحركيها هو حول علاقتهم بالإمام الصدر والحركة الإسلامية، فقد تنبهت السلطة إلى دور الحركة الإسلامية في الانتفاضة، مما حدا بها إلى اتخاذ أساليب عنيفة للغاية لحمل المجاهدين على الاعتراف. وجاء في إحدى أدبيات الحزب الحاكم.

«إن الزمرة التي قامت بتلك الأعمال [انتفاضة صفر] ضمت فلولاً من الرجعيين والحاقدين والشعوبيين وفي مقدمتها عناصر حزب «الدعوة» الرجعي العميل الذي رعته الإمبريالية العالمية منذ نشوئه عام ١٩٥٩ واحتضنته الرجعية ووضعت له المخططات التخريبية المعادية للحكم الوطني الثوري في العراق»(٢٨).

وكان الإمام الصدر قد منح الانتفاضة مباركته وتأييده منذ بداية انطلاقتها، وتابع تطوراتها وجزئياتها وشملها برعايته. كما وافق على ذهاب السيد محمد باقر الحكيم إلى ساحة الانتفاضة لإعلان دعم السيد الصدر لزعمائها ومحاولة إقناعهم بعدم إعطاء السلطة مبرراً لقمعهم، وضرورة أن تكون شعاراتهم حسينية، وتجنب التعرض المباشر للنظام، بعد أن وصلت السيد الصدر معلومات سرية مفادها أن السلطة تنوي إبادة المنتفضين(*).

(*) حصل في أعقاب ذلك خلاف بين محافظ النجف من جهة ومسؤولي الأمن والحزب من جهة أخرى، ففي حين كان المحافظ على علم بحقيقة مهمة السيد محمد باقر الحكيم، فإن مسؤولي الأمن والحزب صوروا لقياداتهم في بغداد أن الحكيم يقود الانتفاضة بأمر من السيد الصدر، واعتقلا نتيجة ذلك فيما بعد.

أما موقف آية اللّه السيد الخوئي المؤيد للانتفاضة، فقد اكتنفه بعض الملابسات، وساهمت السلطة في تطويقه وتغليفه. ففي أعقاب الأحداث مباشرة، وتحت ضغط وتقديرات مختلفة، أرسل السيد الخوئي وفداً برئاسة نجله الأكبر (السيد جمال) لمقابلة أحمد حسن البكر. ونقل الوفد رغبة السيد الخوئي بالإفراج عن المعتقلين والتوسط لحل المشكلة؛ من أجل قطع الطريق أمام السلطة؛ كي لا تقدم على عمل إرهابي ضد الآلاف من المعتقلين ـ بشكل عام ـ والحوزة العلمية في النجف الأشرف ـ بشكل خاص ـ.

إلا أن النظام قلب الحقائق رأساً على عقب، واستثمر القضية إلى أقصى حد بحيث ذكرت وسائل إعلامه الخبر بشكل يسيء كثيراً إلى المرجعية والسيد الخوئي، بما مضمونه:

«بعث سماحة آية اللّه العظمى الخوئي مرجع الشيعة الأعلى وفداً إلى رئيس الجمهورية للإعلان عن استيائه واستنكاره للأعمال التخريبية التي قامت بها حفنة من الجواسيس والمخربين في طريق النجف ـ كربلاء»!

وفي نفس الوقت لم تسمح السلطة للسيد الخوئي بنشر تكذيب للخبر المذكور، إمعاناً في إحراجه وفي إثارة البلبلة في أوساط الإسلاميين، الذين سببت لهم تلك الملابسات الكثير من الألم والإحراج أيضاً.

وإلى جانب ذلك أبرز الإمام الخميني دعمه وتأييده للانتفاضة بعد أن وقف على طبيعتها وحيثياتها، وكذلك الحال مع آية اللّه السيد عبد اللّه الشيرازي، الذي أبرق إلى النجف الأشرف من المهجر (إيران) معلناً تأييده الكامل.

وعلى مستوى الحزب الحاكم والقوى المتحالفة معه في إطار «الجبهة الوطنية والقومية التقدمية» وبالتحديد الحزب الشيوعي، فقد جاءت ردود الفعل مؤيدة للنظام. ومن أجل التغطية على حقيقة الأحداث ادعت وزارة داخلية النظام في ٨ شباط/ فبراير ١٩٧٧ بأنه استمرار لمحاولات الزمرة المأجورة التي استغلت المناسبة الدينية وقامت بأعمال تخريبية، فإن الأجهزة الأمنية المختصة كشفت عن جريمة جبانة كان وراءها أحد عملاء النظام السوري، الذي وضع حقيبة متفجرات تزن ١٠ كلغم في صحن الإمام الحسين(ع)، من أجل تفجيره[٢٩]. واتضح فيما بعد أن القضية مختلفة من الأساس والهدف منها واضح سلفاً.

واجتمعت اللجنة العليا للجبهة الوطنية والقومية برئاسة صدام حسين، وذكرت وسائل إعلام النظام بأنها بحثت «الأعمال التخريبية التي قامت بها زمرة مأجورة في السادس والسابع من شباط في محافظة النجف.. واطلعت على الإجراءات التي قامت بها السلطة الثورية لمعالجة الموقف.. وأكدت اللجنة في اجتماعها أن الأعمال التخريبية التي تمّت يومي ٦ و٧ شباط/ فبراير في محافظة النجف الأشرف إنما هي من صنع الدوائر الاستعمارية والرجعية الحاقدة على مسيرة الثورة ومكتسباتها الديمقراطية والتقدمية»[٣٠].

وشجب الحزب الشيوعي الانتفاضة بقوة، ونشر العديد من البيانات في جريدته الرسمية (طريق الشعب) مستنكراً ومهدداً الثوار، ومعلناً عن دعمه المطلق للسلطة، كما ساهم أعضاءه بشكل فاعل في اعتقال المتظاهرين والقيام بأعمال الحراسة الدورية والتجسس، بناءً على تعليمات قيادة الحزب القاضية بالتعاون مع قوات السلطة في جميع

إجراءاتها، وطالب الحزب بإنزال أقسى العقوبات بالثوار، حتى أن قيادته لم تكن مقتنعة بصرامة الأحكام الصادرة ضد المجاهدين، حيث ادّعت بأن «تطبيق القانون كان يؤدي لولا توجيهات القيادة [البعثية] إلى حكم عدد أكبر من المتآمرين بعقوبة الإعدام وإلى حكم آخرين غير الذين صدر بحقهم قرارات الحكم بأحكام صارمة»[٣١].

وبعد أن تعرض المعتقلون إلى صنوف التعذيب، جرت في ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٧٧ محاكمة صورية للمئات من رموز الانتفاضة (ادّعت السلطة أنهم ١١٠ أشخاص فقط) استمرت أربع ساعات تقريباً، وصدرت الأحكام ضدهم في ٢٥ شباط بالإعدام لثمانية من قادة الانتفاضة ومحركيها، وهم: جاسم صادق الإيرواني، يوسف ستار الأسدي، محمد سعيد البلاغي، ناجح محمد كريم، صاحب رحيم أبو كلل، عباس هادي عجينة، كامل ناجي مالو، غازي جودي خوير. كما حكمت بالسجن المؤبد على ستة عشر آخرين، بينهم السيد محمد باقر الحكيم، في حين قتل بعض المعتقلين تحت التعذيب أو في داخل الزنزانات، كما حدث لوهاب الطالقاني (أحد أبرز رؤساء مواكب عزاء الإمام الحسين في النجف الأشرف) الذي أطلق عناصر السلطة الرصاص عليه في المعتقل.

وتجدر الإشارة إلى أن الأحكام المذكورة أعدت سلفاً في مجلس قيادة الثورة الحاكم، ومن قبل نائب الرئيس صدام حسين بالتحديد. ولم يكن رئيس المحكمة عزت مصطفى وعضوها فليّح حسن الجاسم مقتنعين بالأحكام ويريان بأنها جائرة. ومن هنا فقد أصدر الحزب الحاكم قراره بفصلهما من مناصبهما الحكومية والحزبية كافة تمهيداً لإعدامهما[٣٢].

ولم تبد معظم الجماعات والاتجاهات الإسلامية في البلدان الأخرى مواقف واضحة تجاه الانتفاضة الكبرى والأحكام الصادرة بحق المجاهدين المسلمين؛ نظراً للتعتيم الشديد والتشويه الذي مارسه النظام للتغطية على الأحداث. إلاّ أن عدداً من بيانات وبرقيات التأييد للانتفاضة وشجب السلطة وأساليبها، قد صدرت في لبنان وباكستان والهند وإيران وبعض دول الخليج وأوروبا.

ولا شك أن المواقف الضبابية وعدم الاهتمام الذي تبديه الجماعات الإسلامية تجاه غيرها من التحركات الإسلامية في البلدان الأخرى، يضعف كثيراً من موقف الإسلاميين؛ نتيجة انعدام التضامن ووحدة الموقف بينهم.

تجدر الإشارة إلى أن النظام سمح في العام التالي وبشكل محدود بإقامة مراسيم العزاء والمسيرات الحسينية، نتيجة الضغط الجماهيري وخشية ردود فعل مشابهة. كما أصبحت المشاركة الشعبية في مسيرة المشاة الحسينية في السنوات اللاحقة واسعة جداً وأضعاف ما كانت عليه في السنين السابقة، مما يدلل بأن الانتفاضة عمّقت ارتباط الجماهير بثورة الإمام الحسين(ع) وشعائره الدينية، وساهمت في نشر الوعي الإسلامي في صفوف عامة الأمة، وأثبتت عملياً إمكانية مقارعة السلطة بأيد عزلاء.

ومن خلال الاعتقالات العشوائية التي حدثت في أعقاب انتفاضة صفر، وعمليات التعذيب والحمل على الاعتراف، حاول النظام أن يجرب مقدرته ـ مرة أخرى ـ على جر الحركة الإسلامية للدخول معها في صراع علني، بغية كشفها مبكراً وكشف عناصرها وتنظيماتها.

وقد ظنت السلطة أنها تستطيع من خلال موجات الإعدام

والممارسات الانتقامية الأخرى التي قامت بها منذ العام ١٩٧١ وحتى ١٩٧٨، تكييف الظروف بالشكل الذي يفقد الإسلاميين أعصابهم؛ فتؤدي عملية الضغط الداخلي إلى قرار من قيادة الحركة بالانتقال من المرحلة التغييرية السرية إلى المرحلة السياسية العلنية، وذلك قبل اكتمال مستلزمات الصراع السياسي بكل جوانبها وأبعادها. إلاّ أن شيئاً من هذا القبيل لم يحدث، بل أثارت مواقف وردود فعل الإسلاميين حفيظة النظام، فقد سمحت تلك المواقف بتنامي تيارهم واتساع تنظيماتهم، ولا سيما بعد حدوث الهزة الكبيرة التي غيّرت وجه المنطقة الإسلامية وبلغت آثارها معظم أرجاء العالم.

إحالات الفصل الثالث

(١) مجلة العمل الشعبي (العراقية)، ٧/ ٤/ ١٩٦٩، نقلاً عن مذكرات حردان التكريتي، ص ٣٨.

(٢) ورد الرقم في مذكرات حردان التكريتي، ص ٣٤. وهو ما يعادل حوالي (١٥) مليون دولار أمريكي.

(٣) م. س، ص ٣٩.

(٤) السيد مهدي الحكيم في حوار خاص.

(٥) للمزيد انظر: علي الكاظمي، آية اللّه السيد حسن الشيرازي.. شهيد الثورة الإسلامية في العراق، ص ٨٠.

(٦) مجلة الجهاد للدراسات (طهران)، العدد ١٢، كانون الأول ١٩٨٣، ص ٤٣.

(٧) من مذكرات حردان التكريتي، ص ٤٤ ـ ٤٦.

(٨) من رسالة للإمام السيد محمد باقر الصدر إلى أحد أصدقائه.

(٩) السيد مصطفى (نجل الإمام الخميني) زار السيد الحكيم بعد يوم واحد فقط من إعادته إلى الكوفة، مما حمل السلطات على اعتقاله في ١١ حزيران/ يونيو ١٩٦٩، وإرساله مخفوراً إلى بغداد، وحاول النظام استغلال هذه الحادثة ليضرب عصفورين بحجر واحد، ويساوم مع السيد مصطفى، فقد جيء بالأخير عنوة إلى القصر الجمهوري، والتقى هناك بأحمد حسن البكر وجمع من مسؤولي الحزب والسلطة، إضافة إلى الجنرال تيمور بختيار (رئيس السافاك الإيراني السابق والمعارض لحكومة الشاه)، وحاول البكر خلال حديثه المشوب بالتهديد حمل السيد مصطفى على إقناع والده (الإمام) للتعاون مع «بختيار»، بغية إضفاء طابع الشرعية على تحركه السياسي المضاد لبهلوي، إلاّ أن السيد مصطفى رفض ذلك بشدة، قائلاً: إن خلافنا مع حكومة الشاه هو خلاف جذري وعقائدي لا يخضع لأي نوع من المساومة أو التلاعب، وليس خلافاً سياسياً ـ كما هو الحال بالنسبة لتيمور بختيار ـ.
انظر: نهضة الإمام الخميني، ص ٤٢٠.

(١٠) انظر: م. س، ص ٤٢٢ ـ ٤٢٣.

(١١) ورد ذلك في نهضة الإمام الخميني، ص ٥٦٣. ولم نعثر على مصدر آخر يؤكد ما ذهب إليه هذا المصدر.

(١٢) انظر: الإمام الخميني، الحكومة الإسلامية. وأصل هذا القول «الإسلام دين عبادته سياسة... إلخ» هو الآية اللّه السيد حسن المدرس، أحد العلماء الإيرانيين المجاهدين، قتله نظام رضا بهلوي.

(١٣) انظر: فؤاد كاظم، أرقام وآراء حول نظام البعث في العراق، ص ١٣٩ ـ ١٥٥، وأحمد الكاتب تجربة الثورة الإسلامية في العراق، ص ٢٠٦ ـ ٢١١، وبيان التفاهم الصادر من حزب الدعوة الإسلامية إلى الأمة في العراق، ص ٣٠ ـ ٥٢، ومذكرات حردان التكريتي، ص ٤٤ ـ ٤٦.

(١٤) للمزيد انظر: محمد السمّاك، من هو الرئيس العراقي صدام التكريتي! ص ٦٣ ـ ٦٤.

(١٥) حول بعض أساليب التعذيب النفسي والجسدي التي لجأ إليها النظام في تلك الفترة، انظر: صفحات سوداء من بعث العراق، عبد الحميد عباس، ج١. وهو عبارة عن مذكرات مأساوية أملاها أحد قادة حزب الدعوة الإسلامية حول أحداث عامي ١٩٧١ ـ ١٩٧٢.

(١٦) قبضة الهدى، ص ١٢٢

(١٧) م. س، ص ١٢٥.

(١٨) القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية ١٧٣.

(١٩) قبضة الهدى، ص ١٦٢، وشهداء بغداد، ص ٥٥.

(٢٠) شهداء بغداد، ص ٥٦.

(٢١) من حديث للشيخ عارف البصري لأحد إخوانه قبل تنفيذ حكم الإعدام بساعات قلائل.

انظر: شهداء بغداد، ص ٦٥.

(٢٢) قبضة الهدى، ص ١٣٨.

(٢٣) م. س، ص ١٤٦.

(٢٤) من هو صدام التكريتي، ص ٦٤.

(٢٥) مجلة الجهاد للدراسات، العدد ١٢، كانون الأول ١٩٨٣، ص ٤٦ ـ ٤٧.

(٢٦) القضية العراقية من خلال مواقف الإمام الشيرازي، ص ٧٦.

(٢٧) م. س، ص ٦٤.

(٢٨) مجلة الحوار الفكري السياسي (قم)، العدد ٣٤، خريف ١٩٨٦، ص ١١.

(٢٩) نقلاً عن صحيفة الجهاد، العدد ٢٢١، ٤/ ١١/ ١٩٨٥.

(٣٠) انظر: صحيفة الثورة (بغداد)، ٩/ ٢/ ١٩٧٧.

(٣١) م. س، ١٦/ ٢/ ١٩٧٧.

(٣٢) صحيفة طريق الشعب (بغداد)، ٢٥/ ٢/ ١٩٧٧.

(٣٣) للمزيد انظر: رعد الموسوي، انتفاضة صفر الإسلامية في العراق ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

الفصل الرابع

الحدث الكبير

تأثيرات الثورة الإسلامية الإيرانية على الداخل العراقي

لم تكن الثورة الإسلامية في إيران حدثاً محلياً أو إقليمياً عادياً على المستويين الجغرافي والتاريخي، بل إن لها من الأبعاد العميقة ما يجعلها نقطة تحوّل في التاريخ الإنساني الحديث، ولاسيما تأثيرها في واقع المسلمين، والشيعة منهم على وجه التحديد. وتنسجم هذه الأبعاد مع طبيعة قيادة الثورة المتمثلة بالإمام الخميني، والتي يشكّل وجودها ـ وفقاً لمبدإ ولاية الفقيه ـ امتداداً شرعياً لقيادة الرسول(ص) وأئمة المسلمين(ع). ولنقل بأن الجانب القيادي هذا هو الذي سمح للثورة الإيرانية باختراق الحدود السياسية والجغرافية. فضلاً عن امتداداتها الإنسانية والتحررية.

وكان من الطبيعي أن يكون العراق الأكثر تأثيراً بهذا الحدث والتغيير الكبيرين، لعوامل عديدة يمكن إيجازها بما يلي:

١ ـ جغرافيا: يشترك العراق وإيران بحدود يبلغ طولها (١٢٨٠) كلم. كما أنهما يشكّلان وحدة جغرافية واحدة تقريباً، حتى من ناحية الجغرافيا السكانية ووجود القوميات واللغات نفسها وكثير من العادات والتقاليد.

٢ ـ تاريخياً: ارتبط اسماهما بأحداث كبرى، تسبق ظهور الإسلام، وأيسرها أن عاصمة الإمبراطورية الفارسية الساسانية كانت في المدائن (٤٠ كلم عن بغداد قبل تأسيسها)، ثم اندمج البلدان في واقع واحد مع الفتح الإسلامي للعراق قبل ما يقرب من ١٤٠٠ عام، حتى أصبحت بلاد فارس جزءاً من الدولة الإسلامية، حين كانت عاصمتها المدينة أو الكوفة أو الشام أو بغداد أو خراسان، كما الحق العراق بإيران لفترات زمنية غير قصيرة، أو حكمته أسر فارسية كما في العهدين البويهي والصفوي.

٣ ـ سكانياً: تبلغ نسبة المسلمين في العراق حوالي ٩٦ بالمائة من عدد السكان، وفي إيران ٩٨ بالمائة. كما يشكل الشيعة أكثر من ٦٤ بالمائة في العراق، و٩٣ بالمائة في إيران، أي أنهم الأغلبية الساحقة في كلا البلدين، وهو أحد الجوانب المهمة في عملية التأثير والتأثير. أي ان الاغلبية الشيعية في العراق، والتي عانت من الاضطهاد والتهميش طيلة مئات من السنين، احست ان الثورة في إيران ستكون داعما لها في تحركها ضد النظام. هذا التأثير السياسي يضاف أيضاً إلى التاثير الاجتماعي؛ فهناك علاقات اجتماعية وعائلية متشابكة بين الشعبين، تتمثل في وجود مئات الأسر والعشائر العربية والكردية والفارسية التي يعيش قسم منها في إيران والقسم الآخر في العراق.

٤ ـ عقائدياً: يرتبط الشيعة في كلا البلدين بعتبات مقدسة ومؤسسات ومرجعيات دينية مشتركة، نورد للدلالة عليها بعض الأمثلة:

أ ـ مراقد الأئمة وأهل البيت(ع) منتشرة في كلا البلدين، والتي يقدسها ويزورها الشعبان.

ب ـ الحوزات العلمية الدينية وخاصة النجف الأشرف وقم، والتي يتعلم فيها علماء البلدين علوم الشريعة الإسلامية.

ج ـ المرجعيات الدينية العليا التي يجمع الشعبان على الولاء لها. وكمصاديق معاصرة نذكر مرجعية السيد أبو الحسن الموسوي الأصفهاني (الإيراني الأصل) في النجف الأشرف، ومرجعية السيد حسين البروجردي (الإيراني) في قم، ومرجعية السيد محسن الحكيم (العراقي) في النجف الأشرف.

وجدير بالإشارة أن السلطة الروحية لمراجع الدين ظلّت تمكنهم من تحريك الساحة في البلد الآخر وهم في البلدان التي يقيمون فيها، فمثلاً الإمام محمد حسن الشيرازي فجّر «انتفاضة التنباك» في إيران من داخل العراق، والشيخ محمد تقي الحائري الشيرازي قاد ثورة العشرين في العراق وهو إيراني الأصل. وهكذا تتكرر الحالة باستمرار، حيث يتضح بأن الأوضاع في إيران والعراق تشترك في معظم الوجوه وأن الرابطة الدينية بين البلدين هي أقوى بكثير من الرابطة القومية.

٥ ـ موضوعياً: يتمتع العراق بوجود المرجعية الدينية الثائرة المتمثلة بالإمام السيد محمد باقر الصدر، والتي تسير باتجاه واحد مع مرجعية الإمام الخميني وتحمل أفكارها. إضافة إلى وجود حركة إسلامية كبيرة تتمتع بالقوة والتنظيم والشمول، والخلفية الدينية للشعب العراقي. إذ يعتقد بعض المراقبين بأن الحركة الدينية التي فجرت الكثير من الأحداث الكبيرة في العراق منذ أوائل القرن الحالي، كان بإمكانها ـ عند توفر بعض الظروف ـ أن تتحول إلى دولة إسلامية قبل حدوث تجربة إيران.

ويشتمل التأثر بالثورة الإسلامية الإيرانية على الخارطة السياسية في العراق بأجمعها سلباً وإيجاباً. ولا نجانب الحقيقة إذا قلنا بأن النظام العراقي هو أكثر الأنظمة التي تأثرت سلباً بالثورة الإسلامية في إيران،

وهو نفس الوقت أكثر الأنظمة عداءً وإساءة لها. وهذا العداء يمتد إلى بضع سنين سبقت اندلاع الثورة، ويمكن تحديدها بالفترة التي أعقبت اتفاقية الجزائر في العام ١٩٧٥ بين النظامين العراقي والإيراني. وهناك عاملان أساسيان لعبا دورهما في سعي النظام العراقي لتطويق الثورة الإسلامية في إيران منذ بداياتها، والمساعدة على محاولات إحباطها، وهما:

أولاً: الالتزام ببنود اتفاقية ١٩٧٥، والبروتوكول الأمني بين البلدين، والقاضي يتبادل المعارضين والحد من نشاطهم. وقد مارست أجهزة الشاه ـ من جانبها ـ أساليب إرهابية بحق بعض رجالات الحركة الإسلامية العراقية المهاجرين إلى إيران. وكمثال على ذلك ملاحقة السافاك الإيراني للشيخ محمد مهدي الآصفي ـ خلال سفره إلى إيران ـ واحتجازه في نهاية عام ١٩٧٥، لقيامه بنشاطات غير مرغوب بها وتمس أمن البلدين، واتصالاته بشخصيات المعارضة الدينية في إيران، مما أدى إلى عودة الشيخ مرة أخرى إلى الكويت تحت الضغط.

وفي العراق لم يتأخر النظام عن القيام بإجراءات أكثر تشدداً، حيث قدم مختلف أشكال الدعم لأجهزة الشاه، بغية ضرب القيادة الإسلامية المتمثلة بالإمام الخميني والحركة الإسلامية الإيرانية، فضلاً عن مباشرة أجهزة البعث العراقي نفسها لعملية التضييق على الإمام وجماعته في النجف الأشرف. وبلغ التنسيق بين النظامين ذروته بعملية قتل آية اللّه السيد مصطفى الخميني ـ نجل الإمام ـ في العام ١٩٧٨.

وفي السياق نفسه تدخل عملية حمل الإمام على ترك العراق بعد الضغط الشديد عليه، حيث وضع النظام البعثي أمام الإمام الخميني خيارين لا ثالث لهما: أما التخلي عن جميع نشاطاته السياسية وهذا

يعني قتل الثورة في المهد، أو مغادرة العراق فوراً. ولم يجد الإمام الخميني خياراً سوى الهجرة من العراق بعد خمسة عشر عاماً من الإقامة فيه، للخلاص من الطوق الذي ضربه البعثيون حوله.

ولم يشأ النظام العراقي إخفاء هذه الحقيقة، إذ صرح صدام حسين قائلاً: «لسنا على استعداد لأن نخون الشاه في هذه اللحظات الحاسمة». ثم يعود للقول بانفعال شديد: «ان الشاه باق باق»[1].

ثانياً: الخوف من امتداد لهيب الثورة الإسلامية إلى العراق وانفجاره بثورة مشابهة، وهو العامل الرئيسي؛ فالمد الثوري بات يهدد معظم انظمة دول المنطقة. ولعوامل موضوعية عديدة وجد النظام العراقي نفسه أنه المرشح القادم للانهيار الكامل أمام الحركة الإسلامية.

هذا الواقع المرعب أرّق نظام البعث، وجعله يبذل المستحيل للحيلولة دون انتصار الثورة الإسلامية في إيران وامتداد تأثيراتها. إلاّ أن ثورة الإمام الخميني استعر لهيبها بشكل كبير بعد هجرته وإقامته في باريس.

وبالنيابة عن النجف الأشرف والمرجعية والشعب العراقي، أرسل الإمام محمد باقر الصدر رسالة مسهبة إلى الإمام الخميني في باريس، بعد أيام من إقامته المؤقتة فيها، أعلن من خلالها عن تأييده الكامل للثورة، وأشاد بجهاد الشعب الإيراني والتزامه والتفافه حول قيادته المرجعية. وقد دبّج مقدمتها بقوله:

«إننا في النجف الأشرف إذ نعيش مع الشعب الإيراني بكل قلوبنا ونشارك آلامه وآماله، نؤمن أن تاريخ هذا الشعب العظيم، أثبت أنه كان ولا يزال شعباً أبياً شجاعاً وقادراً على التضحية والصمود من أجل القضية التي يؤمن فيها هدفه وكرامته».

كما التقى الشيخ محمد مهدي الآصفي (أحد أبرز قادة حزب الدعوة) بالإمام الخميني في باريس، وجدد تأييد حزب الدعوة له، وبيّن استعداد الإسلاميين العراقيين لوضع إمكاناتهم بين يديه.

وأخذ اهتمام المسلمين في العراق يتزايد ويكبر كلما اشتدت مخاضات الثورة في إيران، فتابعوا أحداثها بتفاعل، وأصبحت حديث منتدياتهم ومجالسهم الخاصة والعامة. كما تابع الشعب العراقي رحلة الإمام الخميني من باريس إلى طهران. وبعد انتصار الثورة في ١١ شباط/ فبراير ١٩٧٩؛ تحول العراق إلى وجه آخر للانتصار؛ فمنذ أن طرق أسماع جماهير العراق نبأ سقوط نظام الشاه؛ حتى تبادلت البشرى بحرارة.

وأعلن السيد الصدر عن تعطيل الدراسة في الجامعة النجفية مدة ثلاثة أيام ابتهاجاً بالانتصار. وخرجت في نفس اليوم (١١ ـ شباط/ فبراير) تظاهرة سلمية من مسجد الخضراء في النجف الأشرف بعد صلاتي المغرب والعشاء، تأييداً للثورة(*)، حمل فيها المتظاهرون صورتي الإمام الخميني والإمام الصدر، فتصدت لهم السلطات المحلية واعتقلت العديد منهم. وتعد هذه التظاهرة أول مجابهة معلنة بين الحركة الإسلامية العراقية والنظام البعثي بعد انتصار الثورة الإسلامية. وتقرر في اليوم التالي أن تخرج تظاهرة مشابهة واسعة، إلاّ أن قوى الأمن والمخابرات بإشراف سعدون شاكر (وزير الداخلية) وفاضل البراك (مدير الأمن العام) حاصرت مسجد الخضراء وأغلقت أبوابه وهجمت على المصلين وضربتهم بعنف.

وفور الإعلان عن قيام الحكم الإسلامي في إيران؛ بايع السيد الصدر الإمام الخميني مرجعا قائداً للأمة؛ نيابة عن الجامعة العلمية

(*) الصلاة في مسجد الخضراء تقام بإمامة آية اللّه الخوئي.

الكبرى في النجف الشرف والحركة الإسلامية والشعب العراقي. وجاء في جانب من برقية البيعة:

«**وأنا إذ نتطلع إلى المزيد من انتصاراتكم الحاسمة نضع وجودنا في خدمة وجودكم الكبير، ونبتهل إلى المولى سبحانه وتعالى أن يديم ظلكم ويحقق أملنا في ظل مرجعيتكم وقيادتكم**».

ويعني هذا أن الإمام الصدر وضع وجوده وكيانه القيادي والمرجعي بين يدي الإمام الخميني، وهو شيء نادر بين مراجع الدين، ولم يألفه العرف الحوزوي، فالمرجع الديني يحتفظ ـ عادة ـ بكيانه وولايته على مقلديه، وربما يؤيد القيادة الإسلامية والمرجعية العليا ويدعمها، ولكن قلما يحدث أن يبايع مبايعة مطلقة ـ كما في حالة السيد الصدر.. حيث يعتقد السيد الصدر بأن ولاية الفقيه (الحاكم) المتصدي تشمل جميع المسلمين، بمن فيهم المراجع، لأنها ولاية المعصوم (النبي والأئمة) نفسها، سوى ما يتعلق بالعصمة والارتباط باللّه تعالى، بالشكل الذي يقول الإمام الخميني في محاضراته عن الحكومة الإسلامية:

«**إذا نهض بأمر تشكيل الحكومة فقيه عالم عادل، فإنه يلي من أمور المجتمع ما كان يليه النبي(ص) منهم ووجب على الناس أن يسمعوا له ويطيعوا. ويملك هذا الحاكم من أمر الإدارة والرعاية والسياسة للناس ما كان يملكه الرسول(ص) وأمير المؤمنين(ع)**»[٢].

ويذكر السيد الصدر في هذا الصدد بأن «المرجعية الرشيدة هي المعبّر الشرعي عن الإسلام، والمرجع هو النائب العام عن الإمام (المعصوم) من الناحية الشرعية»[٣]. وما ذهب إليه الإمام السيد محمد باقر الصدر ـ انسجاماً مع تشخيصه لواجبه الشرعي ـ يدل على إدراك

للمسؤولية ولوضع الأمة التي هي أحوج إلى المرجع القائد الواحد منها إلى المرجعيات المتعددة، ويدل أيضاً على نكران للذات يندر مثيله.

وبعد إبراق المرجع السيد أبي القاسم الخوئي الفوري إلى الإمام الخميني مقدماً التهاني بالمناسبة، فإن العراق يكون بحركته وقيادته الإسلامية وزعاماته العلمية والدينية وجماهيره أول من أيد الثورة الإسلامية في إيران وبايع قائدها. ولم يأت هذا التأييد والتعاطف جزافاً، وإنما بني على أسس ومنطلقات موضوعية، تمثلت بالمستويات التالية:

أولاً ـ الشيعة: بايعت قياداتهم وحركاتهم الإسلامية وطبقاتهم المثقفة والواعية الإمام الخميني والثورة على أساس عقائدي[*]. أما الأكثرية «الشيعة» فقد انطلقوا في ذلك من منطلق مذهبي، يغلب عليه الطابع الوجداني العاطفين فضلا عن الجانب التقليدي في التبعية للمرجعية الدينية المتصدية للتحرك السياسي.

ثانياً ـ أهل السنة: الحركة الإسلامية والواعون من أبنائهم أيدوا الثورة على أساس عقائدي إسلامي، أما الأكثرية منهم أيضاً على أساس عاطفي إسلامي.

ثالثاً ـ الاتجاهات الأخرى: كالحركات الكردية والعلمانية والتقدميين (خارج إطار النظام)، تعاطفوا مع الثورة والإمام من منطلق ثوري تحرري.

لقد كانت عملية قيام دولة إسلامية في أي بقعة من بقاع العالم الإسلامي حلماً يداعب خيال الإسلاميين العراقيين، إلى الحد الذي قال

(*) ظل الإسلاميون العراقيون مغرمين بالإمام الخميني، وهو موقف رسمته لهم متبنياتهم العقائدية ومعاناتهم التاريخية واندفاعهم العاطفي، وعبروا عن حبهم للإمام الخميني في سجون النظام العراقي وفي بلدان المهجر وفي خنادق القتال، كما عبّر عنه قائدهم الإمام محمد باقر الصدر في وصيته لهم: «ذوبوا في الإمام الخميني كما ذاب هو في الإسلام».

فيه كوادرهم بداية السبعينات: «إن جيلنا القادم هو الذي سينعم بظلال الدولة الإسلامية». وبالفعل فقد كان القتل على يد النظام البعثي هو نصيب أولائك الرواد، في حين عاش أبناؤهم والأجيال الحركية اللاحقة قيام الجمهورية الإسلامية في إيران، وهو ما تنبأ به أيضاً الشيخ عارف البصري ـ قبل إعدامه ـ بقوله: «الثمانينات سني الإسلام».

وبعد أن طرح الإمام الخميني مشروع دستور الجمهورية الإسلامية على طاولة البحث في إيران، بادر الإمام الصدر إلى المساهمة في إثراء هذا المشروع بآثاره ونظرياته، من خلال الدراسة التي قدّمها إلى الإمام الخميني قبل طرح مسودة المشروع، تحت عنوان «لمحة تمهيدية عن مشروع دستور الجمهورية الإسلامية في إيران»[*].

وقد وردت كثير من أفكار السيد الصدر في الدستور الإسلامي الإيراني، بعد ان اعتمدها مجلس الخبراء كأحد مصادره الأساسية في بناء الهيكل العام للدستور، إذ تقول دراسة أمريكية متخصصة بأن آية اللّه الصدر يعد «أحد الآباء الفكريين لدستور الجمهورية الإسلامية»[٤]، وان آراء الفكرية والسياسية «عملت بشدة على فتوية موقع آية اللّه الخميني فيما يتعلق بمنصبه كفقيه للحكومة الإسلامية»[٥]. ثم كتب السيد الصدر (خلال شهري شباط / فبراير وآذار / مايس ١٩٧٩) خمس دراسات أخرى عن الدولة الإسلامية[**]، كجهد فكري تمهيدي في سبيل خدمة النظام الإسلامي.

(*) الدراسة هي جواب السيد الصدر إلى علماء لبنان حول استيضاحهم الفقهي عن مشروع الدستور المذكور.

(**) هي صورة عن اقتصاد المجتمع الإسلامي، خطوط تفصيلية عن اقتصاد المجتمع الإسلامي، خلافة الإنسان وشهادة الأنبياء، منابع القدرة في الدولة الإسلامية، الأسس العامة للبنك في المجتمع الإسلامي.

ردود فعل النظام

من السهل على المراقب ملاحظة العديد من الظواهر التي أفرزتها ثورة إيران في الشارع العراقي، فقد أوجدت وعياً دينياً وسياسياً وجهادياً في الأمة، كما أنضجت الوعي الموجود، بشكل اجتاحت معه العراق موجة تديّن واسعة للغاية، وأصبح الحجاب غالبا في صفوف النساء، وعلى وجه الخصوص في الجامعات، في حين أخذت ظاهرة السفور تتضاءل، واكتظت المساجد بالمصلين والعبّاد، وانتشرت ظاهرة الالتزام الديني بين الشباب خاصة، يرافقها نزوع شديد نحو التنظيم والعمل الحركي الإسلامي. وانتهت الحالة بتطلع الشعب العراقي المسلم إلى ثورة ونظام شبيهين بإيران الإسلامية. وامتدت حركة التديّن والوعي الإسلامي إلى قواعد حزب البعث نفسه، تلك القواعد المغرر بأكثرها، أو التي وجدت نفسها فجأة في صفوف حزب البعث لا يمت إلى مجتمعها وبيئتها ووجدانها بصلة، حتى اتجهت إلى قطع ارتباطها به، والعودة إلى الذات[*]. وتقفز في هذا المجال حقيقتان متباينتان:

الحقيقة الأولى: إن الظاهرة الدينية التي أوجدتها إيران الإسلامية في الشارع العراقي تضاهي ما أنجزته الحركة الإسلامية في العراق طوال الأعوام العشرين الماضية، على الشمول والامتداد[**].

الحقيقة الثانية: إن هذه الظاهرة ليست بمستوى العمق والجذرية،

(*) إذعان النظام الحاكم نفسه لهذه الحقيقة في تقرير المؤتمر التاسع لحزب البعث (الظاهرة الديني).

(**) ليس المقصود هنا مجال التنظيمات الداخلية للحركة الإسلامية، وإنما عموم الأمة.

بحيث ترقى إلى ما أنجزته الحركة الإسلامية في العراق في مجال الكيف التغييري.

والذي لاشك فيه أن الثورة في الجارة إيران حطمت معظم طموحات النظام العراقي وجهوده المبذول خلال الأعوام العشرة الماضية لتحويل العراق إلى بلد لا ديني، يسوده الانحراف الفكري والاجتماعي، ويسبّح بحمد عفلق والبعث والعنصرية القومية. وبالمقدار نفسه أيضاً أربكت معادلاته في المجالات الأخرى، كاجتياح الخليج وعموم المنطقة سياسياً وحزبياً، ولعب دور قيادي على مستوى العالم العربي أجمع، وبالتحديد عقب انهيار مكانة مصر بصلح أنور السادات مع الكيان الصهيوني.

ومن هنا فمن الطبيعي أن يتعاظم عداء البعث العراقي للثورة الإسلامية، وهو الصراع الحضاري الإيديولوجي بين الطرفين، والذي أدى إلى فتح النظام العراقي لجبهتين واسعتين من أجل احتواء هذا الصراع، إحداهما في الداخل ضد الشعب العراقي والثانية في مواجهة الثورة الإسلامية مباشرة.

على جبهة الداخل مارس النظام أساليب متنوعة تهدف في مجموعها إلى سلب تأثير الثورة على الشعب العراقي؛ فأخذ يتودد إلى العشائر والعمال والفلاحين، ويمنحهم الهبات والامتيازات والوعود، ويهتم بالحديث عنهم في وسائل الإعلام. كما صعّد من حركة البناء والعمران، حتى فاق عدد المدارس والمستشفيات والفنادق والأبنية العامة والخدماتية التي شيدت بعد انتصار الثورة الإسلامية (١٩٧٩ ـ ١٩٨٠) جميع ما شيده النظام خلال أعوام حكمه الماضية (١٩٦٨ ـ ١٩٧٨). وينسحب ذلك أيضاً على الجانب التجاري والأعمال العامة؛

فقد شهد السوق العراقي حركة اقتصادية غير طبيعية، تدخل في إطار حملة الإلهاء وصرف النظر عما يجري في إيران، وبرزت ـ لأول مرة في تاريخ العراق ـ ظاهرة شحة اليد العاملة، يرافقها تحسن مطرد في دخل الفرد. كما عادت السلطة إلى ممارسة سياستها القديمة التي تدخرها لوقت الحاجة، فأظهرت نوعاً من العواطف الدينية والاحترام القشري للشعائر الإسلامية، فبين عشية وضحاها أصبح النظام يهتم بالمساجد وأضرحة أئمة المسلمين وأوليائهم، وتكررت زيارات المسؤولين لها، وخاصة رئيس النظام، عقب إعراض متعمد دام عشر سنوات. وفضلاً عن ذلك فقد بعث النظام الروح في بعض الجمعيات الدينية التابعة لمخابراته(*)، في محاولة للالتفاف حول الصحوة الجديدة.

ورافق هذا التمسح بالدين عملية إفساد اجتماعي مدهشة، لم يشهدها بمناسبة وبدونها، وتزايد بيوت الدعارة والبغاء وعلب الليل، بعد السماح لها بالعمل علناً وتخصيص قسم منها لعناصر السلطة نفسها. وكذلك المساعدة على إنشاء المزيد من البارات وحانات الخمر وأماكن اللهو والفن الساقط، ودعم القائم منها. ولم تكتف السلطة بهذا المقدار، بل عمدت إلى إنشاء واجهات رسمية شبيهة، تحت عنوان: «مؤسسات سياحية» وغيرها من العناوين، ويشتمل ذلك أيضاً على المتنزهات والحدائق العامة وغيرها. ونوفر على أنفسنا عناء البحث عندما نشير إلى بعض شوارع بغداد وجزرها السياحية وفنادقها الجديدة، ومثيلاتها في البصرة والموصل، ومنطقة بحيرة الرزازة في كربلاء،

(*) وردت أسماء بعض هذه الجمعيات في الفصل الثالث.

والمدينة السياحية في الحبانية، ومصايف صلاح الدين وشقلاوة، وعشرات المناطق الموبوءة على طول العراق وعرضه. ولعل المراقب الغربي أو المتغرب لا يعير هذا الجانب اهتماماً، لأنه يعتبره حالة طبيعية ومؤشر تطور، ولكن في الواقع ان هذا التوجه الذي سعت إليه الحكومة العراقية، غريب تماماً عن عرف المجتمع العراقي وشرعه المقدس، ولا تتحمله أصالة العراق الدينية.

كما رافق ذلك محاربة عنيفة للحجاب، ومنعه في الجامعات والكثير من المؤسسات الرسمية، ومراقبة المساجد، وملاحقة الشباب المتدين، وبات إطلاق الشاب للحيته جريمة يستحق عليها الاعتقال.

وعلى هذا الأساس فقد برزت ظاهرة أخرى تقابل حالة العودة إلى الدين التي أفرزتها الثورة الإسلامية، وهي ظاهرة التهتك والانحطاط الأخلاقي، وهي من صنع النظام.

وفي إطار الوضع الداخلي أيضاً، قام صدام بجولات موسعة إلى المناطق العراقية الريفية والنائية، بدأها في ٨ شباط / فبراير ١٩٧٩ ـ أي قبل أيام قلائل من انتصار الثورة ـ بزيارة مناطق الجنوب والأهوار ـ التي أظهرت تعاطفاً عميقاً مع الإمام الخميني وثورته ـ مرتدياً الكوفية والعباءة العربية بشكل ملفت للنظر، ورافق الزيارة ضجة إعلامية غير اعتيادية، من أبرز مفرداتها التغطية التلفزيونية المثيرة وكذلك الصحيفة، ومنها التحقيق الصحفي المطول الذي نشرته مجلة «ألف باء» تحت عنوان: «١٠٠ ساعة مع صدام حسين»[٦]. كما نشط صدام في زيارة الأحياء الشعبية ومؤسسات الدولة في بغداد، وتوزيعه الأموال والسيارات واللوازم المنزلية بالمجان على كثير من العوائل، إذ أراد (نائب الرئيس) بذلك تحقيق هدفين في آن واحد، هما: صرف النظر عن الثورة

الإسلامية وكسب ود العراقيين واستمالتهم لحكم البعث، وتهيئة الشعب نفسياً لعملية الانقلاب على حكم أحمد حسن البكر وتنصيب نفسه رئيساً للجمهورية.

أما على مستوى جبهة المواجهة المباشرة مع الثورة الإسلامية الإيرانية، فقد عمد النظام العراقي إلى الخطوات التالية:

أولاً ـ احتضن رموز النظام الشاهنشاهي الإيراني، أمثال: الجنرال «أويسي» و«شاهبور بختيار» وغيرهم، ووضع الإمكانات كافة بين أيديهم، بما فيها وسائل الإعلام والمعسكرات.

ثانياً ـ عقد اجتماعاً سرياً للكادر الحزبي المتقدم، في أعقاب زيارة «جورج بروان» (وزير الخارجية البريطاني الأسبق) للعراق واجتماعه الخاص بصدام حسين، بحضور طارق عزيز فقط. وقد طرح صدام في الاجتماع الحزبي الملاحظات التالية عن الثورة الإسلامية:

١ ـ إن السيد الخميني استفاد من النقمة الشعبية لضرب الشاه، وحولها لصالحه، ولكن ليس هذا تأييداً للخميني.

٢ ـ إن سقوط الشاه كان بسبب عدة أخطاء فنية، هي كما يلي:

أ ـ إن الشاه تساهل جداً مع التظاهرة الحاسمة التي حدثت في يوم الجمعة، والتي كان في مقدمتها جميع القيادات الرأسية، فكان يجب على الشاه أن يصفّي القيادات في مقدمة المظاهرة حتى تتشتت، وعند ذاك يحاكم السافاك ويقتلهم بحجة أنهم هم الذين كانوا مسؤولين عن ضرب المظاهرة، وبهذا يتخلص من السافاك ويقضي على القيادات الرأسية، كما تصبح المعارضة في عملية أخذ ورد.

ج ـ هروب الشاه وعدم إقامة السلطة واستمرارها في الجزء الحي.

والجزء الحي هي الأجزاء التي لم تصلها الثورة، كان على الشاه أن يستمر في الأجزاء الحية من إيران ويقيم سلطته هناك، تماماً كما فعل «جاي كاي جك»، حينما وقف أمام (٦٥٠) مليون صيني بقيادة ماو، وأقام له دولة استمرت حتى هذه الساعة[*]، فلماذا هرب الشاه؟ ولم يقم دولة في عربستان أو في أصفهان أو في مناطق محاذية إلى باكستان، وحين ذاك يدعم من الدولة المجاورة.

د ـ أخطأ الشاه حين سلم بلداً كاملاً للخميني، وكان المفروض أن يدمر المؤسسات الحيوية، ويشغل الثورة والمعارضة في بناء نفسها، في الوقت الذي يقيم سلطته على جزء آخر من إيران. فتصبح هناك سلطتان، سلطة بيده وسلطة أخرى بيد الثورة، وقد ضرب مؤسساتها وانعدمت فيها الحياة تماماً، كما حصل في بيروت الشرقية والغربية[٧].

والحقيقة أن صداماً بملاحظاته ـ سالفه الذكر ـ أراد أن يوحي لكوادر حزبه المتقدمة بأن نظامه سيتجنب كل الأخطاء التي وقع بها الشاه، في حالة قيام ثورة إسلامية مشابهة، إذ سيعمد إلى تخفيف حدة النقمة واستمالة الشعب بالترهيب والترغيب، وتقوية أجهزة الأمن والمخابرات ومليشيا الحزب، وقطع رؤوس الثورة المعارضة بلا رحمة، والبقاء داخل العراق حتى لو انتصرت الثورة، وإقامة سلطة له في أية منطقة من العراق.. كتكريت أو هيت أو أي جزء من المنطقة الغربية؛ ليكون في حالة صراع دائم مع حكومة الثورة الجديدة. وفي الوقت نفسه سيفجر جميع منشآت البلاد الحيوية، وتحويل العراق إلى ركام وحطام قبل رحيله إلى مركز السلطة الجديد، إمعاناً في إرباك الثورة وخنقها قبل ان تثبت أقدامها في الأرض.

(*) يقصد بها دولة الصين الوطنية (تايوان).

ثالثاً ـ أصدر تعميماً على الكوادر البعثية، باسم القيادة القومية للحزب الحاكم، تتضمن خمس توصيات هامة، هي كالآتي:

«١ ـ أشيعوا بين الناس ان الثورة القائمة حالياً في إيران ما هي إلاّ رد فعل الخميني على مقتل ابنه مصطفى، فبعد أن قتل أراد الانتقام من الشاه، لذلك فهي ثورة ليست لها أبعاد سياسية، وإنما هي ثورة مزاجية تعتبر رد فعل على عمل قام به السافاك (المخابرات الإيرانية).

٢ ـ عليكم بمراقبة اتصال الشباب المتدين برجال الدين المعممين، وحاولوا ـ بكل الوسائل ـ فصلهم عن رجال الدين ومن الالتقاء بهم والتحدث إليهم.

٣ ـ راقبوا الجوامع جيداً، وراقبوا ما يجري فيها، وسجلوا تحركات الأشخاص ولا تدعوهم يلعبون أدواراً في أي منطقة كانت.

٤ ـ أشيعوا بين الناس ان الشعب الإيراني لا يبالي ولا يخضع للقوانين والأنظمة، ولا يزال على تقاليده الرجعية البالية، ومازال في خضوعه للقيادات الدينية الرجعية.

٥ ـ أشيعوا بين الناس أن الشعب الإيراني شعب همجي وغير مثقف وليس له أي أساس ذي قاعدة فكرية ينطلق منها، فلذلك لا يفهم غير مفهوم القوة في التعامل، وان هذه الثورة ليست إسلامية وإنما ثورة شعب تعوّد على الفتن والاضطرابات، ثورة شعب يعيش حياة قرون سابقة، ثورة شعب لا يتعامل بغير القوة، ولا يريد الخضوع لأي قانون أو دستور»[٨].

وتدل هذه التوصيات على هلع النظام وإحساسه بالخطر الحقيقي من امتداد لهيب الثورة الذي بدأت طلائعه تلوح في الأفق.

رابعاً ـ سعى النظام العراقي لإثارة الفتن والنعرات العرقية والطائفية في مناطق إيران، وعلى وجه التحديد في كردستان وخوزستان. ففي خوزستان تدخّل النظام بشكل سافر في محاولة لإيجاد موطئ قدم له في أراضي الجمهورية الإسلامية الفتية، وخاصرة ضعيفة للثورة يمكنه الضغط عليها متى شاء، فحرّك عدداً من واجهاته القومية لضرب الحكم الإسلامي، مثل «جبهة تحرير عربستان» و«الجبهة الشعبية لتحرير الأحواز»، وهما تخضعان مباشرة لتنظيم حزب البعث في البصرة، وقد قامتا بالعديد من أعمال الشغب والعنف، كالتفجير والقتل، خصوصاً في خرمشهر.

وأدى هذا التخريب العلني إلى إثارة سخط الشعب العراقي، مما دفع الإمام السيد محمد باقر الصدر لإرسال خطاب ودي إلى العرب في خوزستان، جاء في جانب منه:

«**إني أخاطبكم باسم الإسلام وادعوكم وسائر الشعوب الإيرانية العظيمة لتجسيد روح الأخوة الإسلامية التي ضربت في التاريخ مثلاً أعلى في التعاضد والتلاحم في مجتمع المتّقين، الذي لا فضل فيه لمسلم على مسلم إلاّ بالتقوى.. فلتتوحد القلوب ولتنصهر كل الطاقات في إطار القيادة الحكيمة للإمام الخميني، وفي طريق بناء المجتمع الإسلامي العظيم، الذي يحمله مشعل القرآن الكريم إلى عالم كله**».

خامساً ـ أعلن الحرب الإعلامية ضد الثورة الإسلامية منذ الشهر الخامس بعد انتصارها(٩)، فبدأت حملات التشكيك والتشويه والسخرية، والاتهام بالرجعية والعمالة والطائفية والعنصرية والشعوبية وآخرها «المجوسية».

وأخذ النظام ـ كجزء من الحرب الإعلامية ـ يتجه بشكل معاكس

للخط الذي رسمته الثورة الإسلامية على المستويين الاجتماعي والأخلاقي، في محاولة لإثبات رجعية الحكم الإسلامي وعدم صلاحيته في العصر الراهن وملاءمته للحاجات الحضارية للإنسان المعاصر!. فعندما «أذاعت لندن ان الإمام الخميني قرر تحريم الموسيقى: التاث التلفزيون والراديو العراقي بالموسيقى ونزلت الشعارات التي تكاد تقرر ان العربي يمكن ان يتهاون في عرضه ولا يتهاون في قرار جائر يحرمه من الموسيقى. وأقيم «المؤتمر الدولي للموسيقى العربية» في بغداد بضجة وبذخ لم تعهدها من قبل. ولم ينقطع برنامج المنوعات الخاص بالأغنيات الأجنبية عن ولائه لجوجوش (المغنية الإيرانية) وبث أغانيها مع رقصاتها الماجنة في وقت كان يحرم رفع صورة للإمام الخميني، بل في وقت بدأت فيه نغمة بث العداء والكراهية للشعب الإيراني بدعوى أنه «فارسي مجوسي»... ولكن صورة جوجوش مرفوعة بحرية كاملة في الدكاكين وعلى السيارات، أما صورة الإمام الخميني فكان مقابلها طلقة رصاصة أو كوباً مسموماً من اللبن[١٠].

سادساً ـ تحرش عسكرياً بشكل مباشر وفي وقت مبكر بالثورة الإسلامية، إذ صدرت عن إيران أول مذكرة احتجاج بتاريخ ٤ نيسان/ أبريل ١٩٧٩، أي بعد أربعة وخمسين يوماً فقط عن انتصار الثورة، وهي تتعلق بخرق طائرة هليكوبتر عراقية لحرمة المجال الجوي الإيراني في منطقة مهران[١١]. وتصاعدت التحرشات العراقية، حتى تحولت إلى تبادل لإطلاق النار في عمق الأراضي الإيرانية، وذلك ابتداءً من حزيران/ يونيو ١٩٧٩[١٢].

وتأتي هذه الاعتداءات المتكررة ضمن حالة عدم الاحترام العميقة التي يكنها النظام العراقي للوضع الجديد في إيران، نتيجة اعتقاده

الجازم بأن عدم الاستقرار والثبات في «دولة الثورة» لم يعد يسمح لإيران بالرد على عملية التعدي اللامحدودة التي يمارسها ضدها، وقد برزت نتائج ذلك خلال الإحداث الساخنة اللاحقة.

ومن هنا فحقيقة الموقف العراقي هي ما ذكرناه، أما الذي أعلنه النظام في الأيام الأولى لانتصار الثورة الإسلامية، بعد إبراق أحمد حسن البكر مهنئاً مهدي بازركان (رئيس أول حكومة مؤقتة في إيران) بالانتصار وتأسيس الحكومة الجديدة، فهو محاولة للتغطية على حجم الشر الذي كان النظام العراقي يبيته لثورة إيران.

الإمام الصدر يحضر للثورة

لفهم الأبعاد الموضوعية للتحرك الإسلامي المعاصر في العراق، والذي حمل معه علائم الثورة، ينبغي التوقف عند أكثر من محطة في حياة الرمز الذي قاد هذا التحرك، وكان وراءه طوال عشرين عاماً حتى اقترن اسم الحركة الإسلامية باسمه... إنه السيد محمد باقر الصدر.

ولد السيد محمد باقر الصدر في مدينة الكاظمية ببغداد في العام ١٩٣٥ من أسرة علمية عربية عريقة، أنجبت عشرات العلماء والمراجع في لبنان وإيران والعراق.

بدأت دراسته الدينية في السنة الخامسة من عمره، وعند بلوغه الحادية عشرة ألف كتاباً في علم المنطق، وأخذ يحاضر في مقدمات العلوم الإسلامية. وفي العام ١٩٤٥ انتقل إلى عاصمة العلوم الإسلامية (النجف الأشرف) طلباً للعلم، فأقام فيها وأخذ يحضر دروس أكابر العلماء والمراجع، كالشيخ محمد رضا آل ياسين والشيخ مرتضى آل ياسين والسيد أبو القاسم الخوئي، حتى حصل على درجة الاجتهاد

المطلق في العام التاسع عشر من عمره من أستاذه السيد الخوئي، مما يدل على ذكاء مفرط ونبوغ فريد من نوعه، إذ لا يصل إلى هذا المستوى العلمي إلاّ أفراد قلائل جداً يتمتعون بميزات ذهنية وملكات خاصة.. من بين الآلاف من طلبة العلوم الدينية. ثم شرع بتدريس أعلى مراحل البحث العلمي في الفقه والأصول (البحث الخارج) عام ١٩٥٩ وهو ابن أربع وعشرين سنة. وهي ظاهرة أيضاً يندر مثيلها في تاريخ جامعة الألف سنة في النجف الأشرف(*).

ألّف السيد الصدر في السابعة عشر من عمره كتاب «فدك في التأريخ». وبعد سنتين فقط طرح آراءه ونظرياته الأصولية في كتاب ألفه في علم أصول الفقه. وفي العام ١٩٥٩ كتب «فلسفتنا» (بطلب من المرجع السيد محسن الحكيم)، وتبعه بكتاب آخر بنفس الأهمية في العام ١٩٦٢ تحت عنوان «اقتصادنا»(**). ثم كتب أيضاً عدة مؤلفات تخصصية في العلوم الإنسانية، كالفقه والأصول والفلسفة والاقتصاد والمنطق، من أبرزها: «الأسس المنطقية للاستقراء»، «لبنك اللاربوي»

(*) يعتقد بعض المؤرخين للعلوم الإسلامية، ان السيد محمد باقر الصدر هو رابع أربعة أكبر فقهاء الشيعة المجددين على مر التأريخ، بعد الشيخ الطوسي والعلامة الحلي والشيخ مرتضى الأنصاري. وينقل الشيخ محمد رضا النعماني بأن المستوى العلمي للإمام الصدر كان مثار دهشة وإعجاب مختلف الأوسط العلمية، حتى أن الدكتور محمد شوقي الفنجري (أحد أكبر المتخصصين الاقتصاديين في مصر) سأل السيد الصدر ـ من فرط دهشته ـ عن الجامعات التي درس فيها وأوصلته إلى هذا المستوى العلمي الفريد وهو في مقتبل العمر، فأجابه الصدر: «أنا خريج مساجد النجف».

(**) كتابا فلسفتنا واقتصادنا يعتبران أبرز دراستين واجهتا المذهبين الماركسي والرأسمالي في الفلسفة والاقتصاد، وحاكماهما من خلال فكريهما على أسس علمية وموضوعية ثم يطرحان البديل الإسلامي بشكل مركّز ودقيق. تجدر الإشارة إلى أن السيد الصدر كتبهما في عاميه الرابع والعشرين والسادس والعشرين على التوالي.

و«الفتاوي الواضحة»(*). وقد اعتمدت بعض الجامعات العربية ومعظم الجامعات الدينية قسماً من مؤلفاته كمناهج ثابتة لدروسها.

وعلى مستوى العمل الإسلامي، أسس في العام ١٩٥٧ (وكان عمره حوالي ٢٢ عاماً) مع مجموعة من علماء الدين والشخصيات الإسلامية المثقفة حزباً إسلامياً يسير على هدى المذهب الجعفري (مذهب الإمام الصادق)، ووضع لهذا الحزب اسم «الدعوة الإسلامية». ثم ساهم في أواخر الخمسينات في بلورة فكرة تأسيس «جماعة العلماء في النجف الأشرف»، والتي أصبح محركها الأول فيما بعد(**).

وفي الستينات برز السيد محمد باقر الصدر كأحد كبار علماء النجف، وقد تجنب ـ إلى حد ما ـ طرح نفسه مرجعاً دينياً للتقليد خلال هذه الفترة. وفي هذا الصدد يقول أحد العاملين معه في حزب الدعوة:

«**في بداية الستينات اجتمع عدد من الدعاة الأوائل بالسيد الشهيد (الصدر) وعرضوا عليه أن لا تكتفي الدعوة باعتبار فقيهاً للحزب، بل تطرحه مرجعاً للتقليد في أوساط الأمة، وأن تعمل الدعوة على قيادته لها**».

فكان موقف السيد الصدر ـ حيال هذه القضية ـ يتمثل في دعم مرجعية السيد الحكيم في مشاريعها الدينية والاجتماعية، وفي معارضتها الأنظمة المتعاقبة على حكم العراق، وعلى وجه التحديد الحكم البعثي. إلاّ أن رحيل السيد الحكيم أحدث فراغاً قيادياً في الساحتين العراقية

(*) وهي الجزء الأول من رسالته الفقهية العملية.

(**) راجع الفصل الثاني.

والشيعية، بسبب بروز مرجعيات دينية ارتأت تجنب العمل السياسي العام، وعدم الاصطدام بالسلطات مما دفع السيد الصدر إلى طرح نفسه مرجعاً دينياً. وفي ظل الحرب المعلنة من قبل السلطة ضد الحركة الإسلامية أخذت مرجعية السيد الصدر بالنمو والبروز بشكل أثار حفيظة السلطة، فبادرت إلى اعتقاله عدة مرات (الأعوام ١٩٧٧، ١٩٧٤، ١٩٧٢).

وبعد انتصار الثورة في إيران بدا العراق وكأنه المرشح الأقوى لاستقبال المد الإسلامي الثوري واحتضانه، وذلك لتوفر العوامل الموضوعية ـ التي سبق الحديث عنها ـ، إضافة إلى الركائز الثلاث للثورة:

أولاً ـ المرجعية القائدة للإمام الصدر:

إعلان آية اللّه السيد محمد باقر الصدر عن دعمه الكامل للإمام الخميني، لعب دوراً أساسياً في توجه الجماهير العراقية التواقة للخلاص من حكم البعث نحو مرجعيته وقيادته؛ مما حمل أجهزة الإعلام والمخابرات الغربية على وصفه بـ«خميني العراق» أو «آية اللّه العراق». وتماشياً مع أطروحته في المرجعية الرشيدة وإلحاح الجماهير عامة ومقلّدية خاصة، فقد عمل السيد الصدر على توسيع دائرة ممثليه ووكلائه في المدن العراقية، فبلغ عددهم أكثر من (١٠٠) وكيل. وفي داخل الحوزة العلمية بذل مساعيه لتنظيمها وتقوية الجهاز المرجعي فيها، وتأليف لجان خاصة لهذا الغرض، تشمل جوانب الدراسة والإنتاج العلمي وشبكة الوكلاء وعلماء المناطق والتحرك الإسلامي[١٣]. وكان تلامذته الأكثر قرباً إليه كالسيد محمود الهاشمي والسيد محمد باقر الحكيم والشيخ محمد رضا النعماني وغيرهم، يتحملون العبء الأكبر

في هذا المجال، وقد شكّل السيد الصدر منهم مجلساً استشارياً وتخطيطياً خاصاً (مغلقاً). وبعد مرور فترة قصيرة أصبحت مرجعية السيد الصدر إحدى المرجعيتين الدينيتين الكبيرتين في النجف الأشرف(*)، وإحدى المرجعيات الشيعية الثمانية في العالم، بيد أن مرجعيتي الإمام الخميني والسيد الصدر تميزتا بالتصدي الكامل لقيادة التحرك الإسلامي الثوري في البلدين الجارين.

هذا التحول التدريجي أثار السلطة الحاكمة في العراق بشكل كبير؛ لأنها لم تعد تواجه عالماً كبيراً ومفكراً يلتف حوله جمع من تلامذته وأنصاره وحسب، بل تواجه أحد مراجع المسلمين، لما لهذا الموقع من أبعاد لا حصر لها، كما تواجه أيضاً الدولة الإسلامية التي يواليها هذا المرجع.

ثانياً ـ التنظيمات الإسلامية:

وأبرزها حزب الدعوة، وباعتباره جهاز الثورة الإسلامية المنتظرة، فقد توزع نشاطه على عدة مجالات، أهمها: دعم جهاز المرجعية، التنظيم الداخلي، التحرك الجماهيري، دعم الثورة الإسلامية في إيران والمساهمة في تثبيت دعائم الدولة الفتية.

وفي النصف الأول من العام ١٩٧٩ كانت قيادة حزب الدعوة في الداخل العراقي تتمثل فيما كان يسمى بـ «لجنة العراق»، وهي القيادة الإقليمية التي تشكلت في العام ١٩٧٦ بعد تصدّع تنظيمات حزب الدعوة؛ بسبب الإعدامات والاعتقالات التي تعرض لها قياديو وكوادر الحزب في العامين ١٩٧٤ و١٩٧٥، إضافة إلى هجرة قياديين آخرين

(*) الأخرى: المرجعية العليا للإمام السيد أبي القاسم الخوئي.

إلى خارج العراق. وتشكلت القيادة ـ ابتداءً ـ من مهدي عبد مهدي وعدنان سلمان الكعبي وإبراهيم مالك، ثم التحق بها عبد الأمير المنصوري. أما القيادة العامة لحزب الدعوة فكان أعضاؤها موزّعون في عدة دول، كالمهندس محمد هادي السبيتي (الأردن)، الشيخ محمد مهدي الآصفي والشيخ علي الكوراني (الكويت)، السيد كاظم الحائري والسيد مرتضى العسكري (إيران)، الشيخ عبد الامير الجمري (البحرين)، السيد محمد حسين فضل اللّه والشيخ صبحي الطفيلي (لبنان) وغيرهم.

وفي ما يتعلق بحضور الدعاة في مرجعية السيد الصدر وجهازها؛ فإن تنظيمات حزب الدعوة في الجامعة العلمية (الدينية) في النجف الأشرف شغلت ـ خلال هذه الفترة ـ حيزاً مهماً في الدائرة المحيطة بالإمام الصدر، خاصة وأن حوالي (٨٠) عالماً دينياً من المرتبطين بحزب الدعوة هم ممثلون (وكلاء) للسيد الصدر، ففي بغداد ـ وحدها ـ كان له ستة عشر ممثلاً من العلماء «الدعاة» وهؤلاء الوكلاء الثمانين يشكلون ٨٠٪ من مجموع وكلاء الإمام الصدر في العراق[١٤].

وفي هذه الآونة كان السيد حسن شبّر ومهدي عبد مهدي (عضو قيادة لجنة العراق لحزب الدعوة) هما العضوان المكلفان رسمياً بمهمة الارتباط الخاص بين حزب الدعوة والإمام الصدر[*]. وتضاف هاتان

(*) اجتمع معه أكثر من مرة ـ خلال الفترة نفسها ـ مهدي عبد مهدي (ممثلاً قيادة لجنة الحزب في العراق)، وتم الاتفاق معه على أن يكون القرار النهائي بالنسبة لتحرك تنظيمات الحزب داخل العراق بيد السيد الصدر، وكان ذلك بمثابة بيعة سياسية من قيادة الداخل، أي أنها تسلمه مفاتيح التنظيم وتعمل وفقاً لمخططه ومشروعه في التصدي للنظام الحاكم. أما القيادة العامة للحزب في خارج العراق فكان لأعضائها أكثر من رؤية؛ إذ لم تكن لهم توجهات موحدة بشأن المواجهة مع النظام العراقي؛ الأمر الذي أدى إلى عدم وحدة في الموقف بين القيادة العامة والسيد الصدر، على العكس من قيادة لجنة العراق.

القناتان إلى العلائق الأخرى غير الرسمية، كبعض تلامذته الدعاة، ومنهم الشيخ عبد الحليم الزهيري من كوادر تنظيم الحزب في الحوزة النجفية، وبعض أنصاره كنعيم سلمان النعماني من قياديي تنظيم مدينة الكوت. وقد اجتمع حسن شبر في ٢١ أيار / مايو ١٩٧٩ بالسيد الصدر لبحث الموقف ووضع الخطوط اللازمة للمرحلة القادمة.. الحبلى بالعمل الثوري. ويذكر السيد حسن شبر في كتابه «صفحات سوداء من بعث العراق» بأن السيد الصدر تطرق في إحدى لقاءاته به إلى أمور كثيرة، منها.. العمل الإسلامي ودور حزب الدعوة الإسلامية في إسناد الثورة الإسلامية والسير على خطى الإمام الخميني. ومما قاله له السيد الصدر:

«ان الاستعمار سوف يبذل قصارى جهوده في رصد الحركات الإسلامية الفاعلة في المنطقة الإسلامية وفي العراق على وجه الخصوص، وسوف يكون حزب الدعوة الإسلامية هو النقطة المضيئة التي يراقبها الاستعمار ويجمع حولها المعلومات الدقيقة. وأن الاستعمار سوف يسلك جميع السبل في ضرب كل قوة فاعلة كحزب الدعوة»[١٥].

وكان السيد الصدر يدفع شهرياً مقداراً مناسباً من المال للعمل الإسلامي، وبعد الأحداث أخذ يزيد من عطائه. كما كان يتابع بدقة ما يجري داخل الفصائل الإسلامية كجزء من عملية التحضير لمشروع الثورة، ومن ذلك تأكيده على الانفتاح على القوات المسلحة.

وفي المجالات الأخرى؛ اتخذت الحركة الإسلامية إجراءً ينسجم مع الموقف، فنقلت الكثير من قادتها وكوادرها ـ سواءً الموجودين في العراق أو المقيمين في بعض بلدان العالم، ولاسيما اوربا والدول الخليجية إلى الجمهورية الإسلامية، لمد فتيل الثورة إلى الداخل بشتى

الوسائل المتاحة، وإسناد برامج الثورة الإسلامية في إيران. وفي الداخل انفتحت الحركة ـ بشكل أكبر ـ على القطاعات الجماهيرية الأخرى؛ كالعمال والفلاحين وما عداهما، ضمن موازنة بين مفهومي الطليعة والتحرك الجماهيري، فضلاً عن التحرك على القوات المسلحة.

ثالثاً ـ الجماهير:

بعد تصاعد حالتي الوعي والصحوة اللتين أفرزتهما أحداث إيران، أصبح من الممكن اعتماد الجماهير العراقية المؤمنة مادة للثورة الثانية في المنطقة. وأدى الصراع بين الحركة الإسلامية والنظام العراقي من أجل كسب تأييد الشعب إلى وضع مضطرب جداً في الساحة، وتلاطم غير محدود في الأفكار والأهواء والمصالح، وعملية تمايز فاصلة في الولاءات وقد بذلت السلطة كامل مساعيها لاحتواء الجماهير بالترغيب والترهيب، وهما أسلوبان آتيا أكلهما في نهاية المطاف، إلاّ أن البدايات أثبتت فشلهما بالشكل الذي حدث في مدينة الثورة ببغداد، حين هتفت الجماهير بوجه صدام: «الخاين شعبه نكص ايده»(*). وكذلك عندما بادر أحد المواطنين في أهوار العراق الجنوبية إلى الامتنان من الرئيس صدام لأنه أهداهم أجهزة تلفزة بالمجان.. كي يشاهدوا فيها صورة «السيد الخميني..»!

وهذا ما كان يشجع المرجعية الدينية والحركة الإسلامية على تفجير الوضع. ونعيد إلى الأذهان بأن الثورة الإسلامية في العراق لم يعلن عنها في وقت محدد وساعة صفر معينة، وإنما برزت إرهاصاتها بشكل

(*) أي: من يخن شعبه نقطع يده، وهي كناية يقصد بها صدام حسين نفسه.

تدريجي بفعل الخطوات التي كان السيد الصدر يتسلل في الإقدام عليها، شأنها معظم الاثورات الشعبية التي لا تقفز إلى السلطة في جنح الليل.. وعلى دبابة أجنبية. وقد جرت تلك الخطوات على النحو التالي:

١ ـ أفتى بحرمة الانتساب إلى حزب البعث العراقي والتعاون معه تحت أي عنوان، ولو كان انتماءً شكلياً. واعتبرت هذه الخطوة الفاصلة بمثابة الفتيل الذي يتكفل بتفجير الوضع، إذ أراد السيد الصدر وضع الناس أمام مسؤوليتهم الشرعية، كما أراد بها إفراغ المحتوى الشعبي المفتعل لحزب البعث. وحمل ذلك أحد مسؤولي السلطة المخاطبة السيد الصدر بقوله: «ان تحريمكم الانتماء لحزب البعث يكفي لإدانتكم وإنزال عقوبة الإعدام بحقكم»[١٦].

٢ ـ أفتى بحرمة دخول الطالبات إلى الجامعات بدون الالتزام الكامل بالحجاب الإسلام، فما كان من السلطة البعثية إلاّ أن منعت ارتداء الحجاب ومضايقة المحجبات بشكل كبير، مما أدى إلى ترك القسم العظم من الطالبات المتدينات لدراستهن الجامعية والثانوية.

٣ ـ أصدر حكماً شرعياً بحرمة الصلاة خلف رجال النظام المتلبسين بزي علماء الدين.

٤ ـ استنفر تلامذته وممثليه ووكلاءه، ووزعهم على مدن العراق، وفرّغ بعضهم للتنقل بين المناطق المختلفة، كما صرف الكثير منهم عن الدراسة؛ لغرض العمل بين الجماهير وتعبئتها ضد السلطة.

٥ ـ أرسل السيد محمود الهاشمي (أحد أبرز تلامذته ومعتمديه) إلى إيران؛ ليكون ممثلاً عنه لدى قيادتها، إضافة إلى الاتصال بقادة الحركات الإسلامية العراقية في الخارج والتنسيق معهم، وعمل برنامج

موحد لإسقاط النظام. وقد قام السيد الهاشمي بعدد من الخطوات في هذا المجال، منها السفر إلى عدد من الدول، كالكويت والإمارات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، وتشكيل لجنة واجهيه تحت اسم «جماعة العلماء في النجف الأشرف»، ودعم تشكيل «حركة التحرر الإسلامي» العراقية في أوروبا.

ومن هنا يمكن اعتبار الخطوات والأحداث التي بدأت في أوائل نيسان / أبريل ١٩٧٩ ـ والتي مرّ ذكرها بشكل مجمل ـ بمثابة تحركات حقيقية وجادة في مسار الثورة.

النظام البعثي الذي أصابه الهلع عمل بدوره على محاصرة هذا التحرك إذ أوصت دراسة أعدتها مخابرات غربية حكّام العراق بتكثيف جهودهم وبشكل عاجل لضرب الحركة الإسلامية العراقية والقضاء عليها، وكشفت الدراسة ان الحركة التي يتزعمها علماء المسلمين الواعون وعلى رأسهم الإمام الصدر، وهي منتشرة في أوساط المتدينين المثقفين[١٧]. وكان الرئيس جيمي كارتر قد طلب ـ في أعقاب انتصار ثورة إيران ـ من المخابرات المركزية موافاته «بدراسة كاملة عن الأحزاب الإسلامية في المنطقة بصورة مستعجلة، فكانت الدراسة ترشح العراق كبلد ثان من الممكن ان يحذو حذو إيران في ثورة إسلامية ناجحة وأن الحزب المرشح لأن يكون له شأن في العراق هو حزب الدعوة الإسلامية، وأن القائد المرشح هو السيد محمد باقر الصدر»[١٨]. وتأتي هذه التوصيات ضمن ظاهرة التحركات المربية التي برزت إلى السطح السياسي، والتي كان أبرزها زيادة مجموعة من رجالات السياسة الغربية إلى بغداد، وعلى رأسهم اللورد «كارنغتون» وزير خارجية بريطانيا،

ووزير خارجية فرنسا، إضافة إلى زيارة بعض كبار موظفي الحكومة والمخابرات الأمريكية، وتبادل وجهات النظر مع الحكم العراقي[١٩].

فقامت السلطة ـ اثر ذلك ـ بعدة إجراءات احترازية في بداية هجومها الكبير الثالث على الحركة الإسلامية، منها عمل إحصاءات دقيقة عن وكلاء السيد الصدر والسيد الخوئي للفرز بينهما، وكذلك (المبلّغين) الذين يبعثهم جهاز الأول، فوضعت جماعة السيد الصدر بأكملهم تحت المراقبة الشديدة والحصار، كما طردت واعتقلت معظم أئمة المساجد الملتزمين بخط الثورة الإسلامية، واستبدلتهم بمعممين بعثيين كانت قد هيئتهم منذ فترة غير قصيرة، وآخرين اشترت ذممهم ودينهم. ولم يبخل بعض هؤلاء بشتم السيد الصدر على المنابر، وبث الإشاعات ضد الحركة الإسلامية، والتأكيد على أن التحزب في الإسلام حرام، وان الدين للّه والوطن للجميع، إذ لا سياسة في الدين ولا دين في السياسة!

وصعّدت السلطة أيضاً من حملات إكراه الشعب على الارتباط بتنظيمات حزب البعث وواجهته، فقد أصدرت القيادة القطرية لحزب البعث قراراً بتحويل العراق إلى دائرة مغلقة على البعثيين، ولم يعد من حق أي مواطن عراقي أن لا يكون بعثياً، وإلا فهو غير عراقي[*]. وتسبب ذلك في فصل الكثير من الطلبة والعمال والموظفين والأساتذة من أعمالهم، والتضييق على أصحاب العمال الحرة والحرفيين الذين رفضوا الانتماء إلى حزب البعث.

(*) لم يكن للمواطن العراقي مفر من هذا الإجراء، فالطالب يجب عليه الانتساب إلى «الاتحاد الوطني لطلبة العراق» والشاب إلى «الاتحاد العام لشاب العراق» أو منظمتي «الطلائع» و«الفتوة»، والمرأة إلى «الاتحاد العام لنساء العراق»، والفلاح إلى «الجمعيات الفلاحية» والعامل إلى «نقابة العمال»... إلخ، بل وحتى رجال الدين والخطباء والوعاظ يفترض بهم الانتساب إلى «الجمعيات الدينية البعثية» أو «وزارة الأوقاف».

وفي خطوة أخرى قام النظام بالتضييق على السيد الصدر نفسه ومنعه من مزاولة بعض أعماله ونشاطاته، إلى الحد الذي اعترض عليه مسؤولو السلطة بشدة؛ لأنه أقام مجلس الفاتحة على روح العلامة الشيخ مرتضى المطهري(*)، وتذرّعوا بأن مطهري شخص إيراني، وما يحدث في داخل إيران لا علاقة للعراق به، فأجابهم السيد الصدر ـ غضباً ـ بأنه مرجع ديني ويعمل وفق مسؤوليته الشرعية، ولا يجد دينه أي فرق بين عربي وأعجمي إلاّ بالتقوى. وكان السيد الخوئي قد أقام ـ هو الآخر ـ مجلساً للفاتحة على روح الشيخ المطهري، وأبرق إلى إيران معزياً.

والحقيقة التي يجب الوقوف عليها في محاولة فهم الإحداث التي مرت والتي ستكون أكثر سخونة مستقبلاً، هي أن مواجهة النظام العراقي للثورة الإسلامية في إيران ـ والتي تتسع كل يوم وتأخذ أبعاداً جديدة ـ تعتبر مواجهة مباشرة للحركة الإسلامية في العراق، وان دعم الأخيرة ومبايعتها للوضع الجديد في إيران هو ذاته ثورة بوجه النظام الحاكم، لأن الإسلاميين في العراق وإيران يعتبرون أنفسهم أعضاء في جسد واحد.

انتفاضة رجب: انطلاقة ثورة الصدر

سرت في أوساط القادة الإيرانيين شائعة قوية مفادها أن آية اللّه السيد محمد باقر الصدر ينوي الهجرة خارج العراق، مما حمل الإمام الخميني على إرسال برقية إلى السيد الصدر طالباً إليه البقاء في النجف الأشرف:

(*) رئيس مجلس قيادة الثورة الإسلامية في إيران، اغتالته جماعة الفرقان في ١ أيار ١٩٧٩.

«علمنا أن سماحتكم تعتزمون مغادرة العراق بسبب بعض الحوادث. أنني لا أرى من المصالح مغادرتكم مدينة النجف الأشرف مركز العلوم الإسلامية، وأنني قلق من هذا الأمر.. آمل إنشاء اللّه إزالة قلق سماحتكم».

وأجابه الإمام الصدر عبر رسالة هاتفية:

«تلقيت برقيتكم الكريمة التي جسدت أبوتكم ورعايتكم الروحية للنجف الأشرف الذي لا يزال منذ فارقكم يعيش انتصاراتكم العظيمة، وأني استمد من توجيهكم الشريف نفحة روحية، كما أشعر بعمق المسؤولية في الحفاظ على الكيان العلمي للنجف الأشرف».

وحقيقة الأمر أن الإمام الصدر لم يكن ينوي ترك العراق مطلقاً، ولو كان في نيته ذلك لصرح لتلاميذه والمقربين إليه. وينقل الشيخ محيي الدين الفقيه قول أستاذه السيد الصدر في هذا الشأن: لقد «سمعت إذاعة طهران تذيع برقية من الإمام الخميني موجهة لي يطلب مني فيها عدم مغادرة العراق، وانأ متى أردت مغادرة العراق؟! ومتى فكرت بذلك؟! ومن أين علم الإمام بهذا؟!.. إنا للّه وإنا إليه راجعون»[٢٠]، ويتضح ذلك أيضاً من جواب السيد الصدر، والذي لم يتطرق فيه لقضية الهجرة أصلاً.

تجدر الإشارة إلى أن الأوساط الإسلامية العراقية توقفت كثيراً عند قول الإمام الخميني «آمل إن شاء اللّه إزالة قلق سماحتكم»، إذ توقعت تطوراً كبيراً في الأوضاع يحدث قريباً، أو ـ على أقل تقدير ـ ضغطاً تمارسه الجمهورية الإسلامية على الحكومة العراقية للإفراج عن حركة الإمام الصدر بعد التضييق عليه ومحاصرته واعتقال أنصاره وحوارييه.

تبادل الرسائل بين الزعيمين ـ الذي جرى خلال يومي ١٩ و٢٠ أيار/ مايو ١٩٧٩ ـ وشائعة نية السيد الصدر بترك البلاد، انتشرا في العراق بسرعة مذهلة، الأمر الذي دفع السيد الصدر محاولة اختبار الجماهير ومستوى وقوفها معه في الصدام مع النظام، فتم الاتفاق على أن يقوم وكلاؤه في المدن وتنظيمات الحركة الإسلامية باستثمار المناسبة وتحشيد الجماهير وتوجيهها على شكل وفود تمثل المدن العراقية المختلفة إلى مركز الثورة (النجف الأشرف) لمبايعة قائدها الإمام الصدر على بذل النفس والنفيس بين يديه.. من أجل الإسلام والثورة. وبعد يومين فقط، أي في ٢٢ أيار /مايو ١٩٧٩ تقاطرت الوفود الشعبية التي ضمت كوادر الحركة الإسلامية إلى جانب الطبقات المختلفة، من علماء الدين في المدن والحرفيين والتجار والطلاب والموظفين والعمال والفلاحين، تقاطرت على بيت السيد الصدر، ضمن مخطط اشترك في إعداده الخواص من تلاميذ السيد الصدر المتواجدين معه دائماً، وممثلوه في المدن، وتنظيمات حزب الدعوة، وقد قدمت الوفود الحاشدة من مدن ومناطق محافظة البصرة، محافظة الناصرية، محافظة العمارة، محافظة كربلاء، محافظة بغداد، محافظة ديالي، إضافة إلى مناطق النجف الأشرف نفسه[٢١]، كما أوكلت إلى عناصر الحركة الإسلامية في النجف الأشرف مهمة تأمين الحماية للوفود ومراقبة الأوضاع عموماً وتحركات السلطة خصوصاً، وشكلت منهم قوة صدامية تنزل ضربتها بالعناصر البعثية التي تحاول التعرض لضيوف المدينة المبايعين.

أما قوات السلطة من أمن ومخابرات وجيش شعبي وشرطة فقد أعلنت النفير العام في النجف، ووصلتها التعزيزات أيضاً من المدن الأخرى، فأصبحت تراقب القادم والذاهب، وطوقت جميع منافذ محلة

(العمارة) التي يسكن فيها السيد الصدر، وطوقت أيضاً الشوارع الخارجية للنجف، وقامت بتفتيش السيارات القادمة إليها، والتحقيق مع راكبها حول سبب مجيئهم إلى النجف الأشرف، وجرت هذه الحالة إلى اعتقالات محدودة في صفوف بعض الوفود.

وتفاعلت قضية وفود البيعة بشدة في الخارج، وانعكست على نشاط الإسلاميين العراقيين، وبالتحديد في أوروبا.

ولم تكن السلطة تتوقع مثل هذا الولاء للمرجعية والقيادة الإسلامية في الداخل والخارج، وكانت تتصور أنها تستطيع الوقوف كحاجز بين المرجعية والجماهير، إلا أن كثافة الجماهير والزحام الشديد في بيت السيد الصدر، والذي استمر تسعة أيام متتالية أسقط ما في يدها. فخصصت الاجتماعات العليا لحزب البعث الحاكم لمعالجة هذه القضية الخطيرة، وطرح فيها بأن «هذا القابع في النجف ـ إشارة إلى السيد الصدر ـ يتصرف وكأنه يريد أن يكون دولة داخل دولتنا، ويريد أن يجعل النجف عاصمة العراق بدلاً من بغداد، ونحن لا نسمح بمثل هذه التصرفات التي يقصد بها النيل من سيادة وكرامة السلطة الحاكمة وقوانينها وأعرافها السياسية والدبلوماسية، كما لا نسمح للطائفة والرجعية أن تعودا مرة أخرى لتمزقا شعبنا وترجعا به إلى الوراء»[٢٢].

هذا الإحساس العميق بالخطر دفع السلطة البعثية إلى إجراءات أكثر حزماً. فأخذت الدلالات تشير إلى أن السلطة تتجه لاعتقال السيد الصدر، كإجراء فاصل.. غير مضمون الربح والخسارة. ومن خلال الأجواء المكهربة التي أصبحت فيها حالة الإرهاب والقمع للأمة المتفاعلة مع قيادة الصدر أمراً عادياً للغاية.. توقع الجميع الانفجار.

وبالفعل انفجر الوضع، فبعد يوم واحد فقط من انتهاء «أيام البيعة»

والتي توقفت بأمر من السيد الصدر نفسه، قامت قوات من الأمن والمخابرات والجيش الشعبي تتألف من (٢٠٠) عنصر بمحاصرة بيت الإمام الصدر والمنطقة المحيطة به، ابتداءً من الساعة التاسعة من مساء ١١ حزيران / يونيو وحتى فجر اليوم التالي، منعت خلالها التجول في المحلة وعالجت كل حركة مشكوكة. وفي الساعة الخامسة من صباح ١٢ حزيران / يونيو ١٩٧٩ (١٧ رجب ١٣٩٩هـ) داهمت مجموعة من هذه القوات ـ يقودها مدير أمن النجف ـ بيت السيد الصدر بهدف اعتقاله. ويروي الشيخ محمد رضا النعماني(*) ـ الذي كان حاضراً آنذاك ـ بأن مدير الأمن قال للسيد الصدر بأن «السادة المسؤولين يريدون الاجتماع بكم في بغداد»، فأجاب السيد الصدر: «إن كنت تحمل أمراً باعتقالي فنعم أذهب، وإن كانت مجرد زيارة فلا»، وأضاف قائلاً لمدير الأمن:

«إنكم كممتم الأفواه وصادرتم الحريات وخنقتم الشعب، تريدون شعباً ميتاً، يعيش بلا إرادة ولا كرامة، وحين يعبّر شعبنا عن حريته أو يتخذ موقفاً من قضية ما، وحين تأتي عشرات الآلاف(**) لتعبّر عن ولائها للمرجعية وللإسلام، فإنكم لا تحترمون شعباً ولا ديناً ولا قيماً، بل تلجأون إلى القوة والعنف لتكموا الأفواه وتصادروا الحريات وتسحقوا كرامة هذا الشعب».

وتم اعتقال الإمام محمد باقر الصدر، واقتيد إلى بغداد محاطاً بسيارات قوى الأمن المدججة بالسلاح، وبرفقته اثنين من أنصاره، هما الشيخ طالب السنجري والسيد محمود الخطيب، اللذين أصرا على

(*) مدير مكتب الإمام الصدر وأحد تلامذته.

(**) يشير إلى وفود البيعة.

مصاحبته. أما الهدف من الاعتقال فهو حمل السيد الصدر على المساومة.. أو تصفيته جسدياً. أما الذي حال دون تنفيذ حكم الإعدام فيه فهو انتظار ردود فعل الشعب.

شقيقة الإمام الصدر «بنت الهدى»(*) حاولت ـ في البداية ـ أن تحول دون اعتقال شقيقها، وأعادت إلى الأذهان دور السيدة زينب بنت الإمام علي(ع) مع أخيها الحسين(ع)، فقد خاطبت رجال السلطة الذين تجمهروا لاقتياد السيد الصدر بالقول:

«أخي وحده بلا سلاح بلا مدافع أو رشاشات، أما أنتم فبالمئات ـ انظروا ـ وأشارت إلى جموعهم المنتشرة ـ بالمئات، هل سألتم أنفسكم لما هذا العدد الكبير؟ ولم كل هذه الأسلحة؟.أنا أجيب.. لأنكم تخافون.. واللّه تخافون، حيث تعلمون أن أخي ليس وحده، بل كل العراقيين معه، وإلا فلماذا تعتقلون فرداً بكل هذا العدد من القوات، أنكم تخافون، واللّه لولا ذلك لما جئتم لاعتقال أخي في هذه الساعة المبكرة.. لماذا لا تجيئون إلا والناس نيام؟ لماذا تختارون هذا الوقت؟ هل سألتم أنفسكم؟».

واستمرت خطبتها، ثم توجهت إلى أخيها الإمام الصدر قائلة: «إذهب يا أخي.. اللّه معك، فهذا هو طريقنا وهذا هو طريق أجدادك

(*) الباحثة الإسلامية آمنة الصدر المعروفة بـ «بنت الهدى» ولدت في العام ١٩٣٧ في مدينة الكاظمية، وهاجرت منذ طفولتها مع عائلتها إلى النجف الأشرف. تتلمذت على شقيقها الإمام الصدر حتى وصلت إلى مستوى علمي متقدم، أشرفت على سلسلة مدارس الزهراء والمدارس الدينية للبنات في النجف الأشرف والكاظمية وبغداد، كما أشرفت على القسم النسائي في الحوزة العلمية في النجف الأشرف، وكتبت العديد من المؤلفات والروايات الإسلامية، منها: الفضيلة تنتصر، ليتني كنت أعلم، صراع من واقع الحياة، كلمة ودعوة، بطولة المرأة المسلمة، المرأة مع النبي والباحثة عن الحقيقة.

الطاهرين»[٢٣]، ثم اتجهت صوب مرقد الإمام علي(ع)، وهي تصرخ وتعلن للأمة عن اعتقال أخيها: «الظليمة.. الظليمة.. أيها المسلمون: لقد اعتقل إمامكم، أيها الناس: اعتقل مرجعكم، هتك دينكم..»، فحطمت صرختها سكون الفجر، والتهبت في الفضاء، وسار صداها كعاصفة غاضبة وحزينة على كل بيوتات النجف، إذ تقول إحدى النساء اللاتي شاهدنها: كأن الناس سمعوا صوت آل البيت في عرصات الطف وهم ينادون «ألا هل من ناصر ينصرنا..؟ ألا من ذاب يذبّ عن حرم رسول اللّه..؟». وفور شيوع النبأ قرر الإسلاميون كسر جدار الصمت الجماهيري، وذلك في إطار اتفاق مسبق مع الإمام الصدر، الذي كان يتوقع اعتقاله، فتجمع لفيف من تلاميذ الإمام الصدر وأبناء الحركة الإسلامية في مرقد علي(ع) في صباح اليوم ذاته (١٢ حزيران / يونيو ١٩٧٩)، وبعد قراءة دعاء الفرج من قبل السيد علي أكبر الحائري[*] والإعلان عن كلمة السر، انطلق المحتشدون في تظاهرة سلمية ـ بادئ الأمر ـ تهتف بحياة الإمام الصدر وتطالب بإطلاق سراحه، وقد ضمت المئات من الرجال والنساء، وهو عدد كبير ـ نسبياً ـ في ظل ظروف القمع والإرهاب الشديدين اللذين كان يعيشهما العراق. فقامت قوات السلطة المسلحة بتطويق مناطق شارع الإمام الصادق، وشارع الإمام زين العابدين، والسوق الكبير وجميع أسواقه الفرعية ومنافذه، ودورة الصحن، وميدان الإمام علي وفي داخل السوق الكبير ـ الذي أغلقت جميع محاله التجارية فوراً ـ حدثت اشتباكات عنيفة بين الطرفين، استخدم المجاهدون خلالها السلاح الأبيض الذي حملت النساء

(*) من تلاميذ الإمام الصدر.

معظمه، وسقط على أثر ذلك العديد من الجرحى من الطرفين. وبعد تزايد عدد قوات السلطة وإطلاقها الرصاص تمت محاصرة المجاهدين وجرت اعتقالات عشوائية واسعة في صفوفهم، ومن بينهم عدد من رؤوس الانتفاضة، فيما تمكن آخرون من التواري والاختفاء على الرغم من الطوق الشديد الذي فرضته عناصر النظام.

وفي داخل حرم الإمام علي(ع) أيضاً قامت النساء المؤمنات وفي مقدمتهن مجموعة من تلميذات «بنت الهدى» بتظاهرة محدودة، انتهت بمحاصرتها من قبل عناصر السلطة واعتقال اللائي يشك باشتراكهن في التظاهرة.

وعلى الفور أوعز حزب الدعوة إلى لجانه العاملة في المدن الأخرى، وبالتنسيق مع وكلاء السيد الصدر، تظاهرات متشابهة في نفس اليوم، وبالفعل خرجت الجماهير في مدينتي الثورة والكاظمية بمحافظة بغداد، والنعمانية في محافظة الكوت، والخالص وجديدة الشط وجيزان الجول في محافظة ديالي والكوفة في محافظة النجف الأشرف، والسماوة والرميثة في محافظة المثنى والفهود في محافظة الناصرية. وأحبطت السلطة محاولات للتظاهر في مدن أخرى.

وعلى الأثر أيضاً قامت تظاهرات واسعة في عواصم دولة الإمارات العربية المتحدة ولبنان وإيران وبريطانيا وفرنسا. وأبرق المراجع الثلاث الكبار في إيران (الكلبايكاني، المرعشي النجفي، عبد اللّه الشيرازي) إلى المرجع السيد الخوئي في النجف الأشرف، يؤكد على العمل لمعرفة وضع المرجع السيد الصدر. وتكررت اتصالات علماء الشيعة في أنحاء العالم حول مصير السيد الصدر، كما جرى تحرك من نوع خاص واتصالات بين الحركات والتجمعات الإسلامية (الشيعة منها خصوصاً)

في دول العالم المختلفة، وخاصة في لبنان والعراق وإيران والكويت؛ لبحث الوضع الراهن وسبل إيقاف النظام العراقي عند حده.

ولا نعدو الحقيقة إذا وضعنا انتفاضة ١٧ رجب (١٢ حزيران / يونيو ١٩٧٩) إلى جانب ثورة النجف (١٩١٨) وثورة العشرين (١٩٢٠) وانتفاضة صفر (١٩٧٧)، كعلامات فارقة وانعطافات خطيرة في تاريخ الحركة الإسلامية المعاصرة في العراق الحافل بالأحداث، بل قد تكون انتفاضة رجب هي الإنجاز الأكبر من بينها؛ لأن حدوث انتفاضة بهذه السعة والشمولية، في ظل ظروف القمع والإرهاب التي يعيشها العراق ـ كما ذكرنا ـ عد عملاً مدهشاً، إضافة إلى العمق الذي تميزت فيه الأبعاد الفكرية والسياسية للانتفاضة، وإذا يتهم البعض ثورة النجف بأنها انسجام مع حالة مستمرة، وثورة العشرين بأنها رد فعل وطني عام، وانتفاضة صفر بأنها عفوية، فإن انتفاضة رجب هي إسلامية عقائدية خالصة كما أن انتفاضة رجب ليست وليدة يومها، بل هي إفراز لعملية جدلية وصراع استمر بضعة أشهر، وكان مخططاً لها قبل حدوثها بعدة أيام، في إطار الاتفاق الذي تم بين السيد الصدر وممثليه في المدن وقيادة حزب الدعوة على إشعال الانتفاضة فور اعتقال السيد الصدر ـ كما تقدم ـ.

وحقيقة الأمر أن أحداث الأشهر الثلاثة المنصرمة تصاعدت بشكل متلاحق نحو انتفاضة رجب، إذ بقيت الانتفاضة تستعر على نار هادئة حتى حل شهر رجب، فأخذت وقائعه يجر بعضها بعضاً: إشاعة في إيران حول عزم آية اللّه الصدر على ترك العراق، وطلب الإمام الخميني منه البقاء، وبرقيته الجوابية للإمام، وخروج وفود البيعة اثر ذلك، والتي انتهت باعتقال السيد الصدر، ثم يحدث الانفجار كرد على الاعتقال ويظهر ولاء الشعب على حقيقته، وهو ما كان السيد الصدر يريده.

وقد اعتبر النظام الحاكم هذا الانفجار ثورة حقيقية، بالاعتراف الذي جاء على لسان مدير أمن النجف (أبو سعد)، حين كشف للسيد الصدر أبعاد تحركه قائلاً:

«إن ما حصل كان ثورة حقيقية، قد نجحت لولا حزم القيادة السياسية، سيدنا أنت لا تعلم ما فعل هؤلاء ـ يقصد المجاهدين ـ إن صوركم في كل شوارع لندن وغيرها من الدول الأوروبية ولافتات التنديد بنا في كل مكان، ما الذي صدر منا حتى نواجه من قبل هؤلاء بهذه الأساليب القاسية»[٢٤].

أما الذي حال دون نجاح هذه الثورة ـ كما يقول مدير أمن النجف ـ فهو إجراء السلطة المؤقت، بإطلاق سراح الإمام الصدر في نفس اليوم ـ أي ١٢ حزيران / يونيو ـ وعودته إلى النجف الأشرف دون إلحاق أي سوء به.

إن إطلاق سراح الإمام الصدر نتيجة الضغط الجماهيري بعد ساعات قلائل من اعتقاله هو أول نتيجة إيجابية مباشرة حققتها انتفاضة ١٧ رجب، حيث أثبتت ردود الفعل الشعبية حجم الولاء للصدر ولقيادته، مما حمل السلطة على الاعتقاد بضرورة اتخاذ إجراءات مناسبة قبل الإقدام على عمل مشابه في المستقبل.

الصراع السياسي

يمكن القول بأن معظم الأحداث التي أعقبت انتفاضة رجب ـ ولوقت طويل ـ هي من نتائج ومعطيات الانتفاضة نفسها. فعلى الرغم من المكسب المباشر الذي حققته الحركة الإسلامية، والمتمثل بإطلاق سراح الإمام الصدر، إلا أنه بقي محتجزاً في بيته طوال تسعة شهور،

منعته السلطات خلالها من مزاولة حتى أعماله العادية، كالتدريس والإشراف على شؤون الجامعة العلمية، كما منع الناس المقربون منه من زيارته، ولم تسمح السلطة للأطباء بمعالجته على الرغم من تدهور حالته الصحية، وقامت بإخلاء الدور المحيطة ببيته، وزرعت المنطقة برجال الأمن والمخابرات، إضافة إلى نصب أجهزة التصوير والتنصت داخل منزله وخارجه.

أما النتيجة المهمة الأخرى التي تمخضت عنها انتفاضة ١٧ رجب، فهي دخول الدعوة المرحلة السياسية العلنية، والتي أسدلت الستار على مرحلة سرية دامت قرابة (٢٢) عاماً (١٩٥٧ ـ ١٩٧٩) عمل فيها على تشكيل تيار إسلامي منظم في المجتمع، وصعده كما وكيفاً مع مرور الأعوام.

ولم تكن عملية الانتقال بمحض إرادة «الدعوة»، بل إن الأحداث المتلاحقة جرتها بشكل غير طبيعي للمرحلة الجديدة. وقد أحست الحركة بحالة الانجرار هذه، فحاولت أن لا تكون عملية الانتقال فجائية ومربكة لحد كبير، فحين اشتد الصراع بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران وتصاعدت حدة المواجهة بين السلطة والحركة الإسلامية، جرى حوار مطلوب في الاجتماعات المتقدمة لحزب الدعوة، حول قضية الانتقال إلى المرحلة العلنية، وطرح في أحدها: «لماذا لا نعلن عن اسم الحركة الصريح، فأعداؤنا يعرفوننا ونحن نملأ السجون، وملفات التحقيق كلها تنظم تحت عنوان: «اتهام بالانضمام إلى حزب الدعوة الإسلامية»، إن من يجهل وجودنا السياسي ككيان حركي هو الأمة ولا بد من تعريفها إذن...». فعدم الإعلان عن اسم «الدعوة» ـ إذن ـ أمر لم يعد له مبرر في ظروف يعرض فيها الإسلاميون للمطاردة والاعتقال

والذبح في السجون، بينما لا تتعرض وسائل الإعلام العالمية لكل هذه المآسي والكوارث، إضافة إلى جهل الأمة بها، فكان القرار الحاسم والحساس الذي خرج به الاجتماع القيادي المذكور: «لقد آن الأوان أن تعلن الحركة عن نفسها ككيان سياسي وتكتب باسمها وتتجاوز مرحلة السرية بالنسبة لوجودها الحركي دون الأشخاص والأجهزة»[٢٥].

وإثر ذلك، أصدرت لجنة الفقهاء في حزب الدعوة، والتي يرأسها السيد كاظم الحائري، والتي تضم في عضويتها مجموعة من المجتهدين وعلماء الدين، كالسيد مرتضى العسكري والشيخ مهدي الآصفي والشيخ محمد علي التسخيري وغيرهم، قراراً شرعياً خلال تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ جاء فيه:

«قررت لجنة الفقهاء لحزب الدعوة الإسلامية انتقال الحزب إلى المرحلة الثانية، وهي المرحلة السياسية بكل متطلباتها، وأجازت للحزب القيام بالأعمال الفدائية والعسكرية والجهاد المسلح...».

وحددت مدة سنتين لهذه الإجازة الشرعية، قابلة للتمديد. وأناطت مهمة العمل إلى القيادة التنفيذية للحزب، والتي تشكلت خارج العراق خلال أيلول / سبتمبر ١٩٧٩، وتضم مهدي عبد مهدي (العراق)، سهل محمد السلمان (الإمارات العربية المتحدة)، الشيخ محمد علي التسخيري (إيران)، عبود مزهر الراضي وحيدر العبادي (لبنان)، وعضوين آخرين. وتعمل هذه القيادة تحت إشراف القيادة العامة، وتشرف من جانبها على عمل قيادة لجنة العراق، والتي ضمت عبد الأمير منصوري وحسن شبر وهادي شحتور، والتي تشكلت في حزيران / يونيو ١٩٧٩، عقب انهيار القيادة السابقة باعتقال عدنان سلمان واختفاء إبراهيم مالك[*].

(*) في الفترة من حزيران / يونيو ١٩٧٩ وحتى نهاية العام ١٩٧٩، كان لحزب الدعوة أربع=

وكان حزب الدعوة يدرك مدى خطورة هذه الخطوة التي يقدم عليها، فهي تعني الكثير جداً بالنسبة له، ومن هذا الكثير.. التضحيات الجسام التي تترتب عليها. فعمم تعليماته إلى القواعد ولجان العمل المختلفة داخل العراق وخارجه للانتقال إلى المرحلة السياسية، وضرورة الحكمة ومراعاة الدقة في التخطيط لعملية التصدي للسلطة(*).

وكانت «الدعوة» قد عالجت في أدبياتها قضايا الصراع السياسي معالجة فكرية وبشكل مسهب، وذكرت بأن مستلزمات الصراع الأساسية هي:

١ ـ تكامل «الدعاة» فكرياً ونفسياً وميدانياً، وتزودهم بالخبرات والكفاءات الضرورية لخوض أعمال المرحلة تمهيداً للانتقال ومقدمة للتحول المرحلي، فلا تصح المواجهة قبل الإعداد، ولا يصح الانتقال من مرحلة إلى أخرى قبل توفر مستلزماتها..

٢ ـ توفر العدد الكافي من الطلائع القيادية والدعاة المجاهدين،

=قيادات تمارس العمل في إطار إقليم العراق، الأولى: قيادة الظل (الاحتياط)، التي تضم صباح عبّاس والشيخ حسين معن وسهيل العلي والنقيب غالب الزيدي. الثانية: قيادة لجنة العراق، وتضم عبد الأمير المنصوري (مسؤول التنظيم العسكري) والمحامي حسن شبر وهادي شحتور، وهي التي كانت حلقة اتصال الحزب بالسيد محمد باقر الصدر، الثالثة: القيادة التنفيذية، وتضم مهدي عبد مهدي وسهل السلمان والشيخ محمد علي التسخيري وعبود مزهر وحيدر العبادي وآخرين. الرابعة: القيادة العامة، وتضم: السيد محمد حسين فضل اللّه والسيد كاظم الحائري والسيد مرتضى العسكري والشيخ محمد مهدي الآصفي والشيخ علي الكوراني ومحمد هادي السبيتي وآخرون. فضلاً عن مجلس الفقهاء الذي بمثابة مجلس التوجيه الشرعي والإفتاء الخاص، ويضم: السيد كاظم الحائري والشيخ محمد مهدي الآصفي والسيد مرتضى العسكري والشيخ محمد علي التسخيري.

(*) قرار الانتقال إلى المرحلة السياسية العلنية اقتصر على إقليم العراق فقط، دون أن يكون لذلك أثر على أقاليم حزب الدعوة ومناطقه الأخرى، كالكويت ولبنان والبحرين وباكستان وأفغانستان وغيرها، والتي تتمتع فيها الدعوة بتنظيمات كبيرة وقوية.

بحيث لا تؤثر عمليات العطاء والتضحيات التي تقدمها الحركة على سيرها ومواصلة المسؤولية الجهادية.

٣ ـ تكامل أجهزة «الدعوة» وتنظيماتها وقبلياتها، بشكل يجعلها قادرة على تحمل الصراع ـ مهما يطول ويستمر ـ وامتصاص السلبيات وردود فعل السلطة.

٤ ـ نمو الوعي الإسلامي والروح الجهادية في أوساط الأمة، إلى درجة تجعلها قادرة على المشاركة الفعلية، بحيث تستطيع أن توفر سياجاً يحمي تحرك الإسلاميين، وتتحمل مسؤولية الصراع معهم.

٥ ـ قدرة «الدعوة» على كسب نتائج الصراع، والهيمنة على الساحة هيمنة تحول دون قفز القوى السياسية أو العسكرية المتربصة في الميدان، والتي تحاول أن تركب قمة الموجة من غير أن تقدم في عملية الصراع شيئاً، فيكون الإسلاميون وقود الصراع الخاسر، في حين تجني القوى غير الإسلامية ثمار جهودهم وجهاد الأمة معهم، كما حصل في ثورة العشرين غيرها.

٦ ـ وجود ظرف سياسي عالمي ومحلي ملائم للتحرك.

٧ ـ مع كل هذه الحسابات يجب أن تعلو حسابات الثقة باللّه والاعتماد على نصره[٢٦].

ويبدو أن «الدعوة» وجدت نفسها أمام الأمر الواقع الذي ينسجم إلى حد كبير مع تنظيرها للمرحلة العلنية ومستلزماتها. وبمحاسبة عابرة لواقع تلك الفترة يظهر أن القسم الأعظم من هذه المستلزمات قد توفر بالفعل، ويعود ذلك إلى عدة عوامل رئيسية، منها:

أولاً: أحداث ثورة إيران وتأسيس الدولة الإسلامية، وانعكاسات ذلك على الوضع في العراق خصوصاً والمنطقة عموماً.

ثانياً: تبنى الإمام الصدر لمشروع الثورة على النظام الحاكم. ويعد تصدي المرجع الديني في النجف الأشرف للسلطة بشكل كامل ومواجهته لها أهم العوامل في هذا المجال.

ثالثاً: تنامي الوعي السياسي الإسلامي لدى الأمة، وما نتج عن ذلك من توجه نحو القيادة الإسلامية الحقيقية، والإحساس بضرورة التخلص من الحكم القائم.

رابعاً: سياسة البطش والإرهاب والقتل التي يمارسها النظام ضد الشعب.

وخلال أحداث البيعة وانتفاضة رجب، قامت السلطة بحملة اعتقالات واسعة، شملت ما يقرب من (٨٠٠٠) من الإسلاميين. وفي ثلاث وعشرين محاكمة صورية سرية جرت في محكمة الثورة رئاسة مسلم هادي الجبوري ـ لم تتجاوز كل محكمة بضع ساعات ـ ابتداءً من ٢٠ حزيران / يونيو وحتى ٢٧ تموز / يونيو ١٩٧٩، صدرت الأحكام ضد (١٢٠٠) منهم، على النحو التالي:

١ ـ الحكم بالإعدام شنقاً أو رمياً بالرصاص ضد (٨٦) شخصاً.

٢ ـ الحكم بالسجن المؤبد ضد (٢٠٠) شخص.

٣ ـ الحكم بالسجن لمدة مختلفة ضد (٨١٤) شخص.

ومن بين الذين أعدموا عدد من علماء الدين والكوادر المتقدمة في حزب الدعوة الإسلامية، كآية اللّه السيد قاسم شبر[*] (٩٠ سنة)،

(*) ولد في النجف الأشرف في العام ١٨٩٠م ـ ١٣٠٨هـ من أسرة علمية عريقة، أكمل دراسته في النجف على يد كبار مراجعها، وحصل على درجة الاجتهاد، فمثل المرجع السيد أبو الحسن الموسوي في النعمانية منذ عام ١٩٣٥، وبعد وفاته عينه المرجع الأعلى السيد=

السيد قاسم المبرقع (٦٢ سنة)، الشيخ عبد الجبار البصري، السيد عباس الشوكي، السيد عبد الجبار الموسوي، السيد جاسم محمود المبرقع، الشيخ خزعل السوداني، الشيخ مهدي السماوي(*)، المهندس علاء الشهرستاني ونعيم سلمان النعماني(**). كما احتوت قائمة المعدومين على أسماء عدد من العسكريين.

ثم تلتها حملة اعتقالات واسعة أخرى طالت (٣٠٠٠) من الإسلاميين، أعدم منهم (٤٠)، وشملت الباقين أحكاماً بين المؤبد والسجن لمدد مختلفة.

ووصلت حالة الإعلان عن الثورة في العراق ذروتها خلال هذه الفترة، عندما أفتى آية الإمام الصدر بوجوب الكفاح المسلح ضد النظام الحاكم وجوباً كافياً(***)، فقد أكد للشعب العراقي ضرورة إسقاط العشرين الحاكمة بكل الوسائل المشروعة. وعجل هذا الأمر في تسليح الحركة الإسلامية لنفسها، بالشكل الذي يلائم التغيير الجديد.

=محسن الحكيم ممثلاً عنه. وفي العام ١٩٧٩ قدّم البيعة للإمام السيد محمد باقر الصدر، فاعتقل في ١٥ حزيران / يونيو من نفس السنة بعد معركة دامية جرت فصولها في بيته بين أنصاره وقوات السلطة، ثم حكم عليه بالإعدام بعد أسبوعين من التعذيب الشديد في مديرية الأمن العام ببغداد.

(*) عالم دين وأديب، ولد في مدينة السماوة في العام ١٩٢٢. ودرس في النجف الأشرف، وأصبح ممثلاً للمرجع الأعلى السيد محسن الحكيم في مدينته، انتمى إلى حزب الدعوة الإسلامية في سنوات تأسيسه الأولى، اعتقل عدة مرات أبان الحكم البعثي، كان آخرها في منتصف حزيران / يونيو ١٩٧٩، حيث تعرض لأشد أنواع التعذيب، وأُعدم مع عدد من أبناء مدينته.

(**) أحد مسؤولي التنظيم العسكري لحزب الدعوة وأبرز قيادييه في محافظة الكوت، انتسب إليه في أوائل الستينات، حاصل على الماجستير في الشريعة من جامعة القاهرة، اعتقل خمس عشرة مرة في العهدين العارفي والبعثي.

(***) (الواجب الكفائي) مصطلح فقهي يراد به الواجب الذي قام به بعض المسلمين بالصورة التي تحقق أهداف موضوعه، فإن هذا الواجب يسقط عن باقي المسلمين.

كما أصدر الإمام الصدر ثلاثة نداءات متتالية إلى الشعب العراقي، صدر الأول منها في ١٥ حزيران / يونيو ١٩٧٩، أي بعد ثلاثة أيام من انتفاضة ١٧ رجب، جاء فيه:

«وأني أود أن أؤكد لك يا شعب آبائي وأجدادي أني معك وفي أعماقك ولن أتخلى عنك في محنتك وسأبذل لك قطرة من دمي في سبيل اللّه من أجلك».

وطالب فيه باسم الشعب العراقي جميعاً بإيقاف حملات الإكراه على الانتساب لحزب السلطة، والإفراج عن المعتقلين وإيقاف حملات الاعتقال الكيفي، وفسح المجال للشعب ليمارس بصورة حقيقية حقه في تسيير شؤون البلاد.

وفي أعقاب هذا النداء بقيت الحركة الإسلامية في تفكير دائب حول الحل الجذري الذي ينتشل العراق من بطش النظام الحاكم ويحقق هدفها. فاستقر رأي «الدعوة» على عمل عسكري ـ مدني كبير، أشبه ما يكون بالثورة الشعبية، وهو عبارة عن مسيرة جماهيرية مسلحة، نواتها إثنا عشر ألف شخص تنطلق في ٢٠حزيران / يوليو ١٩٧٩ (بعد ثمانية أيام من انتفاضة ١٧ رجب) من مدينة الكاظمية باتجاه العاصمة بغداد.

إلا أن المحاولة فشلت في المهد، بعد أن التقت عليها قوات النظام(*). وقد قدر عدد المعتقلين خلال شهر حزيران / يوليو ١٩٧٩ أكثر من (٢٠) ألف معتقل.

وفي ندائه الثاني الذي أصدره في تموز / يونيو ١٩٧٩، قال الإمام الصدر:

(*) أنظر: الفصل السابع، محاولات إسقاط النظام.

«الجماهير دائماً هي أقوى من الطغاة، وقد تصبر ولكنها لا تستسلم. وهكذا فوجئ الطغاة بأن الشعب [العراقي] لا يزال ينبض بالحياة وما تزال لديه القدرة على أن يقول كلمته. وهذا هو الذي جعلهم يبادرون إلى القيام بهذه الحملات الهائلة على عشرات الآلاف من المؤمنين والشرفاء من أبناء هذا البلد الكريم، حملات السجن والاعتقال والتعذيب والإعدام، وفي طليعتهم العلماء والمجاهدون الذين يبلغني أنهم يستشهدون الواحد بعد الآخر تحت سياط التعذيب».

ثم يعلن عن قراره الشهير بالاستشهاد، حين يقول:

«وأنا أعلن لكم يا أبنائي بأني صممت على الشهادة، ولعل هذا هو آخر ما تسمعونه مني، وأن أبواب الجنة قد فتحت لتستقبل قوافل الشهداء حتى يكتب الله النصر».

وفي هذا النداء يعيد السيد الصدر إلى الأذهان فتواه بالكفاح المسلح ضد النظام من خلال توجيهه الذي مازال ورقة عمل أساسية للإسلاميين العراقيين:

«فعلى كل مسلم في العراق وعلى كل عراقي في خارج العراق أن يعمل كل ما بوسعه، ولو كلفه ذلك حياته، من أجل إدامة الجهاد والنضال لإزالة هذا الكابوس عن صدر العراق الحبيب، وتحريره من العصابة اللاإنسانية وتوفير حكم صالح فذ شريف، يقوم على أساس الإسلام».

وبعد فترة قصيرة أصدر نداءه الثالث والأخير، حيث ركز فيه على العنوان الإسلامي العام للثورة، وتصدى لكل الإيحاءات والشائعات التي يروج لها النظام من أنها ثورة شيعية ضد النظام السني الحاكم، فيقول:

«وإني منذ عرفت وجودي ومسؤوليتي في هذه الأمة، بذلت هذا المجود من أجل الشيعي والسني على السواء، ومن أجل العربي والكردي على السواء، حيث دافعت عن الرسالة التي توحدهم جميعاً وعن العقيدة التي تهمهم جميعاً، ولم أعش بفكري وكياني إلاّ للإسلام طريق الخلاص وهدف الجميع»(*).

تجدر الإشارة إلى أن وسائل الإعلام الغربي ساهمت في الإيحاء بفكرة شيعية الثورة. وعلى الرغم من أن المعركة هي مع الشيعة بالفعل، إلاّ أنها لم تكن ذات بعد طائفي، بل وطني إسلامي بحت، فالشيعة يمثلون في العراق الغالبية من الوجود الوطني الإسلامي، في حين لا يمثل الحكم القائم الوجود السني، بل هو حكم لا ديني أصلاً وذو نزعة فردية مطلقة. ويعمل على البقاء في السلطة بكل الوسائل حتى لو أدى ذلك إلى إحراق العراق بأكمله.

والجمهورية الإسلامية في إيران انطلاقاً من مسؤوليتها الشرعية، لم تتنكر للتحرك الإسلامي المتفجر في العراق، بل عملت ـ في إطار واجبها تجاه الشعب المسلم الجار ـ على دعم هذا التحرك، وتقديم المساعدة للحركة الإسلامية من أجل إنقاذ الأمة من وطأة الفئة الحاكمة. ففي الأيام الأولى لاحتجاز السيد الصدر (أواخر حزيران / يونيو ١٩٧٩) أرسل الإمام الخميني ممثلاً عنه إلى السيد الصدر عن طريق السفير الإيراني في بغداد السيد محمود دعائي(**)، وعرض على السيد الصدر كل الإمكانات التي يطلبها. وبعد أيام معدودات اتصلت إحدى

(*) انظر: نص النداءات في الملاحق.

(**) حاول السيد دعائي زيارة السيد الصدر في بيته خلال هذه الفترة، إلا أن السلطة منعته من الدخول.

الشخصيات الإيرانية بالسيد الصدر للاستفسار عن حاله، بتكليف من الإمام الخميني، فأعرب السيد الصدر خلال ذلك عن امتنانه وشكره لتفقد الإمام الأبوي، وبعث له برسالة تلفونية قال فيها:

«... وأني إذ لا يتاح لي الجواب على البرقية، لأني مودع في زاوية البيت، ولا يمكن أن أرى أحد أو يراني أحد».

صدام حسين.. رجل المرحلة

مرت أحداث حزيران قاسية شديدة الوطأة على السلطة، فقد عمت الفوضى معظم مؤسساتها، ووصلت حالة الإرباك إلى قمة حزب البعث. وجراء ذلك برزت الحاجة إلى صدام حسين أكثر من أي وقت مضى، ليكون على رأس جميع السلطات، وليضطلع بالدور الذي ينتظره، باعتباره يمثل رجل المرحلة، أو المنقذ الذي ينشل الحزب من المأزق الذي أصبح يهدده بالسقوط، ومن ثم انهيار مصالح الغرب في العراق.. بثورة شبيهة بثورة الجارة إيران، لأنه (أي: صدام) يتمتع بمواصفات خاصة، أبرزها العدوانية والاستبداد المطلقين، وربما لا تتوفر بهذا المستوى عند أي من قياديّي الحزب والدولة، بمن فيهم الرئيس أحمد حسن البكر نفسه.

لقد صوّرت انتفاضة رجب وما أعقبها من تطورات إلى قواعد الحزب الحاكم مدى قوة الحركة الإسلامية، الأمر الذي أدى إلى تنصّل الكثير منهم عن الواجبات الحزبية وبروز بوادر التذمر على أوامر المسؤولين فيما بينهم. وإشعال بعضهم الضوء الأخضر لتحرك الإسلاميين. إلاّ أن السلطة واجهت هذه الظواهر بردود فعل وإجراءات عنيفة للغاية، إذ شملت طائلة العزل والاعتقال والإعدام قطاعات واسعة

من البعثيين في أجهزة الدولة والجيش الشعبي وقوى الأمن والمخابرات، وغيرها من مؤسسات السلطة.

وأخذت معالم التغيير في بنية الحزب الحاكم والدولة بالبروز بعد زيارة وزير الخارجية البريطانية اللورد «كارنغتون» إلى العراق في ٢ تموز / يوليو ١٩٧٩ واجتماعه بصدام حسين ـ فقط ـ مؤكد على ضرورة تسلمه مهام قيادة السلطة الأولى في البلاد بدلاً عن أحمد حسن البكر، كحل يفرضه الوضع الراهن. وتذكر بعض المصادر الإسلامية أن الوزير البريطاني أشار إلى الخطوط العريضة لأساليب مواجهة الحركة الإسلامية وتأثير إيران الثورة، بشكل لا يتكرر معه الخطأ الحاصل في إيران. وشدد على أن المهمة العاجلة للحاكم الجديد وجهازه تتلخص في استئصال الحركة الإسلامية من جذورها وضربها بقوة. وفي حالة تمكن الإسلاميين من إقامة نظام إسلامي في البلاد، فيجب حينها العمل على إضعافه تمهيداً لإسقاطه، من خلال عدة أساليب، منها تدمير المؤسسات الاقتصادية العمرانية للعراق، وإدامة الصراع مع النظام الجديد حتى لو أدى ذلك إلى تقسيم البلاد.

وسبق للمخابرات البريطانية أن ناقشت هذه الأفكار بعد أيام من انتصار الثورة الإسلامية في إيران من خلال تحليل شامل، طرحت نتائجه على الحكومة البريطانية التي قامت بنقلها إلى النظام العراقي على شكل توصيات أساسية، عممها صدام حسين على قيادة حزب البعث وكوادره المتقدمة خلال آذار / مايس ١٩٧٩ ـ كما مر ـ.

وفي تحليل المصادر الغربية لمجريات الأحداث في العراق، فإن معظمها يحدد تفسيره ـ عن قصد أو بدونه ـ ضمن إطار الأطروحة الطائفية، فيصور التحرك الإسلامي على أساس أنه تمرد الأكثرية

الشيعية، نتيجة شعورهم بالغبن والحيف لعدم حصولهم على مقاعد أكبر في العالم!، مجلة مدل ايسترن ستديس (اللندنية):

«لقد أثار الهيجان الشيعي المتصاعد الجدل حول القيادة، وأضاف عنصراً آخر للصراع حول السلطة بين أعضائها... فقد طالب عدد من الأعضاء الشيعة في المجلس (مجلس قيادة الثورة البعثي) بمنح الشيعة نصيباً أكبر في الحكم. واستناداً إلى احد المصادر فإن صداماً قدّم في حزيران / يونيو أي قبل شهر واحد من هيمنته على الحكم، قائمة للبكر بأسماء المرشحين للإعدام، والتي تضمنت زعماء شيعة حمّلوا مسؤولية تنظيم المظاهرات الشيعية، بالإضافة إلى عدد من الضباط الكبار، اتهمهم صدام باحتفاظهم باتصالات سرية مع المتمردين الشيعة. وعندما عارض البكر شمول قائمة الإعدام للضباط فإنه وضع تحت الإقامة الجبرية وسيطر صدام على السلطة الفعلية بيده»[٢٧].

وإذا صح هذا الزعم فإن مطالبة بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة بمنح الشيعة نصيباً أكبر في الحكم.. إنما تنطلق من عقلية طائفية وتفكير ضيق بعد أن انطلى عليهم التصور المذكور للأحداث، وليست من أجل نسف حالة الإحباط لدى الشيعة، أو تعاطفاً معهم ـ كما بعض المراقبين ـ، بل هي محاولات لخنق التحرك الإسلامي ومحاصرة المرجعية الدينية وإنقاذ الحزب الحاكم؛ لأن قيادة حزب البعث ليست بسنية أو شيعية، وإن كان معظم أعضائها ينتسبون تاريخياً إلى التسنن والقلة القليلة المتبقية منهم إلى التشيع.

إذن.. الأحداث انطلقت من رؤية بريطانية للوضع الجديد في العراق وضرورة إجراء التغيير. وتتلخص السيناريو الحقيقي لها في الانقلاب الذي قام به صدام حسين وعناصره الخاصة في ٩ تموز / يوليو ١٩٧٩،

والذي بدأ بتقديم صدام قائمة بأسماء (٣٠٠) شخصية إسلامية فكرية كبيرة إلى أحمد حسن البكر للتوقيع على إعدامها، وأبرز اسم تضمنته القائمة هو الإمام السيد محمد باقر الصدر. ومقابل رفض البكر[*]، فقد هدده صدام بأنه سوف ينال المصير نفسه. وفي ١٠ تموز/يوليو ـ أي بعد يوم واحد فقط ـ اجتمع صدام بمجلس القيادة وطرح قضية إعدام الـ(٣٠٠) شخصية، فرفض بعض الأعضاء ذلك، وطالبوا بالمزيد من البحث والتأمل. ومقابل إصرار صدام وغضبه، فقد اقترح أحدهم استثناء الإمام الصدر من القائمة؛ لأنه عالم يندر مثيله، وله وزن كبير في العالم الإسلامي كله، وفي إعدامه خطر على حزب البعث في جميع الدول العربية. وحدثت في أعقاب ذلك ضجة ولغط، ختمها صدام بزعيق غليظ في وجه المعارضين متهماً إياهم بالرجعية والطائفية والجبن، وان رؤوسهم العفنة يجب استئصالها[٢٨]. وانتهى الاجتماع بعد نقاش حاد وطويل حول مختلف جوانب الوضع الذي يمر به العراق، ومنها قضية الوحدة مع سوريا.

وبعد منتصف الليلة نفسها اعتقل جميع القادة المعارضين للخطة، وأقيلوا من جميع مناصبهم في ١٢ تموز /يوليو ١٩٧٩. وجراء ذلك تزعزع الكادر الحزبي ورفض قسم منهم هذه الإجراءات، مما أدى إلى اعتقال العديد منهم، وأحيلوا إلى محكمة حزبية صورية، سبقها ظهور محي عبد الحسين (أمين سر مجلس قيادة الثورة) على شاشة التلفزيون واعترافه بتورطه مع مجموعة من قادة الحزب بمؤامرة ضد النظام بالاشتراك مع الحكم السوري. في حين رفضت سوريا هذه الاتهامات

(*) لأن البكر يتصور أسلوباً أكثر فعالية في التعامل مع المعارضة والحركة الإسلامية.

بشدة، وطالبت ولو بدليل واحد على وجود مثل هذه المؤامرة الدرامية، وعلى تورط نظامها فيها. ثم قامت سلطات صدام في آب / أغسطس ١٩٧٩ بإعدام (٢٢) من كبار قادة الحزب والدولة، والحكم محجوب، محمد عايش، عدنان حسين، غانم عبد الجليل (وزراء وأعضاء في مجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية لحزب البعث الحاكم)، محي عبد الحسين (أمين سر قيادة الثورة)، إضافة إلى عبد الخالق السامرائي (مفكر قومي وحزبي، عضو القيادتين القومية والقطرية لحزب البعث وعضو مجلس قيادة الثورة).

تجدر الإشارة إلى ان كشف النظام عن وجود المؤامرة المزعومة وتفاصيلها وتبعاتها جرى بعد الإعلان عن إقالة البكر في ١٦ تموز / يوليو ١٩٧٩ وتسلّم صدام المسؤولية الأولى في البلاد رسمياً[*]. وبذلك فتحت أمام العراق ـ بأجمعه ـ مرحلة جديدة من المعاناة، وعلى مستوى الحركة الإسلامية خصوصاً. وحول ذلك تتفق وسائل إعلام النظام على القول بأن «استلام الرئيس صدام حسين لمقاليد الحكم وفي المركز الأول لقيادة الحزب أيضاً، يعتبر إيذاناً ببدء مرحلة جديدة في مسار العراق وتوجهه السياسي على جميع الأصعدة، في الخليج، في المنطقة العربية والشرق الأوسط والعالم الثالث»[٢٩]. وبالفعل فقد اتسمت هذه المرحلة الحساسة بمحنة رهيبة عاشها الشعب العراقي، وسنوات دموية نالت الحركة الإسلامية وعلماء الإسلام الشيء الكثير.

وأمام كل هذه التوقعات ـ التي آتت أكلها فيما بعد ـ حاول صدام ونظامه التظاهر ببعض الممارسات (الايجابية) لتركيز موقعه، ولفت

(*) يتفق المراقبون على أن صدام حسين كان المتنفذ الأول في السلطة منذ السنوات الأولى للحكم البعثي الحالي.

أنظار الشعب للتغيير الجديد.. بما هو غير معهود سابقاً، وذلك وفقاً لقاعدة «ماكيافل» التي تفرض على الحاكم أن يكون حيواناً ووحشاً وماكراً.. وتجرداً عن كل الفضائل الأخلاقية والطبقات الإنسانية، ولكن مقابل تظاهره بالالتزام الخلقي والتديّن والرحمة[٣٠]. وهذا الأمر المكشوف حمل بعض المحللين الغربيين على القول.. بأن صداماً ومنذ توليه السلطة أخذ «يؤكد على الرموز الشيعية، وفي إحدى المناسبات ذهب بعيداً باستنكار الخليفة السنّي معاوية ومدح الإمام علي، مؤكداً على أن القيادة العراقية سارت على خطى علي والحسين(ع)... بينما حث صدام حسين ومسؤولون بعثيون آخرون على نقطة زيارة الأماكن الشيعية المقدسة في النجف وكربلاء وحضور المراسم الدينية التي تقام هناك»[٣١].

والعبارات المشار إليها قالها صدام حسين عند زيارته للنجف الأشرف في ١٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٩، أي بعد ثلاثة أشهر من تسلمه الموقع القيادي الأول. وقد كانت زيارته هذه مفاجئة حتى لبعض دوائر السلطة المختصة في المدينة. وقد سبق وصول موكب صدام أربع عشرة حافلة، كل منها تحمل خمسة وثلاثين من حرس صدام الخاص، أما موكب الرئيس فإنه تألف من (١٠٠) سيارة مارسيدس (ليموزين)، أي أن حزام صدام الأمني الخاص (الأحزمة الأولى والثانية والثالثة) تألف عند زيارته للنجف من (١٠٠٠) رجل تقريباً، فضلاً عن الحماية المحلية، وقوات الأمن والمخابرات.

وأتت زيارة صدام للنجف الأشرف ضمن عشرات الزيارات التي قام بها لأنحاء مختلفة من العراق، إلاّ أن زيارته للنجف كانت ذات طبيعة خاصة، فرضتها نوعية التحرك الإسلامي الثوري الذي يقوده الإمام محمد باقر الصدر انطلاقاً من النجف.

الإجراء الآخر الذي قام به صدام ـ ضمن اتجاه إحداث بعض التغييرات ـ هو قرار العفو العام الذي أصدره في ١٣ آب / أغسطس من السنة نفسها، والذي تم بموجبه إطلاق سراح معظم السجناء السياسيين، ومن بينهم أبناء الحركة الإسلامية، ليضيف إلى غاياته السابقة غايات جديدة، تتضمن محاولة إغراء بعض المعتقلين معه، واستدراج آخرين لمواقف يمكن للنظام استثمارها، وكذلك وضع حاجز بين الشعب وقواعد الحركة الإسلامية من جهة، وقيادة الحركة المرجعية من جهة أخرى. ولكن سرعان ما كشف النظام على حقيقته، إذ تم ـ مرة أخرى ـ اعتقال جميع الإسلاميين الذين أطلق سراحهم بعد أيام وأسابيع فقط، باستثناء الذين تخفوا أو هاجروا من العراق.

إجراءات السلطة الاحترازية

أخذت الساحة العراقية في الداخل تشهد المزيد من الغليان والتفاعل، كنتيجة حتمية لتنامي حالة الصراع، ترافقها إجراءات احترازية مشددة من قبل السلطة. والبادرة الأولى التي برزت ضمن هذا السياق هي التظاهرة الحاشدة التي قامت بها عدة مجموعات من أعضاء الحركة الإسلامية وأنصارها في ١٧ آب / أغسطس ١٩٧٩، ابتداءً من مسجد «الإمام الحسين» وانتهاءً بمسجد «سيد الرسل» في مدينة الثورة ببغداد.

ثم أقيم احتفال كبير، تحدث فيه أحد مسؤولي حزب الدعوة في المدينة (السيد عبد المحسن الموسوي)، منددًا بالسلطة ومشيدًا بالحركة الإسلامية ومرجعية آية اللّه الصدر. وأطلق المحتفلون هتافات وشعارات مناهضة لحزب البعث، مما أدى إلى محاصرة قوات السلطة للمسجد ودخولها إليه عنوة وإطلاق الرصاص على الحاضرين واعتقال الكثير

منهم، كما أدت الاشتباكات التي حدثت بين الطرفين إلى سقوط العديد من القتلى والجرحى.

وفي هذه الحادثة وغيرها نزل أبناء الحركة الإسلامية إلى الشوارع، وباتوا بين الجماهير وفي حالة تلاحم مع الأمة. ثم حدثت في هذه الفترة أولى العمليات العسكرية، وقد بدأت بالهجوم على مقر الجيش الشعبي في مدينة الثورة والهجوم على مديرية أمن الكاظمية ببغداد خلال أيلول / سبتمبر ١٩٧٩، وأعقبتها ـ بعد أسبوعين تقريباً ـ عملية العاشر من محرم في كربلاء(*). وفي اليوم نفسه انطلقت تظاهرتان إسلاميتان في البصرة والعمارة، تحت غطاء مواكب عزاء الإمام الحسين، اعتقل على أثرهما المئات، منهم (٤٠٠) شخص في العمارة وحدها.

وكان الإمام الصدر يرى أن صدام حسين هو المسؤول عن كل ما يحدث من مآسي وتمزق في البلاد، وبتصفيته قد يمكن إطفاء نار الفتنة، فما لبث أن وافق على الخطة الانتحارية التي وضعها الخط العسكري لحزب الدعوة في القوة الجوية، ويبدأ بتنفيذها أحد طياري صدام الخاصين(**).

وعلى مستوى التحرك الإسلامي الداخلي، عقد حزب الدعوة مؤتمره السري الأول بعد دخول مرحلة الصراع، وذلك خلال شهر تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ في المدينة المنورة بالعربية السعودية(***)، أثناء موسم الحج(****). ومن خلال مبعوث خاص إلى

(*) سنأتي على ذلك بالتفصيل في الفصل الرابع.

(**) انظر: الفصل السابع، محاولات إسقاط النظام.

(***) دون علم سلطاتها ـ بالطبع ـ.

(****) اختيار الزمان والمكان يعود إلى توافد معظم قيادات الحركة الإسلامية لأداء مراسم=

الحجاز اتصل السيد الصدر بالمؤتمر، الذي خرج بقرارات حاسمة وحساسة على صعيد العمل ضد النظام والعمل التنظيمي الداخلي.

كما شكلت القيادة التنفيذية لحزب الدعوة لجنة جهادية جديدة مقرها إيران، ضمّت مهدي عبد مهدي والشيخ صبحي الطفيلي(*) والدكتور فخري مشكور. ويقول سعدون حمادي (وزير الخارجية آنذاك) معقباً على هذا التحرك: بعد نجاح الخميني في إسقاط نظام الشاه.. ترك خليفة له في العراق هو محمد باقر الصدر، وكذلك عقد حزب الدعوة مؤتمراً جديداً وشكل قيادة جديدة، وكل الاتجاه كان يمشي على أساس قلب النظام[٣٢].

وفي الخارج تعود وسائل الإعلام للحديث عن تطورات الوضع في العراق، وعن ظهور بوادر ثورة إسلامية (شيعية) شبيهة بثورة إيران، الأمر الذي أثار رئيس النظام أثناء لقائه مراسل مجلة «دير شبيغل» الألمانية، حيث قال له: «اذهب إلى كربلاء والنجف لترى الثورة الشيعية التي تكتبون عنها في الغرب»[٣٣].

ان الثورة (الشيعية) التي يرفض صدام حسين الاعتراف بها أو بمؤشراتها، لم تكن حاضرة في كربلاء والنجف وحسب، بل وفي معظم مناطق الوسط والجنوب، شهدته هذه الفترة. ولعل أبرز مؤشرات الثورة هو الاعتقالات والمجازر الجماعية، التي كان من الواضح ان تصعيدها يشكل مقدمة لقتل السيد محمد باقر الصدر، إذ لم يهدأ

=الحج، وهو أمر لا يلفت الانتباه، كما لا يمكن تحقيقه في مكان وزمان آخرين، نظراً لتوزع هذه القيادات في أنحاء مختلفة من العالم، وظروف العمل السري، وطبيعة الأنظمة الحاكمة في بلاد المسلمين.

(*) بعد حل تنظيم حزب الدعوة في لبنان وتشكيل حزب اللّه في العام ١٩٨٢، انتخب الشيخ صبحي الطفيلي أميناً عاماً لحزب اللّه.

للسلطة بال وهذا الرجل ما زال ينبض بالحياة، على الرغم من ظروف الحجز والحصار. ولا شك ان اعتقاله وإعدامه سيوقع السلطة في المحذور السابق الذي أدى إلى انتفاضة رجب، فلذا قررت نسف ردود الفعل مقدماً من خلال قص أجنحة حركة الصدر وتقطيع أطرافها.

ففي أيلول /سبتمبر ١٩٧٩ حدثت موجة اعتقالات كبيرة، أعقبتها موجة أخرى في تشرين الثاني /نوفمبر، إلى حد تم فيه اعتقال (٤٠٠) إسلامي في منطقة واحدة من مناطق مدينة الثورة، كما كثفت حالات الإعدام بمعدل (١٥) حالة في اليوم الواحد.

ومن بين الذين نفذ بهم حكم الإعدام، اثنا عشر كادراً متقدماً في حزب الدعوة الإسلامية في وقت واحد من يوم ١٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٩، وهم: سهل طاهر العلي (قيادي)[*]، الدكتور أحمد عبد الزهرة (أحد البارزين في تنظيم البصرة)، سعدي كاظم الصراف (معيد في كلية الهندسة)، خضر عبد الصاحب الأطلسي (مدرس في الجامعة التكنلوجية)، الدكتور باسم محمد علي الحداد، المهندس محمد رضا فخر الدين، المهندس محمد جواد الحكّاك، حسين عبيد الخفاجي (قتل بغرز ٣٠ مسماراً في جسده)، محمد غضبان العسكري، المهندس علي محسن لعيبي وشقيقه الدكتور غسان محسن لعيبي.

ومن غريب الصدف أن صداماً زار مدينة النجف الأشرف في نفس اليوم الذي أعدم فيه هؤلاء، وألقى خطاباً قال فيه: «أنا ابن الحسين... وأقاتل أعدائي بسيف جدي الحسين!».

(*) مسؤول خط تنظيمي كبير في حزب الدعوة، عضو قيادة الاحتياط، عضو لجنة الاشراف على العمل العسكري، عضو اللجنة المكلفة بإعادة تنظيم الحزب في جامعة بغداد، ومن المقربين للسيد الصدر.

وفي ٢٨ تشرين الأول / أكتوبر من نفس السنة أعدمت السلطة عدداً آخر، بينهم الدكتور حسين طاهر (أستاذ في جامعة بغداد) محمد عبد اللّه طاهر (مدرس في كلية الهندسة) والدكتور محمد عبد الرضا (أستاذ في كلية الهندسة). كما أعدمت في ٦ تشرين الثاني / نوفمبر تسعة عشر كادراً متقدماً في حزب الدعوة، بينهم السيد مهدي طالب أبو العيس (أستاذ التأريخ في كلية الفقه في النجف الأشرف) وعبد السادة عبد اللّه (أحد مسؤولي تنظيم النجف) وعلوان الحسناوي (أستاذ الفلسفة في كلية الفقه. وفي ٦ كانون الأول / ديسمبر أعدم المهندس عبد الحليم الراوي (من كوادر جماعة الأخوان المسلمين). وفي ٩ كانون الأول / ديسمبر أعدم مسؤول تنظيمي في «الدعوة» هو موح عبد الساعدي، وأعدم أيضاً في وقت مقارب عبد الحميد ثامر (كادر قيادي في الدعوة).

وخلال هذه الفترة (أواخر العام ١٩٧٩) تعرّض (١٥٠) إسلاميا للسم في المعتقلات، حيث ماتوا عن آخرهم، باستثناء واحد فقط ما زال شاهداً على الفاجعة، وهو السيد محسن شبر.

وفي بداية العام ١٩٨٠ قتلت السلطة سلوى البحراني (من البارزات في التحرك الإسلامي النسوي ومن المقربات إلى آمنة الصدر) بواسطة السم، في أعقاب اعتقال وتعذيب داما عدة أشهر. كما أعدم في هذا الوقت عدد من كوادر الدعوة وقيادييها، من بينهم مجيد حميد الثامر، الذي داهمت قوة من السلطة بيته في الكوفة وقتلته أمام زوجته وأطفاله. ومحمد بدّاي السالم(*) الذي قتل بعد سبعة أيام متواصلة من التعذيب، والشيخ عبد الجليل مال اللّه (ممثل الإمام الصدر في محافظة ديالى).

(*) ولد في البصرة في العام ١٩٢٩، انتمى إلى حزب الدعوة الإسلامية في بداية الستينات، بعد إعدامه ابنه أحد تنظيمات «الدعوة» في الداخل بقوله «كنا نحتفظ به ونبعده عن المخاطر كذخر وبركة وقدسية لعملنا».

وفي ١٧ آذار / مايس ١٩٨٠ ارتكبت السلطة الحاكمة أول مجزرة جماعية من نوعها، وذلك بإعدام (٩٦) كادراً قيادياً ومتقدماً في حزب الدعوة (في يوم واحد فقط) بينهم ثلاثة قياديين، هم: الشيخ حسين معن(*) (أحد علماء الدين في النجف ومن تلامذة الإمام الصدر وعضو قيادة الظل في الدعوة، وقد بكاه أستاذه الصدر وتأثر بشدة لإعدامه)، عدنان سلمان الكعبي (عضو قيادة لجنة العراق وأحد أبرز مسؤولي الخطين التنظيمي والعسكري) وجواد كاظم الزبيدي (من قادة العمل العسكري وأحد قنوات الاتصال بين قيادة «الدعوة» في الداخل والإمام الصدر) إضافة إلى قيس عبد اللّه (أحد قادة العمل العسكري)، الدكتور غازي الحريري، مجيد جواد كاظم، الدكتور رياض باقر زيني، المهندس رياض حسن شبّر، وعدد من الضباط والعسكريين. ويذكر أن السلطة عرضت عليهم إجراء لقاءات تلفزيونية يتبرؤون فيها من الإمام الخميني ويستنكرون أعمال حزب الدعوة مقابل إطلاق سراحهم، إلاّ أنهم رفضوا العرض جميعاً دون استثناء وفضلوا الموت.

وكانت السلطة البعثية قد عقدت للشيخ حسين معن ندوة فكرية مغلقة مع عدد من أساتذة علم النفس والسياسة والاجتماع في جامعة بغداد، بإشراف مدير الأمن العام (فاضل البراك) وحضور وزير الداخلية (سعدون شاكر) وعدد من كبار مسؤولي السلطة والأمن، وقد أجاب فيها على عدة أسئلة بشكل صريح، حيث قال بأن حزب البعث في العراق هو صنيعة الانجليز وهدفه امتصاص طاقة الأمة وشل حركة الإسلام الفكرية والسياسية، وأن صدام حسين نصّبه «جورج براون» في

(*) يقول بعض ذوي الخبرة باجتهاد.

زيارته الأخيرة للعراق، أما الإمام الخميني فهو زعيم المسلمين. وقد أدى ذلك إلى زيادة حنق وزير الداخلية واعتدائه على الشيخ ـ أثناء المناظرة ـ بالضرب والشتم[٣٤].

وفي لقاء صدام حسين مع حكمت عبد المجيد ولي[*]، أحد الذين أعدموا ضمن مجموعة الـ(٩٦)، سأله صدام عن حقيقة قيامه بعملية تفجير مديرية أمن الرصافة في بغداد، والتي أسفرت عن قتل وجرح (٤٠) عنصراً بعثياً، فأجابه حكمت بالإيجاب، ثم عاد صدام ليسأله:

ـ ولماذا أيها المجرم؟

ـ أردت بها مواصلة الثورة، واسترجاعاً لحق ووفاءً لشهداء ودحراً لظلم.

ـ علّمنا الإسلام أن نخشى اللّه ولا الإسلام.

ـ كيف حصلت على هذه المتفجرات؟

ـ انها توزع في شوارع العراق؛ لأن كل شارع رفع لافتة الثورة، واعلم أن كل طفل مجاهد (قنبلة) يفجرها يوماً تحت أركان دولتكم المتداعية[٣٥].

وخلال آذار/ مايس أيضاً أعدمت السلطة مجموعة أخرى من العلماء المجاهدين، أبرزهم السيد عبد الرحيم الياسري، أحد ممثلي الصدر في محافظة ديالى.

هذه الأرقام لا نسوقها للإحصاء أو الحصر، وإنما للإشارة إلى حدة

(*) عمل في الخط العسكري، أعدم بعمر ١٩ سنة، أي دون السن القانوني المعمول به في العراق.

الإعدام والمجازر الجماعية ليس إلاّ؛ لأن الآلاف في هذه الآونة قد طالتهم يد السلطة. تقول الصحافية المصرية صافيناز كاظم التي عاشت أحداث هذه الفترة بتفاصيلها:

كنت طيلة الشهور، قبل أبريل سنة ١٩٨٠، أسمع عن الإعدامات الجماعية التي يساق لها الشباب المسلم: ٣٠٠ ـ ٤٠٠ شاب يومياً[٣٦].

ومن جانب آخر رافقت عمليات الإعدام حرباً نفسية شديدة ضد الإمام الصدر، إذ كانت السلطة تخبره تلفونياً وبشكل يومي ـ تقريباً ـ بأسماء المعدومين من تلامذته والمقربين إليه ومريديه، إمعاناً في إيلامه والتنكيل به، إضافة إلى تضييق حلقة الحصار حوله وحول بيته وعائلته. وقد أصدرت منظمة العفو الدولية بياناً حول الموضوع، جاء فيه:

«آية اللّه السيد محمد باقر الصدر... تقول آخر التقارير بأنه تم قطع الماء والكهرباء عن داره، ويجلب له الطعام مرة واحدة في الأسبوع، ولا يسمح له بمغادرة البيت، وحتى الذهاب إلى المسجد، وكذلك لا يسمح له باستقبال الزوار من أصدقائه أو طلابه، ولم يسمح أيضاً بزيارة الطبيب له عندما كان مريضاً وقد تم إخلاء الدور التي تحيط ببيته في النجف وتم إشغالها من قبل أعضاء قوات الأمن»[٣٧].

وما تذيعه المنظمات الدولية هو جزء يسير من الواقع؛ لأن النظام العراقي منع حتى إيصال الطعام إلى بيت الإمام الصدر لعدة أسابيع، وأصبحت العائلة[*] في حالة يرثى لها، اقتاتت خلالها على ما تبقى من

(*) كان معه في البيت: أمه (شقيقة آية اللّه محمد رضا آل ياسين) وزوجته (شقيقة الإمام موسى الصدر) وبناته الأربع وولده الوحيد (جعفر) وشقيقته (بنت الهدى) وخادمه، إضافة إلى الشيخ محمد رضا النعماني.

الخبز اليابس في زوايا البيت. وعندما حاول أحد الجيران إيصال شيء من الطعام للإمام المحار وعائلته، اعتقلته السلطة فوراً وأعادته إلى بته جثة هامدة.

والملفت للنظر هنا أن السيد الصدر كان يشعر بالعطف والرأفة على عناصر السلطة اللذين يحاصرون بيته، فيتألم لمعاناتهم من الحر الشديد في أيام الصيف، فطلب إلى عائلته تقديم الماء البارد لهم. فقامت السلطة إثر ذلك باستبدال عناصرها المرابطين حول بيت السيد الصدر، وتكررت هذه الحالة أكثر من مرة؛ للحيلولة دون تعاطفهم مع المرجع الديني المحاصر ثم ذهبت إلى اختيارهم من المنطقة الغربية في العراق، لأنهم مضمونو الجانب ـ على حد اعتقاد السلطة ـ.

ومن جملة ما فعله هؤلاء لإثبات ولائهم الأعمى هو حفرهم لنفق يؤدي من الخارج إلى بيت الإمام الصدر، مما تسبب في انفجار أنبوب الماء وتسرب المياه تحت أرض البيت، وكاد أن ينهار نتيجة التصدع والخسف الذي تعرضت له بعض أماكنه، وقد يكون ذلك جزءاً من محاولات الاغتيال والتصفية التي قامت بها السلطة مستهدفة حياة الإمام الصدر، والتي ابتدأت بالحرب النفسية ثم المحاصرة والتجويع والتخريب، وحتى المحاولة المباشرة التي ينقل تفاصيلها الشيخ محمد رضا النعماني، إذ يقول بأن السلطة كلفت ضابطاً في الاستخبارات ليقوم بقتل السيد الصدر في مكتبه، وذلك في فترة التخفيف عن الحجز، إلاّ أن هذا الضابط (وهو من آل الجابري في النجف) الذي بقي طوال الفترة التي سبقت العملية في صراع دائم مع عقله وضميره ووازعه الديني، اتصل بالسيد الصدر وأخبره بتفاصيل المؤامرة، وتاب بين يديه. ويذكر أن هذا الضابط كتب منشورات ضد السلطة ووزعها

بين زملائه، فأدى ذلك إلى إعدامه، وقد ترحم عليه السيد الصدر. كما حدثت محاولة أخرى عندما قامت مجموعة من عناصر السلطة في أيلول / سبتمبر ١٩٧٩ بالعبور إلى سطح دار الإمام الصدر ليلاً، وحاولت اغتياله حينما كانت العائلة نائمة. وتأتي المحاولات في إطار سعي النظام لعدم تورطه العلني بدم الإمام الصدر، الأمر الذي كان يلح عليه الصدر نفسه، وهذا ما جعله يفكر بحدث كبير يهز الأمة من خلال إراقة دمه.

وبالفعل فقد خطط ـ بعد أن يشكل القيادة النائية ـ أن يخرج إلى مرقد الإمام علي(ع) بالقوة بين صلاتي المغرب والعشاء حين تزداد كثافة الناس، عندها يلقي بياناً، يعلن فيه بأن سلطة البعث كافرة وجائرة، ويجب على كل المسلمين وعلى كل العراقيين محاربتها، ثم يعلن عن أسماء القيادة السياسية النائية التي تتحمل قيادة الثورة الإسلامية في العراق بعد مقتله، ويستمر بكشف ممارسات النظام حتى يضطر الأخير إلى قتله في المرقد، وذلك لكي تبقى المسألة حية. ومما لا ريب فيه أن الشعب العراقي سيكون على علاقة مباشرة مع الحدث، بالنظر إلى عاطفته الدينية التي أراد السيد الصدر تفجيرها واستنهاض الأمة من خلالها. وقد حدث خلال فترة الحجز ما أثبت للسيد الصدر بأن الكثير من أبناء الشعب ما زالوا يحملون في أعماقهم الالتزام بالإسلام والتعاطف مع قضاياه.. وكل الحب والولاء للمرجعية الدينية وعلماء الدين. وهذا لا يعني نفي وجود الكثرة الأخرى من الشعب والتي تنصلت عن مسؤوليتها الشرعية.. وحتى العرفية. وقد لعبت فترة الحجز دوراً إيجابياً في هذا المجال، وأبرز مصاديق ذلك هو الرسالة التي أرسلها للسيد الصدر مجموعة من النجفيين ممن اشتهروا بعدم

التزامهم الديني، وأعلنوا فيها عن سخطهم على السلطة وولائهم للمرجع المحتجز. ويذكر الشيخ محمد رضا النعماني بأن مضمون الرسالة المكتوبة باللهجة الشعبية هو: «سيدنا.. نحن متألمون عليك، والبعثيون الكفرة يحتجزونك، ونحن سنأتي إن شاء اللّه الساعة ٣ ظهراً لقتل رجال الأمن الذين يحتجزونك». ويستطرد الشيخ النعماني بالقول: «وفي الموعد المحدد نظرنا من الشباك، فجاء أفراد تلك المجموعة وهم ملثمون، فانهالوا على رجال الأمن وضربوهم بشدة، لدرجة أنهم ظنوا قد قضوا عليهم. فقال السيد: إذا كان الحجز يحرك هذه الطبقة من الناس، فلا بد أن يكون تأثير الدم أقوى. ولذا خطرت على باله فكرة الخروج إلى الصحن». ولا نجانب الحقيقة إذا اعتبرنا بأن هذه الرسالة والحادثة هما وثيقتان هامتان من وثائق الثورة الإسلامية في العراق.

ولم تكن التطورات بعيدة عن اهتمام ومتابعة القيادة الإسلامية في إيران، ففي بيان هام للإمام الخميني في ٣٠ آذار / مايس ١٩٨٠ بمناسبة قطع العلاقات الإيرانية ـ الأمريكية، جاء:

«ان صدام حسين كشف عن وجهه القبيح المعادي للإسلام والإنسانية كالشاه المخلوع، فأعد عدته لتدمير الإسلام والحوزة المقدسة في النجف الأشرف، إضافة إلى سلوكه المتوحش تجاه المسلمين المظلومين إرضاءً لكارتر، كما فعل المغول، فيعامل علماء الإسلام ولا سيما سماحة آية اللّه السيد محمد باقر الصدر كما كان رضا خان ومحمد رضا بهلوي يعاملان العلماء وسائر فئات الشعب».

وما يجري على الإمام السيد محمد باقر الصدر ينعكس بالضرورة على حركته الإسلامية في الداخل والخارج، وعلى جميع المستويات، وقد يكون أخطرها الوضع الداخلي للحركة. فالاتصال بالسيد الصدر

بات أمر في غاية الصعوبة، وهذا من شأنه تأخير عملية تلقي الأوامر منه وطرح المشاكل عليه، فبعد أن كان أحد المقربين منه ـ وبطريقة خاصة ـ حلقة الوصل بينه وبين الحكة الإسلامية في أحلك فترات الحجز، وصل الأمر إلى أن تتم عملية الوصل بين الطرفين عن طريق شقيقه الإمام الصدر (بنت الهدى) وزوجة أحد كوادر حزب الدعوة.

وعلى الرغم من كل ما يتعرض له الإمام الصدر، إلاّ أن النظام لم يكن يرضى بأقل من رأسه، كحل ساهم الاستعمار العالمي في وضعه، من أجل ضمان مصالحه في العراق واستمرار مجود النظام وإعادة الاستقرار إليه. وتقرر أن تسبق عملية التصفية مناورة سياسية مفتوحة، الهدف منها معرفة التغييرات التي أحدثها الحجز وتأثير ذلك على الساحة، وردود فعل الجماهير تجاه إجراءات السلطة، ومدى تمسكها بالقيادة المرجعية. فقامت السلطة في أوائل شباط / فبراير ١٩٨٠ بتخفيف الحصار عن السيد الصدر وسمحت له بمزاولة بعض نشاطاته العلمية والاجتماعية. وجراء ذلك بادر سماحته إلى إقامة مجلس حسيني في بيته، فأقبلت الجماهير عليه بكثافة مما تسبب في عودة الإقامة الجبرية عليه، ولكن بشكل أقل حدة.

وفي فترة الحجز وفكه كان النظام ينتظر ردود الفعل، وخاصة من أجهزة الحوزة العلمية النجفية وزعاماتها المتمثلة بالإمام الخوئي. إذ وافق زعيم الحوزة ـ بناءً على اقتراح الشيخ حسن فرج اللّه ـ أن يكون هو شخصياً في مقدمة الوجوه العلمية في النجف الأشرف لزيارة آية اللّه الصدر وفك الحجز والحصار عنه، إلاّ أن عدم تحقيق طلب آية اللّه الخوئي بإشراك عدد من عائلة المرجع الراحل الحكيم في هذا التحرك قد حال دون تنفيذه. ولكن بعد الرفع المؤقت للحجز أرسل السيد

الخوئي أحد أنجاله لزيارة السيد الصدر والاستفهام عن وضعه وأحواله. وقد بقي وضع الإمام الصدر قلقاً تماماً لعدة أسابيع، حتى دخل نيسان/ أبريل ودخلت معه المأساة إلى معظم بيوت العراق.

ويمكن إيجاز وضع السلطة خلال الأشهر الثمانية الماضية لمرحلة الصراع السياسي بالمعالم التي طفحت على السطح، والمتمثلة بالفردية والتجبر وسياسة الإرهاب الشامل والبطش بكل تحرك يشك بعدم ولائه للنظام، أياً كان لونه وشكله، ورافق سياسة القبضة الحديدية هذه مجموعة من التصرفات المرتبكة الهابطة. ويكفي للدليل عليها مجموعة من الحوادث البسيطة، منها اعتقال بعض أساتذة كلية الطب في جامعة بغداد من اللذين يملكون سيارات جديدة لا تحمل رقماً، بسبب قيام سيارة لا تحمل رقماً بتوزيع منشورات إسلامية. وكذلك نقل قائد أحد فيالق الجيش إلى مدير لمعمل اسمنت الفلوجة لسبب بسيط. وإحالة عدد من مدرسات إعدادية المنصور في بغداد على التقاعد، لمجرد مساواتهن لزميلة لهن في المدرسة بعد إعدام ولديها الدكتور غسان والمهندس علي لعيبي. وعشرات الحوادث الأخرى التي تثير الاستغراب.

ومن معالم المرحلة أيضاً، تفشي حالة التعب والانهيار في أجهزة السلطة، نتيجة السهر والخفارات والملاحقة والمواجهة مع الحركة الإسلامية وتعدد الصدامات مع الأمة، والرعب الذي سرى في جسد النظام.. من رأسه المتمثل بصدام حسين وحتى أخمص قدميه (قواعد السلطة)، يضاف إليه الصراع والكراهية بين أجهزة السلطة نفسها، كالأمن والمخابرات ومنظمات الحزب الحاكم والجيش والجيش الشعبي والشرطة. ولا شك أن لهذا الصراع مردودات سلبية، فمن مردوداته

السلبية تنافس تلك الأجهزة ـ كجزء من حالة الصراع ـ على قمع الإسلاميين وضربهم بشدة في محاولة إثبات ولائها المطلق للنظام. وهكذا بقيت الحركة الإسلامية تحت رحمة المطرقة السندان. وأثبتت أحداث نيسان ١٩٨٠ وما أعقبها مدى وضوح هذه المعالم، وتجاوزها إلى معالم أكثر عمقاً وتعقيداً.

قرار تصفية الحركة الإسلامية

لكي تجد السلطة مبرراً قانونياً لعمليات الإبادة الجماعية ضد الحركة الإسلامية، فقد أصدرت قراراً فريداً من نوعه ـ على المستويين التاريخي والجغرافي ـ في آذار / مايس ١٩٨٠، يقضي بإعدام منتسبي حزب الدعوة والعاملين لتحقيق أهدافه تحت مختلف الواجهات والمسميات وبأثر رجعي، ووقعه صدام حسين نفسه. وجاء في القرار:

«لما كانت وقائع التحقيق والمحاكمات قد أثبتت بأدلة قاطعة أن حزب الدعوة هو حزب عميل مرتبط بالأجنبي وخائن لتربة الوطن والأهداف ومصالح الأمة العربية، ويسعى بشتى الوسائل إلى تقويض نظام حكم الشعب ومجابهة ثورة (١٧) تموز مجابهة مسلحة. لذا قرر مجلس قيادة الثورة تطبيق أحكام المادة (١٥٦)[*] من قانون العقوبات بحق المنتسبين إلى الحزب المذكور أو العاملين لتحقيق أهدافه العميلة تحت واجهات أو مسميات أخرى. ينفّذ هذا القانون على الجرائم المرتكبة قبل صدوره والتي لم يصدر قرار بإحالتها إلى المحكمة المختصة»[**].

(*) تنص على إعدام من يمس استقلال البلاد ووحدتها وسلامة أراضيها.

(**) انظر: نص القرار في الملاحق.

وجاء في تفسير وسائل إعلام النظام للقرار بأنه يشمل أيضاً كل من تعاون مع حزب الدعوة أو سهّل مهمته أو روّج لأفكاره، والمرتبطين به بصورة مباشرة أو غير مباشرة، كالعاملين في المؤسسات الثقافية والفكرية أو الاتحادات المهنية والطلابية التي يرعاها الحزب ويدعمها. وأغرب ما في القرار إنه يسري بأثر رجعي على الحالات السابقة لصدوره، فمثلاً إذا وزّع شخص منشوراً قبل عدة سنوا تمن إصدار القرار.. يروج لأفكار إسلامية يتبناها حزب الدعوة، فإن طائلة الإعدام ستشمله لا محال.

وبمراجعة سريعة للقرارات والقوانين التي أصدرتها حكومة البعث والحكومات المتعاقبة على العراق وكذلك القوانين الدولية، يظهر أنّ قراراً له قوة القانون وبهذه الكيفية لم يصدر مطلقاً، فضلاً عن أنه لا ينسجم مع بنود الدستور المؤقت الذي أعلنه النظام في العام ١٩٦٩، إذ انّ هذا القرار يقضي بتصفية أعداد هائلة من البشر لمجرد اعتناقهم مبدأ معيناً، كما يستهدف نوعاً بشرياً كاملاً، ولا يقتصر على اتجاه أو حركة أو مجموعة أفراد[٣٨] وبعبارة أخرى فإنه قانون يشّرع القضاء على الإسلام في العراق؛ لأن الخطورة ـ علو وجه التحديد ـ تكمن في مسألة ترويج أفكار حزب الدعوة، فيطرح السؤال حينئذٍ: ما هي حقيقة تلك الأفكار؟!. ويمكن التعرف على هذه الأفكار من خلال منشورات الحزب وأدبياته الخاصة والعامة، والتي تقرر أن الإسلام هو دين وشريعة ونظام يستوعب جميع جوانب الحياة؛ بما في ذلك السياسة والدولة. ومن هنا فعقوبة الترويج لأفكار الإسلام السياسية ـ التي يخشاها النظام ـ هي الموت.. طبقاً لذلك القرار.

والهم من ذلك أن القرار جاء متأخراً كثيراً؛ لأن التصفيات طالت

صفوف الإسلاميين منذ العام ١٩٧٢، حين أذيب جسد عبد الصاحب دخيل في حامض النتريك المركّز.. كما أن الفترة من حزيران/ يونيو ١٩٧٩ وحتى آذار/ مايس ١٩٨٠ شهدت إعدام مئات الإسلاميين بينهم أعداد كبيرة من الكوادر المتقدمة والقياديين ـ كما مر ـ[*].

وعلى أثر القرار المذكور اعتقلت السلطات عشرات الآلاف ممن يشتبه بأن لهم علاقة بحزب الدعوة، بل شملت إجراءات النظام كل من يشك بأن له ميولاً دينية، أو يمارس العبارات والشعائر الإسلامية بشكل علني، فسارت القوافل إلى منصات الإعدام، ومات الكثيرون تحت التعذيب. وعن هذه الفترة تقول صافيناز كاظم: «كنت أسير في بغداد أكاد أشم رائحة الدم وأحس مذاقه حقيقة في حلقي وأنا أبلع ريقي»، وتضيف: «كان الشعب العراقي يعرف أنّ الإعدامات الجماعية هذه صارت شيئاً اعتيادياً وروتينياً يومياً، حتى أن الأسرة التي يتم اعتقال شاب من أبنائها تندهش لو عاد سليماً»[٣٩].

ويبدو أن قرار إعدام الدعاة جاء تتويجاً للخطة الخمسية للقيادة القومية لحزب البعث، والتي عممتها في العام ١٩٧٦ على الكوادر المتقدمة في الحزب الحاكم، وتهدف إلى إنهاء الحركة الإسلامية في العراق خلال خمس سنوات، أي أنّ السلطة خططت في أواسط السبعينات لتحصل في العام ١٩٨٠ على وثيقة دفن الحركة الإسلامية. وهذا ما يدحض الاعتقاد السائد لدى البعض بأن هجوم النظام العراقي على الإسلاميين هو من إفرازات الانتصار الإسلامي في إيران.

(*) انظر قائمة بأسماء عدد من هؤلاء في الملاحق.

ويعيدنا ذلك للحديث عن طبيعة الصراع بين الحركة الإسلامية والنظام الحاكم، والذي يمثل قمة الصراع الحضاري بين فكرين، إذ إن فكر حزب البعث العراقي يحمل في ذاته تبريراً لتدمير الحركة الإسلامية؛ لأنهما يمثلان حضارتين وفكرتين متقابلتين. أما على مستوى أساليب هذا الصراع فالذي حصل هو أكثر عمقاً وعنفاً، لأن ممارسات الحكم البعثي في العراق والحالة العبثية التي وصل إليها لا تمت بصلة حتى لكثير من مبادئه وتنظيراته الفكرية والسياسية.

تجدر الإشارة إلى أن صدام حسين أصدر قراراً في ١٣ نيسان/ أبريل ١٩٨٠، أي بعد أقل من أسبوعين من إصدار القرار الأول، يقضي «بالعفو عن عقوبة الإعدام لكل من يبادر بتسليم نفسه إلى السلطات المختصة خلال مدة أقصاها أسبوعان من تاريخ صدور القرار ويدلي بالمعلومات التي اطلع عليها، أو أية معلومات لديه عن العناصر المنتمية إلى حزب الدعوة أو التي تعمل لتحقيق أهداف هذا الحزب تحت واجهات ومسميات أخرى». ولم يكن هذا القرار سوى أسلوب من أساليب الخداع المكشوف، ولعل السلطة تصورت جرّاءه أن بعض الإسلاميين هم عناصر مهزوزة، يمكن احتواءها والتغرير بها بسهولة. ولكن يبدو أن هذا التصور قد تبخّر، حين وقفت السلطة على حقيقة رد الفعل المعاكس تجاه قرار العفو.

إعدام الإمام الصدر

قبل إقدام النظام على تنفيذ قراره بتصفية السيد الصدر، عاود ـ مرة أخرى ـ التفاوض معه، في محاولة لإسكاته وتحييده أو إسقاطه معنوياً. فأرسل إليه صدام حسين أكثر من مبعوث، كالوزير حسن العامري

ومدير الأمن العام فاضل البراك، إذ اجتمعوا بآية اللّه الصدر، وأملوا عليه شروط رئيسهم الثلاثة، مقابل عودته ـ أي عودة الإمام الصدر ـ إلى الحياة الطبيعية.

أولاً: رفع الفتوى بحرمة الانتماء لحزب البعث، والإفتاء بجواز ذلك.

ثانياً: عدم دعم الثورة الإسلامية، والبراءة من العلاقة بالإمام الخميني.

ثالثاً: البراءة من حزب الدعوة الإسلامية، والإفتاء بتحريمه.

فرفض السيد الصدر هذه الشروط ـ جملة وتفصيلاً ـ رفضاً قاطعاً، ولم يتنازل عن مسؤولياته التي أملتها عليه الشريعة الإسلامية.

وفي هذه الفترة كان السيد علي بدر الدين(*)، يتردد على السيد الصدر في محاولة لإنقاذه من قرار صدام بقتل السيد الصدر، وكان السيد بدر الدين في إحدى زياراته يتوسل إلى السيد الصدر ويبكي، لكي يجمّد السيد الصدر معارضته للنظام، فكان السيد الصدر يرفض رفضاً قاطعاً.

وعاد فاضل البراك حاملاً معه تنازلاً آخر، حيث قال له: «إن الرئيس يبلغك تحياته ويقول: إننا نكتفي منك بفتوى واحدة من الفتاوى السابقة»، وأضاف: «إذا أصدرتم مثل هذه الفتوى، فستفك الحكومة

(*) عالم دين وأديب لبناني شيعي، كان يعيش ويدرس في النجف الأشرف، ويمتلك علاقات جيدة مع قيادة النظام العراقي؛ ليقضي من خلالها حاجات علماء النجف، بالنظر لعلاقاتهم المتوترة مع النظام، وكان مقرّباً أيضاً من السيد الصدر والمرجع الأعلى السيد الخوئي. وبعد إعدام السيد محمد باقر الصدر، هرب السيد علي بدر الدين إلى لبنان، وهناك لاحقته المخابرات العراقية واغتالته أمام المسجد الذي يصلي فيه.

عنكم الحصار، ويزوركم السيد الرئيس بنفسه ويهدي إليكم سيارته الخاصة، وتنفتح لكم الدنيا»[٤٠].

فامتعض الإمام الصدر وسخّر من هذا العرض.. فماذا ظن النظام بالإمام الصدر وهو الذي طلّق الدنيا ثلاثاً[٤١]. ثم قام بطرد ممثل صدام حسين، وأمره بعدم المجيء إليه مرة أخرى، ولم يعبأ مطلقاً بتهديد السلطة ووعيدها، بل تمنى الموت على يدها، إذ يقول في هذا الصدد: «إني أتمنى وأرجو اللّه أن يرزقني الشهادة، فإن الدم لم يعد له شيء.. متى يتورط هؤلاء بدمي؟»[٤٢]. ومقابل إصراره وثباته لوّحت السلطة بتنفيذ قرارها ـ المّعد سلفاً ـ ضده، طبقاً لقرار إعدام الدعاة والذي كان الإمام الصدر أحد أسباب صدوره.

واعتقل الإمام الصدر في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم ٦ نيسان/ أبريل ١٩٨٠ من قبل أعداد كبيرة من قوات السلطة، وأرسل إلى بغداد فوراً بعد حجز عائلته. وفي اليوم التالي تم اعتقال شقيقته «بنت الهدى»، واتخذت السلطة إجراءات مكثفة من شأنها خنق ردود الفعل تجاه اعتقاله كما حدث في ١٧ رجب، ولعل أبرز تلك الإجراءات هي حملات التهجير الواسعة التي شملت آلاف العوائل العراقية والتي بدأت في اليوم السابق، إضافة إلى الاعتقالات العشوائية التي لم يشهد تاريخ العراق مثيلاً لها من قبل. فحين اعتقل السيد الصدر كانت جماهير النجف الأشرف وكربلاء والكاظمية وبغداد ومعظم مدن الجنوب مشغولة بنفسها، فبين معتقل ومهجر وملاحق، أو مدعو لتسلّم جثة أحد ذويه. كما أن ٩٠٪ من تلامذة الصدر والمقربين منه وقادة التحرك الإسلامي كانوا هم أيضاً بين معتقل أو معدوم أو متخف أو مهاجر خارج البلاد. وذلك يعني أن العملية ليست بالهينة، بل باتت الأحداث

يكمل أحدها الآخر بشكل لم يحدث معه رد فعل كبير يتلاءم وحجم القضية.

وفي الأقبية السرية الخاصة لمديرية الأمن العام والقصر الرئاسي لصدام تعرض الإمام الصدر إلى صنوف التعذيب النفسي والجسدي ثلاثة أيام متتالية، بغية حمله على المساومة. أما شقيقته بنت الهدى فقد عذبت بشدة أيضاً في مديرية الأمن العام والقصر الجمهوري. وتدلي خالدة عبد القهار (أمينة سر مكتب صدام حسين الخاص) بشهادتها حول ذلك، فتقول بأن الأخ الأكبر لصدام جاء ببنت الهدى إلى القصر الجمهوري بصحبة شخص اسمه «عزيز»، «فانهال عليها بالضرب المبرح، وكانت الدماء تسيل من رأسها ووجهها. ثم اقتيدت إلى غرفة السكرتير الأول لصدام حيث ضربت وعذبت، وقد سمعتها تتلو الآية الشريفة «ما يفتح اللّه للناس من رحمة فلا ممسك لها». ثم دخل صدام عليها، وقامت بتلاوة آية أخرى من القرآن الكريم مما أثار سخطه بشدة، حيث قام بنفسه بضربها»[٤٣].

وأشرف صدام مباشرة على تعذيب الإمام الصدر والتحقيق معه، وكان صدام ـ وهو في حالة انهيار وإعياء ـ يكرر عليه مطالبه السابقة، فيما يقابله الصدر ـ الموشح بالدماء ـ بثبات المؤمن وهيبة الفقيه، وهو يتلو آيات من الذكر الحكيم، مما يدل على رفضه القاطع. وللمرة الأخيرة عاد عليه صدام وهو شاهر مسدسه: «أصدر فتوى بتحريم الانتماء إلى حزب الدعوة وجواز الانتساب إلى حزب البعث، وإلاّ مزقت رأسك وقطّعتك أوصالاً»، وهذا يعني لدى الإمام الصدر.. أما الموت أو الإفتاء بحلية الكفر، ولا شك أنّ الجود بالنفس أيسر كثيراً عليه من أن يحيد قيد أنملة عن مبادئه. وبعد فشل كل محاولات المساومة العقيمة، أقدم صدام

حسين بنفسه في مساء الثلاثاء ٨ نيسان/ أبريل ١٩٨٠ على تفريغ رصاصات مسدسه في قلب ورأس الإمام باقر الصدر، فسقط على الأرض مضرجاً بدمه. ثم رشق برزان إبراهيم التكريتي (شقيق صدام) وشخص ثالث اسمه دحام أحمد العبد الطلقات القاتلة على جسده. ويذكر مصدر مطلع بأن هذا «الشخص الثالث هو الذي طعن الإمام الطعنة القاتلة، وكان من أقارب صدام ومن المجرمين المحترفين»(٤٤). ثم أوعز صدام حسين إلى نائبه عزت الدوري بقتل شقيقة الإمام الصدر الباحثة الإسلامية آمنة الصدر (بنت الهدى)، فخرّت ـ هي الأخرى ـ صريعة.

وبعد منتصف الليل أرسل جثماناهما إلى النجف الأشرف تحت إجراءات أمن مشددة، ودفنتا قي مقابرها سراً بحضور شخص واحد فقط من أفراد عائلة الصدر (السيد محمد صادق الصدر ابن عم الإمام الصدر)، والذي أصيب بانهيار عصبي وأخذ يلطم رأسه ووجهه حين رأى آثار التعذيب على جسدي الشقيقين. وفي هذا الصدد يقول معاون مدير أمن النجف.. واصفاً لحظات دفن بنت الهدى:

«حينما جاءوا بجثمان العلوية [آمنة الصدر] أخذني الفضول لأرى وجهها.. وما أن فتحت القناع حتى سرت في جسدي قشعريرة ووقف شعر جسدي.. هيبة ورهبة، مما جعلني أعيد القناع على ذلك الوجه الذي شع نوراً قتل به فضولي وشل يدي.. أحسست حينها أنها واللّه فاطمة أو زينب..»(٤٥).

ويؤكد شاهد عيان آخر ساهم في عملية الدفن على أن آثار التعذيب والحروق كانت بادية على جسد السيد الصدر وشعره ولحيته، وكذلك الحال مع شقيقته التي أحرق شعر رأسها بشكل كامل وظهرت بقع الحروق والجراحات العميقة في جسدها.

وحول هذا الموضوع الحساس هناك من يقول بأن الشقيقين دفنا معاً، والذي قام بدفنهما ـ تحت إشراف قوات السلطة ـ هو دفّان نجفي معروف. ثم قامت السلطات بإخراج جثمانيهما ـ سراً ـ، ودفنتهما في مكان آخر مجهول تماماً. في حين يؤكد مطلعون بأن جثمان آمنة الصدر لم يؤت به إلى النجف ولم يدفن مع جثمان أخيها، ولا يعلم مصيره، وهي الرواية الصحيحة.

وعزا النظام العراقي قتله للإمام الصدر لكون الأخير يتزعم حزب الدعوة المحظورة، وهو التبرير الذي وضعه النظام بين يدي العالم الصامت، حيث يقول أحد أعمدته: «انّ صلة محمد باقر الصدر بإيران كدولة أجنبية ونظام فارسي وحزب طائفي [الدعوة] صلة الأصبع باليد»[٤٦].

انّ إعدام الإمام السيد محمد باقر الصدر قضية ذات أبعاد واسعة، تاريخية وحضارية ودينية وسياسية، ولعل أهمها الصراع الحضاري لممتد عبر قرون طويلة بين الإسلام وسواه، فهي ضمن هذا السياق محاولة كبيرة لقتل الإسلام في العراق وفي المنطقة.. متمثلة في رمزه الحي، وليست استهدافاً لشخص بحد ذاته. ومعهما تعددت الآراء واختلفت فهي تتفق على أنّ قتل الصدر هو خسارة شاملة للإنسانية؛ لأنها فقدت عقلاً وفكراً وعلماً، وخسارة للإسلام، لأنه فقد أحد أبرز أعلامه، وخسارة للتشيع، لأن الصدر أحد أكبر فقهائه، والحركة الإسلامية، لأنه مؤسسها ورائدها، والمعارضة العراقية، لأنه رمزها، والثورة الإسلامية في العراق، لأنه قائدها ومفجرها.

ويعالج مصدر غربي أحد الأبعاد المهمة للقضية حين يقول بأن «النظام وضع في حسابه أن ما يثيره هذا العمل من امتعاض بين صفوف الشيعة هو أقل بكثير من تحول آية اللّه صدر إلى خميني العراق»[٤٧].

إنّ العملية لم تمر بهدوء على الأمة الإسلامية، بل أحدثت هزة عنيفة في كثير من أوساطها، برغم عدم تحرك بعض الضمائر الإسلامية التي تدّعي الكثير. فالعالم الشيعي ـ على وجه التحديد ـ صدمه الحدث بشدة وحوّل أجواءه إلى غضب وعزاء.

ولا نجانب الحقيقة إذا قلنا بأن الشيعة لم يشعروا يوماً في تاريخهم الحديث بالإهانة والتحدي، والحاجة للثأر للكرامة والدم المراق كالذي حصل يوم الإعلان عن نبأ مصرع الصدر؛ لأنه لم يكن زعيماً عادياً أو علماً عابراً في تاريخ التشيع. وعلى حد قول صحيفة «اللوماتان» الفرنسية فإن «صدام ارتكب بإعدام آية اللّه محمد باقر الصدر خطأً سياسياً كبيراً أدى إلى دفع الشيعة العراقيين لمناهضة النظام بنحو حتمي»[٤٨].

ومرة أخرى يحدث جدل فكري واسع بين الاتجاهين المتباينين، اللذين قبل أحدهما التحدي فوراً وقرر المواجهة بأي شكل من الأشكال، ورأى الآخر التريث أو الصمت، واضعاً مستقبل الإسلام فوق كل الأشياء ومدعياً بأن العاطفة يجب أن لا تسبق العمل، وهو بذلك يعبّر عن طبيعة وعيه للمنعطف التاريخي الذي يمر به العراق، ومستوى إحساسه بالمسؤولية تجاه الأحداث،. ومن هنا فقد جاءت ردود الفعل متباينة وليست بالمستوى الذي يطمح إليه المسلمون.

وضاعت ردود الفعل ين ثنايا الأحداث الساخنة والمأساوية الأخرى، وبين الإجراءات الاحترازية العجيبة التي اتخذها النظام. فحين أشيع الخبر كانت البلاد تودع آلاف العوائل التي قذفت بها السلطة خارج الحدود، وآلاف أخرى كانت تجوب معتقلات النظام من الشمال إلى الجنوب علّها تعثر على أثر لأبنائها الذين اختطفتهم يد السلطة، أو علّها تحصل على جثثهم. فلم يكن العراق مستقراً وبارداً لكي تطفح على

سطحه ردود الفل. بل ان أية مفردة من مفردات وضعه العام لم تكن طبيعية أبداً.

كما لم يكن نبأ قتل السيد محمد باقر الصدر واضحاً في الشارع العراقي، لأن السلطة سعت بكل جهدها إلى تمييع القضية، فلم يكن هناك أي تأكيد رسمي حولها، وبقي الشعب ـ سواء القليل منه الموالي للسلطة أو عامة الشعب ـ في حيرة حيال ذلك.. فهل أُعدم الصدر؟.. أم أنه ما زال حياً؟.. وتوالت الشائعات والأنباء المتناقضة التي صنعت المخابرات معظمها، وكان هذا سبباً آخر في إضفاء طابع الصمت على مطلق ردود الفعل في الداخل.

وقد ذكرت إذاعة الثورة العربية من بيروت بأن مدينتي كربلاء والنجف مطوقتان بالدبابات، في محاولة من السلطة لقمع ردود الفعل[٤٩]. وجاء في صحيفة صوت الشغيلة (اللبنانية) بأن معركة كبيرة حدثت في مدينة الكاظمية إثر اغتيال الإمام الصدر، وكانت الجماهير مسلحة بالعصي والسكاكين، وتمكن المتظاهرون بعد مداهمتهم من قبل رجال السلطة والأمن والمخابرات من احتلال مركز الشرطة القريب من سيارات شرطة النجدة[٥٠]. كما تحدثت الصحيفة عن تمرد جرى خلال يومي ٢٨ ـ ٢٩ نيسان/ أبريل في حامية البصرة وإعلان الحامية عن ولائها للثوار المسلمين ورفض أوامر القيادة العسكرية العليا، مما أدى بالنظام إلى محاصرة الحامية بالدبابات واستنفار الفرق العسكرية في المنطقة[٥١].

وعلى المستوى الإسلامي العام، برز موقف قيادة الجمهورية الإسلامية في إيران، ليعبّر مرة أخرى عن رعايته للحركة الإسلامية، فكان موقفاً ينسجم مع الحدث. بيد أن النبأ لم يتأكد لدى الإمام الخميني إلاّ في ٢٢ نيسان/ أبريل، أي بعد مرور ١٤ يوماً على تنفيذ

العملية، إذ كانت جهات رسمية وشبه رسمية في إيران قد أعلنت مراراً أن آية اللّه الصدر ما زال حيّاً ولم يقتل، وأن الأنباء متضاربة وغامضة، في حين أكدت الحركة الإسلامية العراقية ـ وهي أول من أعلن النبأ ـ من خلال بياناتها ونداءاتها ومؤتمرات مسؤوليها الصحفية(*) على أن الإمام السيد محمد باقر الصدر قد قتل، الأمر الذي دعا الإمام الخميني إلى تكليف وزير الخارجية شخصياً بمتابعة الموضوع مع الدول الإسلامية، حتى تأكد الخبر لديه في ٢٢ نيسان/ أبريل من خلال تقرير وزير الخارجية، فأصدر بياناً شاملاً عبّر فيه عن استنكاره الشديد وتأثره وحزنه العميق لذلك، وجاء فيه:

«الشهادة ميراث ناله أمثال هذه الشخصيات العظيمة من أوليائهم، والجريمة والظلم ميراثٌ أيضاً يناله أمثال هؤلاء جناة التاريخ من أسلافهم الظلمة. فلا عجب لشهادة هؤلاء العظماء، الذي أمضوا عمراً من الجهاد في سبيل الأهداف الإسلامية.. على يد أشخاص جناة قضوا حياتهم بامتصاص الدماء والظلم.. ولا عجب أن ينال الشهادة المرحوم الصدر وشقيقته المظلومة، وإنما العجب أن تمر الشعوب الإسلامية، وخاصة الشعب العراقي النبيل وعشائر دجلة والفرات وشباب الجامعات الغيارى في العراق، على هذه المصائب الكبرى التي تحل بالإسلام وأهل بيت رسول اللّه(ص)، دون أن تأبه لذلك».

(*) أعلن حزب الدعوة الإسلامية عن نبأ إعدام الإمام الصدر في ١٣ نيسان/ أبريل ١٩٨٠، إلاّ أن عدداً من وسائل الإعلام والمؤسسات الرسمية الإيرانية نفته بشدّة، ومنها وزارة الإرشاد. وفي اللقاء الذي أجرته صحيفة كيهان الإيرانية مع الشيخ محمد مهدي الآصفي في ١٥ نيسان/ أبريل ١٩٨٠، أكد صحة النبأ، ثم أعاد تأكيده أيضاً في المؤتمر الصحفي الموسع الذي عقده في طهران في ١٨ نيسان/ أبريل بحضور عدد كبير من وسائل الإعلام المحلية والأجنبية.

ثم دعا الجيش والشعب العراقيين للثورة والاقتصاص من حكم البعث. وفي ختام بيانه أعلن الإمام الحداد العام في البلاد والعالم الإسلامي لمدة ثلاثة أيام، كما حدد يوم ٢٤ نيسان، أبريل عطلة دينية ورسمية عامة. وفي أعقاب ذلك تعطلت الحوزة العلمية في قم بأمر من زعيمها آية اللّه الكلبايكاني، الذي أصدر بياناً عنيفاً ندد فيه بالنظام العراقي ودعا الشعب إلى الثورة الشاملة بوجه البعث. كما أصدر جميع مراجع الدين وعلماء المسلمين والاتجاهات الإسلامية والثورية في إيران بيانات ونداءات مماثلة. وأعلن آية اللّه السيد عبد اللّه الشيرازي في ٢٣ نيسان/ أبريل عن العزاء، ووصف قتل الصدر بأنه خسارة لا يمكن تعويضها، وفاجعة كبرى محرقة ومؤلمة. وقال: بأن دم آية اللّه الصدر «سيضيء طريق المسلمين والشعب العراقي المجاهد، لاستمرار النهضة الحكيمة حتى النصر الكامل وتحقيق الحكومة الإسلامية». وكان السيد عبد اللّه الشيرازي قد أصدر نداءً في ٨ نيسان/ أبريل، بعد أن وصلت أنباء موثقة إلى القيادة الإسلامية في إيران تفيد بأن السلطة اعتقلت الإمام الصدر، وهي على أعتاب إعدامه، فقال في النداء مخاطباً الشعب العراقي:

«ألست قد قاومت الطغاة والمستعمرين في ما مضى؟! ألم تقف بوجه المستعمر الغاشم؟! ألم تعلن الحرب التي لا هوادة فيها ضد أعداء اللّه؟ فما بالك اليوم لا تقول قولتك الأخيرة في الظلم والاضطهاد والتنكيل بإخوانك وأبناء بلدك وعرضك وشرفك؟».

ويعبّر البيان عن الألم الذي يعتصر قلب المرجع الديني هذا، جرّاء صمت الشعب العراقي والذي قد يصل أحياناً إلى حدّ اليأس.

وفي الدول الأخرى حدثت ردود فعل شعبية مختلفة، فقد خرجت

تظاهرات المسلمين في معظم العواصم الأوروبية، وفي العاصمة الأمريكية أيضاً، كما حدثت إعتصامات أمام سفارات النظام العراقي في العديد من الدول. وفي باكستان والهند ندد العلماء ومعظم الاتجاهات الإسلامية بالحدث، كما أقيمت فيهما تظاهرات كبيرة، أعلن خلالها الكثير من المسلمين الشيعة عن استعدادهم للرد المسلح. وفي العاصمة البحرينية «المنامة» انطلقت مسيرة حداد نددت بالنظام العراقي ومن ورائه الولايات المتحدة الأمريكية، وحدثت أعمال عنف، تعرضت خلالها بعض المؤسسات التابعة للنظام العراقي للهجوم، فيما أغلقت مئات الحوانيت أبوابها[٥٢]. وفي سوريا أيضاً خرجت تظاهرات كبيرة اشترك فيها السوريون والعراقيون ومختلف الجاليات العربية والإسلامية.

أما في لبنان فقد أعلنت الاتجاهات الإسلامية الشيعية عن الإضراب العام والحداد لعدة أيام. وخرجت مسيرات وتظاهرات سلمية وأخرى مسلحة في العاصمة وعدة مدن من البلاد، تخللها أعمال عنف متكررة بين الإسلاميين والموالين للنظام العراقي، الذي تعرّض بعض مؤسساته إلى التفجير والرجم بالصواريخ، كالسفارة والمركز التجاري ومكاتب الخطوط الجوية.

وفي غالبية البلدان العربية والإسلامية والعالمية أقيمت مجالس التأبين والفاتحة على روح الإمام الصدر، وحمل الكثير منها الطابع التقليدي تبعاً للظروف التي يعيشها المسلمون في هذا البلد وذاك. وعلى المستوى الرسمي لم تتعرض أية من حكومات البلدان الإسلامية إلى القضية لا من قريب ولا من بعيد، مبررة ذلك بأنه شأن عراقي داخلي. وهو ذات الموقف الذي اتخذته بعض الحركات الإسلامية البارزة، كجماعة

الأخوان المسلمين وحزب التحرير والجماعتين الإسلاميتين في الهند وباكستان وغيرها، وهو موقف في غاية الغموض ولا يمكن أن يكون رداً على تعاطف الحركة الإسلامية العراقية مع قضايا المسلمين في العالم أجمع، إذ شبق لها أن نددت بإعدام سيد قطب وواست بوفاة المودودي وغيرهما(*)، ووقفت بشكل مساند لقضايا المسلمين في محنهم، ابتداءً من القضية الليبية في مواجهة الاحتلال الإيطالي، ثم القضية الفلسطينية ضد الاحتلال الصهيوني، والقضية الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي، ومحنة المسلمين في الهند، وانتهاءً بالقضية الكشميرية وغيرها. فيما أصدرت بعض منظمات حقوق الإنسان والعفو الدولية بيانات بالمناسبة. وقد جاء في بيان منظمة العفو الدولية.

«**إن آية اللّه السيد محمد باقر الصدر وأخته المؤلفة البارزة، قد تم إعدامهما في ٨ أو ٩ نيسان/ أبريل، ولا يوجد تأكيد رسمي لذلك، ولا توجد معلومات فيما إذا تم اتهامهما ومحاكمتهما سابقاً، ولا تتوفر معلومات إضافية حول أفراد العائلة الآخرين، الذين يعتقد بأنهم اعتقلوا في ٥ نيسان/ أبريل، وفي ٩ نيسان/ أبريل أعلن مجلس قيادة الثورة الحاكم فرض عقوبة الموت على أعضاء حزب الدعوة.. المنظّمة المعارضة المؤلفة بصورة رئيسية من الشيعة المسلمين أو المرتبطين به**»(٥٣).

وبعد رحيله كثرت التساؤلات بإلحاح حول ما أوصى به الإمام الصدر.. فهل حرر وصيته؟ وماذا احتوت؟ وأين هي الآن؟ وذلك بالنظر

(*) وآخرها برقية الشيخ محمد مهدي الآصفي إلى قيادة جماعة الأخوان المسلمين في مصر، معزياً بوفاة الشيخ عمر التلمساني.

لما تتمتع به تلك الوصية من أهمية كبرى تتعلق بمستقبل الحركة الإسلامية العراقية(*). وإذا كانت هذه المسألة مبهمة فإن هناك وصايا عامة له أعلن عنها قبل فترة غير طويلة من استشهاده أبرزها وصيتان إحداهما «أوصيكم بالدعوة خيراً فإنها أمل الأمة»، والأخرى موجهة إلى تلامذته خصوصاً والإسلاميين العراقيين عموماً بالطاعة الكاملة للإمام الخميني، فقد كتب لهم: «ذوبوا في الإمام الخميني كما ذاب هو بالإسلام»(**).

(*) يقول الشيخ محمد رضا النعماني بهذا الشأن: «لقد ترك السيد الصدر وصية، ولكني لا أعرف مضمونها».

(**) هذه الوصية موجودة ـ بخط السيد الصدر ـ لدى تلميذه السيد كاظم الحائري، الذي يقول بأن نصها الصحيح هو: «ذوبوا في الإمام الخميني بقدر ما ذاب هو في الإسلام».

إحالات الفصل الرابع

(١) انظر: محمد دشتي ومحمد علي حسين، المواقف الملتزمة، ص ٢٤.

(٢) الإمام الخميني، الحكومة الإسلامية، ص ٤٩.

(٣) السيد محمد باقر الصدر، الإسلام يقود الحياة، ص ١٢.

(٤) R. Hrair Dekmejian. ISLAM IN REVOLUTION.. Fundomentalism in the Arab World, p146.

(٥) ibid, p 148.

(٦) انظر: مجلة ألف باء (بغداد)، العدد ٥٤٢، ١٤/ ٢/ ١٩٧٩.

(٧) عبد الحميد العباسي، صفحات سوداء من بعث العراق، ج٢، ص ١٨ ـ ١٩.

(٨) كشفت هذه التوصيات حركة الثورة الإسلامية في العراق (إحدى واجهات «الدعوة» حتى نهاية ١٩٧٩)، ونشرت نصها في طهران، أواسط حزيران/ يونيو ١٩٧٩.

(٩) انظر: مجلة ألف باء (بغداد)، العدد ٥٦٣، ١١/ ٧/ ١٩٧٩.

(١٠) صافيناز كاظم، يوميات بغداد ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠، ص ١٩.

(١١) مضمون برقية الاحتجاج الإيرانية المرقمة ٤ ـ ٤٠١ ـ ٥٠ ـ ٢ ـ ٣ في ٤/ ٤/ ١٩٧٩. البعث في العراق، ص ١٦٩ ـ ١٨٥، والمواقف الملتزمة، ص ٢٣ ـ ٢٨.

(١٢) للمزيد من التفاصيل انظر: خريف الاستكبار، ص ٧٣ ـ ١٣٠، وأرقام وآراء حول نظام البعث في العراق، ص ١٩٩ ـ ١٨٥، والمواقف الملتزمة، ص ٢٣ ـ ٢٨.

(١٣) صوت الدعوة للجماهير (١٧)، ملحق صحيفة الجهاد (طهران)، العدد ٦٨، ٣/ ١/ ١٩٨٣.

(١٤) للمزيد انظر: السيد كاظم الحائري، مباحث الأصول، ج١، ص ٩٤ ـ ٩٥.

(١٥) مجلة الجهاد للدراسات (طهران)، العدد ١٢، كانون الأول ١٩٨٣.

(١٦) صفحات سوداء من بعث العراق، ج١، ص ٢٤٤.

(١٧) القول لمدير الأمن العام السابق (فاضل البراك)، مجلة الحوار السياسي (قم)، العدد ٢٨ ـ ٢٩ نيسان ـ مايس ١٩٨٥، ص ٧٥.

(١٨) صفحات سوداء من بعث العراق، ج٢، ص ١٧.

(١٩) ن. م. س.

(٢٠) أرقام وآراء حول نظام البعث، ص ١٧٩.

(٢١) انظر: الخطيب ابن النجف، تاريخ الحركة الإسلامية في العراق، ص ١٢٣.
(٢٢) للمزيد انظر: وفود البيعة، مجلة الجهاد (طهران)، العدد ١٦، رجب ١٤٠٤ هـ.
(٢٣) أرقام وآراء حول نظام البعث، ص ١٩٠.
(٢٤) من لقاء خاص مع الشيخ محمد رضا النعماني (قم ـ كانون الثاني ١٩٨٨).
(٢٥) ن. م. س.
(٢٦) نقلاً عن إحدى الأدبيات الخاصة للحركة الإسلامية العراقية.
(٢٧) ن. م. س.
(٢٨) SHI'IS AND POLITICS IN BATHI ITAY, Ofra Bengio Middle Eastern Studies. (London). Vol. 20, No. One, January 1985, p:v.
(٢٩) انظر: من هو الرئيس العراقي صدام التكريتي، ص ٣٢ ـ ٣٥.
(٣٠) قادسية صدام.. القائد والمعركة، كتاب الجمهورية، ج١، ص ٩٨.
(٣١) انظر: نقولا ماكيافل، الأمير (ف ١٥ ـ ٢٠).
(٣٢) SHI'IS AND POLITICS, MES (London), No. One, January, 1985, p: 8.
(٣٣) مجلة ألف باء (بغداد)، العدد ٧٧٣، ٢٠/ ٧/ ١٩٨٣.
(٣٤) صحيفة الثورة (بغداد) ٣/ ١٢/ ١٩٨٣.
(٣٥) انظر صحيفة الجهاد (طهران)، العدد ٢٣٠، ١٧/ ٣/ ١٩٨٦.
(٣٦) ن. م. س.
(٣٧) يوميات بغداد، ص ٢٤.
(٣٨) من بيان المنظمة المرقم ١٤/ ١٤/ ١٩٧٩ في ١٧/ ١٠/ ١٩٧٩.
(٣٩) للمزيد انظر: د. أبو أحمد الناصري، قرار إعدام الدعاة من وجهة نظر قانونية، صحيفة الجهاد (طهران)، العدد ٢٣١، العدد ٢٣١، ٣١ ـ ٣ ـ ١٩٨٦.
(٤٠) يوميات بغداد، ص ٢٥.
(٤١) مجلة الجهاد (طهران)، العدد ١٢، كانون الأول ١٩٨٣.
(٤٢) راجع محاضرته «حب الدنيا»، مسجلة على شريط كاسيت.
(٤٣) من لقاء خاص مع الشيخ محمد رضا النعماني.
(٤٤) انظر: صحيفة الجهاد (طهران)، العدد ١٩٢، ٢٤/ ٦/ ١٩٨٥.
(٤٥) من هو الرئيس العراقي صدام حسين؟، ص ٣٨ ـ ٣٩. ويذكر هذا المصدر بأن دحام العبد قتل بعد أسبوع واحد على يد ابنه، نتيجة خلاف عائلي، وانتقاماً لمقتله قامت عناصر صدام الخاصة بقتل عائلته في تكريت بأكملها وتقطيعها بالسكاكين، وتركهم دون دفن حوالي عشرة أيام. ويعتقد بعض المحللين أنّ هذه الحادثة أو ل غضبه للسماء على عملية قتل الإمام الصدر.

(٤٦) أم فرقان، بطلة النجف بنت الهدى، ص ٩٩.

(٤٧) مجلة ألف باء (بغداد)، العدد ٦١٣، ٢٥/ ٦/ ١٩٨٠.

(٤٨) SHI'IS AND POLITICS. Ofra Bengio, MES (London), No. One, January 1985, p: 10.

(٤٩) Le Matin (Paris), 3/1/1984.

(٥٠) صحيفة صوت الشغيلة (بيروت) ١٥/ ٤/ ١٩٨٠.

(٥١) م. س. ١٩/ ٤/ ١٩٨٠.

(٥٢) م. س. ٣٠/ ٤/ ١٩٨٠.

(٥٣) صحيفة السفير (بيروت)، ٢٥/ ٤/ ١٩٨٠.

(٥٤) من بيان المنظمة في ١٥/ ٤/ ١٩٨٠.

الفصل الخامس

تفاعل مرحلة الصراع

المتغيرات والمهام الجديدة

لم يمثّل مقتل آية اللّه الصدر نهاية لمرحلة كبيرة من مراحل الحركة الإسلامية في العراق وحسب، بل شكّل منعطفاً خطيراً في تاريخ التشيع خصوصاً، والإسلام عموماً، كما أنه آثر بصورة سلبية على حركة المعارضة العراقية، بعد أن تحركت جميع اتجاهاتها للإطاحة بالنظام الحاكم؛ لأن التحرك الأخير ـ وكما ذكرنا ـ أفرز الإمام الصدر محوراً قيادياً للمعارضة ورمزاً لوحدتها. ومن هنا فقد نجح النظام ومن يقف وراءه في تحقيق أغراضه بإحداث شرخ واسع في جسد المعارضة.. من الصعب رتقه.

القضية الأولى التي خلفها غياب الإمام الصدر وبقيت تشغل الإسلاميين العراقيين، هي قضية قيادة التحرك الإسلامي، إذ طرح حينها هذا السؤال في الأوساط العراقية والإسلامية: من سيقود التحرك الثوري في العراق؟!..

ظل السؤال يبحث عن جواب سنوات طويلة، فلم يكن الإسلاميون هذه المرة يبحثون عن مرجع ديني أو فقيه يمثل الولاية الشرعية، بعد إجماع الأمة على ولاية الإمام الخميني، الذي أصبح في موقع شرعي

يخوله قيادة المسلمين في كل مكان، بل أن مدار البحث ينحصر في إطار القيادة الميدانية التي تحرك سفينة الثورة وتقودها إلى شاطئ النصر... أو النهاية. وباتت هذه القضية موضع اهتمام أوساط التحرك الإسلامي غير العراقي أيضاً؛ لأن العراق يمثل بوابة التغيير الإسلامي الكبير والمدخل إلى أخطر منطقة في العالم من النواحي السياسية والإستراتيجية والاقتصادية.

ولا شك أن الحركة الإسلامية العراقية هي المعني الرئيس بهذه القضية، فقد وجدت أمامها خيارين، الأول يتمثل في إثارة القضية، والآخر في تركها تجري وفق الظروف، فرأت بعض الفصائل والشخصيات أن تطرح نفسها قيادة ميدانية للثورة تعمل تحت توجيه الإمام الخميني.

وبعد أن شخّصت الحركة الإسلامية مسؤوليتها، وقررت أن تنوء بحمل هذه التركة الثقيلة، فإنه لم يعد بالمقدور حصر المهام الكثيرة والعاجلة التي وجدتها أمامها فجأة. فالحالة التي أصابت تنظيماتها لم تسمح لقياداتها باستثمار جميع محصلات مراحل البناء والتغيير التي كلّفت فترة زمنية طويلة ـ نسبياً ـ، بل لقد تحطمت الكثير من الصروح التي بنتها في تلك المراحل، بعد أن تكبدت خسائر فادحة وتضحيات في غاية الجسامة، كضريبة للمسؤولية الكبيرة. وكانت الضربات المتوالية للنظام الحاكم تزيد من سوء الوضع، وتراكم من مسؤوليات الإسلاميين ومهامهم، وفي أكثر من مجال خطير، وهي تمثل تبعات للعديد من القضايا التي شهدتها الأشهر الثمانية الطوال (نيسان ١٩٨٠ وما يليه)، ومنها: الفراغ القيادي الذي نجم عن غياب الإمام الصدر، وتنفيذ السلطة لقرار التصفية الشاملة، وممارسة الكفاح المسلح ضد النظام في

مرحلة الحسم، وحملات التهجير، والعلاقة مع الفصائل الإسلامية الجديدة في الساحة، والحرب التي أعلنها صدام حسين ضد الجارة (الجمهورية الإسلامية)، والحرب الإعلامية الضخمة ضد الحركة الإسلامية.

فمن الطبيعي ـ إذن ـ حصول الكثير من الإرباك والفوضى نتيجة كل هذه الأحداث، فالإسلاميون يساقون بالآلاف إلى زنزانات الموت، ولم تجد الحركة الإسلامية أمامها سوى الدم والمشاكل والمسؤوليات، فعملت فصائلها من أجل تحقيق بعض مما يمكن تحقيقه، كرتق التمزق في التنظيمات المتضررة وربط الخطوط المتقطعة، وهي عملية عسيرة بحد ذاتها. وكذلك توفير السلاح والعتاد، وتهيئة الأوكار والمخابئ؛ للعمل العسكري ولإنقاذ ما يمكن إنقاذه من أرواح الإسلاميين، ثم متابعة شؤون المهاجرين في أنحاء العالم، وشؤون المهجرين في إيران، والتنسيق مع الفعاليات الإسلامية الجديدة والوقوف على وجهات نظرها، والدخول في الحرب إلى جانب إيران من خلال المشاركة المباشرة في القتال أو دعمها من داخل المؤسسة العسكرية العراقية، وأخيراً وليس آخر الوقوف بوجه الإعصار الإعلامي والحرب النفسية للنظام. وهي ـ عموماً ـ الخطوط العملية لتلك المهام والمسؤوليات. وسنحاول في الفقرات القادمة دراسة بعض فصول الحرب الشاملة التي شهدتها هذه الفترة ضد الحركة الإسلامية..

العودة إلى سياسة التهجير

بعد سنوات قليلة من التوقف استأنف النظام سياسة تفريغ العراق ممن وصفهم بذوي الأصول الإيرانية من الشيعة، من خلال حملات

التهجير والإبعاد الجماعي إلى إيران، وأضاف ـ هذه المرة ـ أبعاداً جديدة وخطيرة للقضية، حيث تزامنت الحملات الجديدة مع حالة الهياج العامة التي شهدها العراق.

في ٥ نيسان/ أبريل ١٩٨٠ ـ اليوم الذي سبق اعتقال الإمام الصدر ـ أعلنت قيادة الحزب الحاكم عن النفير العام في قوات الأمن والمخابرات والشرطة والجيش الشعبي ومنظمات حزب البعث، وكذلك قوات حرس الحدود، لتنفيذ قرارها بإخراج ما يقرب من مليون مواطن عراقي إلى إيران وعلى دفعات تستمر عدة سنوات. وقد استغل النظام حادثتي التفجير في جامعة المستنصرية والوزيرية في بغداد ليكونا غطاءً مباشراً للحملة، والتي لم تشكّل مفاجأة كبيرة للمراقبين. إذ إن صدام حسين عندما أطلق تهديده في أعقاب حادثة المستنصرية بقوله: «واللّه واللّه واللّه، إن الدماء الطاهرة التي سالت في الجامعة المستنصرية لن تذهب سدى»[*]، استنتج الكثيرون لتنفيذ تهديده الغليظ. وللإحاطة بالعملية نستعرض أبعادها المختلفة، على الأصعدة السياسية والتاريخية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية.

أولاً ـ البعد السياسي:

لم يكن حادث إلقاء القنابل في الجامعة المستنصرية سوى ذريعة ـ كما ذكرنا ـ لن إعادة التخطيط للعملية تم منذ بداية انتصار ثورة إيران وتصاعد نشاط الحركة الإسلامية في العراق. ويكشف فاضل البراك عن حقيقة نوايا السلطة حين يقول في مقابلة صحفية:

(*) نص ما قاله صدام حسين لدى زيارته جرحى العملية في ١/ ٤/ ١٩٨٠.

«تسري إجراءات التسفير على أية عائلة إيرانية يثبت عدم ولائها للثورة ولتربة الوطن، حتى إذا كانت تحمل شهادة الجنسية العراقية. ومن هذه العوائل تلك التي كشفت الاعترافات والتحقيقات تعاونها ودعمها لمجرمي عصابة الدعوة»[١].

كما جاء في كتاب «الصراع العربي الفارسي» بأن المسفرين بشكل خاص هم أولئك الذين «ثبت انتماؤهم إلى حزب «الدعوة» أو مشاركتهم في القيام بأعمال تخل بالأمن القومي»[٢]. وهذا يتناقض مع الواقع؛ لأن الذين يثبت انتماؤهم للدعوة يطبق ضدهم قرار إعدام الدعاة، كما أن العائلة التي تملك شهادة الجنسية العراقية ـ فضلاً عن الجنسية ـ كيف يمكن أن تكون إيرانية؟!. فالتصريحان ـ إذن ـ يكشفان عن حقيقتين، هما: أن معظم المهجرين يحملون الجنسية العراقية، وان المسوغ الوحيد لإخراجهم من بلدهم هو تهمة التعاون مع الحركة الإسلامية، وهي تهمة غير محرزة ولا يمكن لأحد إثباتها بسهولة؛ لأن الكثير من المهجرين كانوا قد تفاعلوا بصورة إيجابية مع الواقع الجديد الذي خلقه ـ في العراق ـ النظام الحاكم. ويؤكد مدّعى ذلك الاتهام ما ذهب إليه الكاتب التونسي عبد المجيد تراب زمزمي بقوله: «ومع انه ما من سبب يمكن أن يبرر تهجيرات من هذا النوع، فإن الحكومة تقدم رغم ذلك سبباً.. ما هو؟ «اكتشاف حزب الدعوة»... هكذا تجيب ببراءة!»[٣].

إذن فالعملية مرتّبة تماماً، وذات علاقة مباشرة بالوضع السياسي في البلاد. ولكن هل يسمح مثل هذا الوضع ـ مهما تكن طبيعته ـ أن يكون مبرراً لإسقاط الجنسية عن مئات الآلاف من المواطنين وإخراجهم من وطنهم بهذا الأسلوب؟! حُفاة عُراة.. مجردين من ممتلكاتهم الحياتية وحقوقهم المشروعة كافة.

والحقيقة التي لا يخفيها النظام هي إنّ حملات التهجير ـ انطلاقاً من بعدها السياسي ـ تأتي إجراءاً احترازياً للحدّ من نشاط الحركة الإسلامية، ومحاولة قتلها قبل أن تستفحل، إضافة إلى تفريغ الحوزات العلمية الدينية، ولا سيما الحوزة الكبرى في النجف الأشرف، من علمائها وأساتذتها وطلبتها، وإلاّ فما معنى قرار السلطة بتهجير أقرباء وعوائل أعضاء الحركة الإسلامية حتى الدرجة الثالثة؟!. أما التفريع الطائفي من البعد السياسي فإنه يتمثل في اقتصار التهجير على «الشيعة» العراقيين فقط، ولم يشمل الإيرانيين من أبناء السنّة والنصارى «الأرمن» والعرب الخوزستانيين، وكذلك المناهضين للثورة الإسلامية في إيران، والموالين للنظام الحاكم(٤). ففي بداية حملات التهجير سِفّر ـ خطأ ـ تاجر أرمني إيراني، ووصل طهران بمعية التجار المسفرين، ثم أجرى اتصالات مباشرة مع السفارة العراقية؛ فرتّبت إجراءات عودته إلى العراق فوراً. وفي هذا الصدد يقول أحد كوادر الحزب الحاكم: «أن المسيحي مضمون عدم تأييده للثورة الإسلامية ولأنه لا يمكن أن يكون مشاركاً في حزب الدعوة الإسلامية أو أي نشاط إسلامي آخر»(٥)، هذا التصريح يكشف عن جزء من الحقيقة.

ثانياً ـ البعد التاريخي والقانوني:

من خلال عملية استقراء منتقاة، ظهر أن ٨٠٪ من العوائل المهجرة يمتلك أبناؤها الوثائق العراقية التالية: الجنسية، شهادة الجنسية، الهوية الشخصية، دفتر الخدمة العسكرية، هويات انتساب إلى الجمعية والمؤسسات التعليمية (الرسمية) والمهنية والصناعية والتجارية والاجتماعية، إجازات فتح المعامل والشركات والمكاتب، وثائق

التخرج من المؤسسات التعليمية (الرسمية). و١٥٪ من العوائل المهجرة التي لا تحمل الجنسية العراقية؛ فسبق لها أن قدّمت للحصول على الجنسية العراقية منذ العام ١٩٥٩، وأعادت التقديم في العام ١٩٧٢ ثم بداية العام ١٩٨٠، وأحرزت الشروط كاملة، إلاّ أن أسباباً طائفية سياسية حالت دون تمتعهم بحق المواطنة (الرسمية)، مع هذا فهم يمتلكون الكثير من الوثائق العراقية الأخرى ـ باستثناء الجنسية ـ ونسبة الـ٥٪ الباقية هي العوائل التي تحمل الجنسية الإيرانية بالفعل والتي لم تقدّم للحصول على الجنسية العراقية. أي أن ٩٥٪ من المهجرين هم عراقيون بالولادة، ولغتهم الأم هي اللغة العربية، والكثير منهم ينتسبون إلى أسر عربية معروفة. أما الـ٥٪ الوافدين من إيران ـ حقيقة ـ فقد سبق لهم الإقامة في العراق لأكثر من (٣٠) سنة على أقل تقدير. والمثير في الأمر أن عدداً من العوائل المهجرة ساهم أبناؤها في قيادة ثورات العراق التحريرية، كثورتي النجف (١٩١٨) والعشرين (١٩٢٠)، وتنصيب الملك فيصل وتأسيس الحكومة (الوطنية الأولى)، إضافة إلى أحدث البلاد المهمة الأخرى.

ومن الناحية القانونية، فإن الجنسية العراقية على نوعين فقط: الجنسية من التبعية العثمانية (التركية) والجنسية من التبعية الإيرانية، ويعود هذا التقسيم إلى العام ١٩١٧، وقد أوجده المحتلون الإنجليز وثبتته الحكومات العراقية المتعاقبة، حيث اعتبر الإنجليز أن الجنسية العراقية من التبعية العثمانية هي الجنسية الأصلية، فيما أضاف حزب البعث تقسيمات جديدة (أ، ب، ج، د) لهذا القانون، تبعاً لأصالة صاحب الجنسية، وفي الدرجة الأخيرة تأتي «شهادة التجنس». وقد فضّل بعض المسلمين الشيعة الجنسية من التبعية الإيرانية على الجنسية العثمانية (ابتداءً من العام ١٩١٧ وحتى العام ١٩٥٧، لأسباب عديدة، منها:

١ ـ السبب المذهبي، إذ تنتمي الدولة العثمانية (التركية) إلى المذهب السني والدولة الإيرانية إلى المذهب الشيعي، وقد لعبت السياسة الطائفية لكلتا الدولتين الدور الأكبر في حدوث مثل هذا الميل العاطفي والنفسي.

٢ ـ الوضع السياسي، ففي مرحلة المد الفارسي كان العراقيون يحصلون على الجنسية الإيرانية وفي مرحلة المد التركي يحصلون على الجنسية العثمانية.

٣ ـ التهرب من الخدمة العسكرية، ولعلها أهم الأسباب، فقد لجأ بعض العراقيين إلى اكتساب الجنسية الإيرانية للتخلص من الانخراط في صفوف الجيش العثماني(*) ومن ثم العراقي، واستمر هذا الوضع سنين طويلة(٦). ومن هنا يمكن بسهولة مشاهدة أسرة يحمل بعض بيوتاتها الجنسية العثمانية، وبعضه الآخر الجنسية الإيرانية(**).

وقد استغل النظام الحاكم هذه الظاهرة الاستعمارية، وعمل على تكريسها وتخذها ذريعة في الكثير من الحالات. في حين شمل التهجير

(*) كان الحد الأدنى لمدة الخدمة العسكرية في أواخر العهد العثماني سبع سنوات، وكان كثير من المجندين لا يعودون إلى أهلهم، إذ يموتون قتلاً أو بسبب البرد والثلوج ـ في قفقازيا مثلاً ـ ورغم مجيء الاحتلال الإنجليزي أو الحكومة العراقية أعقاب رحيل الأتراك، إلا أن ذلك التصور عن الخدمة العسكرية ظل راسخاً في الأذهان.

(**) كنموذج نذكر حالة إحدى الأسر العربية (آل المؤمن الغريفي) ذات الأصول البحرانية، والتي سكنت النجف الأشرف منذ أكثر من (٢٠٠) سنة، إذ ينقسم أفرادها من ناحية امتلاكهم لنوعية الجنسية إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول (الغالبية) يمتلكون الجنسية العراقية العثمانية، والقسم الثاني يمتلكون الجنسية العراقية من التبعية الإيرانية، والقسم الأخير (الأقلية) يمتلكون الجنسية الإيرانية. وقد تم تهجير بعض أفراد هذه الأسرة إلى إيران، في حين ظلّ يشغل عدد من أقربائهم (من حملة الجنسية العثمانية) وظائف رسمية عليا في الدولة العراقية.

ـ في مرحلته الثانية ـ حتى المواطنين الحاملين للجنسية العثمانية (من الدرجة الأولى).

وتلاحقت الجوانب القانونية للقضية، بعد أن بادر النظام إلى إصدار مجموعة من القرارات الغريبة التي تتعلق باستثناءات التهجير وحجز العسكريين والشباب وممتلكات المهجرين وغيرها، فوفق قرار وزارة الداخلية (العراقية) السري في ١٠ نيسان/ أبريل ١٩٨٠ تم حجز الشباب (١٨ ـ ٢٨ سنة)، وكذلك العسكريين بمختلف الرتب، خشية التحاقهم بصفوف المجاهدين العراقيين في إيران، حيث بقي هؤلاء ـ ويبلغ عددهم ٢٠ ألف شخص تقريباً ـ معتقلين في سجون النظام. وأحد القرارات البارزة أيضاً في هذا المجال هو قرار الطلاق من الزوجة العراقية من التبعية الإيرانية، إذ نص قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (٣٧٣) في ١٥ نيسان/ أبريل ١٩٨١ على ما يلي:

«يصرف للزوج العراقي المتزوج من امرأة من التبعية الإيرانية مبلغ قدره أربعة آلاف دينار إذا كان عسكرياً وألفان وخمسمائة دينار إذا كان مدنياً في حالة طلاق زوجته أو في حالة تسفيرها إلى خارج القطر».

وتدخل أساليب التهجير أيضاً ضمن الملاحقة القانونية للقضية، فبعد أن أقدمت السلطات على إسقاط الجنسية وشهادة الجنسية، وسحبتهما مع جميع الوثائق العراقية واستولت على أموال وممتلكات المهجرين، لم تمنحهم أية فرصة للتهيؤ لهذا السفر الطويل، ولا حتى ساعة واحدة، إذ تقوم بمهاجمة البيوت بعد منتصف الليل، وخلال دقائق معدودة تخرج العائلة من بيتها صفر اليدين تماماً. وبعد عملية الاعتقال ـ المؤقت ـ والفرز والتحقيق تنقلهم السلطات بالشاحنات الخاصة إلى الحدود العراقية ـ الإيرانية، ليبدءوا مسيرهم سيراً على الأقدام ولأكثر

من عشر ساعات ـ في أحسن الحالات ـ تحت رحمة الشمس القائضة أو البرد القارس، فضلاً عن وعورة الطرق الجبلية. وحدث ـ أحياناً ـ أن تتم الرحلة في الليل، حيث يعيش المهجرون الرعب في الظلام الدامس والهدوء المخيف المشوب بأصوات الحيوانات البرية أو القصف المدفعي المتبادل بين القوات العراقية والإيرانية. وقد أدى انفجار بعض الألغام المزروعة في الطريق إلى مقتل العديد، كما مات آخرون نتيجة الانهيار العصبي والجسدي، ووضعت الكثير من النساء حملهن في الطريق. والأنكى من ذلك هو تعرض بعض المهجرين ـ خاصة النساء ـ إلى حالات السلب والاغتصاب الجنسي والخطف من قبل الأكراد الإيرانيين الموالين للنظام العراقي.

ثالثاً ـ البعد الاقتصادي:

«يبدو أن معظم الذين تم ترحيلهم ينتمون إلى طبقة التجار والميسورين»[٧]، هذا ما اعترفت به إحدى مؤسسات النظام الإعلامية. فترحيل هؤلاء التجار والميسورين ستكون له مردودات اقتصادية كبيرة، منها إيجابي ويعود على النظام العراقي ومنها سلبي ويعود على الجمهورية الإسلامية في إيران. فالاستيلاء على جميع ممتلكات المهجرين من أموال منقولة وغير منقولة وشركات ومعامل ومكاتب ومحال صناعية وتجارية.. الخ سيدر كثيراً على النظام. وبعملية حسابية بسيطة نجد أنّه جنى ما يقرب من مليار دينار عراقي[*] من أموال المهجرين. في وقت زعمت السلطة أنها أكرمت كل عائلة مهجرة بمبلغ

(*) ما يعادل ثلاثة مليارات دولار أميركي تقريباً (حسب قيمة تحويل العملات حينها).

(١٠٠) دينار لكل شخص، أي أنّ العائلة التي يبلغ عدد أفرادها خمسة أشخاص تستلم من السلطة (٥٠٠) دينار، مقابل استيلاء السلطة على كل ممتلكاتها، والتي لا تقل عن (٢٠) ألف دينار، مقابل استيلاء السلطة على كل ممتلكاتها، والتي لا تقل عن (٢٠) ألف دينار ـ كمعدل عام ـ.

أما الضربة الكبيرة الأخرى للسلطة فتكمن في تهجيرها أكثر من (٨٠٠) من كبار تجار العراق ـ دفعة واحدة ـ ومعظمهم من تجار بغداد، فقد دعتهم السلطة إلى اجتماع أو ندوة مغلقة في بغداد، زعمت أن وزير التجارة سيحصرها، إلاّ أنّ الوزير لم يحضر ولم تنعقد الندوة، بل الذي حضر هم مجموعة من عناصر النظام قاموا بسحب جميع وثائق هؤلاء التجار وأركبوهم الحافلات ـ المهيأة من قبل ـ وقذفوا بهم على الحدود، دون أن يحملوا معهم أي شيء سوى ملابسهم، في حين بقيت عوائلهم في العراق، ثم هجّر بعضها فيما بعد. وإذا عرفنا بأن معدل ما يملكه كل واحد من هؤلاء يلغ حوالي نصف مليون دينار، فستكون النتيجة دخول مالا يقل عن(٤٠٠) مليون دينار(*) في جيب السلطة دفعة واحدة.

والسبب الآخر في تهجير هؤلاء التجار هو الحؤول دون تكرار تجربة «البازار» في إيران، بعد أن ساهم تجاره في دعم الثورة الإسلامية وتمويلها وانتصارها. ولكن الأمر يختلف في العراق، فالسلطة تعلم بأن الكثير من أولئك التجار العراقيين الذين هجرتهم لم يساعدوا الحركة الإسلامية يوماً، ولكن السلطة جعلتهم عبرة لغيرهم، إضافة إلى كونه

(*) ما يعادل مليار و٢٠٠ مليون دولار تقريباً.

إجراءاً احترازياً بعيدا المدى، فهي لم تتنكر لهذه النية أو تخفها، بل ذكرها فاضل البراك ـ صراحة ـ في كتابه «المدارس اليهودية والإيرانية في العراق» محاولاً تبرير هذا الإجراء وزاعماً بأن هؤلاء هم تجار إيرانيون موالون للحركة الإسلامية. ويورد أمثلة على ذلك: هاشم مهدي محمد البياع؛ من التجار والصناعيين المعروفين، هرب إلى خارج القطر، وهو من المتعاونين مع حزب الدعوة وساعد في تمويل الحزب المذكور، مرتضى علي حمد الحريري؛ صاحب معمل الحريري، استخدم مكتبه للقاءات العناصر المعادية، مرتضى صالح العذاري؛ صاحب معمل السيدة، كان يدعم النشطات الإيرانية المعادية للعراق؛ سالم حسن حيدر؛ صاحب نقليات النجف العالمية، ساهم مع أخيه في دعم حزب الدعوة، ومحمد تقي عبد الحسين الشكرجي؛ صاحب معمل حلويات أبو منير، ساهم في دعم حزب الدعوة وعمل على دعم نشاطاته[٨].

أما المردود الاقتصادي والإداري السلبي على إيران، فقد خططت له السلطة العراقية أيضاً. فقد تصورت أن الجمهورية الإسلامية ما زالت حديثة العهد بالحكم وتعيش الفوضى والارتباكات والمشاكل، فلا بد وأن تضاعف قضية المهجرين الذين قاموا بملابسهم فقط ـ وعددهم يقدر بعشرات الآلاف ـ من مشاكلها، وتكرِّس حالة الإرباك الاقتصادي والإداري التي تعاني منها.

رابعاً ـ البعد الاجتماعي:

استهدف النظام في جانب من عملية التهجير قطع الأواصر بين الشعبين العراقي والإيراني، والمحافظة على المجتمع العراقي نقياً ـ كما

يدعي ـ. وهذا الهدف لا يمكن تحقيقه إطلاقاً، لأن معظم المهجرين ليسوا إيرانيين أساساً، كما أن المجتمع العراقي لا يمكن لأي مجتمع متحضر في العالم أن يكون خالصاً من عرق واحد، اللهم إلا في المجتمعات البدائية فقط، فكانت النتيجة أن انعكس الهدف تماماً، حيث تعمقت الأواصر وتشابكت بشكل كبير بين المجتمعين الإيراني والعراقي، كما تحوّل المهجرون إلى مجتمعات عراقية قائمة بذاتها في إيران، وينتظر معظمهم الفرصة المؤاتية للعودة إلى بلادهم التي خلّفوا فيها أبناءهم وأهليهم وأقاربهم، لأن التهجير العشوائي أدى إلى فقدان المجتمع العراقي وحدته. واستثناء العسكريين والشباب من الالتحاق بعوائلهم أمعن ـ هو الآخر ـ في تمزيق توزع أبناءها بين أركان الدنيا الأربعة، أو بين مهجّر ومهاجر ومتخف ومعتقل، وهي حالة عامة ولا تخص شريحة معينة من المجتمع العراقي.

إن أول رد فعل على الاعتقال غير المبرر للشباب (١٨ ـ ٢٨ سنة) هو انتفاضة سجن (أبو غريب) في بغداد، التي قام بها ما يقرب من (١١٠٠)[*] من هؤلاء الشباب في أول من أيار/ مايو ١٩٨٠، إذ أعلنوا عن التمرد، وقاموا بتحطيم أبواب ومحتويات القاطع رقم (١) في السجن، وأطلقوا الشعارات المناهضة لسياسة الحجز. وبعد أن سيطروا على بعض الصالات صعدوا إلى سطح السجن في محاولة لإيصال استنكارهم ومطالبهم إلى المعنيين بالقضية. وعلى الفور وصلت مجاميع من القوات الخاصة البعثية بمعية طائرات الهليكوبتر، وتم تطويق السجن، وبدأ التفاوض بين الطرفين، فطرح المحتجزون مطلبهم

(*) معظمهم من الأكراد الفيليين الشيعة.

الوحيد: «إذا كنا عراقيين فأطلقوا سراحنا، وإذا كنا إيرانيين فألحقونا بعوائلنا المهجرة». فحاول المسؤولون تهدئتهم للحيلولة دون وقوع تطورات وأعمال عنف. وخلال الأيام اللاحقة أذعنت السلطة لمطالب هذه المجموعة من المحتجزين ورحّلتهم إلى إيران، فيما بقيت الآلاف الأخرى رهن الاحتجاز.

لقد بلغ عدد المهجرين العراقيين في إيران ـ المرحلة الثانية فقط ـ حوالي (١٠٠) ألف شخص، وبإضافة أرقام التسفيرات السابقة والمهاجرين، يصل عدد العراقيين في إيران إلى نصف مليون نسمة تقريباً، وهم بذلك يعدّون ـ على الصعيد العالمي ـ من أكبر الجاليات المغتربة التي تعيش في بلد واحد.

هذا العدد الهائل من المهجرين لعب دورين مختلفين تجاه الجمهورية الإسلامية الإيرانية، أحدهما سلبي والآخر إيجابي، فالسلبي هو أنه تسبّب في مشاكل اجتماعية واقتصادية وسياسية(*). وقد بذلت الجمهورية الإسلامية كل ما في وسعها لمحاصرة هذه المشاكل واحتوائها، من خلال استقبال المهجرين وإسكانهم وتوزيع الملابس والأغذية عليهم وتوفير الكثير من حاجاتهم الحياتية وتشغيلهم في مختلف المجالات. وساهم الشعب الإيراني ـ وبالأخص علماء الدين والتجار ـ في رفع الكثير من حاجات المهجرين. وكان لبيان الإمام الخميني الموجه إلى الشعب الإيراني أكبر الأثر في ذلك، إذ ساهم في تعميق الانسجام بينه وبين ضيوفه العراقيين. ومما جاء في بيان الإمام:

(*) هذا ـ طبعاً ـ بمعزل عن مشكلة لجوء حوالي (٢,٥) مليون أفغاني إلى الجمهورية الإسلامية، ومعظمهم يفتقرون إلى أبسط أسباب العيش.

«يا شعب إيران الأبي: أكرم وأعز الضيوف الكرام الذين شرّدوا من ديارهم بمؤامرة دبرتها أمريكا ونفّذتها أيدي النظام البعثي الأثيمة، فأرسلوا إلى إيران بحالة يرثى لها ويندى لها الجبين. هؤلاء إخوانكم المظلومون الذين شردهم من ديارهم جلاوزة نظام البعث بدون أي حق أو مبرر سوى إرضاء أهوائهم الأمّارة بالسوء والطاعة العمياء للشيطان الأكبر. إنّ على الشعب [الإيراني] النبيل وحكومة الجمهورية الإسلامية توفير وسائل العيش الكريم لهؤلاء على أحسن ما يرام، بحيث لا خوف عليهم ولا هم يحزنون».

أما الدور الإيجابي فهو ما يقدمه المهجرون ـ مع المهاجرين العراقيين ـ من خدمات ملحوظة للجمهورية الإسلامية الإيرانية، من خلال عملهم في المؤسسات الإيرانية المختلفة؛ فهناك الآلاف من الأطباء والمهندسين والإعلاميين والفنيين المتخصصين العراقيين يعملون في هذه المؤسسات، فضلاً عن انخراط الكثير منهم في صفوف فضائل الحركة الإسلامية وتواجدهم الفاعل في جبهات القتال ضد النظام العراقي.

وكما قلنا فقد تحول المهجرون العراقيون في إيران إلى مجتمع عراقي قائم بذاته، حيث يتمتعون بوجود أماكن تجمع ونشاطات وفعاليات خاصة بهم، كالمراكز الثقافية والإعلامية والاتحادات المهنية والحسينيات والمساجد، بل وحتى الفرق والأندية الرياضية والفنية. ومن جانبها عملت الحركة الإسلامية العراقية على استثمار الكثير من جهود المهجرين، وصبّها في مجرى الهدف الذي تدعو له وهو إقامة الحكومة الإسلامية في العراق.

إن التهجير قضية خطيرة وكبيرة للغاية، وليس لها مثيل على الإطلاق، ولو لم يفعل النظام العراقي سواها لوجب تشكيل لجنة دولية

موسعة للتحقيق في ممارساته إلاّ أنّ مآسي العراق الأخرى التي لا تقل حجماً وخطورة حالت دون بروز قضية التهجير بحجمها الطبيعي، على المستويات المحلية والعربية والإسلامية والدولية.

فصائل جديدة في الساحة الإسلامية

الفترة التي أعقبت انتصار الثورة الإسلامية في إيران وما أحدثته من تأثير على التحرك الإسلامي في العراق، تمخضت عن بروز عدد من التنظيمات والجماعات الإسلامية العراقية وولادة أخرى، حيث شكلت هذه التنظيمات تيارات مستقلة عن حزب الدعوة. وبغض النظر عن مسار تأسيس وبروز هذه الفصائل الجديدة، فإن الهدف المعلن لها ـ جميعاً ـ هو المساهمة في المعركة ضد النظام البعثي في العراق، والعمل على إقامة الحكومة الإسلامية، وهو هدف تلتقي عنده جميع الفصائل الإسلامية العراقية.

أهم التنظيمات التي برزت في هذه الآونة هي «منظمة العمل الإسلامي»، التي تمثل التنظيم الأساس في تيار السيد محمد الشيرازي(*) (نجل المرجع الديني السيد مهدي الشيرازي). وقد طرح

(*) ظهر هذا التيار في مدينة كربلاء عقيب وفاة المرجع الديني السيد مهدي الشيرازي في العام ١٩٦٢؛ إذ حاول أولاده وأنصاره وبعض تلامذته الاحتفاظ بالوهج الديني لبيت المرجع الراحل ومحوريته الاجتماعية من خلال الإعلان عن مرجعية ابنه البكر السيد محمد كامتداد لمرجعية والده، وكان له من العمر حينها (٣٢) عاماً. وقد تسبب هذا الأمر في خلافات واسعة بين علماء الدين في كربلاء، وخلافات واسعة أيضاً بين هذا التيار والحوزة العلمية في النجف الأشرف، التي لم تؤيد توجهات هذا التيار. وقد ولد السيد محمد الشيرازي في النجف الأشرف في العام ١٩٣٠ وهاجر مع أبيه إلى كربلاء في العام ١٩٤٧، وبقي فيها حتى العام ١٩٧٠ حين ترك العراق واستقر في الكويت حتى انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية، حيث هاجر إلى إيران في العام ١٩٧٩.

اسم المنظمة في إيران خلال الأشهر الأولى من انتصار الثورة الإسلامية (نيسان/ أبريل ١٩٧٩ على وجه التحديد). وتؤكد المنظمة على إن جذورها تعود إلى أواسط الستينات (١٩٦٥ ـ ١٩٦٧)، إلاّ أنها ـ في الحقيقة ـ لم تكن بالصيغة والاسم المطروحين حالياً، بل كانت على شكل أفراد ومجاميع منسجمة تتركز في مدينة كربلاء بالعراق وتلتف حول السيد محمد الشيرازي. وكانت هذه المجاميع تحمل اسم «حركة الرساليين الطلائع» و«حركة المرجعية»(*)، وقادها إلى جانب السيد محمد الشيرازي؛ شقيقه السيد حسن الشيرازي وابني شقيقته وتلميذيه السيد محمد تقي المدرسي والسيد هادي المدرسي وآخرين. وكان هذا التيار يواجه معارضة من المرجعيات الشيعية في النجف، ولا سيما مرجعية السيد محسن الحكيم.

وقد تأسست منظمة العمل الإسلامي بصيغتها واسمها الحاليين في الجمهورية الإسلامية الإيرانية في ١٣ نيسان/ أبريل ١٩٧٩، بإشراف السيد محمد الشيرازي ورعايته، وبقي يقدم لها الدعم والإسناد. ويعد السيد محمد تقي المدرسي قائدها ومرشدها المتنفذ، أما الناطق بلسانها فهو الشيخ محسن الحسيني. ومن قيادييها السيد هادي المدرسي والسيد كمال الحيدري. وقد انشق الأخير مع مجموعته على المنظمة، بعد خلافات واتهامات متبادلة مع قائد المنظمة السيد محمد تقي المدرسي. وبرغم أن السيد كمال الحيدري كان على علاقة بالمنظمة في العراق، إلا أنه الوحيد ـ بين قادة المنظمة ـ الذي تتلمذ على السيد محمد باقر

(*) نظَر السيد حسن الشيرازي لفكرها الحركي في كتابه «كلمة الإسلام»، بينما نظَر السيد محمد تقي المدرسي لفكرها السياسي في كتلة «القيادة الإسلامية».

الصدر، وهي نقطة افتراق أساسية بينه وبين جميع مسؤولي المنظمة الذين يمثلون مدرسة السيد محمد الشيرازي.

لقد لعبت مجموعة من العوامل دوراً أساسياً في بروز المنظمة ونموها خلال عامي ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ على الأصعدة الإعلامية والتنظيمية والعسكرية، منها الوضع المهيأ للانفجار والاصطدام بالسلطة، والذي كانت خلاله الأوساط الشبابية المتدنية تبحث عن الحركة الإسلامية للانضمام إلى تنظيماتها أو التعاون معها في ضرب النظام، فاستقطبت منظمة العمل مجموعات من الشباب داخل العراق، كما استثمرت حملات الهجرة والتهجير في توسيع تنظيمها في الخارج (إيران وسوريا على وجه التحديد).

وتهدف المنظمة ـ كما جاء في إحدى نشراتها ـ إلى بناء الفرد الثوري المؤمن والأسرة المسلمة، وإيجاد الحضارة العالمية، وإقامة الحكومة الإسلامية. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف تتوسل بمختلف الممارسات المشروعة، بما فيها «الكفاح المسلح».

الحركة الأخرى هي «حركة المجاهدين العراقيين» التي تأسست في سوريا على يد مجموعة من الإسلاميين العراقيين المهاجرين(٩)، وتذكر الحركة أنها تأسست في ١١ حزيران / يونيو ١٩٧٩، ولكنها لم تظهر إلى السطح إلاّ في أوائل عام ١٩٨٠. وتتبنى الحركة قيادة السيد محمد باقر الحكيم، الذي يشغل شقيقه الأصغر السيد عبد العزيز مسؤولية رئاسة المكتب السياسي والأمانة العامة فيها، كما تحظى الحركة بدعم شقيقهما الأكبر السيد محمد مهدي الحكيم. والأشقاء الثلاثة هم أبناء المرجع الديني الأعلى ـ الراحل ـ السيد محسن الحكيم. ومن قيادييها ـ أيضاً ـ السيد محمد الحيدري والشيخ محمد تقي المولى والشيخ همام

حمودي وبيان جبر. وقد تركز نشاط حركة المجاهدين ـ بعد التأسيس ـ في الجمهورية الإسلامية الإيرانية وسوريا. وهي تهدف إلى زعزعة أركان النظام الحاكم في العراق من خلال أسلوب الكفاح المسلح.

وهناك حركة بارزة أخرى هي «جماعة العلماء المجاهدين في العراق» التي تأسست في طهران أواخر العام ١٩٨٠، وهي امتداد لجماعة العلماء في النجف الأشرف. وأبرز مؤسسيها السيد محمد باقر الحكيم، الذي كان أول أمين عام لها، وظلت حتى أوائل العام ١٩٨٢ محوراً لنشاطه، ثم تخلى عنها بعد انتخاب الهيئة الإدارية الجديدة، وأصبح الشيخ محمد باقر الناصري أميناً عاماً لها.

كما ظهر في صفوف الإسلاميين عدد من الجمعيات الصغيرة التي ليس لها وزن سياسي أو عسكري كبير في الساحة، وقد تأسس بعضها في ظروف مرحلية، بحيث انتهت بزوال هذه الظروف، كحركة التحرر الإسلامي التي تأسست في أوروبا في العام ١٩٧٩، وكان لها نشاط إعلامي ملحوظ ـ في بريطانيا تحديداً ـ خلال عامي ١٩٧٩ و١٩٨٠. وكانت الواجهة العلنية لمجموعة من الشخصيات المستقلة والحركات الإسلامية، أبرزها حزب الدعوة. وكان يدعمها السيد محمود الهاشمي. ثم انحلت الحركة في عام ١٩٨١ بقرار من حزب الدعوة الذي رأى ضرورة وحدة القرار في الساحة الإسلامية في أوروبا.

وتأسست في الكويت في العام ١٩٧٩ حركة «جند الإمام» على يد السيد سامي البدري، وهي مجموعة تعود جذورها إلى العام ١٩٦٩ في منطقة الكرادة الشرقية ببغداد، حيث بدأت على أثر خلاف بين السيد سامي البدري (الكادر السابق في حزب الدعوة والرئيس الحالي للحركة) ومسؤوله الحزبي الشيخ عارف البصري (أحد قادة الدعوة)، فأدى الخلاف إلى ترك

السيد البدري صفوف الحزب، ثم حاول بعض قياديّ الحزب ورواده التاريخيين تسوية الخلاف، ولا سيما السيد مرتضى العسكري، الذي كانت الجماعة تتبنى أفكاره في البعد المذهبي. ومن الكويت انتقل السيد البدري مع تنظيمه إلى إيران بعد انتصار الثورة الإسلامية. ومن قيادي الحركة: الشيخ عبد اللطيف الخفاجي والدكتور سعد جواد.

وأعادت «جماعة الخالصين» في العام ١٩٨١ نشاطها في الجمهورية الإسلامية الإيرانية على يد الشيخ محمد مهدي الخالصي (حفيد الإمام الشيخ محمد مهدي الخالصي). وقد أسس هذه الجماعة الشيخ محمد الخالصي (نجل الإمام الخالصي) في مدينة الكاظمية، حيث كان لها نشاط ملحوظ في فترة الخمسينات والستينات، وقد برزت حينها ككيان فكري وسياسي واجتماعي مستقل عن مرجعية النجف. وبرغم أن هذه الجماعة شيعية المذهب، غلاّ أنّ معظم الشيعة ـ آنذاك ـ كانوا يختلفون معها بسبب بعض متبنياتها الفكرية الخاصة وممارساتها، التي أدت ـ في العراق ـ إلى خلافات كبيرة. وكانت المرجعية الدينية النجفية في عهد السيد محسن الحكيم تقود المعارضة لهذه الجماعة. إلاّ أن الشيخ محمد مهدي الخالصي الذي أعاد تأسيس الجماعة في إيران تحت اسم «الحركة الإسلامية في العراق» حاول تجاوز هذه الخلافات والاندماج بالتحرك الإسلامي العراقي الذي يتخذ من طهران مقراً له. وكان الشيخ محمد مهدي الخالصي، وهو من الأعضاء الأوائل في حزب الدعوة الإسلامية، كما أنه ضابط سابق ترك العمل في الجيش العراقي ودخل السلك الديني في العام ١٩٧٨، قد أعاد صلاة الجمعة في الكاظمية والتي توقفت بعد وفاة والده، وأيد الثورة الإسلامية الإيرانية والإمام الخميني عام ١٩٧٩.

وفي العاصمة البريطانية أعلن السيد محمد مهدي الحكيم عام ١٩٨٢ عن تأسيس «حركة الأفواج الإسلامية» التي مارست نشاطات محدودة، وما لبثت أن انتهت في وقت لاحق. وكان يساعده في هذا التحرك بعض الشخصيات الإسلامية كالسيد محمد بحر العلوم.

أما الجماعات الإسلامية (السنية)؛ فقد ظل وجودها محدوداً في مرحلة الثمانينات، ولم تكن جزءاً من المعارضة، باستثناء الوجودات الكردية الإسلامية التي تنشط في شمال العراق ولها شعبية ملحوظة[*]. فجماعة الأخوان المسلمين تعرضت للمشاكل الداخلية والمؤثرات الخارجية الضاغطة، مما أدى إلى تحجيمها ومن ثم انكماش نشاطها.

وقد استطاعت الحكومة البعثية القضاء على معظم ما تبقى من «الأخوان» في داخل العراق، حيث اعتقلت قسماً منهم، وأعدت قسماً آخر، وهاجر بعضهم إلى الخارج، فيما ترك الباقون العمل مع الجماعة. ويذكر أنّ الجماعة جمدت نشاطها في بداية السبعينات، ثم ظهر اسمها ـ فجأة ـ في العام ١٩٨٢ في أحد البيانات الموقعة باسم «الكتلة الإسلامية لتحرير العراق»، وتحت اسم «تنظيم الأخوان المسلمين العاملين بعد حل التنظيم». وقد أعلنت الكتلة المذكورة أنها تضم ستة تنظيمات، هي؛ الحركة الإسلامية، الحزب الإسلامي، جماعة الشيخ عبد العزيز البدري، الجيش الإسلامي الكردي، حركة الضباط المسلمين وحركة الأخوان المسلمين العاملين بعد حل التنظيم. ويبدو أن نشاطات معظم هذه الأسماء على سطح الواقع غير متوافرة. ويعتبر الدكتور فاضل السامرائي والدكتور عماد الدين خليل (وهما مقيمان في تركيا) ومحمد

(*) انظر: الفصل السادس

الآلوسي والدكتور طه جابر العلواني من القيادات التاريخية لجماعة الأخوان المسلمين في العراق، ولا يعرف عنهم ممارسة نشاط سياسي منذ الانقلاب البعثي (١٩٦٨)[*]. أما على صعيد التنظيم الدولي للإخوان، فإنه تحول إلى عشرات الخطوط والمجامع المتناثرة في البلدان الإسلامية، ويعود ذلك لأسباب تتعلق بالبناء الداخلي للجماعة، وأخرى خارجية مؤثرة فيها[١٠]، إضافة إلى اتهام خطوط من الجماعة خطوطاً أخرى بالانحراف وعدم الشرعية[١١].

ولا يختلف وجود حزب التحرير في العراق عن وجود ـ الأخوان ـ من حيث الحجم والنشاط، فقد تعرض الحزب إلى عوامل الانكماش منذ أواخر الستينات، وبالأخص بعد تنحي عبد القديم زلّوم[**] ـ وهو أردني ـ عن قيادته في العراق، والتي استمرت عشر سنوات تقريباً. ويؤكد «التحريريون» على أنهم لا يزالون منذ تأسيس حزبهم ولحد الآن ـ يعيشون المرحلة السرية، فلم يمارسوا أي نشاط علني (سياسي أو عسكري) ضد الحكومات التي لهم وجود تنظيمي في بلدانها، ويعبّرون عن هذه المرحلة بأنها تشبه المرحلة المكية في عهد الرسول. وعلى صعيد العراق قام حزب التحرير في ١٤ حزيران/ يونيو ١٩٨١ بإرسال مذكرة مسهبة إلى صدام حسين بمناسبة القصف الصهيوني للمفاعل النووي العراقي، طالبه فيها بإقامة الحكم الإسلامي واستئناف الحياة الإسلامية، ومما جاء في المذكرة:

(*) تجدر الإشارة إلى أن وفداً يضم عدداً من كوادر الجماعة برئاسة قصي فهمي اشترك في مؤتمر نصرة الشعب العراقي المنعقد بطهران في العام ١٩٨٦. وهذا الخط يؤيد الإمام الخميني.

(**) الرئيس الحالي للجنة القيادية العامة (قيادة التنظيم الدولي) لحزب التحرير، وقد تسلّم منصبه في أعقاب وفاة النبهاني.

«وبما أنك يا صدام لا تتبنى استئناف الحياة الإسلامية وحمل الدعوة الإسلامية، وفي نفس الوقت تدعي بأنك تريد أن تعيد للعرب عزهم ومجدهم، فإن كنت مخلصاً للعرب وصادقاً فيما تقول فما عليك ـ إن أبيت أن تتبنى استئناف الحياة الإسلامية وحمل الدعوة الإسلامية ـ إلاّ أن تتخلى لنا عن الحكم أن تسلّمنا إياه، حتى نقيم الخلافة، وننصب خليفة».

ويبدو من صيغة المخاطبة أنّ حزب التحرير لم يصل بعد إلى مستوى فهم صدام حسين وحكومته، بل وفهم حزب البعث بشكل عام، ولا سيما أنّ المذكرة جاءت في ذروة الأحداث وحدّة الصدام بين الحركة الإسلامية والنظام العراقي. إلاّ أن حزب التحرير يعود ليتهم صدّاماً بأنه يتبنى أفكاراً عصبية وكفرية هما القومية والاشتراكية.

وقد لا يجد بعض المراقبين أو العاملين في الساحة الإسلامية جدوى من وجود كل هذه الحركات، ما دام الغرض يتحقق في اثنتين أو ثلاثة، فضلاً عما يسببه ذلك من خلافات في وجهات النظر وتشتت في ولاء الجماهير وجهودها. إلاّ أن المبادرين لتأسيس هذه الفصائل يؤكدون على أنهم قاموا بذلك انطلاقاً من مسؤوليتهم الشرعية، لأنه ليس بإمكان حركة واحدة أو اثنتين ولا حتى ثلاث استيعاب كل الساحة والأمة، نظراً لاتساع حجم القضية، وتعدد وجهات النظر وأساليب العمل.

فهل حقق هؤلاء أهدافهم المعلنة التي عجز عنها آخرون، وتفادوا الأخطاء التي قالوا إنّ الذين سبقوهم وقعوا فيها؟ أم أنهم أضافوا أسماء جديدة فقط، ثم لم يكتفوا بها فأضافوا أخرى؟..

والحقيقة أن ظهور هذه الحركات ونجاح بعضها في تحقيق إنجازات تنظيمية وسياسية وعسكرية، ولا سيما منظمة العمل الإسلامي وحركة المجاهدين العراقيين، بعد أن ظل حزب الدعوة منفرداً بساحة المعارضة

الإسلامية العراقية سنوات طويلة، تعود أسبابه إلى إمكانية الوضع الساخن في العراق على استيعاب أكثر من حركة، والإمكانات الجيدة التي حظيت بها هذه الحركات والفرصة المناسبة التي وجدتها في إيران، إضافة إلى المشاكل المعقدة التي ظل حزب الدعوة يواجهها منذ بدء التحرك الجديد في العراق (نيسان/ أبريل ١٩٩٧)، وفي مقدمتها الضربات الموجعة، التي كانت السلطة العراقية توجهها لتنظيماته، الأمر الذي أدى إلى تغير قيادة الحزب في الداخل ما يقرب من أربع مرات خلال سنة واحدة، أي حتى آذار/ مارس ١٩٨٠، بسبب اعتقال أو إعدام أو اختفاء كل تشكيلة قيادية جديدة تمسك بالعمل وانهيار تنظيمات الحزب في كثير من مناطق العراق؛ بسبب الاعتقالات والإعدامات والهجرة خارج العراق.

أما المشكلة الأساسية الأخرى التي ظلت ملازمة لحزب الدعوة الإسلامية، فهي الخلافات الداخلية، ولا سيما في إطار قيادات الحزب، وهي قضية ليست جديدة، ولكنها تعقّدت بشكل كبير في مطلع الثمانينات، بسبب انكشاف التنظيم وبروز قيادته إلى العلن وتواجدها خارج العراق، فضلاً عن التأثيرات الخارجية التي كانت تعمّق الخلافات داخل الحزب. فبعد اعتقال عبد الأمير المنصوري في ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩، وانهياره أمام شدة التعذيب، تعرّضت كثير من تنظيمات الحزب، ولا سيما التنظيمات العسكرية، إلى السقوط بيد السلطة؛ لأن المنصوري كان أبرز قيادي في لجنة العراق، والمدعوم من القيادي الأبرز في حزب الدعوة محمد هادي السبيتي. وباعتقال القيادي الثاني هادي شحتور وهجرة القيادي الثالث حسن شبر إلى سوريا، فإن الحزب داخل العراق بقي دون قيادة حوالي ثلاثة أشهر، الأمر الذي دعا بعض الكوادر إلى تشكيل قيادة مؤقتة

خلال نيسان/ أبريل ١٩٨٠ مؤلفة من علي ناصر محمود ومحمد جواد ناصر محمود والسيد عبد علي لفتة، ولكن هذه القيادة انهارت بعد اعتقال مسؤولها علي ناصر محمود في حزيران/ يونيو ١٩٨٠.

ثم تشكّلت أول قيادة إقليمية للعراق بإشراف القيادة التنفيذية والقيادة العامة، وبالتنسيق مع القيادة المتواجدة في إيران، وهي قيادة للعمل الميداني. واستطاعت القيادة الإقليمية أن تقوم بالكثير من الإنجازات على مستوى إعادة بناء تنظيمات الحزب. وما لبثت هذه القيادة أن تعرضت للاعتقال، ولم يبق منها سوى مهدي عبد مهدي وعبد علي لفتة اللذين خرجا إلى إيران. وحينها غيّرت الدعوة من أساليبها في العمل التنظيمي والاتصالات، واتبعت أسلوب التنظيمات الخيطية المعلّقة، فأصبح تنظيم كل مدينة يتبع مسؤولاً يقيم في مدينة أخرى، وكل مجموعة من هؤلاء المسؤولين يرتبطون بقيادي يقيم في دولة خارج العراق، فكانت تنظيمات النجف وكربلاء ترتبط بالقيادة التنفيذية في إيران (مهدي عبد مهدي والشيخ محمد علي التسخيري وغيرهما)، تنظيمات البصرة والناصرية والعمارة ترتبط بالكويت (الشيخ علي الكوراني)، تنظيم بغداد وجامعاتها يرتبط بالأردن (محمد هادي السبيتي)، تنظيم الموصل وكركوك يرتبط بقيادة لبنان (الشيخ صبحي الطفيلي)، تنظيم الحلة يرتبط بالإمارات العربية المتحدة (سهل السلمان)، التنظيم العسكري (وهو عدة خطوط غير متصلة ببعضها) يرتبط بالقيادة القتالية في إيران (السيدهاشم الموسوي، السيد عبد الرحيم الشوكي، الدكتور إبراهيم الأشيقر (الجعفري) السيد حسين الشامي، السيد عبد علي لفتة، مهدي عبد مهدي).

أما الخلافات فكانت تتركز في القيادة العامة؛ التي انقسمت إلى ثلاثة محاور:

الأول: يمثله الفقهاء: الشيخ محمد مهدي الآصفي والسيد كاظم الحائري والسيد مرتضى العسكري، ويؤيدهم السيد محمد حسين فضل اللّه والشيخ محمد مهدي شمس الدين، كما يؤيدهم من القيادة التنفيذية الشيخ محمد علي التسخيري وآخرون، إضافة إلى تأييد جميع أعضاء القيادة القتالية؛ عدا مهدي عبد مهدي؛ الذي ظل على الحياد.

الثاني: يمثله محمد هادي السبيتي والشيخ علي الكوراني، ويؤيدهم كوادر قيادية معضمها من مدينة البصرة، أبرزهم كاظم التميمي وإبراهيم مالك (وهما قياديان سابقان) وعبد الزهرة عثمان (عز الدين سليم) وغيرهم.

الثالث: بعض أعضاء القيادة العامة؛ فقد ظل على الحياد بين المحورين المختلفين (الأول والثاني)، ويضم هذا المحور ـ في الغالب ـ قياديي الحزب في بعض الدول العربية والإسلامية، وهم غير عراقيين ـ عادة ـ وليسوا على تماس مع القضية العراقية، كالشيخ صبحي الطفيلي والشخ عيسى قاسم، فضلاً عن بعض القيادات التاريخية للحزب، كالسيد حسن شبّر.

ويدور الخلاف حول قضايا فكرية وتنظيمية، يتعلق الأول بطبيعة دور الحزب وموقع قيادته في الأمة، والثاني حول النظام الداخلي وتفعيل دور القيادة العامة وعدم تركيز عمل الحزب بيد قيادي واحد، في وقت ظل الفاعل الرئيس في القيادة طيلة السنوات السابقة هو محمد هادي السبيتي. ووسط هذه الانقسامات والتجاذبات؛ عقد (٧٢) كادراً في «الدعوة» مؤتمراً في طهران في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٠، عرف بـ «مؤتمر القواعد»؛ بهدف حسم الخلاف بين المحورين، وتقرر إجراء انتخابات للقيادة العامة، وهو القرار الذي رفضه محور محمد هادي السبيتي ـ علي الكوراني.

وأجريت الانتخابات في شباط/ فبراير ١٩٨١ لفرز أعضاء القيادة العامة الذين تحدد عددهم باثني عشر عضواً، وهي أول انتخابات للقيادة في تاريخ حزب الدعوة، وفاز فيها سبعة أعضاء، هم: الشيخ محمد مهدي الآصفي، الدكتور إبراهيم الجعفري (الأشيقر)، محمد صالح الأديب، السيد حسن شبر، السيد فخر الدين العسكري، السيد هاشم الموسوي، عبود مزهر. كما فاز السيد كاظم الحائري بالتزكية باعتباره «فقيه الحزب». وتم ـ فيما بعد ـ تعيين عضو من داخل العراق وثلاثة أعضاء من تنظيمات الحزب في البلدان الأخرى؛ لظروف عملهم السري، وهم الشيخ عيسى قاسم من البحرين والشيخ صبحي الطفيلي من لبنان وقيادي من الكويت؛ ليكون المجموع (١٢) عضواً. ولم تشترك في الانتخابات بعض القيادات التاريخية للحزب، كالمحسوبين على محور السبيتي ـ الكوراني، وبعض القياديين اللبنانيين، وآخرين انسحبوا من التنظيم كالسيد مرتضى العسكري.

وبذلك أخذ الانقسام طابعاً قانونياً، ولم يبق من المحور الأول غير ما كان يعرف بـ«خط البصرة» الذي تزعمه عز الدين سليم وكاظم التميمي والسيد عبد الامير علي خان، ولا سيما بعد اعتقال محمد هادي السبيتي في الأردن وتوجه الشيخ علي الكوراني[*] إلى العمل الإسلامي العام. ومن بين أعضاء القيادة العامة الجديدة برز الشيخ محمد مهدي الآصفي كأهم قيادي في الحزب، ولا سيما بعد الإبقاء عليه ناطقاً رسمياً.

(*) أصدر الشيخ علي الكوراني فيما بعد كتاب «نظرية حزب اللّه في العمل الإسلامي» مخلفاً وراءه تجربة أكثر من ١٨ عاماً من الفكر التنظيمي الحزبي، ومنتقداً في الكتاب تجربة العمل الحزبي الإسلامي بشدّة.

الحرب العراقية ـ الإيرانية

الحرب بين النظام العراقي والنظام الإسلامي في إيران لم تبدأ ـ في الحقيقة ـ في ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠، بل تعود بداياتها إلى أواخر عام ١٩٧٨، حين ساهم حزب البعث في ضرب الثورة ومحاصرة قائدها الإمام الخميني من ممارسة أي نشاط سياسي في النجف الأشرف، وما أعقب ذلك من تجاوزات وتدّخل منذ الأيام الأولى لانتصار الثورة، فخوزستان وكردستان تحولتا إلى مسرح لتدخل النظام العراقي إلى حد أعلن فيه بعض المصادر الصحفية المنحازة للعراق بأن «إقليم عربستان في إيران قد يشهد ثورة عارمة ضد نظام الحكم الإيراني، وأنّ الثورة تستهدف سلخ الإقليم عن إيران وعودته عربياً كدولة مستقلة. وتقول التقارير إنّ العراق يدعم هذا الاتجاه، وإنه في حالة النجاح يسلخ الإقليم عن إيران، فإن العراق سيكون أول دولة تعترف به كدولة مستقلة»[١٢] ثم بدأت التحرشات العسكرية العراقية بإيران منذ الرابع من نيسان/ أبريل ١٩٧٩، حين سجلت الدوائر المختصة حدوث أول اختراق جوي عراقي. وفي ٥ نيسان/ أبريل ـ أي عبد يوم واحد ـ جرى أول حادث إطلاق نار عراقي في عمق الأراضي الإيرانية، وفي ٢ حزيران/ يونيو جرى تبادل للنيران بين الطرفين في عمق ٣ كلم داخل الأراضي الإيرانية جرح خلالها جنديان إيرانيان. وحسب إحصاءات وزارة الخارجية الإيرانية فقد وقع (٦٣٧) حادث اعتداء عراقي خلال الثمانية عشر شهراً التي سبقت الحرب، أي من ٢ نيسان/ أبريل ١٩٧٩ وحتى ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠[١٣].

لقد دعا صدام الدول العربية للالتزام بميثاق الأمن القومي الذي أعلنه في ٨ شباط/ فبراير ١٩٨٠، من أجل ضمان موقفها إلى جانبه في أي غزو

عسكري محتمل يقوم به ضد إيران، كما دعا الدول العربية إلى الالتزام بميثاق الدفاع العربي المشترك. ثم أصبح حديث «القادسية» و«معركة القادسية» والحرب ضد الفرس في متداول أحاديث النظام.. في مناسبة وغير مناسبة. وهذا كله جزء من التحضيرات الأولية للحرب.

وفي وقت لاحق أعلن النظام رسمياً عن مطالبته بالجزر الثلاث (طنب الصغرى) و(طنب الكبرى) و(أبو موسى) برغم أن طرف الخلاف فيها مع إيران هي دولة الإمارات العربية المتحدة. كما طالب النظام العراقي بالأراضي الحدودية التي ضمّت إلى إيران طبقاً لمعاهدة الجزائر عام ١٩٧٥، وبحصة جديدة ـ أيضاً ـ في شط العرب. واعتبر النظام العراقي هذه المطالب مبدئية ومشروعة ولا يمكن التنازل عنها قيد أنملة، وهدد باستعمال القوة في حالة عدم استجابة حكومة الثورة الإسلامية لهذه المطالب. والذي يثير التساؤل هنا أنّ النظام العرقي لم يطرح مطاليبه هذه على حكومة بهلوي في حين طرحها بهذه القوة على الحكم الجديد وهو في وضع مرتبك، فلا بدَّ إذاً ـ من وجود مغزى كبير وراء ذلك، أراد به التمهيد للحرب الفاصلة مع النظام الإسلامي في إيران. أما الممهد الآخر لها فإنه يتمثل بالهجوم العنيف على الحركة الإسلامية وأحداث العراق الأخرى[١٤].

وقد كانت الحركة الإسلامية في العراق على اطلاع بمشروع الحرب الذي أعده صدام حسين بمساعدة الخبرات الشاهنشاهية (الإيرانية) والأجنبية، فبادرت فصائلها إلى إبلاغ القيادة الإسلامية الإيرانية بذلك، وبذل الضباط الإسلاميون في الجيش العراقي ما في وسعهم من أجل إيصال تفاصيل المخطط إلى قيادة الحركة الإسلامية[*]. ويذكر بعض

(*) انظر: الفصل السابع.

المطلعين أنّ حكومة أبو الحسن بني صدر (رئيس الحكومة آنذاك)، لم تتخذ الاحتياطات والإجراءات الاحترازية اللازمة لصد الهجوم العراقي المرتقب، برغم التحذيرات المتكررة للإسلاميين العراقيين. ويعود ذلك إلى عوامل تتعلق بالوضع الداخلي المتحرك في إيران، حيث تعيش الثورة حالة الانتقال العسيرة للدولة وبنائها وتشكيل أجهزتها، كما أنها منهمكة بتصفية بقايا النظام السابق والوجود الأمريكي، أضف إلى ذلك ما يعانيه الجيش الإيراني من فوضى وتمزق. ويبدو أنّ القيادات الإيرانية لم تكن تحمل تصوراً كافياً عن قيام النظام العراقي ـ بالفعل ـ بهذا الهجوم الشامل.. وبهذا الشكل. وعلى هذا الأساس، فإن الحرب فاجأت إيران ـ كما تؤكد الدلائل ـ وكانت بمثابة عملية مباغتة بالنسبة لها. وأخيراً اكتملت فصول مرحلة ما قبل الحرب بإلغاء الحكومة العراقية لمعاهدة الجزائر في ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠[(١٥)].

وفي ٢٢ أيلول/ سبتمبر أعلن صدام حسين عن بدء الفصل العسكري من حربه الشاملة ضد إيران: «قرر مجلس قيادة الثورة الإيعاز إلى قواتها العسكرية الشجاعة لتوجيه ضربات رادعة إلى الأهداف العسكرية الإيرانية..»[(١٦)].

وخلال أسابيع معدودات احتلت القوات العراقية مساحة واسعة من الأراضي الإيرانية لا تقل عن عشرة آلاف كم^2، وتضم عدداً من المدن المهمة ـ كميناء خرمشهر ـ، بغية إسقاط النظام الإسلامي الفتي، أو فصل خوزستان عن الخارطة الإيرانية ـ على الأقل ـ وهما مطلبان لم يكن البعث العراقي ليتجرّأ على الاجهار بهما بهذا الشكل، بمعزل عن دعم الإرادة الدولية، فالاستعمار العالمي وجد أنّ الحل العسكري هو الكفيل بالإطاحة بالثورة الإسلامية بعد فشل المخططات الأخرى، وقد

تأكدت هذه القناعة لدى الحكومة الأمريكية قبل تنفيذ عملية «مخلب النسر» في طبس.

ففي أعقاب فشل المحاولة الأمريكية أصدرت القيادة القومية لحزب البعث العراقي في أواسط أيار/ مايو ١٩٨٠ تعميماً سرياً على كوادرها تحت عنوان «حول الموقف من إيران»، كشف فيه حزب البعث ـ صراحة ـ عن نواياه، حين قال: «إننا نعتبر أنفسنا مطالبين بالمساهمة الجادة في الإطاحة بالنظام الفارسي العنصري الراهن في إيران لصالح مجيء نظام يتعاطف مع العراق والأمة العربية، ويحترم علاقات حسن الجوار». ومن خلال ذلك يمكن تفسير حماس جنرالات الشاه للحرب، باعتبارها تمهد لعودتهم إلى الحكم في طهران، حيث أكدوا ـ وفي مقدمتهم شاهبور بختيار ـ لصدام حسين أنّ عملية سقوط (جمهورية الخميني) من خلال الحرب سوف لن تطول أكثر من أسبوع.. وربما ثلاثة أيام فقط!.

إنّ إسقاط الدولة الإيرانية الإسلامية الجديدة كان حلماً يراود الرئيس صدام، إذ أراد بذلك أن يسجل له التاريخ مقدرته على ذلك. ومن يدرك طبيعة تفكير هذا الرجل ونزعاته يمكنه معرفة مدى ما يعتبره من أهمية لما سيكتبه عنه التاريخ بعد خمسمائة سنة، بشأن هذا الإنجاز ـ سلباً أو إيجاباً ـ إذ يقول مشيراً إلى ذلك: «الأساس هو رضى الشعب ليس الآن فقط، وإنما بعد ألف سنة»[١٧].

أما الذريعة الأساسية التي اتخذها النظام العراقي في محاولة تبرير حربه، فهي تدخل الجمهورية الإسلامية في شؤون العراق الداخلية، ويقصد بذلك دعمها للحركة الإسلامية في العراق، فقد حمّل الجمهورية الإسلامية مسؤولية حادث التفجير في جامعة المستنصرية، واعتبر أنها بداية الحرب الحقيقية. يقول مصدر موال للنظام.

«تبقى الإشارة إلى أنّ حادثة الجامعة لم نبدأ بها أو نختارها بالصدفة، بقدر ما هو اختيار يأخذ بعين الاعتبار القسم المثلث الذي أطلقه الرئيس صدام حسين بهذه المناسبة. والدليل الواضح هو انه عاد وأشار إليه في مؤتمره الصحفي الذي عقده بتاريخ ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٠ عندما قال: (تحدثنا لهم للإيرانيين) بالحقائق... وأقسمنا بأن الدماء التي سفكت في المستنصرية سوف لن تذهب سدى»[١٨].

وخلال الحرب كانت وسائل النظام وبعض التصريحات الرسمية لرموزه، تصف الحرب بأنها «القادسية الثانية» أو «قادسية صدام»، وتعلن بأنها حرب مقدسة ضد «الفرس المجوس». ولعل أكثر تصريحات المسؤولين العراقيين إثارة في هذا الصدد هو ما أدلى به الفريق الركن ماهر عبد الرشيد[*] لصحيفة الأهرام (القاهرية): نحارب الإيرانيين «لأنهم مجوس تآمروا على محمد وقتلوا علياً والحسين ونحن نثأر لأجدادنا»[١٩].

من جانب آخر يحمّل النظام العراقي الحركة الإسلامية مسؤولية دفع إيران للقيام بما أسماه بالعدوان الفارسي على العراق، بسبب تقاريرها ومعلوماتها التي قدّمتها للنظام الإيراني. ويؤكد المؤتمر القطري التاسع لحزب البعث) وإسقاطها»[٢٠]. وفي ردها على منظمة العفو الدولية قالت الحكومة العراقية بأن «ما يسمى بحزب الدعوة إنما هو رتل خامس يهيئ الظروف المادية والشكلية للعدو الإيراني لغزو العراق واحتلاله وإلحاق أراضيه بإيران»[٢١].

وعلى الرغم من أنّ الحركة الإسلامية العراقية ترفض هذا المنهج في

(*) أحد المقربين لصدام حسين، وقائد الفيلق الثالث.

الاتهام، إلاّ أنّ موقفها من الحرب ـ عموماً ـ لا غبار عليه، فهو ـ كما تقول ـ موقف تفرضه الشريعة الإسلامية القاضية بمساندة الدولة الإسلامية من أي خطر أو عدوان خارجي يهددها، ولا سيما أنّ هذا العدو هو حزب البعث العراقي، الذي لم يأل جهداً من أجل القضاء على الوجود الإسلامي في العراق. فضلاً عن أنّ الإسلاميين العراقيين ظلو يعتقدون ان هذه الحرب هي الوسيلة الأساسية التي يمكن عبرها الاطاحة بنظام صدام. وكان هذا المشترك الاخير دافعا حتى للإسلاميين العراقيين غير المؤمنين بولاية الفقيه وبوجوب الدفاع عن الدولة الإسلامية؛ للدخول في الحرب ضد النظام العراقي.

ومن هنا فقد دخلت الحركة الإسلامية الحرب إلى جانب الجمهورية الإسلامية، وجنّدت لذلك إمكاناتها، سواءً داخل الجيش العراقي أو في المهجر، وحاولت أن تثبت من خلال نشاطاتها الإعلامية والعسكرية الواسعة ـ بأن الحرب ليست بين العراق وإيران وإنما «بين حزب صدام في العراق والنظام الإسلامي في إيران». كما وضعت الحرب الحركة الإسلامية أمام مفترق جديد، فالنظام وضع في حساباته غلق طرق إمداداتها ومحاصرتها بالكامل، كأحد الأهداف الأساسية بعيدة المدى التي أراد تحقيقها من وراء حربه، وكان هذا كفيلاً بتحرك الإسلاميين العراقيين بشكل ينسجم مع هذا التطور.

وكان موقف فصائل الحركة الإسلامية، كحزب الدعوة ومنظمة العمل وحركة المجاهدين وجماعة العلماء والحركة الإسلامية الكردية بمعظم فصائلها، موحداً بهذا الشأن. كما أنّ التنظيم الدولي للإخوان المسلمين استنكر ـ في بيان أصدره خلال تموز/ يوليو ١٩٨١ ـ عدوان النظام العراقي، وطالب الجيش بعدم محاربة المسلمين الإيرانيين

والتمرد على أوامر صدام حسين. في حين وصف بعض الإسلاميين موقف حزب التحرير بأنه (مشبوه!)، ففي مذكرته إلى صدام حسين قال الحزب: «أنتم تربطون أنفسكم ببريطانيا، وتحاربون في معركة الخليج ضد أميركا في إيران نيابة عنها»، وينسجم هذا الرأي مع تحليل حزب التحرير لأي حادث يقع في الشرق الأوسط، على أنه صراع بين الإمبراطورية العجوز (بريطانيا) والإمبراطورية الفتية (الولايات المتحدة)، هذا في وقت لم يصدر لحزب التحرير أي رأي بمحنة الأمة في العراق.

تجدر الإشارة إلى أنّ موقف الحركة الإسلامية العراقية من قضية المساعي الحثيثة التي جرت لإيقاف الحرب[*] يعتبر من أكثر المواقف تجدداً، إذ رفضت كل أشكال الوساطة والصلح. فقد أكد مسؤولون في الحركة الإسلامية ـ لدى مقابلتهم بعض وفود الوساطة ـ على رفضهم القاطع لمساعي الصلح المفروض. ويكشف أحد البيانات عن طبيعة الموقف الرسمي للحركة الإسلامية العراقية، حين يقول:

«إنّ إيقاف القتال وإنهاء نزف الدم هو أمنية كل مسلم غيور.. ولكن بشرط أن يكون وقف القتال هذا إنهاءً للعدوان وقطعاً لدابر الفتنة»[٢٢].

وفي بيان آخر أصدره حزب الدعوة أوائل العام ١٩٨٢، أكد بأنه سيستمر في حربه ضد النظام العراقي حتى لو اضطرت الجمهورية الإسلامية الإيرانية لوقف القتال، فقد جاء في بيانه بهذا الشأن:

«وعلى احتمال إيقاف الحرب.. وسواء تم ذلك لأسباب دولية أو داخلية قاهرة اضطرت الجمهورية الإسلامية الإيرانية في إيران إلى ذلك،

(*) ابتداءً بالأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز وانتهاءً بمؤتمري القمة الإسلامية ووزراء خارجية الدول الإسلامية، مروراً بالوساطات الفردية وغير الرسمية.

وأياً كانت الشروط والاتفاقات التي سيتم الوصل إليها.. فإن دعوتنا الإسلامية تعلن للعالم أجمع، أنّ فصائلها ستظل تحمل السلاح وتدافع عن الإسلام والمسلمين حتى يزول كابوس البعث الكافر عن ربوع وطننا الحبيب ويتحرر شعبنا»[٢٣].

تصفيات ساخنة

بعد إعدام الإمام الصدر ارتفعت حدة التصفيات في العراق لتبلغ أرقاماً خيالية، ولم تقتصر على الداخل فقط، بل امتدت يد النظام إلى دول أخرى، لعل أبرزها لبنان. ففي ٢ أيار/ مايو ١٩٨٠ اغتيل السيد حسن الشيرازي(*). وبعد فترة قصيرة تم اغتيال عدد من الإسلاميين العراقيين الذين يتعاونون مع الجمهورية الإسلامية، ومن أبرزهم محمد صالح الحسيني(**). كما اغتال عملاء النظام في العام ١٩٨١ في دولة الإمارات العربية المتحدة سهل محمد السلمان (عضو القيادة التنفيذية لحزب الدعوة الإسلامية). وحذرت «الدعوة» حكومة الإمارات من مغبة تكرار مثل هذه المحاولة على أراضيها، وإلاّ سيضطر الإسلاميون للدفاع عن أنفسهم ـ في الإمارات وغيرها ـ بالصورة التي يرونها.

(*) ولد في النجف الأشرف في العام ١٩٣٥، انتقل في صباه مع والده (المرجع الديني السيد مهدي الشيرازي) إلى كربلاء، فدرس في حوزتها العلمية حتى وصل إلى مراحل متقدمة، اعتقل في عام ١٩٦٩ وتعرّض لأشد صنوف التعذيب، بعد إطلاق سراحه من سجون البعث رحل إلى لبنان ١٩٧٠، وأقام فيه حتى العام ١٩٨٠، وقد حكم عليه بالإعدام غيابياً مع شقيقه الأكبر السيد محمد الشيرازي وبعض أنصارهما في العام ١٩٧٣، وقد اغتيل في بيروت وهو في طريقه لحضور مجلس تأبيني على روح الإمام السيد محمد باقر الصدر.

(**) مسؤول حركة الشباب المسلم بعد الانشقاق الذي حصل في الحركة في أوائل الستينات في النجف الأشرف. أقام في لبنان بعد خروجه من العراق، عمل قبل اغتياله منسقاً للعلاقات بين الثورة الإسلامية في إيران ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وأحبطت محاولة مجموعة مكلفة من قبل جهاز الاستخبارات العسكرية العراقية لاغتيال خمسة ممن تعتقد أنهم أبرز المشرفين على الخط العسكري لحزب الدعوة في داخل إيران، وهم: الشيخ محمد مهدي الآصفي، السيد حسين الشامي، السيد محمد تقي الطباطبائي، مهدي عبد مهدي، الدكتور إبراهيم الأشيقر، وذلك في نهاية العام ١٩٨٠، بعد إلقاء القبض على المجموعة المكلفة بالعملية(٢٤).

ومارست الحكومة العراقية ضغوطاً مركزة على الأردن في تموز وآب/ يوليو وأغسطس ١٩٨٠، من أجل أن تسلمها المهندس محمد هادي السبيتي (من القيادات التاريخية لحزب الدعوة) والذي يعمل مديراً لمركز الطاقة الحرارية في الأردن. وبعد اعتقال السبيتي تصدت نقابة المحامين الأردنيين لمحاولات النظام العراقي، وقامت بنشاطات واسعة مع العديد من النقابات المهنية الأخرى لمنع تسليمه إلى الحكومة العراقية(٢٥). ويذكر أن رئيس المخابرات العراقية سافر شخصياً إلى الأردن عدة مرات لهذا الغرض، وحمل في إحداها توصية خاصة من صدام حسين لأجل الحصول على السبيتي، وهو ما حدث فيما بعد بالفعل وأودع السبيتي في معتقلات المخابرات العراقية في بغداد.

أما في داخل العراق، فقد ذكرت مجلة مدل أيسترن ستديس (البريطانية) بأن «النظام أعدم خلال الخمسة عشر شهراً المنصرمة (آب/ أغسطس ١٩٧٩ ـ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٠) خمسة آلاف من أعضاء الدعوة ومؤيديها»(٢٦). وفي وقت لاحق كشف حزب الدعوة عن إعدام أكثر من ٥٠٠ من كوادره وأعضائه خلال أسبوع واحد فقط من أواخر العام ١٩٨٠، وهي أكبر قافلة تقدمها الحركة الإسلامية ـ دفعة واحدة ـ منذ أحداث حزيران/ يونيو ١٩٧٩. كما تم في هذه الفترة أيضاً

إعدام عدد من علماء الدين البارزين، كالشيخ عبد الأمير الساعدي (عالم مدينة العمارة).

وفي آذار/ مارس ١٩٨١ نعى حزب الدعوة مجموعة من أعضائه التركمان من مدينة كركوك، أعدمهم النظام. كما تم في هذه الفترة إعدام مجموعة من أعضاء حركة المجاهدين في مدينة تلّعفر بمحافظة الموصل. وفي أواخر نيسان / أبريل أعدم السيد محمد تقي الجلالي (عالم مدينة الحلة). وترددت أنباء حول إعدام (٩٠٠) من أبناء الحركة الإسلامية خلال تموز/ يوليو وأوائل آب/ أغسطس. ودفن النظام في أواخر آب/ أغسطس أيضاً (٥٠) إسلامياً في مدينة كربلاء، وهم من مدن النجف الأشرف ومدينة الهندية والبصرة والناصرية وكركوك والسلمانية وغيرها. وخلال تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨١ تم إعدام (١٨٠) من الإسلاميين في سجن (أبو غريب) ببغداد. ومن أبرز الذين أعدموا خلال هذه الفترة آية اللّه السيد محمد طاهر الحيدري (أحد أكبر علماء بغداد والكاظمية، ٦٨ عاماً) الذي دُس له السم أثناء الاعتقال.

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١ أعدم النظام (٦٢٠) من الإسلاميين في يوم واحد فقط، وهو رقم فاق بكثير الرقم السابق الذي أعلن عنه أواخر العام ١٩٨٠، فقد شكلت هذه القافلة رقماً قياسياً بالنسبة إلى حجم حملات الإعدام السابقة. وفي كانون الأول/ ديسمبر أعلن عن إعدام (٨١) من الإسلاميين، بينهم ست نساء.

وخلال العام ١٩٨٢ بلغت نسبة الإعدامات الجماعية في صفوف المدنيين من الإسلاميين أضعاف السنوات الثلاث الماضية. وقد استطاعت الحركة الإسلامية الحصول على بعض الأرقام حولها، وأعلنت عنها من خلال بياناتها الرسمية وصحافتها (انظر الجدول):

المكان	العدد	التاريخ
من العاصمة بغداد	٨٠ (ثمانون)	كانون الثاني/ يناير
من مدينتي كركوك والبصرة	١٦٤ (مائة وأربع وستون)	شباط/ فبراير
من محافظة البصرة	١٣٠ (مائة وثلاثون)	آذار/ مارس
من النجف الأشرف والكوفة	٧٠ (سبعون)	نيسان/ أبريل
من طوزخورماتو وكركوك وقرة تبّة.	٤٥٠ (أربعمائة وخمسون)	أيار/ مايو
من مختلف مدن العراق، بينهم عدد من العسكريين، تم دفنهم في مقبرة جماعية في البصرة.	٥٠٠ (خمسمة)	١٥ أيار/ مايو
من مدينة النجف الأشرف.	١٥ (خمسة عشر)	حزيران/ يونيو
من مدينتي النجف الأشرف (بينهم ٢٢ عالماً ومنتسباً للحوزة العلمية) والعمارة.	٤٧ (سبع وأربعون)	تموز/ يوليو
من قرة تبّة ومدن أخرى	٥٠ (خمسون)	أيلول/ سبتمبر
من مختلف مدن العراق	٣٥٠٠ (ثلاثة آلاف وخمسمائة)	الأشهر الأخيرة
	٥٠٠٦ (خمسة آلاف وستة	**المجموع**

(جدول يوضح بعض حالات الإعدام التي تعرّض لها الإسلاميون خلال العام ١٩٨٢، وفقاً لمصادر الحركة الإسلامية).

تجدر الإشارة إلى أن النظام العراقي أقدم في الأشهر الأخيرة من العام ١٩٨٢ ـ كما ورد في الجدول ـ على ارتكاب أوسع مجزرة في صفوف منتسبي الحركة الإسلامية وأنصارها، إذ قتل فيها ما يقرب من (٣٥٠٠) شخص، ثم قام بقطع رؤوسهم ورماها في هور الخسف (جنوب العراق) بواسطة طائرات الهليكوبتر. وقد كشفت مصادر الحركة الإسلامية تفاصيل ذلك استناداً إلى مشاهداتها العينية. وعلى الأثر أبرق حزب الدعوة إلى الإمام الخميني معزياً بهذه الكارثة، وراجياً إصدار أوامره الفورية إلى القوات المسلحة الإيرانية للإسراع بتحرير العراق وإنقاذ شعبه الجريح من النظام الحاكم.

وكان من أبرز الذين أعدموا خلال العام ١٩٨٢ الشيخ ماجد البدراوي (٤٣ عاماً)، وهو من تلامذة الإمام الخوئي والإمام الصدر، وممثلهما في مدينة الكوفة، وسبق للسلطة أن اعتقلته ست مرات.

وفي السنين اللاحقة (١٩٨٣ فما بعد) توقفت الحركة الإسلامية عن إصدار بيانات بأسماء شهدائها وحالات الإعدام ـ إلاّ ما ندر ـ نظراً للتعتيم الشديد الذي يحول دون خروج أي نبأ من السجون، ولارتفاع مؤشر التصفيات بشكل عجزت فيه الحركة الإسلامية عن إحصائها، فضاعت أنباء الإعدامات بين ثقل الأرقام وزحمة الأحداث وشمولها لغير الإسلاميين ـ الكراد على وجه الخصوص ـ والعسكريين المعارضين للحرب مع إيران.. الخ، حتى تحوّل العراق من شماله إلى جنوبه إلى (مسلخ) كبير يسبح في بركة من الدماء، وهو مصداق لنبوءة الشيخ عارف البصري التي واجه بها النظام قبل إعدامه عام ١٩٧٤ بأيام: «الشعب كله محكوم بالإعدام مع وقف التنفيذ».

أما أرقام الاعتقالات والتشريد فليس التوصل إليه أمراً ممكناً على

الإطلاق منذ البداية، لعدم محدوديتها ـ أولاً ـ ولاختلاف أسبابها وأغراضها واتجاهاتها ـ ثانياً ـ. ويمكن تخمين عدد المهاجرين العراقيين عموماً خلال السنوات ١٩٧٩ ـ ١٩٨٢ بحوالي (٢٥٠) ألف شخص، يتوزعون في بقاع الدنيا المختلفة وخاصةً سوريا وإيران، أما عدد المعتقلين فهو لا يقل عن هذا الرقم.

وعلى الرغم من الجدار الفولاذي الذي ضربه النظام حول العراق لمنع تسرب أي أنباء تتعلق بالمجازر والاعتقالات الجماعية إلى الخارج، فإن الحركة الإسلامية كان لها أكبر الفضل في تحطيم جزء من هذا الجدار، بالشكل الذي اضطر حياله الإعلام العالمي للحديث عن ذلك، بدوافع مختلفة. فكتبت صحيفة الاوبزرفر (البريطانية): «إن الرئيس صدام حسين استخدم في بطشه بحزب الدعوة أنصاره الحزبيين النضاليين، لا جنود الجيش ولا رجال الشرطة مع تعليمات بذبح المناضلين الإسلاميين رمياً بالرصاص فوراً»[٢٧]. وذكرت صحيفة اللوموند (الفرنسية) بأن «القمع الدموي الذي لا يعرف الرحمة دمّر حزب الدعوة وشتت قيادته، حيث أعدم بعضهم ولجأ البعض الآخر إلى إيران»[٢٨]. ولكن (الاوبزرفر) عادت وأكدت حقيقة أن «الدعوة لن تختفي بسهولة»، كما ذهبت مجلة دراسات شرق أوسطية (البريطانية) إلى نفي الرأي بقولها: «وفي الحقيقة أن النظام كان يتصف بعدم الرحمة في هجومه لكسر شوكة الدعوة، وقد نجح في ذلك، إلا أنّ الحزب استمر في ملاحقة النظام»[٢٩]. وتحدثت صحيفة سبوت لايت (البريطانية) بصراحة أكثر، حين كتبت تقول:

«لغرض إرهاب أفراد الشعب الذين يبلغ عددهم ١٣ مليون نسمة في ذلك البلد الغني بالنفط، فإن صدام حسين حوّل العراق إلى دولة بوليسية

تتحكم برقاب الناس بقسوة بالغة.. إنّ صدام حسين يدير أفظع جهاز تعذيب في العالم في هذا العصر»[٣٠].

أما الصحافة العربية فنادراً ما تتحدث عن مثل هذا الوضع، فهي تركن إلى الصمت إذا ما حاولت عدم الدفاع عن النظام العراقي والحديث عن انجازاته، وهذا يربط ـ بالطبع ـ بعاملي الارتزاق وضغط الحكومات العربية.

ولم يكتف النظام بقتل علماء الدين والكفاءات الإسلامية واعتقالهم وتشريدهم، بل دمّر «كل التراث التاريخي ذي العلاقة بعلمهم ومعرفتهم، وهكذا صب جام غضبه على المساجد، حيث أغلقت العشرات»[٣١]. كما استولى النظام على عدد كبير من المكتبات الخاصة للعلماء والمفكرين الإسلاميين، وكذلك المكتبات الإسلامية العامة التي تحوي الكثير من الكتب والمخطوطات النادرة، وعمد إلى إحراق بعضها.

هذه الأهوال المروعة لخصتها مجلة روزاليوسف (المصرية) بقولها: «إن التاريخ الدموي للعراق هو دين حزب البعث ومبدأه»..[٣٢].

وبين الحين والآخر تضطر منظمة العفو الدولية تحت ضغط الرأي العام للحديث عن الوضع المزري في العراق، ففي بيان لها في ١٤ آب/أغسطس ١٩٨٠ قالت بأن «الاعتقالات وإعدامات الشيعة وبضمنهم القادة الدينيون والأكاديميون والمهندسون جاء بعد تصاعد المعارضة للحكومة العراقية من قبل عناصر طائفة الشيعة التي ساندت وبقوة الثورة الإسلامية بزعامة الشيعة في الجارة إيران». وهذا البيان لا يخلو ـ هو الآخر ـ من نغمة طائفية، حيث يحاول صبغ القضية الإسلامية في العراق بصبغة طائفية، حين يقول: «ويبلغ تعداد الشيعة حوالي نصف

سكان العراق، بينما ينتمي زعماء حكومتهم إلى الطائفة السنية المسلمة».

وبعد أن ضج السجن الكبير (العراق) بما يجري فيه من أهوال، وتناقلت بعض وسائل الإعلام العالمي أنباء المجازر المروعة التي يرتكبها النظام ضد الإسلاميين، تحركت منظمة العفو الدولية وجمعيات حقوق الإنسان في العراق بشكل مباشر وجاد، فأرسلت المنظمة مذكرة مفصلة[٣٣] إلى النظام العراقي، عرضت فيها الموضوع بشكل عام وبعض تفاصيله. كما قررت المنظمة في وقت لاحق زيارة سجون العراق ومعتقلاته، إلاّ أن النظام رفض ذلك، وردّ على المنظمة بكل اطمئنان: «نود أن نؤكد للمنظمة في هذا الصدد أنه لم يجر إعدام أي شخص في العراق لأسباب سياسية!»[٣٤]. هذا في وقت يناقض طارق حنا عزيز تبريرات حكومته بقوله في تصريح صحفي: «انّ معظم أعضاء الدعوة قد تم إعدامهم أو في السجن»، إلاّ أن النظام يستدرك فيقول بأن حزب الدعوة هو طابور خامس، وانّ إعدام عناصره يجري بسبب جرائم عادية يرتكبونها[٣٥]. ولم تقتنع منظمة العفو بهذه التبريرات، فاستأنفت الكتابة للنظام العراقي، حتى اعتاد الرأي العام العالمي على تلقي كتاب المنظمة السنوي وهو يحمل بن طياته حديثاً مسهباً عن انتهاك حقوق الإنسان في العراق.

ومبررات النظام المقدّمة إلى منظمة العفو، إلى الأذهان التصريح المثير لصدام حسين في لقائه مع مجلة دير شبيغل (الألمانية) حين يجيب على سؤالها بشأن تعذيب أعضاء المعارضة في السجون العراقية، قائلاً: «في العراق لا يجري تعذيب للسجناء بغرض حملهم على الاعتراف. وقد يحدث بين وقت وآخر أنّ سجيناً لا يحصل على طعامه»[٣٦].

وخلق حجم الإعدامات مشكلة مثيرة اسمها (أقارب المعدومين)، فحاول النظام معالجتها من خلال قراراته الفريدة من نوعها والتي تكشف عن حالة الذعر من أقارب الإسلاميين المعدومين، ففي القرار (السري) الصادر عن القيادة القطرية لحزب البعث الحاكم في ١٥ آذار/ مارس ١٩٨١ تحت عنوان: «الضوابط الخاصة بكيفية التعامل مع أقرباء المجرمين من عناصر حزب الدعوة العميل»، جاء ما يلي:

«تشمل الضوابط المبيّنة في أدناه منتسبي وزارة الدفاع ووزارة الداخلية ورئاسة المخابرات العامة ووزارة الخارجية ومنظمة الطاقة الذرية وكما يلي:

١ ـ أقرباء المجرمين المحكومين بالإعدام من الدرجة الأولى يخرجون من الأجهزة المذكورة.

٢ ـ أقرباء المجرمين المحكومين بالإعدام من الدرجة الثانية يجري تعيينهم متوخين بذلك درجة تأثرهم بأقربائهم وعلى ضوئها يجري إخراجهم أو إبقاؤهم أو نقلهم من الأجهزة أعلاه.

٣ ـ أقرباء المجرمين من المحكومين دون الإعدام يقيّمون على أساس تأثرهم ودرجة ولائهم للحزب والثورة»(٣٧).

وفي قرار (سري) لاحق أصدرته القيادة القطرية لحزب البعث بتاريخ ١٤ آب/ أغسطس ١٩٨١، طبّقت الإجراءات الاحترازية على أقارب أعضاء حزب الدعوة الإسلامية، وبأثر رجعي حتى الدرجة الثالثة. ونص البيان على:

«١ ـ منع قبول عضويتهم في حزب البعث وفصل من ارتبط منهم.

٢ ـ عدم قبولهم في الكليات والمعاهد والمدارس ذات العلاقة بالقوات المسلحة بما فيها المخابرات والأمن الداخلي.

٣ ـ عدم قبولهم في الكليات والمعاهد المقرر غلقها للحزب والحزبيين فقط.

٤ ـ عدم قبولهم في النقابات العراقية في الخارج.

٥ ـ عدم توظيفهم في المراكز الحساسة، وإبعاد الموجودين منهم في المؤسسات التالية: المؤسسة الإعلامية والثقافية، الطيارين ومؤسسة الطيران، وظائف أمانة سر القطر، أمانة مجلس قيادة الثورة والمكاتب التابعة له، ورئاسة الجمهورية، ومجلس الوزراء»[٣٨].

وفي أعقاب ذلك أخذت الدوائر الرسمية تتلقى أوامر مشددة من مسؤوليها بمراقبة منتسبيها الذين تربطهم صلة قربى بمن يشك بأنهم من عناصر الحركة الإسلامية. وكنموذج على ذلك نطالع أحد الكتب السرية والفورية العسكرية الصادرة في ٢٧ آذار/ مارس ١٩٨٢ بناء على أوامر السلطات العسكرية العليا في البلاد: وزارة الدفاع / مديرية الاستخبارات العسكرية العامة/ قيادة الفيلق الثالث/ قيادة الفرقة الآلية الخامسة. وعندما نتحرى الأهمية القصوى لهذه الأوامر الصادرة من أرفع سلطة عسكرية وهي وزارة الدفاع، نجد أنها تتمثل في مراقبة جنود عاديين يشتبه في انتماء أحد أبناء عمومتهم أو أبناء أخوالهم للحركة الإسلامية![٣٩].

وفي ١٧ تشرين الثاني/ أكتوبر ١٩٨٤ أصدرت وزارة الداخلية بلاغاً في غاية الأهمية والسرية حول ذات الموضوع، جاء فيه:

«تقرر بموجب كتاب مجلس قيادة الثورة/ مجلس الأمن القومي/

مكتب السكرتارية سري للغاية وشخصي وعلى الفور ٣٤/ ٤٠/ ٤٢٢٥ في ١٠/ ١١/ ١٩٨٤ ما يلي:

١ ـ عدم شمول المحالين على التقاعد والمطرودين والمفصولين من المتطوعين على ملاك الجيش الشعبي ومنتسبي قوى الأمن الداخلي وجهاز المخابرات بالخدمة الإلزامية أو ما تبقى منها وخدمة الاحتياط ممن لهم صلة قربى من الدرجة الأولى والثانية بالمجرمين المعدومين بسبب انتمائهم إلى حزب الدعوة العميل والأحزاب المعادية الأخرى»[٤٠].

وكان أول قرار عام بهذا الشأن قد صدر في ١٢ آب/ أغسطس ١٩٧٩ عن مكتب سكرتارية حزب البعث الحاكم، حيث جاء فيه:

«تحدّد العقوبات التي تفرض على كل من اتهم بتهمة سياسة سواء كان بعثياً، بعثياً سابقاً، أم غير حزبي، حيث:

١ ـ يفصل من الحزب.

٢ ـ ومن دوائر الدولة.

٣ ـ من الكليات أو المعاهد العليا بشكل أتوماتيكي.

ويفصل أقارب المتهم على درجاتهم التالية:

١ ـ الأبناء.

٢ ـ الزوجة.

٣ ـ الأخوان.

٤ ـ الأخوات.

٥ ـ الآباء.

٦ ـ الأعمام.

٧ ـ الأخوال.

٨ ـ أبناء الأخ.

٩ ـ أبناء الأخت.

١٠ ـ أبناء الأعمام.

١١ ـ أبناء الأخوال.

وإنّ أي استثناء يجب أن يقرر من قبل قيادة حزب البعث بعد طلب تحريري من شعبة الحزب»[٤١].

وهذه القضية لم تستجد إثر أحداث العام ١٩٧٩ وما أعقبها، بل إنّ جذورها تعود إلى السنوات التي سبقتها، فقد ذكر ضابط في الجيش العراقي أنه استدعي إلى وزارة الدفاع في أعقاب إعدام ثوار انتفاضة صفر الإسلامية في النجف الأشرف في العام ١٩٧٧، للتحقيق معه حول درجة تأثره بإعدام قريبه.

الحرب الإعلامية

الحرب الإعلامية هي الفصل الأكثر خطورة في المعركة الشاملة ضد الحركة الإسلامية، إذ مارس فيها النظام أساليب (ماكيافلية) و(غوبلزية) كفيلة بغسل دماغ الكثير من أبناء الشعب العراقي بشأن الحركة الإسلامية[٤٢]. والغرض من هذه الحرب أعمق من التصفيات وحملات التشريد؛ لأنها تستهدف أولاً: تمييع صورة الإسلام كفكر ونهج حياتي، وإزاحة الثقة بين الأمّة وقيادتها الإسلامية ثانياً، وخلق نوع من المشاكل بين الإسلاميين أنفسهم ثالثاً.

لقد بدأت الحرب الإعلامية الحقيقية في أوائل العام ١٩٨٠، وبلغت

ذروتها في نيسان/ أبريل، وأيار/ يونيو من السنة نفسها أي تزامناً مع اشتداد الأزمة. وبدا للحركة الإسلامية انّ من أخطر مهامها في هذه البرهة هو مواجهة الهجمة الإعلامية الشعواء التي تقودها وسائل إعلام النظام، وإلى جانبها معظم وسائل الإعلام العربية والعالمية.

لقد ضربت هذه الوسائل على جملة أوتار، أبرزها: (العمالة) و(الإرهاب) و(الطائفية) و(المتاجرة بالدين) و(الانهيار الكامل). وقد مثّلت هذه العناوين أهم مفردات الحرب الإعلامية ضد الحركة الإسلامية، وعلى النحو التالي:

أولاً ـ العمالة:

وهي الصفة الرسمية التي تطلقها وسائل إعلام النظام عن الحركة الإسلامية، كما ورد لأول مرة في قرار إعدام الدعاة... «إنّ حزب الدعوة هو حزب عميل مرتبط بالأجنبي». ولكن ماذا يقول النظام بشأن اتجاه العمالة والجهة التي يدين الإسلاميون لها بالولاء؟.

الملفت للنظر انّ أقطاب النظام ووسائل إعلامه لم يتفقوا على تحديد ذلك، فمرة يقولون (بريطانيا) وأخرى (وأمريكا) أو (إيران الشاه) أو (إيران الخميني)، وأحياناً الأربعة معاً.

يقول مسلم الجبوري (رئيس محكمة الثورة).

«لقد أثبتت الوقائع والاعترافات انّ حزب الدعوة مرتبط بجهات رسمية وغير رسمية أجنبية منها إيرانية ومنها تعمل في إيران، كما كشف التحقيق عن ارتباط هذا الحزب بجهات أجنبية تعمل في الخليج العربي... وأثبتت الاعترافات كذلك أنّ لحزب الدعوة صلات مشبوهة في لبنان.. وكشفت أيضاً التعاون والتنسيق بينه وبين جماعة البرازاني والعناصر الشيوعية..»[٤٣].

وفي نفس السياق يذكر فاضل البراك (مدير الأمن العالم السابق) بأن جامعات النجف الأشرف ومدارسها الدينية كانت تخضع لسيطرة أبناء الجالية الإيرانية من أعضاء حزب الدعوة. ويورد أسماء عدد من المؤسسات العلمية في النجف الأشرف كمصاديق لادعائه، كـ(دار الحكمة) و(مدرسة اليزدي) و(جامعة النجف) و(مدرسة الإمام المهدي) و(الجامعة الشبّرية)[٤٤]. وهو بذلك يضرب أربعة عصافير بحجر واحد ـ كما يقولون ـ، فحزب الدعوة حزب فارسي تسيطر عليه العناصر الإيرانية، والجالية الإيرانية هي وراء كل أعمال التخريب في العراق، والحوزة العلمية متورطة بالعمل الحزبي، وأنها تخضع لإرادة الجالية الإيرانية. وهي مسوغات تسمح للنظام بالقضاء على الحوزة العلمية والجالية الإيرانية والحركة الإسلامية معاً. ويقول في مكان آخر: «حزب الدعوة الذي ارتبط بنظام الشاه أولاً، وارتمى من بعده في أحضان نظام حكم خميني»[٤٥].

بينما يتبنى فاضل البرّاك رأياً آخر في حديث له عن الجوانب الفكرية والتنظيمية لحزب الدعوة وركائزه وأهدافه:

«إنّ مؤسسيه هم بالأساس من أدوات وصنائع المصالح البريطانية المتضررة في العراق بعد ثورة ١٤ تموز. وقد أنيطت مهمة المحافظة على تلك المصالح بوجوه فارسية وأنصاف فارسية كمهدي علي أكبر[*] ومحمد التستري[**] ومحمد مهدي الآصفي وكاظم الشيرازي[***]

(*) الشيخ مهدي العطار.

(**) الشيخ محمد علي التسخيري.

(***) السيد كاظم الحائري.

وفخري نوري مشكور وفخر الدين العسكري ومحمود الهاشمي ومرتضى العسكري(*)»(٤٦).

أما الرأي الأخير فيتبناه آخرون من رموز النظام، أحدهم برزان إبراهيم التكريتي (رئيس المخابرات السابق)، والذي يؤكد على أنّ أمريكا هي التي نفخت الروح في حزب الدعوة خلال النصف الثاني من السبعينات، «وكان بالضبط بعد إعلان (بريجنسكي) عن مقترحاته، وحصول هذه الزمرة على الغطاء الأمريكي من العملاء والأموال والرعاية الفنية الحديثة(٤٧).

ثانياً ـ الإرهاب:

بعد تبني الحركة الإسلامية للكفاح المسلح في مرحلتها الثانية كرد على ممارسات السلطة وكوسيلة من وسائل الدفاع عن النفس، استغلت السلطة ذلك وراحت تصور الإسلاميين بأنهم «عصابة تخريب» و«عصابة بارود».. مؤلفة من مجموعة من الأشقياء والضالين.. أناس مولعون بالقتل والدماء.. يفجرون المدارس ورياض الأطفال والمنتزهات والمقاهي والمستشفيات(**).

ثالثاً ـ الطائفية والمتاجرة بالدين:

وهي توأم للتهمتين السابقتين، بل وملازمة لهما. ومن أبرز ما يمكن الاستشهاد به في هذا المجال تصريحات مدير الأمن العام السابق، التي

(*) ليس بين أسماء هذه الشخصيات من اشترك في التأسيس أو كان ضمن الحلقات الأولى، باستثناء السيد العسكري.

(**) سنأتي على ذلك بالتفصيل في الفصل السابع.

ذكر فيها بأن استغلال (الدعوة) للدين لم يمنعها من تكفير رجال الدين.. «هؤلاء الأفاضل ما زالوا يستنكرون جرائم الدعوة.. انّ أحداً من العلماء والمجتهدين الأجلاّء لم يؤيد النهج الذي سلكه محمد باقر الصدر»! ثم يقول بأن «حزب الدعوة باعتباره حركة باطنية يتكتم على أهدافها بلا منازع، ويعلن عن أهدافه الظاهرية عن تأسيس (دولة الإسلام) وتكون هذه الدولة بزعامة مجوسية»[٤٨]. وفي كتابه (تحالف الأضداد) يؤكد فاضل البراك على أنّ حزب الدعوة ظاهره حزب ديني يعادي الإلحاد، وفي باطنه يتعاون مع كل الأطراف التي تعادي العروبة، كما يعمل على تسييس الشعائر الدينية وفق رؤية غارقة في غيبياتها التحريفية، وأنّ حزب الدعوة ـ حسب تحالف الأضداد ـ يقوم بكسب أعضائه بالدخول معهم في عملية (غسل دماغ) تهدف إلى تخريب الأفكار ومعاداة القومية، متخذاً من الدين ذريعة له، في محاولة لفك الارتباط بين الدين الإسلامي والقومية العربية[٤٩].

ونشرت جريدة الثورة (جريدة الحزب الحاكم الرسمية) في أحد أعدادها تحقيقاً مثيراً تحت عنوان «الدعوة حركة متاجرة بالدين» «وتقتل رجال الدين»، حول قيام عناصر الدعوة بمحاولات لاغتيال بعض رجال الدين ورش وجوههم بالتيزاب، وتكون بذلك ـ أي الدعوة ـ قد أزاحت القناع عن حقيقتها[٥٠]. ويبدو أن الإشارة هنا تتوجه إلى أحد وعاظ السلاطين والذي كان شرطياً في السابق ثم انتسب إلى جهاز الأمن بشكل رسمي وارتدى العمامة، وهو صاحب لسان سليط ولا يكف عن ملاحقة المجاهدين والتجسس عليهم، وسب الثورة والحركة الإسلامية والإمام الخميني والسيد الصدر، فحاولت الحركة الإسلامية تأديبه، من خلال إطلاق الرصاص عليه وهو يمارس إحدى مهامه الأمنية.

رابعاً ـ الانهيار الكامل:

في الحديث الصحفي لمدير الأمن العام فاضل البراك مع مجلة ألف باء، يسأله المحرر عن حقيقة وضع السلطة يدها على كامل تنظيم حزب الدعوة، فيجيب: «لقد تم القبض على أبرز العناصر القيادية والسرية وكشف الأجزاء الرئيسية في التنظيم»[٥١].

وبعد أقل من شهر أكد صدام حسين في المؤتمر الذي عقد بحضور(٣٠٠) صحفي ما ذهب إليه مدير أمنه، حين قال بأن «حجم حزب الدعوة أنتم تستطيعون أن تروه واضحاً، يعني لسنا بحاجة لأن نقّدر حجم العراقيين كم هم مع الثورة وما عداهم من جهات عديدة، منها حزب الدعوة.. أظن الذي مع الثورة يجعلنا نصبح في غاية السرور»[٥٢]. وحين ينفي صدام حسين أي وجود للدعوة هنا، فإنه يعود ويؤكد هذا الوجود في حديثه مع مراسل وكالة الصحافة البريطانية في تموز/ يوليو ١٩٨١، بل ويكشف عن مرارته جراء تحرك «الدعوة المستمر»[٥٣]. وتتكرر الحالة أيضاً في لقائه مع مجلة الوطن العربي عام ١٩٨٣، حين يسأله رئيس التحرير عما يقصده من القوى العميلة التي استطاعت أن تؤثر في بعض طبقات الشعب، فيقول:

«أنا أقصد بالتحديد حزب (الدعوة) العميل، الذي استطاع أن يكسب بعض العناصر التي نعتبر أنها يجب أن تكون جزءاً من الثورة.. ولا نخشى أن يقال إنّ في العراق معارضة، إلا أننا نحرص على أن نتّبع الوسائل الفعالة والصحيحة لتقليص المعارضة وإنهائها بصورة سلمية.

والحقيقة أنّ حزب (الدعوة) كان موجوداً، أما الآن فما هو وجوده؟ أنت تعرف أنه أعطي فرصة لكي يعبّر عن عمالته بكل الوسائل الشريرة..

أعطي فرصة في زمن كان قبل الحرب بسنة، ومارس نشاطه السيئ والمسلح حتى ما قبل أشهر تقريباً...

لذلك طالبت الحزبيين بأن ينشطوا أكثر، لكي لا يعود هذا الحزب العميل لإيران والأجنبي قادراً على كسب أحد من أفراد الشعب»[٥٤].

ويبدو أنّ محاولات صدام غير المجدية والمتكلفة ـ في نفس الوقت ـ للتعتيم على حقيقة وجود الحركة الإسلامية العريض في العراق وتجاهلها، قد خلقت لديه عقدة نفسية صعبة طفحت آثارها ـ بشكل مثير ـ على معظم مقابلاته الصحفية التي يتم التطرق فيها لواقع المعارضة في العراق. فحين توجه مجلة دير شبيغل (الألمانية) سؤالاً له ضمنته قولها: «إنّ أخطر معارضيك السياسيين الداخليين هم أعضاء منظمة الدعوة...»، فإنه يصر على عدم التطرق إلى هذا الموضوع مطلقاً، بل يذهب بعيداً عن ذلك؛ ليجيب على موضوع آخر ورد في نفس السؤال ويتعلق بين الإسلام والاشتراكية[٥٥].

وهذا هو ديدن أقطاب النظام في كل مرة، ففي وقت يؤكدون على أن الحركة الإسلامية انتهت تماماً كما يقول طارق عزيز: «أعضاء حزب الدعوة أما اعدموا أو ما زالوا في السجن»، إلاّ أنهم يعودون ليتهموها بكل حدث في العراق يناهض النظام.

وكانت صحيفة الأوبزرفر أكثر موضوعية حين قالت بأن «الدعوة لن تختفي بهذه السهولة، فهي تعبر عن حنين الجماهير الذي يظهر بعنف في جميع أنحاء المنطقة»[٥٦].

وعالج حزب البعث في مؤتمره القطري التاسع المنعقد في حزيران/ يونيو ١٩٨٢ ما وصفه بالظاهرة السياسية ـ الدينية في العراق بصورة

مسهبة ومليئة بالمغالطات، وبشكل ينسجم مع المخطط الإعلامي العام الذي ينتهجه النظام.

وأفرد التقرير السياسي المنبثق عن المؤتمر فصلاً خاصاً بـ(المسألة الدينية)، وصف فيه حزب الدعوة بأنه يمثل الظاهرة الدينية في العراق، وفي الوقت لذي يؤكد على خطر الحركة الإسلامية التي أصبحت تشكل تهديداً جدياً للنظام، لامتلاكها «قدراً متميزاً من الفعالية والجرأة»، فإن يكشف عن تحشيد حزب البعث لحملة «عامة ضد هذه العصابة»، وربط مصير الحركة الإسلامية في العراق بمصير الثورة الإسلامية في إيران، لأن الأولى تستمد قوتها ووجودها من الثانية، وكرر مقولة انّ حزب الدعوة «كيان فارسي»؛ لأنه «على صلة وثيقة بالخميني». وعزا التقرير انتشار الظاهرة السياسية ـ الدينية في أوساط الطبقة المثقفة إلى أمرين أساسيين:

الأول ـ الأزمة التي نشأت في أوساط الجماهير جراء الانتكاسات التي شهدتها الأحزاب الماركسية والقومية.

الثاني ـ حالة الخلل والقلق التي سادت بعض أوساط المجتمع[٥٧].

وتعلق مجلة (مدل ايسترن ستديس) على ذلك بقولها: إنّ مخاوف النظام من الدعوة لم تهدأ، ويبدو ذلك واضحاً من النقاشات التي جرت خلال المؤتمر التاسع لحزب البعث الذي عقد في حزيران / يونيو ١٩٨٢ الذي ركّز على حزب الدعوة وهاجمه بصورة شرسة[٥٨].

ومن خلال ما ورد يظهر أنّ السلطة سخّرت كل إمكاناتها بغية إسقاط الحركة الإسلامية إعلامياً، كما اشترت الكثير من الأقلام العربية والأجنبية لتحقيق أهدافها. وتعتقد الحركة الإسلامية العراقية أنّ تجاهل

معظم الإعلام العربي والعالمي لما يجري في العراق ما هو إلاّ جزء من المؤامرة الإعلامية ضد الحركة الإسلامية. وحين تتناقل وسائل الإعلام أي حدث ونبأ، مهما كانت أهميته وضآلته وفي أي زاوية من زوايا العالم، فأنها ـ في الوقت نفسه ـ تتجاهل مأساة شعب يذبح في وضح النهار.

أما إعلام الحركة الإسلامية في العراق نفسه، فهو لا يسعه ـ وفقاً لإمكاناته المحدودة ـ مواجهة حتى جزء من هجوم الإعلام المضاد. ففي الداخل لا تمتلك الحركة الإسلامية للدفاع عن نفسها والتعبير عن آرائها سوى الجدران وقدر يسير من المنشورات والصور التي لا تصل إلى المواطن بسهولة، إضافة إلى بعض الصحف التي تصل سراً من الخارج أحياناً. وقد لا يجد الإسلاميون ـ غالباً ـ وسيلة إعلامية أفضل من العمليات العسكرية للتعبير عن وجودهم والدفاع عن أنفسهم.

إحالات الفصل الخامس

(١) مجلة ألف باء، العدد ٢٥، ٦١٣/٦/١٩٨٠.

(٢) الصراع العربي الفارسي، منشورات العالم العربي، العدد ٢٥، ١٣/٦، ص ٢٧.

(٣) عبد المجيد تراب زمزمي ـ الحرب العراقية الإيرانية، ص ٥٧.

(٤) انظر: التعميم السري الصادر عن وزارة الداخلية العراقية، المرقم ٢٨٨٤، بتاريخ ١٠/٤/١٩٨٠.

(٥) يوميات بغداد، ص ٣٧.

(٦) الصراع العربي الفارسي، ص ٢٧.

(٧) فاضل البراك، المدارس اليهودية والإيرانية في العراق، ص ١٥٦.

(٨) م.س.ن.

(٩) يقول الكاتب الأمريكي هراير ديكمجيان: إن «البعض يصنف حركة المجاهدين كجناح عسكري لحزب الدعوة»، ويعتقد هو بأن «منظمة العمل الإسلامي هي الجناح الآخر الذي انشق عن حزب الدعوة عام ١٩٨٠»، ولكن وإن كان بعض كوادر حزب الدعوة قد ساهموا في تأسيس حركة المجاهدين، إلا أنها لم تكن يوماً على ارتباط تنظيمي بالدعوة. أما ما يتعلق بمنظمة العمل فإن اعتقاد (ديكمجيان) غير صحيح.

(١٠) حول هذا الموضوع، انظر: نحو حركة إسلامية عالمية واحدة، ص ٢٣ ـ ٤٠.

(١١) نشير في هذا المجال على ارتباط بعض خطوط (الأخوان) بالنظام العراقي، وعلى وجه التحديد خط الشيخ صلاح أبو إسماعيل في مصر، وخط سعيد حوّى وعدنان سعد الدين، وعلي البيانوني في سوريا حيث شكل هؤلاء الثلاثة ـ نيابة عن جماعة الأخوان المسلمين ـ تحالفاً مع التنظيم السوري لحزب البعث في العراق تحت اسم (التحالف الوطني لتحرير سوريا). انظر: عبد الحق مجاهد، نظرة إسلامية في نص ميثاق التحالف الوطني لتحرير سوريا.

(١٢) مجلة المستقبل، العدد ١٦٥، ١٩/٤/١٩٨٠.

(١٣) مجلة المستقبل، العدد ١٦٥، ١٩/٤/١٩٨٠.

(١٤) Arevew of The Imposed War - ministrry of Foreign Affairs of Iran. Pp:176 - 194.

(١٥) للمزيد حول التحضير للحرب، انظر: خريف الاستكبار.. قراءة في فصول الحرب الطويلة، الفصل الثاني، ص ٨١ ـ ١٧٧، ولعله من أفضل ما كتب في هذا المجال.

(١٦) أعلن صدام حسين عن هذا القرار في خطابه الذب ألقاه أمام الاجتماع الطارئ للمجلس الوطني العراقي في ١٧ أيلول ١٩٨٠، بقوله: «إنني أعلن أمامكم، أننا نعتبر اتفاقية ٦ آذار لعام ١٩٧٥ ملغاة، وقد اتخذ مجلس قيادة الثورة قراره بذلك».

(١٧) من بيان صدام حسين في ٢٢ أيلول ١٩٨٠، وبثته إذاعة بغداد في نفس اليوم.

(١٨) انظر: مجلة الوطن العربي، العدد ٤١٩، ٢٢/ ٢/ ١٩٨٥.

(١٩) الصراع العربي ـ الفارسي، ص ٤٢.

(٢٠) صحيفة الأهرام، ١٥/ ٣/ ١٩٨٦.

(٢١) حزب البعث العربي الاشتراكي (القطر العراقي)، التقرير المركزي للمؤتمر القطري التاسع، ف ٥ (قادسية صدام)، صحيفة الثورة، ٣١/ ١/ ١٩٨٣.

(٢٢) من رد النظام العراقي في حزيران ١٩٨٣ على مذكرة منظمة العفو الدولية المرسلة إليه في ٦ مارس ١٩٨٣.

(٢٣) جريدة الجهاد، العدد ٢٢، ٢٥/ ١/ ١٩٨٢.

(٢٤) ن. م. س.

(٢٥) نشرت صحافة النظام تصريحاً علنياً لأحد المسؤولين، جاء فيه: «صرح مسؤول في وزارة الداخلية أن حسين الشامي حالياً في إيران، ووضع نفسه في خدمة أعوان الشيطان العنصريين الفرس.. ولن يفلت من قبضة الشعب».

(٢٦) مجلة الهدف، الصادرة في بيروت، العدد ٥٥٤، ١٢/ ٩/ ١٩٨١.

(٢٧) SHILS AND POLITICS - Ofran Bengio. Middle Easterm Studies Vol.20. No. one. January 1985.p:6.

(٢٨) نقلاً عن إذاعة لندن، ٢٨/ ٩/ ١٩٨١.

(٢٩) Le Figoro (Paris) 7/3/1986.

(٣٠) SHILS AND POLITICS, MES. No.one, January 1985.p:6.

(٣١) Spotight, 22/6/1986.

(٣٢) الحرب العراقية الإيرانية، زمزمي، ص ٥٤.

(٣٣) مجلة روز اليوف (القاهرة)، ١٥/ ٩/ ١٩٨٦.

(٣٤) صدرت في ٦ مارس ١٩٨٣.

(٣٥) صدر الرد في حزيران ١٩٨٣.

(٣٦) م.س.ن.

(٣٧) مجلة دير شبيغل، نقلاً عن صحيفة العصر، ١٩/ ١١/ ١٩٨٢.

(٣٨) من الكتاب السري (للغاية) للقيادة القطرية لحزب البعث الحاكم، المرقم ٢٤/ ١٩٠١٩، بتاريخ ١٥/ ٣/ ١٩٨١، والموجه للقيادة القطرية الرأسية في القطر كافة، والملحق بكتاب القيادة السابق، المرقم ٣٢٨٧١ في تاريخ ١٣/ ٨/ ١٩٧٩، بناء على أوامر مجلس قيادة الثورة / المجلس الأعلى لأمن الدولة المرقم ٣٤/ ٢٩٤ في ١٨/ ٤/ ١٩٨١.

(٣٩) من قرار القيادة القطرية لحزب البعث العراقي (السري للغاية) المرقم م/ ٤/ ٨٧/ ٧٧٥٥ في ١٤/ ٨/ ١٩٨١.

(٤٠) من كتاب استخبارات قيادة اللواء العشرين، المرقم أ س/ ٨٣/ ١٣٦، بتاريخ ٢٧/ ٣/ ١٩٨٢.

(٤١) من كتاب وزارة الداخلية (سري للغاية وشخصي وعلى الفور) المرقم ١٧٧٤٥ بتاريخ ١٧/ ١١/ ١٩٨٤، والموجه إلى المديريات العامة لقوى الأمن الداخلي ومديرية الدفاع المدني العامة وهيئة تفتيش قوى الأمن الداخلي.

(٤٢) جريدة التيار (الصادرة في لندن)، العدد الرابع، ٣ ـ ٩/ ٧/ ١٩٨٣.

(٤٣) حول الانسجام الكامل بين مبادئ نظرية غوبلز والسلوك الدعائي للنظام الحاكم، انظر: فؤاد كاظم، إعلام صدام على خطى النازية، وآراء في الإعلام والشؤون السياسية، ص ٢٦ ـ ٤٧.

(٤٤) مجلة ألف باء، العدد ٦٠٢، ٩/ ٤/ ١٩٨٠.

(٤٥) انظر: المدارس اليهودية والإيرانية في العراق، ص ١٠٧.

(٤٦) م.س، ص ١٤٧.

(٤٧) ألف باء، ٢٥/ ٦/ ١٩٨٠.

(٤٨) صحيفة الثورة، ٧/ ٥/ ١٩٨٠.

(٤٩) ألف باء، ٢٥/ ٦/ ١٩٨٠.

(٥٠) انظر: مجلة كل العرب، العدد ٢٠٧ ـ ١٣/ ٨/ ١٩٨٦.

(٥١) انظر: صحيفة الثورة، ٢٨/ ٤/ ١٩٨٠.

(٥٢) ألف باء، ٢٥/ ٦/ ١٩٨٠.

(٥٣) عقد المؤتمر في ٢٠ تموز ١٩٨٠، نقلاً عن كتاب آراء ومواقف، العدد٣، إصدار السفارة العراقية في بيروت، ص ٥٣.

(٥٤) أذيع الحديث من راديو لندن في ٢٨/ ٧/ ١٩٨١.

(٥٥) مجلة الوطن العربي، العدد ٣٢٦، ١٣/ ٥/ ١٩٨٣.

(٥٦) دبير شبيغل، نقلاً عن صحيفة العصر، ١٩/ ١١/ ١٩٨٢.

(٥٧) نقلاً عن إذاعة لندن، ٢٨/ ٩/ ١٩٨١.

(٥٨) انظر: فصل المسألة الدينية من التقرير، صحيفة الثورة، ١/ ٢/ ١٩٨٣.

(٥٩) SHILS AND POLITICS, MES. No. one, January 1985, p:6.

الفصل السادس

وحدة الحركة الإسلامية

محاولات وأطروحات

في أعقاب الحراك الإسلامي الجديد في العام ١٩٧٩، اتسعت دائرة الحركة الإسلامية في العراق، وانبثقت تنظيمات جديدة، وبرزت رموز لم تتوفر لها الظروف من قبل. وتسبب مقتل قائد الحركة (آية اللّه الصدر) في تعدد المحاور القيادية أيضاً، فبرزت الحاجة الملحّة لتوحيد صفوف الحركة الإسلامية، وتزامنت مع اشتداد الصراع بين النظام الحاكم والشعب.

وتوافر إمكانية توحيد الحركة الإسلامية؛ يعود إلى إيمان جميع الأطراف الإسلامية بمبادئ وأهداف واحدة، وإن اختلفت في أساليب التحرك والتفصيلات، إضافة إلى حالة التفاهم النسبية والشعور بوحدة المصير والدم التي تحظى بها الساحة الإسلامية العراقية. وانسجاماً مع تلك الحالة، فقد شهدت الساحة الإسلامية تأكيدات ملحّة على ضرورة الوحدة وتنسيق تحرك فصائل الحركة الإسلامية، كما شهدت صيغاً عملية، جادة أحياناً، وانفعالية وسطحية أحياناً أخرى، وتمخضت هذه الأطروحات عن ولادة أكثر من كيان وحدوي ومجلس قيادي.

ويعود فشل معظم تلك الصيغ إلى عوامل موضوعية عديدة، أهمها عدم وضوح الرؤية في الكثير من معالم العمل، وتعدد الإرادات

والتأثيرات المختلفة، إضافة إلى حالة الإرباك العامة التي سببتها شدة المحنة، والتي لا تساعد على إنجاح معظم المشاريع.

أولى تلك المحاولات: كان «مجلس العلماء للثورة الإسلامية في العراق»، الذي تأسس في أعقاب مقتل الإمام الصدر مباشرة، وكان يمثل واجهة قيادية لحزب الدعوة الإسلامية. وقد وترأسه السيد مرتضى العسكري، وضم في عضويته: الدكتور داود العطار والسيد محمد مهدي الحكيم والشيخ محمد مهدي الآصفي والشيخ محمد علي التسخيري، ومجموعة أخرى من العلماء والمثقفين العراقيين. ولم يستمر المجلس في عمله سوى عدة أشهر لأسباب تتعلق بالبناء الداخلي والتأثيرات الخارجية، ولا سيما تعقيدات الساحة الإيرانية، التي كان بعض أطرافها لا يرحب بعمل يترأسه السيد مرتضى العسكري(*) وأحد أعضائه السيد محمد مهدي الحكيم(**).

المحاولة الثانية: «الجيش الثوري الإسلامي لتحرير العراق»، الذي تأسس في نهاية العام ١٩٨٠، وجابه عدة مشاكل يتمثل معظمها في هيكله التنظيمي وقيادته السياسية والعسكرية وطبيعة تمثيل الأطراف الإسلامية فيه. وقد دخلت فيه معظم فصائل الحركة الإسلامية، وقد أنيط الجناح العسكري بمنظمة العمل، والإعلامي بتيار السيد محمد باقر الحكيم، والسياسي بحزب الدعوة. ثم انهار المشروع بعه انسحاب حزب الدعوة منه في غضون عدة شهور، ثم جماعة السيد الحكيم، ولم يبق فيه سوى منظمة العمل قبل حله في نهاية العام ١٩٨١.

(*) بسبب الصراع الفكري الحادي الذي دخله السيد مرتضى العسكري ضد الدكتور علي شريعتي في عهد الشاه، متهماً إياه بالانحراف الفكري، في حين كان كثير من أوساط الثورة الإسلامية الإيرانية يعدّون علي شريعتي أحد منظري الثورة وأحد المفكرين الإسلاميين التجديديين.

(**) بسبب اتهامه من بعض الأطراف الثورية الإيرانية بأنه له علاقة سابقة بنظام الشاه.

المحاولة الثالثة: هي «جماعة العلماء المجاهدين في العراق»، التي تأسست في أواخر العام ١٩٨٠.

المحاولة الرابعة: مكتب الثورة الإسلامية في العراق، الذي تأسس في نهاية العام ١٩٨١، وأشرف عليه السيد محمد باقر الحكيم، وترأسه أكرم هادي الحكيم، وهو ذو طابع إداري وخدمي.

كما شهدت الساحة عدة أفكار وأطروحات لم يخرج معظمها إلى دائرة الضوء، وبقيت تدور في أذهان الإسلاميين، وحاول بعض الأطراف تبني قسماً منها ودعمها، إلاّ أن الكثير منها لم يلق النجاح المطلوب، ومن هذه الأطروحات:

أولاً: أطروحة القيادة النائبة التي اقترحها الإمام السيد محمد باقر الصدر قبل مقتله بفترة قصيرة، وذكر أن من بين أعضائها: السيد محمود الهاشمي، السيد مرتضى العسكري، السيد محمد باقر الحكيم، السيد محمد مهدي الحكيم، والسيد كاظم الحائري، والسيد محمد مهدي الآصفي وآخرين. ويقول الشيخ محمد رضا النعماني: إنّ أسماء أعضاء القيادة النائبة لم تكن ثابتة ومحددة، إذ كان السيد الصدر يضيف أسماء ويحذف أخرى. وقد تجمد مشروع القيادة النائبة قبل أن يبلوره السيد الصدر ويوصله إلى الإمام الخميني، ومن أسباب ذلك الحالة القريبة من اليأس التي وصلها السيد الصدر نتيجة القمع السلطوي الشديد والقضبة الحديدية لصدام، ولا سيما خلال الأشهر الأخيرة التي سبقت استشهاده، إضافة إلى عدم موافقة السيد محمد باقر الحكيم على الانضمام للقيادة النائبة؛ لأنه كان يعتقد بأن تنفيذ المشروع في إيران سوف لن ينجح، نتيجة وجود أطراف سلبية تجاهه وتجاه أخيه السيد محمد مهدي الحكيم الذي كان يقيم حينها في الإمارات العربية المتحدة.

ثانياً: أطروحة الشخصية القيادية الواحدة التي تحتل موقع الإمام الصدر، وقد حاولت تبنيها الأطراف الملتفة حول السيد محمد الشيرازي والسيد محمد باقر الحكيم.

ثالثاً: أطروحة ربط الحركة الإسلامية العراقية بقيادة الإمام الخميني مباشرة عن طريق المؤسسات السياسية والعسكرية والإعلامية المشتركة مع الأجهزة الإيرانية، وقد تبنت هذه الأطروحة بعض أطراف حزب الدعوة التي انفصلت عنه فيما بعد.

رابعاً: أطروحة الحزب القيادي الذي يستوعب الساحة من خلال الواجهات المختلفة (المهنية والجهادية) والشخصيات العلمية، وهو ما حاولته أطراف أخرى في حزب الدعوة الإسلامية.

خامساً: أطروحة الجبهة الإسلامية، وتتمثل فيها جميع القوى الإسلامية بشكل واقعي؛ وفقاً لحجمها، وقد دعت لها كثير من الفصائل والشخصيات الإسلامية، ولكنها لم تر النور.

وعلى الرغم من أنّ واحداً من هذه الأطروحات ـ على الأقل ـ كان ممكناً أن يلعب دوراً أكثر فاعلية، لملاءمته واقع الحركة الإسلامية داخل العراق، إلاّ أنها ـ عموماً ـ لم تثمر بصورة فعلية عن نتيجة لاستيعاب الساحة، وبمرور الوقت وما رافقه من نضج وتجربة، برزت إلى السطح مشاريع أخرى حظيت بمقدار من النجاح، وما زالت تمارس دوراً قيادياً في الحركة الإسلامية.

وعلى الصعيد التنظيري، يعدّ بيان التفاهم الصادر أوائل العام ١٩٨١ عن حزب الدعوة الإسلامية إلى الأمة في العراق.. الإنجاز الفكري الأكثر شمولاً وأهمية؛ إذ عبّر عن رأي الحركة الإسلامية في جميع

خطوط الوحدة التي يمكن أن تلتقي عندها المعارضة العراقية، فضلاً عن الفصائل الإسلامية.

لقد طرح حزب الدعوة الإسلامية في بيانه معظم ما في جعبته ـ وبشكل مقتضب ـ من برامج سياسية واقتصادية وثقافية وعسكرية، وتوجه فيه إلى جميع العراقيين.. سنة وشيعة.. عرباً وأكراداً وتركماناً وأعراقاً أخرى.. المنتظمين في مختلف الأحزاب والمنظمات السياسية والنقابية.. أهل الكتاب من نصارى وكلدان وآثوريين وأرمن وأقليات أخرى، وأكد على وحدة الكلمة وتكافؤ الفرص للجميع ونبذ الفرقة المذهبية والعنصرية وكل ما يتصل بالتعصب الذميم في جميع المحاولات، ودعا العراقيين إلى العمل الجاد والتعاون المثمر والحياة الفاضلة، وطرح نقاطاً عامة تشكل محاور للتفاهم المشترك بين جماهير الأمة والمجموعات السياسية التي تهدف للإطاحة بالنظام الحاكم في العراق. كما دعا أيضاً جميع الفصائل والاتجاهات الإسلامية العراقية لتركيز الصراع السياسي مع عملاء الاستعمار والحكام في العراق، وعدم تشتيت الجهود في الخلافات الهامشية.

تجدر الإشارة إلى أن البيان هو خطوط مفتوحة لالتقاء أبناء الأمة في العراق، وليس ميثاقاً لجبهة مقترحة أو برنامجاً سياسياً لتحالف أو اتحاد.

جماعة العلماء المجاهدين في العراق

يعود تأسيس جماعة العلماء الأولى إلى العام ١٩٥٩، والتي كانت تسمى ((جماعة العلماء في النجف الأشرف))، والتي حاول السيد محمود الهاشمي إحياءها في إيران بالاسم نفسه، ولكن لم يقدر له

النجاح. أما الجماعة التي نتحدث عنها؛ فقد تشكلت في إيران أيضاً أواخر عام ١٩٨٠.

وفي بداية تأسيسها الثاني؛ عُيِن السيد محمد باقر الحكيم أميناً عاماً لها، وذلك بعد هجرته إلى إيران أواخر العام ١٩٨٠، باعتبارها مشروعه بالدرجة الأساس، والمحور الذي سعى من خلاله إلى تجميع الجماهير العراقية في المهجر حوله، فضلاً عن الفضائل الإسلامية. ولكن المشروع لم ينجح بعد بروز خلافات بين السيد الحكيم وحزب الدعوة؛ الأمر الذي أدى إلى انسحاب العلماء المنتظمين في حزب الدعوة أو المحسوبين عليه من الجماعة، وكذلك اعتزال كوادر الحزب للجماعة. فبرز تيار يدعو إلى انتخاب هيئة ادارية جديدة للجماعة، وتحويلها إلى قيادة حقيقية للساحة، وتجنب سلبيات القيادة الفردية. وكان الشيخ محمد باقر الناصري أبرز من يمثل هذا التيار، ومعه عدد كبير من علماء الخط الثاني من تيار حزب الدعوة. ونجح هذا التيار في تحشيد علماء الدين المستقلين؛ في الدعوة للانتخابات، والتي جرت بالفعل في مكتب السيد محمود الهاشمي أوائل العام ١٩٨٢، بمشاركة (٨٠) عالم دين عراقي. ولم يشترك فيها السيد محمد باقر الحكيم وعلماء الدين المحسوبين على تياره، ولكن تم وضع اسمه ضمن المرشحين، وحصل على المرتبة الرابعة بين الفائزين، فيما حصل الشيخ محمد باقر الناصري على أكثرية الأصوات. وقد أسفرت الانتخابات عن فرز أحد عشر عالم دين عراقي بارز، وشكلوا بمجموعهم الهيئة الإدارية العليا للجماعة، وهم: آية اللّه السيد كاظم الحائري، آية اللّه السيد محمود الهاشمي، آية اللّه الشيخ محمد مهدي الآصفي، آية اللّه الشيخ محمد باقر الناصري، آية اللّه السيد محمد باقر

الحكيم، حجة الإسلام الشيخ حسين علي البشيري، حجة الإسلام الشيخ محمد حسن الجواهري، حجة الإسلام الشيخ حسن فرج اللّه، حجة الإسلام السيد عبد الرحيم الشوكي، حجة الإسلام السيد حسين الصدر وحجة الإسلام السيد محمد تقي الطباطبائي.

وفي أعقاب الانتخابات بفترة قصيرة التقت الجماعة بالإمام الخميني وطرحت أمامه العديد من القضايا الحساسة ونقاط الخلاف، الأمر الذي انتهى إلى نوع من التوفيق بين الرأيين، فتمت إضافة أسماء أخرى للهيئة الإدارية (بالتعيين) معظمهم من تيار السيد محمد باقر الحكيم، بهدف تحقيق نوع من التوازن بين الاتجاهات المؤلفة للجماعة.

تجدر الإشارة إلى أن التيار الذي كان يمثله الشيخ محمد باقر الناصري سبق له أن رفض هذا الاقتراح، ولكن بعد رفع القضية إلى الإمام الخميني تم تسوية الخلاف بصورة مؤقتة. وانتهى الخلاف إلى اعتزال السيد الحكيم وتياره الجماعة، ولا سيما بعد تأسيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، والذي أنهى الحاجة إلى جماعة العلماء كمشروع قيادي وحدودي. إلاّ أن تيار حزب الدعوة وبعض المستقلين واصلوا العمل في الجماعة، ففي أواخر العام ١٩٨٥ انتخب الشيخ محمد باقر الناصري أميناً عاماً للجماعة، ووفقاً لتصريحات الشيخ الناصري فإن جماعة العلماء لا يمكن اعتبارها تنظيماً سياسياً مقابل التنظيمات المنتشرة في الساحة، وإنما هي «إطار ومنبر يجمع العلماء والمجاهدين العراقيين في الخارج»[١].

وقد بادرت جماعة العلماء إلى القيام بمختلف النشاطات، السياسية والعسكرية والإعلامية والتبليغية، كتأسيس (حرس الثورة الإسلامية في العراق)، وإعادة إصدار (مجلة الأضواء).. وغيرها.

المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق

في عاصمة الجمهورية الإسلامية الإيرانية (طهران) أعلن السيد محمد باقر الحكيم في المؤتمر الصحفي الموسع الذي عقده في ١٧ تشرين الثاني/ أكتوبر ١٩٨٢ عن تأسيس ((المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق))، وعرّف نفسه بأنه (الناطق الرسمي) للمجلس. ووزع في المؤتمر البيان التأسيسي للمجلس، الذي استعرض جهاد الحركة الإسلامية والعلماء ودورهم القيادي في انتفاضات الشعب العراقي وثوراته الإسلامية في التاريخ المعاصر، وتطرق من جانب آخر إلى ممارسات النظام الحاكم بحق الشعب والوطن(*).

ويضم المجلس الأعلى مختلف القوى الإسلامية العاملة في الساحة العراقية، ممثلة بمجموعة من علماء الدين والشخصيات الإسلامية. ويتبنى المجلس الخط الفكري والسياسي والعملي للإمام الخميني في أسس تحركه، ويحاول أن يستوعب جميع قطاعات الشعب العراقي وقومياته، بمن فيهم العرب والأكراد والتركمان والشيعة والسنة. والنقطة المهمة في طبيعة المجلس هي أنه ليس جبهة أو تحالفاً سياسياً، بل هو هيئة سياسية موحدة لقيادة التحرك الإسلامي العراقي، ويتم اختيار أعضائه وفق مقاييس ثابتة تتراوح بني الموازنة والكفاءة، لا على أساس التمثيل الفئوي بشكل مطلق، كما حاول في ذلك مراعاة قضيتي السنة والشيعة والقوميات المتعايشة في العراق.

والشخصيات التي أسست المجلس الأعلى هي ثمانية عشر

(*) انظر نص البيان في الملاحق.

شخصية، شكّلت بمجموعها أول قيادة للمجلس، وينتمون إلى أربعة اتجاهات سياسية، وعلى النحو التالي:

١ ـ كتلة حزب الدعوة الإسلامية، سبع شخصيات: السيد كاظم الحائري، السيد إبراهيم الجعفري (أول رئيس للمكتب التنفيذي للمجلس الأعلى)، الشيخ محسن العراقي، الشيخ محمد مهدي الآصفي (أول نائب رئيس للمجلس الأعلى)، الشيخ حسن فرج الله والشيخ محمد باقر الناصري (أول رئيس للجمعية العمومية للمجلس الأعلى) ومحمد صالح الأديب.

٢ ـ كتبة السيد محمد باقر الحكيم، خمس شخصيات: السيد محمد باقر الحكيم (أول ناطق رسمي للمجلس)، السيد عبد العزيز الحكيم، السيد محمد باقر المهري، السيد أكرم الحكيم والسيد علاء الجوادي.

٣ ـ منظمة العمل الإسلامي (شخصية واحدة): السيد محمد تقي المدرسي.

٤ ـ تيار الخالصي، شخصية واحدة: الشيخ جواد الخالصي.

٥ ـ المستقلون: السيد محمود الهاشمي (الشاهرودي) وهو أول رئيس للمجلس الأعلى، السيد علي رضا الحائري، السيد حسين هادي الصدر والشيخ علي الكوراني.

فيما كان السيد علي الخامنئي (رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية آنذاك) ممثلاً للإمام الخميني في المجلس.

ويتّضح من طبيعة الشخصيات المؤسسة، أنهم يمثلون تيار الإمام السيد محمد باقر الصدر، باستثناء السيد محمد تقي المدرسي والشيخ جواد الخالصي. أي بواقع ست عشرة شخصية تنتمي لتيار السيد محمد باقر الصدر، وشخصية واحدة للتيار الشيرازي، وواحدة للتيار الخالصي.

واعتمد المجلس ـ في سنوات عمله الأولى ـ مبدأ السرية في الكثير من خصوصياته، بما في ذلك سرية الأعضاء والهيئة الرئاسية واللجان الاختصاصية والوحدات، واستثنى من ذلك الناطق الرسمي منذ بداية تأسيس المجلس، ثم الرئيس ومسؤول المكتب التنفيذي منذ الدورة الرابعة، وبعض رؤساء الوحدات ورئيس الهيئة العمومية (التي استحدثت في الدورة السادسة).

وجاء تشكيل المجلس بعد مباحثات مكثفة بين الأطراف الإسلامية العاملة في الساحة، واشترك فيها بعض المسؤولين الإيرانيين، بدأت في آب أغسطس ١٩٨٢، ودامت أكثر من ثلاثة أشهر، تم خلالها وضع التقويمات الأساسية للقوى والشخصيات، ورسم البنية التنظيمية وأساليب العمل ومخططات التحرك.

ويعبِّر المجلس الأعلى من خلال بيانه التأسيسي وأحاديث الناطق الرسمي الأولى عن الضرورة الملحّة لانبثاقه، والمتمثلة في ملء الفراغ الذي أحدثه غياب السيد الصدر، وتوحيد عمل الحركة الإسلامية، للإسراع بالإطاحة بنظام بغداد.

وتأتي الأهداف التي استند عليها المجلس لتترجم هذه الحقيقة بوضوح، فمن أهدافه وأسسه:

١ ـ مواصلة الجهاد، وإقامة الحكم الإسلامي العادل الذي يضمن لكل مواطن عراقي حقوقه وكرامته، بقيادة الولي الفقيه (الإمام الخميني).

٢ ـ الالتزام بالمنهج الإسلامي في التحرك السياسي (مبدأ لا شرقية ولا غربية).

٣ ـ تعبئة القوى الإسلامية والتعاون مع جميع الفئات المخلصة التي تجاهد على أساس هذا التصور الإسلامي.

٤ ـ الإيمان والالتزام برباط الأخوّة الإسلامية بين جميع المسلمين سنة وشيعة، عرباً وأكراداً وتركماناً وكل الأقليات، وتجنب كل ألوان التعصب الطائفي البغيض أو النزعة القومية أو العنصرية أو الإقليمية.

٥ ـ الدفاع عن حقوق المستضعفين وقضايا التحرر العالمي، وفي طليعتها قضية فلسطين.

٦ ـ اعتبار الجمهورية الإسلامية في إيران قاعدة ومنطلقاً للثورة الإسلامية العالمية.

كما اعتبر المجلس نفسه منطلقاً لجميع القوى السياسية لإيجاد التنسيق والتعاون بينها، وأكد على أنّ شكل النظام سيحدده أبناء الشعب العراقي بعد الإطاحة بالنظام الحالي.

ومع اقتصار المجلس الأعلى على الفصائل الإسلامية، إلاّ أنه لا يمانع من التعاون مع جميع القوى والتيارات والشخصيات السياسية المخلصة والتنسيق معها، والانطلاق بهذه القوى باتجاه واحد من أجل إسقاط النظام الحاكم، ويحاول المجلس أن يجيب على جميع التساؤلات التي تثار حول طبيعة تحركه، وحقيقة التيار المتنامي في أوساط الشعب العراقي، وكذلك وضع الحلول للمشاكل التي تعترض طريق الثورة الإسلامية وإقامة الحكم الإسلامي في العراق.

ويتضمن برنامج المجلس ثلاثة جوانب رئيسية، هي:

أولاً: الجانب السياسي:

يتخذ المجلس الأعلى للثورة خطّاً سياسياً محدداً نابعاً من تصور شامل للوضع في العراق وما يحيطه من مؤثرات وأحداث خارجية،

ويعتبر «أنّ الصراع مع النظام الحاكم في العراق لا يقتصر على صدام وحده، وإنما مع قوى الاستكبار الشرقي والغربي التي تقف وراء هذا النظام، وأنّ التحرك السياسي للمجلس يعتمد بصورة أساسية على القدرات الذاتية للجماهير العراقية المضطهدة في داخل وخارج العراق، وانّ هذا الصراع ليس إلاّ حلقة من حلقات صراع الكفر العالمي مع الإسلام»[٢].

ويعمل المجلس على تعبئة مختلف الطاقات العراقية لخدمة الصراع مع السلطة، والدفاع عن حقوق الشعب العراقي في الأوساط السياسية المحلية والإسلامية والدولية، والسهر على صيانة الثورة الإسلامية في العراق من المؤامرات والتيارات المنحرفة، ورفد الجماهير بوسائل التنوير والوعي السياسي.

ثانياً: الجانب العسكري:

يعتبر المجلس أنّ انتهاج أسلوب الكفاح المسلح هو الكفيل بإسقاط النظام الحاكم.

ثالثاً: الجانب الإعلامي:

يستخدم المجلس كل الوسائل الإعلامية كالصحافة والإذاعة والتلفزيون من أجل تغطية تحركاته العسكرية والسياسية، وفضح النظام وإيصال صوت الشعب العراقي إلى العالم[٣].

ويؤكد المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق على استقلاليته في قراراته ورسم خطوط سيره، ويستبعد تماماً وجود أي تأثير خارجي عليه، إلاّ أنه يراعي الخط العام للجمهورية الإسلامية ومواقفها من

الأحداث والتطورات، كما انه يعلن عن إيمانه الشرعي بقيادة الإمام الخميني وانتهاجه لخط (ولاية الفقيه).

وحول المواقف وردود الفعل تجاه تأسيس المجلس؛ فإنها تباينت بتباين الأطراف المعنية بالأمر على المستويات المحلية والإسلامية والدولية. فالجمهورية الإسلامية الإيرانية من جانبها تبنّت أطروحة المجلس بشكل كامل، إذ حظي برعاية كبار قادة الجمهورية الإسلامية، وعلى وجه التحديد رئيس الجمهورية (آنذاك) السيد علي الخامنئي. كما أصدرت معظم المؤسسات السياسية والفكرية والدينية العليا في البلاد بيانات باركت فيها تأسيس المجلس.

أما العراقيون في المهجر فقد تلقوا أنباء تأسيس المجلس بمزيد من التفاؤل، وبادرت جميع الفصائل والأطراف الشعبية والمهنية والسياسية الإسلامية العراقية إلى تأييد أطروحته ودعمها وإعلان الانضواء تحت لوائها، باعتبارها الأطروحة المناسبة لقيادة الثورة الإسلامية العراقية[٤].

وأعلنت فصائل الحركة الإسلامية في مناسبات عديدة عن دعمها لأطروحة المجلس الأعلى. وقد جاء في افتتاحيتين لجريدة الجهاد الناطقة باسم حزب الدعوة:

«هذه مسيرة الأمة المباركة والتي ينبغي للمجلس الميمون أن لا ينفصل عنها، بل لا بد له أن يدعمها ويلتحم بها، كما لا بد لهذه المسيرة المظفرة أن تبارك المجلس وأن تدعمه بكل مالها من إمكانات ما دام مجسّداً لطموحاتها ومنبثقاً من ذات منطلقها»[٥].

«ولأجل تحقيق هذه المهام والمسؤوليات ـ أي مسؤولية المجلس الأعلى ـ يبادر حزب الشهداء حزب الدعوة الإسلامية المجاهد وبعيداً عن المزايدات ليضع كل قدراته وإمكاناته على هذا الطريق»[٦].

وفي تصريح صحفي للناطق الرسمي لحزب الدعوة الشيخ محمد مهدي الآصفي، قال: «كنا في مقدمة الساعين لإقامة هذا المجلس وتوطيد أركانه نظراً لهذه المواصفات الشرعية الفذة التي توفرت للمجلس»[٧].

وتؤكد فصائل الحركة الإسلامية على أن أطروحة المجلس الأعلى هي أفضل ما طرح على الساحة الإسلامية العراقية، إلاّ أن بعض صيغها بحاجة إلى الكثير من التبلور والتعديل، إضافة إلى ما يتعلق بأساليب العمل ـ أي الصيغ العملية لتحرك المجلس ـ والتي بقي الكثير منها موضع النقد والتحفظ.

ومن جانب آخر انتقدت بعض القوى الوطنية والقومية العراقية المعارضة ـ ولا سيما الكردية ـ أطروحة المجلس واعتبرتها ناقصة ومجحفة بحق التيارات غير الإسلامية[٨]. بيد أن المجلس الأعلى ليس جبهة وطنية شاملة لكل قوى المعارضة أو حكومة مؤقتة في المنفى، بحيث يمكنه استيعاب غير الإسلاميين أيضاً.

وأورد الكثير من وسائل الإعلام العالمية نبأ تأسيس المجلس بشكل مقتضب وعابر، كجزء من سياسة التعتيم الإعلامي العالمي الذي يمارس ضد الحركة الإسلامية.

وقد اختير السيد محمود الهاشمي أول رئيس للمجلس الأعلى، وبقي في هذا المنصب أربع دورات (الأولى والثانية والرابعة والخامسة)، وشغل موقعه في الدورة الثالثة السيد علي رضا الحائري (من تلاميذ السيد محمد باقر الصدر)، ثم السيد محمد باقر الحكيم اعتباراً من الدورة السادسة. وبرغم محاولات المجلس تجنب الخلافات داخله، والتي ـ غالباً ما ـ تتمحور حول عدد المقاعد الممنوحة للتيارات في اللجنة المركزية وتوزيع المسؤوليات واستثمار إمكانات المجلس؛ إلا أنّ

الخلافات بدأت منذ السنة الأولى للمجلس، ولا سيما بين تياري حزب الدعوة والسيد محمد باقر الحكيم؛ لأن حزب الدعوة يعتبر نفسه الحركة الإسلامية الأم في العراق، وأن المجلس لم ينصفه. وفي المقابل يعتبر تيار السيد الحكيم أن حزب الدعوة يهدف إلى السيطرة على المجلس، فبرغم أن منصبي نائب رئيس المجلس ورئيس المكتب التنفيذي ظلاّ لأكثر من دورة من نصيب حزب الدعوة، فضلاً عن حصته من مقاعد اللجنة المركزية، إلاّ أنه بقي يعارض بعض ممارسات المجلس الأعلى؛ ولا سيما الصادرة من جماعة السيد محمد باقر الحكيم.

وكان من أهم أسباب التوتر بين حزب «الدعوة» وتيار «الحكيم» هو سحب (معسكر الشهيد الصدر) في الأهوار من حزب الدعوة ووضعه تحت إشراف السيد الحكيم؛ بهدف توحيد الجهد العسكري لفصائل الحركة الإسلامية في إطار المجلس الأعلى. أما منظمة العمل فإنها لم تكن بالأساس متفاعلة مع أطروحة المجلس الأعلى؛ فضلاً عن الظروف التي أضعفتها تدريجياً، ولا سيما بعد انهيار تيار مهدي هاشمي(*) الداعم لها إيرانياً، ولذا لم تدخل طرفاً في الخلافات.

قرارات وتصفيات جديدة

في الأعوام ٨٣ ـ ١٩٨٦ استمرت قوافل (رواد المشانق) بالعد

(*) مهدي هاشمي شقيق صهر آية اللّه الشيخ حسين علي المنتظري، ومسؤول قسم حركات التحرر في الحرس الثوري الإيراني. كان من خلال مسؤوليته يدعم تيار السيد محمد الشيرازي ومنظمة العمل، ويضرب بقوة تيار السيد محمد باقر الصدر وحزب الدعوة. اكتشفت السلطات الإيرانية علاقته بجرائم قتل، وارتباطه بجهات أجنبية، من ضمنها ليبيا. فتم إعدامه في العام ١٩٨٣. وكان ذلك أبرز أسباب التوتر بين الشيخ المنتظري والإمام الخميني. كما كان من أهم أسباب تخفيف الضغط إيرانياً على حزب الدعوة الإسلامية.

التصاعدي يرافقها جدار فولاذي أقامه نظام صدام حول العراق، للحد من تسرب أنباء الإعدامات والاعتقالات، مما كان يضاعف من صعوبة وصولها إلى الخارج إلاّ ما ندر، وهذا النادر غالباً ما يتسرب عبر دوائر السلطة نفسها.

لقد قرر نظام صدام الاستفادة القصوى من المحكومين بالإعدام قبل تنفيذ الحكم فيهم، ولم يجد أفضل من سحب دمائهم حتى آخر قطرة، ولا سيما أنه بحاجة ماسة إلى ذلك بعد أن استمرت حربه مع إيران عدة سنوات، فأقدم على مجزرة طالت (١٠٠٠) معتقل في سجن (أبو غريب) ببغداد في الفترة من أواسط ١٩٨٢ وحتى أواسط ١٩٨٣، إذ قامت السلطات بسحب دمائهم، وأعلنت بأنهم ماتوا جميعاً بالسكتة القلبية، وهو ما أعلنته مصادر أجنبية في مقدمتها الجمعية الطبية البريطانية[٩].

وبعد تنفيذ محاولة اغتيال رئيس النظام في الدجيل، جرت اعتقالات واسعة جداً في مدن الدجيل وبلد والنجف الأشرف، ومن بين المعتقلين كشفت السلطة عن خط عسكري ـ تنظيمي لحزب الدعوة الإسلامية يضم (١١٧) عضواً، ثم تقديمهم لمحكمة الثورة برئاسة مسلم الجبوري في أواسط شباط/ فبراير ١٩٨٣ بعد عدة أشهر من التعذيب العنيف، وقد دامت محاكمتهم جميعاً ثلاث ساعات فقط، أي بمعدل دقيقة ونصف لكل متهم. وصدرت الأحكام بالإعدام الفوري ضد اثنين من المتهمين، والإعدام مع وقف التنفيذ ضد (٦٥) متهماً آخر، والسجن المؤبد ومدد مختلفة تتراوح بين ٧ ـ ٢٠ سنة للباقين، والبراءة لمتهم واحد فقط[*]. وقابل المتهمون هذه الأحكام بالتهليل والتكبير، والسخرية من رئيس المحكمة، حتى أن بعضهم بصق في وجهه. وكانت

(*) وهو الذي نقل وقائع المحاكمة للكاتب.

الأحكام المذكورة شكلية للغاية، لأن الإعدامات طالت معظم أعضاء الخط، بينما ظلت القلة الباقية تنتظر أن ينفّذ حكم الإعدام بها، وقد تعرضت عوائل المعدومين والسجناء إلى حرب شعواء من قبل السلطة بما فيها الاعتقال الجماعي والتبعيد وتهديم البيوت وحرق المزارع.. الخ. وفي هذا الصدد تقول إحدى الصحف الفرنسية:

«**إن الإرهاب الجماعي شمل ويشمل بصورة عمياء أقرباء وأصدقاء المجاهدين الإسلاميين العراقيين.. ومصير المجاهدين الإسلاميين لا يعرف عنه غلاّ القليل، ولكن ما زالت منظمة العفو الدولية توضِّح بأن التعذيب يمارس بنحو منتظم ومتواصل بحقهم، والإعدامات جماعية**»(١٠).

وتضيف صحيفة الواشنطن بوست بأن «النظام يلاحق الأشخاص الذين يشك في تعاطفهم مع حزب الدعوة بوحشية، ثم يقوم بإعدامهم»(١١).

وفي ٩ أيار/ مايو ١٩٨٣ صدر عن الحركة الإسلامية بيان مطول، أوردت فيه نبأ إعدام (٥٠٠) من الإسلاميين، جلهم من النساء.

وشهد العراق خلال هذه الفترة حركة انتقامية قام بها نظام البعث ـ قل مثيلها ـ. فبعد عشرة أيام من تنفيذ حركة المجاهدين لعمليتي تفجير مقرات قيادة القوة الجوية ومباني الإذاعة والتلفزيون، اعتقل النظام السيد محمد حسين نجل المرجع الأعلى الراحل السيد محسن الحكيم وشقيق السيد عبد العزيز الحكيم أمين عام حركة المجاهدين، وتحت التعذيب أجبر السيد محمد حسين الحكيم على تقديم قائمة بأسماء جميع عائلة (الحكيم)(*) في النجف الأشرف. ثم قامت السلطات في ٩ أيار/ مايو

(*) وهي من أبرز الأسر العلمية العراقية؛ التي يعود وجودها في النجف الأشرف إلى أكثر من أربعة قرون.

١٩٨٣ باعتقال ما يقرب من (٩٠) شخصاً من أفراد العائلة، تتراوح أعمارهم بين ١٥ ـ ٧٦ سنة، بينهم سبعة مجتهدين من كبار أساتذة وعلماء الجامعة العلمية في النجف الأشرف، وهم: آية اللّه السيد يوسف الحكيم (٧٥ سنة)، الابن الأكبر للإمام الحكيم)، آية اللّه السيد محمد حسين الحكيم (٧٥ سنة، عميد الأسرة)، آية اللّه السيد محمد علي الحكيم (٧٥ سنة)، آية اللّه السيد محمد تقي الحكيم(*) (٦٣ سنة)، وآية اللّه السيد محمد سعيد الحكيم (٤٦ سنة)، وآية اللّه السيد عبد الصاحب الحكيم (٤١ سنة).

وضمت قائمة المعتقلين أيضاً (٥٠) آخرين من أساتذة ومنتسبي الجامعة العلمية، والباقين من الموظفين وأصحاب الأعمال الحرة، وأخضعوا جميعاً ـ حتى كبار السن ـ لبرنامج تعذيب مكثف، تخللته تهديدات عديدة بالموت، بينما وضعت عوائلهم تحت الإقامة الجبرية بعد أن فقدوا جميع معيليهم.

وفي ٢٠ أيار/ مايو ١٩٨٣ أقدم نظام البعث على قتل ستة من المعتقلين، خمسة منهم علماء دين: السيد عبد الصاحب والسيد علاء الدين والسيد محمد حسين (أبناء الإمام الحكيم)، وذلك بحضور عميد الأسرة السيد محمد حسين الحكيم، الذي أجبرته السلطة على السفر إلى إيران عبر تركيا؛ لإبلاغ السيد محمد باقر الحكيم وقيادات الحركة الإسلامية الآخرين بالكف عن ممارسة أي نشاط مسلح، وإلاّ فإن الإعدام سيطال الباقين.

وبالفعل نفذ النظام تهديداته؛ فبعد تفجير معمل تجميع الغاز في

(*) العميد الأسبق لكلية الفقه في النجف الأشرف، عضو المجمع العلمي العراقي ومجمع اللغة العربية في مصر.

بغداد؛ أقدم في ٥ آذار/ مارس ١٩٨٥ على إعدام عشرة آخرين من أسرة الحكيم، معظمهم من منتسبي الجامعة العلمية في النجف الأشرف بينهم: آية اللّه السيد عبد المجيد والدكتور عبد الهادي (دكتوراه في الشريعة ومحقق في الحوزة العلمية)، والسيد محمد رضا (أستاذ في كلية الفقه والحوزة العلمية)، وحوت القائمة أيضاً على أسماء ثلاثة من أبناء السيد محمد حسين الحكيم (عميد الأسرة).

وفي رده على إجراءات النظام؛ صرح السيد محمد باقر الحكيم من على منبر صلاة الجمعة في طهران: «إننا سائرون على درب الحسين(ع) ونهتف بشعار الحسين (هيهات منّا الذلة).. سنواصل الدرب، سنواصل هذا الطريق حتى تحقيق النصر بإذن اللّه».

ولم يعلن النظام عن وجبتي الإعدام إلاّ من خلال إذاعة بغداد باللغة الفارسية، التي أعلنت بأن إعدام هؤلاء هو بسبب بثهم الإشاعات ضد حكومة حزب البعث[١٢]. ويناقض طارق حنا عزيز تصريحات إذاعته، حيث يقول بأن «إعدام هؤلاء جاء نتيجة لقرابتهم من السيد محمد باقر الحكيم، وأنّ أي شخص يقيم اتصالات مع محمد باقر الحكيم سيواجه نفس مصير هؤلاء»[١٣].

وبسبب عدم ممارسة هذه الثلة لأي نشاط سياسي يذكر، واقتصار علمائها على الدور العلمي البحت[*]، فإنه من الصعب تفسير اعتقالها وإعدامها، إلاّ من خلال زاوية الانتقام من الإمام الحكيم (زعيم الطائفة الشيعية الراحل) بعد مرور ١٣ سنة على وفاته. إضافة إلى علاقتهم

(*) تجدر الإشارة إلى أنّ بعض المعتقلين سبق لهم ممارسة النشاط السياسي، كالسيد علاء الحكيم الذي ارتبط بحزب الدعوة الإسلامية ما يقرب من ثلاث سنوات (نهاية الخمسينات وأوائل الستينات)، كما أنه اعتقل ثلاث مرات في وقت سابق، ولكن لم يعرف عنه ممارسة أي نشاط سياسي طيلة حكم البعث.

الأسرية برموز الحركة الإسلامية العراقية ـ كما اعترف بذلك وزير خارجية النظام ـ وتحديداً السيد محمد باقر الحكيم وشقيقه السيد عبد العزيز الحكيم. كما أن وجود تلك الشخصيات ـ والمجتهدين منهم على وجه الخصوص ـ يعد إحدى ضمانات استمرار ما تبقى من الحوزة العلمية في النجف الأشرف، وهو ما لا يرغبه النظام مطلقاً.

واستنكاراً للعملية صدرت مئات البيانات والبرقيات والنداءات في أرجاء العالم، وفي مقدّمها بيانا الإمام الخميني، اللذان جاء في أحدهما:

«إنّ على الشعب العراقي أن يدرك بأن هذه القضية لا تتعلق بأسرة (الحكيم) الكريمة بقدر ما تتعلق بالدين، فهؤلاء استشهدوا على طريق الإسلام العزيز ومصالح الشعب العراقي، فالمسألة إذن مسألة الإسلام، وإذا قيَّض لهذا الملحد (صدام) المعادي للإسهام والفطرة فإنه سيسحق الإسلام العظيم والشعب العراقي النبيل على يد جلاوزته المجرمين».

وبذلك أخذت العملية أصداءً إعلامية واسعة جداً، بشكل لم تحظ به أية قضية إسلامية عراقية أخرى، كما حقق الإسلاميون العراقيون من خلالها نصراً سياسياً فرض مأساة العراق على طاولة البحث في العديد من الدوائر العالمية.

وكانت مصادر الحركة الإسلامية قد أعلنت بأن ما لا يقل عن (٦٠٠) من عناصرها قد أعدموا خلال آب/ أغسطس ١٩٨٣، وجرت معظم عمليات الإعدام في العاصمة بغداد. وفي تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٣ أعدم النظام ثلاثة من علماء الدين في النجف الأشرف، أبرزهم: السيد عباس الحلو (أحد كبار الخطباء الحسينيين)، كما أعدم في الشهر نفسه السيد محمد علي الغروي (عالم مدينة الشامية في محافظة القادسية). وفي ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣ أعدم (١٠٠) من أبناء

الحركة الإسلامية في سجن (أبو غريب)، بعد فترة طويلة من الاعتقال بينهم عبد الواحد الطيار.

وفي أواخر عام ١٩٨٣ أعاد مجلس قيادة النظام الحاكم إلى الأذهان قراره السابق ـ الذي صدر في ٣١ آذار/ مارس ١٩٨٠ ـ فقد أصدر في ١٣ كانون الأول ١٩٨٣ قراراً مشابهاً، جاء فيه:

«**يُحكم بالإعدام كل من صدر قرار بإدانته عن جريمة معاقب عليها بالإعدام، من جرائم.. التآمر على أمن الدولة والتجسس أو الانتساب إلى حزب الدعوة العميل**».

كما أصدر مجلس قيادة الثورة العراقي في هذه الفترة قراراً سرياً تم بموجبه تشكيل لجنة عليا ترتبط مباشرة برئيس النظام، وتشرف على محاربة وملاحقة الحركة الإسلامية في الداخل وامتداداتها وواجهاتها في الخارج، وضمت اللجنة كلاً من: فاضل العزاوي وفاضل البراك (مدير الأمن العام السابق) وعدي صدام (الابن الأكبر لصدام حسين ونائب رئيس المخابرات). ووضع تحت تصرفها جميع أجهزة المخابرات العامة والاستخبارات العسكرية والأمن العام. وفي قرار لاحق تمت إضافة أربعة أسماء أخرى لها خبرة طويلة في هذا المجال، وشكلت أيضاً ملحقيات ودوائر مستقلة تتبع اللجنة المذكورة، وتم تزويدها بأحدث أجهزة الكمبيوتر والوسائل المتطورة[١٤]. وتجدر الإشارة إلى أن هذه اللجنة شكلت في أعقاب انفجارات الكويت أواخر العام ١٩٨٣ مباشرة.

وأدى التحرك الجديد المناهض للسلطة من قبل عدد من علماء أهل السنة وشخصياتها، إلى تصفية عدد منهم خلال عام ١٩٨٤، كالشيخ ناظم العاصي العلي (أحد أبرز علماء محافظة كركوك وزعيم عشائر العبيد)، الذي بايع الإمام الخميني علناً وأفتى بأن من يمس الإمام بسوء فزوجته حرام عليه، ومحمد شفيق البدري (شقيق الشيخ عبد العزيز

البدري)، والمهندس عبد المجيد ثابت، والشيخ عمر مصطفى شخارة (من علماء الدين الأكراد).

وأعدم النظام في آذار/ مارس ١٩٨٤ (١٠٠) من الإسلاميين في ساعة واحدة، وذلك في منطقة الرزّازة بمحافظة كربلاء، أمام أعين أهاليهم، حيث اقتيدوا من معتقلات كربلاء إلى ساحة الإعدام[١٥]. وفي منتصف أيلول/ سبتمبر ١٩٨٤ أعدم (٢٠٠) مجاهد من مدينة الثورة ببغداد.

وفي مجزرة رهيبة من الصعب تصورها، قام النظام بقتل خمسة آلاف من معتقلي سجن (أبو غريب) خلال عشرة أيام فقط، ابتداءً من يوم ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٤، أي بمعدل (٥٠٠) حالة إعدام يومياً، وقد حدثت المجزرة في منطقة (سلمان باك)[*]، وكان معظم الضحايا من الإسلاميين والأكراد، إضافة إلى عدد من أبناء المهجرين المحتجزين، وقد سرّب هذه المعلومات أحد ضباط السجن المذكور، والذي شهد الواقعة بنفسه، وأكدها العديد من المصادر المحلية والأجنبية[١٦].

وفي أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤ أعلنت مصادر منظمة العمل بأن السلطات حوّلت مصنعاً ينتج المواد المبيدة للحشرات (يقع بين مدينتي سامراء والفلوجة) إلى مختبر لإنتاج المواد الكيماوية السامة التي تستعمل في الأسلحة الكيماوية، وقامت بإجراء التجارب على العشرات من أبناء الحركة الإسلامية المعتقلين في سجن (أبو غريب)، وعلى عدد من الأسرى الإيرانيين أيضاً، مما أدى إلى موتهم جميعاً، ثم دفنوا في مقبرة جماعية بواسطة الجرافات والبلدوزرات في منطقة مزارع (أبو قصير) القرية من السجن في بغداد. كما تم في ١٦ آذار/ مارس ١٩٨٥ إعدام (١١٦) إسلامياً في مدينة الموصل فقط.

(*) تقع في مدينة (المدائن) التي تبعد ٤٠ كم عن العاصمة بغداد.

وفي ١٣ أيار/ مايو ١٩٨٥ قامت سلطات البعث بدس السم إلى السيد جابر أبو الريحة (٦٠ سنة، أحد كبار الخطباء في النجف الأشرف) أثناء رقوده في مستشفى الاعتقال، بعد ست سنوات قضاها في السجن.

وخلال أيار/ مايو ١٩٨٥ اعدم النظام المئات من العراقيين بتهم مختلفة، منها الانتساب للحركة الإسلامية أو معارضة النظام أو الهروب من الجبهة، وسبق لنا الإشارة إلى أن الغزو البعثي لإيران تسبب في حدوث غموض في اتجاهات المعدومين، فهناك من يهرب من الجبهة لأسباب عقائدية مبدئية، أو لعدم إيمانه بالحرب، وربما لخوفه من الموت ـ وهي حالة عامة ـ الأمر الذي يضفي أيضاً طابعاً ضبابياً على أسباب الإعدامات.

وأعلنت مصادر الحركة الإسلامية عن وقوع مجزرة رهيبة أخرى، طالت (١٣٣٢) شخصاً في العراق بشكل جماعي في منتصف تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٥، منهم (٣٠٠) في سجن (أبو غريب) وحده، بضمنهم سبع نساء تشوهت أجسادهن نتيجة التعذيب الدموي والاعتداء على شرفهن، إضافة إلى (٥٢) إسلامياً في مدينة الموصل.

وأكدت بعض مصادر الإسلاميين أنّ النظام أقدم خلال كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥ على قتل آية اللّه السيد نصر اللّه المستنبط (٨٠ عاماً، المرشح لخلافة السيد الخوئي زعيم الحوزة النجفية) بحقنة سامة ـ بعد اعتقال مستخدمه الخاص ـ في أعقاب إقامة جبرية، منعته السلطة خلالها من التدريس والصلاة. وبهذا حاول النظام إفراغ الجامعة الدينية في النجف الأشرف من بديل المرجع الديني الأعلى بعد رحيله، تمهيداً للقضاء على المرجعية الدينية بالكامل.

وفي مطلع العام ١٩٨٦ أعدم النظام (٣٠٠) من أبناء الحركة الإسلامية في مدينة البصرة، وفي ٦ شباط / فبراير ١٩٨٦ نعت حركة

المجاهدين العراقيين في بيان لمكتبها العسكري خمسة عشر من أعضائها، بينهم أربعة من أبرز كوادر الجناح العسكري الذين أجرى تلفزيون بغداد مقابلة معهم بعد إلقاء القبض عليهم أثناء تأديتهم لإحدى مهامهم العسكرية، وبإعدام هؤلاء ـ وفي مقدمتهم سالم شلش اللامي ـ فقدت حركة المجاهدين أهم رموز جناحها العسكري.

وفي هذه الفترة أيضاً أعدم عدد آخر من المعتقلين من أبناء العوائل التي هجّرها النظام إلى إيران بعد رفضهم التطوع ـ من داخل السجن ـ للقتال ضد الجمهورية الإسلامية، وسخريتهم من قرار مجلس قيادة الحزب الحاكم بالعفو عنهم شريطة ذهابهم للجبهة، وذلك بعد مرور أكثر من خمس سنوات على اعتقالهم.

وكان النظام قد ادعى على لسان رئيسه في عيد الفطر المصادف للعشرين من حزيران/ يونيو ١٩٨٥ بأنه سيطلق سراح المعتقلين الذين سفِّر أهلهم إلى إيران في حالة تطوعهم للقتال في إيران؛ فتطوع قسم منهم رغبة في التخلص من السجن، حيث سيقوا إلى جبهتي أهوار البصرة والفاو وسط حراسة مشددة. إلاّ أنّ عدداً منهم سلّم نفسه إلى القوات الإيرانية، أما الغالبية التي رفضت التطوع فمصيرها ظلّ مجهولاً، باستثناء من تأكد نبأ إعدامه، وظلّ أكثر منّ (١٥٠٠) منهم يقبعون في معتقل (نقرة السلمان) الرهيب وحده.

وفي أواخر أيار/ مايو ١٩٨٦ أعدم آية اللّه السيد حسن الحيدري (أحد علماء العراق البارزين في الكاظمية وعميد أسرة الحيدري) عن عمر ناهز السبعين، وذلك بعد شهرين متواصلين من التعذيب. والسيد حسن هو شقيق آية اللّه السيد محمد طاهر الحيدري الذي سبق إعدامه عام ١٩٨٠.

وقبل أن يشرف عام ١٩٨٦ على الانتهاء؛ واجهت الحركة الإسلامية

حدثاً جديداً بالغ الخطورة، فقد قام طه ياسين رمضان (نائب رئيس وزراء النظام) بزيارة مفاجئة إلى الإمام أبي القاسم الخوئي في النجف الأشرف، وعاود الطلب إليه بإصدار بيان يستنكر فيه عدم إيقاف الجمهورية الإسلامية في إيران للحرب، فرفض السيد الخوئي الطلب بشدة، وعلى الأثر بادرت السلطات إلى تضييق الحصار عليه واعتقال معظم تلامذته والعلماء المحيطين به ـ بعد أن رفضوا هم أيضاً طلب السلطة المذكور ـ وعرّضتهم لصنوف التعذيب. ثم قتلت في مطلع عام ١٩٨٧ صهر السيد الخوئي وشقيقه، وهما حفيدا المرجع الديني الراحل السيد محمد هادي الميلاني، ورمت بجثتيهما على باب دار السيد الخوئي[١٧]. ثم اعتدت عناصر البعث على الأخير وأهانته أثناء الصلاة، مما أدى إلى تعرضه إلى غيبوبة وتدهور حالته الصحية.

وسبق للنظام أن مارس إجراءً مشابهاً؛ إذ يذكر بعض القريبين من الأحداث بأن برزان التكريتي زار آية اللّه الخوئي خلال العام ١٩٨٣، وطلب منه إدانة استمرار الجمهورية الإسلامية في الحرب، فقال له السيد الخوئي: «وهل استشرتموني عندما بدأتم الحرب؟»، فرد عليه رئيس المخابرات بغضب: «ومن أنت حتى نستشيرك؟»، فأجاب آية اللّه الخوئي: «إذن.. لماذا تطلبون مني الآن أن أدين إيران؟». فما كان من برزان التكريتي إلاّ أن وجّه أبشع الإهانات إلى الإمام الخوئي (زعيم الجامعة العلمية البالغ من العمر ٩٥ عاماً).

وبإعدام اثنين من علماء الدين استقبلت الحركة الإسلامية في العراق العام الجديد، لتبدأ رحلة جديدة مع الدم والدمع و..البارود.

وإلى هنا يمكن القول بأن نظام البعث العراقي قد حقق معظم جوانب هدفه في القضاء على الجامعة الدينية الشيعية (الأم)، فبعد

اعتزال الإمام الخوئي صلاة الجماعة والتدريس؛ مات أهم جزء حي منها، وهي التي ظلت طوال ألف عام تقريباً تنبض بالحياة، وتخرِّج آلاف المراجع والمجتهدين والعلماء، رغم قساوة الظروف وتعاقب الأنظمة والمحاولات المستمرة للقضاء عليها. وكدليل على نجاح المخطط البعثي؛ فإنّ جامعة النجف كانت تضم عند مجيء حكم البعث أكثر من ستة عشر ألف منتسب، بينهم ما يقرب من مائة مجتهد، وعدد من مراجع الخط الثاني، وخمسة مراجع عليا(*). ولكن في بداية العام ١٩٨٧ لم يبق في الحوزة الكبرى أكثر من خمسمائة منتسب فقط، يخضعون للمضايقة والإرهاب النفسي، وتحولت مراكزها العلمية ومدارسها وجامعاتها ـ التي تربو على المئة ـ إلى خرائب تسكنها الأشباح، بعد أن كانت تضج بالعلماء وطالبي العلم.

أحداث الكويت وتآمر النظام

برز تآمر النظام العراقي بأعقد صوره ضد امتدادات الحركة الإسلامية العراقية خارج العراق، من خلال أحداث العنف التي شهدتها الكويت في الفترة من أواخر العام ١٩٨٣ وحتى منتصف العام ١٩٨٥، فضلاً عن تآمر النظام ضد الكويت بهدف إخضاعها إلى مشروعه وابتزازها لتمويل حربه ضد إيران.

في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣ هزت الكويت سبعة انفجارات كبيرة، استهدفت المصالح الأميركية والفرنسية والكويتية. وعلى أثرها مباشرة اعتقلت المباحث الكويتية أعداداً كبيرة من العراقيين واللبنانيين

(*) هم: السيد محسن الحكيم، السيد محمود الشاهرودي، السيد أبو القاسم الخوئي، السيد روح الله الخميني والسيد عبد الله الشيرازي.

والإيرانيين والكويتيين، للتحقيق معهم بشأن العلاقة بالتفجيرات. كما قامت الحكومة بتسفير أعداد أخرى من مختلف الجنسيات خارج الكويت.

وكانت السفارة العراقية في الكويت قد سبقت حكومة البلاد في توجيه أصابع الاتهام إلى حزب الدعوة، وادّعت بأن (رعد مفتن عجيل) الذي عثر على ما تبقى من جسده في محل الحادث هو عراقي هارب من بلده، بعد إصدار حكم الإعدام ضده من قبل السلطات العراقية بسبب انتمائه إلى (الدعوة) وقيامه بأعمال تخريبية.

وفي أعقاب الاتهام العراقي والضجة الدولية؛ أعلنت حكومة الكويت على لسان وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء (عبد العزيز حسين) بأن من بين المعتقلين مجموعة من العراقيين واللبنانيين، اعترفوا بأنهم أعضاء في (حزب الدعوة الإسلامية)، وثبتت علاقتهم بموجة التفجيرات. وادّعت بعض صحف الكويت في ١١ شباط/ فبراير ١٩٨٤ بأن المتهم باقر إبراهيم عبد الرضا قال أمام لجنة التحقيق صراحة: «أنا من حزب الدعوة الإسلامية الذي يباشر نشاطه في العراق وإيران والكويت بهدف إقامة جمهورية إسلامية ولو عن طريق القوة»[١٨].

ومن جانب آخر نفى حزب الدعوة نفياً قاطعاً علاقته بالتفجيرات وحذر في مذكرات شديدة اللهجة ـ أرسلها إلى الحكومة الكويتية ـ من مغبة إصدار الأحكام ضد المعتقلين أو تسليمهم إلى النظام العراقي، وطالب بإطلاق سراحهم فوراً. وذكرت بعض التقارير أن المباحث الكويتية قامت بتسليم أكثر من مائة عراقي مقيم في الكويت إلى النظام العراقي الذي بادر فوراً إلى إعدام معظمهم، بعد إجراءات التعذيب والتحقيق الروتينية، ومن بين هؤلاء حسن هلال حسن؛ أحد الإسلاميين البارزين.

وبغض النظر عما كانت تقدمه الحكومة الكويتية من دعم مالي كبير للنظام العراقي في حربه مع الجمهورية الإسلامية والذي ربما يكون السبب الذي دفع بعض الإسلاميين لضرب المصالح الكويتية، ولكن من المستبعد أن يقدم حزب الدعوة على عمل يجره إلى معارك جانبية مع دول أخرى؛ في وقت يجند معظم طاقاته للإطاحة بنظام البعث في العراق. وبين إصرار دولة الكويت ونفي حزب الدعوة تبرز يد النظام العراقي التي تحاول تصعيد الموقف والتشفي من الإسلاميين وشل حركتهم في الكويت ومنطقة الخليج، فضلاً عن ضرب استقرار الكويت في محاولة لفرض وصياته عليها بحجة حمايتها من مدّ الثورة الإسلامية الإيرانية.

وبعد محاكمة (٢٥) معتقلاً ممن اتهموا مباشرة بعمليات التفجير، وهم سبعة عشر عراقياً وثلاثة لبنانيين وثلاثة كويتيين واثنان بدون جنسية، صدرت الأحكام ضد ستة منهم بالإعدام، والمؤبد لسبعة، والسجن بمدد مختلف لسبعة آخرين، فيما أطلق سراح الثمانية الباقين. وعلى أثر ذلك عاودت الحركة الإسلامية تهديداتها، وبلغة مختلفة هذه المرة، حيث كتبت جريدة الجهاد الناطقة باسم حزب الدعوة: «الدعوة الإسلامية تحذر: الكويت ستتحول إلى ساحة عمليات». وجاء أيضاً في التحذير الرسمي الذي وجهته الحركة لحكومة الكويت بأنها لم تكن في معرض المواجهة والنزال مع الكويت(١٩).

ومن هنا فقد أجّلت الحكومة الكويتية تنفيذ أحكام الإعدام حتى إشعار آخر، وهو ما حمل الإسلاميين على التريث ومراقبة الأوضاع. وكادت القضية أن تهدأ؛ لولا حدوث أعمال عنف أخرى أعادت فتح الملف ثانية، وأبرزها:

أولاً: خطف الطائرة الكويتية (كاظمة) في ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤، وطالب المختطفون ـ مقابل إطلاق سراح الركاب ـ بالإفراج عن المحكومين السبعة عشر في الكويت؛ حيث توجهت الأذهان مباشرة إلى اتهام حزب الدعوة، لأن توجهات القائمين بالعملية ومطالبهم «هي اقرب ما تكون إلى توجهات ومطالب هذا الحزب» كما جاء في نص تصريح مسؤول أمني لبناني كبير[٢٠]، في وقت نفى حزب الدعوة مسؤوليته عن العملية.

ثانياً: تفجير موكب أمير الكويت جابر الصباح في ٢٥ أيار/ مايو ١٩٨٥، وإصابة الأمير بجراح. وقد ذكرت وسائل الإعلام الغربية ـ نقلاً عن صحيفة كويتية ـ بأن الذي «قاد السيارة الملغومة وفجرها في موكب أمير دولة الكويت بأنّه عراقي مسلم يدعى مهدي رمضان شاه، وذكرت صحف الكويت بأنّه عضو في حزب الدعوة المحظور.. ويعتقد بأن له روابط مع منظمة الجهاد الإسلامي»[٢١]. ورغم توالي التأكيدات بهذا الشأن، إلاّ أنّ وزير الداخلية الكويتي يوسف الخرافي صرح إلى وكالة رويتر بأن التحقيقات لا تثبت ضلوع حزب الدعوة فيها. وجاء هذا التصريح لتهدئة الأوضاع كي تأخذ التحقيقات مجراها.

ثالثاً: تفجير المقاهي الشعبية في ١١ تموز / يوليو ١٩٨٥، الذي كشف عن حقيقة سياسة احتواء ردود الفعل التي مارستها الحكومة الكويتية في العملية السابقة، فلم تكتف هذه المرة بإعادة الأذهان إلى دور الإسلاميين، بل شكك بعض الصحفيين الكويتيين ـ ولا سيما الذين يتعاملون مع النظام العراقي ـ بأصل وجود (منظمة الألوية الثورية العربية)[*] التي أعلنت مسؤوليتها، «ورجحوا أن يكون الفاعلون على

(*) ومن قبلها منظمة الجهاد الإسلامي.

علاقة بالمعتقلين في التفجيرات السبعة من أعضاء الدعوة الذي تتبناه إيران»[٢٢].

والملفت للنظر أن السفير العراقي في الكويت عبد الجبار عبد الغني كان مصدر جميع الاتهامات والمعلومات بعد كل عملية، ففضلاً عن بياناته الرسمية المتلاحقة إبان التفجيرات السبعة الأولى، فإنّ الصحيفة الكويتية التي نشرت اتهامها حزب الدعوة بمحاولة اغتيال أمير الكويت لأول مرة في الأول من حزيران / يونيو ١٩٨٥؛ استقت معلوماتها من السفارة العراقية في الكويت. وظلت وسائل إعلام النظام العراقي وبعض الصحفيين الكويتيين الذين يتعاملون معه، تتّهم الحكومة الكويتية ـ بعد كل حادث تتعرض له البلاد ـ بالمرونة والتسامح ـ ولا تتردد في حثها على إتباع سياسة القوة والإرهاب في قمع التيار الإسلامي عموماً والإسلامي العراقي في الكويت خصوصاً. وكانت سياسة النظام العراقي هذه تهدف إلى ضرب التيار الإسلامي العراقي الذي يقيم بعض عناصره في الكويت وضرب دولة الكويت في الوقت نفسه، فضلاً عن دفع الكويت على تقديم المزيد من الدعم لمجهوده الحربي، وهو ما جعله يستمر في افتعال أعمال عنف وإرهاب داخل الكويت، وتحويل أرضها إلى ساحة من الدمار، الأمر الذي يؤكد قناعة حزب البعث العراقي باعتبار الكويت (حديقته الخلفية). ودون شك فإن عملية تفجير المقاهي الشعبية وعملية اغتيال أمير الكويت تسير في هذا السياق؛ بل إن بعض أطراف الحركة الإسلامية العراقية أكدوا بأن أمر اغتيال أمير الكويت صدر من صدام حسين نفسه. وكان الإعلام العراقي قد أعلن في وقت سابق بأن الأسلحة والمتفجرات التي استعملت في العملية دخلت الكويت عبر الأراضي العراقية.

وطوال فترة التحقيقات كانت المباحث الكويتية تسير في طريق مسدود، حتى إنّ النيابة العامة ذكرت في ١٣ تموز/ يوليو ١٩٨٦ بأن سائق السيارة الملغومة الذي قتل في حادث اغتيال الأمير هو عراقي ويدعى عبد الحسين عبد الصاحب حسين، وكان يعمل معيداً في كلية العلوم بجامعة الكويت. ولكن حقيقة الأمر أن هذا الشخص غادر الكويت قبل الحادث بتسعة أشهر، واتصل بالحكومة الكويتية من الخارج معلناً عن عدم علاقته بالحادث واستغرابه من إجراءات التحقيق. وفي أعقاب بدء محاكمة المتهمين الستة في ١١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٦ كشف ناطق باسم حزب الدعوة الإسلامية (إقليم الشرق الأوسط) عن جميع فصول القضية، وذكر بأن المتهم الأول في المحاولة التي قالت الحكومة الكويتية إنه قتل أثناء عملية الاغتيال، كان قد غادر الكويت قبل تسعة أشهر من الحادث وما زال حياً يرزق، وان المتهم الآخر علاء الأطرش لم يكن في يوم من الأيام عضواً في حزب الدعوة[٢٣].

وواصلت محكمة أمن الدولة الكويتية إجراءاتها، وأصدرت ـ في ختام المحاكمة المغلقة ـ أحكامها بالإعدام لعلاء الأطرش والمؤبد لشخص آخر والبراءة للثلاثة الباقين[*].

(*) وقف الكويتيون على تفاصيل حقيقة نوايا النظام العراقي ضدهم، وما كان يضمره لهم من سوء، بعد غزوه الكويت واحتلالها في آب/ أغسطس ١٩٩٠، وما ارتكبه خلال ذلك من ممارسات. وتغيّرت المعادلة إلى مستوى دعم الحكومة الكويتية لبعض الفصائل الإسلامية العراقية.

ملامح تحرك داخلي جيد

الأعوام الثلاثة ١٩٨٤ ـ ١٩٨٦ شهدت تحركاً داخلياً جديداً، سواءً على مستوى تحرك الحركة الإسلامية العراقية المضاد للنظام الحاكم أو الوضع الخاص بها. ففي هذه الأعوام اتخذ الكفاح المسلح بعداً جديداً، وعقدت عدة مؤتمرات إقليمية ودولية تحت عناوين متعددة تصب في إطار الهدف الأساس. ويمكن حصر هذا التحرك المتميز ـ الذي يعتبر من إفرازات المرحلة المفتوحة ـ في جملة مفردات، أهمها:

أولاً ـ المؤتمر العالمي لبحث جرائم نظام صدام:

عقد في الفترة من ١٧ ـ ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣ في عاصمة الجمهورية الإسلامية (طهران) بدعوة من المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، واشتركت فيه وفود رسمية وشعبية من (٣٤) دولة من جميع أنحاء العالم ومن مختلف الاتجاهات. وعموماً يمكن اعتبار المؤتمر أول بادرة جادة للحركة الإسلامية على صعيد طرح قضيتها عالمياً. وقد رافقت هذه المبادرة جملة من الملاحظات، أهمها عدم تكافؤ الطرح الإعلامي والسياسي لكل جرائم النظام..

ثانياً ـ المؤتمر الأول للكوادر الإسلامية العراقية:

وهو أول مؤتمر إسلامي عراقي عام ضم (٤٠٠) من قيادات وكوادر ومجاهدي الحركة الإسلامية من علماء دين وأكاديميين وشخصيات مثقفة قدموا من مختلف دول العالم. وقد دعا إليه المجلس الأعلى للثروة الإسلامية في العراق واستمر انعقاده في طهران مدة ثمانية أيام متتالية في الفترة من ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر وحتى ٢ كانون الأول/

ديسمبر ١٩٨٤، وحظي باهتمام واسع من قبل الجمهورية الإسلامية، إذ حضره رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وممثل عن الإمام الخميني. وضمت اللجنة المشرفة على المؤتمر خمسة أعضاء من قيادات المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق هم: السيد محمود الهاشمي (رئيس المجلس الأعلى)، السيد محمد باقر الحكيم (الناطق باسم المجلس الأعلى)، السيد حسين الصدر، السيد عبد العزيز الحكيم والدكتور إبراهيم الجعفري (عضو القيادة العامة لحزب الدعوة ورئيس المكتب التنفيذي للمجلس الأعلى). كما ترأس الدكتور الجعفري اللجنة التنفيذية والتحضيرية للمؤتمر، في حين احتفظ السيد حسين الصدر برئاسة المؤتمر طوال أيام انعقاده.

وفضلاً عن الهدف المعلن له؛ أي بحث شؤون الثورة الإسلامية في العراق؛ فإنّ المؤتمر أراد ـ من جانب آخر ـ التعبير عن عدة أمور حساسة وإبرازها إلى السطح، منها الوزن الحقيقي (السياسي والفكري) للإسلاميين العراقيين، وإحاطتهم الكاملة بأوضاع البلاد وتمتعهم بالتأييد الشعبي العام، ووحدة الحركة الإسلامية وتماسكها، على خلاف المراهنات المطروحة في داخل النظام الحاكم وخارجه، وتأييد أطروحة المجلس الأعلى، إضافة إلى محاولة فك الحصار السياسي والإعلامي الذي ضربه العرب حول الحركة الإسلامية العراقية.

وعلى الرغم من أن المؤتمر يعد ثاني تحرك كبير وناجح للمجلس الأعلى العراقي، إلاّ أن وجهات النظر تباينت حوله، وأثير العديد من الملاحظات؛ لعل من أبرزها ما يتعلق بمعايير الدعوة لحضور المؤتمر وإلقاء البحوث والكلمات. وبرز الشيخ محمد باقر الناصري كأحد الذين انتقدوا المؤتمر بشدة. ولكن ـ عموماً ـ يعتبر الكثيرون أن هذه

الإشكالات تتضاءل أمام النجاح الذي حققه المؤتمر، ولا سيما أنه كان أكثر فعاليات المجلس الأعلى قرباً من الواقع الإسلامي العراقي، وهو ما عبّر عنه الدكتور إبراهيم الجعفري، برغم أنه قيادي في حزب الدعوة. كما شهد آية اللّه علي الخامنئي (رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية آنذاك) بأن المؤتمر هو أفضل ما أنجزه المجلس الأعلى، بقوله: «لو لم ينجز المجلس الأعلى سوى مؤتمر الكوادر لكفاه ذلك».

ثالثاً ـ مؤتمرات حزب الدعوة الإسلامية:

في أواخر شباط/ فبراير ١٩٨٤ عقد (مؤتمر الزهراء العام) الذي اشتركت فيه معظم أقاليم حزب الدعوة الإسلامية، وهو من المؤتمرات المهمة في تاريخ الحزب؛ فقد تم فيه حذف موقع (فقيه الدعوة) من النظام الداخلي؛ بعد قرار السيد كاظم الحائري الانسحاب من القيادة العامة؛ إذ إن موقع الفقيه ـ كما يقول ـ يجب أن يكون فوق القيادة العامة وليس جزءاً منها. وأثر ذلك تم تشكيل (المجلس الفقهي)، وهو ما نص عليه التعديل الذي أجري على النظام الداخلي. وترأس المجلس السيد كاظم الحائري وضم في عضويته الشيخ محمد مهدي الآصفي والشيخ محمد علي التسخيري.

وما لبث الخلاف أن دبّ بين رئيس المجلس الفقهي والقيادة العامة في الفترة التي أعقبت تشكيل المجلس؛ فالسيد الحائري يرى أن المجلس الفقهي هو القيادة الفقهية الحقيقية للحزب، وليس مرجعاً دينياً يرجع إليه الحزب وقت الحاجة، بينما ترى القيادة العامة العكس. وانتهى الخلاف إلى توقف المجلس عن أعماله، بسبب اعتراض السيد الحائري على طبيعة تعامل القيادة العامة مع المجلس الفقهي، وانسحاب

الشيخ محمد علي التسخيري من المجلس ومن الحزب(*). ثم محاولة الشيخ محمد مهدي الآصفي ربط الحزب بقيادة الإمام الخميني مباشرة، وهو ما كانت ترغب فيه القيادة العامة أيضاً للتخلص من شبهة عدم إيمانها بولاية الفقيه ومن مشكلة المجلس الفقهي. وقد طرحت القيادة العامة هذا الموضوع على الإمام الخامنئي (رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية آنذاك) خلال لقائها به عام ١٩٨٥، ولكنه أكد لقيادة الحزب بأن الإمام الخميني لا يتدخل على هذا النحو.

وفي أعقاب (مؤتمر الزهراء العام) مباشرة؛ انعقدت الدورة الرابعة لمؤتمر الإمام المهدي الإقليمي في أوائل آذار/ مارس ١٩٨٤. وجاء انعقادها تأكيداً لأهمية التحرك التجديد الذي شهدته الساحة الإسلامية في هذه الفترة. وكانت الدورة الأولى للمؤتمر قد اختتمت أعمالها في ١٧ حزيران / يونيو ١٩٨٢.

كما عقد إقليم العراق للحزب الدورة الثانية لمؤتمره ـ المذكور ـ في الفترة من ١٠ إلى ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٣ بمناسبة الذكرى السادسة والعشرين لتأسيسه. وبعد خمسة أشهر تقريباً؛ وبالتحديد في ١٦ أيار/ مايو ١٩٨٣ عقدت الدورة الثالثة للمؤتمر، وقد حظيت بأهمية خاصة؛ إذ نوقش التقرير الذي قدمته القيادة الإقليمية المؤقتة، وأعقبها تدارس الأسس الفكرية والسياسية للدعوة، كما تعرّض المؤتمرون وبشكل واسع لتاريخ الحزب، من أجل تقويم وتحليل مسيرته الماضية،

(*) اعتزل الشيخ محمد علي التسخيري العمل الحزبي نهائياً خلال العام ١٩٨٤؛ بعد أن وجد أنّ واجبه الشرعي يملي عليه التفرغ لمسؤولياته الرفيعة في أجهزة الجمهورية الإسلامية؛ ابتداءً من عام ١٩٨٢، إضافة إلى مسؤولياته السياسية والثقافية والإعلامية. وسبق للشيخ التسخيري أن انتخب في العام ١٩٧٩ عضواً في القيادة التنفيذية لحزب الدعوة، ثم عضواً في مجلس الفقهاء المركزي، وهو الموقع الذي أهله لعضوية القيادة العامة.

وأعيد تشكيل اللجان الاختصاصية الإقليمية في أعقاب رفع نتائج الجلسات الفرعية إلى رئاسة المؤتمر.

وفي أوائل ١٩٨٥ عقدت (الدعوة) مؤتمرها العام الخامس، ثم السادس في منتصف كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦، وتم فيه التركيز على تصعيد الكفاح المسلح داخل العراق. وفي الأيام الأخيرة من العام ١٩٨٦ عقد إقليم العراق مؤتمره الإقليمي العاشر، الذي تدارس خلاله المؤتمرون أوضاع العراق، «وسبل تصعيد العمل داخل العراق وخارجه خصوصاً العمل الجهادي، واتخذ المؤتمر القرارات والتوصيات لدفع المجاهدين على حمل السلاح، والتواجد الحقيقي في ساحة المعركة، وحث أبناء الأمة الإسلامية في العراق على تصعيد أعمالهم الجهادية»[٢٤].

وفي جميع مؤتمراتها تجدد «الدعوة» بيعتها للإمام الخميني وترفع له برقيات التأييد والولاء، إضافة إلى تأكيد التزامها بالمنهج الذي وضعه الإمام الصدر في مجالي الفكر والعمل.

وتهدف «الدعوة» بشكل أساس من عقد هذه المؤتمرات خلال الثلاثين عاماً من العمل الحزبي ـ كما تقول ـ إلى مراجعة التجربة المتميزة لتاريخها الحافل بأحداث هامة على الصعيدين الداخلي والخارجي وتشخيص مواضع السلب والإيجاب في كيان الحزب وعمله، ولتقيّم ـ وبشكل شامل ـ المسيرة التي اختطفها في المراحل السابقة، فتصحح ما ينبغي تصحيحه وتعمق الجوانب الإيجابية، وبذلك فإنها تضيف خطوطاً تفصيلية جديدة إلى أرضيتها العامة في العمل الإسلامي المنظم[٢٥].

تجدر الإشارة إلى أنّ أول اجتماع ـ سري ـ رسمي عام لحزب الدعوة كان قد عقد في كربلاء عام ١٩٥٩، وقد ترأسه آية اللّه السيد

محمد باقر الصدر، وتم فيه طرح التصورات المدرجة في ورقة العمل. ثم خرج الحزب في نهايته بدراسة شاملة للأوضاع السياسية في العراق، وتبنى برنامجاً لمواجهة السلطة والتيارات المنتشرة في الساحة، ولم يتجاوز عدد الحضور فيه (١٦) شخصاً.

وبسبب الظروف القائمة في العراق والمرحلة السرية التي مر بها الحزب، فإنه لم يتمكن من عقد أي مؤتمر عام آخر، وإنما استعاض عنها بالاجتماعات الدورية للقيادة العامة والقيادات الإقليمية ولجان العمل، عدا المؤتمر السرّي المصغر الذي عقده في مكة المكرمة عام ١٩٧٧ (خلال موسم الحج)، والتي جرت فيه مناقشة واسعة لمسيرة الحزب خلال الفترة الماضية والعلاقة بالحركات الإسلامية الأخرى والمحنة التي يواجهها الحزب في العراق منذ مجيء حزب البعث إلى السلطة في العراق، إلاّ أن الظهور العلني لتنظيم الدعوة في العراق عام ١٩٧٩، حمل انعطافاً في واقع التنظيم على المستويين الداخلي والخارجي، فعقد في تشرين الأول/ أكتوبر من نفس السنة (مؤتمر الحج) في المدينة، والذي نقل ـ عملياً ـ تنظيم الدعوة في العراق إلى المرحلة السياسية العلنية.

أما أخطر وأهم مؤتمرات (الدعوة) فهو (مؤتمر الشهيد الصدر العام) الذي عقد في إيران في العام ١٩٨١، والذي تم فيه إقرار النظام الداخلي للحزب، ولم يشترك فيه ما عرف بـ(خط البصرة) برغم المحاولات التي جرت لرأب الصدع، إذ تبلور هذا الخط فيما بعد بتنظيم يحمل اسم (الدعوة الإسلامية)(*)، وبرز من بين قيادييه عبد الزهرة عثمان (عز الدين سليم= أبو ياسين)، كما أثار المؤتمر بعض

(*) من أجل الحيلولة دون توسع الانقسام في الحزب، وسلب الشرعية من «خط البصرة»=

المشاكل التي أدّت ـ فيما بعد ـ إلى انفصال عدد من (الدعاة) عن الحزب وتجميد آخرين لعضويتهم.

رابعاً ـ التحرك الجديد للإسلاميين (السنّة):

من الأمور التي لفتت النظار ابتداءً من عام ١٩٨٤ هو التحرك الجديد للإسلاميين من أهل السنة في العراق. وسبق أن أوردنا أرقاماً عن حالات الإعدام في صفوف علماء الدين السنة وشخصياتها الإسلامية المثقفة، إلاّ أن التحرك الجديد يحظى بأهمية خاصة، تبعاً لكمه وكيفه؛ فخلال عام ١٩٨٤ ألغى النظام رابطة علماء السنة في الرمادي، واعتقل مسؤوليها، وعرّضهم للتعذيب الشديد. وبعد إطلاق سراحهم اضطرتهم الضغوط والملاحقة إلى الهجرة خارج العراق، وكانت الرابطة قد قامت بنشاطات مناهضة للسلطة ومؤيدة للإمام الخميني والتحرك الإسلامي في العراق.

وخلال العام ١٩٨٤ أيضاً تأسس المجلس الأعلى لعلماء الدين الأكراد، وهو الإطار الإسلامي الذي يجمع معظم علماء كردستان العراق، وله امتدادات عريضة في المناطق الشمالية، ويعقد المجلس اجتماعاً سنوياً لجمعيته العامة، حيث تتم مناقشة نشاطات الدورة السابقة

=الذي استقل عن الحزب، ومنعه من استثمار اسم الحزب وتمثيله والتحدث باسمه، فقد اصدر السيد كاظم الحائري. باعتباره فقيه الحزب. حكماً شرعياً خلال العام ١٩٨١ حرّم فيه استخدام اسم «حزب الدعوة الإسلامية» لغير القيادة العامة التي تم انتخابها بإشرافه. ونجح من خلال هذا الحكم من الحفاظ على وحدة الحزب واسمه، وظلت هذه الورقة الرابحة بيد الحزب، يلوح بها كلما انفصلت عنه مجموعة أو حاول بعض الدعاة المنفصلين تشكيل تنظيم يحمل الاسم نفسه. بيد أن الحزب فقد هذه الورقة بعد حذف موقع (فقيه الدعوة) وخلافه مع (المجلس الفقهي).

وآفاق العمل المستقبلي، إضافة إلى انتخاب خمسة من العلماء لعضوية رئاسة الدورة الجديدة. وفي دورته الثالثة التي عقدت أواخر تشرين الأول ١٩٨٦ أولته الجمهورية الإسلامية والحركة الإسلامية العراقية اهتماماً ملحوظاً، لما له من دور في إدارة الصراع مع السلطة في شمال العراق، وتوجيهه الوجهة الإسلامية الصحيحة، بعيداً عن الميول والنزعات الفئوية والعشائرية والطائفية والعرقية، وقد حضر الاجتماع ـ المذكور ـ ممثل الإمام الخميني في كردستان (إيران) وممثّلون عن المجلس الأعلى العراقي وغيره من الفعاليات الإسلامية العراقية.

كما نشطت (الحركة الإسلامية لكردستان العراق) بزعامة الشيخ عثمان عبد العزيز على الصعيدين السياسي والفكري، بينما صعّد حزب اللّه (كردستان) بقيادة الشيخ محمد خالد البرزاني من عملياته العسكرية.

ومن خلال ذلك تتأكد لدينا الحقيقة القائلة بأن التحرك الإسلامي (السني) في العراق ـ في هذه الفترة ـ غالباً من كان متجسداً في الفعاليات والجماهير الكردية، وفي مقدمتهم علماء الدين، وقد يكمن أهم أسباب ذلك في طبيعة الوضع الجغرافي والصراع المفتوح في شمال العراق، إضافة إلى عوامل أخرى أقل أهمية.

خامساً ـ تحرك العشائر:

التحرك العشائري المضاد للسلطة؛ كان ـ ومنذ عشرات السنين ـ مرهوناً بتحرك المرجعية وعلماء الدين. وهذه هي إحدى إيجابيات التركيبة الإجتماعية للعشائر، والتي تتعارض ـ أحياناً ـ مع بعض تقاليدها السلبية؛ التي يرفضها علماء الدين أنفسهم؛ لما لها من نتائج وآثار لا تمت إلى الإسلام بأية صلة[٢٦]، وفي مقدمتها: العصبية العشائرية.

ولسنا هنا بصدد التعرض لمنظومة المجتمع العشائري، غلاّ أننا أردنا من حديثنا ذلك أن يكون مدخلاً لفهم حقيقة الموقف العشائري من النظام الحاكم. يقول الشيخ محمد باقر الناصري:

«لست متشائماً بخصوص العشائر العراقية، ولكنني لا أتوقع أنّ لها دوراً مستقبلياً متميزاً في دعم الثورة وإسقاط النظام بعد كل هذه الأعمال والممارسات المفسدة التي دامت قرابة خمسين عاماً، واستهدفت وحدة هذه العشائر وتماسكها... حيث استدرجوا للتمزق والانحلال»[٢٧].

ومن هنا؛ فإن عملية الإفساد المتعمد لحزب البعث حالت ـ إلى حد كبير ـ دون استثمار ذلك العامل الإيجابي في التركيبة العشائرية، والذي يتجسد في طاعتها للقيادة الإسلامية من جانب ولزعماء العشيرة من جانب آخر، ولكن هذا لم يمنع من حدوث بعض التحركات المناهضة للسلطة في فترات متباعدة، والتي غالباً ما تتعلق بقضايا (الشرف) و(التجنيد)، ثم تأخذ طابعاً إسلامياً عادة، ويمكن في هذا المجال الإشارة إلى الصدام العنيف لعشائر (خفاجة) في منطقة الكفل مع السلطة خلال العامين ١٩٨٣ و١٩٨٤، والذي استمر لفترة طويلة. وأيضاً تحرك عشائر قريتي (بني مسلم) في منطقة الكفل و(الياسين) في منطقة المدحتية في النصف الأول من العام ١٩٨٦ أيضاً، وذكر مصدر صحفي بأن أبناء عشائر الحيرة وأبو صخير قادوا تظاهرة جماهيرية داخل مدينة النجف الأشرف في ١٧ أيار/ مايو ١٩٨٦، هتفوا خلالها بشعارات معادية للنظام الحاكم[٢٨]، كما اصطدمت عشائر (بني حجيم) بعناصر السلطة في ناحية الوركاء بمحافظة الناصرية في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٦، على أثر قيام السلطة بجمع النساء وسوقهن عنوة للتدريب في معسكرات الجيش الشعبي. إضافة إلى حوادث أخرى كثيرة

لم تسمح حالة التعتيم بإحصائها، إذا أكدت صحيفة الجهاد بأن «منطقة الفرات الأوسط تشهد.. تململاً جماهيرياً غير عادي، ومؤشرات هذا التململ لم تعد واحدة أو اثنتين، فمعلومات الداخل تفيد أن عشائر السماوة والديوانية والنصارية والعمارة يزداد وعيهم يوماً بعد آخر، لأبعاد الحرب الخطيرة، وما تنطوي عليه من آثار مدمرة.. مناطق الأهواء تشهد ـ هي الأخرى ـ بتعاطف أهاليها مع الثوار، وإيجاد حالة من التحصين التي يتعذر معها على أزلام السلطة النفوذ من خلالها، بل باتوا لا يجرأون على التقرب منها، خشية فتك الثوار بهم، إذ يذكر أنّ أحد شيوخ العشائر، في منطقة الفرات الأوسط، أصدر أوامره لشباب قريته، بقطع رأس أي شخص يعمل لحساب السلطة، فيما يحمل أبناء القرية السلاح، تأهباً لمجابهة مفارز السلطة»[٢٩].

وكانت مجاميع كبيرة من عشائر الأهوار في الجنوب قد هاجرت إلى إيران، وهي تمارس في مناطقها كفاحاً مسلحاً عنيفاً ضد السلطة. وقد بذل النظام جهوداً مضنية من أجل محاصرة هذا التحرك الجديد لأبناء العشائر الذي أخذ بالتصاعد يوماً بعد آخر، وتدخل زيارات صدام حسين إلى بعض عشائر الوسط والجنوب ضمن محاولات الاحتواء المستمرة، وبدا فيها متزلفاً لتلك العشائر، ولعل زيارته إلى (آل فرعون) زعماء قبيلة آل فتلة في مدينة المشخاب في منطقة الفرات الأوسط في ٣١ تشرين الأول/ نوفمبر ١٩٨٦؛ هي الأبرز في هذا المجال.

وتؤكد مصادر الحركة الإسلامية بأن تحرك العشائر العراقية ليس منفصلاً عن تحرك فصائل الشعب العراقي المسلم الأخرى، الذي بدأ بالنمو بشكل ملحوظ خلال النصف الثاني من العام ١٩٨٥. وقد ذكرت

صحيفة العمل الإسلامي بأن تظاهرات عشائرية معادية للنظام الحاكم خرجت في خمس من أكبر المدن العراقية، وهي بغداد والنجف الأشرف والعمارة والديوانية والبصرة في شهر حزيران/ يونيو ١٩٨٦[٣٠].

سادساً ـ الدورة السادسة للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية:

حملت الدورة السادسة للمجلس الأعلى معها مجموعة من الآمال والتغييرات، فعلى صعيد البنية العامة للمجلس تم استحداث هيئة جديدة هي (الجمعية العمومية)[*]، التي تمثل (برلمان) المجلس الأعلى. واختير لهذا الغرض ما يقرب من (٨٠) شخصاً من بين قيادات الحركة الإسلامية العراقية وكوادرها المتقدمة ومجاهديها. كما مددت دورة المجلس إلى سنتين، بعد أن كانت فترة كل من الدورات الخمس السابقة لا تزيد عن ستة أشهر فقط.

وقد اجتمع أعضاء الجمعية العمومية ـ للمرة الأولى ـ في ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥ في العاصمة الإيرانية، بحضور الرئيس الإيراني السيد علي الخامنئي؛ الذي ألقى خطاباً أكد فيه على ضرورة التخطيط لمستقبل العراق. وتم خلال الاجتماع انتخاب الشيخ محمد باقر الناصري رئيساً للجمعية العمومية، وأجريت في إحدى جلسات الجمعية الانتخابات العامة لفرز أعضاء اللجنة المركزية للمجلس الأعلى،

(*) أغلب الظن أن استحداث جهاز «الجمعية العمومية» هو أحد انعكاسات مؤتمر الكوادر، إذ فكّر المسؤولون حينها بجعله مؤتمراً عاماً ثابتاً للمجلس الأعلى. وبعد دراسة الموضوع تقرر رفع عدد أعضاء المجلس من (٣٦) إلى (٨٠)، مع استحداث جهاز آخر هو اللجنة المركزية، التي تنبثق من بين أعضاء الجمعية العمومية.

والمتكونة من أحد عشر عضواً، فانتخب أربعة منهم من تيار السيد محمد باقر الحكيم، وهم: السيد محمد باقر الحكيم نفسه، السيد عبد العزيز الحكيم، السيد محمد الحيدري، والشيخ همام حمودي، إضافة إلى أكرم هادي الحكيم المحسوب على التيار نفسه، وثلاثة من حزب الدعوة: الشيخ محمد مهدي الآصفي، علي الأديب (أبو بلال)، الدكتور إبراهيم الجعفري، وواحد من منظمة العمل: الشيخ محسن الحسيني، وواحد من الحركة الإسلامية الكردستانية (سني): الشيخ محمد نحيب البرزنجي، وواحد مستقل: السيد محمود الهاشمي. ثم عقدت اللجنة المركزية اجتماعها الأول الذي تم فيه اختيار السيد محمد باقر الحكيم رئيساً للجنة المركزية وللمجلس الأعلى، والسيد محمود الهاشمي ناطقاً رسمياً، والدكتور إبراهيم الجعفري رئيساً للمكتب التنفيذي.

وفي ٣ أيار/ مايو ١٩٨٦ عقدت الجمعية العمومية للمجلس اجتماعها الدوري الثاني برئاسة الشيخ الناصري في مدينة الأهواز (جنوب إيران) ومدينة الفاو العراقية (المحررة). وفي ١٦ كانون الأول/ ديسمبر من السنة نفسها عقد الاجتماع الثالث للجمعية في إطار ظروف غاية في الحساسية على الصعيدين الداخلي والخارجي، من أهمها قرب قيام القوات المسلحة الإيرانية بهجومها الكبير ضد القوات العراقية. وقد أصدرت الجمعية توصياتها إلى الشعب العراقي بالاستعداد الكامل للمرحلة القادمة.

تجدر الإشارة إلى أن الشيخ محمد باقر الناصري أعلن عن استقالته من رئاسة الجمعية العمومية خلال اجتماعها الموسع الثالث، انسجاماً مع انتقاداته التي وجهها لبعض تحركات اللجنة المركزية للمجلس

ورئيسها، وتفردها بالقرار داخل المجلس ـ كما يقول ـ دون إعطاء الجمعية العامة صلاحيات تذكر، فضلاً عن عدم وجود آلية تجعل من قراراتها ملزمة للجنة المركزية. ويرى الشيخ الناصري بأن مسيرة المجلس الأعلى قد تعثرت خلال السنوات الماضية، وأنّ أهم أسباب ذلك يكمن في:

«أ ـ قلة الإمكانيات والصلاحيات المناسبة..

ب ـ عملية الموازنة في العضوية وفي المراكز المؤثرة في المجلس والتي كانت بنظري (والقول للشيخ الناصري) من أخطر ما واجهه المجلس، لأن في جو الموازنة تغيب المؤهلات والكفاءات.

ج ـ حالة دعم وتأييد بعض العاملين في المجلس وإعطائهم الإمكانات وفرص العمل التي ساهمت في بناء محاور وطموحات شخصية.. واستخدمت بعض الإمكانات لتحجيم أدوار الفئات والأشخاص المؤثرين في الوسط العراقي»(٣١).

ويضيف الشيخ الناصري بأن المجلس لم ينهض بمهامه كاملة لمعالجة قضايا ومشاكل العراقيين داخل إيران وخارجها، وأنّ الأسباب بعضها قصور وبعضها تقصير(٣٢).

وأثار هذا الوضع ـ إضافة إلى طبيعة التحرك الجديد للمجلس ـ الإنتقادات في قسم من أوساط الإسلاميين العراقيين، إذ قال بعضهم بأن المجلس الأعلى يعتمد مبدأ الموازنات في عملية اختيار الأعضاء مما يحول دون تسلم الكفاءات لموقعها الحقيقي، وأنّ قراراته خاضعة لسياسة مرسومة، وتركيبته العامة غير واضحة؛ فلا هو جبهة ولا هو تحالف، وربما يكون إطاراً عاماً يضم الإسلاميين العراقيين. وهذه

القضية من شأنها تعقيد عملية تمثيل التنظيمات وإهمال دور الجماهير في اختيار الأعضاء. وعلى العموم فإنّ مسالة اختيار الأعضاء والمسؤولين والتمثيل تبقى بحاجة إلى صيغة قانونية لتنظيمها، وبالتالي فإن ثورية التركيب تستوجب أيضاً سلوكاً ثورياً أي حياة تتسم بالزهد والانقطاع عن الحياة[٣٣].

ومسألة احتفاظ حزب الدعوة بحجمه وريادته دون تأثير سلبي من المجلس الأعلى؛ هي من المسائل التي أثارت جدلاً واسعاً في الساحة الإسلامية العراقية؛ فقد أكدت بعض أوساطها على ضرورة احترام الوجود الطليعي والريادي للدعوة الإسلامية التي سبقت تأسيس المجلس الأعلى بأكثر من (٢٥) سنة، وضرورة دعم المجلس الأعلى الكامل لهذا الوجود (الأم)؛ لا أن يكون سبباً في إضعافه وتذويبه[٣٤].

وأشارت افتتاحية صحيفة الجهاد إلى هذا المعنى بقولها: «إنّ المجلس الأعلى أريد له أن يكون وعاء خيّراً، ويجمع كل الجهود العراقية المخلصة.. ولم يكن هذا الوعاء مجالاً لتذويب الكيانات والوجودات القائمة، أو إضعافها، بحجة أخرى»[٣٥].

حول علاقات الحركة الإسلامية

علاقات الحركة الإسلامية وطبيعة تحركها الخارجي تحددها جملة الأسس والضوابط الإسلامية التي تسعة للالتزام بها، وتدخل هذه الضوابط ضمن ثلاث دوائر رئيسية، هي: الدائرة الإسلامية، الدائرة العلمانية والدائرة الكافرة، ويكون التعامل مع أي اتجاه وفقاً لذلك؛ مع الأخذ بنظر الإعتبار المصلحة الإسلامية العليا ومصلحة الوجود الإسلامي عموماً والحركة خصوصاً، وطبيعة المرحلة التي تعيشها؛ وفي

مرحلة المواجهة الشاملة مع السلطة؛ دخل عامل جديد يتمثل في طبيعة علاقة تلك الدوائر مع الجمهورية الإسلامية في إيران كأحد أهم العوامل في هذا المجال.

فحزب الدعوة الإسلامية ـ مثلاً ـ يرسم نظريته في التعامل مع الآخرين وفق قواعد فقهية سياسية؛ إذ يضع في إطار علاقاته مع الحركة الإسلامية ثلاثة أسس رئيسة:

الأول: يعتبر أن طريقه في العمل هو الخط المناسب، ويتمسك به ما لم يثبت انّ هناك خطّاً أفضل.

الثاني: يفترض حسن القصد في كل تنظيم إسلامي ما لم يثبت العكس.

الثالث: التمسك بقاعدة «وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان»، وعلى النحو التالي:

١ ـ التفتيش عن نقاط الالتقاء مع الفعاليات الإسلامية، واتخاذ مواقف عملية مناسبة إزاءها، والتعرف على نقاط الخلاف دون ترتيب أثر على ذلك ما لم يمس الشريعة الإسلامية، أو المصالح الإسلامية العليا، أو مصالح (الدعوة).

٢ ـ محاولة التعرف على التنظيمات الإسلامية كافة، بطريقة فردية في المرحلة السرية، ورسمية في المرحلة العلنية.

٣ ـ التعاون مع الفعاليات الإسلامية عن الطريق الحزبي أو الفردي في المجالات العملية الملائمة المتاحة.

٤ ـ يعتبر نفسه جزءاً من الحركة الإسلامية العامة التي تكوّنها جميع الشخصيات والتنظيمات والنشاطات الإسلامية[٣٦].

هذا على مستوى التنظيري؛ أما عملياً؛ فإن التحرك السياسي للحركة الإسلامية ـ على الصعيد الخارجي ـ هو قضية حساسة جداً، لأن الواقع العملي قد يتجاوز ـ أحياناً ـ ميدان التنظير الشرعي والسياسي، وفق الظروف الصعبة التي تعيشها الوجودات الإسلامية عموماً.

وتتمتع الحركة الإسلامية في العراق بعلاقة متميزة وخاصة مع الثورة الإسلامية في إيران، إلى الحد الذي يصعب الفصل بينهما في بعض الآفاق. وهذه القضية ظلت مدار نقاش طويل على مختلف المستويات والاتجاهات، فالخصوم الفكريون والسياسيون للحركة الإسلامية يعبّرون عنها بـ (العمالة) أو (الارتزاق)، فيما يصنفها المحايدون في إطار (المصالح المشتركة). أما الإسلاميون أنفسهم فيؤكدون ـ من خلال أدبياتهم ـ على أنها من صميم مسؤوليتهم الدينية (الشرعية) ومواقفهم المبدئية. فمن خلال التزامهم الشرعي بقيادة الولي الفقيه (الإمام الخميني) وإيمانهم الثابت بالدولة الإسلامية، إلى جانب الخط الإسلامي الذي ينتهجونه، وسياسة الرفض للشرق والغرب، والمواجهة المستمرة للاستعمار العالمي والحكومات المحلية المرتبطة به، فإنّهم يعبّرون عن تلك الحقيقة بشكل عملي.

لقد سخّرت فصائل الحركة الإسلامية العراقية كثيراً من إمكاناتها في خدمة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، إذ عملت كوادرها الفكرية والإعلامية والطبية والهندسية والعسكرية وغيرها في الأجهزة الإيرانية ودوائرها الحيوية، ويتكثف تواجدهم بشكل واضح في المؤسسات الإعلامية والثقافية.

وفي خارج إيران؛ عمل الإسلاميون العراقيون على تهيئة مناخ إعلامي مناصر للثورة الإسلامية، بالأخص في داخل العراق والدول

الأوروبية، ومارسوا دوراً مركزياً في مكافحة الأجهزة المناوءة، وتمكنوا من كسب ولاء الكثير من الطوائف والجماعات الإسلامية في البلدان العربية والإسلامية. ويشير بعض المراقبين إلى دور الإسلاميين العراقيين في أوروبا وعدد من الدول العربية في دعم الجمهورية الإسلامية الإيرانية كان يفوق ـ أحياناً ـ في المجال الإعلامي والدعائي عمل المؤسسات والسفارات الإيرانية أنفسها؛ الأمر الذي ظلت تؤكده الكثير من الدوائر الإعلامية والسياسية الدولية.

الجدير بالذكر أنّ الحركة الإسلامية العراقية هي من أكثر الاتجاهات ـ غير الإيرانية ـ التي تكررت لقاءاتها بالإمام الخميني، فعلى مدى سبع سنوات (١٩٨٠ ـ ١٩٨٦) التقت مجاميع من قوات الشهيد الصدر ومجاميع جهادية أخرى بمعية لفيف من العراقيين بالإمام الخميني. كما اجتمع به وفد يمثل حزب الدعوة في ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨١، وضم سبعة أعضاء: الشيخ محمد مهدي الآصفي، السيد عبد الرحيم الشوكي، الشيخ حسن فرح اللّه، حسن شبر، الشيخ مجيد الصيمري، عبد الزهرة عثمان، والدكتور إبراهيم الأشيقر الجعفري. وقد استهل الاجتماع بكلمة الحزب تلاها الشيخ الصيمري، والتي تضمنت تقريراً عن عمل الحزب في الفترة الماضية وعن الأوضاع الراهنة في العراق. ثم أصدر الإمام توجيهاته ـ ضمن كلمته ـ مشيراً إلى دور الحزب الإسلامي قائلاً: «إنّ الأمة كانت تتحسن وتخاف من كلمة الحزب، ولكن الأيام أثبتت أن التنظيم ضرورة ماسة في تجنيد كل الإمكانات الخيرة لتحقيق الصيغة العملية للإسلام»(٣٧).

ومنذ قدوم السيد محمد باقر الحكيم إلى إيران تكررت زياراته إلى الإمام الخميني، والتي تصل ربما إلى أكثر من سبع زيارات (حتى نهاية العام ١٩٨٦).

وفي الذكرى الأولى لمقتل الإمام الصدر في ٨ نيسان / إبريل ١٩٨١ التقت جموع غفيرة من العراقيين بالإمام الخميني؛ فخطب فيهم موضحاً مزايا السيد الصدر وقيمة إعدامه، كما حثهم على التحرك وطالب القوات المسلحة العراقية بالثورة. والتقته عائلة «الحكيم» في ١٢ تموز/ يوليو ١٩٨٣، في أعقاب عملية إعدام الستة من أبنائها لتهنئته بعيد الفطر المبارك، كما التقى به أعضاء المجلس الأعلى في ٢٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣، فتحدث إليه وأبدى توجيهاته حول عملهم[*]. وفي كانون الأول/ سبتمبر من نفس السنة اجتمع المشاركون في مؤتمر جرائم صدام بالإمام أيضاً.

وحول علاقات الحركة الإسلامية العراقية خارج دائرة الجمهورية الإسلامية؛ فقد تعاونت ـ خلال الخمسينات والستينات ـ مع الجماعة الإسلامية في باكستان وأميرها أبي الأعلى المودودي في الكثير من القضايا. ووقفت إلى جانب جماعة (الأخوان المسلمين) في مصر خلال محنتهم أيام عبد الناصر، كما تحركت الشخصيات والاتجاهات الإسلامية في العراق للإفراج عن الإسلاميين المعتقلين هناك.

وسعت الحركة الإسلامية ـ منذ أواخر الأربعينات ـ إلى إخراج القضية الفلسطينية من الحيّز القومي والإقليمي، وإدخالها في إطارها الإسلامي الشامل. وقامت بحملة إعلامية واسعة لهذا الغرض، كما أرسلت الكثير من الوفود إلى البلدان العربية والإسلامية، واتصلت بالاتجاهات الفلسطينية لتحويل مسألة تحرير فلسطين إلى قضية مركزية لجميع المسلمين.

(*) انظر نص الخطاب في الملاحق.

وتعاونت فصائل الحركة الإسلامية العراقية مع مختلف الفعاليات الإسلامية في لبنان، ولا سيما حركة أمل وحزب اللّه(*) وتبادلت معهما الخبرات والإمكانات، ووقفت كل منهما في محنة الأخرى. كما تعاونت مع (حركة التحرر الأرتيرية) وكذلك الحركة الإسلامية في أفغانستان، حيث دعمتها إعلامياً ومدتها ببعض الإمكانات.

وللحركة الإسلامية علاقات جيدة مع الجماهير الكردية في العراق ومعظم تنظيماتها، إذ تتمتع باحترام خاص ووجود ملحوظ في المنطقة الشمالية، وتتعاون ميدانياً مع بعض الفعاليات الكردية، وعلى وجه الخصوص الفعاليات الإسلامية منها وعلماء الدين، إضافة إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني (البرزانيين).

وفي هذا الصدد يصرح الشيخ محمد مهدي الآصفي في حديث صحفي:

«**لنا مع الأخوة الأكراد أفضل العلاقات، ونطمح ونعمل لتنميتها يوماً بعد يوم، وخلال فترة التعامل مع هؤلاء الأخوة وجدنا فيهم الصدق والصبر والجد في العمل والقيم الأخلاقية الكريمة، مما يعزز في نفوسنا الثقة بالتعامل والتعاون على طريق النصر**»[٣٨].

ولا شك أن ذاكرة الأكراد العراقيين ستبقى تحتفظ بموقف المرجعية الدينية في النجف الأشرف، حين رفضت مرتين حرب النظام العراقي

(*) كان هناك نوع من التداخل التنظيمي بين حركة أمل وتنظيم حزب الدعوة في لبنان حتى مطلع الثمانينات، فقد كان كثير من كوادر حركة أمل أعضاء في حزب الدعوة، بل إنّ الانتخابات التي جرت في حركة أمل خلال مؤتمرها الذي عقد في العام ١٩٨٠، نتج عنها صعود بعض عناصر تنظيم (الدعوة) إلى قيادة حركة أمل، وهو التنظيم الذي انفصل عن الحركة فيما بعد، وحلّ نفسه وشكّل هيكل حزب اللّه حين تأسيسه في العام ١٩٨٢.

ضد سكان الشمال، ورفضت الإفتاء بحليّة محاربة الأكراد. وقد صدر هذا الرفض عن السيد محسن الحكيم مرة ومن السيد محمد باقر الصدر مرة أخرى.

وترفض الحركة الإسلامية إقامة أية علاقة خاصة أو ارتباط بحكومات دول العالم وأجهزتها باستثناء الجمهوري الإسلامية في إيران، مع مراعاة ما يفرضه الظرف والواقع الإسلامي المعاصر من إقامة تنسيق مرحلي وجزئي أيضاً، مما لا يؤثر مطلقاً على قراراتها واتجاهها. وقد تسبب ذلك ـ الانغلاق كما يسميه البعض ـ في عدم تقدم الكثير من المشاريع في هذا المجال وعدم تنفيذ أخرى. وكانت حركة المجاهدين أول فصيل إسلامي يلتقي علناً برئيس دولة غير الجمهورية الإسلامية، وذلك في لقاء وفد يمثلها ـ برئاسة السيد عبد العزيز الحكيم ـ بالرئيس السوري حافظ الأسد في أواخر شباط / فبراير ١٩٨٥.

وأعقب ذلك قيام المجلس الأعلى العراقي بإرسال وفد عنه برئاسة الدكتور إبراهيم الجعفري، وعضوية السيد سامي البدري والسيد محمد الحيدري وأكرم هادي الحكيم والشيخ البرزنجي إلى كل من سوريا وليبيا في أوائل آب/ أغسطس ١٩٨٥، حيث اجتمع الوفد بالرئيسين السوري والليبي إضافة إلى كبار المسؤولين في الدولتين، وشرح لهم أهداف المجلس والوضع العراقي وعمليات المجاهدين، ورحّبت حكومتا البلدين بالوفد الإسلامي العراقي، وأشارتا إلى ضرورة التنسيق والتعاون بين الطرفين.

ولا شك أنّ بادرة سياسية بهذا الحجم لا بد وأن تترك ردود فعل متناقضة في الساحة، برغم إنّها تمت بتأييد كامل من قادة الجمهورية

الإسلامية(*)، ففي حين عدّها بعض المراقبين تحركاً إيجابياً لا بدّ منه؛ أثبت قدرة الإسلاميين العراقيين على الحوار والمواجهة، وطرح قضيتهم على المستوى الدولي بصيغتها الدقيقة الأصيلة؛ فقد عدّها آخرون بادرة خطيرة؛ لأنه ليس من المناسب أن ينسق الإسلاميون مع حكومات غير حكومة الجمهورية الإسلامية؛ فحزب الدعوة ـ الذي ينتمي رئيس الوفد إليه ـ لم يشجع على الزيارة، إلاّ أنّ الجمهورية الإسلامية رحبت كثيراً بالزيارة، وساهمت في تهيئة الأرضية اللازمة لهذا التحرك الجديد، حيث التقى الدكتور الجعفري لدى عودته إلى طهران بكبار القادة الإيرانيين؛ كآية اللّه علي الخامنئي (رئيس الجمهورية آنذاك)، والشيخ أكبر الرفسنجاني (رئيس مجلس الشورى آنذاك)، والدكتور علي أكبر ولايتي (وزير الخارجية آنذاك) وغيرهم، بيّن لهم طبيعة الزيارة ونتائجها. كما قدّم الدكتور إبراهيم الجعفري بطلب من مكتب الإمام الخميني تقريراً خاصاً إلى الإمام، بيّن فيه الكثير من القضايا ذات الطبيعة البالغة السرية(٣٩).

وشهد العام ١٩٨٥ تحركاً إيجابياً جدّياً على الصعيد السياسي الخارجي؛ إذ شارك مندوب عن المجلس الأعلى في أعمال جمعية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في الفترة من ٤ ـ ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥، وطرح على المجتمعين مأساة الشعب العراقي ومحنة الحركة الإسلامية، كما تحدث في الاجتماع رئيس منظمة حقوق الإنسان في العراق كشاهد على ما تعرض له آل الحكيم(**).

(*) كان رئيس الدائرة الأولى في وزارة الخارجية الإيرانية يرافق الوفد.

(**) سبقتها مبادرة قامت بها مجموعة من الإسلاميين العراقيين في ٢٢ نيسان / أبريل ١٩٨١ بدعوة من منظمة العمل الإسلامي، إذ اعتصمت في مبنى منظمة العفو الدولية في باريس لمدة ثلاثة أيام.

ثم حقق المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق تقدماً آخر على صعيد طرح القضية العراقية عالمياً؛ فقد تمكن وفد المجلس من حضور جلسات الدورة (٤٢) لجمعية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، المنعقدة في العاصمة السويسرية (جنيف) في أواخر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦، وسعى الوفد إلى فضح ممارسات النظام الحاكم أمام الرأي العام العالمي وإصدار قرار رسمي من قبل الأمم المتحدة لإدانة النظام.

وتجدر الإشارة إلى أنّ وفد النظام العراقي حضر هو الآخر أعمال الجمعية، وأثاره كثيراً حضور الوفد الإسلامي العراقي؛ مما أدى إلى اعتراضه الشديد وخروجه من الجلسات. وقد سبق هذه التحركات الإيجابية الجديدة للإسلاميين نقاش طويل دار بينهم خلف الكواليس حول جدوى طرح القضية العراقية على المنظمات الدولية.

وفي قضية مهمة أخرى تتعلق بتسليم الحكومة الفرنسية لطالبين عراقيين ـ من أبناء الحركة الإسلامية ومقيمين في باريس ـ إلى النظام العراقي في ١٩ شباط/ فبراير ١٩٨٦ ثم عودتهما إلى فرنسا؛ تمكنت الحركة الإسلامية العراقية من تحقيق مكسب سياسي وإعلامي كبير دون أية خسارة. وقد بدأت فصول القضية في أوائل شباط/ فبراير ١٩٨٦؛ حين قامت أجهزة مكافحة التجسس الفرنسي بمداهمة وتفتيش بيوت مئات المسلمين المقيمين في باريس في أعقاب الانفجارات التي هزت العاصمة الفرنسية، واعتقلت (٦٤) شخصاً ينتمون إلى مختلف الجنسيات.

وفي ١٣ شباط/ فبراير تم ترحيل ثلاثة عشر منهم من الأراضي الفرنسية، بينهم أربعة إسلاميين عراقيين ظل أحدهم معتقلاً وسفِّراً آخر

إلى دولة عربية، فيما قرر وزير الداخلية الفرنسي تسليم الآخرين (فوزي حمزة ومحمد حسن خير الدين، وهما طالبا دراسات عليا) إلى النظام العراقي، برغم من معرفته أنهما سينالان أقسى العقوبات في بلدهما. وهكذا أرغم الاثنان على التوجّه إلى العراق في ١٩ شباط/ فبراير. وقالت صحيفة (لوفيغارو) الفرنسية بأنهما كانا يصرخان ويضربان برأسيهما في جدران مطار أورلي للحيلولة دون تسليمهما إلى العراق؛ فقام رجال الأمن الفرنسي بتخديرهما ونقلهما إلى الطائرة العراقية(٤٠).

واعتبرت الحركة الإسلامية العراقية أنّ القضية ذات أبعاد شاملة وواسعة، ولا تنحصر في تسليم اثنين من عناصرها إلى السلطات العراقية. ومن هنا بدأت حملتها السياسية والإعلامية العالمية بشكل ندر مثيله؛ ففضلاً عن برقيات الاستنكار والتهديد التي أرسلها المجلس الأعلى ومنظمة العمل الإسلامي والاتحاد الإسلامي لطلبة العراق وحزب الدعوة الإسلامية؛ فقد انطلقت العديد من المظاهرات والاعتصامات والمؤتمرات في بعض دول العالم؛ لعل أبرزها مظاهرة طهران التي التقى فيها الدكتور إبراهيم الجعفري (رئيس المكتب التنفيذي للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق والقيادي في حزب الدعوة) بالقائم بالأعمال الفرنسي(*)، وهدد بأن الحركة الإسلامية على استعداد لممارسة أعمال من شأنها الإضرار بالمصالح الفرنسية(٤١).

كما التقى حسن شبر (ممثلاً حزب الدعوة) القنصل الفرنسي للغرض نفسه. وهددت منظمة العمل الإسلامي بأنها ستقتل عشرين فرنسياً مقابل الطالبين المختطفين. إضافة إلى تظاهرات الاتحاد الإسلامي لطلبة

(*) هذا اللقاء هو واحد من أربعة لقاءات جرت لهذا الغرض بين الدكتور الجعفري والقائم بالأعمال الفرنسي، وكانت عموماً لقاءات استنكار وتهديد.

العراق في فرنسا وبريطانيا وغيرهما. في حين مارست منظمة الجهاد الإسلامي في بيروت دوراً ملحوظاً في العملية، إذ هددت الحكومة الفرنسية بأنها ستعرِّض مصالحها للخطر، وأعلنت في ٦ آذار/ مارس ١٩٨٦ بأنها أعدمت أحد (الرهائن) الفرنسيين المحتجزين لديها، ثم هددت بعد يومين بأنها ستقتل رهينة ثانية إذا لم تستعد الحكومة الفرنسية الطالبين العراقيين. وفي أعقاب ذلك أعلنت وسائل الإعلام عن احتجاز (منظمة العدالة الثورية) لأربعة فرنسيين يشكّلون فريقاً تلفزيونياً فرنسياً في لبنان.

وجراء الضغط الكبير الذي مارسه الإسلاميون تمكنت الحكومة الاشتراكية الفرنسية ـ بعد جهد ـ من إقناع النظام العراقي بضرورة إعادة الطالبين العراقيين إليها، فأصدر صدام حسين في ١٢ آذار/ مارس قرار العفو عنهما مرغماً، وعلى الأثر أعلنت وزارة الخارجية الفرنسية أنّ الطالبين سيعودان إلى فرنسا سالمين، ثم جمدت القضية خمسة أشهر تقريباً لمعرفة حقيقة تهديدات الحركة الإسلامية وردود فعلها، إلاّ أنّ الحركة الإسلامية التي خبرت سياسة الغرب عاودت تهديداتها وبشكل أكثر جدية، فأعلنت في ٢١ أيلول/ سبتمبر بأن الحكومة الفرنسية تتحمل من الآن المسؤولية الكاملة عن حياة رهائنها في بيروت بعد انتهاء الموعد المحدد الذي أعلنته الخارجية الفرنسية في ١٥ أيلول/ سبتمبر. وقالت وكالة الصحافة الفرنسية: إن حزب الدعوة خاطب أسر الرهائن بطريقة تأليبية[٤٢].

وكان الرئيس الفرنسي قد صرح لأسر الرهائن بأن عملية تسليم الطالبين للعراق هي خطأ سنحاول إصلاحه، ثم أصدرت وزارة الخارجية الفرنسية إيضاحاً أكدت فيه بأن الطالبين سيعودان إلى فرنسا.

وفي ختام البلبلة السياسية والدبلوماسية بين الحكومتين العراقية والفرنسية ـ على حد تعبير وكالة الصحافة الفرنسية ـ نجحت الحركة الإسلامية في كسب الجولة، إذ عاد فوزي حمزة ومحمد حسن خير الدين إلى فرنسا في ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦ على متن طائرة عراقية. وتعقيباً على ذلك ذكرت وكالة الصحافة الفرنسية بأن «عودة المعارضين كانت استجابة لأحد شروط مختطفي الرهائن الفرنسيين في لبنان.. أنّ حزب الدعوة العراقي الإسلامي السرّي هدد بأن لا يضمن مصير الرهائن ما لم يتم إطلاق سراح الطالبين»[٤٣].

هذه القضية التي هي الأولى من نوعها في تاريخ الحركة الإسلامية في العراق، ليست قضية طالبين تعرضت حياتهما للموت، فالمئات يذبحون يومياً في العراق، وإنما هي إحدى أوجه الحالة السائدة في الغرب والمتمثلة بالأحكام المسبقة والتهم الجاهزة التي تواجه بها الحركة الإسلامية عموماً، كما أنها قضية صراع غير متكافئ بين الحركة الإسلامية من جهة والغرب والنظام العراقي من جهة أخرى.

وترى الحركة الإسلامية العراقية بأن الحكومة الفرنسية ـ تحديداً ـ هي من أكثر الحكومات الغربية تنكيلاً بالإسلاميين العراقيين، من خلال مساعداتها المستمرة للنظام الحاكم في بغداد ودعمه في سياسته المضادة للشعب العراقي. ففي تصريح سابق للشيخ محمد مهدي الآصفي أدلى به لصحيفة (لوماتان) الفرنسية، قال:

«سنضرب مصالح الحكومة الفرنسية.. وسنقول للشعب الفرنسي في نفس الوقت بأن سياسة حكومته تسير بعكس اتجاه مصالحه، ونحن لسنا ضد الشعب الفرنسي، وإنما ضد حكومته التي تساهم في قمع واضطهاد الشعب العراقي من خلال دعمها لنظام بغداد»[٤٤].

إنّ العملية برمتها احتوت على دلالات ومؤشرات عميقة.. عمق الصراع الذي تمثله، ومن أبرز هذه الدلالات:

أولاً: عبّرت عن حجم وقوة الإسلاميين الذين ألحقوا الهزيمة بالكبرياء الغربي، وأرغموا فرنسا على تنفيذ إرادتهم، بل وأسهموا في إسقاط الحزب الاشتراكي الحاكم في الانتخابات البرلمانية، ومن ثم مجيء رئيس وزراء من المعارضة.

ثانياً: مارست حرباً نفسية ضد النظام العراقي وحطّت من غروره وجبروته، وحالت دون تحقيق أعمق رغباته بإراقة دم آخر إسلامي في العراق، بل وعطلت قانونه القاضي بتصفية جميع الإسلاميين والعاملين لتحقيق أهدافهم.

ثالثاً: أحدثت فجوة في العلاقات المتميزة بين النظامين الفرنسي والعراقي.

رابعاً: طرحت القضية الإسلامية في العراق عالمياً، ودفعت وسائل الإعلام العالمي ـ والفرنسي على وجه الخصوص ـ للحديث عن ممارسات نظام صدام ومأساة الشعب العراقي.

خامساً: لقنت جميع الدول الغربية درساً بعدم الإقدام على عمل مشابه.

والحقيقة أنّ القوة المضادة التي لجأت إليها الحركة الإسلامية لمجابهة القوة هي حالة شجعتها على تبّني هذا المفهوم، من أجل إطلاق سراح معتقليها في كل دول العالم.

تجدر الإشارة إلى أن الحركة الإسلامية تمكنت في العام ١٩٨٣ من إنقاذ ثلاثة من أعضاء منظمة العمل الإسلامي اعتقلوا في اليونان بتهمة

الشروع بعمل مسلح، بعد أن أجبرت الحكومة اليونانية على إطلاق سراحهم وعدم تسليمهم للعراق. وبعد ثلاثة أعوام كسب الإسلاميون الجولة الأخرى مع فرنسا، الأمر الذي دفعهم للمطالبة بإطلاق سراح ستة من عناصر حزب الدعوة المعتقلين في تركيا، فقد بدأ تحرّكهم خلال شهر تشرين الأول/ أكتوبر من العام ١٩٨٦، حين أرسلت العلاقات الخارجية للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق مذكرة إلى الحكومة التركية، مطالبة مراعاة ظروف المعتقلين وإطلاق سراحهم(*).

وكانت الحكومة التركية قد اعتقلت العشرات ممن اشتبه بأن لهم علاقة بالتفجيرات التي استهدفت المصالح العراقية في أنقرة واسطنبول (أواخر عام ١٩٨٣). وكسب الإسلاميين العراقيين لهذه القضية أيضاً سيدفعهم لجولة جديدة من أجل إطلاع سراح عدد آخر من عناصرهم المعتقلين في بلدان أخرى، ومنها بعض البلدان الأوروبية كيوغسلافيا.

هذا التقدم المتصاعد في التحرك الإسلامي العراقي في الخارج، دفع حكومة صدام حسين إلى التخطيط لتصفية رموزه، فقد ألقت أجهزة الأمن الإيرانية القبض على شبكة بعثية في أواخر العام ١٩٨٥، مهمتها اغتيال قيادات الحركة الإسلامية العراقية المقيمة في إيران، وفي الوقت نفسه أرسل النظام عدة شبكات إلى الدول الأوروبية. ويبدو أنّ باكورة تحرّك هذه الشبكات الجديدة كانت اغتيال عالم الكيمياء الدكتور أياد حبش(**) في ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٦ في إيطاليا. وقد أشارت

(*) تم إطلاق سراحهم بالفعل أوائل عام ١٩٨٧.

(**) أحد أبرز كوادر حزب الدعوة الإسلامية في كندا، من أبناء مدينة الموصل (شمال العراق)، عالم ومتخصص في الفارماكولوجي (تأثير العقاقير). وفي زيارته إلى إيران خلال عام ١٩٨٤ تمكن من تحضير مواد مضادة للأسلحة الكيماوية التي يستخدمها=

الحركة الإسلامية إلى التواطؤ بين جهازي المخابرات الإيطالية والعراقية، إضافة إلى المنظمات الإرهابية الإيرانية المناهضة للجمهورية الإسلامية، ثم أعقب ذلك اغتيال الحيدري في فرنسا في ظروف مجهولة.

أما الحديث الأكثر إثارة على صعيد علاقات الحركة الإسلامية، فهو انعقاد (مؤتمر نصرة الشعب العراقي) في نهايات العام ١٩٨٦، نظراً لطرحه معادلة سياسية جديدة في الساحة الإسلامية، فلأول مرة تجتمع الحركة الإسلامية مع الأطراف غير الإسلامية المعارضة للنظام الحاكم تحت سقف واحد وبهذه السعة والشمولية.

ومع أنّ الحركة الإسلامية كانت السباقة إلى طرح مشاريع التنسيق والتفاهم بين فصائل المعارضة العراقية، وأبرز مصاديق ذلك هو بيان التفاهم الصادر في العام ١٩٨١، والذي وصفته صحيفة اللوموند (الفرنسية) بأنه «مفاجأة»، فهي ترفض دخول أي مشروع وحدوي متكامل (جبهة أو تحالف سياسي مثلاً) مع أطراف المعارضة الأخرى، انطلاقاً من تأكيدها على إسلامية الثورة ضد نظام البعث والبديل الإسلامي للحكم في العراق، وأنّ اتحادها السياسي مع أي طرف غير إسلامي يولّد بعض الشكوك لدى جماهير الحركة الإسلامية تجاه قيادتها، إذ تعتقد هذه الجماهير بأن اتحاداً من هذا النوع سيمنح الطرف الآخر ـ غير الإسلامي ـ الشرعية للعمل في الأمة وفق مبادئه وقناعاته الفكرية والسياسة، وفضلاً عن ذلك فإن الحركة الإسلامية لا تطمئن كثيراً لواقع المعارضة غير الإسلامية؛ لأن هذه المعارضة ـ كما ترى

=النظام العراقي في الحرب، ووضعها تحت تصرف الحرس الثوري والقوات المسلحة الإيرانية، ولدى توقفه في إيطاليا. في طريقه إلى كندا. اغتيل على يد المخابرات العراقية بالاشتراك مع إحدى المنظمات الإرهابية الإيرانية المعارضة للجمهورية الإسلامية.

الحركة الإسلامية ـ غالباً ما تعمل وفقاً لمصالحها السياسية. ومع هذا فإنّ الحركة الإسلامية لا تمتنع عن التنسيق في المجال الميداني والعملي ضد النظام مع جميع الحركات المخلصة في عملها وأهدافها، كما تحرص الحركات السياسية غير الإسلامية ـ من جانبها ـ على بناء أفضل العلاقات مع الحركة الإسلامية، وتحاول أن توجد معها أطراً للوحدة (جبهة عسكرية أو سياسية) بالنظر لما تتمتع به الحركة الإسلامية من حجم وامتداد وتأثير، وإيماناً منها بنزاهة الإسلاميين وإخلاصهم، وفهمها لموقفهم الريادي والقيادي في حركة الشعب العراقي.

وفي هذا الصدد تقول صحيفة لوموند بأن:

«منظمات كالحزب الديمقراطي الكردستاني لمسعود البرزاني، الاتحاد الوطني الكردستاني لجلال الطالباني، وحتى الحزب الشيوعي العراقي ـ الذي تبعده كل الأشياء عن حركة إسلامية شيعية ـ كانوا يبحثون وما زالوا عن بدء حوار مع الدعوة»[٤٥].

ومن هنا جاء مؤتمر نصرة الشعب العراقي ليعبِّر عن حاجة المعارضة العراقية للمزيد من التنسيق في هذه المرحلة الحساسة، وقد انطلقت فكرته من أروقة المجلس الأعلى، ورحبت به الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وكان مقرراً أن يعقد قبل هذا الوقت، وتحت عنوان (مؤتمر المعارضة العراقية)، وبدعوة من المجلس الأعلى وتحت إشرافه وفقاً لتصريحات السيد محمد باقر الحكيم[٤٦]، إلاّ أنّ جملة من العراقيل حالت دون ذلك. وذكرت مصادر صحفية أنّ حزب الدعوة (الذي وصفته بأنّه القوة الرئيسية في الساحة العراقية) كان السبب الرئيس في عدم عقد المؤتمر في وقته المحدد؛ لأنه يرى نفسه الأجدر بتحديد من يريد حضوره للمؤتمر، لا أن يكون رقماً من أرقام الحاضرين[٤٧]. كما

يحتج الحزب على عدم نضج الظروف المناسبة لعقد هذا اللقاء الواسع، «واحتجاج الحزب سابق على المؤتمر والدعوة إليه، ويطال تركيبة المجلس الأعلى نفسها التي ينظر لها حزب الدعوة باعتبارها لا تعكس طبيعة وحجم الحزب»[٤٨].

ولكن يبدو أن اعتراض حزب الدعوة لم يكن على أصل المؤتمر؛ وإنما على بعض الأطراف التي دعيت له وطبيعة إقامته وطريقة الإشراف عليه. وبعد عرض الأمر على الرئيس الإيراني السيد علي الخامنئي؛ تقرر أن تتبنى الجمهورية الإسلامية الإيرانية إقامة المؤتمر، وأن يكون اسمه (مؤتمر نصرة الشعب العراقي). وهكذا فقد دعت الجمهورية الإسلامية معظم أطراف المعارضة العراقية للمؤتمر؛ بما فيها الدعوة الإسلامية؛ التي تقرر أن تلعب دوراً أساسياً فيه.

وهكذا عقد المؤتمر في ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦، واستمر أربعة أيام بحضور أكثر من (٤٠٠) شخصية عراقية في العاصمة طهران؛ قدموا من سبع عشرة دولة تقريباً، من مختلف الاتجاهات والمذاهب والقوميات، إضافة إلى حضور ممثلين عن الجمهورية الإسلامية وسوريا وليبيا والسودان ولبنان والهند. وكان الحضور الإسلامي ـ عموماً ـ هو المتميز، ثم الكردي بالدرجة الثانية. وركّز البيان الختامي للمؤتمر من خلال فقراته السبع عشرة على تثمين دعم الجمهورية الإسلامية للمعارضة العراقية، والتأكيد على الهوية الإسلامية للشعب العراقي، وأن يكون الحكم المستقبلي منسجماً مع هذه الحقيقة، وضرورة التنسيق الإعلامي والسياسي بين أطراف المعارضة، وتشكيل لجنة عسكرية مشتركة دائمة منها، والاهتمام بالعشائر العراقية، وصيانة استقلال العراق ووحدة ترابه، والدعوة لتشكيل لجنة من ذوي الخبرة من أبناء العراق والشرائح المختلفة لتدوين دستور العراق المقترح وقضايا أخرى.

إمكانية التسوية مع النظام

الأحداث والقرارات المتلاحقة وتجارب القوى السياسية في تعاملها مع النظام الحاكم فضلاً عن الشائعات واللغط الإعلامي، تفرض على الساحة سؤالاً ملحاً يهم جوابه جميع المعنيين: هل هناك ثمة إمكانية للتسوية بين النظام البعثي الحاكم والحركة الإسلامية؟

ومع أن الإجابة تبدو واضحة للوهلة الأولى؛ إلاّ أن القضية ـ أساساً ـ بحاجة إلى الكثير من البحث والتأمل، فالنظام لا يكف عن محاولات استدراج الإسلاميين لهكذا تسوية، بغية حملهم على الارتماء في أحضانه بالشكل الذي حدث مع الشيوعيين والأكراد وغيرهم، أي أنه يبحث عن تسوية استسلامية تفتح أمامه أبواب عملية القضاء على الحركة الإسلامية على مصراعيها. ويمتلك النظام عناوين كثيرة بهذا الشأن، أبرزها (العفو) والمفاوضات، أما الحركة الإسلامية فليس لديها أية صيغة للتعامل مع هذا الموضوع، لأنها لا تفكر فيه أصلاً.

العفو العام الأول عن السجناء السياسيين صدر في ١٣ آب/ أغسطس ١٩٧٩، وكان عفواً شكلياً، فقد تم اعتقال معظم الذين أطلق سراحهم خلال الأشهر اللاحقة. وأعقبه عفو خاص عن أعضاء حزب الدعوة صدر خلال نيسان/ أبريل؛ إذ طلب النظام من جميع الدعاة تسليم أنفسهم، وأخذ ينشر التحقيقات المصورة والأخبار في وسائل إعلامه عن عمليات التسليم الوهمية لمن أسماهم النظام بـ(المغرر بهم).

وبعد نشوب الحرب مع الجمهورية الإسلامية؛ أخذت مخابرات النظام تشيع أنباءً حول مفاوضات بين الإسلاميين والسلطة، وهو الخط الثاني لعملية التشويه، مما حمل بعض أجهزة الإعلام العربية والأجنبية على القول بأن إمكانية التسوية بين الطرفين يمكن أن تتوافر في ظل

ظروف معينة، من مفرداتها (وحدة الشعور الوطني) التي خلقتها الحرب. وقد نشرت مجلة الدستور (اللندنية ذات الصلة الوثيقة بالنظام العراقي) صوراً لبعض العسكريين العراقيين زاعمة بأنهم من أعضاء حزب الدعوة، وفي طريقهم إلى جبهات الحرب ضد إيران(٤٩).

وادعت مجلة «الحوادث» أيضاً ـ نقلاً عن مصادر النظام ـ بأن السلطات العراقية تجري حواراً مكثفاً مع حزب الدعوة لردِّه إلى (الحظيرة الوطنية)، و«وكان من نتيجة هذا الحوار أن نشأ نوع من (ميثاق الشرف).. وإثباتاً لهذا التعهد سمح لأعضاء حزب (الدعوة) بالمشاركة في المجهود الوطني الراهن المتمثل بالحرب مع إيران.. ويقال في بغداد: إن حزب الدعوة دخل هذا الحوار واستجاب للمقتضيات الوطنية بعدما لمس أعضاؤه من خلال الحرب أنّ الخطر على العراق يجب أن تكون له الأولوية»(٥٠).

ولم تشر المجلة إلى طبيعة الحوار الجاري بين الطرفين، هل أنه جرى في زنزانات ومطامير الموت؟ أم من خلال المقاصل والبنادق التي تحاور ـ وبشكل مستمر ـ نحور عشرات الإسلاميين يومياً؟. وكانت المجلة أكثر موضوعية عندما أشارت إلى مصدر الخبر (المخابرات العراقية)(*)، وذلك واضح تماماً من صيغته.

من جانب آخر أعلنت وكالة الأنباء العراقية عن نبأ إطلاق صراح (٣٠) شخصاً من أعضاء حزب الدعوة المحظورة بأمر من الرئيس صدام، وأعرب هؤلاء عن رغبتهم في التطوع ونيل شرف المساهمة ضد العدو الفارسي(٥١). كما نشرت بعض وسائل الإعلام أنباء وتحليلات مختلفة بهذا الصدد زعمت فيها بأن الإسلاميين والنظام يواصلان

(*) وصفتها بأنها (مصادر عراقية.. في بغداد).

حوارهما (وسط أجواء ودية ووطنية). وخلال العام ١٩٨٢ أعلن النظام عن (عفو) آخر لم تظهر مصاديقه على الساحة مطلقاً، وكذلك عفو عن العسكريين الهاربين، والعفو عن العسكريين هو فرصة بالنسبة للنظام لزج أكبر عدد منهم في الحرب مع إيران.

أما (العفو) الأكثر دلالة وأهمية، فهو الصادر عن مجلس قيادة الثورة الحاكم بجلسته المنعقدة في ١١ شباط/ فبراير ١٩٨٥ برئاسة صدام حسين، وقد جاء فيه:

«يعفى عفواً عامّاً جميع العراقيين المطالبين للعدالة داخل القطر، أو خارجه ممن كانت لهم نشاطات معادية للوطن والثورة من منتسبي جميع الأحزاب والحركات السياسية غير المشروعة، بما فيها نشاطات حزب الدعوة وواجهاته والتنظيمات والجماعات المماثلة».

وكما هو واضح فإنّ (العفو) لم يشمل المعتقلين، بل أنه دعوة لمنتسبي المعارضة العراقية عموماً والحركة الإسلامية خصوصاً لتسليم أنفسهم للنظام.. ليس إلا. وقد رافقته ضجة إعلامية مثيرة وواسعة، حيث قالت إحدى الإذاعات العالمية في صدر نشرتها: «الرئيس صدام حسين يعلن قرار العفو، ولكن في الوقت ذاته حزب الدعوة يرفض القرار»[٥٢]، إذ أصدر مكتبه السياسي في ١٣ شباط/ فبراير ١٩٨٥ ـ أي في اليوم التالي للإعلان عن القرار ـ بياناً رفض فيه العفو (المزعوم) بشدة، وجاء فيه:

«نرفض رفضاً قاطعاً هذه المناورة التي أقدم عليها النظام الدموي والتي استهدف من ورائها تضليل الرأي العالم العالمي والإسلامي، للتغطية على مسلسل جرائمه التي طالت كل أبناء شعبنا العراقي بكل فئاته وقومياته».

ثم أصدر فرع الحزب في أوروبا بياناً وصف فيه قرار العفو بأنه (فخ)[٥٣]. كما عقد الدكتور موفق الربيعي (ممثلاً حزب الدعوة

الإسلامية في أوروبا) مؤتمراً صحفياً موسعاً في لندن في ٢١ شباط/ فبراير ١٩٨٥، تحدى فيه النظام العراقي بأنه لو أراد حقيقة إبراز صدق نواياه.. أن يقوم بما يلي:

«١ ـ السماح لجميع المهجرين والمهاجرين بالعودة إلى وطنهم.

٢ ـ إعلان الحرية السياسية وبصورة مفتوحة، وإقامة انتخابات حرة بإشراف هيئة مستقلة تماماً.

٣ ـ إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين والذين يبلغ عددهم ما يقرب من ربع مليون سجين ومعتقل.

٤ ـ إيقاف الحرب العدوانية ضد جارتنا الجمهورية الإسلامية في إيران»[٥٤].

وفي مقر الأمم المتحدة بنيويورك عقد متحدث باسم الإسلاميين العراقيين في أميركا مؤتمراً صحفياً بتاريخ ٨ آذار/ مارس ١٩٨٥، حضره حشد كبير من الصحفيين والمراسلين من (٣٥) بلداً، وتحدث خلاله عن ممارسات نظام صدام وإعدامه للعشرات من علماء الإسلام، وكرر رفض الحركة الإسلامية لعفوه (المزعوم). وفضلاً عن المواقف ووجهات النظر التي تمكنت الحركة الإسلامية من إيصالها إلى الرأي العام العالمي، فإنّ هذا المؤتمر وما رافقه من صدى إعلامي واسع عدّ مكسباً سياسياً إضافياً لها.

وفي الجمهورية الإسلامية أكدت جميع فصائل الحركة الإسلامية العراقية الأخرى رفضها أيضاً، فقد وصف المجلس الأعلى للثورة الإسلامية قرار العفو بأنّه «مسرحية»، كما عبّرت الحركة الإسلامية عن هذا الرفض بشكل عملي من خلال تكثيفها للعمليات العسكرية الواسعة التي قامت بها في بغداد وشمال العراق. وبرغم أن هذا القرار هو الثالث من نوعه، إلاّ أنه تميز هذه المرة بالعديد من الدلالات، أبرزها:

١ ـ محاولة النظام استمالة المعارضة التي باتت تهدد وجوده بشكل جاد، وتحييد الشعب في ذلك.

٢ ـ ذر الرماد في عيون منظمات العفو وحقوق الإنسان الدولية، بعد أن أخذ الكثير من وسائل الإعلام يتحدث عن ممارسات النظام وطبيعة تعامله مع الشعب.

٣ ـ التحضير لجولة دموية جديدة، كما حدث في العامين ١٩٧٩ ـ ١٩٨٢م.

٤ ـ إنّ الحركة الإسلامية في العراق لا تزال طليعة المعارضة العراقية وعمودها الفقري.

٥ ـ تزايد قوة المعارضة في الخارج.

٦ ـ محاولة شل بعض القطاعات الجماهيرية من خلال تخديرها روح اليأس في صفوفها، فقد يتصور البعض من هؤلاء بأن الحركة الإسلامية سترتمي في حضن النظام بعد القرار، سواء نتيجة لتعبها أو لعجزها عن المواصلة أو لأي سبب آخر، وبذلك تنتهي المعارضة.

وبعد كل ذلك؛ فالقرار لم يرتِّب أثراً على الإطلاق؛ فلا النظام حقق أغراضه، ولا الحركة الإسلامية أغفلت أبوابها؛ فبات ـ القرار ـ مجرد إثارة إعلامية، تمكنت الحركة الإسلامية استثمارها إلى حد ما. وأشارت صحيفة (الغارديان) إلى هذا المعنى بقولها:

«إنّ قلة من الناس تعتقد أنّ أعضاء حزب الدعوة الشيعي سيتوجهون إلى الوطن بملء إرادتهم؛ فلقد أعدم زعيمهم آية اللّه باقر الصدر وشقيقته شنقاً من دون محاكمة عام ١٩٨٠، ولكن ربما كان الرئيس العراقي يحاول استثمار التقارير الأخيرة القائلة بأن حزب الدعوة أخذ يبتعد عن نظام الحكم الإيراني في محاولة لكسب أنصار جدد في الداخل»[٥٥].

والذي ذهبت إليه وسائل الإعلام البريطانية بشأن مناورة ابتعاد الحركة الإسلامية العراقية عن الجمهورية الإسلامية الإيرانية؛ ليس من نسج خيالها، وإنما هو من صنع المخابرات العراقية أساساً، فقد سبق لبعض الصحف المرتبطة بها (بالمخابرات العراقية) نشر أنباء اعتمدت لغة واحدة بهذا الخصوص. ولعلّ مجلة (الوطن العربي) كانت الأكثر وضوحاً هنا، إذ يقول رئيس تحريرها:

«ومع انّ الخميني أمر بوضع أموال ومطابع وإذاعات تحت تصرف المعارضة الإسلامية وصبغها بصبغة طائفية معينة، فقد أدركت هذه المعارضة ـ ولكن بعد فوات الألوان وبعد استغلالها في عمليات التخريب الإيرانية التي قام بها حزب الدعوة في الداخل ـ أن لا أمل لها في تحقيق أية قاعدة شعبية لها في العراق طالما أنها تعيش تحت المظلة الإيرانية، وهكذا فهي تتظاهر أخيراً بالابتعاد عن طهران لتضفي على نفسها مسحة خجولة من الاستقلالية وعدم التبعية»[٥٦].

هذه اللغة الجديدة التي ولدت بعد مخاض عسير في دوائر المخابرات؛ يقول الإسلاميون بأنهم لا يسمحون بإشاعتها في أوساطهم؛ فهم لا يقيمون للمناورات في هذا المجال وزناً يذكر، خاصة إذا كانت لا تلتقي مع الحكم الشرعي. والحركة الإسلامية التي تتمسك بقيادة الإمام الخميني انسجاماً مع التكليف الديني، ترفض بشدة مثل تلك المعادلات السياسية حتى لو وضعت تحت عنوان التظاهر والمناورة وتحقيق نوع من المصلحة.

وبعد أن عجز النظام عن تحقيق ما يصبو إليه، بسبب الفجوة القانونية في قرار عفوه الأخيرة؛ لعدم إشارته من قريب أو بعيد إلى مصير الـ(٢٥٠) ألف معتقل في سجونه؛ فقد أشاعت أجهزة المخابرات العراقية خلال تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٦ بأن النظام سيطلق سراح المعتقلين السياسيين بمن فيهم

أبناء الحركة الإسلامية، ولكن ظهر أن الذين أفرج عنهم كانوا من مرتكبي الجرائم العادية من نزلاء سجن (أبو غريب) فقط.

والحديث السابق يؤدي بنا إلى نتيجة طبيعية تتمثل في عدم وجود إمكانية للتسوية بين النظام البعثي والحركة الإسلامية في العراق على الإطلاق، ويعود ذلك إلى عوامل وأسباب كثيرة، منها:

أولاً: الخلاف المبدئي العميق والتباين الأيديولوجي؛ فالحركة الإسلامية العراقية تؤمن بأن الإسلام نظام شامل للحياة، وتضع في مقدمة أهدافها تأسيس الحكومة الإسلامية، وهي بذلك تتناقض مع النظام الحاكم.

ثانياً: العلاقة الدموية واستمرار المجازر الرهيبة؛ فقد تعرض الإسلاميون منذ مجيء حكم البعث إلى أبشع حملات الإبادة والتمزيق، وفي المقابل يتلقى النظام ضربات موجعة من خلال العمليات العسكرية العنيفة والجريئة لأبناء الحركة الإسلامية، وحول ذلك يقول الإسلاميون: «إنّ بيننا وبين نظام القتلة في بغداد بحراً من الدماء»، وهذا البحر الأحمر هو أحد أبرز الموانع التي تحول دون التقاء الطرفين.

ثالثاً: الآلام والمآسي التي تجرّعها الشعب العراقي ـ عموماً ـ جراء ممارسات النظام، في حين تضع الحركة الإسلامية على عاتقها مهمة إنقاذ هذا الشعب أولاً، وتقدمه على سلامتها الشخصية.

رابعاً: موقف الجمهورية الإسلامية في إيران، وحالة الصراع الشاملة مع النظام.

وظلت الحركة الإسلامية تؤكد في مختلف المناسبات بأنها لا تعمل وفق ما تمليه المصلحة السياسية، كما يفعل الآخرون، بل تعتبر نفسها مسؤولة عن مبادئ وحضارة وأمة ودماء..

إحالات الفصل السادس

(١) من حديث خاص للكاتب مع الشيخ محمد باقر الناصري، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٤.
(٢) انظر: المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق (تعريف).
(٣) ن. م. س.
(٤) للمزيد انظر: المنطلقات والأهداف، وحدة الإعلام في المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق.
(٥) صحيفة الجهاد (طهران) العدد ٦٢، ٢٢/ ١١/ ١٩٨٦.
(٦) م. س. العدد ٦٤، ٦/ ١٢/ ١٩٨٦.
(٧) ن. م. س.
(٨) بالشكل الذي جاء في الإفتتاحية المطولة لصحيفة (طريق الشعب) لسان حال الحزب الشيوعي العراقي، العدد ٢٤ السنة ٤٧، أواخر كانون الأول ١٩٨٢.
(٩) من التقرير الخاص الصادر عن الجمعية الطبية البريطانية في ٦/ ٣/ ١٩٨٦.
(١٠) Le Matin (Parix) 3/1/1984.
(١١) The Washington post (Waching tom) 29/10/1986.
(١٢) إذاعة بغداد (الفارسية) في ١٢/ ٦/ ١٩٨٣.
(١٣) من مقابلة لوزير خارجية النظام طارق عزيز مع صحيفة الوطن (الكويتية)، تموز/ يوليو ١٩٨٣. انظر: أبو ميثم (الشيخ). قضية آل الحكيم مأساة شب.. ومظلومية قضية، ص ٤٢.
(١٤) انظر: صحيفة الجهاد، العدد ١٢٣، ٦/ ٤/ ١٩٨٤.
(١٥) انظر: صحيفة العمل الإسلامي (طهران)، العدد ٨٨، ٢٥/ ٤/ ١٩٨٤.
(١٦) انظر: نص البيان الذي أصدرته (آن كلويد) النائبة في البرلمان البريطاني بتاريخ ١٤ آذار/ مارس ١٩٨٦، والذي وصفت فيه صدام حسين بـ(القصاب)، صحيفة الجهاد، العدد ٢٤٤، ٣٠/ ٦/ ١٩٨٦.
(١٧) أكدت الخبر صحيفة الغارديان (البريطانية) وصحيفة العهد (اللبنانية)، العدد ١٣٤، ١٦/ج١/ ١٤٠٧، وعدد آخر من وسائل الإعلام الإسلامية والعالمية.
(١٨) مجلة المجتمع (الكويت)، العدد ٧٤٩، ٧/ ١/ ١٩٨٦.
(١٩) صحيفة الجهاد، العدد ١٣٠، ٢/ ٤/ ١٩٨٤.

(٢٠) انظر: مجلة التضامن (لندن)، العدد ٨٩، ٢٢/ ١٢/ ١٩٨٤.
(٢١) إذاعة صوت أميركا في ٢/ ٦/ ١٩٨٥.
(٢٢) مجلة المجتمع (الكويت)، العدد ٧٤٩، ٧/ ١/ ١٩٨٦.
(٢٣) للمزيد انظر: صحيفة الجهاد، العدد ٢٦٠، ٢٠/ ١٠/ ١٩٨٦، وبيان المكتب السياسي لحزب الدعوة الإسلامية في العدد نفسه.
(٢٤) صحيفة الجهاد، العدد ٢٧٢، ١٢/ ١/ ١٩٨٧.
(٢٥) مجلة الجهاد للدراسات «هران) العدد ١٢، ربيع الأول ١٤٠٤هـ، ص ٦٧.
(٢٦) انظر للتفصيل: عبد اللّه فهد النفيسي. دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث، ص ٣٢ ـ ٤٦.
(٢٧) من حديث خاص مع الشيخ الناصري.
(٢٨) انظر: صحيفة العمل الإسلامي، العدد ١٥١، ٢٠/ ١/ ١٩٨٥.
(٢٩) م. س. العدد ١٩٨، ٢٢/ ٦/ ١٩٨٦.
(٣٠) صحيفة الجهاد، العدد ٢٦٢، ٣/ ١١/ ١٩٨٦.
(٣١) انظر: صحيفة العمل الإسلامي، العدد ١٩٨، ٢٢/ ٦/ ١٩٨٦.
(٣٢) صحيفة الأنصار (بيروت)، العدد ٧، ٢/ ١٠/ ١٩٨٦.
(٣٣) ن. م.س.
(٣٤) ن. م.س.
(٣٥) من كلمة الشيخ محمد باقر الناصري التي وزعها في مؤتمر الكوادر الإسلامية العراقية الأول في نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤، والتي ركز فيها على هذا الموضوع بالدرجة الأولى.
(٣٦) صحيفة الجهاد، العدد ٢٢٠، ٦/ ١/ ١٩٨٦.
(٣٧) للمزيد انظر: لمحات من مسيرة حزب الدعوة الإسلامية، ص ٢٨ ـ ٢٩.
(٣٨) صوت الدعوة للجماهير، العدد ١٧، ملحق العدد ٦٩ من جريدة الجهاد، ٣/ ١/ ١٩٨٢.
(٣٩) صحيفة الجهاد (طهران) العدد ٦١، ١٥/ ١١/ ١٩٨٢.
(٤٠) من حديث خاص للكاتب مع الدكتور إبراهيم الأشيقر (أبو أحمد الجعفري)، شباط/ فبراير ١٩٨٧.
(٤١) Le Figaro (Paris) 7/3/1986.
(٤٢) صحيفة الجهاد، العدد ٢٣٠، ١٧/ ٣/ ١٩٨٦.
(٤٣) انظر: نشرة وكالة الصحافة الفرنسية، ٢١/ ٩/ ١٩٨٦.
(٤٤) م. س. ٢٧/ ٩/ ١٩٨٦.

(٤٥) Le Matin (Paris) 3/1/1984.

(٤٦) Le Monde (Paris) 19/4/1984.

(٤٧) انظر: صحيفة الشهادة (طهران)، العدد ١٧١، ١٩/٨/١٩٨٦. وكان السيد الحكيم قد صرح مؤتمراً كبيراً للمعارضة تشارك فيه جميع فئاتها، بهدف التعاون والتنسيق بين الحركات المعارضة لنظام صدام، وتصعيد كفاح الشعب العراقي.

(٤٨) انظر: مجلة الشراع (بيروت)، العدد ٢٣٦، ٢٢/٩/١٩٨٦.

(٤٩) م. س. العدد ٢٤٧، ٨/١٢/١٩٨١.

(٥٠) مجلة الدستور (لندن)، العدد ٥١٦، ٤/٥/١٩٨١.

(٥١) مجلة الحوادث (لندن)، العدد ١٢٧٣، ٢٧/٣/١٩٨١.

(٥٢) انظر: صحيفة النهار (بيروت)، ٥/١/١٩٨٢.

(٥٣) إذاعة مونت كارلو في ١٣/٢/١٩٨٥.

(٥٤) انظر: The Gurdian (London) 20/2/1985.

(٥٥) صحيفة صوت العراق (لندن)، العدد ٤٨، شباط ١٩٨٥.

(٥٦) The Gurdian (London) 14/2/1985.

(٥٧) مجلة الوطن العربي (باريس) العدد ٤٢٣، ٢٢/٣/١٩٨٥.

الفصل السابع

الكفاح المسلح: الخيار الأخير

دوافع الكفاح المسلح

تعتقد الحركة الإسلامية العراقية أن الكفاح المسلح هو خيارها الأخير في مواجهة الإرهاب المنظّم الذي تتعرض له، بعد أن استنفدت كل الخيارات والردود. ويدفع هذا الاعتقاد للحديث عن دوافع الكفاح المسلح وأهدافه وإستراتيجيته من الناحيتين العقائدية والسياسية، بالشكل الذي يطرحه الإسلاميون.

إنّ من أهم أهداف الكفاح المسلح؛ الدفاع عن النفس ورد اعتداء العدو. ومع أن الإسلام هو دين الرحمة والتواد، إلاّ أن شريعته فرضت مقابلة القوة بالقوة والعدوان بالرد المناسب، من منطلق قوله تعالى:

﴿فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم﴾[1]، **﴿وقاتلوا في سبيل اللّه الذين يقاتلونكم﴾**[2]، **﴿أُذن الذين يُقاتلون بأنّهم ظُلموا وأنّ اللّه على نصرهم لقدير * الذين أُخرجوا من ديارهم بغير حق إلاّ أن يقولوا ربُّنا اللّه﴾**[3].

ومن هنا ترى الحركة الإسلامية العراقية أن حمل السلاح والتضحية بالنفس؛ بهدف ردع الظلم والإرهاب والتقتيل والتشريد الذي تتعرض له من الواجب الذي تمليه عليها الشريعة. وترى أيضاً بأن إنقاذ الشعب

العراقي من ماكنة التصفية لا يمكن أن يتم بمعزل عن السلاح. وفي هذا الصدد تقول صحيفة اللوماتان:

«إن شدة الإرهاب الذي لا مثيل له في تأريخ العراق يبين لنا كيف التجأت المنظمات الإسلامية تدريجياً إلى ممارسة العنف»[٤].

ولا شك أن ممارسة العمل الجهادي لا يتم بقرار سياسي من الحركة الإسلامية أو من خلال رؤية سطحية تستند إلى نصوص إسلامية مبتسرة وفهم غير تخصصي؛ كما يحصل لدى بعض الجماعات؛ بل إنه بحاجة إلى قرار فقهي مستوعب بعمق لكل الأدلة الشرعية، ومستند إلى نظرة شمولية للواقع بمختلف جوانبه، ليتم من خلاله تحقيق الهدف الشرعي المطلوب.

وعلى المستوى التطبيقي، تقول الحركة الإسلامية بأنها تحاول الاعتبار بكلا الوجهين السلبي والإيجابي للتجارب التي يمتلئ بها التاريخ الإسلامي في مجال ردع العدوان بالممارسة الجهادية؛ إذ لا يغفل التاريخ كثيراً عن الحالات الشاذة التي أصابت المجتمع الإسلامي في فترات مختلفة؛ حين ركن الكثير من المسلمين إلى حياة الدعة والاستسلام، حتى بات عدوهم يذبحهم دون عناء[*].

وفي عصر الوعي والنهوض الإسلاميين تعمل الحركة الإسلامية للحيلولة دون تكرار مثل هذه التجارب القاسية؛ فكان عليها الأخذ بزمام المبادرة؛ لأن الإسلام لا يرتضي الخنوع والاستسلام في عالم تحكمه

(*) حدث ذلك ـ على سبيل المثال ـ أيام الغزو المغولي للعراق؛ حيث كان الغزاة يدخلون بيوت المسلمين ويقتلونهم، دون أية مقاومة أو اعتراض؛ حتى كان الواحد منهم يقتل جماعة كبيرة من المسلمين بمفرده، وهو لا يملك سلاحاً.

الكواسر. ويوضح السيد محمد تقي المدرسي هذا الأمر من خلال تجربة العراق الحالية وخيار الإسلاميين حيال ذلك بقوله:

«في العراق هناك طرق كثيرة للتصفية، السم، الضرب بالحديد على الرأس، إذابة الجثث بالمواد الكيماوية، تأكلك الكلاب، تُدفن وأنت حيّ، تُحرق حتى الموت بالسجائر. إذن ماذا تختار؟ أنتم تفهمون إذن أنّ الشاب يفضّل أن ينفجر مع قنبلة ويموت وحيداً أفضل من أن يقع حياً بأيدي البعثيين.. ونحن لم نختر طريقة العمل هذه، أنها فُرضت علينا نتيجة سلوك النظام»(٥).

ويمكن حصر الضرورات التي فرضت على الإسلاميين في العراق الشروع بممارسة الكفاح المسلح، خلال النصف الثاني من العام ١٩٧٩، بما يلي:

١ ـ الاستجابة لطبيعة مرحلة الصراع السياسي.

٢ ـ فتوى الإمام الصدر بمقارعة النظام بحد السيف، وتفجيره للثورة خلال النصف الثاني من العام ١٩٧٩.

٣ ـ الاستجابة للتكليف الشرعي (الديني)، الذي يفرض ممارسة عملية الدفاع عن النفس والدين.

وبالتالي؛ فإن «الجهاد» بات الحل النهائي الذي يتوسل به الإسلاميون العراقيون لاستئصال حالة البغي التي تمارس عليهم من قبل نظام صدام حسين، بعد استنفاد أسلوبي الحكمة والموعظة الحسنة. وقد أفرز الكفاح المسلح الذي مارسته الحركة الإسلامية العراقية عدة أساليب وظواهر، لها عمق في التأريخ والتشريع الإسلاميين، إلاّ أن المجتمع الدولي لم يألفها أو يفهمها. ولعل من أبرزها ظاهرة العمليات

الاستشهادية ـ كما يسميها الإسلاميون ـ أو ـ الانتحارية ـ كما يسميها الغربيون ـ وهذه الظاهرة أكدتها ـ في الوقت الراهن ـ ردود الفعل تجاه الإرهاب الرسمي.

وتقف ثورة الإمام الحسين بن علي(ع) في مقدمة العمليات الاستشهادية التي يحفل بها التأريخ الإسلامي؛ إذ واجه الحسين بأصحابه الاثنين والسبعين وأهل بيته؛ جيش يزيد الجرار البالغ عشرين ألف مقاتل ـ حسب التقديرات ـ بشكل جعل الإسلاميين يستلهمون من حيثيات المعركة وأسلوبها؛ المعاني والخطط منذ أكثر من ١٣٥٠ عاماً وحتى الآن. وما ثورة الإمام الخميني في إيران إلاّ مثال بارز في هذا المجال؛ حتى كان لها الأثر البالغ في إعادة روح المقاومة ضد الظلم والعدوان والإرهاب لدى المسلمين، ومنهم مسلمو العراق.

وتتمثل أهم أهداف الحركة الإسلامية العراقية في ممارسة الكفاح المسلح خلال مرحلة الصراع، بما يلي:

١ ـ تحطيم حاجز الخوف الذي يشل التحرك الجماهيري الشامل المناهض للنظام؛ إذ يؤكد الشيخ محمد مهدي الآصفي على أن «النظام في العراق لم يستطع البقاء في السلطة إلاّ بقمع الشعب وإرهابه، ولإسقاط النظام يجب ـ قبل كل شيء ـ أن نحطم حاجز الإرهاب هذا، كي يتاح للناس أن ينزلوا إلى الشارع بالملايين»(٦).

وأوضحت إحدى الفصائل الجهادية الإسلامية نتائج هذه المحاولات من خلال بيانها الذي أصدرته في أواخر العام ١٩٨٦، وجاء فيه: أنّ «إستراتيجية قوات الشهيد الصدر(قدس) لكسر حاجز الخوف، وتحطيم هيبة النظام العفلقي الجائر، قد حظيت بنجاح باهر، وأثمرت في عطاء جماهيري وحضور جهادي فاعل».

٢ ـ زعزعة كيان النظام، من خلال تدمير المؤسسات الرئيسية التي تقف عليها أقدامه، وخصوصاً تلك التي تمارس العمل المضاد للحركة الإسلامية بشكل مباشر، كالأمن والمخابرات والجيش الشعبي ومنظمات الحزب الحاكم، وربما يتعدى هذا الهدف ـ أحياناً ـ إلى محاولة إسقاط النظام، كما حدث بالفعل.

٣ ـ إسقاط القناع عن وجه النظام سياسياً وإعلامياً، على المستويين المحلي والدولي.

٤ ـ طرح القضية الإسلامية في العراق عالمياً، من خلال حمل وسائل الإعلام على تناقل أنباء ما يتعرض له الشعب من ممارسات على يد النظام، فحدوث عملية عسكرية ـ مثلاً ـ سيثير الكثير من التساؤلات في الخارج حول أسباب وظروف العملية، وحول الوضع في العراق عموماً.

وتعتقد الحركة الإسلامية بأن ذلك كله يدفعها لممارسة الكفاح المسلح، كوسيلة حتمية، دون أي تردد أو تراجع، حتى تحقيق أهدافها. وهو الأمر الذي جعل العمل العسكري بالنسبة لها «أهم وأخطر سبيل ثوري إسلامي ينسجم مع المرحلة ويتناسب مع طبيعة النظام».

النظام يطلق الرصاص

الحركة الإسلامية العراقية دخلت المرحلة السياسية في العام ١٩٧٩ متأبطة البندقية دفاعاً عن نفسها، وذلك يعني أنها ظلت وطوال عشر سنوات تقريباً، أي من عام ١٩٦٩؛ حين بدأ نظام البعث هجومه ضد الوجود الإسلامي في العراق؛ تعيش حالة الصبر واستنفاد الحجة واستكمال مقومات مرحلة الكفاح المسلح من الوجهتين الشرعية والسياسية، دون رد عملي على ممارسات النظام. وفي هذا مؤشر آخر

على مبادرة النظام للبدء بإطلاق الرصاص مع سبق الإصرار. فمنذ الأيام الأولى لوصوله إلى سدة الحكم؛ شرع النظام البعثي في عملية تصفية الحركة الإسلامية، ولعل حزب البعث لم يكن سوى الرصاصة التي أراد بها الاستعمار قتل الإسلام في العراق. وقد حكمت فصول الكتاب السابقة قصة هذه المعركة الدموية بإسهاب.

وحين حملت الحركة الإسلامية السلاح للدفاع عن نفسها ونصرة شعبها؛ توالت ضدها الاتهامات؛ بهدف إسقاطها وتشويه صورتها. فعلى سبيل المثال نشرت وسائل إعلام النظام أكثر من خمسين مقالاً وتحقيقاً وخبراً حول الحركة الإسلامية خلال شهر واحد فقط (نيسان/ إبريل ١٩٨٠)، وكلها تصب في دائرة الاتهام بالإرهاب والقتل وممارسة العنف. وكنماذج لتلك الحملة الصاخبة؛ نستعرض ما نشرته مجلة ألف باء الرسمية فقط؛ وعلى النحو التالي:

١ ـ الخميني «نقل أطناناً من مادة T.N.T من بريطانيا إلى عصابة حزب الدعوة»[٧].

٢ ـ إنّ عناصر حزب الدعوة كانت تجمع المعلومات حول رجال الدين لوضع مخطط اغتيالهم[٨].

٣ ـ «أرادوا ذبح الناس، كل الناس.. لا فرق عندهم بين امرأة عجوز.. وطفل بريء،، استهدفوا حياة الشعب دون استثناء.. ورسموا لقتله صوراً عديدة.. واستخدموا كل شيء من أدوات القتل والإجرام»[٩].

٤ ـ إنّ قنابلهم «كانت تستهدف مناسبتين دينيتين الأولى زيارة الأربعين وهي العشرين من صفر والمناسبة الثانية ذكرى وفاة الرسول»[١٠].

٥ ـ لدى هذه العناصر خطة «بتفجير المدارس الابتدائية والمنتزهات والمستشفيات في الناصرية»[١١].

٦ ـ كشف أحد مسؤولي الخطوط المسلحة للدعوة عن أحد مخططات عصابته ـ وهو رهن الاعتقال ـ بقوله: «كنت أخطط للقيام بتفجير صحن مرقدي الإمام موسى الكاظم والإمام الأعظم»[١٢].

والواضح أنّ هذه الأخبار المرسومة بتأنٍ؛ تخاطب أحاسيس الإنسان العادي وتتلاعب بعواطفه، في إطار عملية غسيل دماغ مركزة، تهدف إلى إثارة شعور الكراهية والغضب لدى جميع طبقات الشعب ضد الحركة الإسلامية. ووفقاً لذلك يمكن إدراك ماهية وحجم مخطط الإسقاط والتشويه الذي غالباً ما يستخدم فيه النظام أساليب إعلامية دقيقة[١٣].

ولم يقتصر هذا المخطط على نظام البعث في العراق؛ بل ساهم فيه العديد من الأطراف الدولية؛ بالشكل الذي صوّروا فيه الحركة الإسلامية العراقية على أنها عصابة إرهابية دولية، على غرار (المافيا) ـ مثلاً ـ[١٤]. وقد أشار السيد محمد حسين فضل اللّه إلى هذه الحقيقة في أعقاب تفجير مقري المارينز والقوات الفرنسية في لبنان وتوجيه الاتهام له شخصياً، بقوله: «أنهم (أي: الدوائر الغربية) غالباً ما يتهمون هذا الجو الإسلامي الذي يعطونه عدة أسماء منها حزب الدعوة وحزب اللّه بعدة أحداث مشابهة»[١٥]. وهذا يعني أنّ كل من يتبنى الإسلام الأصيل فكراً وسلوكاً فهو إرهابي بالقوة ـ في عرف الدوائر الغربية ـ. وقد دأبت الإعلام الغربي على تشبيه الحركات الإرهابية في الغرب بالحركات الإسلامية، والعكس صحيح أيضاً، إلى الحد الذي وصفوا فيه تجمعات إرهابية خطرة في أميركا بأنها «حزب اللّه أميركي».

ولا شك؛ فإن هذه الإتهامات نابعة من خوف حقيقي؛ لأن العمليات الفدائية للحركة الإسلامية العراقية ضد النظام، صوّرت لحكام الغرب بأن في وجود الحركة الإسلامية خطراً على المنظومة الغربية برمتها، وهو أمر لم يدخل في حسابات الحركة الإسلامية، إذ ليس في نيتها أو مصلحتها أو مقدورها الدخول في صراع مع الغرب، إلاّ أن المصادر الأمنية في واشنطن قالت: «إن لديها من المعلومات ما يدفعها إلى الاعتقاد بأن طهران ستحاول ربط اللقاء المرحلي بين الأكراد وحزب الدعوة في العراق بمجموعة الأكراد في تركيا لوضع إستراتيجية تخريبية موحدة تستهدف أيضاً مصالح ومنشآت حلف شمال الأطلسي»(١٦). ولعل أفضل تعبير عن هذا الرعب المصطنع هو الذي أطلقه الرئيس الأميركي الأسبق (رونالد ريغان)، بقوله:

«إن الخطر يهددنا في بيوتنا، إذ يتواجد آلاف الإرهابيين في الشرق الأوسط، وهم مستعدون للقيام بأعمال فدائية في جميع أنحاء العالم»(١٧).

والمؤكد أن ريغان لا يتهم هنا سوى الإسلاميين، وفقاً لما جاء على لسان الكاتب الفرنسي (كريس كوجيرا): «نحن نرى وراء كل شيعي إرهابياً مضاعفاً»(١٨). وفي تصريح لرئيس الاستخبارات العسكرية الأميركية في بيروت لجريدة (سبوت لايت)، يصف فيه أبناء الحركة الإسلامية قائلاً:

«كيف تتعامل مع أشخاص لا يعرفون معنى الخوف؟ كيف تتعامل مع أشخاص لا يعبأون حتى وإن دمّرت الأرض أمامهم؟ نحن نتعامل مع جيل مختلف، جيل يمهد لولادة الإسلام من جديد»(١٩).

وخوف الدوائر الاستعمارية العالمية من ردود فعل الإسلاميين الشيعة العراقيين تجاه الإرهاب الرسمي؛ حمل صحف الغرب للتسابق على

محاولة الإمساك بطرف الخيط، من أجل الوصول إلى حقيقة الحركات الإسلامية، باعتبار «أن المعلومات المتوفرة حول هذه الجماعات شحيحة، وأنّ القليل الذي نعرفه أكثر إرباكاً مما لا نعرف»[٢٠] على حد قول مجلة مدل ايسترن ستديس البريطانية. وربما تكون مجلة (جون افريك) الفرنسية من وسائل الإعلام السبّاقة في هذا المجال، فقد نشرت تحقيقاً صحفياً مسهباً في بداية العام ١٩٨٤ عن الحركات الإسلامية، تحت عنوان: «كتائب الكاميكاز: حدود الإسلام التي تهز العالم»؛ ذكرت فيه بأن هؤلاء «يريدون قهر العالم». وأوردت تخطيطاً خيالياً مثيراً عن ارتباط فصائل الحركة الإسلامية بعضها ببعض، وزعمت أنّ المجلس الأعلى للثورة الإسلامية هو أعلى سلطة الانتحاريين، فصرح له أحدهم بأنه «يعمل على زعزعة الأنظمة العربية من المحيط إلى الخليج»، فيما هدد آخر ـ أمامه ـ بتفجير البيت الأبيض، حيث يقول: «وأعلن أمامي بأنه يستطيع خلال أسبوع واحد جمع أكثر من ٥٠٠ ممن يرغبون في الموت لدى هذه الجماعات مراكز في أنحاء العالم، بما في ذلك أميركا اللاتينية، حيث تستقطب السوريين واللبنانيين»[٢١].

ويعيد هذا التحقيق إلى الأذهان ما نشرته إحدى المجلات اليابانية، التي علقت على صورة كبيرة نشرتها لطابور من الأسرى العراقيين في الجمهورية الإسلامية، زاعمة بأنهم متطوعو العمليات الانتحارية[٢٢]. وكذلك التقرير الذي نشرته (واشنطن بوست) خلال شباط / فبراير ١٩٨٤ حول الحركة الإسلامية ونشاطاتها وقياداتها، وعلاقاتها بالإرهاب والإرهابيين[٢٣].

إذن.. كيف يتعامل الاستعمار والأنظمة مع الرد المسلح للإسلاميين؟ والإجابة على هذا السؤال ما زالت تدرسها اللجنة الإسرائيلية الأميركية

المختصة (ومقرها واشنطن) بجدية كاملة، ويبدو أن الدوائر الغربية المختصة عندما استنفدت سياسية التشويه والإسقاط، اتجهت نحو الإجراءات الاحترازية العملية. وفي هذا الصدد يقول أحد المختصين في وزارة الخارجية الأميركية:

«إن الإدارة الأميركية بصدد الإعداد لهجوم ضد الجمهورية الإسلامية في إيران والحركة الإسلامية في لبنان والعراق والخليج؛ وما لم نوقفه الآن (أي: المد الإسلامي)؛ فإنه سينتشر إلى نصف العالم. لقد صرفنا وقتاً طويلاً وجهوداً مضنية لمحاربة هؤلاء المسلمين؛ فلماذا لا نحلل دوافعهم ونمتص نقمتهم»[٢٤].

ولا شك أنّ الإدارة الأميركية عجزت عن امتصاص نقمة الحركة الإسلامية؛ لأنها هي التي صنعت هذه النقمة وظلت تؤججها؛ إذ تكمن المشكلة في أن (البيت الأبيض) وضع نفسه قيِّماً على استتباب الاستقرار في الكرة الأرضية، وعلى تعريف الإرهاب وتصنيف الإرهابيين، وعلى أنّ كل من ليس معها فهو إرهابي، وهو ضد الأمن العالمي. وقد كثر الحديث خلال العام ١٩٨٤ عن تهديدات الرئيس رونالد ريغان وإجراءاته في هذا المجال؛ فقد ذكر بأنه «سيتخذ إجراءات سريعة وفعالة ضد الإرهابيين»[٢٥]. وتضيف (الهيرالد تربيون) ـ التي نشرت التهديد ـ بأن «الإدارة الأميركية أعلنت عن عجزها، ولكنها تأمل بأن تثمر التحذيرات الموجهة للدول التي تدعم الإرهاب، وقد انشغل المسؤولون الأميركيون بهذا الموضوع منذ قيام إيران بدعم الإرهابيين»[٢٦]. كما طلب ريغان من لجنة مختصة مؤلفة من عدة أجهزة أميركية دراسة وافية عن المذهب الشيعي، لفهم دوافع الإرهاب وعوامله، إذ أصبحت كلمة «الشيعة» مرادفة للإرهاب. وفي ضوء ذلك «اقترح جورج شولتس وزير

الخارجية الأميركية.. القيام بضربات مضادة إلى قواعد الإرهابيين. ولكن أين هذه القواعد؟ يقول وليم كولبي رئيس الـ(C.I.A) السابق في آخر حديث له: «ولكن لو تمكنا من العثور على معسكر تدريبي متقن وصغير لحزب الدعوة»[٢٧]. وصرح وزير الخارجية الأميركية أيضاً في أعقاب اختطاف إحدى الطائرات الكويتية بأن «أميركا يجب أن تكون على استعداد لاستخدام القوة المضادة للإرهاب، حتى لو أدى ذلك إلى مقتل بعض الأبرياء»[٢٨].

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ الحركة الإسلامية العراقية تدين عمليات اختطاف الطائرات، وتقول بأنها مجرد تهمة تلاحقها دون دليل حسي أو قانوني، لأنها أعلنت مراراً أنها لا تتبنى هكذا ممارسات، فمثلاً في حادث اختطاف الطائرة العراقية الذي وقع في نهاية العام ١٩٨٦ نفى متحدث باسم الحركة الإسلامية العراقية في ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر مسؤولية الحركة عن العملية بالاشتراك مع منظمة الجهاد الإسلامي، وأكد على أن «عمليات اختطاف الطائرات أو تهديد الملاحقة الجوية لا يندرج في سياق التوجهات التي تتبناها الدعوة الإسلامية»[٢٩].

ولكن أحد فروع أجهزة المخابرات المستقرة في بيروت ـ وفي سياق اتهاماتها ـ أشاعت بأن (الدعوة) قامت بالعملية بهدف احتجاز وزير الداخلية الأردني السابق (سليمان عرار) الذي كان موجوداً على متن الطائرة، لمبادلته بمحمد هادي السبيتي أحد قيادييها، والمحتجز في الأردن منذ عدة سنوات.

وكانت الإدارة الأميركية قد شكلت قوة (مضادة للإرهاب) تحت اسم (فرقة دلتا)، في أعقاب اختطاف الطائرة الكويتية (كاظمة)، وتقرر إدخالها إيران عنوة والسيطرة على مطار طهران، بغية إنهاء عملية

الاختطاف، ولكن هذه الخطوة ـ بحد ذاتها ـ تطرح العديد من التساؤلات، منها ما يرتبط بتصور الرئيس الأميركي عن طبيعة القوانين التي تحكم العلاقات الدولية وسيادة الدول ومبرراته لخرقها. في حين أكدت بعض المصادر الدبلوماسية الغربية في العاصمة الأميركية على أنّ من أسباب عدم ظهور ردود الفعل السريعة لواشنطن تجاه ما أسمته بالإرهاب هو «بدء الأجهزة الأميركية.. تحركاً سرياً مكثفاً من أجل الحصول على معلومات كافية عن قيادات الإرهاب في المنطقة والأسماء التي ترتبط معها، ومن ثم توجيه ضربات (إرهابية) مضادة تأتي في إطار عدم الكشف عن مصدرها من جهة، وتفادي إثارة الرأي العام الداخلي عن أي تجاوز لوكالة المخابرات الأميركية من جهة أخرى»[٣٠].

وفي هذا الصدد كُشف النقاب في العاصمة الإيرانية عن قائمة أعدتها المخابرات الأميركية بالتعاون مع مخابرات النظام العراقي، تحتوي على أسماء القيادات الإسلامية العراقية؛ بهدف تصفيتها سياسياً أو جسدياً. ويعود التنسيق المخابراتي بين النظامين العراقي والأميركي إلى حادث تدمير السفارة العراقية في بيروت في العام ١٩٨١، والذي وضعت فيه الولايات المتحدة الحركات الإسلامية في العراق ولبنان ضمن الكيانات الخطرة التي تهدد وجودها في المنطقة. وسبق ذلك إرسال وزير الخارجية الأميركية ـ «الكسندر هيغ» برقية مواساة إلى نظيره العراقي، جاء فيها:

«باسم الحكومة الأميركية والشعب الأميركي، أود أن أعرب عن أسفي العميق لتفجير سفارتكم في بيروت، إننا ندين هذا العنف والإرهاب الوحشيين».

وخلال كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٨٤ زار العراق عدد من

المسؤولين الأميركيين، بهدف دراسة النشاطات المعادية للمصالح الأميركية في المنطقة، فوضع النظام العراقي ملف الحركة الإسلامية والتحقيقات التي أجرتها أجهزته في مديرية الأمن العام (الشعبة الخامسة) وجهاز المخابرات تحت تصرف الوفد الأمني الأميركي[٣١]. كما تحدثت بعض الدوائر الدبلوماسية في لبنان عن اتفاقية أمنية ثلاثية بين النظام العراقي والولايات المتحدة الأميركية والكيان الصهيوني، تهدف إلى القضاء على (الأصولية) الإسلامية الناشطة في منطقة الشرق الأوسط[*].

ومن جهة أخرى قطعت حكومة الولايات المتحدة أشواطاً كبيرة في طريق تنفيذ مشروع «المنظمة الدولية لمكافحة الإرهاب». وقد جاء في وثيقة سرية لوزارة الخارجية الأميركية بأن هذا المشروع يهدف ـ بشكل رئيس ـ إلى ما يلي:

١ ـ تبادل وتوفير المعلومات مع أنظمة البلدان المشتركة في (المنظمة) حول الإرهابيين والمنظمات الإرهابية، وأساليب التعامل معها، بالاستعانة بالخبراء الأميركان.

٢ ـ تدريب قوات الأمن والمخابرات التابعة للحكومات الأعضاء في «المنظمة» على القيام بمهام مكافحة الإرهاب وقمع المعارضة الداخلية، وتتولى مهمة ذلك ـ أي التدريب ـ الأجهزة المختصة في الولايات المتحدة الأميركية.

(*) دخلت الولايات المتحدة الأميركية الحرب ضد إيران إلى جانب النظام العراقي خلال العام ١٩٨٤، في إطار الدعم ألاستخباري الواسع. واعتباراً من العام ١٩٨٦، وتحديداً بعد دخول القوات الإيرانية وقوات المعارضة الإسلامية العراقية مثلث الفاو في جنوب العراق، تحوّل التعاون إلى تدخل أمريكي مباشر من خلال محاصرة البحرية الإيرانية في المياه الخليجية، وضرب بعض قطعاتها، وقصف منابع النفط الإيراني، فضلاً عن الدعم ألاستخباراتي اليومي والمباشر للجيش العراقي عبر طائرات الأواكس وغيرها.

٣ ـ التدخل المباشر من قبل الولايات المتحدة في عمليات قمع المعارضة الداخلية والشخصيات والحركات المناهضة لأنظمة الحكم المشتركة في هذا البرنامج والمعادية للمصالح الأميركية في المنطقة[٣٢].

وأرسلت الولايات المتحدة الأميركية ـ في ذات السياق ـ وحدات عسكرية خاصة مع مجموعات من الخبراء إلى خمسة مراكز في الشرق الأوسط تقع قرب إيران. وقالت شبكة (A.B.C) التلفزيونية الأميركية بأنه في حالة وقوع أي هجوم يستهدف المصالح الأميركية في المنطقة فإنه من المتوقع أن تقوم واشنطن بقصف عدد من مواقع الحركات الإسلامية المستقرة في إيران، وقد حددت المؤسسة العسكرية الأميركية قواعد هذه الحركات[٣٣].

الإجراءات القمعية للنظام

على مستوى الإجراءات القمعية التي مارسها النظام العراقي ضد الحركة الإسلامية، بدعم من أنظمة أخرى، وظهرت آثارها ونتائجها على السطح، فإنها توزعت على أساليب رئيسية ثلاثة، هي:

أولاً ـ التصفيات الجسدية والسياسية.

ثانياً ـ الاحتواء.

ثالثاً ـ الدفاع الثابت.

في إطار الأسلوب الأول تدخل عملية بث العملاء والإشاعات وإثارة الخلافات في صفوف الحركة الإسلامية وتشويه صورتها وإسقاط سمعة قيادييها. وقد خصصت إدارة المخابرات الأميركية ـ كما يقول مصدر إسلامي عراقي ـ مركزاً ضخماً مجهزاً بأحدث المعدات والخبراء والعملاء لمراقبة الحركة الإسلامية ومتابعة نشاطاتها وتحركاتها[٣٤]. كما

قامت أجهزة المخابرات الأميركية بالتعاون مع عدد من مخابرات دول الشرق الأوسط بمحاولات كثيرة لتصفية رموز الحركة الإسلامية في المنطقة جسدياً، ومنها محاولات اغتيال السيد محمد حسين فضل اللّه، والتي كان آخرها المحاولة التي جرت في ٨ آذار/ مارس ١٩٨٥ في بيروت[٣٥]. وكذلك اغتيال الدكتور إياد حبش في إيطاليا، والتضييق على الإسلاميين ـ العراقيين منهم خصوصاً ـ في فرنسا وإيطاليا ويوغسلافيا والولايات المتحدة الأميركية وتركيا، واحتجاز عدد منهم. فعلى سبيل المثال اعتقلت السلطات اليوغسلافية عدداً من الإسلاميين العراقيين خلال عامي ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤، وقامت بتسفيرهم بعد التحقيق معهم، بحجة ممارستهم لأعمال غير قانونية، كالدعوة للإسلام في صفوف المسلمين اليوغسلاف.

وقد جربت المخابرات الأمريكية أسلوب اختراق الحركات الإسلامية في عدة قضايا، منها قضية طبع جوازات السفر والوثائق الرسمية العراقية، الذي قامت به الحركة الإسلامية ـ وبشكل سري للغاية ـ في فلوريدا بالولايات المتحدة الأميركية خلال حزيران ١٩٨٥، فبعد انكشاف العملية تم إلقاء القبض على عدد من الإسلاميين العراقيين، بينهم الدكتور رضا حسان والدكتور صلاح شبر، وذكرت صحيفة الأوبزرفر بأن السلطات الأميركية حاولت الاستفادة من صلاح شبّر وجماعته، كقناة للاتصال مع قيادة حزب الدعوة السرية العليا، وبشكل أعم لمعرفة عالم النشاط الشيعي السرّي المبهم. وتضيف بأن:

«هناك أيضاً إشاعات تتحدث عن (اتفاق) بين (الدعوة) والسلطات الأميركية، تتعامل بموجبه السلطات مع (قضية مطبعة فلوريدا) بلين، مقابل التعرف على الحركة، وتحاول المخابرات المركزية ومكتب

التحقيقات الفيدرالي.. جنباً إلى جنب مع المخابرات الغربية تكوين صورة واضحة عن قيادة وتركيبة الحركة الشيعية العالمية»[٣٦].

وهو الأمر الذي لم يحدث مطلقاً، فقد أدى رفض الدكتور صلاح شبّر أي انفتاح على الأجهزة الأميركية إلى إبعاده خارج الولايات المتحدة الأميركية ومنعه من دخولها. فالمخابرات الدولية، وفي مقدمتها الـ(C.I.A) تسعى لمعرفة الخطوط العريضة لأسرار الحركة الإسلامية، وذلك بهدف التعامل معها والقضاء على خطرها بالدرجة الأولى. أما الهدف الثاني لأميركا من محاولة الاتصال بالحركة فهو وجود حوالي ٤٠.٠٠٠ من الطلاب والخريجين في بريطانيا، وهم من إيران، العراق، باكستان والكويت[٣٧].

وفي وقت لاحق أشيع بأن قيادة حزب الدعوة ـ الذي اتهمته الحكومة السعودية بالتفجيرات التي وقعت في العاصمة الرياض في ١٨ أيار/ مايو ١٩٨٥ ـ قد أجرت اتصالات مع الحكومة السعودية نافية علاقتها بحوادث التفجير، وانّ الحزب عرض «على السعودية خلال الاتصالات الدخول في تنسيق أمني معها من أجل منع احتمال تكرار مثل هذه العمليات في المستقبل، كما تعهد بالحؤول دون لجوء الأقلية الشيعية في مقاطعة الأحساء شرقي المملكة إلى أعمال عنف ضد الحكومة المركزية. وفي مقابل ذلك، طلب حزب الدعوة من السلطات السعودية دعمه سياسياً»[٣٨]. وضمن السياق نفسه تقول بعض أجهزة المخابرات الغربية بأنه:

«يوجد في الوقت الحاضر خلاف داخل الحزب بين جناحين أحدهما يدعو إلى إتِّباع العنف كوسيلة للعمل ضد حكومات الدول الخليجية، في حين يدعو الجناح الثاني إلى العمل سياسياً ودبلوماسياً في محاولة لاستمالة دول الخليج والفوز بتأييدها في وجه الحكومة العراقية»[٣٩].

ويبدو من ردود فعل الحركة الإسلامية أنّها لا تولي مجمل هذه المزاعم أية عناية، لأنها تعتبرها ـ كما تقول ـ جزءاً من عملية التشويه والإسقاط التي تستهدفها.

أما الأسلوب الثالث المتمثل في الإجراءات الدفاعية الثابتة، فنورد عليه نماذج مثيرة من الولايات المتحدة الأميركية والعراق. ففي واشنطن بنت الحكومة موانع كونكريتية في الطرق المؤدية إلى البيت الأبيض، لأخذ الاحتياط من هجمات انتحارية يقوم بها الفدائيون الإسلاميون[٤٠]. وفي العراق أخذ النظام يوزع الاستمارات الإحصائية الدورية ابتداءً من العام ١٩٨١، لمعرفة اتجاهات العراقيين السياسية والفكرية، ممتلكاتهم، تحركاتهم الاجتماعية العادية، أقاربهم، ضيوفهم، زياراتهم.. الخ، ولإحصاء أنفاسهم أيضاً. وكذلك الحراسة البشرية والإلكترونية المشددة وتطويق المباني الحكومية بالكتل الخرسانية الضخمة، والاحتياطات الأمنية التي ليس لها مثيل في أية دولة أخرى، لا في زمن السلم ولا في زمن الحرب. وفي بعض بلدان المنطقة أيضاً نصبت أجهزة حديثة جداً لمراقبة المهاجرين والمقيمين الأجانب[٤١]، وعلى وجه التحديد من يشك بعلاقتهم بالحركة الإسلامية من العراقيين والإيرانيين واللبنانيين، كما تعززت الحراسات المشددة على المباني الحكومية والسفارات والمصالح الأجنبية، وخصوصاً الأميركية والبريطانية والفرنسية والعراقية، وبنيت حولها الأسوار الكونكريتية ونصبت عليها أيضاً أجهزة التصوير الإلكتروني، فضلاً عن تصفية أي تحرك مشكوك به في الحال.

الثقل العسكري للحركة الإسلامية

الحديث في هذا الجانب يشكل ـ عادة ـ نوعاً من الخطورة على الحركة الإسلامية العراقية، كما يقول مسؤولوها، بالنظر لحساسيته

وطبيعته السرية، إذ تحيطه بجدار من السرية والتكتم، إلى حد قد يعجز فيه كبار مسؤوليها ـ من غير أصحاب العلاقة والاختصاص ـ عن معرفة تفاصيله. وفي ضوء ذلك نرى أنّ أدبياتها ووسائل إعلامها قلما تتناول ما يتعلق بحقيقة ثقلها العسكري، على مستوى أجهزتها العسكرية المختصة وخطوطها، أو مستوى وجودها في القوات المسلحة العراقية. ولكن تبقى عملية البحث والمتابعة هي السبيل الوحيد الذي يستطيع المراقب من خلاله كشف جزء من تلك الحقيقة.

يمكن القول بأن جماعة الأخوان المسلمين كانت السبّاقة من بين الحركات الإسلامية العراقية إلى بناء نواة الخطوط العسكرية الإسلامية، وذلك منذ بداية الخمسينات، بل لعل بداياته الأولى تعود إلى العام ١٩٤٨، وهي السنة التي اشتركت فيها مجاميع من (الأخوان) العراقيين في حرب فلسطين. ثم بادرت الجماعة إلى دخول القوات المسلحة العراقية، حتى أصبحت تضم في صفوفها عدداً من الضباط والمراتب، وبرز ذلك ـ تحديداً ـ خلال حكم عبد الرحمن عارف. إلاّ أنّ النظام البعثي تمكن خلال السنوات الثلاث الأولى لحكمه من تصفية معظم وجود جماعة الأخوان في القوات المسلحة.

أمّا الفصيل الشيعي في الحركة الإسلامية فقد اقتحم هذا المجال متأخراً، إذ تولّد التفكير فيه مع اتساع تنظيمات حزب الدعوة، الذي يعود له تشكيل أول وجود إسلامي (شيعي) حقيقي في القوات المسلحة العراقية. ففي السنة الأولى من حكم البعث وجدت (الدعوة) نفسها مضطرة لبناء تنظيمها العسكري بشكل أكثر جدية، تماشياً مع مرحلة المواجهة الدموية التي أدخل النظام الجديد العراق فيها. وظل المسؤول عنه لعدة سنوات (منذ منتصف الستينات وحتى اعتقاله في العام ١٩٧١)

عبد الصاحب دخيل. وقد تنبهت الحركة الإسلامية إلى أهمية هذا الجانب من قبل، واعترته من أهم الوسائل الأساسية التي تحقق أهدافها من خلالها، إذ اتجه تفكير الإسلاميين خلال العام ١٩٦٧ نحو إرسال أعداد من عناصرهم ـ المدنية ـ للتدريب في معسكرات حركة (فتح) الفلسطينية في إحدى الدول العربية، ومن ثم الاشتراك في عمليات فدائية ضد الكيان الصهيوني، وذلك بعد فتوى الإمام السيد محسن الحكيم بجواز العمل في صفوف (فتح)، شريطة أن تكون قيادتها حكمية.

وتقرر ـ بشكل مبدئي ـ أن تتم عملية الإرسال بأسماء الأفراد ـ دون الاسم الصريح للحركة الإسلامية ـ. ولكن حين درست قيادة حزب الدعوة هذه الفكرة بعناية؛ وجدت أنها تهدد كيان الحركة، وتكلفها الاصطدام بالسلطة في وقت مبكر؛ فستكتشف السلطة أن الإسلاميين يتهيأون لبناء أجهزتهم العسكرية. وعلى هذا الأساس توجهت الأنظار نحو ساحة أخرى، هي لبنان. وعلى الرغم من أنّ الحركة الإسلامية العراقية استفادت كثيراً من الساحة اللبنانية في هذا المجال، وتحديداً من خلال امتداداتها في حركة أمل؛ إلاّ أنها اعتمدت ـ بشكل أساس ـ على الساحة العراقية في تشكيل خطوطها العسكرية، وخاصة ما يرتبط بالجيش العراقي. وفي وقت لاحق اضطرتها ظروف المحنة واتساع دائرة الكفاح المسلح إلى تدريب بعض عناصرها المدنية في الخارج، ثم ربطهم بالداخل مرة أخرى.

وفي إطار حملتها الشاملة ضد حزب الدعوة عام ١٩٧٢؛ تمكنت السلطة العراقية ـ للمرة الأولى ـ من الإمساك بطرف أحد خطوطه العسكرية، وذلك في شهر آب/ أغسطس من نفس السنة؛ بعد إلقاء القبض على (١٨) من عناصره؛ يقودهم عبد اللّه فضل التميمي. وتمت

محاكمتهم في محكمة الثورة بتاريخ ٢١ كانون الثاني/ يناير، وقد ذكر قرارها بأن مديرية الأمن العام ألقت القبض على هؤلاء «لانتمائهم إلى حزب (الدعوة الإسلامية) غير المجاز قانوناً، وحيازتهم على الأسلحة والمتفجرات المضبوطة بحوزتهم»(*).

كما اتجه تفكير الحركة في هذه الفترة لزج عناصرها في كليات القوات المسلحة، وخاصة الكلية العسكرية. وتحقق هذا التوجه عملياً في أوائل السبعينات. وكان آية اللّه السيد محمد باقر الصدر ـ من خلال توجيهاته وتأكيداته الدائمة ـ متفاعلاً للغاية مع هذه الخطوة، وظل يدعمها ويتابعها مع مسؤولي الدعوة. وبرغم الصعوبات التي تواجه المواطن العادي، فضلاً عن المتدين، عند محاولته الانخراط في السلك الأكاديمي العسكري، لكونه محظوراً على غير البعثيين، إلاّ أن الإسلاميين أفلحوا في اقتحام هذا القطاع الهام، واستقطاب أعداد غير قليلة من صغار الضباط والمراتب، الذين ترقوا بمرور الزمن ووصل بعضهم (حتى العام ١٩٨٠) إلى رتبة عقيد ومقدم، كالمقدم المدفعي صدام المقدادي والمقدم قوات خاصة علي.. وغيرهما، وعدد من الطيارين برتبة مقدم ورائد، كالرائد الطيار فلاح حسن إبراهيم والرائد الطيار حسن علوان وغيرهما ممن لا تكشف (الدعوة) عن أسمائهم، برغم أن بعضهم قد أعدم وبعضهم الآخر غادر العراق. وقد وصل قسم من هؤلاء إلى مراكز حساسة في المؤسسة العسكرية العراقية، حيث عملوا خطوطاً مائلة، تُظهر ولاؤها للنظام وتبطن انتماءها للحركة الإسلامية، وأبرز مثال على هذه الحالة الرائد حميد حسن بندر الأسدي (أعدم في العام ١٩٨٠).

(*) انظر: نص القرار في الملاحق.

وبعد إعدام الشيخ عارف البصري ومجموعته في العام ١٩٧٤، كان الخط العسكري لحزب الدعوة في حالة مخاض، حتى تبلور خلال العام ١٩٧٥، حين كان آية اللّه الصدر يشدد على ضرورة الاهتمام الكامل بهذا الخط. وخلال العام ١٩٧٨ حضر ممثلو الخط العسكري عند الإمام الصدر، لبحث واقعه. وخرج الإمام الصدر ـ بعد هذا الاجتماع ـ بنتيجة تتلخص في أنّ الخط العسكري للدعوة دون مستوى الطموح، بسبب ضعف الإمكانات المادية، فقرر منحه ما يملك من إمكانات، ومنها أموالاً (من الحقوق الشرعية) يمتلكها في إحدى دول الخليج. واشتد إصرار السيد الصدر على حزب الدعوة، في أعقاب انتصار الثورة الإسلامية في إيران، كي تتحول خطوطه العسكرية المحدودة إلى تنظيمات واسعة، وهو أمر كانت تفرضه أحداث حزيران/ يونيو ١٩٧٩ وما تلاها، مما دفع الحزب إلى ممارسة العمل الجهادي، بالصورة التي باتت معها حركة الكفاح المسلح تشمل معظم الإسلاميين (مدنيين وعسكريين) على حد سواء[٤٢]، برغم أن موضوع توسيع تنظيمات الحزب العسكرية ظلت مادة للحوار بين قيادة حزب الدعوة والسيد الصدر خلال الأشهر التي تتوسط العام ١٩٧٩، فقيادة الحزب كانت ترى التريث في الأمر، بينما ظل السيد الصدر يشدد على تنمية التنظيم في القوات المسلحة بصورة واسعة، وكان يعتبر أن الرهان الأهم هو على هذا التنظيم[*].

(*) كان الإمام محمد باقر الصدر يدرك جيداً الفرق بين حركته وحركة الإمام الخميني، فالإمام الخميني كان لديه ملايين المقلدين في إيران، وأنّ مرجعيته عريقة، وأنّ لديه المئات من التلاميذ من علماء الدين، وكثير منهم فقهاء وأساتذة كبار، ولديه أنصار في كل وحدة من وحدات القوات المسلحة الإيرانية، بينما لم يكن السيد الصدر يمتلك معظم هذا، ومن=

ولم تكن الخطوط العسكرية لحزب الدعوة موحدة في تنظيم واحد ينساق لقيادة موحدة، بل كانت ـ أحياناً ـ جزءاً من التنظيمات المدنية، أو أنها مستقلة بقيادتها الميدانية، وتخطط وتنفذ بمفردها، في إطار السياسة الجهادية العامة التي ترسمها قيادة لجنة العراق، ولا سيما منذ منتصف العام ١٩٨٠ وما تلاها.

وتعد خطوط الحزب في الجيش العراقي، والتي قادها ضباط من مختلف الرتب والصنوف، أخطر وأوسع الخطوط الجهادية للدعوة وأكثرها أهمية وتأثيرها. ولم تكن هذه الخطوط ـ هي الأخرى ـ ترتبط بتنظيم موحد، بل كانت موزعة إلى عدة خطوط، حسب الصنف والمنطقة، وهي شيء لم تألفه التقاليد الحزبية (حتى على المستوى العالمي)، خاصة إذا عرفنا أنّ هذه الخطوط لم تكن مجرد خلايا ومجموعات محدودة، وإنما هي تنظيمات كبيرة تخضع لها عشرات المجاميع والحلقات الجهادية. ولا شك أنّ للحالة هذه (عدم) الوحدة في التنظيم) وجهين، أحدهما سلبي والآخر إيجابي، فالسلبي يتمثل في الحؤول دون تنفيذ العمليات الواسعة على مستوى البلاد، وإرباك الوضع الجهادي العام، لعدم وجود تنسيق مباشر، إذ لا يتم التنسيق سوى في الرفوف القيادية العليا فقط(*). أما الوجه الثاني (الإيجابي)

=هنا كان يرى أن حزب الدعوة رصيده الحقيقي، ولكنه لم يمسك بجميع مفاتيح الحزب، برغم أن قيادة الداخل بايعته. وكان يحزّ في نفسه أن لا يستطيع الحزب استقطاب ضباط كبار في الجيش، وهو أمر في غاية الصعوبة، بالنظر للتركيبة السكانية في العراق، والتركيبة التاريخية للجيش العراقي، وإجراءات حزب البعث في السيطرة المطلقة على القوات المسلحة وبكل الوسائل.

(*) يستثنى من ذلك المحاولة الانقلابية التي فشلت في المهد، والتي كان مقرراً أن تبدأ في الكاظمية في ٢٠ حزيران، يونيو ١٩٧٩ على شكل انتفاضة مسلحة جماهيرية، إذ تم التخطيط لإشراك معظم خطوط الحزب العسكرية فيها.

لهذه الحالة؛ فإنه يتمثل في الحؤول دون ضرب جميع التنظيمات الجهادية، فيما لو انكشفت أحدها أو عدد منها، وهو ما حصل بالفعل، فقد بقي بعض الخطوط محافظاً على وجوده بالكامل، في حين انهارت خطوط أخرى بالكامل أيضاً. ورجحت الحركة الوجه الثاني، في نفس الوقت الذي حاولت تلافي سلبيات حالة عدم وحدة التنظيم عموماً.

ومن أقوى خطوط حزب الدعوة العسكرية (حتى العام ١٩٨٠): خط قاعدة الحبانية الجوية، خط قاعدة الحرية الجوية في كركوك، خط الفرقة الثانية في كركوك، قاعدة الإمام علي الجوية في الناصرية، خط معسكر التاجي ببغداد، خط لواء المشاة السابع والتسعين، خط قاعدة الموصل الجوية، خط قاعدة المثنى الجوية في السماوة، خط قاعدة الرشيد الجوية ببغداد، خط قاعدة الرمادي الجوية وغيرها.

وقد بدأت الدعوة بالتحضير للكفاح المسلح بعدد من الخطوات؛ أهمها: توفير الأسلحة والمعدات العسكرية الخفيفة والمتوسطة من خلال الشراء أو الاستيلاء عليها من القوات المسلحة العراقية، توفير الأوكار (دور سكنية أو محال ومعامل)، تمويل المتفرعين للعمل المسلح (مدنيين وعسكريين)، اختراق المؤسسات الأمنية والعسكرية، إعداد المخططات الخاصة بالأهداف التي يراد ضربها (مؤسسات أو شخصيات)، الاتصال بقيادات الجمهورية الإسلامية الإيرانية للحصول على إمكانيات التدريب والتمويل، تنظيم مجاميع وخلايا العمل وتوزيعها، إشراك الأنصار وتعبئة أكبر عدد من الناس العاديين للمساهمة في الكفاح المسلح، من خلال الاتصال المباشر أو المنشورات وغيرها.

وبدأت «الدعوة» كفاحها المسلح في إطار عدة منظمات واجهية؛ أهمها: الحركة الإسلامية في العراق (وهي تنظيم الظل للدعوة، وقد استمرت بالعمل حتى أواخر العام ١٩٨١، ثم انهارت بسبب الضربات

القاتلة التي وجهتها لها السلطة)، حركة الثورة الإسلامية في العراق، حركة الفتح الإسلامي، حركة أنصار الحسين، حركة أنصار المنتظر، وغيرها من التنظيمات والمجاميع التي كانت تتشكل بمبادرة من عناصرها، ولا سيما تلك التي ينقطع ارتباطها بالتنظيم الأم أو بالخط العسكري الذي تنتمي إليه في حزب الدعوة. وقد أشرف على العمل العسكري مجموعة من قياديي الحزب المدنيين، إضافة إلى عدد من الكوادر والقياديين العسكريين، أبرزهم: مهدي عبد مهدي، عدنان سلمان الكعبي، عبد الأمير المنصوري، قيس عبد اللّه، سهيل طاهر العلي، الشيخ حسين معن، عبد الحميد ثامر، جواد الزبيدي، نعيم سلمان (وكلهم مدنيون)، النقيب غالب الزبيدي، الرائد حميد الأسدي، المقدم صدام المقدادي وغيرهم (وهم عسكريون).

وقد ساعد وجود الخلايا والخطوط ـ سواء المائلة أو التوابين ـ في المؤسسة العسكرية العراقية الإسلاميين على تنفيذ الكثير من مخططات العمل الجهادي. وقد أشار رئيس المخابرات العراقية ـ السابق ـ في كتابه إلى هذه الحقيقة، ولكن بغموض وتحفظ شديدين، إذ قال بأن حزب الدعوة استطاع ـ عن طريق بعض عناصره ـ النفوذ إلى داخل القصر الجمهوري[٤٣].

أما خط (التوابين)[*] فإنه تشكل ـ فعلياً ـ في أعقاب نداء حزب الدعوة إلى عناصر النظام من الأمن والمخابرات والحزب والجيش والجيش الشعبي في ٢٤ حزيران/ يونيو ١٩٨١ لإعلان توبتهم والالتحاق بصفوف المجاهدين. وجاء في جانب من النداء:

«هذه هي الفرصة الأخيرة التي نمنحها لكم للتوبة، لكي تعودوا إلى حضارة الإسلام وتحقنوا دماءكم وتصونوا مستقبلكم..

(*) وهو غير خط التوابين، الذي تشكل في إيران من بين الأسرى المحررين.

أما الذين يرفضون التوبة ويمعنون في الإجرام بحق المجاهدين في العراق.. فقد أهدرنا دمهم وسوف ينالون جزاءهم العادل».

وقد تنامى خط التوابين في المؤسسة العسكرية العراقية بشكل كبير؛ حتى ساهم بدور بارز في محاولة (جيزان الجول) الانقلابية ـ على وجه الخصوص ـ وظل يمارس عمله بشكل واسع في مناطق أهوار الجنوب والفرات الأوسط.

والحقيقة أنّ الظروف السياسية والطبيعية للعراق لم تمكّن الحركة الإسلامية من تحشيد قوات مسلحة كبيرة في قواعد محررة داخل العراق؛ بالشكل الذي أتيح لحركات المعارضة الكردية في الشمال، والتي ساعدتها التضاريس الطبيعية للمنطقة في ذلك. ولكن يبقى أن المجاميع الإسلامية المسلحة المنتشرة في أهوار البصرة والناصرية والعمارة والمشخاب وغيرها، تعد قوة عسكرية لا يستهان بها؛ بحيث كانت ـ ويدعم العسكريين الهاربين والعشائر ـ غالباً ما تسيطر على الكثير من مناطق الأهوار والأرياف المحاذية لها في الجنوب والفرات الأوسط. بيد أن هذه المجاميع تفتقر ـ عادة ـ إلى التقارب الجغرافي والانسجام الميداني والمعدات العسكرية والإمكانات.

وسعت الحركة الإسلامية ـ منذ بداية انطلاق الكفاح المسلح ـ لتلافي النواقص التي يعاني منها عملها العسكري داخل العراق، من خلال المعسكرات والقواعد التي أوجدتها في أراضي الجمهورية الإسلامية والأراضي العراقية المحررة في كردستان، والتي ابتدأتها بـ(معسكر الشهيد الصدر) في منطقة الأهواز (جنوب إيران) في الأشهر الأخيرة من العام ١٩٧٩.

وكانت «قوات الإمام الشهيد الصدر»(*) تعد أكبر وأهم وجود عسكري إسلامي عراقي(**). فخلال ثلاث سنوات تقريباً (أواخر ١٩٧٩ ـ بداية ١٩٨٣) تمكن «معسكر الشهيد الصدر» ـ التابع للقوات ـ من تعبئة وتدريب أكثر من سبعة آلاف مقاتل عراقي مدرب على أنواع فنون القتال، منهم ما يقرب من ألف مقاتل مستقر في المعسكر بشكل دائم. كما جهز المعسكر بمعظم الصنوف العسكرية، ومنها الوحدات الهندسية والطبية والدفاع الجوي والدروع والقوات الخاصة، فضلاً عن ورشة تصليح الدبابات والآليات العسكرية العراقية ووحدات أخرى خاصة بعمل الداخل. وكانت هناك أيضاً معسكرات أخرى لقوات الشهيد الصدر في مناطق دهلران وإيلام وكرمنشاه (غرب إيران)، وعلى الحدود العراقية ـ الإيرانية (في الشمال)، وداخل أراضي كردسان العراقية ـ الإيرانية (في الشمال)، وداخل أراضي كردستان العراقية المحررة. وقد تفرّع العمل العسكري لحزب الدعوة إلى: عمليات الخارج، والعمل العسكري في الجمهورية الإسلامية وجبهات الحرب.

وقد توالى على قيادة قوات الشهيد الصدر وإدارة معسكر الشهيد الصدر عدد من قياديي حزب الدعوة؛ أبرزهم: مهدي عبد مهدي والسيد حسين الشامي والسيد هاشم الموسوي والشيخ عبد الحليم

(*) كانت الدعوة قبل تشكيل هذه القوات تطلق اسم «جيش الغضب» على تشكيلاتها العسكرية في إيران.

(**) هذا ـ بالطبع ـ قبل تشكيل «فيلق بدر»، التي كوّنت عناصر «قوات الشهيد الصدر» نواتها، وكان معاون آمر معسكر الصدر قد أعلن في حفل أقيم خلال الأيام الأخيرة التي سبقت تسليم المعسكر عن استعداد منتسبي قوات الشهيد الصدر للانخراط في صفوف قوات الحرس الثوري وقوات المجلس الأعلى، وأنه لا عبرة بالأسماء في مسيرة العمل الجهادي.

الزهيري ونوري المالكي. وقد ظل الشيخ الزهيري ونوري المالكي في قيادة اللجنة الجهادية حتى أواخر الثمانينات.

وعمل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق ـ بعد تأسيسه في العام ١٩٨٢ ـ على دعم جهود توحيد الجهد العسكري الإسلامي العراقي المستقر داخل إيران، بدعم وإسناد قوات الحرس الثوري الإيراني، إذ تم ـ ابتداءً ـ تشكيل فوج الشهيد الصدر، الذي تحول إلى لواء يحمل اسم (لواء ٩ بدر) الخاص بالمجاهدين العراقيين، ثم ما لبث أن توسع وتحول إلى فرقة نظامية كاملة، تضم لواءً من الأسرى العراقيين الأحرار[*].

وأصبح لهذه الفرقة تواجد مستقل وفاعل في جبهات الجنوب والشمال، وبالأخص في مناطق الأهوار وشرق البصرة وحاج عمران وباختران وغيرها. وتتضمن إستراتيجية الفرقة القيام بحرب تحرير وعصابات موسعة داخل الأراضي العراقية، بالتعاون مع الثوار الأكراد والحرس الثوري الإيراني، وهو ما أكدته تصريحات بعض مسؤولي المجلس الأعلى بشأن غلبة الطابع العسكري على نشاط المجلس ابتداءً من دورته السادسة.

وقد سبق تأسيس المجلس الأعلى تشكيل عدد من الوجودات العسكرية الإسلامية العراقية، والتي انتهت بعد فترة غير طويلة، منها «الجيش الإسلامي الثوري لتحرير العراق»[٤٤]، الذي كان المبادرة الأولى على طريق توحيد الجهد العسكري الإسلامي العراقي. وكذلك «حرس الثورة الإسلامية في العراق» التابع لجماعة العلماء، الذي انضم إليه المئات من العراقيين بمجرد الإعلان عنه، وقد أشرف عليه الشيخ

(*) ويعرفون بـ(التوابين). وقد أطلقت حكومة الجمهورية الإسلامية سراج الوجبة الأولى منهم في ١٠ تموز / يوليو ١٩٨٦، وبينهم ضباط كبار.

محمد باقر الناصري، وأعطاه الأولوية في اهتمامات جماعة العلماء المجاهدين العراقيين. وقد فسحت «قوات الشهيد الصدر» لمنتسبي هذا المشروع مجالات التدريب في المعسكرات والتسليح، إضافة إلى التواجد في جبهات القتال، وعدّ بمثابة أفواج احتياطية لقوات الصدر.

وأولت معظم فصائل الحركة الإسلامية الأخرى العمل العسكري اهتماماً كبيراً، فمنظمة العمل الإسلامي شرعت بحمل السلاح وممارسة الكفاح المسلح منذ الإرهاصات الأولى لتفجير الثورة الإسلامية في العراق. وينقسم جناحها العسكري إلى ثلاثة أقسام: قسم عمليات الداخل، ويختص بعملها المسلح داخل العراق، وقسم عمليات الخارج ويستهدف مصالح النظام خارج العراق، وقسم العمل العسكري في إيران. وتتخذ المنظمة من الأراضي الإيرانية مقراً ومنطلقاً لها في تنفيذ برنامجها العسكري، ولها مقران عسكريان في غرب وشمال إيران. وقد انخرط عدد من مقاتليها في صفوف قوات المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق. وكذلك الحال مع حركة المجاهدين العراقيين، التي أصدرت بياناً في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢ أعلنت فيه عن أنّ مقاتليها المتواجدين في الأراضي الإيرانية انتقلوا للعمل في صفوف قوات المجلس. وقد اتخذت هذه الحركة من الأراضي الإيرانية والسورية قاعدة لانطلاق عناصرها المسلحة، كما كانت تشرف على (معسكر التوحيد) ـ التابع للسيد محمد باقر الحكيم ـ في طهران، والذي أوقف نشاطه بعد الإعلان عن تشكيل قوات المجلس الأعلى، وكان يضم أكثر من مائة مقاتل.

إنّ تلكؤ العمل العسكري الإسلامي داخل العراق يعود إلى مشكلة في غاية الأهمية، تتمثل في شحة السلاح وصعوبة نقله من مكان إلى

آخر، وصعوبة تنقل واستقرار المجاهدين. وزاد من ذلك قيام الحرب والوضع على الجبهة العراقية ـ الإيرانية، ولا سيما جبهات الجنوب والأهوار؛ حيث يؤدي التصعيد ـ غالباً ـ إلى قطع منافذ الإمداد. فشحة السلاح ـ من جانبها ـ تحول دون تنفيذ العمليات العسكرية الكبيرة وتحبط أخرى(*).

أما المصادر التي تحصل من خلالها الحركة الإسلامية على السلاح والعتاد فتنحصر في الشراء من تجار السلاح في السوق السوداء داخل العراق، والغنائم والتهريب من المعسكرات العراقية، والتصنيع المحلي، ومساعدات الجمهورية الإسلامية في إيران.

وكمحصلة نهائية للدلالة على حجم الثقل العسكري للحركة الإسلامية، يمكن الوقوف على بعض الحقائق التي كشفها النظام العراقي نفسه، من خلال الكتب الرسمية التي يعممها ـ بين الحين والآخر ـ على قطاعات الجيش والقوات المسلحة العراقية، ففي ٩ أيار/ مايو ١٩٨١ أصدرت مديرية الاستخبارات العسكرية العامة كتاباً (سرياً وشخصياً) في غاية الأهمية، ويحمل الرقم (ش/ ٥/ ٣٦٧٥) جاء فيه بأن جهاز الاستخبارات أعد دراسة عن نشاط حزب الدعوة في القوات المسلحة، وقدمه إلى وزير الدفاع، ثم أصدر توجيهاته الخاصة للحد من انتشاره في القوات المسلحة، ونص بعض تلك التوجيهات على ما يلي:

ـ توزيع المراتب في القوة الجوية وغيرها خارج مناطق سكناهم لإبعادهم عن تأثير العناصر المدنية التي يلتقون بها.

ـ المراقبة الشديدة والمستمرة على الكتب والكراسات الدينية.

(*) كمثال على ذلك ما حدث في محاولة اغتيال صدام حسين في الدجيل، فلو كان بحوزة المجاهدين قطعة واحدة من صواريخ الـ(R.P.G.7) أو (البازوكا) لنجحت عمليتهم تماماً.

ـ مراقبة مناطق التسلل.

ـ الإكثار من المحاضرات الأمنية.

وفي كتابين آخرين (سريين شخصيين) لجهاز الاستخبارات، صدر في ٦ و١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢، ويحملان الرقمين (٢٠٦) و(٤٠١)، والمبلغين إلى قيادات القوات المسلحة العراقية، ومنها قيادة الفيلق الثالث، التي عممتها على قطاعاتها في ٢٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢ بكتاب (سري وشخصي) يحمل الرقم (٢٥١)، جاء فيه:

«من خلال كشف تنظيمات حزب الدعوة العميل ظهر أنّ هناك تركيزاً على الأماكن والعناصر الحساسة في الوحدات والتشكيلات مما يستوجب مراعاة الأمور التالية وعدم التهاون فيها واتخاذ الإجراءات اللازمة بالإيعاز لتشديد المراقبة على العناصر المناوئة وملاحظة ما يلي:

١ ـ التأكد من عدم إعطاء سر الليل ـ كلمات المرور ـ إلاّ لمن يحتاجها فعلاً..

٢ ـ التأكد من حرس وحراسة خزانات المياه في المعسكرات..

٣ ـ التأكيد على نقاط حراسات الضباط ـ الآمرين والقادة وفي كافة المستويات..

٤ ـ السيطرة الصحيحة والصارمة على العتاد ـ المتفجرة والألغام.

٥ ـ تدقيق هوية المراتب المكلفين بحماية الضباط ـ الآمرين في مقرات الفرق والتشكيلات وضباط الرواتب..»[٤٥].

وفي كتاب رسمي لتنظيم حزب البعث العسكري في الجنوب (قيادة شعبة صلاح الدين العسكرية)، يحمل الرقم (٣/١٢٧٨) بتاريخ ٢٥ تموز/ يوليو ١٩٨١، تقرر إحالة أربعة من المراتب العسكرية من أعضاء حزب البعث إلى محكمة الثورة لثبوت انتمائهم إلى حزب الدعوة.

وهؤلاء العسكريون يمثلون نماذج عملية للخط المائل الموالي للحركة الإسلامية والعامل في صفوف الحزب الحاكم.

ولعل من أهم الوثائق في هذا المجال هو كتاب مديرية الاستخبارات العسكرية العامة (السري والشخصي)، الصادر في ٧ حزيران/ يونيو ١٩٨٥، ويحمل الرقم (م٢/ شق٢/ ١٠٥٤٥)، والموجه إلى قيادات الفيالق الأول والثاني والثالث والرابع، وقيادات عمليات شرق دجلة وشط العرب والشمال، وقيادتي القوتين الجوية والبحرية، ومديرية طيران الجيش، ففي هذا الكتاب كشف جهاز الاستخبارات المركزي عن توجيهات حزب الدعوة إلى عناصره في المرحلة الحالية، ومن ضمنها:

١ ـ محاولة اختراق القوات المسلحة العراقية.

٢ ـ التحرك على العسكريين من ذوي المعدومين والمعتقلين.

٣ ـ توجيه بعض العسكريين المتعاطفين معهم للاشتغال في الأماكن الحساسة.

٤ ـ نقل الأعتدة والأسلحة بواسطة السيارات العسكرية الرسمية(*).

موجات التصفية في صفوف العسكريين الإسلاميين

لم يكن نصيب العسكريين الإسلاميين العراقيين من الإعدامات أقل حجماً وعنفاً مما لحق بقطاعات الحركة الإسلامية الأخرى، لأن حساسية النظام العراقي تشتد في هذا المجال أكثر من المجالات الأخرى، حيث لا يسمح ـ على الإطلاق ـ بأي وجود يشك بعدم ولائه

(*) انظر: نص الكتاب في الملاحق.

له في المؤسسة العسكرية. وعنف التصفيات وعشوائيتها أضاع الكثير من الجهود المضنية التي بذلتها الحركة الإسلامية طوال عشر سنوات تقريباً، من أجل بناء نواة الجيش الإسلامي العقائدي ـ كما تقول ـ وما نملكه من أرقام في هذا المجال ضئيل جداً بالمسبة إلى واقع الأمر.

أولى موجات التصفية حدثت في صفوف جماعة الأخوان المسلمين، فقد تم في العام ١٩٧٠ إعدام القيادي العسكري الإسلامي العميد محمد فرج الشيخلي (مسؤول تنظيم الأخوان في القوات المسلحة) مع الرائد الركن عبد الستار العبودي وآخرين بتهمة التحضير لانقلاب عسكري.

وبعد التحرك الإسلامي الجديد في العراق في العام ١٩٧٩، أعدم النظام (في الفترة من آذار/ مارس وحتى أيار/ مايو ١٩٧٩) اثني عشر ضابطاً كبيراً في القوة الجوية لعلاقتهم بالحركة الإسلامية. وفي أعقاب أحداث حزيران، يونيو ١٩٧٩ وبدايات مرحلة الصراع، أعدم النظام ـ دفعة واحدة ـ (٢٦) عسكرياً من منتسبي الحركة الإسلامية وأنصارها. وفي ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩ ـ أي في يوم واحد فقط ـ أعدم مائتي ضابط وعسكري من الإسلاميين.

وفي ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠ اعتقلت السلطات مجموعة من الضباط الطيارين والمهندسين والإداريين في قاعدة كركوك الجوية، من عناصر الخط العسكري للدعوة[*] وأعدمت عدداً منهم بعد فترة من التعذيب، وفي الأول من شباط/ فبراير ١٩٨٠ أعدم ثلاثة من ضباط

(*) يذكر أن سلسلة الاعتقالات هذه جاءت نتيجة اعتراف أحد العناصر التي انتمت قبل فترة قصيرة لهذا الخط.

حزب الدعوة، هم الرائد حميد حسن بندر الأسدي(*) (آمر كتيبة الصواريخ المضادة للدروع في معسكر التاجي ببغداد)، والنقيب سعيد مشحل المالكي (آمر سرية في لواء المشاة السابع والتسعين) والملازم أول إبراهيم.

وفي أوائل العام ١٩٨٠ أيضاً أعدمت السلطات النقيب المهندس غالب إبراهيم الزبيدي، عضو قيادة الاحتياط ومسؤول أحد أهم وأكبر الخطوط العسكرية لحزب الدعوة في الجيش العراقي، مع عدد كبير من أعضاء الخط، بينهم النقيب الطيار عاصم حسين وستة ضباط آخرين وثمانين عسكرياً، وذلك في أعقاب المحاولة الفاشلة لاغتيال صدام. وبإعدام هؤلاء فقد الحزب معظم خلاياه التنظيمية في هذه القاعدة الجوية مرة واحدة.

وفي وقت لاحق أعدم ثمانية من أبرز ضباط (الدعوة) في خط القوة

(*) خلفيات إعدام الرائد حميد الأسدي تدخل في إطار حدث مثير للغاية، فقد كان يعمل ضمن الخط المائل في حزب البعث، وتمكن من كسب ثقة رئيس النظام صدام حسين نفسه، حيث عينه آمراً لأهم وحدات معسكر التاجي والمكلفة بحماية بغداد. وبعد تصاعد التحرك الإسلامي في العراق، أخذ وخليته العسكرية (الإسلامية) يوزعون المنشورات المعادية للنظام بكثافة في المعسكر، وكان يتصل بصدام موضحاً له ما يجري في المعسكر، قائلاً بأن جماعة الدعوة العملاء وضعوا المنشورات حتى في مكتبه، فشكّل لجنة تحقيق برئاسته، وأخذ يحاكم الموالين للنظام ويعدمهم فوراً، وبينهم ضباط. ولكن انكشاف الخط التنظيمي الذي ينتمي إليه الرائد حميد بالصدفة أو نتيجة لاعترافات عبد الأمير المنصوري الذي كان يمسك بمعظم خيوط التنظيم العسكري لحزب الدعوة، حتى اعتقاله في ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩، وكان يفكر بالقيام بانقلاب عسكري، حال دون إكمال الرائد حميد لمهمته، التي أراد من خلالها تصفية جميع البعثيين في المعسكر، بحجة توزيع المنشورات وكتابة الشعارات ضد النظام، خاصة وأنّ صدام أطلق يده ومنحه صلاحيات واسعة، ثم وضع ملفه تحت تصرف صدام حسين نفسه، الذي لم يكن يصدّق أنّ الرائد حميد عضو في حزب الدعوة، وبعد أشهر من التعذيب والتحقيق تم إعدامه رمياً بالرصاص.

الجوية، هم: الرائد الطيار فلاح حسن إبراهيم، والرائد الطيار حسن علوان عوض، والرائد المهندس عدنان حسون محمد، والنقيب الطيار حكمت مجيد، والنقيب الطيار نزار علي جاسم، والنقيب الطيار ياسين بدر رغيف، والنقيب إبراهيم جميل أمين، والملازم علي حسين عزيز. وفي آذار/ مارس ١٩٨٠ أعدم عدد من الكوادر التنظيمية المشرفة على العمل العسكري في (الدعوة)، بينهم عدد من القياديين وأعضاء الارتباط بالإمام السيد محمد باقر الصدر، كجواد الزبيدي وعدنان سلمان والشيخ حسين معن وقيس عبد اللّه.

وفي ١٥ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٠ أعدمت السلطات أربعة وستين من الضباط والمراتب (الدعاة) في قاعدة الموصل الجوية، كما أعدمت النقيب الطيار نزار الجنابي (عضو خط الدعوة في قاعدة المثنى الجوية) رمياً بالرصاص، أمام أعين جنود وضباط القاعدة. وخلال الشهر نفسه اعتقل المقدم المدفعي صدام المقدادي وهو كادر عسكري متقدم في حزب الدعوة، ثم أعدم فيما بعد. وفي أوائل العام ١٩٨١ أعدم النقيب المهندس موفّق جبوري (أحد أعضاء خط الدعوة في القوة الجوية).

وخلال الأشهر الأولى من العام ١٩٨١ بلغ عدد الإسلاميين الذين شملتهم حملات الإعدام من سلاح الجو فقط ما يقرب من تسعين ضابطاً وعسكرياً، من قواعد؛ الإمام علي(ع) في الناصرية وقاعدة كركوك وقاعدة الرشيد في بغداد وقاعدة الرمادي، وفي نفس الفترة أعدم النقيب (المدفعي) عدنان الموسوي في ساحة المعركة. وخلال تموز/ يوليو ١٩٨١ صدر حكم الإعدام ـ في محكمة ميدانية ـ ضد النقيب (قوات خاصة) الحلي، أحد مسؤولي الخطوط العسكرية للدعوة.

وكشفت بعض المصادر الخاصة في شباط/ فبراير ١٩٨٢، أنّ عدداً

من القادة العسكريين العراقيين تمردوا على النظام وأعلنوا عن ولائهم للحركة الإسلامية، فأعدم الكثير منهم بهذه التهمة، بعد فشل تحركهم المضاد للنظام(٤٦).

وفي نيسان / أبريل ١٩٨٢ أُعدم عدد من العسكريين المشاركين في المحاولة الانقلابية الفاشلة التي كان حزب الدعوة وراءها، والتي عرفت بمحاولة (جبران الجول)(*)، وعددهم (٧٨) من الضباط والمراتب، وبينهم المقدم الطيار رعد حكمت الزهيري مع والده، والعقيد محمد علي أحمد العبود، والنقيب محمد حسين النعمة، وهم من مدينة السندية في محافظة ديالى. وقتل ضابط كبير برتبة (مقدم ركن) تحت التعذيب في مديرية الاستخبارات العسكرية خلال تموز/ يوليو ١٩٨٢، بعد عجز السلطة عن انتزاع اعتراف منه حول علاقته بحزب الدعوة، ثم أحرقت جثته بالتيزاب.

وقالت مصادر الحركة الإسلامية بأن خمسين ضابطاً تم إعدامهم في ٦ آب/ أغسطس ١٩٨٣، بأمر مباشر من صدام حسين، وذلك بتهمة ممارسة النشاط الإسلامي. وخلال العام ١٩٨٤ أعدم النظام عدداً كبيراً من الضباط الإسلاميين (من أهل السنّة) من مدينة الموصل، على أثر اكتشاف السلطة لمخطط المحاولة الانقلابية التي كان مقرراً أن ينفذها، ومن بين الذين تأكد نبأ إعدامهم المقدم الركن ميسّر أحمد مصطفة والمقدم أحمد عبد اللّه صالح والنقيب أثير سعيد محمد والملازم أول الطيار عبد القادر عبد اللّه.

وبعد دخول القوات الإيرانية إلى مدينة الفاو العراقية في ١٠ شباط/

(*) «جيزمان الجول» إحدى قرى محافظة ديالى غرب العراق. انظر في هذا الفصل، محاولات قلب النظام واغتيال رئيسه.

فبراير ١٩٨٥، أعدم النظام البعثي عدداً من أنصار الحركة الإسلامية من ضباط الفيلق السابع(*)، ضمن وجبة كبيرة ضمّت خمسين ضابطاً، بتهمة الخيانة العظمى.

محاولات قلب النظام واغتيال رئيسه

حاولت الحركة الإسلامية منذ شروعها بممارسة الكفاح المسلح أن تسلك أقصر الطرق التي من شأنها وضع نهاية لمعركة النظام الدموية ضد الشعب العراقي، وهو طريق الإطاحة بالسلطة من فوق، من خلال الانقلاب العسكري أو تصفية رئيس النظام، وحين تستهدف الحركة الإسلامية صدام حسين فلأنها تعدّه السبب الأول والمباشر لكل ما ارتكبته سلطات حزب البعث من ممارسات أضرّت كثيراً بالعراق والإسلام.

ولم يكن مستحيلاً على الحركة الإسلامية ـ في بداية الأحداث ـ القيام بانقلاب عسكري يفتح أمامها أبواب السلطة، أو يسقط الحزب الحاكم ـ على الأقل ـ فضلاً عن تصفية رئيس النظام، نظراً لحجم وجودها في القوات المسلحة العراقية ـ كما مر ـ.

فقد قامت الخطوط الجهادية للحركة الإسلامية بأكثر من سبع عشرة محاولة لقلب النظام ولاغتيال صدام حسين خلال ثماني سنوات (١٩٧٩ـ ١٩٨٦)(**)، وهي السنوات التي مارست فيها الحركة الصراع

(*) بينهم ضابط برتبة عميد ركن.

(**) والعدد هو أكثر من نصف مجموع المحاولات الجادة التي قامت بها مختلف التيارات السياسية والتنظيمات العسكرية، والتي استهدفت وجود النظام وحياة رئيسه طوال فترة حكم البعث.

العلني مع السلطة، أي بمعدل محاولتين ـ تقريباً ـ في السنة. ومن هذه المحاولات ما خططت لها اللجان المحلية للمجاهدين، كمحاولات القوة الجوية والدكتور الحريري واللجان المختصة، ومنها ما خططت له القيادة العليا للحركة، كمحاولتي الانتفاضة الجماهيرية المسلحة و(جيزان الجول)، ومنها ما خططت له المجاميع الجهادية بشكل ارتجالي وسريع، ضمن السياسة العسكرية التي ترسمها القيادة، ووفقاً للظروف، كمحاولات النجف الأشرف وزاخو والدجيل وغيرها، فضلاً عن المحاولات التي لم يكشف النقاب عنها.

أما السنوات التي سبقت مرحلة الصراع، فقد تخللتها محاولة واحدة ـ فشلت في المهد ـ قام بها صالح سرية وعدد من رفاقه في جماعة الأخوان المسلمين في العام ١٩٧١ في الكلية الطبية ببغداد[*].

ولم يقّدر لجميع هذه المحاولات أن تثمر، لأسباب فنية ـ غالباً ـ في وقت كان الإسلاميون على ثقة تامة بقدرتهم على صنع النصر، ولعل بعض المراقبين الذين يعون حقيقة ظروف العراق ووضعه السياسي يدركون بأن مجرد التفكير بقلب النظام يعد ضرباً من الانتحار، إذ يقول أحد الكوادر ـ السابقين ـ لحزب البعث العراقي (تنظيم مصر)، بأن «الذين عاشوا في العراق يعرفون خطورة رصاصات هنا وهناك تطلقها عناصر شيعية متطرفة من حزب الدعوة في مجتمع لا يجرؤ المواطن فيه على أن ينطق اسم صدام حسين مجرداً من ألقاب معينة»[٤٧]. وإذا أمعنا

(*) في أعقاب المحاولة اعتقل العديد من أعضاء الجماعة وكوادرها، وهرب آخرون خارج العراق، بينهم صالح سرية نفسه، الذي استقر في مصر، وشكّل هناك منظمة التحرير الإسلامي، ثم أعدم بعد المحاولة الفاشلة للإطاحة بنظام السادات (محاولة الكلية الفنية العسكرية).

النظر في هذه الشهادة؛ فسنرى مدى المعاناة التي واجهت الحركة الإسلامية وهي تقدم عملياً على قلب النظام، وهو الأمر الذي ليس بالهيِّن مطلقاً.

ويتضح هلع النظام من محاولات الانقضاض على السلطة واغتيال رئيسه من خلال كتاب الاستخبارات العسكرية العامة (السري والفوري)، المرقم (٢٩٠٠٦) بتأريخ ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١، الذي جاء فيه:

«١ ـ تم توجيه مجموعات من حزب الدعوة العميل المتواجدين داخل القطر بالتواجد بالقرب من الأماكن الدينية في بغداد ـ كربلاء ـ النجف، لتنفيذ عمليات تخريبية تستهدف شخص السيد الرئيس القائد، حيث تتوقع قيادة الحزب العميل وزيارة الرئيس القائد لهذه الأماكن خلال عاشوراء الحالي.

٢ ـ تم توجيه مجموعات أخرى من الحزب للقيام بفعاليات تخريبية تشمل عملية هجوم عام يقوم به العدو الفارسي على كافة قواطع الجبهة خلال الأيام القليلة»(٤٨).

وسنستعرض هنا خمس عشرة محاولة، من بين أكثر من خمس وثلاثين محاولة ـ حتى نهاية العام ١٩٨٦ ـ قام بها الإسلاميون وغيرهم، للإطاحة برأس صدام حسين ونظامه:

الأولى: الانتفاضة الجماهيرية المسلحة:

خططت لها لجنة قيادة حزب الدعوة الإسلامية في الداخل؛ في أعقاب فتوى الإمام الصدر بممارسة الكفاح المسلح وانتفاضة رجب (١٩٧٩) مباشرة. ويتلخص المخطط بتفجير انتفاضة جماهيرية مسلحة،

نواتها اثنا عشر ألف مجاهد ومناصر، ثم تصل إلى مائة ألف شخص، وذلك في ٢٠ حزيران/ يونيو ١٩٧٩، الذي يصادف ذكرى وفاة الإمام موسى الكاظم(ع)، انطلاقاً من مدينة الكاظمية وزحفاً نحو العاصمة بغداد، حيث يقوم المتظاهرون المسلحون بالسيطرة على مؤسسات الدولة الرئيسية، كالقصر الجمهوري والإذاعة والتلفزيون وغيرها، فيما تتحرك الخطوط الجهادية الخاصة بالسيطرة على العاصمة ومعسكرات الجيش، ومنع وصول المساعدات إلى السلطة الحاكمة، وكذلك اعتقال كبار رموزها ومنع هروبهم بعد إغلاق المطارات والمنافذ الأخرى. وتتحرك أيضاً الخطوط الأخرى في المحافظات للسيطرة على الموقف. وتم إبلاغ معظم تنظيمات الدعوة بالعملية، وقامت عناصرها بالتوافد على الكاظمية. وعند الوقت المحدد في ٢٠ حزيران، يونيو (٢٥ رجب)، بدأت طلائع المجاهدين بالظهور بشكل ملحوظ في نقطة الانطلاق، فيما كان الآلاف من عناصر النظام بمعداتهم وآلياتهم العسكرية يتجمهرون في المكان نفسه، بعد أن تناهى إلى علم السلطة نبأ التظاهرة[*]، وعندما بدأت الاعتقالات العشوائية، وبدأت معها الاشتباكات المسلحة العنيفة بين الطرفين، مما أدى إلى فشل المخطط بالكامل.

وبرغم أن قيادة حزب الدعوة لم تكن تمتلك حلاً أفضل من ذلك ـ كما تعتقد ـ؛ فإن عملاً بهذا الحجم لا يمكن أن يكون سوى مغامرة كبيرة، من الصعب التنبؤ بنتائجها سلفاً، في ظل نظام لا يتردد عن ممارسة أي عمل من أجل الإبقاء على وجوده في السلطة.

(*) عبر النداءات التي كانت توجهها الإذاعة العربية بطهران إلى الشعب العراقي للمشاركة في الانتفاضة. وهو خطأ في تقدير الموقف ارتكبه أعضاء إحدى الفصائل الإسلامية العراقية الذين كانوا يوجهون الإذاعة؛ كما تقول مصادر حزب الدعوة.

الثانية: محاولة الدكتور غازي الحريري:

الدكتور غازي الحريري (طبيب يعمل في مستشفى الكرامة ببغداد)؛ عضو لجنة جهادية عليا مؤلفة من جواد الزبيدي والدكتور رياض زيني وآخرين؛ كلّفتها قيادة حزب الدعوة بتصفية رئيس النظام. وبعد دراسة للموقف والحصول على السلاح المطلوب، قامت اللجنة بتسليم الدكتور الحريري حزاماً ناسفاً لتفجيره على صدام ـ بعملية فدائية ـ أثناء زيارته المقررة لمستشفى الكرامة خلال تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٩. وفي اليوم المحدد تهيأ الدكتور الحريري لتنفيذ عمليته، وكان واثقاً تماماً من نجاحها. ولكن في اللحظات الحاسمة التي سبقت مجيء صدام حسين بنصف ساعة، قامت قوات الأمن الخاصة التابعة للقصر الجمهوري بمسح المستشفى أمنياً، حيث عثرت على الحزام الناسف حول جسد الدكتور غازي؛ فألقت القبض عليه، وألغيت الزيارة فوراً، وأعلنت حالة النفير في أمن القصر؛ لوجود مؤامرة تستهدف حياة الرئيس[٤٩]. وفي أعقاب ذلك تم اعتقال باقي أفراد اللجنة بعد القبض على تاجر الأسلحة الأردني الذي تعاملوا معه.

الثالثة: محاولة بغداد:

بعد اغتيال عبد اللطيف طلفاح (شقيق خير اللّه طلفاح وخال صدام حسين)؛ أقيم مجلس الفاتحة له في بغداد في ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩، وحضره صدام حسين بنفسه، وخلال ذلك قامت مجموعة من عناصر حزب الدعوة بالهجوم عليه بالأسلحة الخفيفة؛ مما أدى إلى مقتل ثلاثة من مرافقيه، وفشل المحاولة.

الرابعة: محاولة القوة الجوية:

سبق وأن ذكرنا بأن خطوط حزب الدعوة في القوة الجوية تعد أهم خطوطه العسكرية؛ إذ تشعب إلى عدة شبكات تستقر في قواعد القوة الجوية من جنوب العراق وحتى شماله، وقد بقي هذا الخط يفكر في قلب النظام بالتعاون مع خطوط (الدعوة) الأخرى في المؤسسة العسكرية؛ حتى حانت فرصة الاستعراض العسكري الذي قرر النظام إقامته بذكرى تأسيس الجيش العراقي في ٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠ ويحضره صدام حسين بنفسه.

وأوعزت قيادة القاعدة الجوية (في بغداد) إلى النقيب الركن الطيار عاصم حسين (أحد أعضاء خطوط الدعوة العسكرية وأحد طياري صدام الخاصين) بالاشتراك في تشكيلة سلاح الطيران التي ستقوم بالاستعراض الجوي، وكان ذلك مفتاحاً لخطة الانقلاب العسكري التي وضعتها لجنة التنظيم العسكري للدعوة. ويتلخص مدخل الخطة بقيام النقيب عاصم بقصف منصة الرئيس وقيادة النظام وإفراغ حمولة طائرته عليها. وفي حالة خلو الطائرة من الذخيرة الحية التي يفترض أن يناور بها، فإنّ النقيب عاصماً يبادر إلى الإغارة المباشرة على منصة القيادة بعملية انتحارية. وبعد تصفية رئيس النظام ورموزه تتحرك خطوط عسكرية أخرى للدعوة للسيطرة على الموقف في بغداد.

وهكذا كان كل شيء يسير على ما يرام؛ حتى اقتراب الموعد المقرر؛ في حين كانت مهمة الإشراف الدقيق على صيانة الطائرة من الناحية التقنية تقع على عاتق النقيب المهندس غالب إبراهيم الزبيدي (مسؤول خط الدعوة في القاعدة)، قبل اعتقاله. إلاّ أنّ النقيب عاصماً علم أن الطائرة ستكون خالية من أية حمولة مسلحة؛ فقرر تنفيذ البند الثاني من الخطة.

وفي الدقائق الأخيرة ألغي الاستعراض؛ بعد إحساس النظام بوجود محاولة لإسقاطه؛ مما فوت الفرصة على عملية مضمونة النجاح. ثم ألقي القبض على معظم عناصر خط «الدعوة» في القاعدة، وأعدم منهم ثمانية ضباط (طيارين وفنيين)، ستة منهم برتب رائد ونقيب، إضافة إلى ثمانين عسكرياً من مختلف المراتب وصنوف القوة الجوية[٥٠].

الخامسة: محاولة الراشدية:

قامت بها مجموعة جهادية تابعة لحزب الدعوة الإسلامية في ١١ تموز/ يوليو ١٩٨٠؛ فقد كمن أفرادها في مزارع الراشدية ببغداد، وانقضوا على موكب صدام عند مروره بالمنطقة، واشتبكوا مع حرسه الخاص، فيما تمكن هو من الانسحاب ـ مع الكثير من مرافقيه ـ من ساحة المعركة، التي بقيت مشتعلة لعدة ساعات، تكبد خلالها الطرفان خسائر ملحوظة بالأرواح والمعدات.

السادسة: محاولة اللجان المختصة:

يبلغ عدد هذه اللجان ـ التنفيذية ـ ستاً فقط؛ تتوزع بشكل جغرافي يغطي أغلب مناطق بغداد، وترتبط بلجنة عليا منبثقة عن قيادة الخط الجهادي لحزب الدعوة، ومهمتها تنحصر بتصفية رئيس النظام وكبار المسؤولين. وقد أفرد رئيس المخابرات السابق في كتابه (محاولات اغتيال الرئيس صدام حسين) فصلاً كاملاً عن نشاط هذه اللجان، وذكر بأنا كانت مزودة بالأسلحة والمخططات اللازمة، وقد أقرّت الفترة من ١٣ إلى ١٧ تموز، يوليو ١٩٨٠ لتنفيذ عملياتها. ويضيف برزان التكريتي بأن خطة تدمير هذه اللجان كانت بإشرافه الخاص، بالنظر لحجمها وأهميتها[٥١]. وخلال تموز/ يوليو ١٩٨٠ تم اعتقال الكثير من

أعضائها بشكل عشوائي، مما أدى إلى توقف عملها نهائياً بعد انقطاع بعض الخطوط التنظيمية.

السابعة: محاولة زاخو:

نفذّتها إحدى مجاميع حزب الدعوة في زاخو (شمال العراق) بتاريخ ٢٨ آذار/ مارس ١٩٨١؛ فقد هجم أفرادها ـ وهم من العسكريين يقودهم نائب ضابط ـ على صدام أثناء زيارته للمنطقة؛ فقتلوا اثنين من مرافقيه، وكانوا قاب قوسين أو أدنى من تصفيته، بعد أن تمكنوا من إصابته بجروح، إلاّ أنّ اشتباك حرسه الخاص مع المجاهدين ـ بعد هربه ـ أدّى مقتلهم جميعاً في المكان نفسه.

الثامنة: محاولة النجف الأشرف الأولى:

جرت أثناء اجتماع عقده صدام حسين مع المسؤولين المحليين في النجف الأشرف خلال تموز / يوليو ١٩٨١؛ حيث قامت مجموعة من المجاهدين بقطع التيار الكهربائي عن قاعة الاجتماع؛ فيما قامت ـ أثناء ذلك ـ مجموعة أخرى بتفجير عدد من القنابل اليدوية خارج القاعة؛ بهدف اقتحامها وتصفية رئيس النظام مع عدد من المسؤولين. وجرى اشتباك عنيف بين المجاهدين وعناصر السلطة، في جو معتم رهيب؛ تمكن خلاله صدام من النجاة بنفسه. وفي أعقاب ذلك كشف صدام حسين ـ مرة أخرى ـ عن سخطه الشديد على النجف، فهدد بقصفها بالطائرات واتهام الحكومة الإيرانية بذلك(*).

(*) يعيد ذلك إلى الأذهان توصيات مؤسس حزب البعث ميشيل عفلق لقيادة حزبه في أعقاب انتفاضة صفر في النجف (١٩٧٧)، والتي منها تدمير النجف بالكامل، كمدينة ورمز ومركز، وقوله: «لا داعي لوجود النجف على خارطة العراق».

التاسعة: محاولة جيزان الجول:

وهي أكبر وأهم محاولة انقلابية قامت بها الحركة الإسلامية على الإطلاق. وقد اشترك في التخطيط والتحضير لها مجموعة من الضباط في محافظة ديالى؛ كالنقيب محمد حسين النعمة (صاحب المبادرة) والعقيد محمد علي أحمد العبود والنقيب باقر العبود. وكان مهدي عبد مهدي (أبو زينب) يمثل قيادة حزب الدعوة في غرفة العمليات. وقد قرر الحزب في هذه العملية إشراك معظم خطوطه العسكرية في القوى الجوية والبرية والبحرية العراقية، إضافة إلى خط التوابين والمجاهدين المدنيين. وقد بلغ عدد هذه القوات حوالي خمسة عشر ألف مقاتل بين مدني وعسكري، وثلاث طائرات مقاتلة تنطلق من قاعدة تكريت الجوية، وقطعة بحرية واحدة، إضافة إلى إسناد جوي من قبل القوات الجوية الإيرانية، كان قادة المحاولة قد طلبوه. وتقرر أن تقوم قيادة حزب الدعوة من خلال الشيخ محمد مهدي الآصفي بتنسيق الأمر مع القيادة الإيرانية. كما تقرر أن تتم العملية خلال شهر آب/ أغسطس من العام ١٩٨١، ويكون موعد انعقاد اجتماع القيادة العامة للقوات المسلحة العراقية برئاسة صدام حسين في بغداد، ساعة الصفر للبدء بالزحف على بغداد؛ حيث ينقض المجاهدون على مقر الاجتماع، انطلاقاً من منطقة جيزان الجول (٧٠ كم عن العاصمة بغداد) بمحافظة ديالى، بغية اعتقال أركان النظام أو تصفيتهم، ومن ثم السيطرة على مقاليد الأمور.

هكذا كان مخططاً بصورة متقنة، وكان التأريخ على استعداد ليقلب صفحة جديدة في العراق، هذه الصفحة كادت أن تكتب للإسلاميين نصراً، يكفيهم انتظار سنين أخرى[٥٢]. ولكن.. وقبل أن تحين ساعة الصفر بأيام قليلة، حدث خلل فني يتعلق بإيصال تطورات الخطة إلى

قيادة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مما أدى بالعملية إلى الفشل والإحباط، بل وحدث العكس تماماً. فحين وصلت قيادة النظام الحاكم إشارات تحذيرية ظنية بشأن وجود تجمع عسكري لحزب الدعوة في منطقة جيزان الجول، بدأت بالتحقيق في الموضوع بشكل سري للغاية. ثم قامت بتطويق منطقتي جيزان الجول والسنديّة بقوات كبيرة من الدروع والمشاة، قوامها عشرون ألف مقاتل، إضافة إلى اثني عشرة طائرة عمودية وثلاث طائرات مقاتلة. وبدأ هجوم السلطة في صبيحة يوم ١٣ آب ـ أغسطس ١٩٨١، بقصف مناطق (الدغارة) و(الحويجة) و(الجزرة)، وتفتيش البساتين والبيوت كافة. ولكن دون جدوى، حيث لم تعثر ـ ابتداءً ـ على مخابئ تجمعات المجاهدين المنتشرة في المنطقة.

ثم جرت معركة عنيفة وطاحنة بين قوات السلطة وقوات المجاهدين، قتل فيها أكثر من خمسمائة من عناصر السلطة، كما بلغت خسائر الأهالي ـ الذين دخلوا المعركة إلى جانب المجاهدين ـ ما يقرب من خمسة آلاف شخص بين قتيل وجريح، إضافة إلى أعداد كبيرة من القتلى والجرحى(*) في صفوف المجاهدين. وخلال المعركة قامت قوات الحكومة بتدمير قرية «جيزان الجول» بالبلدوزرات. ثم اتجهت ـ بعد انتهاء المعركة ـ إلى اعتقال من تبقى من عوائل المجاهدين في المنطقة والكثير من المدن العراقية(**). وقد قاد العمليات من جانب السلطة كل من طه ياسين رمضان (قائد الجيش الشعبي) وسعدون شاكر (وزير الداخلية).

(*) مما يدل على عنف المعركة وحجمها، وطبيعة الأسلحة المستعملة فيها.

(**) تخلل العملية الكثير من الملابسات والمداخلات، التي ترفض (الدعوة) الكشف عنها لأسباب أمنية وسياسية، ومنها ما ترتبط بتزامن الإشارات التي وصلت استخبارات=

العاشرة: محاولة الدجيل:

في بساتين وأحراش مدينة الدجيل (٥٥ كم عن العاصمة بغداد)، تستقر أربع مجاميع لها ارتباط بأحد الخطوط الجهادية لحزب الدعوة الإسلامية. وفي ٧ تموز/ يوليو ١٩٨٢ تناهى إلى سمع هذه المجاميع نبأ زيارة صدام حسين للدجيل عن طريق أعضاء الارتباط المتواجدين في المدينة، وذلك قبل نصف ساعة فقط من وصوله. وفي تمام الساعة الثانية والنصف من ظهر هذا اليوم وصل موكب صدام إلى ضواحي المدينة، وكان المجاهدون قد نصبوا له كميناً في المكان المحدد، ضمن خطة سريعة ومرتبطة وضعوها؛ فانقضّت إحدى مجموعاتهم على سيارة صدام الخاصة، وأمطرتها بوابل من الرصاص، دون أن تتأثر لكونها عربة مصفحة، وهو بداخلها يرى بأمّ عينه الجحيم الذي صنعه له المجاهدون، في حين قتل مصوره الخاص وبعض مرافقيه. ثم واصلت سيارته سيرها بأقصى سرعتها؛ فدهست طفلاً وامرأتين من العابرين ـ كانوا يسيرون في الشارع العام ـ. فلحقته نفس المجموعة

=النظام حول العملية مع تواجد فايز سميسم (مراسل عسكري في حزب الدعوة تم اعتقاله فيما بعد بتهمة التخابر مع النظام العراقي) في منطقة تجمع قوات المجاهدين. وكان المذكور قد دخل العراق بمعية مهدي عبد مهدي والسيد حسين الشامي، بهدف متابعة تفاصيل العملية، ولا سيما بعد تأجيلها، بسبب عدم وصول رد القيادة الإيرانية على طلب حزب الدعوة بتوفير الإسناد الجوي للعملية. وإثر فشل المحاولة انفصل مهدي عبد مهدي عن حزب الدعوة، بسبب خلافاته مع قادة الحزب؛ ولا سيما مع الشيخ محمد مهدي الآصفي (وهو عديله). وبخروجه خسر الحزب أهم قادته الميدانيين العسكريين، والذي ظل خلال الأعوام ١٩٧٩ ـ ١٩٨١ الرقم الأصعب للحزب في مواجهة النظام داخل العراق. وقد استمر مهدي عبد مهدي في ممارسة عمله الميداني من خلال وجود عسكري جديد يحمل اسم «قوات سيد الشهداء»، أسسه بالتعاون مع عدد من كوادر الدعوة السابقين ومجاهدين وضباط مستقلين، وهي قوة خاصة تابعة لفرقة بدر. ثم أسس تنظيم «الحركة الإسلامية في العراق».

واقتربت ـ على بضع أمتار فقط ـ من سيارته مرة أخرى، وواصلت إطلاق النار عليه. وحصل اشتباك عنيف بين حرس صدام والمجاهدين، استطاع صدام خلاله ترك سيارته مرعوباً واللجوء إلى مستوصف قريب من المنطقة، حيث نجا من الموت بأعجوبة ـ على حد تعبير مجلة نيوزويك الأميركية[٥٣].

ثم واصلت المجموعة الثانية من المجاهدين متأخرة[*]، فدخلت المعركة فوراً واشتبكت مع قوات الطوارئ الخاصة بحماية صدام، والتي وصلت هي الأخرى خلال لحظات، وقدر عددها بأكثر من (١٠٠٠) عنصر، تساندهم ثماني طائرات عمودية، واستمر الاشتباك حتى مساء ذلك اليوم، حيث اشتركت فيه ـ فيما بعد ـ المجموعتان الأخريان من المجاهدين. وفي اليوم التالي تجددت المعارك، ودخلتها قوات جديدة للنظام، قوامها اثني عشر ألف مقاتل، إضافة إلى اثني عشرة طائرة عمودية، وسرية من الدروع والمدافع المتوسطة، كما قامت فرقة كاملة من الجيش باكتساح مدينة الدجيل وبساتينها الكثيفة، بحثاً عن المجاهدين، الذين انسحب معظمهم، فيما سقط آخرون بين قتيل وجريح. واعتقلت السلطات ـ على أثرها ـ مئات العوائل[**] وقصفت المدينة بالمدافع والطائرات أربعة أيام متتالية، حيث لم يبق فيها مبنى سالم، كما أحرقت مئات الهكتارات من البساتين، ثم حولتها إلى أرض جرداء بعشرات البلدوزرات التي بقيت تعمل عدة أشهر متواصلة[٥٤].

(*) كان مقرراً لهذه المجموعة أن تكمن على بعد مسافة قليلة من المجموعة الأولى، لتضييق حلقة الحصار، ولو قدّر لها الوصول في الوقت المحدد لتغيرت نتيجة المحاولة دون شك، فالذي بدأ بتنفيذ المحاولة هي واحد فقط من المجموعات الأربع.

(**) تم نقلهم إلى مخيمات جماعية للاعتقال في منطقة قريبة من معتقل نقرة السلمان، وظلوا يعانون من الجوع والأمراض المعدية وحرارة الصيف أو برودة الشتاء.

وقد سميت العملية بـ (عملية الشهيدة بنت الهدى)، تخليداً لذكرى المفكرة الإسلامية آمنة الصدر، بالنظر لما قامت به نساء منطقة الدجيل من دور مشهود في العملية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ التنظيم العسكري لحزب الدعوة استطاع سحب جميع من تبقى من المشاركين في العملية من المنطقة، ونقلهم إلى مخابئ آمنة في محافظة بغداد ومن ثم أوصلهم إلى إيران. وتعد عملية إنقاذ هؤلاء المجاهدين ـ بحد ذاتها ـ من العمليات الخطيرة والمعقدة.

الحادية عشرة: محاولة النجف الأشرف الثانية:

في بداية العام ١٩٨٤ زار صدام حسين النجف الأشرف، بهدف تأكيد ولاء المدينة له، من خلال عملية (البيعة) المعروفة. فتهيأت إحدى المجاميع التابعة لحزب الدعوة الإسلامية للانقضاض عليه وقتله أثناء مرور مظاهرة البيعة من أمامه. وحين فشلت المحاولة تكررت مرّة أخرى أثناء صعود صدام لطائرته في مطار النجف العسكري، إلاّ أنّها لم تنفّذ أيضاً[٥٥].

الثانية عشر: محاولة الموصل:

خططت لها مجموعة من الضباط الكبار الإسلاميين (من السنّة)، يقودهم المقدم الركن ميسّر أحمد مصطفى، وقرر تنفيذها في أعقاب إعدام الشيخ ناظم العاصي خلال عام ١٩٨٤[*]، بهدف الإطاحة بحكم

(*) يعود تشكيل المجموعة إلى الأشهر الأولى للحرب العراقية ـ الإيرانية، وكانت مرتبطة ـ أساساً ـ بالشيخ ناظم العاصي.

البعث وإقامة نظام إسلامي في العراق، بالتنسيق مع إيران، حيث أرسل قائد المجموعة أحد ضباطه (برتبة مقدم)(*) إلى إيران، لإطلاع المسؤولين على مخططه والتنسيق معه، إلاّ أنّ السلطات العراقية اكتشفت عناصر المجموعة قبل تنفيذهم المحاولة بفترة قصيرة، واعتقلت على الأثر مئات الضباط والعسكريين الإسلاميين، معظمهم من أبناء مدن الموصل وكركوك والحويجة، وأعدمت الكثير منهم[٥٦].

الثالثة عشر: محاولة تفجير وزارة الدفاع:

في ٦ نيسان / ابريل ١٩٨٥ حاولت مجموعة تابعة لمنظمة العمل الإسلامي اقتحام وزارة الدفاع في بغداد بشاحنة محملة بـ(٢٠٠) كلغم من مادة (T.N.T.) يقودها انتحاري، أثناء اجتماع القيادة العسكرية العليا للنظام برئاسة صدام حسين، وحضور وزير الدفاع عدنان خير اللّه طلفاح، ونائب رئيس الوزراء وقائد الجيش الشعبي طه ياسين رمضان وأركان القيادة العسكرية، إلاّ أنّ انفجار الشاحنة قبل وصولها إلى المبنى، اثر اصطدام بحرس الوزارة، حال دون تحقيق العملية لأهدافها. ونتيجة لذلك أصيبت واجهات بعض مباني الوزارة، ومنها مديرية الحسابات العسكرية بأضرار ملحوظة، كما ألغي الاجتماع فوراً، وانسحب صدام من الباب الخلفي للوزارة بطائرته العمودية ومعه أركان نظامه.

الرابعة عشر: محاولة الخالص الأولى:

علمت إحدى المجاميع الجهادية أن طائرة عمودية تحمل رئيس

(*) وهو الذي نقل وقائع المحاولة إلى الكاتب.

النظام ستحط في إحدى ضواحي مدينة الخالص بمحافظة ديالى خلال الأيام الأولى من شهر تشرين الأول ١٩٨٥. وحين حطت الطائرة في المكان والزمان المقررين، انقض عليها المجاهدون ـ وعددهم ثمانية يقودهم ضابط برتبة نقيب ـ بالأسلحة الأوتوماتيكية والقنابل اليدوية، وحولوا الطائرة ومن قيها إلى حطام، وظنوا أنهم نقلوا صدام حسين إلى العالم الآخر.

ولكن ظهر ـ فيما بعد ـ أنّ رئيس النظام كان يستقل طائرة أخرى غير طائرته الخاصة التي دمت، وقد ذكر أحد المصادر[*] أن فصيلاً إسلامياً هو المسؤول عن العملية، إلاّ أنه لم يعلن عن ذلك، بل نشرت الصحافة الإسلامية العراقية أنباءها دون تبني رسمي.

الخامسة عشر: محاولة الخالص الثانية:

نفذتها مجموعة مسلحة تتألف من اثني عشر مجاهداً خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام ١٩٨٦، أثناء زيارة صدام لمدينة الخالص، حيث قامت ـ في البداية ـ إحدى النساء المجاهدات بطلي سيارته الخاصة بعدم الشاة التي ذبحتها أمام موكبه بحجة الابتهاج بقدومه، كعلامة للمجاهدين ـ الذين كمنوا له في مكان آخر ـ على كون السيارة المطلية بالدم هي سيارة الرئيس، غلاّ أنّ صداماً استقل سيارة أخرى، كعادته في الاحترازات الأمنية، وعلى الرغم من ذلك فقد حدثت مواجهة دامية بين المجموعة الجهادية ومرافقي صدام، حتى تدخلت الطائرات العمودية لحسم المعركة حين اتسعت، فقتل بعض المجاهدين واعتقل الباقون[٥٧].

(*) وهو الذي نقل تفاصيل المحاولة للكاتب.

وهناك محاولات انقلابية كبيرة أخرى يرفض الإسلاميون الكشف عن تفاصيلها؛ لأسباب أمنية وسياسية، في الوقت الذي يغطي عليها النظام الحاكم أيضاً، وبذلك بقيت مجهولة، ومنها محاولة قاطع العمارة، التي قادها ضباط كبار، وشاركت فيها (٧٠) دبابة تقريباً. وكذلك محاولة البصرة التي اشترك فيها الكثير من ضباط القطاعات هناك[٥٨]، وكشفتها السلطة في ٤ تشرين الأول ـ أكتوبر ١٩٨٠، أي قبل تنفيذها بسويعات، بعد إلقاء القبض على أحد عناصرها المهمة. ولعلها كانت أكبر المحاولات الانقلابية العسكرية التي قام بها حزب الدعوة، حيث أعدّ لها ما يقرب من ١٥ ـ ٢٠ ألف عنصر من المجاهدين (مدنيين وعسكريين) وبينهم ضباط كبار. وقد أشارت لهذه المحاولة عدد من الوثائق الرسمية (العراقية) بكثير من الحنق والتشفي في آن واحد، وتسبب فشلها في خلافات داخل قيادة حزب الدعوة واتهام أحد عناصرها بالتسبب في إفشال العملية[*].

(*) نشير إلى أنّ الأشهر الأولى من عام ١٩٨٧ شهدت محاولة كبيرة أخرى، ففي ٩ نيسان/ إبريل ١٩٨٧ قامت مجموعة من التنظيم العسكري لحزب الدعوة بالهجوم على موكب صدام عند مدخل مدينة الموصل، وأوضحت صحيفة الأوبزرفر بأن موكب صدام كان مؤلفاً من خمس عشرة سيارة (ليموزين)، يرافقه طابور من الدراجات البخارية، وكان هجوم المجاهدين مفاجئاً وقوياً، بحيث أدى إلى تدمير عدد من سيارات الموكب والدراجات البخارية، ومقتل ستة عشر مرافقاً وستة من الثوار. ثم بدأت اثر ذلك حملة تفتيش واسعة.. بيت لبيت في مدينة الموصل، بينما قامت القوتان الجوية والبرية بمهاجمة قواعد (الدعوة) في الشمال، حيث كانت الطريقة الانتحارية في تنفيذ العملية، مدعاة لزيادة حنق صدام وغضبه، فأصدر ـ بعد إلغاء زيارته للموصل وعودته إلى بغداد ـ أوامر فورية بالقضاء على جميع مقرات (الدعوة) في شمال العراق. وحدث هجوم واسع جداً على مقر (الزيبار) استمر أكثر من أسبوعين، وذكر الدكتور أبو محمد (أحد مسؤولي التنظيم العسكري للدعوة) بأن «معدل القذائف التي كانت تسقط على مقراتنا أثناء الهجوم وصل إلى (٦٠) قذيفة في الدقيقة الواحدة».

العمليات العسكرية

لقد فتحت انتفاضة رجب أبواب الكفاح المسلح في العراق على مصراعيها، ففي أعقابها تم تنفيذ عمليات عسكرية بسيطة، ثم أخذت العمليات العسكرية ولا سيما الكبيرة منها طابعاً منتظماً اعتباراً من شهر أيلول/ سبتمبر، انطلاقاً من مدينة الثورة في محافظة بغداد، حيث أصبح ذلك مصداقاً لنبوءة الإمام الصدر: «الثورة ستنطلق من مدينة الثورة».

ونقف هنا على أبرز العمليات العسكرية التي أعلنت عنها وتبنتها فصائل الحركة الإسلامية:

أولاً: عمليات حزب الدعوة الإسلامية:

لقد فجّرت عناصر حزب الدعوة الكفاح المسلح في العراق في مرحلة مابعد اعلان الإمام محمد باقر الصدر عن الثورة في العراق خلال الأشهر الأخيرة من العام ١٩٧٩ كإجراء شرعي لردع عدوان النظام وإرهابه، وبدأته بالهجوم على مقر الجيش الشعبي في مدينة الثورة، ومديرية أمن الكاظمية خلال أيلول/ سبتمبر ١٩٧٩[*]. وحجم عمليات (الدعوة) وكثافتها جعلت أنظار النظام والجماهير تتوجه إليها عند حصول أية عملية عسكرية. ومن الأمثلة ـ التي تشكل مجرد إثارة ـ في هذا المجال: القصف الصاروخي الإيراني ـ بعيد المدى ـ للعاصمة بغداد وكركوك وتدمير بناية مصرف الرافدين المركزي (١٤ طابقاً) خلال

(*) قاد مجموعة الهجوم مديرية أمن الكاظمية المهندس رياض حسن شبر، الذي يعد أحد الذين فجروا الكفاح الإسلامي المسلح في العراق عام ١٩٧٩. كما فجّر محمد جواد الجابري الكفاح المسلح في النجف الأشرف.

آذار/ مارس ١٩٨٥، ثم إعلان نظام بغداد بأن ذلك «من عمل حزب الدعوة»[٥٩]. وكذلك ما ذكره سليمان محمد فرحات في كتابه (الحرب العراقية ـ الإيرانية) بشأن قصف البصرة بالمدافع بعيدة المدى، فيقول بأن «السر الذي لا يعرفه الكثيرون أن القوات الإيرانية ظلت بريئة من هذا القصف الذي تم بواسطة عناصر من حزب الدعوة فرّت من الجيش»[٦٠].

عمليات (الدعوة) استهدفت مختلف الأجهزة العسكرية والأمنية للنظام في الداخل والخارج، وقد بلغت أكثر من (٢٨٠) عملية معلن عنها حتى العام ١٩٨٦، وقد تحدثت عنها عشرات الكتب الرسمية والسرية الصادرة عن النظام الحاكم. ففي مجال القوات المسلحة يمكن الإشارة إلى كتاب قيادة الفيلق الرابع الصادر في ٢٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢ والمرقم (٣٤)، والذي كرّس مضمونه لحرف الأنظار عن حقيقة عمليات حزب الدعوة الدفاعية، وجاء فيه بأن حزب الدعوة يمارس نشاطه في الجيش العراقي على النحو التالي:

«أ ـ اغتيال ضباط الرواتب بعد استلامهم للرواتب..

ب ـ التخطيط لاغتيال الضباط وخصوصاً في المقرات..

ج ـ محاولة وضع المواد السامة في مصادر المياه المخصصة لشرب الضباط.

د ـ سرقة وتهريب الأسلحة.

هـ ـ استدراج بعض العسكريين والإعلان عن استعدادهم لتهريبهم إلى إيران..

و ـ التخطيط ومحاولة اقتحام المعسكرات ومراكز الشرطة للاستيلاء على الأسلحة والأعتدة.

ز ـ نسف وتخريب الجسور والمنشأة المهمة».

ولا شك أنّ الكثير من المعلومات الواردة في هذا الكتاب تجانب الحقيقة، وتدخل في إطار الحرب الإعلامية وسياسة التشويه المضادة للحركة الإسلامية. ولعل كتاب الاستخبارات العسكرية المرقم (م٢/ ش٥/ ق١/ ٥٣٤٦)والصادر في ١٣ أيار/ مايو ١٩٨٢، يحاول أن يكون موضوعياً ـ إلى حد ما ـ حين يقول بأن عناصر حزب الدعوة يهاجمون القطاعات العسكرية في الطرق الخارجية للحصول على التجهيزات والأعتدة.

وهذه نماذج لأهم عمليات (الدعوة) التي جاءت رداً على أعمال القتل والاضطهاد والقمع التي كانت تقوم بها أجهزة النظام:

١ ـ مهاجمة مقر الجيش الشعبي في مدينة الثورة ببغداد ثلاث مرات متتالية، في الفترة من أيلول/ سبتمبر وحتى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩.

٢ ـ مهاجمة مديرية أمن مدينة الكاظمية، خلال أيلول/ سبتمبر ١٩٧٩.

٣ ـ تفجير القنابل في خمس مؤسسات أمنية وحزبية في النجف الأشرف، خلال كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠.

٤ ـ مهاجمة مديرية أمن بغداد في ١٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠.

٥ ـ معركة مسلحة عنيفة مع قوات السلطة، اشترك فيها ما يقرب من (٢٠٠٠) من عناصر الأمن والجيش الشعبي، في منطقة جيزان الجول في منتصف نيسان/ ابريل ١٩٨٠.

٦ ـ الاشتباك مع قوة كبيرة من مديرية المخابرات العامة، يقودها

محمد مجيد الفدعم (معاون رئيس مخابرات النظام)، أدى إلى مقتله مع عدد من عناصره، وذلك في بغداد، أوائل آب/أغسطس ١٩٨٠[*].

٧ ـ اغتيال العقيد عدنان شريف، قائد قوات الحرس الجمهوري وسفير العراق السابق في المغرب، في بغداد خلال أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠.

٨ ـ الهجوم على اجتماع عسكري في جبهة الفكة (قاطع الطيب)، قتل فيه آمر الوحدة وعشرات الضباط والعسكريين، خلال تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٠.

٩ ـ مهاجمة مقر حزب البعث ومديرية الاستخبارات العسكرية في البصرة ونسفهما في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠[٦١].

١٠ ـ مهاجمة مقري قيادة الجيش الشعبي في محافظتي كربلاء والنجف، خلال تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠.

١١ ـ اغتيال مدير أمن محافظة الحلة، في ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٠.

١٢ ـ اغتيال مدير أمن محافظة السماوة، خلال تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٠.

١٣ ـ مهاجمة معظم مقرات الجيش الشعبي في العاصمة بغداد، ولمرات متتالية وفي أوقات متقاربة، خلال شهري تشرين الثاني/ نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٠.

١٤ ـ هجوم واسع على مديرية الأمن العام في بغداد في ١١ كانون

(*) في أعقاب هذين الهجومين اعتقلت السلطة أكثر من (٨٠٠) إسلامي في المدينة.

الأول/ ديسمبر ١٩٨٠، بهدف إطلاق سراح المعتقلين، أدى إلى حدوث اشتباك عنيف بين المهاجمين وقوات النظام.

١٥ ـ مهاجمة مديريتي أمن محافظة الحلة والنجف الأشرف، في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٠.

١٦ ـ شل النشاط العسكري لقوات النظام على طريق العشار ـ التنومة في البصرة، بعد نسف الجسر الذي يربط المنطقتين، في منتصف آذار/ مارس ١٩٨١.

١٧ ـ تفجير سبعة مخازن للأسلحة الثقيلة والصواريخ في معسكر (أبو غريب) ببغداد، بعد ستة أيام من تفجير مخزن الصواريخ الفرنسية المتطورة في المعسكر نفسه، وقد هزت تلك التفجيرات بغداد بأكملها لأكثر من عشر ساعات، في ١ حزيران، يونيو ١٩٨١[٦٢].

١٨ ـ الهجوم على مطار الرشيد العسكري في بغداد مرة أخرى، خلال حزيران/ يونيو ١٩٨١، وتدمير ثلاث طائرات (ميغ) مقاتلة.

١٩ ـ تفجير مستودعات الذخيرة والعتاد في معسكر الرشيد ببغداد، في حزيران/ يونيو ١٩٨١[*]، للمرة الثالثة خلال ستة أشهر.

٢٠ ـ اغتيال قيادي بعثي عسكري برتبة عقيد في ١٦ حزيران / يونيو ١٩٨١، وهو شقيق طه ياسين رمضان (نائب رئيس وزراء النظام).

٢١ ـ الاستيلاء على أعداد هائلة من السلاح والعتاد والقنابل من معسكر الغزلاني في الموصل، في تموز/ يوليو ١٩٨١.

٢٢ ـ تفجير أكبر مقر ومركز إعداد للجيش الشعبي في بغداد، بعد

(*) اعتبر شهر حزيران ١٩٨١ شهر تدمير الآلة العسكرية للنظام في العاصمة بغداد، حيث كان ذلك مبرراً لإعدام آلاف المعتقلين في هذه الفترة.

هجوم مباغت واشتباك عنيف مع القوات المتمركزة فيه، خلال تموز/ يوليو ١٩٨١.

٢٣ ـ تفجير مخازن القاعدة الجوية في الناصرية، في ٢٥ آب/ أغسطس ١٩٨١.

٢٤ ـ اقتحام السفارة العراقية في بيروت بعملية فدائية، أثناء اجتماع سياسي ـ مخابراتي هام، ضم مسؤولي مخابرات النظام العراقي في دول حوض البحر المتوسط وشخصيات عربية مرتبطة بهم، وهي أول عملية من نوعها(*).

٢٥ ـ تدمير عشرات الشاحنات المحملة بالسلاح والذخيرة، في المنطقة القريبة من صفوان، في أوائل كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢.

٢٦ ـ الهجوم على قطار الناصرية ـ بغداد العسكري، بعملية كبيرة، أدت إلى تدميره ومقتل أكثر من مائة من عناصر النظام، في أواخر أيار/ مايو ١٩٨٢(**)، وذلك للمرة السابعة خلال أقل من سنتين.

٢٧ ـ تدمير سرية النقليات (١١٤) في محافظة البصرة، وإحراق ثمانين ناقلة مختلفة، وتفجير مخزن عتادها، في أواخر أيار/ مايو ١٩٨٢.

٢٨ ـ تفجير بعض منشآت مؤسسة البكر للصناعات العسكرية في بغداد، خلال تموز/ يوليو ١٩٨٢.

(*) أطلقت الأوساط الإسلامية على قائد العملية (أبو مريم) لقب (فارس الشاحنة الأولى).

(**) أرسل صدام حسين ـ في أعقابها ـ قطاراً مسلحاً وطائرات مقاتلة وسمتيه، فدمروا المنطقة التي جرت فيها العملية بالكامل.

٢٩ ـ تفجير مخازن العتاد والذخيرة في معسكر التاجي ببغداد، في ٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢، للمرة الثانية خلال عشرة أيام والخامسة خلال أقلّ من سنتين.

٣٠ ـ اغتيال مدير أمن مدينة الكاظمية في نيسان / إبريل ١٩٨٣، وهو الثالث الذي يتم اغتياله خلال ثلاث سنوات تقريباً.

٣١ ـ اغتيال العميد الركن حميد علي المجيد في بغداد، في ٨ نيسان/ إبريل ١٩٨٤، وهو أحد القياديين العسكريين البعثيين وابن عم صدام حسين.

٣٢ ـ مهاجمة عدة مقرات للجيش الشعبي وقطعات عسكرية متوجهة لجبهة الحرب مع إيران في مناطق أهوار الناصرية، خلال أيار/ مايو ١٩٨٥.

٣٣ ـ معركة طاحنة بين قوات النظام وقوات حزب الدعوة في (هور الحمّار) بمحافظتي البصرة والناصرية، خلال حزيران / يونيو ١٩٨٥، وقد اشترك في الهجوم الذي أشرف عليه رئيس المخابرات الجديد فاضل البراك(*) وعدد من قادة المسلحة؛ ما يقرب من خمسة آلاف عنصر من قوات النظام، ووحدات من المدفعية وراجمات الصواريخ، وسرب من الطائرات العمودية. وتكبدت قوات النظام خسائر فادحة بالأرواح والمعدات، ثم انسحبت من ساحة المعركة، وقد قدّرت السلطة عدد قوات حزب الدعوة التي صدّت الهجوم بثلاثة آلاف مقاتل. وقد رفضت (الدعوة) كشف أي تفصيل في هذا المجال.

٣٤ ـ شن هجوم واسع ومباغت على قوات النظام في قاطع (ميركه

(*) مدير الأمن العام السابق.

سور) بمحافظة أربيل (شمال العراق) في ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٦، واحتلال مواقعها وقتل وجرح المئات.

٣٥ ـ اقتحام مدينة الناصرية بشكل واسع وفي وضح النهار، في عملية فريدة من نوعها، في أوائل تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٦، فقد دخل مقاتلو حزب الدعوة المدينة وهم يطلقون الشعارات الإسلامية، ثم قاموا بمهاجمة موكب المحافظ وأصابوه بجروح، وقتلوا عدداً من كبار المسؤولين العسكريين والامنيين في دوائرهم أو منازلهم، وفجّروا بعض مؤسسات النظام، كمديرية أمن المحافظة ومقر قيادة الجيش الشعبي. وبعد أن نفّذوا أهدافهم، خرجوا من المدينة بنفس الطريقة التي دخلوا فيها، محاطين بدهشة المواطنين. وقال المكتب العسكري للدعوة بأن هذه العملية تدخل ضمن إستراتيجيته الجهادية الجديدة.

٣٦ ـ هجوم واسع ومباغت على مواقع الجيش الشعبي في قاطع أربيل، حيث تمكن المجاهدون خلاله من السيطرة عليها، والاستيلاء على جميع الأسلحة الخفيفة والثقيلة وأسر مجموعة من عناصر السلطة، وذلك في منتصف تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٦.

٣٧ ـ اغتيال اللواء حكمت التكريتي في بغداد، نهاية كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦، وهو أحد أبرز أعمدة جهاز الاستخبارات العسكرية.

ثانياً: عمليات منظمة العمل الإسلامي:

مجموع العمليات العسكرية التي أعلنت عنها المنظمة حتى نهاية العام ١٩٨٦؛ بلغ (٥٣) عملية تقريباً في داخل العراق وخارجه، ومن أهمها:

١ ـ إطلاق النار على عناصر النظام المحتشدين بين مرقدي الإمام

الحسين(ع) وأخيه العباس(ع) في كربلاء، في اليوم العاشر من محرم (٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٩)، وهي أهم عملية جرت في هذه الفترة.

٢ ـ استهداف طارق عزيز (وزير الخارجية فيما بعد)[٦٣] بالقنابل؛ خلال احتفال النظام في الجامعة المستنصرية ببغداد، في الأول من نيسان/ إبريل ١٩٨٠، بمناسبة تأسيس الحزب الحاكم

٣ ـ تفجير مبنى مديرية الأمن العام في بغداد، في ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣، بعد اقتحامها بسيارة مفخخة يقودها فدائي، وأدى إلى تدمير المباني الأمامية للمديرية، وقتل ثمانية عشر ضابطاً، بينهم العقيد هشام التكريتي.

٤ ـ تفجير مقر القيادة العامة للجيش الشعبي في بغداد، بعملية اقتحام فدائية، في تموز/ يوليو ١٩٨٤.

٥ ـ تفجير ملهى عسكري في بغداد، في ٦ نيسان / ابريل ١٩٨٦، أثناء الاحتفال بذكرى تأسيس الحزب الحاكم، ومقتل العقيد رعد الدليمي والرائد خالد التكريتي، وعدد آخر من ضباط الاستخبارات.

٦ ـ خطف المنظمات الإلكترونية التابعة لقاعدة صواريخ أم قصر البحرية (أقصى جنوب العراق)، أدى إلى اعتقال الاستخبارات لعدد من الضباط البعثيين بتهمة الخيانة، وإعدام قسم منهم، وذلك في الأول من أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦.

٧ ـ الهجوم على مقر الجيش الشعبي في كربلاء، في ٢٩ آب/ أغسطس ١٩٨٦.

٨ ـ تفجير مخازن العتاد في الشعبية بمحافظة البصرة، في ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٩.

ثالثاً: عمليات حركة المجاهدين العراقيين:

بلغ مجموعها في الداخل والخارج حوالي (٢٩) عملية، من أهمها:

١ ـ مهاجمة قطار محمل بالوقود والمعدات العسكرية في محافظة الموصل، في الأول من تموز/ يوليو ١٩٨١.

٢ ـ تفجير مقر قيادة الجيش الشعبي، ومستودع السلاح في معسكر (أبو غريب) ببغداد، في ٢٤ كانون الأول / ديسمبر في عمليتين فدائيتين متزامنتين، من خلال اقتحامهما بسيارتين مفخختين، وقد قتل في العملية الأولى حوالي مائتين من عناصر النظام(*).

٣ ـ اقتحام مبنى وزارة التخطيط في بغداد بعملية فدائية، في الأول من آب/ أغسطس ١٩٨٢، حيث أدى الانفجار الهائل على إلحاق الأضرار بمبنى وزارة الداخلية أيضاً(**).

(*) نفى النظام رسمياً وقوع عملية تفجير مقر الجيش الشعبي، ودعا المراسلين الأجانب ـ بعد أسبوع من التفجير ـ لزيارته، وذكرت المصادر أنّ السلطات ألقت القبض في بغداد على مسؤول العملية قبل تنفيذها، ثم حصلت المخابرات العراقية على شفرة اتصال الحركة بين بغداد ولندن، وأبلغت عن حصول العملية، في لعبة مخابراتية روتينية. وتذكر مصادر أخرى ـ ومنها مصادر الحركة ـ بأن العملية حدثت بشكل مؤكد، وإلاّ لماذا نفى النظام وقوع العملية ودعا المراسلين بعد أسبوع من الإعلان عنها، ولم يقم بذلك في نفس اليوم.

(**) حققت هذه العملية نصراً سياسياً للحركة الإسلامية؛ إذ ساهمت في الحيلولة دون انعقاد مؤتمر قمة عدم الانحياز في بغداد، في أعقاب تهديد حركة المجاهدين العراقيين والتنظيمات الإسلامية الأخرى بنسف مقر المؤتمر أثناء انعقاده.

٤ ـ تفجير مجمع القوة الجوية في بغداد، وتدمير بعض أقسامه، في وقت متزامن مع العملية السابقة.

رابعاً: عمليات لفصائل أخرى:

وهي العمليات المسلحة التي لم يتبنها أحد، أو قامت بها واجهات وفصائل أخرى من الحركة الإسلامية العراقية؛ كقوات بدر وقوات سيد الشهداء. وقد بلغ عدد المعلن عنها ـ حتى نهاية العام ١٩٨٦ ـ أكثر من (٥٠) عملية: من أهمها:

١ ـ اغتيال آمر اللواء الأول (برتبة عقيد ركن)، وضابطان برتبة عقيد وآخر برتبة مقدم، في نيسان/ أبريل ١٩٨١.

٢ ـ مهاجمة مقر لواء المظليين، وفوج للجيش في القاطع الأوسط لجبهة الحرب مع إيران، وقتل المئات من عناصر النظام، في تشرين الأول/ نوفمبر ١٩٨١.

٣ ـ إعطاب أجهزة عسكرية ضخمة للنظام العراقي في ميناء الشويخ الكويتي، في بداية كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢، بعد تفريغها مباشرة.

٤ ـ انفجار في الجانب الخلفي لوزارة الدفاع في بغداد، خلال منتصف كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢.

٥ ـ اغتيال أحد قادة الشرطة وثمانية من كبار الضباط في بغداد، في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢.

٦ ـ انتفاضة إسلامية مسلحة كبيرة، في منطقة أهوار مدينة الكفل بمحافظة بابل، قام بها في أواخر العام ١٩٨٢ عدد من الضباط، يقودهم ضابط برتبة مقدم ركن، ومعه المئات من العسكريين، تساندهم العشائر المنتشرة في المنطقة؛ إذ بلغ عدد عناصر الانتفاضة حوالي ألفي

مقاتل؛ مزودين بأنواع الأسلحة الخفيفة والمتوسطة؛ كالمضادات للجو ومدافع الهاون، وبعد سلسلة من المعارك العنيفة مع قوات السلطة، جرت مفاوضات بني الطرفين، مثّله من جانب الحكومة الرائد ضمد (نائب مدير أمن الحلة) واثنان من ضباطه(*). وأثناء التفاوض قتل رئيس وفد السلطة وخمسة من ضباط المخابرات والأمن، مما أدى إلى فشله؛ فحشد النظام في أعقاب ذلك الآلاف من قواته لضرب الانتفاضة؛ مستعيناً بالدروع والمدافع الثقيلة والمتوسطة والطائرات العمودية؛ فضلاً عن القنابل الكيمياوية؛ فجرت معركة طاحنة وفاصلة؛ قتل خلالها معظم الثوار؛ فيما هرب عدد قليل منهم، وأسر الباقون؛ حيث دفنتهم السلطة وهم أحياء. ثم قام النظام بتدمير المنطقة والمناطق المحيطة بها على ساكنيها(**)، بالشكل الذي حدث في مناطق الدجيل وجيزان الجول والحويجة وبعض مناطق أهوار الجنوب.

٧ ـ تفجير مخازن الأسلحة والعتاد التابعة للفيلق الرابع خلال حزيران/ يونيو ١٩٨٣، وعددها اثني عشر مخزناً متصلاً تحت الأرض، واستمرت الانفجارات العنيفة لعدم أيام دون انقطاع، وقد أخذت القذائف الصاروخية تتساقط بشكل عشوائي على مدينة العمارة.

٨ ـ اغتيال آمري اللواءين (٦٦) و(٦٧) التابعين للفيلق الأول في ٢٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣.

(*) أحدهم النقيب حكيم البكاء، وهم من المتخصصين في التحقيق مع الإسلاميين، وقد قتلوا جميعاً أثناء المفاوضات هنا.

(**) جرت فصول معارك الانتفاضة في نفس مكان موقعه «الرارنجية»، التي حدثت خلال ثورة العشرين (١٩٢٠) بين الثوار والانجليز، كما أنّ العشائر التي اشتركت في انتفاضة (١٩٨٢) هي نفسها التي فجّرت معارك الرارنجية.

٩ ـ قتل وزير الشباب السابق والمسؤول الحزبي لمحافظة السماوة كريم حسين الملاّ، ومدير الشرطة وخمسين مسؤولاً في المحافظة، وإصابة المحافظ بجراح خطيرة، بعد الهجوم على مكان الاحتفال الذي أقامته السلطة في ٨ شباط/ فبراير ١٩٨٦ وتفجيره بالكامل.

١٠ ـ تفجير مخازن العتاد في قاعدة الشعبية الجوية بمحافظة البصرة، في أواسط آذار/ مارس ١٩٨٦، أدّى إلى فشل هجوم كبير بإشراف صدام حسين نفسه، كان مقرراً لاسترجاع مدينة الفاو من الإيرانيين.

١١ ـ اغتيال مسؤول المخابرات العراقية في قبرص كامل الزبيدي، في أواخر آب/ أغسطس ١٩٨٦[*].

وجدير بالإشارة أنّ مقاتلي حزب اللّه (في كردستان العراق) قاموا بعشرات العمليات المسلحة ضد قوات النظام في شمال العراق، خلال الأعوام من ١٩٨٤ وحتى ١٩٨٦، وكذلك جيش القرآن التابع للحركة الإسلامية في كردستان العراق، الذي قام بعدد من العمليات المسلحة خلال عام ١٩٨٦[**].

(*) تبنت العملية حركة الرافدين الإسلامية، وهي منظمة واجهية وهمية أيضاً.

(**) هناك عوامل ومبررات تحول دون التعرض لهذه العمليات بالتفصيل، أبرزها عدم توافر بيانات دقيقة وإحصاءات عنها، وعدم توفر إمكانية فرز الكثير منها عن العمليات التي ينفذها الثوار الأكراد المولون للأحزاب الكردية العلمانية، كما أن عمليات فصائل الحركة الإسلامية التي ذكرناها هنا، لم تكن للحصر، وإنما هي نماذج لأهمها: انظر: في الملاحق إحصائية عامة عن العمليات العسكرية.

التعاون العسكري مع القوات الإيرانية

الاهداف المشتركة التي تشد الحركة الإسلامية العراقية بالجمهورية الإسلامية الإيرانية، ولاسيما هدف ردع النظام العراقي ومحاولة إسقاطه؛ دفعتهما لطرق جميع أبواب التعاون ضده، وربما يكون المجال العسكري أخطرها وأكثرها إثارة للجدل.

ويمكن القول بأن التعاون العسكري بين الطرفين يعود إلى فترة اندلاع الثورة في إيران؛ فخلالها كان بعض عناصر الحركة الإسلامية العراقية ينقلون قطعاً من السلاح الخفيف من أهوار الجنوب إلى داخل إيران، إسهاماً في تصعيد الكفاح المسلح ضد نظام الشاه(*). وبعد انتصار الثورة الإسلامية اتّسع هذا التعاون بشكل كبير، ليشكّل ثقلاً مشهوداً في الساحة الإسلامية لكلا البلدين، وخطراً على المعادلة الدولية في المنطقة. ونقسّم هنا مسيرة هذا التعاون إلى خمس مراحل، وفقاً للمساحة الزمنية التي تشملها الأحداث:

(*) يذكر السيد محمد كاظم الموسوي البجنوردي مؤسس (حزب الملل الإسلامية) في إيران، في مذكراته بأن خلال ممارسة حزبه للكفاح المسلح ضد نظام الشاه في أوائل الستينات؛ «كان يأتي إلى النجف الأشرف ويشتري السلاح من باديتها بواسطة بعض عناصر الحركة الإسلامية العراقية». وبعد متابعة هذه الواقعة من الكاتب؛ تبيّن أن الشيخ مهدي العطار (العضو الشاب في حزب الدعوة) كان أحد أهم «الدعاة» الذين يرافقون الجنوردي في بادية النجف لشراء السلاح؛ بهدف نقله إلى إيران. وتقول نشرة أصدرها حزب توده (الشيوعي الإيراني) في منتصف الستينات، بأن محمد كاظم الموسوي البجنوردي كان عضواً في حزب الدعوة عندما كان في النجف، وعند رحيله إلى إيران حمل معه أفكار حزب الدعوة ليؤسس بناءً عليها (حزب ملل إسلامي). وهو أول حزب إسلامي إيراني يمارس الكفاح المسلح ضد نظام بهلوي بعد توقف النشاط المسلح لمنظمة (فدائيان إسلام) وجمعية (المؤتلفة) باعتقال قادة المجموعتين وإعدام بعضهم.

المرحلة الأولى: قبل الحرب:

بعد اعلان السيد محمد باقر الصدر الثورة ضد نظام صدام (خلال العام ١٩٧٩) وجدت الحركة الإسلامية نفسها بأمس الحاجة للمزيد من السلاح والكوادر العسكرية المدربة؛ فبادرت إيران إلى سد جزء من هذه الحاجة، حين فتحت للإسلاميين العراقيين أبوابها لتأسيس معسكرات للتدريب والإعداد خاصة بهم؛ كان أولها «معسكر الشهيد الصدر» في الأهواز، الذي أسسه حزب الدعوة في أواخر عام ١٩٧٩. إضافة إلى معسكر «ولي العصر» في طهران؛ التابع لحزب الدعوة أيضاً، ومعسكر «التوحيد» في طهران التابع لحركة المجاهدين، ومعسكر منظمة العمل في طهران.

وفي إطار الحرب الدعائية التي يشنها النظام العراقي ضد الإسلاميين العراقيين، يقول مسلم هادي الجبوري (رئيس محكمة الثورة في العراق) في تصريح صحفي:

«لقد أثبت التحقيق والاعترافات التي أدلى بها المجرمون والوثائق التي ضُبطت والتي تحتفظ بها المحكمة كانت تتضمن عدد الطائرات وأنواعها وأجهزة الرادار وأسماء الضباط. إنّ عصابة الدعوة حاولت نقل المعلومات الأمنية والعسكرية الخاصة بالقطر إلى جهات أجنبية (إيرانية)، وسخّر عدداً من عصابته لجمع المعلومات عن قواتنا المسلحة وخاصة عن قاعدة الإمام علي الجوية، وعن أصناف المدفعية».

إن مهدي عبد مهدي (عضو القيادة التنفيذية لحزب الدعوة) وعديله محمد مهدي الآصفي (عضو القيادة العامة لحزب الدعوة) طلبا من حزبهما جميع هذه المعلومات عن القوات المسلحة العراقية[٦٤].

المرحلة الثانية: التحضير للحرب ونشوبها:

لم يكن من الصعب على الحركة الإسلامية العراقية اكتشاف مخطط النظام الحاكم الرامي إلى شن الحرب الشاملة ضد إيران؛ فمن خلال خطوطها العسكرية أخذت تحصل على المزيد من المعلومات ـ السرية والخطيرة ـ بهذا الشأن. وبعد أن أصبحت الحرب على الأبواب، أخذ الإسلاميون العراقيون يحذرون القيادة الإيرانية من قيام نظام صدام بشن حرب شاملة ضد إيران؛ وذلك بهدف إحباط مشروع الحرب التي ستدمر البلدين.

المرحلة الثالثة: الحرب والتصدي:

بعد نشوب الحرب العراقية ـ الإيرانية، أخذت مجاميع المجاهدين العراقيين تعمل على جبهتين حقيقتين: جبهة النظام البعثي العراقي والجبهة الإيرانية؛ في محاولة لإسقاط النظام أو زعزعته حداً أدنى. ففي الداخل كانت إحدى مهامها إحداث الخلل والإرباك المنظم في صفوف قوات النظام، فقد قامت عناصرها العسكرية بإفشال عدد من الهجمات في بعض القواطع، وإعلان حالات العصيان المحدودة هنا وهناك، وحمل العسكريين على التسليم والتمرد، واغتيال الضباط البعثيين، ومهاجمة المنشآت العسكرية ومخازن العتاد والأسلحة وتفجيرها أو الاستيلاء عليها.

ومن أمثلة ذلك تعطيل شبكة الألغام التي زرعتها القوات العراقية في جبهة قصر شيرين خلال تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٠، وقيام بعض الطيارين الإسلاميين بقصف القطعات العسكرية العراقية؛ كالنقيب الطيار نزار الجنابي، وإحراق النقيب المهندس موفق جبوري لسرب من

الطائرات المقاتلة، وقصف القطعات العراقية من قِبَل المقدم صدام المقدادي بواسطة الكتيبة المدفعية التي كانت تحت أمرته.

وفي إطار التشويش على الأهداف الأصلية للإسلاميين العراقيين؛ فقد أصدرت رئاسة الاستخبارات العسكرية العراقية عدة تعميمات سرية في بداية الحرب بهذا الخصوص، من بينها التعميم الصاد في الأول من كانون الثاني/ يناير ١٩٨١؛ أي بعد اقل من شهرين ونصف على نشوب الحرب، ويتعلق بتوجيهات حزب الدعوة إلى عناصره في القوات المسلحة العراقية:

«**يحتمل قيام حزب الدعوة العميل بإصدار تبليغ إلى عناصره العاملة في صفوف قواتنا المسلحة يتضمن ما يلي:**

١ ـ عدم توجيه نيران الأسلحة الثقيلة إلى الأهداف مباشرة، وفي حالة الاضطرار يكون الرمي بشكل عشوائي وبدون تركيز.

٢ ـ الالتحاق بالجيش الإيراني عند سنوح الفرصة.

٣ ـ عند حدوث إنزال من قبل الجيش الإيراني في منطقة ما فيجب رفع العلم الأبيض وعدم المقاومة.

٤ ـ في حالة عدم تمكنهم من الالتحاق بالجانب الإيراني يجب أن يكونوا مهيئين للعمل في الداخل وكاملي التدريب[٦٥]».

أما العمليات العسكرية[*]؛ فإنها استمرت بشكل تصاعدي، وأضافت إليها الحركة الإسلامية أساليب جديدة، يشير إليها أحد كوادر حزب البعث السابقين بقوله: «من الأمور التي أثارت مخاوف القيادة

(*) تم الحديث عنها في فقرة سابقة.

العراقية مع بداية الحرب أنّ عمليات حزب الدعوة كانت تتسع يوماً بعد يوم وبدأت تتخذ طابعاً انتحارياً»[٦٦].

وعلى الجبهة المقابلة؛ أي جبهة القتال إلى جانب القوات الإيرانية؛ لم يكن دور الحركة الإسلامية أقل أهمية، فقوات الشهيد الصدر (الخط العسكري لحزب الدعوة الإسلامية داخل الأراضي الإيرانية) شاركت في القتال منذ الساعات الأولى للحرب، وسقطت المجموعة الأولى من ضحاياها في ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٠، أي في الأسبوع الثاني للحرب.

وقد رابط قسم من مقاتلي قوات الشهيد الصدر في محور (بستان)، ودمروا في الأيام الأولى للحرب مخفر (السابلة) العراقي، وتصدوا لرتل من الدبابات الزاحفة على (بستان). وكان المجاهدون العراقيون ضمن آخر المنسجمين من مدينة خرمشهر (المحمرة) الإيرانية بعد احتلالها من قبل الجيش العراقي، وكانوا أيضاً أول من دخل مدينة الحويزة بعد تحريرها من احتلال قوات صدام حسين، وشاركوا في الدفاع عن سوسنكرد (الخفاجية) وعبادان.

وفي أعقاب ذلك اشتركت «قوات الشهيد الصدر» في المعارك والعمليات التالية:

١ ـ فك الحصار عن عبادان (عمليات ثامن الأئمة) في ٢٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٨١.

٢ ـ تحرير مدينة بستان (عمليات طريق القدس) في ٢٩ تشرين الثاني/ إبريل وحتى ٢٣ أيار/ مايو ١٩٨٢.

إضافة إلى عمليات دفاعية ونفوذية محدودة، جرت فصول معظمها

في جبهتي الوسط والجنوب. كما اشتركت مجاميع عسكرية من منظمة العمل الإسلامي وتيار السيد محمد باقر الحكيم؛ كحركة المجاهدين وعناصر (معسكر التوحيد)، في القتال إلى جانب القوات الإيرانية.

وعلى المستويات العسكرية الأخرى؛ عمل بعض الإسلاميين العراقيين كمدربين على قسم من الأسلحة المتطورة ـ من الغنائم العراقية ـ، أو آمرين لوحدات المشاة والدروع. كما ساهمت الوحدات المتخصصة التابعة لقوات الشهيد الصدر في رفد جبهات الجنوب بما تملكه من طاقات وكفاءات، وخاصة الوحدتين الطبية والهندسية. وفي شباط/ فبراير ١٩٨٢ بادرت «قوات الشهيد الصدر» إلى تأسيس أول ورشة هندسية من نوعها في إيران لتصليح الدروع والآليات العراقية ـ من الغنائم ـ، وبعد فترة تحولت إلى معمل واسع، يضم مختلف الأقسام التخصصية. فخلاف ثلاث سنوات تقريباً (حتى نهاية العام ١٩٨٤) تم تصليح أكثر من ألف دبابة عراقية في المعمل، وإدخالها في خدمة الجبهة الإيرانية. وقد تمكن المهندسون العراقيون خلال ذلك من ابتكار مختلف قطع الغيار وآلات التصليح[٦٧].

المرحلة الرابعة: دخول الأراضي العراقية:

البداية الحقيقية لهذه المرحلة كانت مع عمليات (رمضان) التي قامت بها القوات الإيرانية في ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٨٢. ولكن سبقها اشتراك مجموعة عسكرية تابعة لحركة المجاهدين العراقيين (برئاسة السيد عبد العزيز الحكيم) مع القوات الإيرانية في دخول مدينتي بيارة وطويلة (في شمال العراق)، في الأول من كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢؛ أي قبل عمليات رمضان بسبعة أشهر تقريباً.

وأهم العمليات التي اشتركت فيها «قوات الشهيد الصدر» خلال هذه المرحلة، هي:

١ ـ عمليات مسلم بن عقيل في جبهة سومار (شرق مندلي) في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٢، وقتل فيها اثنان من آمري «قوات الشهيد الصدر» في القاطع الأوسط.

٣ ـ هجوم مباغت في جبهة (ميمك)، قتل وجرح فيها ما يقرب من (٢٠٠) من عناصر النظام، قامت به قوات الشهيد الصدر لوحدها أيضاً.

٤ ـ عمليات (محرم الحرام) في جبهة (دهلران) في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢، وقتل فيها آمر «قوات الشهيد الصدر» في المنطقة الغربية وعدد من مقاتليها.

٥ ـ عمليات (والفجر) التمهيدية في محور (الفكة ـ جذابة) في ٦ شباط/ فبراير ١٩٨٣، وقد اشتركت قوات الشهيد الصدر في جميع معاركها.

٦ ـ عمليات (والفجر الأولى) في جبهة (الفكة) في ٨ نيسان / ابريل ١٩٨٣.

٧ ـ عمليات (والفجر الثالثة) في جبهة (مهران) في ٢٩ تموز/ يوليو ١٩٨٣ . وكانت مجاميع القوات تتمركز في المواقع الأمامية خلال المعارك، حيث قتل وجرح عدد غير قليل من مقاتليها، بالنظر إلى حجم مشاركتها.

٨ ـ عمليات (والفجر الخامسة) في جبهتي (مهران) و(جنكوله) في ١٦ شباط/ فبراير ١٩٨٤.

وحتى نهاية هذه المرحلة بلغ عدد ما قدمته «قوات الشهيد الصدر» أكثر من خمسمائة قتيل وجريح ومعاق. ولا شك أنّ هذه التضحيات ـ

على الرغم من قتلها ـ ظلت كبيرة بعين الإمام الخميني، الذي كان يعتز كثيراً بمشاركة المجاهدين العراقيين في الحرب، حيث قال بشأنهم مرة لممثله الشيخ فضل اللّه محلاتي:

«أبلغ سلامي لهم (للمجاهدين العراقيين) وقل لهم أنهم من خاصة أولياء اللّه»[٦٨].

وكانت مجاميع من «قوات الشهيد الصدر» قد التقت خلال عام ١٩٨١ بالإمام الخميني، فخطب فيهم ودعا لهم بالنصر. كما التقى محمد علي أسدي أحد مندوبي الإمام الخميني إلى جبهات الغرب بالمجاهدين العراقيين في جبهة دهلران، وأبلغهم بأن الإمام الخميني يخصهم بتحياته وسلامه[٦٩].

المرحلة الخامسة: وحدة الجهد القتالي:

انسجاماً مع أطروحة توحيد جهود المجاميع الجهادية العراقية التي أعلنتها قوات حرس الثورة الإسلامية الإيرانية، وخطط لها قادة جهاديون سابقون في حزب الدعوة (انسحبوا منه في العام ١٩٨١)، ودعمها المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق؛ بصفته المؤسسة الوحدوية الفتية التي تضم جميع الحركات الإسلامية؛ فقد تأسست قوة موحدة في معسكر الشهيد الصدر التابع لحزب الدعوة؛ بعد أن سلم الحزب إدارته في أواخر عام ١٩٨٢ إلى قيادة القوة الجديدة التابعة مباشرة لقوات حرس الثورة. وكانت هذه القوة تقتصر ابتداءً على فوج واحد (فوج الشهيد الصدر) في مطلع العام ١٩٨٣. وكان أول مشاركة لها في عمليات (والفجر الثانية) في جبهة حاج عمران في ٢٣ تموز/يوليو ١٩٨٣؛ حيث أطلق المجاهدون العراقيون اسم «آية اللّه الصدر» على المرتفعات التي حرروها.

أما العمليات المفصلية التي شاركت فيها قوات المجاهدين العراقيين الجديدة، في عمليات (بدر) في جزر مجنون (أهوار جنوب العراق) في أواسط حزيران/يونيو ١٩٨٥. وكان نجاح العمليات وإضافة أفواج جديدة؛ دافعاً لقيادة الحرس الثوري الإيراني والقيادات العراقية الجهادية؛ للإعلان عن تأسيس «لواء ٩ بدر» في ١٥ حزيران/يونيو ١٩٨٥؛ والذي شكّل الجسد الحقيقي لقوات بدر. وقد تم تعيين العميد إسماعيل دقائقي (من قيادات الحرس الثوري) أول آمر لهذا اللواء. وما لبث أن تحوّل اللواء إلى فرقة خلال العام ١٩٨٦. وكانت فرقة بدر تعمل بشكل مستقل عن جميع الجركات والأحزاب الإسلامية العراقية؛ بما فيها المجلس الأعلى؛ بالنظر لفتاوى تحريم العمل الحزبي في صفوف القوات؛ وإن كان مؤسسو قوات بدر وكادرها الأساس هم من القيادات الجهادية السابقة في حزب الدعوة؛ أمثال مهدي عبد مهدي وجعفر الإبراهيمي وعدنان البصري. وكان المجلس الأعلى يمثل الواجهة السياسية لقوات بدر. ودخلت قوات بدر ـ بعد تأسيسها ـ جبهات الحرب بثقل عددي نوعي وقوة تسليحية مناسبة، وشاركت مع غيرها من الفصائل الجهادية الإسلامية العراقية في عمليات حزبية مهمة؛ أهمها:

١ ـ عمليات (خبير) في هور (الحويزة) في ٩ تموز/ يوليو ١٩٨٥، وتم فيها تحرير أجزاء من الهور، وتمخضت عن مقتل آمر فوج من قوات بدر.

٢ ـ عمليات (القدس الرابعة) في هور (العظيم)، في ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٨٥، والتي أسفرت عن سيطرة قوات المجاهدين العراقيين والإيرانيين المشتركة على (١٥٠ كم٢) من الأراضي العراقية وقسم من بحيرة (أم النعاج) الإستراتيجية.

٣ ـ عمليات (عاشوراء الرابعة) في هور الحويزة، في ٢٣ تشرين

الأول/ أكتوبر ١٩٨٥، وهي أولى العمليات الواسعة التي قام بها المجاهدون العراقيون في قوات بدر لوحدهم؛ فقد تم خلالها السيطرة على (٨٠ كم٢) من الأراضي العراقية (غرب بحيرة أم النعاج) وأكثر من (٦٤) مخفراً وقاعدة. كما استطاع المجاهدون العراقيون بعد عشر دقائق من بدء العمليات السيطرة على مقر استطلاعات الفيلق الرابع. وكان حجم قوات المجاهدين كبيراً، حتى تصورت قطعات الجيش العراقي التي تعرضت للهجوم أنّ انشقاقاً وقع فيها.

٤ ـ عمليات (والفجر الثامنة) التي بدأت في ٩ شباط/ فبراير ١٩٨٦، وانتهت بالاستيلاء على مدينة (الفاو) العراقية[*]، وقد سقط خلالها عدد كوادر بدر بين قتيل وجريح.

وقد بادر المجلس الأعلى للثورة الإسلامية إلى افتتاح مكتب عسكري ـ سياسي في مدينة الفاو، وأرسل أعداداً من قواته للاستقرار في المنطقة. وقد سهلت إيران للآلاف من العراقيين المقيمين فيها زيارة الفاو؛ فكانت هذه الخطوة بالنسبة لهم الباب الذي دخلوا من خلاله عالم الكفاح المسلح بشكل مكثف، بعد أن لمسوا عن كثب بوادر تحقيق أملهم بالعودة للوطن قوة السلاح. كما أصدر حزب الدعوة الإسلامية في أعقاب دخول (الفاو) والتطورات الحاسمة في الحرب بياناً إلى الشعب العراقي أكد فيه على أنّ دخول الجيش (الإسلامي) إلى أية

(*) أشاعت أجهزة الاستخبارات العسكرية العراقية، أنّ أحد قادة الفيلق السابع (ضابط برتبة عميد) هو من المتعاونين مع المجاهدين، وقد وصلته برقية فورية (وفقاً لمسؤوليته) من عناصر الاستخبارات العراقية، تتعلق بالعمليات التي يستعد لها الإيرانية، بهدف احتلال «الفاو» إلاّ أنه أتلف البرقية ولم يكشفها للقيادة العسكرية العراقية، فأعدم مع عدد من زملائه ـ بعد انكشاف الأمر ـ بتهمة الخيانة العظمى. ولعل المخابرات تحاول من خلال إشاعتها هذه التقليل من أهمية الإنجاز الذي حققته القوات الإيرانية.

نقطة من أرض العراق هو تحرير كامل من سيطرة الاستعمار العالمي، وتمكين الشعب العراقي من تقرير مصيره بنفسه. ثم دعا الشعب إلى الاستنفار والتهيؤ لمواجهة المستجدات[٧٠].

٥ ـ تصدت «قوات الشهيد الصدر» التابعة لحزب الدعوة، والمستقرة في شمال العراق لهجوم كبير جداً على مقراتها في منطقة (حياة) بمحافظة أربيل؛ قامت به القوات الخاصة للفيلق العراقي الخامس؛ بمساعدة قوات (الجحوش) (الأكراد الموالون للنظام العراقي). وقد قدر عدد القوات المهاجمة بأكثر من أربعة عشر ألف مقاتل. واستمرت المعارك العنيفة طوال ثلاثة أيام، ابتداءً من ٢٨ نيسان/ أبريل ١٩٨٦، وعلى ثلاثة محاور. وقامت مجاميع الحرس الثوري الإيراني وقوات (حزب اللّه كردستان) بمساندة قوات الشهيد الصدر في التصدي للهجوم الواسع، واسترجاع مواقعها.

٦ ـ عمليات (كربلاء الثانية) في مرتفعات (حاج عمران)، والتي بدأت في الأول من أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦، وهي العملية الأولى من نوعها في تاريخ الحرب، من ناحية التخطيط والتحضير والتنفيذ، لأنها كانت عراقية تماماً[*]، وقد اشتركت فيها أربعة أفواج من قوات بدر[**]، وقادها ضباط عراقيون إسلاميون، بينهم العقيد الركن أحمد الخفاجي، والمقدم الركن فيصل الشاهر والمقدم الركن أحمد الزيادي، والمقدم فيصل الديلمي والرائد علي فكري. وأسفرت عن السيطرة على

(*) توزعت العمليات على ثلاثة محاور، أحدها المحور المستقل بقوات المجاهدين العراقيين.

(**) أحدها فوج (حمزة) الخاص بالتوابين (الأسرى العراقيين الأحرار)، الذين يشتركون هنا للمرة الأولى خلال الحرب إلى جانب القوات الإيرانية، وقد تميزوا باندفاعهم القوي وقتالهم المستميت.

عدد من المرتفعات(*)، ومقتل وجرح ما يقرب من ثلاثة آلاف وسبعمائة ضابط وجندي عراقي، بينهم آمر اللواء (٨٠٧) وأسر أكثر من مائتين وثمانين آخرين. أما ضحايا قوات المجاهدين العراقيين فقد بلغت حوالي مائة وثلاثون قتيلاً وأكثر من مائتين وخمسين جريحاً. وقد أحدثت هذه العمليات ضجة واسعة بين العراقيين في المهجر، كما كان لها أصداء في داخل العراق أيضاً؛ بالنظر لدلالاتها المتعددة. ولخص الشيخ محمد مهدي الآصفي دلالتها السياسية بقوله: «إن الهجوم هذه المرة كما في عمليات عاشوراء الرابعة كان هجوماً عراقياً بالتمام. إن هذا الهجوم وحده يكفي للدلالة على أنّ هذه الحرب ليست بين إيران والعراق»[٧١].

كما اعتبرت عمليات كربلاء الثانية إحدى أهم النقلات النوعية والكمية في تاريخ الكفاح المسلح للحركة الإسلامية في العراق. وقد أولتها القيادة الإسلامية الإيرانية أوسع الاهتمام، وعلى جميع المستويات(**)، وخاصة المستوى الإعلامي.

٧ ـ عمليات (الفتح الثالثة) في ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٦ في شمال العراق، وقد شاركت فيها مجاميع من قوات حزب الدعوة في محور الموصل ـ دهوك إلى جانب قوات الحرس الثوري الإيراني وقوات الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي.

(*) بدأت العمليات بفتح عناصر الوحدة الهندسية لحقول الألغام بأجسادهم، بعملية فدائية، فقد قتلوا مع آمرهم النقيب المهندس أبو مصطفى، وتناثرت أشلاؤهم، وكان إبطال مفعول الألغام يكلّف عناصر الوحدة الكثير من الوقت، وربما يؤدي إلى فشل العمليات، فقرروا إنجاحها بأرواحهم.

(**) شهدت طهران أضخم مشاركة جماهيرية ورسمية إيرانية في تشييع (الشهداء) العراقيين، حيث حضره ممثلون عن الإمام الخميني وجمع من كبار القيادات الدينية والمدنية والعسكرية وقطاعات كبيرة من الجيش والحرس الثوري والشرطة.

٨ ـ اشتركت قوات المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق مع قوات حرس الثورة وقوات الحزب الاشتراكي الكردستاني العراقي في العمليات التي جرت في مطلع كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦ في محافظة السليمانية، وتم خلالها تدمير مقر الفرقة ٢٧ العراقية ومركز البث الإذاعي الذي يغطي المنطقة.

وخلال ست سنوات تقريباً (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠ ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦) اشترك أكثر من خمسة عشر ألف عراقي في القتال إلى جانب القوات الإيرانية، وسقط منهم حوالي ألفين وخمسمائة بين قتيل وجريح، بينهم عدد غير قليل من الضباط والكوادر العسكرية(*).

وحاول النظام العراقي من خلال استغلال قضية اشتراك الإسلاميين العراقيين إلى جانب القوات الإيرانية في الحرب؛ ليقول ـ مرة أخرى ـ على أنّ أبناء الحركة الإسلامية ليسوا سوى عملاء لنظام الخميني، وهو ما تعج به وسائل إعلامه وبلاغاته الرسمية. ويمكن الوقوف على حقيقة ما يذهب إليه النظام بشأن قضية التعاون العسكري بين الإسلاميين العراقيين والإيرانيين من خلال محاسبة صغيرة للواقع، وقراءة سريعة لفكر الحركة الإسلامية وتاريخها، والفكر الإسلامي عموماً(**). بيد أنّ الاتجاه الإعلامي والدعائي للنظام في هذا المجال، ساهم أحياناً ـ دون

(*) في مطلع العام ١٩٨٧، أعلنت إيران ـ مباشرة، عن بدء عملياتها الواسعة الجديدة (كربلاء الخامسة) في قاطع البصرة، وأصبحت على بعد بضعة كيلومترات منها، وقد لعب المجاهدون العراقيون دوراً كبيراً فيها، إذ اشتركوا بفرقة كاملة ضمن الخطوط الهجومية الأمامية، وفاقت ضحاياهم الأعداد الكبيرة التي سقطت منهم في عمليات كربلاء الثانية، وقد تحول لواء ٩ بدر خلال هذه العمليات إلى فرقة قائمة بذاتها، بعد إضافة أفواج جديدة إليه، وتحمل الاسم نفسه، وبلغ عدد أفراد الفرقة حوالي خمسة عشر ألف مقاتل وفني وإداري، بينهم عدد غير قليل من الضباط الذين يحملون رتب عقيد ومقدم ورائد.

(**) تطرقنا لهذا الموضوع في الفصلين الرابع والسادس، فراجع.

أن يقصد ـ في إبراز ثقل الحركة الإسلامية العراقية في القوات المسلحة العراقية، وفي دعمها للقوات الإيرانية؛ فمثلاً في الكتاب (السري والفوري) لمديرية الاستخبارات العسكرية العامة المرقم (١١١٨٩) والصادر في ٣ آذار/ مارس، جاء ما يلي:

«سيصل عدد من قائدي حزب الدعوة الفارسي العميل ليلة ١٧ ـ ١٨/ ٣ إلى هور الكشاف(.) قاطع البصرة للإشراف على عمليات التخريب وشرق ميسان(.) تم وضع عناصر حزب الدعوة العميل بالإنذار للعمل في الداخل بوقت متزامن مع التعرض المعادي وستصدر لهم تفاصيل لاحقة».

تجدر الإشارة إلى أن التشكيلات العسكرية الإسلامية العراقية ظلت طوال فترة الحرب وقبلها تحصر تعاونها العسكري بقوات حرس الثورة الإسلامية، وقلما كان هناك نوع من التعاون مع الجيش الإيراني. ويعود ذلك إلى قرار مركزي من القيادة الإيرانية.

إن كل الوقائع التي مرت في هذا الفصل تكشف عن الإصرار الكبير للحركة الإسلامية العراقية على تحقيق إرادتها في اسقاط نظام صدام، وإقامة الحكم الإسلامي في العراق، من خلال مختلف الوسائل المشروعة، وأبرزها العمل العسكري؛ سواء تم ذلك بمساعدة إيران أو بدونها، وسواء كانت الحرب استمرت بين العراق وإيران أو انتهت؛ لأن تلك الإرادة تمثل المسؤولية الأساس للحركة الإسلامية، والمبرر الذي كان وراء تأسيسها. وفي المقابل يتضح أيضاً إصرار النظام البعثي على البقاء في السلطة؛ وإلاّ فلا عراق بلا حزب البعث، وهو ما يؤكده صدام حسين بقوله: «من يريد العراق فسنتركه له أرضاً بلا شعب».

إحالات الفصل السابع

(١) سورة البقرة، الآية ١٩٤.

(٢) سورة البقرة، الآية ١٩٠.

(٣) سورة الحج، الآيتان ٣٩ و٤٠.

(٤) Le Matin (Paris). 3/1/1984.

(٥) Le Monde (Paris), 19/4/1984.

(٦) Le Matin (Paris), 3/1/1984.

(٧) مجلة ألف باء (بغداد) العدد ٦٠٢، ٩/ ٤/ ١٩٨٠.

(٨) م. س. العدد ٦٠٣، ١٦/ ٤/ ١٩٨٠.

(٩) ن. م.س.

(١٠) ن. م.س.

(١١) م. س.، العدد ٦٠٤، ٢٣/ ٤/ ١٩٨٠.

(١٢) م. س.، العدد ٦٠٥، ٣٠/ ٤/ ١٩٨٠.

(١٣) حول أساليب التشويه التي يستخدمها النظام ضد الحركة الإسلامية، إنظر: فؤاد كاظم، إعلام صدام على خطى النازية.

(١٤) أوردت صحيفة الأوبزرفر (البريطانية) في أحد أعداها الصادرة في أوائل نيسان/ أبريل ١٩٨٥ نبأً مثيراً تحت عنوان (اجتماع سري في لندن لحركة الشيعة الدولية)، حيث ضم الاجتماع قطبين من حركة أمل اللبنانية وحزب الدعوة وأعضاء من حركة الشيعة السرية في البحرين. ولا جدال في أنّ حركة بهذا الشكل والاسم (حركة الشيعة الدولية) لا وجود حقيقياً لها مطلقاً. ويبقى أنّ الهدف من نشر هكذا أنباء في وسائل الإعلام الغربية هو تأكيد الصيغة الإرهابية والسرية في الحركة الإسلامية.

(١٥) مجلة الأفكار (بيروت) العدد ٧٤، ٢١/ ١/ ١٩٨٣).

(١٦) صحيفة المسار (لندن) العدد ١٣، ١٥/ ٦/ ١٩٨٥، نقلاً عن صحيفة القبس الكويتية.

(١٧) DER SPIEGEL (Hamburg) nr. 51, 19/12/1983.

(١٨) Le Monde (Paris) 19/4/1984.

(١٩) Spotlight (London) 16/12/1983.

(٢٠) SHI IN AND POLITICS, MES(London) January 1985. p:5.

(٢١) Jeune Afrique (Paris) no. 1203, 25/1/1984.

(٢٢) انظر: الصحافة تحاور العلامة المدرسي، دار البصائر، ص ١٤٧.

(٢٣) THE Washington Post (Washington) 3/2/1984.

(٢٤) صحيفة المقاتلون (أوهايو) العدد ١٨، كانون الثاني ١٩٨٤.

(٢٥) Hereld Tribune (New york) 23/4/1984.

(٢٦) Ibid.

(٢٧) The observer (London) 23/12/1984.

(٢٨) Herald Tribune (New york) 9/12/1984.

(٢٩) صحيفة الجهاد (طهران) العدد ٢٨٠، ٢٩/ ١٢/ ١٩٨٦.

(٣٠) مجلة كل العرب (باريس) العدد ١٢٤، ٩/ ١/ ١٩٨٥.

(٣١) صحيفة الجهاد، العدد ١٧٠، ٧/ ١/ ١٩٨٥.

(٣٢) انظر: نص الوثيقة المنشورة في مجلة الموقف العربي (قبرص)، العدد ٢٣٣، ١/ ٤/ ١٩٨٥.

(٣٣) انظر: صحيفة العمل الإسلامي (طهران) العدد ١٤٦/ ٢/ ١/ ١٩٨٥.

(٣٤) انظر: التقرير السياسي الإسلامي (طهران) العدد ٤٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٥.

(٣٥) كشفت ذلك مصادر صحفية في الولايات المتحدة الأميركية، ومنها كتاب الحروب السرية للC.I.A. للكاتب الأميركي بوب ودود. انظر:
BOB WOODWARD, The secret wars of the C.I.A 1981 -1987 p: 396.

(٣٦) The observer (London) 7/7/1985.

(٣٧) Ibid.

(٣٨) نشرة التقرير (لندن) العدد ١١، ١ ـ ١٥/ ٨/ ١٩٨٥.

(٣٩) ن.م.س.

(٤٠) DER SPIEGel (Hamburg). 19/12/1983.

(٤١) THE Washington Times (Washington) 26/6/1986.

(٤٢) يذكر مصدر مقرب من النظام العراقي أن السلطات العراقية اكتشفت قبل سقوط شاه إيران مخابئ لحزب الدعوة مع كميات كبيرة من الأسلحة والمنشورات. وهذا يعني أن التحرك الإسلامي العراقي ليس من صنع (الثورة الإيرانية) كما يدعي النظام، الأمر الذي ينفي مزاعمه في هذا المجال.
انظر: الصراع العربي الفارسي، ص ٤٢.

(٤٣) انظر: محاولات اغتيال الرئيس صدام حسين، ص ١٢٤.

(٤٤) يعتقد (هراير ديكمجيان) ـ خطأ ـ بأن الجيش الثوري لتحرير العراق هو الذراع العسكري لحزب الدعوة، إذ يقول بأن «الذراع العسكري لحزب الدعوة (الجيش الثوري لتحرير العراق) يواصل عملياته ضد النظام بدعم إيران وسوريا. والجبهة الإسلامية المتحدة المعادية لصدام حسين، والتي تضم حزب الدعوة، النظام السوري حركة أمل اللبنانية، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، تدعم الجيش المذكور». وحقيقة الأمر أن جبهة بهذه الصيغة لا وجود لها إطلاقاً، كما أن قوات الشهيد الصدر هي الذراع العسكري للدعوة وليس الجيش الثوري.

انظر: R. Hrair Dekmijian, ISLAM IN REVOLUTION p: 150

(٤٥) من كتاب استخبارات لواء المشاة الآلي العشرين، المرقم (آس / ٨٣/ ق س/ ٣٢) والصادر في ٢٨ كانون الثاني ١٩٨٢.

(٤٦) انظر: صحيفة الجهاد، العدد ٢٦، ٢٢/ ٢/ ١٩٨٢.

(٤٧) سليمان محمد فرحات، الحرب العراقية ـ الإيرانية.. صورة من قريب، ص ٢٠.

(٤٨) من تعميم الفيلق الرابع الذي أبلغه إلى قطعاته في ٢/ ١١/ ١٩٨١.

(٤٩) للمزيد إنظر: د. عارف، ذات الشوكة، قصة الشعب العراقي، ص ١٩ ـ ٢٠.

(٥٠) م. س، ص ٦٣ ـ ٦٤.

(٥١) للمزيد إنظر: محاولات اغتيال الرئيس صدام حسين، ص ١١٨ ـ ١٣٨. وتجدر الإشارة إلى أن برزان التكريتي يذكر في كتابه هذا حوادث ومعلومات غير واقعية، من أجل إضفاء هالة من القوة الخارقة على جهاز مخابراته، والتشكيك بسلامة تنظيمات المعارضة.

(٥٢) من تصريح ممثل المكتب الجهادي لحزب الدعوة الإسلامية إلى صحيفة الجهاد، العدد ٢٠٥، ٢٣/ ٩/ ١٩٨٥.

(٥٣) News week (New york), 26/7/1982.

(٥٤) كما نقل للكاتب أحد قادة العملية. وكانت صحيفة الجهاد قد كشفت نبأ العملية في عددها ٤٦، ٢٦/ ٧/ ١٩٨٢. كما أوردت مجلة نيوزويك الأميركية في عددها الصادر بتاريخ ٢٦/ ٧/ ١٩٨٢ معلومات وافية عن العملية.

(٥٥) كانت المجموعة على وشك تصفيته خلال المحاولتين، إلاّ أنّ مسؤولها يأمرها بالانسحاب، ويقول في هذا الصدد الشيخ محمد كوثراني (أحد العلماء اللبنانيين والعضو السابق في حزب الدعوة) الذي روى الحادثة، وكان حينها معتقلاً في النجف الأشرف بداية عام ١٩٨٤، بأن شائعة سرت في السجن تفيد بأن مسؤول

المجموعة كان عميلاً للمخابرات العراقية. ويبدو أنّ المخابرات سرّبت هذه الشائعة، في إطار حالة التشكيك والحرب النفسية ضد الإسلاميين المعتقلين لديها. انظر: صحيفة العهد (بيروت)، العدد ١٠٨، ١٢/ ١١/ ١٤٠٦هـ.

(٥٦) كما نقل ذلك للكاتب المقدم فيصل الدليمي؛ أحد أعضاء المجموعة. وقد نشرت صحيفة الشهادة بعض تفاصيل المحاولة في عددها ٨٥، ٢٠/ ١١/ ١٩٨٤.

(٥٨) انظر: صحيفة الجهاد، العدد ٢٠٥، ٢٣/ ٩/ ١٩٨٥.

(٥٩) The Sunday telegraph (London) 17/3/1985.

(٦٠) الحرب العراقية ـ الإيرانية. صورة من قريب، ص ٣٠.

(٦١) أشار إلى العملية أيضاً رئيس المخابرات العراقية في كتابه محاولات اغتيال الرئيس صدام حسين، ص ١٣٤ ـ ١٣٥.

(٦٢) صرحت أمينة سر مكتب صدام الخاص في مؤتمر صحفي بأن انفجارات مخازن السلاح في (أبو غريب) هي من الانفجارات القوية التي آلمت صداماً كثيراً، «وظل يزبد ويعربد داخل مجلس قيادة الثورة». إنظر: صحيفة العمل الإسلامي، العدد ١٨٣، ٢٦/ ١/ ١٩٨٦.

(٦٣) نقلت صحيفة السياسة (الكويتية) في عددها الصادر في ٥/ ٤/ ١٩٨٠، عن مسؤولين عراقيين أنّ منفذ العملية (سمير نور علي) مرتبط بحزب الدعوة. ولا يستبعد أن يكون سمير نور علي عضوا في حزب الدعوة وفي منظمة العمل في الوقت نفسه، نتيجة التداخل الذي حصل في بعض خيوط التنظيمين خلال عام ١٩٧٩. ولكن المؤكد أن منظمة العمل هي التي تقف وراء العملية المذكورة.

(٦٤) مجلة ألف باء، العدد ٦٠٢، ٩/ ٤/ ١٩٨٠.

(٦٥) من كتاب قيادة الفرقة الثالثة المرقم (١٨) والصادر في ٥/ ٢/ ١٩٨١.

(٦٦) الحرب العراقية ـ الإيرانية.. صورة من قريب ص ٢٦.

(٦٧) للمزيد إنظر: ٤ سنوات حرب، ٢١٨.

(٦٨) انظر: صحيفة الجهاد، العدد ٢٥٧، ٢٩/ ٩/ ١٩٨٦.

(٦٩) انظر: م.س، العدد ٦٨، ٣/ ١/ ١٩٨٣.

(٧٠) صحيفة الجهاد، العدد ٢٢٧، ٢٤/ ٢/ ١٩٨٦.

(٧١) م. س. العدد ٢٥٤، ٨/ ٩/ ١٩٨٦.

الفصل الثامن

من البناء الداخلي

جراء طرح اسم الحركة الإسلامية في العراق كرقم سياسي شاخص على المستويين المحلي والدولي، في أعقاب خوضها مرحلة الصراع، والتي تفاعلت بشكل متصاعد بمرور سنوات الجمر السبع (١٩٨٠ ـ ١٩٨٦)؛ أثير العديد من التساؤلات والعناوين الحساسة حول الحركة الإسلامية، والتي تكمن حساسيتها في أنها تمثل أهم مفردات البناء الداخلي لها. وطبيعة هذه المفردات تجعلها مدار حوار وإثارة مستمرة، على الرغم من تفسيرات الحركة الإسلامية المتوالية بشأنها. ولا شك أنّ تلك الإثارات هي من إفرازات جو استثنائي؛ الأمر الذي دعا بإلحاح لدراستها؛ مستعينين بمواقف وآراء الحركة الإسلامية نفسها..

حول نظرية الحكم

الحكم الإسلامي يعني تطبيق الشريعة الإسلامية في جميع مجالاتها، ورعاية شؤون الأمة الدينية والزمنية، وهو الهدف الأساس للعمل السياسي في الإسلام. وتتفق أطراف التحرك الإسلامي على مبدإ إقامة الحكومة الإسلامية في أية بقعة من الوطن الإسلامي الكبير، والسعي لبنائها بالوسائل التي يقتنع بها كل طرف، وفقاً لاجتهاده ورؤيته لأسلوب العمل المناسب. أما الاختلاف فإنّه ينشأ من شكل الحكومة

وطبيعتها. وهذا الاختلاف لا ينحصر بين الشيعة والسنة فحسب، وإنما بين الشيعة أنفسهم، وكذلك بين أهل السنة أنفسهم. ومع أنّ أهل السنة يرون شكلاً واحداً للحكم، هو (الشورى)، وهو الشكل الذي طبّق في فترة من فترات الخلافة الراشدة، إلاّ أنهم يختلفون على ما تبقى من التفصيلات، وهي كثيرة. أما الشيعة فإنهم يتفقون على أن شكل الحكم الإسلامي في عهد المعصوم (الرسول(ص)) والأئمة(ع) هو ما يتأتّى عن طريق النص و(التعيين الإلهي) الخاص، دون اختيار الأمة وأخذ رأيها(*). ويختلف الإسلاميون الشيعة ـ فيما بينهم ـ حول شكل الحكم في عصر الغيبة(**)، فمنهم من يتبنى (الشورى)، ومنهم يتبنى (ولاية الفقيه)، ومنهم من يجمع بين الاثنين.

وبالنسبة للحركة الإسلامية في العراق (الفصائل الشيعية)؛ فإنّ هذه القضية كانت ولا تزال مدار بحث ونقاش؛ إذ يؤمن قسم من اتجاهاتها بولاية الفقيه في إطار صلاحية الفقيه المحدودة، في حين يذهب القسم الأكبر إلى تبني الرأي القائل بأن مساحة حكم الفقيه هي مساحة حكم النبي(ص) والإمام(ع) نفسها؛ إذ للفقيه ما للمعصوم من صلاحيات وأوامر ونواهٍ، باستثناء ما يترتب على خصوصيات العصمة والارتباط باللّه. ويقف الإمام الخميني ـ منذ منتصف الستينات ـ في مقدمة مراجع المسلمين القائلين بهذا الرأي.

وحول الآراء الخاصة لفصائل الحركة الإسلامية؛ فإنّ حزب الدعوة ـ مثلاً ـ كان في مرحلته الأولى يتبنى الرأي القائل بـ(الشورى)؛ إذ كتب

(*) السنة يوافقون الشيعة رأيهم في حدود حاكمية الرسول(ص) فقط، في حين يسري اعتقاد الشيعة على الأئمة الإثني عشر أيضاً.

(**) غيبة الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن (المهدي المنتظر ع).

الإمام محمد باقر الصدر في نشرة داخلية صدرت في العام ١٩٦٠ تحت عنوان «الأسس الإسلامية» يقول: «إن عدم وجود النص حول شكل الحكم في عصر الغيبة يجوّز أن يكون بطريقة الشورى، وهو ما يسمى بالحكم الشورى أو حكم الأمة التي «تمارس صلاحيتها من تطبيق الأحكام الشرعية ووضع وتنفيذ التعاليم المستجدة منها، وتختار تلك الحكومة والشكل والحدود التي تكون أكثر اتفاقاً مع مصلحة الإسلام ومصلحة الأمة».

وهذا الشكل هو الذي يتفق مع طبيعة مهمة الحزب ـ التي كان يراها آنذاك ـ لقيادة الأمة وتأسيس الحكومة الإسلامية؛ إذ تدار الدعوة أيضاً بقيادة (شورية). إلاّ أنّ الإمام الصدر أدخل ـ فيما بعد ـ تعديلاً أساسياً على هذه النظرية، وفقاً لنظرية ولاية الفقيه، وذلك في مطلع السبعينات؛ حتى قيل أنه طلب في العام ١٩٧١ أن يسحب حزب الدعوة الموضوع الخاص بالشورى من نشرة «الأسس الإسلامية» وعدم تثقيف «الدعاة» عليها(*)؛ إلاّ أنّ القيادي محمد هادي السبيتي الذي كان يمسك بمعظم مفاصلها ـ آنذاك ـ لم تقتنع بهذا التوجه الجديد، وكانت ترى أن قيادة الحزب يمكنها أن تكون قيادة للأمة، وإن قيادة الأمة للأكفأ ولمن يتصدى لها. ولكن بعد التحوّل الكبير الذي جرى في إيران عام ١٩٧٩ واستقرار رأي السيد محمد باقر الصدر على نظرية تجمع بني الشورى وولاية الفقيه، بالشكل الذي طرحه في العام ١٩٧٩ في كتابه «الإسلام يقود الحياة»؛ والذي أكد فيه على «أن المرجع هو الممثل الأعلى للدولة والقائد الأعلى للجيش»، كما أنه يرشح الذين يتقدمون للفوز بمنصب رئاسة السلطة التنفيذية، ويعيّن الموقف الدستوري للشريعة الإسلامية[١]؛ فإن حزب الدعوة تبنى ـ هذه المرة ـ الرأي الفقهي للسيد الصدر.

(*) لم أتوثّق من هذا القول من أي مصدر مطّلع، بل نفاه السيد حسن شبّر حين سألته عنه.

وبعد التحولات التي جرت داخل الحزب ابتداءً من العام ١٩٨٠، على مستوى الفكر السياسي والقيادة، والتي أسفرت عن سيطرة علماء الدين المؤمنين بولاية الفقيه على الحزب؛ ممثلين بالسيد كاظم الحائري والشيخ محمد مهدي الآصفي والشيخ محمد علي التسخيري؛ فإنه أعاد النظر جذرياً بمتبنياته الفكرية في هذا المجال. وهو ما عبّرت عنه النشرة التي أصدرها الحزب في أواخر العام ١٩٨١، والتي تبنى فيها أطروحة ولاية الفقيه العامة بالكامل[*]؛ إذ أكد الحزب على أن «الشورى» لا يمكن أن تكون منبعاً للولاية. ويناقش هذا الرأي ويثبت بالأدلة الشرعية الرأي القائل بحكم الفقيه الجامع للشروط. ومن جانب آخر يحاول حزب الدعوة التقريب بين أطروحتي الشورى وولاية الفقيه؛ لتوحيد الرأيين على قدر مشترك؛ فيحصر دائرة اختيار ولي الأمر في الفقهاء العدول الأكفّاء؛ لأن الرأي القائل بصيغة الشورى لا يشترط عدم الفقاهة في ولي الأمر؛ في حين يشترط الثاني فقاهته[٢].

وتلفت (الدعوة) النظر إلى طبيعة حكم (الولي الفقيه) وحدوده، فتقول:

«إنّ إعطاء ولاية الأمر للفقيه لا تعني أن يستبد به من دون مشورة مع ذوي الكفاءات والاختصاصيين، بل يجب عليه هذه المشورة عملاً بقوله تعالى (وأمرهم شورى بينهم)، وأنّ منح الولاية للفقيه لا يعني البتة أن يكون هو الحاكم الفعلي أو رئيس الجمهورية مثلاً، بل له أن يوكل التنفيذ إلى من تنتخبه الأمة ولو كان من خيرة الفقهاء، في حين يقوم هو بدور الإشراف والإرشاد ضماناً لعدم الانحراف عن خط الإسلام الصحيح»[٣].

(*) بنفس الصيغة التي يطرحها الإمام الخميني.

«وقد يفسر البعض ولاية الفقيه، بمعنى ضرورة الرجوع إليه في حقل اختصاصه وهو الفقه، إلاّ أن هذا ليس ولاية بدقيق معنى الكلمة ولا يعطي معنى الحجية أو الوكالة العامة من قبل الإمام المعصوم الذي هو ولي أمر المجتمع في كل الأمور، فالولاية تعطي معنى القيمومة على المجتمع»[٤].

«وفي حالة إذعان الأمة لقيادة فقيه ـ كالإمام الخميني مثلاً ـ فلا يجوز لأي فقيه آخر ممارسة الولاية بالشكل الذي يزاحم ولايته، كي تتمركز القيادة، وتتوحد من خلال ذلك إرادة المسلمين، وفيها تكمن قوتهم».

وتقول «الدعوة» إنها ترجع في شؤونها الشرعية لفقهاء جامعي الشرائط؛ سواء من داخل تنظيمها أو من خارجه؛ فإذا لم يتسن لفقيه الأمة (ولي الأمر العام) أن يكون المشرف المباشر على الحزب، لانشغاله بسائر القضايا أو لأي سبب آخر، فإنه ينبغي الرجوع إلى فقيه آخر بهذا الصدد، شريطة التزام هذا الفقيه بالخضوع لولاية الفقيه العامة، فلا يجوز لفقيه في الحزب أن يعمل باتجاه مخالف لولاية فقيه الأمة، لأن هذا يعن شق عصا المسلمين، وهو من أعظم المعاصي عند اللّه ـ كما يقول حزب الدعوة ـ. ويؤكد على أن إيمانه بولاية الفقيه لم تنبع من الحاجة إليها، بل إنها نابعة من الأدلة الإسلامية عليها، وهي قضية شرعية مبدئية، ليس للأطر السياسية والمرحلية شأن فيها[٥].

وتتفق التيارات الرئيسية الأخرى في الحركة الإسلامية؛ كتيار السيد محمد باقر الحكيم والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق على الإيمان بولاية الفقيه العامة. بينما تذهب منظمة العمل الإسلامي إلى تبني الرأي الذي يطرحه مرشدها السيد محمد الشيرازي، والذي يذهب

إلى أن الحكومة الإسلامية تدار بطريقة الشورى، وأن الشورى تقتصر على مراجع الدين (كبار المجتهدين الذين يقلدهم الناس في المسائل الشرعية)[٦]. ولا يشترط حزب التحرير في رئيس الحكومة الإسلامية أن يكون فقيهاً، ويعدّه شرط أفضلية، ويتبنّى أطروحة «الخلافة» وهي حكومة الخلفاء الراشدين؛ التي يقف الخليفة على رأيها والذي يمكنه أن يطلبها ويتنازع عليها، ويجب على المسلمين أن يبايعوه إذا تمكّن من الخلافة، ويشدد الحزب على وحدة الخلافة، فيقول: «ولا يجوز أن يكون في الدنيا إلاّ خليفة واحد»[٧]. وتذهب جماعة الأخوان المسلمين إلى أن رئيس الدولة الإسلامية هو الذي ترتضيه الأمة، ويمكن تسميته بالخليفة أو الإمام، ويحكم بالشورى، ويكون وكيلاً عن الأمة ووليأ عليها بتفويض منهم، وأن ولايته يمكن أن تدوم مدى الحياة ما دام قائماً بأمر اللّه[٨].

البنى التنظيمية

تتمتع الحركة الإسلامية في العراق بخبرة متميزة في العمل التنظيمي، وتعد هياكلها وبناها الداخلية ـ عموماً ـ على قدر كبير من القوة والتماسك؛ حتى أضحت نماذج ناجحة لغيرها من الحركات الإسلامية. بل إن بعضها امتد فكرياً وتنظيمياً إلى بلدان أخرى من العالم الإسلامي. وقد استفادت كثير من الحركات الإسلامية في مختلف البلدان في صياغة أشكالها التنظيمية وأساليبها في العمل، بل وحتى في صياغة أفكارها ـ أحياناً ـ منه.

وحول الهيكل التنظيمي لمنظمة العمل الإسلامي، فإنه هرمي الشكل؛ يبدأ بالقمة وينتهي بالقاعدة عبر جهاز العمل. ويقف القائد على رأس المنظمة، يليه الأمين العام، بينما تتألف «الشورى المركزية» من

علماء دين وشخصيات إسلامية، على رأسهم القائد أو المرشد؛ وهو السيد محمد تقي المدرسي، وتنبثق من الشورى المركزية عدة مكاتب، أهمها: مكتب الثقافة والإعلام والمكتب العسكري والمكتب التنظيمي ومكتب العلاقات العامة، أما المكتب السياسي الذي يأخذ على عاتقه اتخاذ المواقف ورسم سياسة المنظمة فإنّه يتألف من مسؤولي المكاتب الأربعة المذكورة، ومن المكتب التنظيمي تنبثق لجان المناطق والمدن والخلايا التنظيمية، وهناك أيضاً فروع للمنظمة في بلدان أخرى، تحمل أسماء أخرى، ولا سيما في البحرين والعربية السعودية.

وحركة المجاهدين العراقيين؛ يتألف هيكلها التنظيمي من ثلاثة مكاتب رئيسية، هي: المكتب السياسي ويرأسه أمين عام الحركة؛ وهو السيد عبد العزيز الحكيم، والمكتبان العسكرية والإعلامي. وهناك دوائر تنظيمية واختصاصية فرعية تربط بين قمة الحركة وقاعدتها.

أما حزب الدعوة الإسلامية؛ فقد دخلت تنظيماته أكثر من بلد إسلامي؛ إذ لم ينشأ منذ البداية كحزب عراقي؛ وإن انطلق من النجف الأشرف في العراق وكان أكثر قيادييه وكوادره عراقيين. وباتساع تنظيمات الحزب؛ فإنه توزّع على عدد من الأقاليم؛ بلغت في مطلع الثمانينات سبعة أقاليم، وتتبعها كثير من المناطق التي لم تتوافر فيها شروط التحول إلى تنظيم إقليمي مستقل. وبالطبع ظل تنظيم العراق أهم وأكبر تنظيمات الحزب. ومن أقاليمه المهمة أيضاً إقليم لبنان وإقليم

(*) في الكويت كان هناك تنظيمان للحزب، أحدهما تنظيم الكويت وقيادته كويتية، والآخر لجنة الكويت وقيادته عراقية، وهي خاصة بالعراقيين المقيمين في الكويت، وقد تم حل التنظيمين خلال عام ١٩٨٣ في أعقاب أحداث التفجير، كما تم حل تنظيم الحزب في لبنان، وتحوّل إلى حزب اللّه عام ١٩٨٢.

الكويت(*) وإقليم أوروبا وإقليم البحرين وغيرها، فضلاً عن امتداداته التنظيمية الكبيرة في باكستان وأفغانستان(*)، وهو بذلك يشبه التنظيم الدولي لجماعة الأخوان المسلمين والتنظيم الدولي لحزب التحرير. ولا يولي حزب الدعوة تقسيمات الجغرافية السياسية أهمية؛ بل يقسم تنظيماته وفقاً للظروف الموضوعية.

وقبل الحديث عن بنية الحزب التنظيمية على مستوى إقليم العراق؛ نشير إلى هيكلته بإطارها الدولي:

الهيكل العام لحزب الدعوة الإسلامية هرمي الشكل؛ يبدأ بالقمة وينتهي بالقاعدة. وفي ثمانينات القرن العشرين كان الهيكل التنظيمي للدعوة يتكون على أساس وجود هيكل تنظيمي مستقل وقيادة إقليمية (لجنة مركزية) ولجان مناطق وقواعد تابعة؛ لكل إقليم (دولة) تتواجد فيه تنظيمات (الدعوة). ويمثل «الفقيه» موقع الإشراف الشرعي على الحزب، ولا يدخل ضمن إطار التنظيم(**). فيما تتألف قمة الحزب من مجلسين قياديين، مترابطين أحياناً، ومنفصلين أخرى، وهما:

١ ـ المجلس الفقهي:

ويتألف من كبار علماء الدين، ومهمته الإشراف على الحزب من الناحية الفقهية.

(*) في أفغانستان هناك تنظيمان للحزب أيضاً، أحدهما التنظيم الأصلي، وهو تنظيم صغير، ويضم قدماء «الدعاة» الأفغانيين، والآخر هو تنظيم كبير تأسس داخل أفغانستان في العام ١٩٧٩ على أفكار السيد محمد باقر الصدر وأفكار حزب الدعوة، وكان يحمل اسم (الدعوة الإسلامية) دون أن يكون مرتبطاً مباشراً بحزب الدعوة، ثم انضم هذا التنظيم بأكمله عام ١٩٨٢ إلى حزب الدعوة، وأصبح من الناحية العددية أكبر تنظيمات الحزب.

(**) وفق التعديل الذي أجري على النظام الداخلي خلال عام ١٩٨٤؛ إذ كان (فقيه الدعوة) عضواً في القيادة العامة، ثم أصبح يرأس المجلس الفقهي ولا يدخل في أطره التنظيمية.

٢ ـ القيادة العامة:

وهي أعلى سلطة في الحزب، وتتكون من أمين يدير اجتماعاتها وأعضاء أصليين؛ أحدهم الناطق الرسمي، وأعضاء احتياط، يفوزون بمقاعدها عن طريق الانتخابات السرية ـ أو الترشيح الإقليمي أحياناً ـ. وتمثّل القيادات الإقليمية للدعوة في القيادة العامة بعدد من الأعضاء، حسب ظروف كل إقليم وخصوصيته والمرحلة التي يعيشها، وتتولى القيادة العامة الإشراف على عمل الحزب في مختلف الأقطار، والتخطيط له، والنظر في شؤونه وفكره:

وهناك لجان ومكاتب تنبثق عن القيادة العامة، هي:

أ ـ اللجان الاختصاصية والحقلية المركزية: تأخذ على عاتقها تسيير شؤون الحزب وفعالياته في مختلف المجالات، كالسياسة والعسكرية والتنظيمية والإعلامية والفكرية والأمنية والعلاقات والتقييم الحزبي.

ب ـ المكتب السياسي: ويتشكل من مسؤولي اللجان السياسية والإعلامية والعلاقات، ومهمته تقرير الموقف السياسي للحزب، والإعلان عن رأيه بالأحداث الجارية على الأصعدة المحلية والدولية.

أما الهياكل الإقليمية (الخاصة بكل دولة) فهي هرمية الشكل أيضاً، تبدأ بالقيادة الإقليمية وتنتهي القاعدة، مروراً باللجان الإقليمية الاختصاصية والتنفيذية ولجان المناطق.

على مستوى العراق؛ يتشكل الهيكل التنظيمي من:

١ ـ القيادة الإقليمية: وهي بمثابة لجنة مركزية خاصة بالعراق؛ تعمل تحت إشراف القيادة العامة.

٢ ـ اللجان التنظيمية العمومية: تتصل بالقيادة الإقليمية مباشرة؛

حسب التسلسل التنظيمي العمودي، وتبدأ بلجان المناطق ثم لجان المحلات وتتبعها سائر الحلقات الحزبية التنظيمية.

٣ ـ اللجان الاختصاصية والحقلية: وهي لجان إقليمية شبيهة باللجان الاختصاصية المركزية.

٤ ـ المكتب السياسي: له نفس مهمات واختصاصات المكتب السياسي المركزي، على المستوى الإقليمي.

٥ ـ اللجان الأفقية والرأسية.

٦ ـ اللجان الفرعية.

٧ ـ القواعد والحلقات القاعدية: وتلعب دوراً هاماً في عملية التخطيط والتنظيم، وتساهم بفعالية في إدارة الحزب وتمشية شؤونه.

جدير بالإشارة أن الأحداث المهمة التي مر بها الحزب عام ١٩٧٩، وتحديداً بعد تصاعد أزمة الحزب في العراق، دفعته إلى استحداث قيادة تنفيذية، بهدف الإشراف على عمل الحزب، وتربط بين القيادة العامة وقيادات الأقاليم، ثم حلت القيادة التنفيذية نفسها بعد تشكيل القيادة العامة الجديدة.

أما المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، فإن هيكله التنظيمي استقر بعد دورته السادسة على النحو التالي:

أولاً ـ هيئة الرئاسة: وتتألف من رئيس المجلس ونائبيه الأول والثاني والسكرتارية، وتنتخبهم اللجنة المركزية.

ثانياً ـ اللجنة المركزية: وهي سلطة القرار العليا في المجلس،وتألف من أحد عشر عضواً؛ تنتخبهم الجمعية العمومية.

ثالثاً ـ الجمعية العمومية: وهي بمثابة برلمان أو مجلس شورى، وتتألف من (٨٠) عضواً تقريباً، يجتمعون كل ثلاثة أشهر.

رابعاً ـ المكتب التنفيذي: ينبثق عن اللجنة المركزية، ويرأسه أحد أعضائها، وهو السلطة التنفيذية العليا في المجلس، ويتألف من ثمان وحدات تنفيذية.

خامساً ـ الناطق الرسمي: تنتخبه اللجنة المركزية من بين أعضائها.

سادساً ـ اللجان الاختصاصية وهي لجان التخطيط والبرمجة.

سابعاً ـ الوحدات التنفيذية: وهي ثمان وحدات، تنبثق عن المكتب التنفيذي، أبرزها: العسكرية، الإعلامية والثقافية، الملاية والإدارية، الخدمات والشؤون الاجتماعية، العلاقات الخارجية وغيرها.

وتبقى لجنة الإسناد (أو لجنة دعم الثورة الإسلامية في العراق) والتي تضم ممثلين عن الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بينهم ممثل رئيس الجمهورية، فهي جهاز مركزي مهمته تنسيق العلاقة بين المجلس الأعلى والمؤسسات الإيرانية؛ ودعم المجلس في المجالات كافة.

وحزب التحرير؛ برغم تعرضه لضربات مميتة من النظام العراقي؛ فإنّه بقي محتفظاً بتسمية (ولاية العراق)؛ إذ يتألف تنظيمه من قيادة عامة (عليا) يرأسها خليفة الحزب أو الوالي العام. وتتفرع من قيادات للولايات، وهي التي يحظى الحزب بوجود تنظيمات له فيها، فكل ولاية هي عبارة عن تنظيم مستقل لبلد من البلدان، ولا يشترط أن تكون قيادة ولاية العراق بيد لبناني أو أردني والعكس صحيح، وذلك وفقاً لظروف التنظيم وما ترتأيه قيادة الحزب. وهو بذلك يتعارض مع

رؤية جماعة الأخوان المسلمين، إذ لا يوجد تنظيم مركزي دولي موحد للجماعة، بل يترك التنظيم الدولي لكل بلد أن ينتخب قيادته من بين أبنائه ويختار شكل التنظيم وأسلوب العمل وفقاً لظروفه. بينما حزب التحرير تنظيم منغلق وشديد المركزية. وقد استفاد حزب الدعوة من التجربتين؛ فهو يوازن بين المركزية في التنظيم العام واللامركزية حيال تقرير كل تنظيم في كل بلد لأوضاعه الخاصة بما يناسب ظروفه.

العمل الإعلامي

تبلورت الخبرة الإعلامية للإسلاميين العراقيين خلال سنوات مرحلة الصراع، وهي خبرة متواضعة وغنية في الوقت نفسه؛ فلم تكن الحركة الإسلامية في الماضي تمارس عملاً إعلامياً حقيقياً يتماشى مع متطلبات العصر، فما صدر عنها قبل هذه الفترة إنما يطغى عليه الجانب الفكري والتثقيفي، وذلك انسجاماً مع طبيعة المرحلة التي كانت تعيشها، وتعد حركة الطباعة والنشر والصحافة الإسلامية في النجف الأشرف هي الأبرز في هذا المجال، إذ نستطيع القول بأن فترة الخمسينات والستينات شهدت نوعاً من الصحافة الإسلامية في النجف، تبعاً لعوامل عديدة، من أهمّها الجو الأدبي والثقافي المسيطر على المدينة، وخبرتها القديمة في هذا الجانب والأمثلة على ذلك كثيرة، منها مجلة الأضواء الصادرة عن جماعة العلماء، ومجلة النجف الصادرة عن كلية الفقه، ومجلة الإيمان، ومجلة النشاط الثقافي الصادرة عن جمعية التحرير الثقافي وغيرها، أما المجلات والصحف الإسلامية التي صدرت في باقي المدن العراقية فقد نحت منحى تقليدياً.

ويمكن في هذا الصدد الإشارة إلى مجلة رسالة الإسلام الصادرة عن

كلية أصول الدين في بغداد، ومجلة البلاغ الصادرة في الكاظمية عن الجمعية الثقافية الإسلامية، ومجلة الأخلاق والآداب ومجلة أجوبة المسائل الدينية في كربلاء، ومجلة التضامن الإسلامي التي أصدرتها جمعية التضامن الإسلامي في الناصرية(*). وإلى جانب هذه الوسائل العلنية كانت تصدر مجموعة من النشرات الداخلية السرية في صفوف الحركة الإسلامية، أبرزها «صوت الدعوة» وهناك أيضاً مجلة الأخوة الإسلامية التي أصدرتها جماعة الأخوان المسلمين في بغداد خلال الحكم الملكي.

وبعد تصاعد أحداث العام ١٩٧٩ والإعلان عن الثورة في العراق ازدادت الحاجة إلى الإعلام، بسبب ثقل المهام الأساسية التي ينتظر منه حملها في وقت واحد، وهي:

أولاً: التصدي لإعلام النظام، والدفاع عن النفس.

ثانياً ـ فضح ممارسات النظام وكشف حقيقته وللعالم أجمع.

ثالثاً ـ بيان وجهة نظر الحركة الإسلامية في مختلف القضايا.

رابعاً ـ كسر الطوق الإعلامي الذي ضربته معظم دول العالم، وتحديداً العربية والغربية منها، على الحركة الإسلامية.

أي أنها عمليات تصدٍّ وهدم وبناء، في وقت لم تسمح خبرة الحركة الإسلامية وإمكاناتها قي هذا المجال وندرة كوادرها الإعلامية بتحقيق تلك المهام الخطيرة بالشكل المطلوب، ولكن بمرور الوقت أصبح للحركة الإسلامية العديد من المؤسسات الإعلامية والصحف والمجلات التي تمكنت بفضل اندفاع أصحابها وإصرارهم أن تصمد وتبقى، بل

(*) هذه المجلات أغلقت جميعها خلال حكم البعث.

وتفرض نفسها على الساحة كأرقام إعلامية مهمة على المستويين المحلي والإسلامي.

وفي داخل العراق لا يصل إلى أيدي الأمة من إعلام الحركة الإسلامية إلاّ القليل جداً، ويتمثل ـ عادة ـ في المنشورات والملصقات والوسائل المسموعة، أما ما تصدره الحركة الإسلامية من إعلام مقروء في الخارج فهو من النادر أن يوزّع في الداخل، باستثناء المنطقة الشمالية وأهوار الجنوب، وقد تصل ـ أحياناً ـ بعض الصحف الإسلامية ـ سراً ـ إلى داخل مدن الوسط، وبالخص العاصمة بغداد، ومن هنا فإعلام الحركة الإسلامية موجّه بالدرجة الأولى إلى العراقيين في الخارج وإلى العالم، وهو بذلك يعجز عن تحقيق أحد أهم أهدافه.

لقد أصدرت فصائل الحركة الإسلامية خلال ثماني سنوات (١٩٧٩ـ ١٩٨٦) أكثر من (٧٠) مطبوعة دورية، توقف معظمها عن الصدور بعد فترات مختلفة، في حين استمر عدد قليل منها في الصدور[٩].

على مستوى المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، فإنّ وحدته الإعلامية تشرف على معظم نشاطه الإعلامي، بما فيه البرنامج الإذاعي والصحافة والنشر. أما حزب الدعوة الإسلامية فإنّه يمتلك عدداً من المؤسسات الإعلامية والثقافية والفكرية، يعمل قسم منها تحت أسماء وواجهات أخرى، في حين تستقر معظم مؤسساته ومكاتبه الرسمية في الجمهورية الإسلامية، كما يقوم في أوروبا وأميركا بالعديد من النشاطات الإعلامية. وهنا أيضاً المكاتب الإعلامية للسيد محمد باقر الحكيم وجماعة العلماء ومنظمة العمل الإسلامي وحركة المجاهدين والحركة الإسلامية في كردستان العراق والاتحاد الإسلامي لطلبة العراق. ويبرز النشاط الإعلامي للاتحاد الإسلامي لطلبة العراق

في فروع أوروبا وأميركا، فبالإضافة إلى إصداره للعديد من النشرات والصحف والبيانات بمختلف اللغات، فإنه يتبنى كذلك إقامة التظاهرات المركزية والإعتصامات والمؤتمرات. كما يشرف الإسلاميون العراقيون على عدد من مؤسسات البحث والإعلام المستقلة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية ودول أخرى.

العمل الواجهي

يعتبر العمل الواجهي ـ عموماً ـ من أدق وأنجح أساليب العمل السياسي الجماهيري؛ لأغراض استيعاب الساحة واحتواء الجماهير وتجنب الكشف عن الوجود الحركي الحقيقي، فضلاً عن تقديم الخدمات اللازمة للأمة. وهناك أشكال واجهية متعددة، منها سياسية وعسكرية واقتصادية، ومنها اجتماعية وثقافية وإعلامية ومهنية. وقد بادرت الحركة الإسلامية العراقية في مرحلة المواجهة إلى استحداث أو تنمية هذا الأسلوب، نظراً للحاجة الملحة إليّة ولم يكن تاريخ الحركة الإسلامية خالياً من بعض التجارب المحدودة في هذا المجال؛ فجماعة الأخوان المسلمين مارست العمل الواجهي منذ العام ١٩٤٩؛ حين أسست جمعية الأخوة الإسلامية على يد قادة الحركة، كالشيخ الصواف والشيخ أمجد الزهاوي. كما أنّ حزب الدعوة في مرحلته التغييرية عمل على تشكيل أو المساهمة في إيجاد وتنمية عدد من الوجودات الواجهية، كالمكتبات العامة ومواكب العزاء الحسيني، والجمعيات الخيرية، والمدارس، والاحتفالات الدينية، والجماعات العلمية والطلابية، والفرق الرياضية، ودور النشر، في العراق وخارجه.

أما واجهات الحركة الإسلامية في مرحلة الصراع فتنقسم إلى ست مجموعات:

أولاً: الواجهات المهنية:

تقتصر التنظيمات المهنية داخل العراق على أفراد حزب السلطة فقط، وليس لباقي أبناء الشعب ممارسة حقيقية فيها، لأنها واجهات صريحة للنظام. وفي أعقاب موجات الهجرة والتهجير تأسس العديد من الاتحادات والمنظمات المهنية، بدعم من الحركة الإسلامية، ابتداءً من العام ١٩٧٩؛ حتى أصبحت بعد مرور سنوات معدودة وجودات مؤثرة في الساحة، ويعود تأسيسها إلى مجموعتين من الأسباب الأولى ذاتية، وتتمثل بتقديم الخدمات للعراقيين المشردين كل حسب اختصاصه، ورعاية شؤونهم المهنية، والثانية تتعلق بكونها واجهات للحركة الإسلامية.

ومن أبرز المنظمات المهنية: الاتحاد الإسلامي لطلبة العراق الذي تأسس في العام ١٩٨٠ في بريطانيا وإيران، وهو أقدم الاتحادات المهنية وأوسعها نشاطاً. وهناك أيضاً اتحادات وجمعيات للمهندسين والأطباء والمعلمين والعمال والاقتصاديين والإعلاميين والأدباء.. إلخ، وجميعها اتحادات مهاجرة، ويجمعها مجلس مركزي هو مجلس الاتحادات المهنية الذي يشرف عليه حزب الدعوة من خلال لجنة المنظمات المهنية التابعة للقيادة. وهناك اتحادات مهنية مستقلة أو تابعة لحركات إسلامية أخرى.

ثانياً: الواجهات الاجتماعية والثقافية:

وتتمثل ـ عادة ـ في الجمعيات والمراكز والنوادي ومواكب العزاء الحسيني، والفرق الرياضية والفنية، وقد عمدت الحركة الإسلامية إلى إيجاد عدد كبير من هذه المؤسسات في العديد من دول العالم، كما أسست واجهات اجتماعية خاصة بالشباب والنساء، كرابطة المرأة المسلمة التي تأسست في سوريا وإيران في العام ١٩٨٠.

ثالثاً: الواجهات العلمية:

وهي الجمعيات العلمية والحوزات الدينية والمدارس الحديثة، وتقف في مقدمتها «الهيئة العلمية العراقية» التي تأسست في العام ١٩٨١، وهي خاصة بعلماء الدين والنشاط الديني العلمي، و«الجمعية الإسلامية لذوي الكفاءات» التي تأسست عام ١٩٨٣، وتضم مختلف الاختصاصات العلمية والفكرية من حملة شهادتي الدكتوراه والماجستير.

رابعاً: الواجهات القانونية:

أبرزها منظمة حقوق الإنسان في العراق التي تأسست في بريطانيا في العام ١٩٨٤.

خامساً: الواجهات السياسية:

ومن أبرزها «حركة التحرر الإسلامي» في أوروبا، و«حركة الثورة الإسلامية في العراق»، و«مجلس العلماء للثورة الإسلامية في العراق»، ومقرهما إيران، وقد تبنّاها حزب الدعوة خلال العامين ١٩٧٩ و١٩٨٠، ثم اختفت أسماؤها نهائياً بعد أن برزت «الدعوة» إلى العلن. وهناك واجهات لتيار السيد محمد الشيرازي، أبرزها حركة الجماهير

المسلمة، حركة المهجرين العراقيين، حركة علماء الدين المناضلين (حركة الفتح الإسلامي فيما بعد). وهذه الحركات تعمل إلى جانب الحركة الأم (منظمة العمل الإسلامي).

ويعتقد الكثير من المراقبين أن معظم الحركات والمنظمات العسكرية (السرية) هي أيضاً واجهات للحركات الإسلامية العاملة (العراقية وغير العراقية).

وأبرزها تنظيم الحركة الإسلامية في العراق، حركة أنصار المنتظر، حركة أنصار الحسين، حركة الفتح الإسلامي وغيرها، وقد اعتمدها حزب الدعوة خلال الأعوام ١٩٧٩ ـ ١٩٨٢ في داخل العراق، كحركات مسلحة يحركها ويختبئ وراءها، وبعد أن أخذت خطوطه العسكرية تنهار بالتدريج نتيجة ضربات السلطة.

سادساً: الواجهات الإعلامية:

وتتمثل بالمؤسسات الإعلامية والبحثية والصحف والمجلات والإذاعات[*].

إنّ تعدد الواجهات في الحركة الإسلامية العراقية بشكل ملفت للنظر، جعل الكثيرين ـ ومنهم النظام البعثي الحاكم ـ يظنون بأنها دون استثناء ـ وحتى الحركات السياسية منها ـ ليست سوى واجهات علنية لحركة واحدة فتقول ـ مثلاً ـ إحدى مجلات النظام: «إن حزب الدعوة يتخفى تحت أسماء كثيرة منها: الجهاد، منظمة العمل، منظمة حقوق الشعوب العربية والشرق الوسط وغيرها»[١٠]. كما أوردت إحدى

(*) جرى الحديث عنها بالتفصيل في الفقرة السابقة.

المجلات الكويتية قائمة بأسماء أكثر من خمسة عشر تنظيماً سياسياً واتحاداً ومؤسسة في جميع أنحاء العالم، وقالت بأنها واجهات مباشرة لحزب الدعوة[١١]. وهذا يذكِّر بالموجة التي شهدها الإعلام الغربي خلال العام ١٩٨٤، والتي تدخل ضمن نفس السياق.

قيادة الحركة الإسلامية

تسبب إعدام الإمام الصدر في العام ١٩٨٠ في فراغ قيادي في الحركة الإسلامية ـ كما مر ـ. والذي عمّق الأزمة هو عدم وجود شخصية تتمتع بمواصفات قيادية يجمع الإسلاميون وجمهورهم على الولاء لها، فاتجهت النظار إلى القيادات الحزبية الجماعية. وبرز في هذا المجال مجلس العلماء لقيادة الثورة، وقيادة حزب الدعوة، وجماعة العلماء، وأخيراً المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، إضافة إلى تجارب قيادية فردية أبرزها تجربة السيد محمد باقر الحكيم، ولأسباب عديدة لم تحقق هذه القيادات النجاح المطلوب في استيعاب كامل الجماهير.

وذكرنا ـ في فصل سابق ـ بأن فصائل الحركة الإسلامية العراقية (السنّية في معظمها والشيعيّة بأجمعها)؛ بعد أن بايعت الإمام الخميني قائداً للأمة الإسلامية، وفقاً للمعطيات العقائدية والفقهية التي تؤمن بها، راحت تبحث عن مصاديق للقيادة الميدانية السائرة على خطى (الإمام)، والتي يمكنها كسب ولاء الأمة في العراق. ولعل عملية البحث المستمرة هذه تطول دون أية نتيجة، ما دامت صورة الإمام محمد باقر الصدر مترسخة في أذهان الجماهير، وشخصيته هي المقياس الذي تحدد به مواصفات القيادة الجديدة.

ويبدو أن الحالة الجدلية تكمن في هذه النقطة بالذات؛ لأن البحث

عن (صدر) آخر يشبه ـ إلى حد كبير. البحث عن (خميني) آخر؛ فعندما يوضع الإمام الخميني مقياساً لتقويم شخصيات مراجع الدين والفقهاء الآخرين أو من سيخلفه، فإنّ في ذلك تجاوزاً للواقع، لأن الإمام الخميني ـ كما هو الحال مع السيد الصدر ـ حالة نادرة، في حين أنّ لكل عالم أو فقيه تكوينه وشخصيته اللتين يتميز بهما، وظروفه الخاصة. ولا يمكن أن يكون كل الفقهاء كالإمام الخميني، كما لا يمكن أن تكون جميع القيادات المطروحة على الساحة الإسلامية العراقية نسخة من السيد الصدر، ولا بالمستوى الذي يقاربه.

ومن جملة هذه الحقائق استخلص الإسلاميون النتيجة المتمثلة بأهمية الخضوع للأمر الواقع. فهناك عدد من علماء الدين في قمة هرم الحركة الإسلامية العراقية، ويمثل معظمهم امتدادات للسيد الصدر؛ إذ يبرز كل منهم في جانب معين من جوانب شخصيته، بشكل ينتج عنهم قيادة جماعية حقيقة للثورة الإسلامية في العراق، وإن كانت الجماهير تتطلع ـ عادة ـ إلى الشخصية القيادية الواحدة؛ ولكنه الأمر الواقع ـ كما يقولون ـ.

وقد حاول الإمام محمد باقر الصدر معالجة هذه المشكلة ـ قبل إعدامه ـ حين سعى لتشكيل (القيادة النائبة) التي ستقود التحرك الإسلامي من بعده، ولكن عوامل عديدة حالت دون ممارسة هذه القيادة الجماعية لعملها، وقد فضّل بعض أعضائها ـ فيما بعد ـ وبحكم الظروف، عدم التصدي لأية مسؤولية قيادية في الساحة، في حين برزت أسماء جديدة، أصبحت لها مكانتها ووزنها.

أما أبرز علماء الدين العراقيين الذين طرحت أسماؤهم كقيادات عامة أو حركية على مستوى الساحة الإسلامية في الفترة التي أعقبت مقتل

الإمام الصدر، أي منذ العام ١٩٨٠ وحتى نهاية العام الذي يتوقف الكتاب عند أحداثه، أي العام ١٩٨٦، فهم:

١ ـ آية اللّه السيد محمد باقر الحكيم. ولد في مدينة النجف الأشرف في العام ١٩٣٧، من عائلة علمية عريقة، أبوه الإمام الراحل السيد محسن الحكيم، ابتدأ حياته الدراسية في الحوزة العلمية في سن مبكرة، وبعد وصوله إلى مرحلة البحث الخارج (الدراسات العليا) أخذ بالتتلمذ على الإمام الصدر مدة عشرين عاماً تقريباً، وكان أحد أقرب تلامذته إليه، ودرّس لمدة عشر سنوات مادة علوم القرآن في كلية أصول الدين ببغداد، إلى جانب تدريسه في الحوزة العلمية. انضم إلى حزب الدعوة الإسلامية منذ بدايات تأسيسه وحتى العام ١٩٦١، كما عمل ضمن خط جماعة العلماء في النجف الأشرف، اعتقلته السلطات البعثية في العام ١٩٧٢، ثم العام ١٩٧٧ على أثر لقائه برموز انتفاضة صفر الإسلامية، وحكم عليه بالسجن المؤبد؛ إلاّ أنّه خرج من السجن بعد أكثر من سنتين إثر إعلان العفو العام. وبعد تصاعد الأحداث في العراق هاجر إلى سوريا أوائل العام ١٩٨٠، ثم قدم إلى إيران بعد عدة أشهر، حيث بادر إلى إعادة تأسيس جماعة العلماء المجاهدين في العراق أواخر العام ١٩٨٠، وأصبح أميناً عاماً لها، ثم انتخب في العام ١٩٨٢ عضواً في هيئتها الإدارية بعد الخلافات التي حدثت فيها. وبعد تأسيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق اختير ناطقاً رسمياً، ثم رئيساً له في الدورة السادسة. ويعد السيد الحكيم من أبرز قادة المعارضة الإسلامية العراقية، له عدد من المؤلفات والدراسات، أبرزها «شبهات المستشرقين حول الإسلام» و«دراسات في القرآن الكريم».

٢ ـ آية اللّه الشيخ محمد مهدي الآصفي، ولد في النجف الأشرف

في العام ١٩٣٩ من عائلة علمية، فكان جده من مراجع الدين، وأبوه من مجتهدي النجف، أما هو فقد جمع بين الدراستين الدينية والأكاديمية؛ إذ تخرج من كلية الفقه في دورتها الأولى، ثم درس الماجستير في جامعة بغداد. وتتلمذ في دراسته الدينية على كبار المراجع كآية اللّه الحكيم وآية اللّه مرتضى آل ياسين وآية اللّه الخوئي والإمام الخميني، حتى مكّنه تألقه العلمي من الحصول على درجة الاجتهاد في سن مبكرة. عمل أستاذاً للفلسفة لأكثر من ١٥ سنة في كلية أصول الدين ببغداد وكلية الفقه في النجف الأشرف، إضافةً إلى تدريسه الفقه والفلسفة في الجامعة العلمية النجفية. ارتبط بحزب الدعوة الإسلامية في العام ١٩٦٠، وما لبث أن أصبح من كوادره المتقدمة ومسؤولاً عن تنظيم الحوزة العلمية فيه. وكان يقيم المحاضرات الأسبوعية والدورية في أكثر من مكان منذ أواخر الخمسينات، وعمل أيضاً مع جماعة العلماء في النجف الأشرف في هذه الفترة. وفي العام ١٩٧١ بدأت السلطة البعثية تتابع نشاطاتها وتحركاته، وتحولت المتابعة إلى ملاحقة دائبة؛ فاضطر للتخفي بعد صدور أمر إلقاء القبض عليه؛ حتى هاجر إلى الكويت في العام ١٩٧٤ بجواز سفر مزور. ثم حملته ظروف العمل الإسلامي على السفر إلى إيران، إلاّ أن سلطات الشاه بدأت بملاحقته، نظراً لعلاقاته مع المقربين من الإمام الخميني في إيران واتصالاته بهم، وحاول السافاك (الأمن الإيراني) إلقاء القبض عليه، ثم احتجزه واحتجز جواز سفره، إلاّ أنه عاد إلى الكويت متخفياً خلال العام ١٩٧٥، واستقر فيه ثانية، حيث ساهم في قيادة العمل الإسلامي من هناك، بعد أن اختير عضواً في القيادة العامة لحزب الدعوة الإسلامية.

وبعد انتصار الثورة الإسلامية هاجر إلى إيران، وساهم في إعادة بناء

حزب الدعوة، وانتخب ناطقاً رسمياً له خلال العام ١٩٨٠. كما وانتخب عضواً في الهيئة الإدارية لجماعة العلماء المجاهدين في العراق في العام ١٩٨٢. ثم شغل منصب نائب رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق. ويعد الشيخ الآصفي أحد المفكرين الإسلاميين المعاصرين، ويبلغ عدد مؤلفاته المطبوعة أكثر من عشرين مؤلفاً في الفلسفة والفكر والفقه والتفسير والاقتصاد منها: «الإمامة في التشريع الإسلامي»، و«المدخل إلى دراسة التشريع الإسلامي» و«دور الدين في حياة الإنسان»، و«نظام الأراضي»(*) و«تداول الثروة» وغيرها، إضافة إلى بحوث في الحضارة الإسلامية.

٣ ـ آية اللّه السيد محمود الهاشمي، ولد في مدينة النجف الأشرف في العام ١٩٤٨. تميز منذ صغره بالنبوغ العلمي؛ فالتزمه السيد محمد باقر الصدر وقرّبه إليه، حتى استطاع حضور دروس البحث الخارج لدى السيد الصدر نفسه قبل بلوغه العشرين من عمره، ثم حصل منه على درجة الاجتهاد في نهاية عقده الثالث (نيسان/ إبريل ١٩٧٩). اعتقلته السلطة البعثية في العام ١٩٧٤ بتهمة الانتماء لحزب الدعوة على الرغم من أنه لم ينتم للحزب. وفي العام ١٩٧٩ هاجر إلى الجمهورية الإسلامية في إيران بأمر من الإمام الصدر، ليكون ممثله في الخارج، ويقوم بمهمته تنسيق التحرك الإسلامي الثوري المضاد للنظام البعثي، ويكون أيضاً قناة الاتصال بين السيد الصدر وقيادة الجمهورية الإسلامية، وحاول في الوقت نفسه إعادة تأسيس جماعة العلماء في النجف الأشرف، إلاّ أنها لم تستمر، ثم انتخب عضواً في الهيئة الإدارية لجماعة العلماء المجاهدين في العراق. وهو أول رئيس

(*) وهي رسالة ماجستير.

للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق في العام ١٩٨٢، وقد استمر في منصبه هذا خلال الدورات الأولى والثانية والرابعة والخامسة، ثم أنيطت به مهمة الناطق الرسمي في بداية الدورة السادسة. كما أنه من أساتذة البحث الخارج في الحوزة العلمية بمدينة قم، وله عدد من المؤلفات التخصصية في الفقه والأصول.

٤ ـ آية اللّه السيد كاظم الحائري، ولد في مدينة كربلاء في العام ١٩٣٨، وانتقل مع والده بعد أربع سنوات تقريباً إلى النجف الأشرف، وابتدأ هناك دراسته الدينية في الخامسة من عمره على والدته، وفي السابعة أخذ بالتتلمذ على والده. وحول كيفية دراسته يقول آية اللّه الحائري:

«كنت أطالع الكتاب وأشرحه للأستاذ كي يوضح لي الخطأ ـ إن وجد ـ على عكس ما هو متعارف من شرح الأستاذ للتلميذ، وبهذا الأسلوب أنهيت أكثر الكتب النحوية التي درستها والمنطق والبلاغة وكتاب الكفاية والمكاسب للشيخ الأنصاري وحتى نهاية السطوح العالية»[١٢].

ونظراً لنبوغه المبكر فقد استطاع في بداية السنة السابعة عشرة من عمره (١٩٥٥) بلوغ مرحلة البحث الخارج (الدراسات العليا)، فأخذ بالتتلمذ على المرجع الديني السيد محمود الشاهرودي مدة عشر سنوات تقريباً، ثم السيد محمد باقر الصدر ابتداءً من العام ١٩٦٥، وأصبح من تلامذته المقربين جداً، واستمرت علاقتهما على هذا النحو أكثر من ١٤ عاماً، أي حتى تركه العراق. وفي سن مبكرة أيضاً (نهاية عقده الثالث) حصل على درجة الاجتهاد. بدأ بالتدريس في الحوزة العلمية في النجف الأشرف، وبعد هجرته إلى إيران في العام ١٩٧٤ وإقامته في قم؛ شرع بتدريس (البحث الخارج) في حوزتها العلمية. وقد ساهم السيد الحائري

في العمل الإسلامي منذ أواسط الستينات؛ إذ انضم على حزب الدعوة الإسلامية في العام ١٩٦٥، وأصبح مسؤولاً عن خط الحوزة فيه، ووصل إلى قيادته بعد سنين معدودة، وأصبح فقيهاً للحزب بعد وفاة الإمام الصدر، ثم مشرفاً على مجلسه الفقهي، وانتخب عضواً في جماعة العلماء المجاهدين في العراق. من مؤلفاته المطبوعة «أساس الحكومة الإسلامية» و«الكفاح المسلح في الإسلام» ودراسات تخصصية أخرى في الفقه وأصوله.

٥ ـ آية اللّه الشيخ محمد باقر الناصري، ولد في مدينة الناصرية (جنوب العراق) في العام ١٩٣١، أبوه آية اللّه الشيخ عباس الناصري (أحد أبرز علماء الجنوب العراقي). بدأ دراسته الدينية على والده، وبعد انتهائه من المقدمات انتقل معه إلى النجف الأشرف في العام ١٩٤٥، وتدرج في مراحل الدراسة حتى بلغ مرحلة البحث الخارج في العام ١٩٥٥ (في العام الرابع والعشرين من عمره)، فأخذ بالتتلمذ على كبار مراجع الدين، كالسيد أبو القاسم الخوئي والسيد محسن الحكيم والسيد محمد باقر الصدر، وكان على علاقة بالإمام محمد باقر الصدر منذ تأسيس جماعة العلماء في النجف الأشرف. وعند وفاة والده عاد إلى مدينة الناصرية لتسلم زمام أمورها الدينية، وأصبح ممثلاً للمرجعية الدينية العليا في المنطقة، واشرف على مدرسة العلوم الدينية، وأسس جمعية التضامن الإسلامي. وتميز الشيخ محمد باقر الناصري بصدامه المستمر مع الأنظمة الحاكمة، وآخرها نظام البعث؛ فتعرض للاعتقال أكثر من مرة، كما حاولت السلطة اعتقاله أيضاً في أواسط العام ١٩٧٩، إلاّ أنه ترك العراق متخفياً في ١٨ حزيران/ يونيو ١٩٧٩ بموافقة الإمام الصدر، وبقي متجولاً في عدد من الدول العربية ـ ومنها سوريا ـ حتى العام ١٩٨١؛ حيث هاجر إلى الجمهورية الإسلامية

الإيرانية، وساهم في تشكيل جماعة العلماء المجاهدين في العراق، وانتخب عضواً في هيئتها الإدارية، ثم أميناً عاماً لها في العام ١٩٨٢. كما انتخب أول رئيس للجمعية العمومية للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق. كتب العديد من المؤلفات، المطبوع منها: تفسير القرآن «تحت عنوان مختصر مجمع البيان»، و«دراسات في التاريخ الإسلامي»، و«مع الرسول الأعظم»، و«محاضرات في الصحوة الإسلامية المعاصرة»، و«مع الإمام علي(ع) في عهده لمالك الأشتر» وغيرها.

٦ ـ حجة الإسلام السيد محمد مهدي الحكيم، ولد في النجف الأشرف في العام ١٩٣٥، النجل الثالث لمرجع الشيعة الراحل الإمام الحكيم، درس في الحوزة العلمية النجفية على كبار أساتذتها؛ كالشيخ حسين الحلي والسيد أبو القاسم الخوئي والسيد محمد باقر الصدر، وساهم في تأسيس حزب الدعوة الإسلامية، ثم انسحب من التنظيم في العام ١٩٦١، وبقي يتعاون معه. كان محل اعتماد والده في الكثير من شؤون جهاز المرجعية، ولا سيما في المجال السياسي. هاجر إلى بغداد في العام ١٩٦٤ ممثلاً لمرجعية والده. لعب دوراً مهماً في مناهضة النظام البعثي منذ الأشهر الأولى لحكمه، حتى اتهمه بالجاسوسية، فخرج متخفياً إلى باكستان ثم إيران في العام ١٩٧٠، ثم إلى دبي، حتى استقر في بريطانيا عام ١٩٨٠. واستمر في ممارسة دوره في إطار التحرك الإسلامي، ضمن خط مستقلّ في العمل، وأسس في لندن عدداً من الجماعات والمؤسسات السياسية والاجتماعية، كحركة الأفواج ورابطة أهل البيت العالمية وغيرهما[*].

(*) اغتيل السيد مهدي الحكيم في العاصمة السودانية (الخرطوم) في ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨، على يد مخابرات النظام العراقي. وبمقتله فقدت الحركة الإسلامية أحد أبرز قادتها.

٧ ـ حجة الإسلام السيد محمد تقي المدرسي، ولد في مدينة كربلاء في العام ١٩٤٥، جده ـ من أمه ـ الميرزا محمد حسن الشيرازي (مرجع الشيعة الراحل). ابتدأ دراسته الدينية في العاشرة من عمره، واستمر فيها لخمسة عسر عاماً تقريباً. وبسبب نشاطه الإسلامي ومتابعة السلطة له فقد هاجر إلى الكويت في العام ١٩٧١، ثم تركها إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية في العام ١٩٧٩ بعد انتصار الثورة مباشرة. ويعد أبرز مؤسسي منظمة العمل الإسلامي، وهو مرشدها العام، كما أنه من أبرز تلامذة السيد محمد الشيرازي والمقربين إليه. نشرت له مؤلفات عديدة، منها: «المنطق الإسلامي» و«الفكر الإسلامي» و«الفقه الإسلامي» و«تفسير هدى القرآن».

وهناك شخصيات إسلامية أخرى برزت في الفترة نفسها أو في جزء منها، منها مستقلة ومنها خاصة بالجماعات الإسلامية. فمن علماء الدين تبرز أسماء: السيد محمد الشيرازي، الشيخ حسين علي البشيري (ابرز علماء الدين التركمان)، السيد محمد بحر العلوم، السيد مرتضى العسكري، السيد حسين الصدر، الشيخ محسن الحسيني، الشيخ محمد مهدي الخالصي، السيد سامي البدري، السيد عبد العزيز الحكيم، الشيخ عثمان عبد العزيز، الشيخ علي عبد العزيز، الشيخ محمد نجيب البرزنجي، الشيخ محمد خالد البرزاني (والأربعة الأخيرون من علماء الدين الأكراد السنة)، وغيرهم. ومن غير علماء الدين اشتهرت أسماء: الدكتور إبراهيم الأشيقر (أبو أحمد الجعفري)، علي الأديب (أبو بلال)، حسن شبّر، نوري المالكي (أبو إسراء)، الدكتور موفق الربيعي، أكرم هادي الحكيم، عبد الزهرة عثمان (عز الدين سليم= أبو ياسين)، مهدي عبد مهدي (أبو زينب) وغيرهم.

تجدر الإشارة إلى أن الفقهاء وكبار علماء الدين يمثلون ـ عادة ـ

قيادة الحركة الإسلامية، انسجاماً مع ما يراه الإسلاميون من التزام شرعي. وعلى هذا الأساس اعتادت الجماهير على الولاء لعلماء الدين والانقياد لهم. وقد حاول النظام الحاكم تدمير هذه المعادلة، ففشل في بعض المجالات ونجح في أخرى. وهذه القضيّة تنسحب أيضاً على القيادات الحركية، فمثلاً نجد أنّ غالبية مؤسسي فصائل الحركة الإسلامية وقادتها هم من علماء الدين، وهو أمر بات مفهوماً حتى لدى الدوائر الغربية، حيث تقول مجلة مدل ايسترن ستديس (البريطانية) بأن «رجال الدين الشيعة يلعبون دوراً مركزياً في إلهام وتنظيم نشاط الدعوة»(١٣). وهكذا بقية فصائل الحركة الإسلامية.

ويتألف الكادر المتقدم للحركة الإسلامية العراقية من علماء دين وكفاءات تنظيمية وفكرية وسياسية، وما زالت تتميز بنخبتها المثقفة، رغم فقدانها للمئات من كوادرها وقيادييها في العراق.

إفرازات مرحلة الصراع

أفرزت مرحلة الصراع عدة حالات، تمثّل في مجموعها الخصوصيات التي تقول الحركة الإسلامية العراقية أن مسيرتها اتسمت بها منذ القدم، وتباينت في ذلك مع معظم الوجودات الإسلامية في العام الإسلامي، والوجودات السياسية في العراق. ومن تلك الخصوصيات.

١ ـ إن التيار الإسلامي في العراق ليس وليد الظروف المستجدة؛ سواء كانت هذه الظروف داخلية؛ متمثلة باستيلاء صدام حسين على السلطة أو تاسيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية؛ إذ ان وجود التحرك الإسلامي الإسلامي سبقهما بعقود. كما لا ينحصر التيار الإسلامي بكيان

خاص. وحين يحصر النظام الحاكم ـ إعلامياً ـ صراعه مع التيار الإسلامي في حركة واحدة (حزب الدعوة الإسلامية)؛ فلأن الأخيرة هي الحركة الأم وهي الأكبر والأهم، وقد برزت في الداخل كواجهة للتحرك الإسلامي الجماهيري، فضلا عن محاولة النظام التعتيم على حركة الأمة الواسعة.

٢ ـ أنّ التحرك الإسلامي في العراق اقترن في معظم الحالات بالأكثرية الشيعية، التي تعود إليها معظم الثورات والانتفاضات الإسلامية التي شهدها تاريخ العراق، الأمر الذي أدّى إلى انعدام الأثينية بين الحركة الإسلامية والنشاط الشيعي الملتزم. ويأتي هذا نتيجة طبيعية لوجود المرجعية الشيعية الكبرى في العراق، ونسبة السكان الشيعة، والعوامل الموضوعية الأخرى، التي يقف في مقدمتها إحساس الشيعة الدائم بالمظلومية والاضطهاد في معظم مجالات الحياة. ومن هنا فإنّ التحركات والانتفاضات غالباً ما تنطلق شرارتها من مركز المرجعية الشيعية (النجف)، وتجري فصولها في الوسط والجنوب (حيث يتركز الشيعة)، وتلعب عشائر الفرات الأوسط دوراً ملحوظاً في دعم وإسناد المرجعية والحركة الإسلامية في هذا المجال. ومع ذلك فإنّ الحركة الإسلامية العراقية لم تكن يوماً طائفية؛ بل تسعى ـ بمختلف الوسائل ـ إلى الالتقاء مع جميع المسلمين وتوحيد كلمتهم.

٣ ـ وقوف علماء الدين في طليعة الحركة الإسلامية العراقية، وتصديهم لقيادة الثورة بحكم موقعهم الديني. وقد برز دور العلماء ملتحماً بالعمل من أجل إقامة الحكم الإسلامي في عصر الغيبة؛ إذ لا بد من وجود رمز ـ من بين الفقهاء ـ يرجع إليه المسلمون في شؤونهم الدينية والسياسية.

٤ ـ إنّ الحركة الإسلامية لا يرتهن مصيرها ـ عادة ـ بالأشخاص؛ إذ لا تضع ثقلها في أسماء وقيادات بشكل تقليدي؛ الأمر الذي يجنبها عوارض الإنهيار في حالة إعدام أو موت أو اعتزال أية شخصية؛ أياً كان مستواها وموقعها.

٥ ـ العودة إلى أصالة مبدإ «الشهادة». إذ ظل التيار الإسلامي العراقي طوال الفترة التي سبقت مرحلة المواجهة هادئاً هدوء البركان. وهذا المبدأ الغيبي يصعب على الدوائر الغربية تفسيره من خلال منظارها الأرضي الخاص؛ لارتباطه بالمبادئ الجهادية الصميمية للمسلمين. ومن هنا فإنّها تطلق عليها «الإرهاب». بينما ترى الحركة الإسلامية العراقية أنها تدافع عن نفسها أمام محاولات استئصالها من الجذور.

٦ ـ إن أحداث المرحلة الساخنة أكدت حقيقة إسلامية العمل المعارض للنظام في العراق؛ مما يجعل الحركة الإسلامية تؤكد على البديل الإسلامي. فإذا استثنينا فترة السبعينات من حكم البعث ومحاولاته القضاء على الحركة الإسلامية والمرجعية الدينية والحوزة العلمية، ومحاربته للسيد محسن الحكيم، وحملات التهجير والاعتقالات الواسعة، وإعدام الشيخ عبد العزيز البدوي وعبد الصاحب دخيل والشيخ عارف البصري ومجموعته، وأحداث العام ١٩٧٤، وانتفاضات النجف الأشرف في محرم ١٩٦٩ ومحرم ١٩٧٥ وصفر ١٩٧٦ وصفر ١٩٧٧ وغيرها؛ إذا استثنينا كل هذه الأحداث وركّزنا على مفردات التحرك (حزيران/ يونيو ١٩٧٩ وما بعده) وحدها، لوجدنا أنّ الحركة الإسلامية تمثل خط المواجهة المباشرة مع النظام الحاكم. وهذه الأحداث تدعم الحركة الإسلامية في مشروعها، فضلاً عن العديد من العوامل الواقعية، التي من أبرزها الخلفية الإسلامية

المتجذرة للأمة، وإيمانها بعلماء الدين الذين يمثلون قيادة الحركة الإسلامية، على الرغم من كل حالات النكوص والتراجع التي قد تصيب الأمة أحياناً، وكذلك العوامل المساعدة الأساسية التي يقف في مقدمتها وجود الفصائل الإسلامية التي تعتبر طليعة المعارضة وأهم وأكبر وجوداتها السياسية في العراق.

كما تعتقد الحركة الإسلامية بأن التضحيات التي قدمتها لا يمكن مقارنتها بما قدمته التيارات الأخرى مجتمعة؛ بل وبما قدمته ـ أيضاً ـ الحركات الإسلامية كافة في العالم. فقد أعدمت السلطة ما يقرب من ثلاثين ألفاً من العلماء والمفكرين والمتخصصين وغيرهم من منتسبي الحركة الإسلامية وجماهيرها خلال ثماني سنوات فقط (١٩٧٩ ـ ١٩٨٦). كما اختصت الحركة الإسلامية بقراري إعدام لا نظير لهما في بلدان العالم الأخرى. وهي أول من أشعل الثورة المسلحة في الوسط والجنوب خلال العام ١٩٧٩. كما أنّ ٩٠٪ من التحركات الجماهيرية والعمليات العسكرية التي استهدفت النظام في الداخل والخارج ـ باستثناء شمال العراق ـ هي من صنع الإسلاميين، باعتراف النظام نفسه، واعتراف وسائل الإعلام الأجنبية، ويكفي تقرير المؤتمر القطري التاسع لحزب البعث الحاكم ـ وحده ـ للتدليل على ذلك، وفي وقت يشكل النظام لجاماً خاصة لملاحقة الإسلاميين العراقيين في الخارج، فإنّه يخصهم كذلك بعدة قرارات للعفو ـ كما مر ـ. وعدا هذا فالحركة الإسلامية ترى أنها لم تهادن النظام ولم تصالحه ولم تعمل معه في يوم ما؛ الذي تفتقر إليه معظم الوجودات السياسية الأخرى.

ومن هنا؛ لا يمكن للحركة الإسلامية التغافل عن ذلك، وتكرار التجارب المأساوية السابقة، التي يحصد فيها الآخرون ما يزرعه

الإسلاميون. بل إنّ الحركة الإسلامية العراقية تؤكد في هذه المرحلة على تضحياتها ومكاسبها ووجودها بكل قوة، وفي مناسبة وغير مناسبة. كما أنّ تصميم الحركة الإسلامية على البديل الإسلامي وإقامة الحكومة الإسلامية ليس له علاقة ـ مباشرة ـ بسقوط النظام الحالي أو مجيء حكومة مكانه، بل تعتبر ذلك تكليفاً شرعياً بالنسبة لها، ومجسداً لأهم أسباب انطلاقتها. وفي هذا المجال يقول الشيخ محمد باقر الناصري:

«**إننا ننصح كل المتخوفين من الحكم الإسلامي في العراق أن لا يقلقوا، بل عليهم أن يفسحوا المجال أمام الحركة الإسلامية العراقية لإسقاط النظام، وإعطاء الثقة الكاملة لقيادة العلماء المجاهدين العراقيين، ليجربوا الإسلام والحكم الإسلامي بعدما فشلت كل الأطروحات**»[١٤].

إنّ قوة الحركة الإسلامية والمؤشرات التي تدعم قضية البديل الإسلامي، دفعت الكثيرين للتمسح؛ في محاولة لاحتواء الصحوة الإسلامية؛ بما فيهم النظام الحاكم نفسه. ولا شك أنّ من جملة المؤهلات التي وضعت الحركة الإسلامية في الطليعة وفي مركز قيادة الثورة هي تلك الإفرازات بالذات، فبعض مفردات العمل الإسلامي العراقي في هذه المرحلة يعد حالات نادرة؛ إذ نجد لذلك مصاديق في الكثير من الأحداث التي وردت؛ فالفترة التي أعقبت أحداث حزيران/ يونيو ١٩٧٩ تمثل أحلك فترة مرت بها الحركة الإسلامية في تاريخها المعاصر؛ إذ لا تزال وستبقى لفترة غير قصيرة تعاني من آثارها ونتائجها. ومع أنّ حملات الإرهاب لم تفاجئ الحركة الإسلامية، إلاّ أنها أربكتها إلى حد كبير، لعجزها عن التنبؤ بشراستها وعنفها. وفي الوقت نفسه فوجئ النظام الحاكم بالصمود الخيالي للإسلاميين؛ رغم كل وسائل التعذيب الجسدي والنفسي. وكان من نتائج ذلك إصابة

مناطق عمل كبيرة بالشلل، وتدمير خطوط واسعة من تنظيمات الحركة وأجهزتها في الداخل.

ومن الطبيعي أن تصاب الحركة الإسلامية في مرحلة الصراع واشتداد الهجمة المضادة بحالات من الخلل والتصدع في بنائها الداخلي، كالخلافات والانشقاقات الفردية والجماعية والأمراض التنظيمية؛ إذ لا يمكن لأية مسيرة مشابهة أن تنجو من ذلك. والذي ساعدها على محاصرة قسم من هذه الحالات والحد من استشرائها هو تشخيصها المسبق لها، والذي يعود إلى السنوات التي سقت خوضها مرحلة انطلاق الثورة.

ومن أجل مواجهة واستيعاب ضربات النظام التي تستهدف تدمير البنى التنظيمية للحركات الإسلامية؛ استخدمت بعض فصائل الحركة الإسلامية العراقية أساليب غير مألوفة في العمل التنظيمي، فأسست ابتداءً من العام ١٩٨٠ تنظيمات جديدة، كخط ثاني أو كتنظيمات احتياط (ظل)، تعمل ـ ضمن صيغ خاصة للاتصال ـ في طول التنظيم الأصلي وتعضده، وهي مكونة من الأنصار والأعضاء الجدد والقواعد. كما قامت بتغييرات مستمرة لمقرات قيادات العمل، وأعطتهم صلاحيات خاصة، بحيث تحوّل التنظيم الواحد إلى عدة خيوط تعمل بشكل مستقل تقريباً.

وفي هذا الصدد يذكر رئيس المخابرات العراقية من خلال موقعه واطلاعه، بأن حزب الدعوة اعتمد «سبل ووسائل خاصة للاتصال، غير مألوفة بالنسبة للمنظمات والأحزاب السياسية، وذلك من خلال تبنيه صيغة (الاتصال الخيطي).. واعتمدت هذه الخيوط برنامجها دقيقاً للاتصالات والنشاطات لا تعتمده إلاّ المؤسسات الاستخباراتية

والجاسوسية العالمية»[١٥]. وبهذه الأساليب تجاوزت الحركة الإسلامية جانباً من حالة الانهيار الطبيعية، ولكن ببطء وصعوبة بالغة؛ حتى تمكنت بعد سنوات من إعادة الكثير من الخطوط المقطعة. كما اتسعت شبكة تنظيماتها ونشطت فروعها في خارج العراق، مما أتاح لها الفرصة لاستقطاب أعضاء جدد، والانفتاح على قطاعات واسعة، حتى على مستوى المسلمين غير العراقيين.

ولعل من الأسس الثابتة للإسلاميين في هذا المجال هو التأكيد على الجانب الكيفي في استقطاب الأعضاء، فمثلاً يعتبر حجم تنظيمات فصائل الحركة الإسلامية محدوداً قياساً بقاعدتها الجماهيرية. فمثلاً يضع «هراير دكمجيان» حزب الدعوة ضمن الحركات الإسلامية الكبيرة التي يزيد عدد أعضائها الناشطين على خمسة آلاف عضو، ويتعدى أنصارها المليون شخص[١٦]. ويبدو أنّه من الصعب الوقوف على حقيقة هذا الأمر؛ لأن حجم تنظيمات الحركة الإسلامية وعدد أعضائها يعدان في الأساس من أسرارها، وهذا هو شأن جميع الحركات السياسية التي تعيش ظروفاً مشابهة.

وقد أتاحت ساحة المهجر لفصائل الحركة الإسلامية أن تنجز الكثير من الخطوات الأساسية على مستوى أوضاعها الداخلية، ومنها توسيع تنظيماتها وتشكيل أو إعادة تشكيل قياداتها، وطرحها في الساحة، فضلاً عن بناء أجهزتها ولجانها ومكاتبها الحقلية والاختصاصية في مختلف المجالات، وممارسة هذه الأجهزة لنشاطها العلني بما ينسجم والظروف والإمكانات، وعقد المؤتمرات العامة والخاصة (العلنية والسرية). وبشكل عام يمكن القول بأن فصائل الحركة الإسلامية تمكنت في المهجر ـ خلال هذه الفترة ـ من بناء هياكلها وبناها وصياغة أفكارها بالكامل.

ولعل من أبرز القضايا التي أفرزتها مرحلة المواجهة على المستوى العام، هو تأسيس عشرات التجمعات والحركات والتنظيمات، التي انهار معظمها بعد فترة قصيرة من ولادتها؛ لعدم وقوفها على أسس رصينة. ومن القضايا الأخرى قضيتا وحدة القيادة ووحدة الساحة؛ اللتين تربطهما العديد من الوشائج، وما زالتا مدار بحث وحوار، سيستمر بالتأكيد، حتى تتوفر إمكانات الحل المناسب، وكذلك قضية الكفاح المسلح، التي برزت بقوة لا نظير لها في تاريخ العراق المعاصر؛ إذ تعتقد الحركة الإسلامية بأن الكفاح المسلح هو الحل الأقرب واقعية لمشكلتها مع النظام، وخيارها الأخير لحسم الوضع ـ كما مر بالتفصيل في الفصل السابع ـ وقضية العلاقة بين الحركة الإسلامية العراقية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، التي تكمن حساسيتها في تعدد وجهات النظر حيالها من قبل أطرافها أنفسهم، وفي جزئياتها الهائلة، والتي لعبت أكبر الأثر في بلورة شكل الحركة الإسلامية ورموزها وأطرافها وحجمها ونشاطها. وأخيراً قضية الحرب التي أشعلها صدام حسين على الحدود العراقية، الإيرانية في العام ١٩٨٠.

إنّ المآسي التي حلّت بالحركة الإسلامية خلال مراحل الصراع، حاول الإسلاميون استثمارها إعلامياً وسياسياً، لتوجيه الرأي العام المحلي إلى جانب قضيتهم، وحيازة ثقة الأمة في العراق بمختلف قومياتها وقطاعاتها. ولعلنا نقترب من الواقع إذا قلنا بأن جزءاً من تلك المحاولة قد نجح بالفعل، ومن مصاديق ذلك، هو ظاهرة العطاء الجهادي وبذل النفس التي برزت في الشارع العراقي، في حين لم تكن الأمة حتى لتفكر بإمكانية حدوث مثل هذه الظاهرة من قبل، فضلاً عن ممارستها.

ومن الصعب على حركة سياسية عقائدية ـ أياً كان لونها واتجاهها ـ أن تتمكن من الخروج بسلام وهي تتعرض لمثل ما تعرضت له الحركة الإسلامية في العراق، من محاولات الإبادة الشاملة، بل وتحقق إنجازات جديدة لم تكن بالحسبان، ذلك على الرغم من أنها ما زالت مثخنة بالجراح، وتحتاج إلى وقت أطول ليلتئم ما تبقى منها.

عقبات وتحديات في الطريق

أنّ الخصوصيات التي تدعم الحركة الإسلامية في كفاحها، والإفرازات التي ميزت مرحلتها الحالية، وعوامل النمو الأخرى، تطرح أمامها العديد من التساؤلات الصعبة، التي يقف في مقدمتها السؤال الذي يفرض نفسه بقوة «لماذا لم يتصعد التحرك الجماهيرية الإسلامي في العراق ليشمل جميع أبناء الأمة؟» أو بكلمة موجزة: لماذا لم ينتفض الشعب ضد النظام خلال مرحلة المواجهة، رغم كل ما تتمتع به الحركة الإسلامية العراقية من مواطن قوة وتأثير؟.

وقد تصعب معالجة مثل هذه القضية المثيرة للجدل بمعزل عن دراسة وافية لخصائص التركيبة الاجتماعية والنفسية للشعب العراقي، والتي لعبت ـ وما زالت ـ دوراً كبيراً في صنع التاريخ السياسي للبلاد، فضعف التحرك الجماهيري وتأخر الثورة الإسلامية الشاملة يعود لأسباب خاصة وعوامل خارجية، يمكن حصرها بثلاثة جوانب رئيسية:

١ ـ العوامل الاجتماعية والنفسية المكونة للأمة، والخصائص التي تتميز بها والمتوارثة عبر المقاطع الزمنية، والتي تبرز وتنمو في وقت معين ثم تسري في جسم الأمة.

٢ ـ الدور الاستعماري ومخلفاته، على مدى مراحل نفوذه وسيطرته

على العراق، وتتمثل مفرداته في عملية تسريب المفاهيم والسلوكيات المنحرفة التي تشبّعت الأمة ببعضها مرغمةً، وإنهاكه لقوى الشعب، من خلال قمع انتفاضتها وحركتها بمختلف الأساليب اللامشروعة، وافتعال التنظيمات والانقلابات، والأساليب التخديرية التي سيطر من خلالها على شعور المواطن، وأضفى جواً خاصاً يسود المجتمع العراقي، بشكل تمكّن معه من تحقيق معظم مآربه.

٣ ـ ممارسات النظام الحاكم التي خلقت في الأمة حالات مرضية مستعصية؛ شلت معظم طاقاتها وقطاعاتها؛ فكانت هذه الممارسات مكملاً للدور الإستعماري.

أما أهم مظاهر وآثار تلك الجوانب فيمكن حصرها بما يلي:

١ ـ سياسة القهر الاجتماعي، التي فرضت على الشعب العراقي منذ عصر الاستعمار القديم، وبقيت السلطة تمارسها كجزء من خصائص الهيمنة التي يتبناها الاستعمار الحديث. وقد تعرض الشعب من خلالها إلى أساليب القهر المعيشي والإذلال وسحق الكرامة، مما أدى إلى تجنب معظمه أي شكل من أشكال المطالبة بحقوقه المهدورة، ومن أيسرها حقه في العيش حراً تحت ظل حكم ينسجم مع مبادئه وقيمه وحضارته. ولا شك أنّ انعكاس تلك الممارسات على سلوك أبناء الشعب وتمخضها عن حالات الكبت النفسي قد ينذر بانفجار كبير ونهوض شعبي شامل، من شأنه محو معظم آثار دور النظام الحاكم في مجال القهر الاجتماعي(*).

(*) وهو ما ظهر في الثورة الإسلامية الشعبية التي حدثت في آذار/ مارس ١٩٩١، وحملت اسم «الانتفاضة الشعبانية»؛ والتي فاجأت المراقبين الدوليين وأذهلتهم بحجمها وقوتها؛ ولكنها لم تفاجئ الإسلاميين العراقيين والمراقبين القريبين من الأحداث، لأنها كانت متوقعة كنتيجة لسياسة القهر الاجتماعي التي ذكرناها، وتنبأنا من خلالها بالانفجار الكبير القادم.

٢ ـ التضليل الدعائي والتعتيم الإعلامي؛ اللذان مارسهما النظام الحاكم، وضعا الشعب العراقي في متاهات يصعب العثور على مخرج لها، فهو يتلاعب بالأحداث وبشعور الأمة كيفما يشاء، على حد قد يسلب معه قدرتها على الفرز والتقويم الصحيح.

٣ ـ التخلف الفكري والسياسي لدى جزء مهم من أبناء الشعب؛ الأمر الذي جعله ينخدع بالكثير من المظاهر البراقة والشعارات الفارغة.

٤ ـ ضعف الوعي الإسلامي وارتباط الأمة برسالتها؛ والذي أدى إلى عواقب سلبية، في مقدمتها الشعور بعدم جدوى المواجهة، وربما يحمل البعض قدراً كافياً من الثقافة الإسلامية والوعي، إلاّ أنه يحتفظ بهما كنظريات وأفكار ليس إلاّ.

٥ ـ التمزق وغياب التلاحم الاجتماعي. وتتجلّى صور ذلك حتى في أصغر وحدة اجتماعية وهي «العائلة»؛ فكثير من الأفراد لا يشعرون بالاطمئنان على أنفسهم؛ حتى من أفراد عوائلهم، فقد يكتبون تقريراً ضدهم إلى السلطة، أو يشون بهم إلى أجهزة الأمن وهكذا. وعندما تغيب وحدة الموقف وتتعدد مظاهر التفكك؛ فإنّ تعامل أبناء الأمة مع بعضهم يبقى كتعامل الغرباء، ووفقاً لقواعد المصلحة والتزلف.

٦ ـ تفشي روح الخوف والرعب؛ التي طوقت السلطة بها الشعب، وأحاطتها ـ من خلال تلك الروح ـ بحاجز فولاذي من الصعب اختراقه. وتتكامل هذه الحالة مع حالة اللامبالاة وعدم الشعور بالمسؤولية، الأمر الذي يسمح للنظام باقتراف أي عمل سلبي؛ مهما كان كبيراً، كما يجعل معظم الشعب ينتظر من ينقذه ويضحي من أجله. وقد يرفض الكثيرون هذه الظاهرة مبدئياً، إلاّ أنّهم في النهاية يمارسونها بشكل عملي.

٧ ـ الازدواجية في المبادئ والسلوك؛ نتيجة الانفتاح على مختلف الأفكار الوضعية المنحرفة، والتمسك ببعض الممارسات السلبية الموروثة.

٨ ـ تفشي روح العنصرية والطائفية والفئوية؛ فقد أدت الفجوة التي حدثت بين مكونات الشعب العراقي المذهبية والقومية؛ نتيجة التراكمات التاريخية، وسياسات الاستعمار والأنظمة المتعاقبة؛ إلى انعدام الثقة بينها (سنة ـ شيعة، عرب ـ كرد).

٩ ـ تضرر بنية العشائر؛ لأسباب سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية؛ مما أدّى إلى تحوّل معظمها إلى وجودات مهزوزة، في وقت كانت هذه العشائر سباقة إلى حمل راية الثورة ضد الأنظمة.

١٠ ـ شعور الكثيرين بشراكة المصير مع النظام؛ نتيجة مشاركتهم له في ممارساته، فاستمروا في الدفاع عنه حرصاً على أنفسهم، آخذين بنظر الاعتبار أنّ أي خطر يتهدده فهو يتهددهم أولاً.

وعلى الرغم من كل أسباب التراجع والآثار السلبية هذه، فإنه ما من أحد يستطيع أن يقلل من شأن وحجم التضحيات الكبيرة التي قدمها الشعب العراقي، في صراعه الدموي مع النظام الحاكم، والتي ستستمر حتى نهاية أحد الطرفين.

والمشكلات التي واجهت الحركة الإسلامية في هذه المرحلة ـ فضلاً عن المشكلة الاجتماعية ـ هي بمجملها من آثار سياسات الاستعمار العثماني ثم الإنجليزي، والأنظمة المتعاقبة منذ العام ١٩٢١؛ ولا سيما النظام البعثي، أي أنها من إفرازات حالة المواجهة. ولعل من أبرز هذه المشكلات الداخلية:

١ ـ عدم وحدة القيادات؛ على صعيد القيادة العليا للتحرك الإسلامي أو القيادات الميدانية أو قيادات الفصائل.

٢ ـ ضعف الإمكانات المادية والتسليحية والإعلامية، والافتقار إلى الدعم والإسناد على المستويات المحلية والدولية.

٣ ـ الخلافات في إطار الحركة الواحدة أو بين الحركات؛ الأمر الذي يتسبب في حالات من التصدع والانشقاق والتساقط والانزواء، على مستوى الأفراد والجماعات أيضاً، فضلاً عن بروز حالات من الإحباط والتعب لدى الجماهير. ومن خلال هذه الخلافات تبرز المظاهر الفئوية والذاتية، على مستوى الأفراد والجماعات.

ومعالجة الحركة الإسلامية العراقية لمشكلاتها هذه ـ بما فيها المشكلة الاجتماعية ـ تتأتى عبر الإذعان بوجودها وبخطورتها، ثم دراستها بعمق ومعالجتها بأساليب علمية دقيقة، بعيداً عن حالات الانفعال والعواطف والسطحية. أما إذا رضخت للواقع الذي نعيشه بكل مشاكله وعقباته، فربما أعاقها ذلك حتى عن الاستمرار في مسيرتها، فضلاً عن تحقيق الهدف الذي تأسست من أجلهن والمتمثل بإقامة الدولة الإسلامية.

وبقيت الحركة الإسلامية تنظر إلى سنوات ما بعد العام ١٩٨٦ باعتبارها سنوات الحصاد، التي ستتوج طموحات الجهاد المرير الذي خاضته خلال القرن الحالي، وخاصة السنوات الثلاثين التي أعقبت تبلور كيانها[*]. ورغم أنّ جملة من الحقائق تدعم الحركة الإسلامية في

(*) ظهرت نتيجة هذه المرحلة في آذار/ مارس ١٩٩١؛ حين فجّر الشعب العراقي ثورته الإسلامية الجماهيرية التي أطلق عليها اسم «ثورة ١٥ شعبان» أو «الانتفاضة الشعبانية»،

الكثير مما تذهب إليه؛ ولكن التقلبات في الأجواء الدولية، والمفاجآت التي تحاك خيوطها في الظلام، ومداخلات السياسة وآفاقها، تجعل التنبؤ بمستقبل الحركة الإسلامية وبإمكانية تحقيقها لأهدافها أمراً صعباً..

وهو اليوم الذي تبلورت فيه حركة الثورة. وكان بإمكان هذه الثورة أن تشكل حصاد مراحل الجهاد الطويلة كما ذكرنا، إلا أنها أجهضت بتضافر عوامل محلية ودولية، ولم تفشل كما قد يقول بعض المحللين. ولم تكن هذه الثورة عفوية في مضامينها وأهدافها وعوامل انطلاقها، وإن بدت عليها العفوية في مظاهر انطلاق شرارتها. هذه الثورة إذا حللناها وفقاً لمناهج علم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع السياسي، فسنرى أنها جاءت نتيجة لعاملين رئيسيين:

الأول: سياسة القهر والقمع والكبت التي مارسها النظام الحاكم ضد الشعب، والتي كانت تنذر ببركان شعبي رهيب ينفجر عند حدوث أول فرصة، بهدف الخلاص والانتقام من السلطة وأعوانها حداً أدنى، وإقامة حكومة الضد الذي طالما حاربه النظام والذي تنتمي إليه الجماهير وهو الإسلام حداً أعلى. فإلى جانب ممارسات الانتقام التي مارسها الثوار، فإنهم كانوا يرفعون شعار (إقامة الحكم الإسلامي)، وهو ما حققوه خلال (١٥) يوماً من عمر الثورة.

الثاني: التحرك السياسي والديني الفاعل الذي قامت به الحركة الإسلامية العراقية (المرجعية الدينية والتنظيمات)، طوال ثلاثة عقود، ولا سيما مرحلة الجهاد المعلن التي بدأت عام ١٩٧٩. هذا التحرك كان بمثابة تعبئة مستمرة للجماهير.

وقد درسنا هذه الثورة بمنهجية علمية في كتابنا «سنوات الرماد»؛ الذي يتناول مسيرة الحركة الإسلامية العراقية ابتداء من العام ١٩٨٧، والذي خططنا ـ كما جاء في مقدمة الطبعة الثالثة (لهذا الكتاب) ـ أن نسمّيه «سنوات الحصاد» حين شرعنا بكتابه، إلاّ أن أحداث هذه المرحلة دفعتنا لأن نختار له تسمية «سنوات الرماد»، بالنظر للواقع المرير الذي أدخلت الحركة الإسلامية العراقية نفسها فيه، بإرادتها هذه المرة. وكان المفروض أن يرى هذا الكتاب النور قبل بضع سنوات، إلاّ أن عوامل موضوعية وذاتية عديدة لا تزال تحول دون إكماله وطباعته.

إحالات الفصل الثامن

(١) انظر: لمحة فقهية عن مشروع دستور الجمهورية الإسلامية، ص ١٢، وخلافة الإنسان وشهادة الأنبياء، وهما جزآن من كتابه (الإسلام يقود الحياة).
(٢) انظر: شكل الحكم الإسلامي وولاية الفقيه، منشورات الإعلام المركزي لحزب الدعوة الإسلامية، ص ١٢.
(٣) م. س. ص٩.
(٤) م. س. ص ١٦.
(٥) م. س. ص ٢١.
(٦) السيد محمد الشيرازي، الشورى في الإسلام، ص ١٢ ـ ٣٢.
(٧) حزب التحرير، الخلافة، ص ١٧ ـ ٣٤.
(٨) عبد القادر عودة، المال والحكم في الإسلام، ص ١١٥ ـ ١٤٠.
(٩) للوقوف على واقع ومشاكل وطموحات الإعلام الإسلامي العراقي، انظر: إعلام الثورة الإسلامية في العراق.. الواقع والطموح، المركز الإسلامي للأبحاث السياسية، وهو نص وقائع الندوة التي أقامها المركز في طهران، في ٣٠ آب ١٩٨٤، وانظر أيضاً: افتتاحية صحيفة الجهاد، العدد ٢٤٧، ٢/ ٧/ ١٩٨٦.
(١٠) زعمت المجلة بأن هذا القول هو لأحد عناصر حزب الدعوة، إنظر: مجلة كل العرب، العدد ١٩١، ٢٣/ ١١/ ١٩٨٦.
(١١) إنظر: مجلة المجتمع، العدد ٦٥٠، ٢٠/ ١٢/ ١٩٨٣.
(١٢) من لقاء خاص مع السيد الحائري، نيسان ١٩٨٥.
(١٣) Shi As And Politics, Ofra Bengio, MES, No. January 1985, p:6.
(١٤) من لقاء خاص مع الشيخ الناصري، كانون الثاني ١٩٨٥.
(١٥) برزان التكريتي ـ محاولات اغتيال الرئيس صدام حسين، ص ١١٩.
(١٦) R. Hrair Dekmejian, ISLAM IN REVOLUTION, P: 74.

الملاحــق

ملحق رقم (١): التركيبة السكانية في العراق ـ ١٩٨٦

ملحق رقم (٢): البيان الأخير لجماعة العلماء في النجف الأشرف ـ ١٩٥٩

ملحق رقم (٣): مذكرة جماعة علماء بغداد والكاظمية إلى رئيس الجمهورية ـ ١٩٦٤

ملحق رقم (٤): خطاب الإمام الحكيم في مؤتمر ٢٨ صفر ـ ١٩٦٩

ملحق رقم (٥): أول محاكمة للخطوط العسكرية لحزب الدعوة الإسلامية ـ ١٩٧٣

ملحق رقم (٦): نداءات الإمام السيد محمد باقر الصدر إلى الشعب العراقي ـ ١٩٧٩

ملحق رقم (٧): قرار تصفية حزب الدعوة الإسلامية ـ ١٩٨٠

ملحق رقم (٨): البيان التأسيسي لجماعة العلماء المجاهدين في العراق ـ ١٩٨٠

ملحق رقم (٩): مذكرة حزب التحرير إلى صدام حسين ـ ١٩٨١

ملحق رقم (١٠): البيان التأسيسي للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق ـ ١٩٨٢

ملحق رقم (١١): خطاب الإمام الخميني في أعضاء المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق ـ ١٩٨٣

ملحق رقم (١٢): كتاب رئاسة الجمهورية بشأن توجيهات حزب الدعوة ـ ١٩٨٥

ملحق رقم (١٣): إحصاء مقارن للعمليات العسكرية لفصائل الحركة الإسلامية العراقية (١٩٧٩ ـ ١٩٨٦)

ملحق رقم (١٤): شخصيات إسلامية قتلها النظام العراقي (١٩٦٩ ـ ١٩٨٦)

ملحق رقم (١)
التركيبة السكانية في العراق
(حسب تقديرات العام ١٩٨٦)(*)

القومية/ الدين		المسلمون		المسيحيون	الصابنة	اليزيديون	المجموع
		الشيعة	السنة				
العرب	العدد	٨,٣٢٥	٢,٤٠٠	١٥٠	٤٥	٣٠	١٠,٩٥٠
	النسبة	٪٥٥,٥	٪١٦	٪١	٪٠,٣	٪٠,٢	٪٧٣
الأكراد	العدد	٦٧٥	٢,١٧٥				٢,٨٥٠
	النسبة	٪٤,٥	٪١٤,٥				٪١٩
الإيرانيون	العدد	٤٥٠					٤٥٠
	النسبة	٪٣					٪٣
التركمان	العدد	٢٢٥	٢٢٥				٤٥٠
	النسبة	٪١,٥		٣٠٠			٣٠٠
الآشوريون والكلدان	العدد			٪٢			٪٢
	النسبة			٪٢			٪٢
المجموع	العدد	٩,٦٧٥	٤,٨٠٠	٤٥٠	٤٥	٣٠	١٥,٠٠٠
	النسبة	٪٦٤,٥	٪٣٢	٪٣	٪٠,٣	٪٠,٢	٪١٠٠

(*) العدد بالألف.

ملحق رقم (٢)
البيان الأخير (السابع)
لجماعة العلماء في النجف الأشرف ـ ١٩٥٩

بسم اللّه الرحمن الرحيم

﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إلى اللّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾

إلى شباب الأمة الإسلامية الذين يرتكز عليهم الإسلام في قوته وجهاده.

إلى أجيال محمد(ص) الطالعة المدعوة إلى رفع رايته والتبشير برسالته.

إلى الغيارى على الكيان الحبيب المؤمنين بأن الإسلام هو الحارس الوحيد لذلك الكيان والمحامي عنه:

إن احتفاء الأمة العظيمة بهذه البيانات، وإقبالها على ما فيها من المفاهيم الإسلامية الوضاءة بالخير والعدل والمساواة، كشف عن مدى استعداد الذهنية الإسلامية المخلصة للتجاوب من جديد مع رسالة نبيها الحبيب(ص)، وعن تهيؤ الروحية الإسلامية المباركة للانصهار بالإسلام ديناً يملأ القلب إيماناً واطمئناناً، ومبدأ يملأ الحياة سعادة واستقراراً.

ومن مظاهر هذا الإقبال: أن أكثر الأوساط أخذت تطالب بزيادة إيضاح المفاهيم الإسلامية التي نعطيها في البيانات، وصوغها في أساليب بسيطة ولغة ميسرة الفهم للعموم، لتعم الاستفادة منها، ولتشيع هذه المفاهيم المباركة في شتى الأوساط العامة وتضيء السبيل الفكري

الصحيح لمختلف الأفراد. ونزولاً على إرادة العموم، قررنا أن نلاحظ هذا المنشور وما يتلوه من منشورات جانب التوضيح، ونتخذ منهجاً بسيطاً وميسراً في التعبير لنستطيع أن ننفذ بمفاهيم الإسلام إلى أعماق قلوب العموم من المسلمين، ونقتلع من صميمها جميع المفاهيم الخاطئة من مخلفات العهد الاستعماري..

إن ذلك العهد الفظيع كان يغذي فكر الأمة بما يحلو له من سموم، وبما يتصل بمصالحه وكيانه من مفاهيم، فضرورة الإسلام تدعو إلى بعث الفكر الإسلامي بعثاً جديداً يطهره من تلك السموم المدسوسة، وينقيه من تلك المفاهيم الاستعمارية الدخيلة.

ومن أخطر تلك المفاهيم على كيان المسلمين ما نشأ في ظل العهد الاستعماري من مفهوم خاص للسياسة في ذهن عامة الناس من الأمة، وشجع الاستعمار على تركيزه وتقويته، فإن السياسة الاستعمارية لما كانت حاشدة بالمكر والخديعة وزاخرة بالختل والأكاذيب اتخذت لها إطاراً مشوهاً، فصار كثير من المسلمين لا يفهمون من السياسة غلاّ الالتواء واغتصاب الحقوق وانتهاك حرمات الأمة وكرامتها.

ولما تركّز هذا المفهوم في أذهانهم انبثقت عنه فكرة التباين بين السياسة والإسلام، وصاروا ينظرون إلى السياسة كأنها أبعد الأشياء عن واقع الإسلام وجوهره لأن الإسلام دين طاهر من تلك الأدناس التي شاعت في الجو السياسي الموبوء على يد الاستعمار، ومن الطبيعي أن يكون مفهوم السياسة من أبعد المفاهيم عن الإسلام إذا كان معنى السياسة هو التلاعب والاحتيال.

وقد ارتاح المستعمرون كل الارتياح لهذه المباينة التي قامت في فكر العامة من الأمة بين حقيقة الإسلام وواقع السياسة، وحاولوا أن يزيدوا

في هذه الشقة بينهما في الأذهان لئلا يحاول الإسلام بعد ذلك أن ينهض بالمسلمين على يد قادته المخلصين لمحاربة الاستعمار، ومقاومة طغيانه السياسي والوقوف في وجهه، فركّزا تلك المباينة وطوروها وغذوها على شكل يحقق لهم مصالحهم، ويحول دون نهضة الإسلام وانتفاضته أو يقف عائقاً في الطريق على أقل تقدير.

ومفهوم المباينة هذا الذي تبنّاه الاستعمار، وفصل الإسلام عن السياسة في الأذهان، هو الذي كان يعترض طريق علماء الإسلام ويعيقهم عن تسجيل نجاح حاسم في معارضاتهم الحادة لأقطاب الاستعمال والطغيان، بعد أن كانوا يخوضون الميدان قبل أن يخلق الاستعمار هذا المفهوم في الذهن العام ويقودون الثورات التحريرية على كل غزو استعماري أو سياسة استعمارية.

إن السياسة بمعناها الصحيح ـ لا بمعناها الذي شاهدنا من المستعمرين ـ هي رعاية شؤون الأمة وعلاقاتها الداخلية والخارجية، فهي التي تحقق للأمة مصالحها، وتحفظ لها كيانها الاجتماعي في شتى شعب الحياة ونواحيها، وهي التي تحدد لها علاقاتها وصلاتها، وترسم عملياً حياتها ومنهاجها في الحياة.

هذه هي السياسة بمعناها الاصطلاحي الصحيح، فإذا تبيّناها في واقعها المصفّى وجوهرها البنّاء، وضح لنا كل الوضوح مدى الغلط والاشتباه في تلك العقيدة السائدة التي تجعل السياسة نقطة مقابلة للإسلام، فإن السياسة إذا كانت في مفهومها الكامل تعني رعاية شؤون الأمة وحماية مصالحها، فهي من صميم الإسلام، وهل اهتم الإسلام بشيء كما اهتم برعاية شؤون الأمة، وتنظيم علاقاتها، وإجراء الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية العادلة عليها.

فالإسلام يباين السياسة ولكن لا تلك السياسة الصحيحة النزيهة التي يعبّر عنها المفهوم الاصطلاحي للفظ، بل إنما يباين سياسة الاستهتار بالكرامات الإنسانية واستلاب حقوقها والتآمر على سلامتها.

والإسلام يتبنى القضية السياسية ولكن لا بالمعنى الاستعماري للسياسة، بل بالمعنى الذي كان يقوم به رسول اللّه(ص)، فقد كان النبي(ص) الممثل للإسلام في كل مظاهر حياته المقدسة ونشاطه المبارك، يتولى باسم الإسلام رعاية شؤون الأمة وقيادتها الاجتماعية، وسياسة أمورها وتنظيم حياتها على ضوء شريعته الإلهية العادلة.

وليست القضية السياسية للإسلام تعني أشخاصاً وإنما تعني مبدأ خاصاً وهو مبدأ الإسلام الذي يفوق جميع المبادئ والاتجاهات، فعلى كل مسلم كامل أن يكون ذا وعي سياسي صحيح بمعناه الذي يريده الإسلام، وأن يركّز هذا الوعي على القاعدة الإسلامية، فهو بطبيعة إسلامه لا بد أن يجعل قضية الأمة وشؤونها هي قضيته الأولى في حياته التي لا بد أن يساهم فيها بكل ما يملك من حول وطول لقوله صلى اللّه عليه وآله: «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته». ولا بد أن ينظر إلى تلك القضية بالمنظار الإسلامي الخالص، ومن زاوية الإسلام التي تشع بطبيعتها على العالم بالنور وتحاول أن تدفع به إلى شاطئ السلام الحقيقي.

فهذا هو الفهم السياسي الذي كان يحمله كل مسلم في الصدر الأول من الإسلام، وهذه هي الرسالة التي كان يرفع لواءها العظيم كل مسلم في الصدر الأول من الإسلام أيضاً.

ويتلخص ذلك الفهم في أن السياسة التي يريدها الإسلام، هي سياسة رعاية وعناية بالأمة ومصالحها وشؤونها. وأنه يريد هذا الوعي

السياسي من كل مسلم، لأنه قال: «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته» كما سبق. وتتلخص الرسالة التي يركز عليها ذلك الوعي: في أن نظام الإسلام هو النظام المتكفل بمصالح الأمة ورعاية شؤونها، ما تعلق منها بالدنيا وما تعلق منها بالآخرة، ولا أدل على ذلك من قول نبينا صلى اللّه وآله وسلم حين وقف خطيباً بين عشيرته الأقربين فقال: «إني لا أعرف رجلاً جاء قومه بأفضل ممّا جئتكم به، جئتكم بخير الدنيا وخير الآخرة». وإلى الملتقى القريب إن شاء اللّه تعالى..

جماعة العلماء

في النجف الأشرف

ملحق رقم (٣)
مذكرة جماعة علماء بغداد والكاظمية
إلى رئيس الجمهورية العراقية ـ ١٩٦٤(*)

بسم اللّه الرحمن الرحيم

﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَى تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾

حضرة المشير الركن الحاج عبد السلام محمد عارف رئيس الجمهورية المحترم.

السلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته.

وبعد: فإنّكم تعلمون جيداً أن المستعمر الكافر منذ أن غزا بلادنا الإسلامية لقي المقاومة العنيفة من أمتنا المسلمة بقيادة علمائها الأعلام. واستمرت هذه المقاومة حتى بعد أن أخضع البلاد عسكرياً لسلطانه الجائر، مما اضطره أخيراً للتظاهر بالنزول عند مطاليب الأمة في قيام حكومة للبلاد تتبنى الإسلام وتعمل بأحكامه فاعتبرتها الأمة نتيجة رائعة لجهادها الطويل الصابر، وانجلت الحقيقة المرة وأسفر الصبح لذي عينين وتكشفت الحكومة يومذاك عن واقعها المساير للاستعمار البغيض ومحققة لأهدافه في تفريق كلمة المسلمين، وإثارة الخلافات والحزازات في صفوف الأمة وضرب بعضها ببعض، وأبعادها من مبادئها وعقيدتها، وعزل الإسلام عن كل مجالات الحياة، وفرض القوانين المستوردة

(*) قدمت بتأريخ ١٨ رمضان ١٣٨٣هـ ٢ شباط/ فبراير ١٩٦٤م.

والتشريعات الوضعية الجائزة على شعب يدين بالإسلام عقيدة ونظاماً ولا يبغي به بديلاً، وبذلك ضمن (المستمر) الكافر البقاء لنفسه وراء الحاكمين من عملائه.

وعادت الأمة إلى جهادها مرة أخرى، وقاومت تلك الحكومات، وتشريعاتها المخالفة للشريعة المقدسة، وحدثت الهوة السحيقة التي فصلت الحكومة عن الرعية وتركتها بمعزل عنها، مما أوجب لها الاضطراب الدائم والقلق المستمر.

وكانت الحكومة يومذاك متناسية مركز العراق القيادي للأمة الإسلامية والمرجعية العليا في الجامعة الكبرى في النجف الأشرف، والتي يستمد منها العالم الإسلامي أحكامه ومعارفه، وإرشاده وتوجيهه، بواسطة علمائه الأعلام المتخرجين من هذه الجامعة الكبرى.

وتعاقبت الحكومات متتالية وكلها تتسم بطابع تقليدي واحد، وهو الاستبداد الطاغي والإرهاب المريع، والحكم بغير ما أنزل اللّه سبحانه وتعالى ﴿**ومن لم يحكم بما أنزل اللّه فأولئك هم الفاسقون**﴾.

ولم يترك العلماء الأعلام ومن ورائهم الأمة مقاومتهم الصامدة للحكومات في مختلف العهود، وفي شتى المناسبات مما سجّله تأريخ الجهاد الإسلامي بأحرف من نور.

ثم جاء يوم الرابع عشر من تموز وظنت الأمة فيه تحقيقاً لآمالها العذاب على أولئك ﴿**الذين طغوا في البلاد، فأكثروا فيها الفساد فصبّ عليهم ربك سوط عذاب، إن ربك لبالمرصاد**﴾.

ولكن سرعان ما بدت الحقيقة مريرة مؤلمة كالحة، يوم استبد بالحكم طاغية تلاعب بشريعة اللّه سبحانه، وأجهز على آخر ما تبقى

للإسلام من أحكام في حياة المسلمين بتشريع قانون الأحوال الشخصية، الذي يخالف القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة، وفسح المجال لشذّاذ الأرض وزمر الضلال(*)، فمزقت كلمة الأمة، وشتت جمعها وبعثرت طاقاتها. ومرّت الأيام عصيبة مروعة، تحمل في طياتها المجازر الوحشية القاسية والإرهاب المدمر الدامي، حتى إذا برح الخلفاء، وانقطع الرجاء، دوّت في مسمع الدهر فتوى الإمام الحكيم (الشيوعية كفر وإلحاد) فانهزم الجمع وولا الدبر، وتفرّى الليل عن صبحه، وأسفر الحق عن وجهه، ونطق زعيم الدين، وخرست شقائق الشياطين وطاح وسيط النفاق، وانحلت عقدة الكفر والشقاق.

فاستفاقت الأمة من سباتها، لتستطلع إلى تباشير الخلاص، تبدو في الأفق القريب مشيرة إلى نهاية الظلم ومصرع الطغيان.

ودقت ساعة الصفر، وكان اليوم الرابع عشر من شهر رمضان، فاستقبلته الأمة متسائلة عن المستقبل الغامض، حتى إذا مرت أيام معدودة، وإذا بالشيطان يطلع رأسه من مغرسه هاتفاً بأتباعه وأنصاره، فألفاهم لدعوته مستجيبين وللغرة ملاحظين، وليشهد العراق هدر الكرامات، واستباحة المحرومات، والتنكر لمبادئ الأمة الإسلامية ومقدساتها، كل ذلك على أيدي الفئة الضالة المنحرفة(**).. وتلجأ الأمة إلى علمائها الذين أعلنوا بدورهم سخطهم وتنكرهم للوضع القائم، وطالبوا بصراحة وشجاعة بالضرب على أيدي الطغاة الصغار.

والآن وبعد اليوم الثامن عشر من تشرين، وقد شرعت الحكومة في

(*) المراد به الحزب الشيوعي.

(**) المراد به حزب البعث

وضع دستور البلاد، فالأمة جاءت تطالبكم أن تحققوا آمالها التي بذلت في سبيلها الكثير من جهودها وجهادها، وأن تعيدوا لها مجدها وعزتها، باستئناف الحياة الإسلامية الكريمة في ظل راية القرآن الكريم، وأحكام الشريعة المقدسة وإشاعة العدل في ربوعها، وإعطاء كل ذي حق حقه، وذلك بتحقيق المطالب التالية:

١ ـ إلغاء قانون الأحوال الشخصية، وإعادة المحاكم الشرعية، ليتاح للمسلمين مزاولة أحكامهم الشرعية وفق مذاهبهم، هذا مع العلم أننا ما سمعنا بمثل هذا الإجراء مع الطوائف الأخرى غير الإسلامية في مجالسها الروحانية.

٢ ـ مراعاة شعور الأمة في وضع الدستور، والعمل على إخراجه بصورة لا يتنافى مع أحكام القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة، التي لا يدين المسلمون بغيرها ولا يرتضون عنها بديلاً، وتشريع مادة في الدستور تنص على عدم جواز وضع أي قانون يخالف الأحكام الإسلامية، وبذلك تزيلون الفجوة السحيقة التي سببت فصل الأمة عن حكامها السابقين الذين فرضوا على الأمة قوانين لا تؤمن بها ولا تلتزم بشرعيتها ﴿**ومن لم يحكم بما أنزل اللّه فأولئك هم الكافرون**﴾.

٣ ـ إشاعة العدل والمساواة بين أبناء الأمة، وعدم التمييز بينهم في مختلف المجالات لتمحو آثار الكافر الغازي، ولتضمنوا بذلك وحدة الكلمة وإشاعة الأمن والاستقرار في بلادنا الحبيبة.

﴿**يا أيها الذين آمنوا كونوا قوّامين للّه شهداء بالقسط، ولا يجرمّنكم شنآن قوم أن لا تعدلوا، اعدلوا هو أقرب للتقوى**﴾.

٤ ـ مكافحة التفسخ الخلقي الذي عمل المستعمر الكافر على إيجاده

وتوسيعه في مناهج الإذاعة والتلفزيون، والخمور وأشباهها، لتقضوا بذلك على وسائل هدم كيان الأمة الاجتماعي ﴿**ذلك بأن اللّه لم يك مغيّراً نعمة أنعمها على قوم حتى يغيّروا ما بأنفسهم**﴾.

٥ ـ تعديل مناهج التعليم، ووسائل التربية والتوجيه بشتى أنواعها، ومختلف مجالاتها، وتوجيهها توجيهاً سليماً لتكون أدوات فعالة لنشر المعارف الحقة في المجتمع، والحث على التحلي بالخلق الإسلامي الكريم، والعمل لإنشاء جيل مسلم صالح في البلاد ﴿**يا أيها الذين آمنوا قوا أنفسكم وأهليكم ناراً وقودها الناس والحجارة**﴾.

هذه هي مطاليب أمتنا الإسلامية التي اقتضت الحاجة عرضها عليكم وهي من صميم عقيدتها وإيمانها، والتي فرض اللّه تعالى عليكم السعي في تحقيقها والعمل على إنجازها .﴿**قل هذه سبيلي أدعو إلى اللّه على بصيرة أنا ومن اتّبعني**﴾.

وختاماً نرفع أكف الضراعة إلى اللّه سبحانه مبتهلين إليه بقولنا:

(اللهم أنّا نرغب إليك في دولة كريمة تعز بها الإسلام وأهله، وتذلل بها النفاق وأهله، وتجعلنا فيها ن الدعاة إلى طاعتك، والقادة إلى سبيلك، وترزقنا بها كرامة الدنيا والآخرة).

والسلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته(*).

(*) حملت المذكرة تواقيع ثمانية وعشرين من أبرز علماء الدين الشيعة في بغداد والكاظمية.

ملحق رقم (٤)
خطاب المرجع الأعلى الإمام السيد محسن الحكيم في مؤتمر ٢٨ صفر، في النجف الأشرف ـ ١٩٦٩(*)

بسم اللّه الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته

أيها المؤمنون..

إن هذه الأيام تحمل إلينا وإلى المسلمين كافة ذكرى أعظم مصيبة مُني بها الإسلام وأصيبت بها الأمة الإسلامية، وهي فقدها نبيها العظيم، الذي أنشأ هذه الأمة وحدد لها معالم وجودها، ولم يكن فقد النبي يعبر عن خسارة رجل عظيم فحسب، بل كان يعبر أيضاً عن بداية أخطار عظيمة تهدد كيان الأمة وتعصف بوجودها وتزعزع تماسكها وتلاحمها وتصدع رسالتها وعقيدتها، وهكذا كان، فقد بدأت المحن والفتن تعصف بالأمة الإسلامية ورسالتها، وكان الواعون من المسلمين بقيادة الأئمة من أهل البيت(ع) يواجهون تلك المحن والفتن بقلب مطمئن وإرادة صامدة وروح مستعدة للتضحية الفداء، وكانت القيادة الواعية لأئمتنا الأطهار وسائر الواعين من أبناء الأمة هي الضمان الوحيد لعدم الانحراف، والقوة الصامدة في وجه الضلال، وقد كلّف ذلك أئمتنا(ع) حياتهم، فخرّ هذا الإمام العظيم(**) صريعاً في المحراب وهو

(*) ألقاه نيابة عنه نجله السيد مهدي الحكيم.

(**) الإمام علي بن أبي طالب(ع).

يدافع عنكم وعن رسالتكم وكرامتكم، وخرّ أولاده صرعى بين قتيل ومسموم، ولم يترك أهل البيت(ع) بالرغم من كل ما لاقوه من ألوان المحن والاضطهاد، خطهم العظيم وعملهم المتواصل في خدمة الإسلام ودفع الظلم عن الأمة والحفاظ على مصالحها ومقاومة الحكام الظالمين الذين يتآمرون عليها، وجاء بعد ذلك دور العلماء، فكانوا ورثة الأئمة في قيادتهم وامتداداً لدورهم في الذب عن مصالح الأمة والدفاع عن كرامتها وحماية تراثها وعقائدها، وقد كان العالم في مختلف العصور التي مرت بها الأمة يعيش دائماً مع الناس وفي قلوب الناس، يذب عنهم إذا اضطهدوا، ويواسيهم إذا أوذوا ويعيش محنتهم إذا امتحنوا، ويرفض أي مساومة مهما كانت، لكي يظل الممثل الحقيقي لمصالح الأمة وعقيدتها.

وتاريخ النجف.. نجفكم أيها المؤمنون في كل مكان.. أيها المسلمون في أرجاء الأرض.. نجفكم الصامد المجاهد الثابت على خط أئمتكم الطاهرين.. إن تاريخ النجف أكبر دليل على هذه الحقيقة الناصعة، لأن النجف منذ عشرة قرون تقريباً وإلى يومنا هذا هو مركز العلماء وبلد الحوزة العلمية التي تحمل رسالة الإسلام وفقه الإمام جعفر بن محمد الصادق(ع). وقد أثبتت هذه الحوزة العلمية في مواقفها المختلفة التي وقفتها بقيادة علمائها الأعلام أنها هي اللسان المعبر عن مصالحكم أيها المسلمون، وإنها هي القوة المستعدة للتضحية في سبيل كرامتكم، وإنها هي الجهة التي لا تقبل أي مساومة من المساومات على حسابكم، فكل الناس يعرفون ـ حكومة وشعباً ـ أن هذه الحوزة بمختلف قطاعاتها العربية وغير العربية هي التي تزعمت بقيادة علمائها الأعلام معركة الشعب العراقي الأبي ضد الغزاة الإنجليز، حين دخل

الاستعمار الكافر بلادنا بقوة السلاح والنار، فقد زحف العلماء بقواعدهم الشعبية إلى خط النار، للذب عن أعدائها الغزاة المستعمرين. وكل الناس يعرفون أن المستعمر الكافر حين واجه الثورة المسلحة التي خاضها الشعب العراقي برعاية العلماء، حاول أن يدخل في مساومات مع العلماء، لكي يعزلهم عن دورهم الحقيقي، بينما انهارت كثير من الجهات الأخرى أمام مساومات الاستعمار. وقد كلّف الحوزة هذا الصمود ثمناً غالياً، إذ بدأ الاستعمار منذ وطأت قدمه هذه الأرض الطيبة يفكر في القضاء على الحوزة العلمية وتفتيت وجودها. وكل الناس يعرفون موقف العلماء يوم وضع الاستعمار آنذاك المخطط الرهيب بتشريع القوانين الكافرة التي استهدفت أبعاد الأمة تدريجياً عن أصالتها الفكرية ودينها القويم، وإشاعة الفرقة والبغضاء في صفوفها، وإخماد معاني العزة والكرامة والرفعة في نفوس أبنائها. ثم تعاقبت الحزمات واحدة بعد الأخرى وهي تجري وفق هذا المخطط بقصد أو بدون قصد في الأخذ بخناق الأمة وكبت حريتها وإرادتها وإرهاقها بالقوانين الظالمة المرتجلة. وكل الناس يعرفون من الذي كان يعبّر عن ظلاماتهم وبؤسهم، ويطالب بحقوقهم ومصالحهم منذ بدأ الناس يُضطهدون في عقائدهم وفي أنفسهم، ويقاسون، ويقاسون الظلم الاجتماعي والظلم الاقتصادي والظلم الطائفي والظلم العنصري.. في وجودهم وكيانهم.

إن الحوزة العلمية بقيادة المرجعية العليا هي التي كانت تقول كلمة الحق في كل حين، وسوف تقول هذه الكلمة كذلك إنشاء اللّه. إننا نريد أن يصبح واضحاً كل الوضوح للشعوب الإسلامية وللحكومات، ان هذا المركز الديني المتمثل بالحوزة العلمية جزء لا يتجزأ من كيان

الأمة، لأنه الجزء المعبر عن عقيدتها ومصالحها والحامي لرسالتها وتراثها. وعلى هذا الأساس يجب أن لا يتأثر وضع الحوزة بأي خلافات ونزاعات مهما كان مضمونها، ومهما كان الظرف فيها لأن الحوزة هي ممثلة الإسلام قبل كل شيء، وليست ملكاً لهذا الإقليم أو لذلك، لكي تزج في الخلاف(*).

والمرجعية العليا تشعر بمسؤولية الحفاظ على الإسلام والمسلمين، والتدخل لحل مشاكلهم أينما كانت هذه المشاكل، لأنها بحكم أبوتها العامة للمسلمين على اختلاف أقطارهم وشعوبهم، تدرك بأن من واجبها أن تقف موقف الإصلاح لحقن الدماء في أي مشكلة من مشاكل المسلمين، ولكن بالنحو الذي يحفظ للدين كرامته وللحوزة العلمية عزتها وهيبتها وقدرتها على الإصلاح والتأثير. وإننا نريد أن يصبح أيضاً واضحاً كل الوضوح للمسلمين ـ حكاماً وشعوباً ـ إن العتبات المقدسة في النجف الأشرف وكربلاء والكاظمية وسامراء هي منارات الإسلام في عراقنا الكريم، شأنها في ذلك شأن مكة المكرمة والمدينة المنورة والقدس الشريف.. تهفو إليها قلوب المسلمين، ويقصدونها من كل حدب وصوب.. يؤدون فيها شعائرهم الدينية ويتقربون بتعظيمها إلى اللّه سبحانه، وهي من أجل ذلك كانت منذ بعيد ولا تزال تضم المسلمين من مختلف أقطار العالم الإسلامي وشعوبه.. يجدون في ظلالها المقدسة حاجاتهم من الغذاء الروحي، ومثُلهم الدينية الرفعية، كما أنها تجعل العراق في عداد البلاد المقدسة في نظر المسلمين، وتمنحه مكرمة يفتخر بها على كثير من البلاد الإسلامية، ولا بد أن تبقى هذه

(*) يقصد: الخلاف بين الحكومتين الشاهنشاهية الإيرانية والبعية العراقية.

العتبات محتفظة بطابعها الإسلامي دون أي تخصيص، ويجب أن يظل المسلم من أبناء الأمة الإسلامية قادراً على ممارسة الشعائر الدينية فيها، مواصلة العيش في كنفها مهما كانت قوميته(*) ما دام منسجماً مع قيمها ومثلها، ومحتفظاً بكرامتها. ويجب على المسلمين جميعاً ـ شعوباً وحكومات ـ أن يعملوا على تحقيق هذا الفرض، ويقدموا التسهيلات كافة لاحترام هذه العتبات وتعظيمها وأعمارها.

أيها المسلمون..

ونريد أن يصبح واضحاً كل الوضوح، أننا أحوج ما نكون دائماً وفي هذا الظرف العصيب بالذات ـ ونحن نواجه أكبر خطر يهدد الإسلام متمثلاً في الغزو الصهيوني الغادر ـ أننا أحوج ما نكون إلى الشعور الحقيقي بالمسؤولية أمام اللّه (سبحاه وتعالى) لإنقاذ أرضنا المغتصبة وإرجاع فلسطين إلى دار الإسلام، وان التصميم والعزم والإخلاص والإرادة في العمل الجاد، والابتعاد عن مظاهر الانحلال والتفسخ والكلام غير الهادف، والتوكل على اللّه سبحانه والإستعانة به بعد ذلك لمن أهم عوامل النصر.

أيها المسلمون..

وهناك شيء بالغ الأهمية بهذا الصدد يجب التأكيد عليه، هو بناء الجبهة الداخلية والتصدي لمعالجتها وحل مشاكلها المختلفة المتزايدة، إذ من الواجب القضاء على جميع عوامل التفكك والانهيار، وإمداد هذه الجبهة بعناصر القوة والعزيمة والصمود. ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلاّ بالتأكيد على القيم الروحية، والرجوع إلى القاعدة الإسلامية، ورفض

(*) يقصد: حملات تهجير العراقيين من ذوي الأصول الإيرانية.

الأفكار الضالة والانحرافات الاجتماعية، والقضاء على الفساد الاجتماعي والأثرة والتفرقة العنصرية والطائفية، وإشعار المواطنين بحقوق المواطنة العامة وبالعزة والكرامة. وبدون ذلك فسوف نواجه العدو الصهيوني بمواطنين متفككين، تعودوا الظلم والاضطهاد والاستسلام. ولا يمكن لمثل هذا المواطن المنهار روحياً واجتماعياً أن يصمد أمام الغزو، وأن يثور على الظلم ويثار على الظالم المغتصب.

ومن الواجب على حكام الشعوب الإسلامية الالتفات إلى هذه الحقائق الناصعة، والعمل على تحقيقها.. واللّه سبحانه هو الموفّق للصواب.

ارفعوا أيديكم بهذه الفقرات من دعاء الافتتاح:

«اللهم إنا نرغب إليك في دولة كريمة تعز بها الإسلام وأهله، وتذل بها النفاق وأهله، وتجعلنا فيها من الدعاة إلى طاعتك والقادة إلى سبيلك، وترزقنا بها كرامة الدنيا والآخرة. اللهم اللهم إنا نشكو إليك فقد نبينا صلواتك عليه وآله، وغيبة ولينا، وكثرة عدونا، وقلة عددنا، وشدة الفتن بنا وتظاهر الزمان علينا. فصل على محمد وآل محمد، وأعنّا على ذلك بفتح منك تعجله، ونصر تعزه، وسلطان حق تظهره، ورحمة منط تجللناها، وعافية منك تلبسناها.. برحمتك يا أرحم الراحمين».

ملحق رقم (٥)
أول محاكمة للخطوط العسكرية
لحزب الدعوة الإسلامية ـ ١٩٧٣

بسم اللّه الرحمن الرحيم

رئاسة محكمة الثورة

بغداد

العدد ٣١/ج ١٩٧٣.

التاريخ ٢١/ ١/ ١٩٧٣.

قرار الإدانة

تشكلت محكمة الثورة بتاريخ ٢١/ ١/ ١٩٧٣ برئاسة الحاكم السيد عبد الكريم إبراهيم النجار وعضوية العقيد يونس معروف الدوري والعقيد الحقوقي راغب فخري، وأصدرت باسم الشعب القرار الآتي:

أحال السيد رئيس الجمهورية بموجب أمر الإحالة المرقم (٢٢) في ١١/ ١/ ١٩٧٣ في القضية المرقمة ١/ ٧٢ (الأمن العامة) المتهمين عبد اللّه فضل جاسم التميمي ومجتبى السيد علي حسن وعبد الحسن حميدي حمزة وعبد الرضا حميدي حمزة ومحمد حسن مسلم الجابري والهاربين حمزة حميد الرواف وأحمد محمد أمين لمحاكمتهم وفق المادة ١٩٥/ ٤٧ و٤٨ و٤٩ من ق. ع. وإحالة المتهمين محمد.. ومجيد عبد الكريم علي وعبد الواحد إبراهيم علي ومصطفى عبد المجيد ومحمد جواد عبد الحسين وعلي ياسر محمد بهية وعبد الجواد عباس

الأعسم وعباس عبد شناوة الزبيدي وعبد الهادي عبود سلمان الجبوري وعبد الحمزة جبار الموسوي ورزاق محمد علي الكاشي ووهاب جودة حسين المحنّة لإجراء محاكمتهم وفق المادة ٤٧/٢٠٤ و٤٨ و٤٩ من ق.ع، وقد اتخذت الإجراءات الأصولية الخاصة بنشر الهاربين ولعدم حضورهم قرّرت المحكمة إجراء محاكمتهم غيابياً وفق الأصول.

ولدى إجراء المرافعة والاستماع إلى مطالعة المدعي العام الملازم الأول الحقوقي طارق هادي الذي طلب محاكمتهم بموجب مادة المحاكمة وتحديد عقوبتهم بمقتضاها.

استمعت المحكمة إلى إفادات المتهمين ودفاع وكيلهم، وبالتحقيق والمداولة تبين ما يلي:

بتاريخ ١٩٧٢/٨/٨ قبضت مديرية الأمن العامة على المتهمين المذكورة أسماءهم في أعلاه لانتمائهم إلى حزب (الدعوة الإسلامية) غير المجاز قانوناً وحيازتهم على الأسلحة والمتفجرات المضبوطة بحوزتهم، وقد اعترف المتهمون بذلك، وان قائد تنظيمهم هو المتهم عبد اللّه فضل جاسم التميمي يعاونه المتهمون الهاربون حمزة حميد الرواف وأحمد محمد أمين وفؤاد الشيخ راضي، ولم يثبت لدى المحكمة أن الموما إليهم قصدوا قلب نظام الحكم بالقوة أو تغيير الدستور كما هو مفهوم من نصوص مواد الإحالة، كما ثبت للمحكمة أن المتهمين عبد الحسين حميدي حمزة وأخاه عبد الرضا حميدي لم يشتركا في الحزب المذكور وإنما تسترا على إخفاء الأسلحة في بستانهم خوفاً من المتهم الهارب حمزة حميد الرواف ولم يخبرا السلطة بذلك.

لذلك قررت المحكمة إدانة المتهمين عبد اللّه فضل جاسم التميمي

والهاربين حمزة الرواف وأحمد محمد أمين وفؤاد الشيخ راضي وفق الفقرة (١) من المادة (٦٠) من ق.ع، وتحديد عقوبتهم بمقتضاها.

كما قررت إدانة المتهمين مجتبى السيد علي ومحمد حسن مسلم ومحمد غني عبود ومجيد عبد الكريم وعبد الواحد وعباس شناوة وعبد الهادي عبود وعبد الحمزة جبار ووهاب جودة حسين وفق الفقرة (٢) من المادة (١٠٥) من ق.ع، وتحديد عقوبتهم بمقتضاها. كما قررت إدانة المتهمين عبد الحسن حميدي حمزة وعبد الرضا حميدي حمزة وفق المادة ٢٤٧ من ق.ع، وتحديد عقوبتهما بمقتضاها.

ولعدم كفاية الأدلة ضد المتهم رزاق محمد علي الكاشي قررت المحكمة الإفراج عنه وإلغاء التهمة المسندة إليه استناداً لأحكام المادة ٩٨٢ من الأصول وإطلاق سراحه فوراً ان لم يكن موقوفاً ومسجوناً لسبب آخر.

قرار صدر باتفاق الآراء وأفهم علناً في ٢١/١/١٩٧٣.

العقيد الحقوقي	**العقيد**	**الحاكم**
راغب فخري	**يوسف معروف الدوري**	**عبد الكريم إبراهيم النجار**
عضو	**عضو**	**رئيس محكمة الثورة**

ملحق رقم (٦)
نداءات الإمام السيد محمد باقر الصدر
إلى الشعب العراقي ـ ١٩٧٩

* النداء الأول:

بسم اللّه الرحمن الرحيم

والحمد للّه رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله الطاهرين وصحبه الميامين.

أيها الشعب العراقي المسلم..

إني أخاطبك أيها الشعب الحر الأبي الكريم وأنا أشد الناس إيماناً بك وبروحك الكبيرة وبتأريخك المجيد، وأكثرهم اعتزازاً لما طفحت به قلوب أبنائك البررة من مشاعر الحب والولاء والبنوة للمرجعية، إذ تدفقوا إلى أبيهم يؤكدون ولاءهم للإسلام، بنفوس ملؤها الغيرة والحمية والتقوى.. يطلبون مني أن أطل أواسيهم وأعيش آلامهم عن قرب لأنها آلامي.

وأني أود أن أؤكد لك يا شعب آبائي وأجدادي.. إني معك وفي أعماقك، ولن أتخلى عنك في محنتك.. وسأبذل آخر قطرة من دمي في سبيل اللّه من أجلك.

وأود أن أؤكد للمسؤولين أن هذا الحكم الذي فرض بقوة الحديد والنار على الشعب العراقي، وحرمه من أبسط حقوقه وحرياته في

ممارسة شعائره الدينية لا يمكن أن يستمر، ولا يمكن أن يعالج دائماً بالقوة والقمع، وان القوة ما كانت علاجاً حاسماً دائماً إلاّ للفراعنة والجبابرة..

أسقطوا الآذان الشريف من الإذاعة فصبرنا، اسقطوا صلاة الجمعة من الإذاعة فصبرنا، وطوقوا شعائر الإمام الحسين ومنعوا القسم الأعظم منها فصبرنا، وحاصروا المساجد وملؤها أمناً فصبرنا، وقاموا بحملات الإكراه على الانتماء إلى حزبهم فصبرنا، وقالوا إنها فترة انتقال يجب تجنيد الشعب فيها فصبرنا، ولكن إلى متى، إلى متى تستمر فترة الانتقال، إذا كانت فترة عشر سنين من الحكم لا تكفي لإيجاد الجو المناسب لكي يختار الشعب طريقه.. فأية فترة تنتظرون؟ وإذا كانت فترة عشر سنين من الحكم المطلق لم تتح لكم أيها المسؤولون إقناع الناس بالانتماء إلى حزبكم إلاّ عن طريق الإكراه، فماذا تأملون؟ وإذا كانت السلطة تريد أن تعرف الوجه الحقيقي للشعب العراقي فلتجمد أجهزتها القمعية أسبوعاً واحداً فقط، ولتسمح للناس بأن يعبروا خلال أسبوع واحد عما يريدون.

إنني أطالب باسمكم جميعاً، أطالب بإطلاق حرية الشعائر الدينية وشعائر الإمام أبي عبد اللّه الحسين(ع)، كما وأطالب باسمكم بإعادة الآذان وصلاة الجمعة والشعائر الإسلامية إلى الإذاعة، وأطالب باسمكم جميعاً بإيقاف حملات الإكراه على الانتساب إلى حزب البعث على كل المستويات، وأطالب باسم كرامة الإنسان بالإفراج عن المعتقلين بصورة تعسفية، وإيقاف الاعتقال الكيفي الذي يجري بصورة منفصلة عن القضاء. وأخيراً أطالب باسمكم جميعاً وباسم القوى التي تمثلونها بفسح المجال للشعب ليمارس بصورة حقيقية حقه شؤون البلاد، وذلك عن طريق إجراء انتخاب حر ينبثق عنه مجلس حر يمثل الأمة تمثيلاً صادقاً.

وإني أعلم أن هذه الطلبات سوف تكلفني غالياً، وقد تكلفني حياتي، ولكن هذه الطلبات ليست طلب فرد لتموت بموته، ولكن هذه الطلبات هي مشاعر أمة، وطلبات أمة، وإرادة أمة، ولا يمكن أن تموت أمة تعيش في أعماقها روح محمد وعلي والصفوة من آل محمد وأصحابه. وإذا لم تستجب السلطة لهذه الطلبات فإني أدعو أبناء الشعب العراقي الأبي إلى المواصلة في هذه الطلبات مهما كلفه ذلك من ثمن، لأن هذا دفاع عن النفس.. دفاع عن الكرامة.. دفاع عن الإسلام.. رسالة اللّه الخالدة.

واللّه ولي التوفيق

والسلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته

محمد باقر الصدر

النجف الأشرف، ٢٠ رجب ١٣٩٩هـ

*** النداء الثاني:**

بسم اللّه الرحمن الرحيم

والحمد للّه رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله الطاهرين وصحبه الميامين.

يا شعبي العراقي العزيز.. يا جماهير العراق المسلمة التي غضبت لدينا ولكرامتها ولحريتها وعزتها، ولكل ما آمنت به من قيم ومثل..

أيها الشعب العظيم..

انك تتعرض اليوم لمحنة هائلة على يد السفاكين والجزارين الذين

هالهم غضب الشعب وتململ الجماهير بعد أن قيّدوها بسلاسل من الحديد ومن الرعب، وخيّل للسفاكين أنهم بذلك انتزعوا من الجماهير شعورها بالعزة والكرامة، وجردوها من صلتها بعقيدتها وبدينها وبمحمدها العظيم، لكي يحولوا هذه الملايين الشجاعة المؤمنة من أبناء العراق الأبي إلى مدى وآلات يحركونها كيف يشاؤون، ويزقونها ولاء عفلق وأمثاله من عملاء التبشير والاستعمار بدلاً عن ولاء محمد وعلي (صلوات اللّه عليهما). ولكن الجماهير دائماً أقوى من الطغاة مهما تفرعن الطغاة، وقد تصبر ولكنها لا تستسلم.

وهكذا فوجئ الطغاة بأن الشعب لا يزال ينبض بالحياة، وما تزال لديه القدرة على أن يقول كلمته. وهذا هو الذي جعلهم يبادرون إلى القيام بهذه الحملات الهائلة على عشرات الآلاف من المؤمنين والشرفاء من أبناء هذا البلد الكريم.. حملات السجن والاعتقال والتعذيب والإعدام، وف طليعتهم العلماء والمجاهدون الذين يبلغني أنهم يستشهدون الواحد بعد الآخر تحت سياط التعذيب.

وإني في الوقت الذي أدرك عمق هذه المحنة التي تمر بك يا شعبي وشعب آبائي وأجدادي.. أؤمن بأن استشهاد هؤلاء العلماء واستشهاد خيرة شبابك الطاهرين وأبنائك الغيارى تحت سياط العفالقة.. لن يزيدك إلاّ صموداً وتصميماً على المضي في هذا الطريق حتى الشهادة أو النصر.

وأنا أعلن لكم يا أبنائي بأني صممت على الشهادة، ولعل هذا هو آخر ما تسمعونه مني، وأن أبواب الجنة قد فتحت لتستقبل قوافل الشهداء حتى يكتب اللّه لكم النصر. وما ألذ الشهادة التي قال عنها رسول اللّه(ص): «أنّها حسنة لا تضر معه سيئة». والشهيد بشهادته يغسل كل ذنوبه مهما بلغت..

فعلى كل مسلم في العراق وعلى كل عراقي في خارج العراق أن يعمل كل ما بوسعه ولو كلفه ذلك حياته، من أجل إدامة الجهاد والنضال لإزالة هذا الكابوس عن صدر العراق الحبيب، وتحريره من العصابة اللاإنسانية، وتوفير حكم صالح فذ شريف طيب يقوم على أساس الإسلام.

والسلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته

محمد باقر الصدر

١٠ شعبان ١٣٩٩

*** النداء الثالث:**

بسم اللّه الرحمن الرحيم

والحمد للّه رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين وصحبه الميامين.

يا شعبي العراقي العزيز.. أيها الشعب العظيم..

إني أخاطبك في هذه اللحظة العصبية من محنتك وحياتك الجهادية بكل فئاتك وطوائفك.. بعربك وأكرادك..بسنتك وشيعتك، لأن المحنة لا تخص مذهباً دون آخر، ولا قومية دون أخرى، وكما أن المحنة هي محنة كل الشعب العراقي فيجب أن يكون الموقف الجهادي والرد البطولي والتلاحم النضالي هو واقع كل الشعب العراقي. وإني منذ عرفت وجودي ومسؤوليتي في هذه الأمة بذلت هذا الوجود من أجل الشيعي والسني على السواء، ومن أجل العربي والكردي على السواء،

حيث دافعت عن الرسالة التي توحّدهم جميعاً، وعن العقيدة التي تهمهم جميعاً، ولم أعش بفكري وكياني إلاّ للإسلام.. طريق الخلاص وهدف الجميع.

فأنا معك يا أخي وولدي السني بقدر ما أنا معك يا أخي وولدي الشيعي. وأنا معكما بقدر ما أنتما مع الإسلام، وبقدر ما تحملون هذا المشعل العظيم لإنقاذ العراق من كابوس التسلط والاضطهاد.

إن الطاغوت وأولياءه يحاولون أن يوحوا إلى أبنائنا البررة من السنة بأن المسألة مسألة شيعة وسنة، وليفصلوا السنة عن معركتهم الحقيقية ضد العدو المشترك. وأريد أن أقولها لكم يا أبناء (علي) و(الحسين) وأبناء (أبي بكر) و(عمر) إن المعركة ليست بين الشيعة والحكم السني الذي مثّله الخلفاء الراشدون والذي كان يقوم على أساس الإسلام والعدل حمل (علي) السيف للدفاع عنه، إذ حارب جندياً في حروب الردة تحت لواء الخليفة الأول (أبي بكر). وكلنا نحارب عن راية الإسلام وتحت راية الإسلام مهما كان لونها المذهبي. إن الحكم السني الذي كان يحمل راية الإسلام قد أفتى علماء الشيعة قبل نصف قرن بوجوب الجهاد من أجله، وخرج الآلاف من الشيعة وبذلوا دمهم رخيصاً من أجل الحفاظ على راية الإسلام، ومن اجل حماية السني الذي يقوم على أساس الإسلام.

إن الحكم السني لا يعني حكم شخص ولد من أبوين سنّيّين، بل يعني حكم(أبي بكر) و(عمر)، الذي تحدّاه طواغيت الحكم في العراق اليوم في كل تصرفاتهم، وهم ينتهكون حرمتهم للإسلام، وحركة (علي) و(عمر) معاً.. في كل يوم.. وفي كل خطوة من خطواتهم الإجرامية.

ألا ترون يا أولادي وأخواني أنهم أسقطوا الشعائر الدينية التي دافع عنها (علي) و(عمر) معاً؟، ألا ترون أنهم ملأوا البلاد بالخمور وحقول الخنازير وكل وسائل المجون والفساد التي حاربها (علي) و(عمر) معاً؟ ألا ترون أنهم يمارسون أشد ألوان الظلم والطغيان تجاه كل فئات الشعب؟ ويزدادون يوماً بعد يوم حقداً على الشعب وتفنناً في امتهان كرامته والانفصال عنه والاعتصام ضده في قصورهم المحاطة بقوى الأمن والمخابرات، بينما كان (علي) و(عمر) يعيشان مع الناس وللناس وفي وسط الناس ومع آلامهم وآمالهم. ألا ترون أن احتكار هؤلاء للسلطة احتكاراً عشائرياً يضفون عليه طابع الحزب زوراً وبهتاناً؟ وسد هؤلاء أبواب التقدم أمام كل جماهير الشعب، سوى أولئك الذين رضوا لأنفسهم الذل والخضوع وباعوا كرامتهم، وتحولوا إلى عبيد أذلاء. إن هؤلاء المتسلطين قد امتهنوا حتى كرامة حزب البعث العربي الاشتراكي، حيث عملوا من أجل تحويله من حزب عقائدي إلى عصابة تفرض الانضمام إليها والانتساب إليها بالقوة والإكراه، وإلاّ فأي حزب حقيقي يحترم نفسه في العالم يطلب الانتساب إليه بالقوة؟.. إنهم أحسوا بالخوف حتى من الحزب نفسه الذي يدّعون تمثيله، إنهم أحسوا بالخوف منه إذا بقي حزباً حقيقياً له قواعده التي تبنيه. ولهذا أرادوا أن يهدموا قواعده بتحويله إلى تجمّع يقوم على أساس الإكراه والتعذيب، ليفقد أي مضمون حقيقي له.

يا أخواني وأبنائي من أبناء الموصل والبصرة.. من أبناء بغداد وكربلاء والنجف.. من أبناء سامراء والكاظمية.. من أبناء العمارة والكوت والسليمانية.. من أبناء العراق في كل مكان.. إني أعاهدكم جميعاً بأني لكم جميعاً، ومن أجلكم جميعاً، وإنكم جميعاً هدفي في

الحاضر والمستقبل، فلتتوحد كلمتكم ولتتلاحم صفوفكم تحت راية الإسلام، ومن اجل إنقاذ العراق من كابوس هذه الفئة المتسلطة، وبناء عراق حر كريم تحكمه عدالة الإسلام، وتسوده كرامة الإنسان، ويشعر فيه المواطنون جميعاً على اختلاف قومياتهم ومذاهبهم بأنهم أخوة.. يساهمون في قيادة بلدهم وبناء وطنهم، وتحقيق مثلهم الإسلامية العليا المستمدة من رسالتنا الإسلامية وفجر تاريخنا العظيم.

والسلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته

محمد باقر الصدر

النجف الأشرف

ملحق رقم (٧)

قرار تصفية حزب الدعوة الإسلامية ـ ١٩٨٠

استناداً إلى أحكام الفقرة (أ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت، قرّر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٣١/ ٣/ ١٩٨٠ ما يلي:

لما كانت وقائع التحقيق والمحاكمات قد أثبتت بأدلة قاطعة أن حزب الدعوة هو حزب عميل مرتبط بالأجنبي وخائن لتربة الوطن والأهداف ومصالح الأمة العربية، ويسعى بكل الوسائل إلى تقويض نظام حكم الشعب ومجابهة ثورة (١٧) تموز مجابهة مسلحة.

لذا قرر مجلس قيادة الثورة تطبيق أحكام المادة (١٥٦)(*) من قانون العقوبات بحق المنتسبين إلى الحزب المذكور مباشرة أو العاملين لتحقيق أهدافه العميلة تحت واجهات أو مسميات أخرى.

ينفّذ هذا القرار على الجرائم المرتكبة قبل صدوره التي لم يصدر قرار بإحالتها على المحكمة المختصة.

صدام حسين

رئيس مجلس قيادة الثورة

(*) ويذكر أن المادة ١٥٦ من قانون العقوبات تنص على ما يلي:
يعاقب بالإعدام من ارتكب عمداً فعلاً بقصد المساس باستقلال البلاد أو وحدتها وسلامة أراضيها وكان الفعل من شأنه أن يؤدي إلى ذلك.

ملحق رقم (٨)
البيان التأسيسي لجماعة
العلماء المجاهدين في العراق ـ ١٩٨٠(*)

بسم اللّه الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على محمد وآله الطيبين الطاهرين..

يعيش شعبنا المسلم في العراق مرحلة حاسمة من تأريخه الديني والسياسي.. فالنظام الطاغوتي الجاثم على صدره يحاول القضاء على جميع المقومات الأساسية لهذا الشعب المسلم، فيمحق عقيدته ويسحق كرامته وعزته، ويسلب حريته واستقلاله، ويقتل ويعذب ويسجن خيرة أبنائه من العلماء والمثقفين والشرفاء المجاهدين. كما أن الشعب المسلم بدأ يعي قضيته الإسلامية العادلة، ويطمح إلى استعادة كرامته وحريته، ويتطلع إلى ذلك اليوم القريب الذي ينال فيه استقلاله ويستعيد مجده ويقيم النظام الذي يحقق له العدل الإلهي والرفاه الاجتماعي.

إن العراق يشهد في الوقت الحاضر مرحلة انعطاف تأريخي هي مرحلة الثورة الإسلامية التي لا تقف أمامها كل السدود والحواجز، ورغم أن الاستعمار العالمي يبذل جهوداً مكثفة من أجل الوقوف بوجه تيار الثورة الإسلامية، إلاّ أنه سوف لا يتمكن من الصمود أمام شعب أدرك قدرته على الانتصار لكرامته وعقيدته وصمم على التحرك بهذا

(*) صدر في طهران.

الاتجاه. ونظام صدام الكافر الذي يمثّل آخر حلقة من المسلسل الاستعماري بدأ يعيش عزلة قاتلة عن جماهير الشعب المسلم، وهو يحاول أن يتمسك بكرسيه المهزوز عن طريق حملات الإرهاب والقتل الجماعي والتعذيب والسجن، والعدوان على الجمهورية الإسلامية في إيران، وإغراق البلدين الشقيقين العراق وإيران في بحر من الدماء الدمار.

لقد كان أخطر شيء على الاستعمار العالمي أن يعود إلى حضارة الإسلام ونظامه العادل، ومن هنا فإن حملة الاستعمار وعملائه اتجهت بالأساس إلى ضرب الجذور الإسلامية في أعماق الشعب، وحاول بكل الجهود أن يفصل بين القواعد الشعبية وبين قيادتها الإسلامية المتمثلة بالعلماء الأعلام.

ومن هذا المنطلق تمّت التصفيات المتكررة للحوزات العلمية الدينية، وعمليات التهجير والمطاردة المنظّمة للعلماء والواعين المجاهدين على يد صدام الكافر وزمرته، وملاحقة كل مراكز التجمع والنشاط الإسلامي. ثم تصاعدت عمليات التصفية إلى تصفية علماء الإسلام والطلائع الواعية من المسلمين في العراق، والتي بلغت قمتها باستشهاد آية اللّه العظمى السيد محمد باقر الصدر.

إن العلماء الأعلام الواعين أثبتوا عبر تأريخهم الجهادي المتواصل وتضحياتهم العظيمة قدرتهم على تحمل المسؤولية التأريخية التي تواجههم، وتحليهم بالصبر والثبات في المضي على طريق الإطاحة بالطاغوت ونصرة المستضعفين وإقامة حكم الإسلام، حيث كانوا في السف الأول من حركة الثورة الإسلامية، وتحملوا في سبيل هذا الطموح ألواناً من العذاب والآلام والتضحيات، كما أنهم من خلال

تعاملهم مع الأحداث المختلفة التي مرت بها الأمة كانوا أنظف وأطهرهم وأبعدهم عن صفات الأنانية ومكاسب الذات. ومن هنا وجدنا أن العلماء الأعلام حازوا ثقة أوسع جماهير الأمة، التي آمنت بهم وتفاعلت مع مواقفهم وقراراتهم. وفي هذا الوقت العصيب من تاريخ أمتنا قد يكون من المؤسف أن تعيش الساحة العراقية تمزقاً نسبياً في صفوف الجهاد ضد الطاغوت من أجل إقامة حكم الإسلام، الأمر الذي يفرض ضرورة وجود الإطار الإسلامي الذي يجمع شمل الصف ويخدم القضية الإسلامية. وأفضل إطار يمكن للشعب العراقي المسلم أن يتفهمه بوضوح ويسعى ضمن دائرته هو إطار العلماء المجاهدين السائرين في خط المرجعية الرائدة المتمثلة بقائد الأمة الإسلامية الإمام روح اللّه الخميني (دام ظله)، حيث يمكن لهذا الإطار الصالح أن يتبنى قيادة الجماهير العراقية المسلمة وتوجيهها في خط الإسلام الصحيح، ويرعى العمل الإسلامي في الساحة العراقية ضمن النقاط التالية:

١ ـ الالتزام بخط المرجعية الدينية الراشدة والمتمثلة بقائد الأمة، الإمام السيد روح اللّه الخميني.

٢ ـ الانفتاح العملي على كل خطوط العمل الإسلامي والتنسيق بينها، وجمع شملها وتوحيد جهودها نحو الهدف المشترك في الإطاحة بالطاغوت، وكسر القيد المضروب على الشعب ليقول كلمته في ضرورة حكومة العدل الإلهي.

٣ ـ التعاون الفعلي والعملي الجاد مع كل القوى النظيفة في الساحة العراقية من أجل تكريس كافة الجهود باتجاه الإطاحة بالطاغوت.

٤ ـ إتّباع أسلوب الجهاد المسلح للإطاحة بنظام صدام الكافر، لأن الجهاد ضده يمثّل مرحلة الدفاع عن النفس وحفظ العقيدة الإسلامية،

حيث يسعى هذا النظام منذ بداية وجوده لاستئصال العقيدة الإسلامية والنظام الإسلامي بوحي من أسياده المستعمرين.

٥ ـ أن يتصدى العلماء العراقيون المخلصون لتكريس جهودهم في هذا الطريق، والتنازل عن ذواتهم من أجل توحيد العمل الإسلامي وجعله في مسار واحد.

٦ ـ الاستفادة من جميع القوى والطاقات الشابة وخبرات المثقفين في الساحة العراقية الإسلامية، والذين لديهم التجربة الميدانية الغنية أو الممارسة العملية النظيفة.

وانطلاقاً من هذه المبادئ قامت «حركة جماعة العلماء المجاهدين في العراق»، ونحن في الوقت الذي نعلن عن تأسيس هذه الحركة المجاهدة ندعو بإخلاص عميق:

أولاً ـ إلى رصد الصفوف الإسلامية وتعاون جميع القوى الخيرة في الساحة العراقية من أجل الجاد المنسّق في اتجاه الإطاحة بالنظام الطاغوتي، وإقامة الحكم الإسلامي الذي يؤمن به شعبنا المسلم في العراق. ونرى أن هذه المرحلة الحاسمة تفرض علينا جميعاً المزيد من الجهد والتعاون والتنازل عن الذات من أجل المصلحة الإسلامية العليا، لنكون بذلك في موضع الرضا الإلهي وبمستوى من المسؤولية الشرعية الملقاة على عاتقنا.

ثانياً ـ ضرورة التفاف الشعب العراقي المسلم حول قيادته الأصيلة المتمثلة بالعلماء الأعلام، ويتخذ المواقف التي تنسجم مع قراراتهم وتوجيهاتهم.

ثالثاً ـ ضرورة مد يد العون والمساعدة من قبل المسلمين وكل

القوى الخيرة في العالم إلى الشعب المسلم في العراق، وذلك من أجل إنقاذه من هذا السجن الرهيب الذي يمارس صدام الكافر فيه تجاه الشعب مختلف ألوان الاضطهاد والقمع والإرهاب.

إن شعبنا المسلم في العراق مصمم على الإطاحة بالنظام وهو يؤمن بقيادته الحكيمة المتمثلة بالعلماء الأعلام بعد أن جرّب في تأريخه دورهم القيادي، ويتوجه إلى اللّه (سبحانه وتعالى) بالدعاء ليحقق له النصر الأكيد الموعود، حيث بذل شعبنا ولا زال يبذل في نصرة القضية الإلهية التضحيات والعطاء الكبير.

﴿وما توفيقي إلاّ باللّه عليه توكلت وإليه أنيب﴾.

ملحق رقم (٩)
مذكرة حزب التحرير إلى صدام حسين ـ ١٩٨١

بسم اللّه الرحمن الرحيم

من حزب التحرير إلى الرئيس صدام حسين

سلام على من اتبع الهدى.

إن حزب التحرير الذي وقف نفسه على العمل لاستئناف الحياة الإسلامية، وحمل الدعوة الإسلامية بإقامة الخلافة لتطبيق حكم اللّه في الأرض، وتحرير هذه الأمة من سيطرة الدول الكافرة ومن أنظمة الكفر التي تطبق على المسلمين، حتى تعود هذه الأمة الإسلامية إلى حمل رسالة الإسلام إلى العالم، ليصبح هو المتحكم في الأرض، وحتى ترتفع راية لا إله إلاّ اللّه محمد رسول اللّه مرفرفة على الدنيا بأجمعها، ولتقوم دولة الخلافة بانتزاع زمام المبادرة من أميركا وروسيا كما انتزعت زمام المبادرة من الفرس والروم أيام الصحابة الكرام حتى تصبح هي الدولة الأولى في العالم.

إن حزب التحرير هذا ـ وهو يعتبر نفسه مسؤولاً عن الإسلام والمسلمين، ويعتبر أن أي أذى أو أي تعد يقع على المسلمين في أي مكان من الأرض إنما يقع عليه، ويحس به إحساساً عميقاً ـ يرى من واجبه ـ بعد الضربة المجرمة التي حطمت بها إسرائيل المفاعل النووي في العراق ـ أن يوجه هذا الكتاب إليكم بالرغم من التناقض التام بين الحزب وبينكم في كل شيء، فحزب التحرير يتبنى الإسلام ويعمل

لإعادة حكم اللّه إلى الأرض، وأنتم تتبنون القومية والاشتراكية وتعملون للحيلولة دون رجوع حكم اللّه إلى الأرض. والقومية رابطة عصبية وكفر، والاشتراكية نظام كفر ولا علاقة لها بعروبة ولا بإسلام. كما أنّ الحزب يتناقض معكم في تحريمه التبعية أو الارتباط بأية دولة من دول الكفر، بينما أنتم تربطون أنفسكم ببريطانيا، وتحاربون معركة الخليج ضد أميركا في إيران نيابة عنها(*). فالبرغم من كل التناقض وجه إليكم هذا الكتاب، لأن اللطمة كانت شديدة ولم يقتصر أثر الصفعة فيها عليكم وحدكم وعلى حكمكم، بل إنّ أثرها قد تعداكم إلى جميع المسلمين، ولم تكن مجرد تحدٍ لشخصكم وحكمكم، بل كانت تحدياً لجميع المسلمين.

والصفة الشديدة يكون أثرها في النفس شديداً، ومما يزيد في شدتها أنّها لم تكن تحدياً من أُسود لأُسود، ولا من أبطال صناديد لأبطال صناديد، ولا من أعزاء لأعزاء، وإنما كان تحدياً من كلاب لأُسود، ومن أنذال جبناء لصناديد شجعان، ومن أذلاء لعزاء.

واليهود أبد الدهر كانوا أذلاء يسامون الخسف والذل والهوان حيثما حلوا، وفي أي مكان وجدوا، لأنهم قوم فطروا على الخسة واللؤم، وعلى الغدر والخيانة، وعلى الكذب والخداع وعلى الجبن والنفاق، وعلى البخل والجشع والاستغلال، وعلى الغطرسة والاستعلاء مما جعلهم موضع الكراهية من الدنيا كلها، وحدا بالأمم والشعوب لضربهم

(*) وهي المعادلة الثابتة لدى حزب التحرير منذ تأسيسه وحتى الآن، إذ يعدّ أنّ أي صراع يتم في المنطقة الإسلامية إنما هو صراع بين أميركا وبريطانيا، فلا بد أن يكون أحد الطرفين المتصارعين نائباً عن إحدى القوتين الكبيرتين (أميركا وبريطانيا) في صراعه مع الطرف الآخر.

وإذلالهم. وقد سلّط اللّه عليهم أمم الأرض ليذيقوهم أمر العذاب (وإذ تأذن ربك ليبعثن عليهم إلى يوم القيامة من يسومهم سوء العذاب وليذلوهم) (ضربت عليهم الذلة أينما ثقفوا إلا بحبل من اللّه وحبل من الناس.. وباءوا بغضب من اللّه وضربت عليهم المسكنة ذلك بأنهم كانوا يكفرون بآيات اللّه ويقتلون الأنبياء بغير حق ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون)، ولذلك لم تقم لهم قائمة في الأرض مع أنهم أهل الكتاب الأول إلاّ سبعين سنة كانت لهم فيها دولة أيام داود وسليمان ثم سلّط اللّه عليهم من شتتهم في الأرض ولا زالوا مشتتين، وما دولتهم إسرائيل هذه التي أقاموها بحبل من الناس غلاّ مقدمة لضربهم الضربة القاصمة على أيدي المؤمنين، الضربة التي لن تقوم لهم بعدها قائمة: كما ورد ذلك في الأحاديث الصحاح عن رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم حيث قال: «يقاتل المسلمون اليهود فيقتلهم المسلمون حتى يختبئ اليهودي خلفي تعال فاقتله إلاّ الفرقد فإنه من شجر يهود» لذلك، فإننا نثق بوعد اللّه، ونثق بأننا سنقتلهم وسنبيدهم بإذن اللّه تعالى بالرغم مما وصلت إليه بهم الغطرسة والعنجهية والاستعلاء والاستهانة بالمسلمين، حتى قام بيغن بفعلته هذه المجرمة الآثمة التي فيها استهانة واستخفاف بجميع المسلمين، وتحد لجميع الأعراف الموجودة في الدنيا، ومما يزيد من وقع الصفعة علينا أن حكامنا بخياناتهم وتآمرهم كانوا هم العامل الأساسي الذي أوجد إسرائيل ومكنها وأوصلها إلى ما وصلت إليه. وكم انتابتنا الدهشة والاستغراب والألم الممض عندما أعلنت إسرائيل متبجحة ومتحدية عن قيامها بتدمير المفاعل النووي في بغداد.

وتساءلنا مندهشين أين كانت الرادارات الأردنية والرادارات السعودية عندما اخترقت الطائرات الإسرائيلية أجواءها.. ولماذا لم تخب هذه

الرادارات بغداد بتوجه هذه الطائرات إليها لتتخذ الحيطة والحذر والاستعداد؟ وأين كانت المقاومات الأردنية والسعودية عندما اخترقت هذه الطائرات الإسرائيلية حرمة أجوائهما؟ لا شك في أن ذلك يضع السعودية والأردن موضع الاتهام. وليت الأمر اقتصر على السعودية والأردن، بل الأمر الأشد والأدهى هو موقفكم في بغداد منذ دخلت هذه الطائرات الإسرائيلية الأجواء العراقية إلى أن وصلت بغداد، وألقت بحممها على المفاعل النووي وحطمته دون أن تلقطها راداراتكم، ودون أن تتصدى لها طائراتكم ومقاوماتكم الأرضية، فأين كانت هذه الرادارت؟ وأين كانت مقاوماتكم وطائراتكم؟ وأنتم في حرب فعلية مع إيران، وفي حالة حرب مع إسرائيل، وقد ضربت بغداد عدة مرات من قبل الطائرات الإيرانية، كما ضرب المفاعل النووي في بغداد في السنة الماضية من الطائرات الإيرانية والطائرات الإسرائيلية كما أعلنتم وأنتم تعلمون أنّ إسرائيل قح حطمّت لكم في فرنسا المفاعل النووي الذي كان معداً للتصدير إلى بغداد، وأنها قد قتلت خبير الذرة المصري الذي كان يعمل في بغداد، كما تعلمون أن إسرائيل قد هددت على لسان بيغن وغيره من زعمائها بأنها ستدمر المفاعل النووي العراقي، وبأنها لن تكمن أحداً في المنطقة من صناعة القنبلة الذرية، فأين أنتم من كل ذلك؟ وكيف تمكنت الطائرات الإسرائيلية من أن تدمر المفاعل النووي تدميراً تاماً، دون أن تتصدى لها طائراتكم الأرضية؟ فعلام يدل ذلك؟ ألا يدل على وجود خيانة ما من بعض رجالكم حين تعطلت الرادارات عن الإنذار، وحين لم تتحرك المقاومات ولا الطائرات لصد الطائرات الإسرائيلية، أو وجود تقصير هو صنو الخيانة إذا لم يوجد في العراق رادارات ومقاومات لحماية المرافق الحيوية في العراق خاصة المفاعل

النووي الذي هددت إسرائيل بأنها لن تسمح بإتمامه، فأي تقصير هذا الذي حصل في بغداد، وأنت الحاكم فتكون أنت المسؤول عن ذلك أولاً وأخيراً. وأنت المسؤول عن الرد على هذه اللطمة الشديدة، والصفعة القاسية لكم ولحكمكم وللمسلمين جميعاً فماذا أعددت للرد على هذه اللطمة؟ فهل كان بيانكم الذي أصدرتموه على استحياء في اليوم التالي للعملية بعد أن أعلنت إسرائيل عنها هو الرد؟ وهل دعوتكم لاجتماع وزراء الخارجية، وتقديمكم ورقة عمل تطلبون فيها أن يتخذ مجلس الأمن قراراً بفرض العقوبة على إسرائيل هو الرد؟ فإن كان هذا هو ردكم على تحطيم إسرائيل المفاعل النووي فيا بئس هذا الرد، ويا بئس هو من رد يصدر عن حاكم لبلد مثل العراق أرض البطولة والأمجاد، ويا تعس بلد يكون رد حاكمه على هذه الصورة.

إنك تشيع عن نفسك أنك فارس، وأنك تتخلق بأخلاق الفرسان، فالفرسان يا صدام لا يقبلون أن يتحداهم أحد، ولا يصبرون على ضيم، ويردون اللطمة بلطمات، بل يحولون دون وقوع اللطمات عليهم، فأين أنت من ذلك، وما علاقة ما قمت به من رد إلى هذه الساعة بأخلاق الفرسان، إن أخلاق الفرسان ـ لو كنت تتحلى بها كما تشيع ـ لكانت فرضت عليك أن لا تمكن أية طائرة إسرائيلية من التحليق في سماء العراق، وأن تحكم الطائرات الإسرائيلية قبل أن تتمكن هذه الطائرات من تحطيم المفاعل النووي في بغداد، وأن لا تمكن أية طائرة منها من العودة إلى إسرائيل سالمة. كما أن أخلاق الفرسان تحتم عليك أن تقوم بتحطيم المفاعل النووي الإسرائيلي في ديمونة فور عودة الطائرات الإسرائيلية إلى إسرائيل، هذا ما كان يجب أن تقوم به تنتقم للعراق ولنفسك وللمسلمين.

وإنه وإن مرت الأيام التي مضت دون أن تبادر بتحطيم المفاعل النووي الإسرائيلي؛ فإن حزب التحرير يطلب منك أن تقوم بذلك، ويقول لك أن الوقت لم يفت بعد، ويمكن أن يتلافى التقصير، وأن يقام بتدمير مفاعل إسرائيل النووي بأي أسلوب يمكن من ذلك بالطائرات أو بالصواريخ، وليس الأمر بمعتذر عليك، فبطولة أبناء العراق وأموال النفط التي ينتجها العراق قادرة على أن تيسر لك الوصول إلى ذلك، فلا يجوز لك أن تسكت عن رد هذه اللطمة، ولو كان حزب التحرير في الحكم مكانكم لما مكّن إسرائيل من القيام بهذه العملية المحرمة ولأنساها وساوس الشيطان، ولما اكتفى بالاقتصار على رد اللطمات، بل لعمل على استئصال إسرائيل من جذورها، كما يأمر الإسلام بذلك، وأن حزب التحرير ليحذرك من الإصغاء والرضوخ لنصائح أميركا وروسيا وبريطانيا وفرنسا بضبط النفس. وعدم الرد على إسرائيل بحجة أن ذلك سيهدد فرص السلام، ومدعاة لتقويض الأمن والاستقرار في العالم، وقد يجر إلى مجابهة دولية، إن هذه الدول الكافرة هي عدوة للأمة الإسلامية ولك بالرغم من ربط نفسك ببريطانيا وبدخولك الحرب مع إيران نيابة عنها، فإن بريطانيا هذه قد أعلنت أنها ضد فرض عقوبات جماعية جبرية ضد إسرائيل. فكل دول الكفر سواء في عدائها للمسلمين وفي الكيد لهم.

وبضرب «ديمونة» وتحطيم المفاعل النووي الإسرائيلي فيها تتحطم غطرسة إسرائيل وعربدتها وعنجهيتها، وبذلك ترد اللطمة بلطمة من نوعها ويكون هذا أول الطريق لمن يريد أن يجعل من نفسه فارساً.

وأنت يا صدام، لم تقتصر على إشاعة أنك فارس وتتخلق بأخلاق الفرسان، وإنما تشيع كذلك أنك تعمل لتعيد للعرب عزهم ومجدهم،

وهنا يود حزب التحرير أن يقف معك وقفة يسيرة تبين لك بما عزّ العرب، وسما مجدهم، وعظم سلطانهم، وخفق على هامات الزمان لواؤهم، أن نظرة بسيطة إلى العرب أيام جاهليتهم تبين بوضوح لا لبس فيه أن العرب كانوا شعباً جاهلاً متأخراً ليس له أية قيمة في المجال الدولي، وليس لديه أية فكرة سامية. وكان شعباً محتقراً من أهل ذلك الزمان، وكانت كيانات العرب التي أقاموها كيانات هزيلة تتبع الفرس في العراق، والروم في بلاد الشام، والحبشة تارة الفرس تارة أخرى في بلاد اليمن. وأما بقية الجزيرة فكانوا قبائل متفرقة لا هم لها إلاّ الغزو والسلب والنهب، ولم يحصل أن تطلعوا بأبصارهم إلى أن يكونوا دولة عظيمة تنتزع زمام المبادرة من الدول القائمة، وذلك لفقدانهم الفكرة الحافزة على هذا التطلع. واستمر حالهم على ذلك حتى أكرمهم اللّه برسالة الإسلام. ومنذ أن حملوها تغير حالهم وتبدل وضعهم، فتحولوا من قبائل متنافرة متقاتلة جاهلة، إلى أمة واحدة «عظيمة تحمل رسالة إلى العالم وتتبنى فكرة سامية لهداية البشرية جمعاء فقاموا بحملها ونشرها والدعوة إليها في جميع أرجاء العالم، وخرجوا من الجزيرة العربية تخفق راياتهم وتتوالى جحافل جيوشهم، يحملون للناس الهداية والنور، والتحرر من ربقة العبودية للبشر، فاستطاعوا في زمن وجيز لم يحدث في التاريخ مثله أن يصبحوا الدولة الأولى في العالم، بعد أن حطموا دولتي الفرس والروم، أعظم دولتين في الدنيا في ذلك الزمان، ونشروا لواء الإسلام، لواء النور والهداية، على معظم المعمورة، فأصبحوا للناس سادة، وللدنيا ساسة، وللعالم قادة، وصهروا الشعوب والأمم والأقوام في بوتقة الإسلام حتى جعلوا منها أمة واحدة هي الأمة الإسلامية. وبقوا على تلك الحال حتى أساءوا تطبيق أحكام الإسلام،

ولما تركوا تطبيق أحكام الإسلام، وتركوا حمل رسالته أذلهم اللّه فتسلط عليهم أعداؤهم الكفار، فأبعدوهم عن فكرهم، وعن دينهم الذي به عزوا، وأدخلوا عليهم أفكارهم الكافرة، وحطموا دولتهم دولة الخلافة، وأخضعوهم لسيطرتهم ونفوذهم، واستأثروا بثروات بلادهم، وأوصلوهم إلى ما وصلوا إليه اليوم من وجودهم في كيانات كرتونية هزيلة، أطلقوا عليها دولاً زوراً وبهتاناً، ومن خضوعهم لأفكار وأنظمة الكفر تطبق عليهم، ويعمل حكامهم للمحافظة عليها، وللحيلولة دون عودتهم إلى تطبيق أحكام الإسلام، وحمل رسالته حتى يبقوا ضعافاً خاضعين لنفوذ الدول الكافرة، وحتى لا يعود إليهم عزهم ومجدهم.

هذه الوقفة اليسيرة والتي استعرض فيها بإيجاز واقع العرب أيام جاهليتهم، وأيام أن أكرمهم اللّه بالإسلام وحمل رسالته، وأيام أن تخلّوا عن تطبيق الإسلام وحمل رسالته، تبين بوضوح لا لبس فيه ولا غموض أن العرب عزّوا وتحقق لهم المجد الشامخ بالإسلام وحمل رسالته، وتبيّن كذلك أن العرب إنما ركبهم الذل وفقدوا عزهم وأضاعوا مجدهم عندما تركوا تطبيق الإسلام وحمل رسالته.

وأنت يا صدام إن كنت مخلصاً للعرب حقاً، وتريد أن تعيد إليهم مجدهم وعزهم صدقاً كما تدّعي وتشيع وترفع من شعارات، فيجب عليك أن تبادر دون إبطاء أو تأخير إلى إعادة العرب إلى الذي عزوا وسادوا، وبه ارتفعوا وقادوا، أي أن تعيدهم إلى استئناف الحياة الإسلامية، وحمل الدعوة الإسلامية، وهذا يوجب عليك أن تتخلى عن أفكار الكفر وأنظمته التي تتبناها وتقوم بتطبيقها، وأن تبادر إلى تبني أفكار الإسلام ونظامه تبنياً سياسياً وأن تبادر إلى وضع نظام الإسلام في الحكم وفي موضع التطبيق والتنفيذ، ومن ثم تحمله رسالة إلى العالم،

وبذلك تستطيع أن تقود العرب والمسلمين، وأن توحد كلمتهم، وأن تعيدهم كياناً واحداً، ودولة واحدة، وتستطيع كذلك أن تقضي على إسرائيل، وتستأصل شأفتها من الأرض. وبغير ذلك لن تستطيع أن تخلص للعرب، ولا أن تعيد إليهم مجدهم وعزهم، فالأفكار القومية والاشتراكية التي تتبناها وتعمل على تطبيقها هي أفكار كفر وأنظمة كفر، وهي تخفض ولا ترفع، فالقومية رابطة منحطة وهي رابطة عصبية وغير إنسانية، ولا تقوم على أساس فكري، وهي عرضة للمخاصمات الدائمة، ولم يسبق أن ارتفع بها العرب بالرغم من وجودها لديهم منذ خلقوا عرباً. وأما الاشتراكية فإنها لا علاقة لها بعروبة ولا بإسلام، وليس العرب بام لها ولا باب ولا تربطها بهم أية قرابة لا من قريب ولا من بعيد، وهي من أنظمة الكفر، ومن الأنظمة التي عجزت عن حل مشاكل الإنسان، بأن فسادها وظهر عوارها. وما حال بعض البلاد العربية ـ التي طبق حكامها الاشتراكية ـ ووصولها إلى الحضيض نتيجة هذا التطبيق، واضطرار هؤلاء الحكام إلى التخلي عنها إلاّ مثل شاهد على فساد هذه الاشتراكية التي تتبناها.

لذلك فلا قوميتك التي تتبناها بنافعة وإلا اشتراكيات التي تتبناها بنافعة ولن تستطيع بهما أن تعيد للعرب عزهم ومجدهم ولن يعيد للعرب عزهم ومجدهم إلاّ العودة إلى تطبيق أحكام الإسلام وحمل رسالته.

وبما أنك يا صدام لا تتبنى استئناف الحياة الإسلامية، وحمل الدعوة الإسلامية وفي نفس الوقت تدعي بأنك تريد أن تعيد للعرب عزهم ومجدهم، فإن كنت مخلصاً للعرب وصادقاً فيما تقول فما عليك ـ إن أبيت أن تتبنى استئناف الحياة الإسلامية وحمل الدعوة الإسلامية ـ

إلاّ أن تتخلى لنا عن الحكم، وأن تسلمنا إياه حتى نقيم الخلافة، ونصب خليفة نبايعه على السمع والطاعة على العمل بكتاب اللّه وسنة رسوله، فيقوم بوضع الإسلام موضع التطبيق والتنفيذ، ويعيد لهذه الأمة حمل رسالة الإسلام إلى العالم، ويعمل على توحيد المسلمين وجمعهم تحت راية الخلافة، ويصهر كياناتهم في دولة الخلافة، ويباشر العمل لاستئصال دولة إسرائيل من جذورها حتى يطمس وجودها من الأرض، ولا يبقى فيها دياراً، ولا نافخ نار. فاللّه ناصر من ينصره وخاذل من يخذله ﴿**أن تنصروا اللّه ينصركم ويثبت أقدامكم) (أن ينصركم اللّه فلا غالب لكم وإن يخذلكم فمن ذا الذي ينصركم من بعده**﴾ وما طلبنا منك بالتخلي عن الحكم لنا إلاّ لأنك لا تتبنى الإسلام، ولا تحكم به واللّه سبحانه أوجب على المسلمين أن يحكموا بالإسلام، حيث قال: ﴿**وأن أحكم بينهم بما أنزل اللّه ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل اللّه إليك**﴾ وجعل من لم يحكم بما أنزل اللّه كافراً، حيث قال: ﴿**ومن لم يحكم بما أنزل اللّه فأولئك هم الكافرون**﴾، هذا فضلاً عن أنك قد أخفقت أنت وحزبك في تحقيق شعاراتكم، وفي إنهاض هذه الأمة، وإعادة عزها ومجدها بالرغم من مضي هذه السنين الطوال على حكمكم، وحزب البعث وحكامه كان لهم ضلع في التآمر على هذه الأمة، وفي تقوية إسرائيل وتركيزها، ولا يفترقون عن السادات لأنهم يسعون إلى الحل الشامل مع إسرائيل والصلح معها، والصلح مع إسرائيل جريمة وخيانة سواء أكانت صلحاً منفرداً أم شاملاً. والإسلام يحرّم الصلح مع إسرائيل، ويأمر بالقضاء عليها، واستئصال شأفتها لأنها عدو كافر اغتصب أرض المسلمين، وقد بين رسول الإسلام أن الذي سيقضي على اليهود إنما هم المسلمون الملتزمون

بالإسلام، لا الملتزمون بالقومية والاشتراكية، ولا الملتزمون بأي فكر من أفكار الكفر وأنظمته، كما ورد في الحديث الصحيح: «يقاتل المسلمون اليهود فيقتلهم المسلمون حتى يختبئ اليهودي من وراء الحجر والشجر فيقول الحجر والشجر يا مسلم يا عبد اللّه هذا يهودي خلفي فتعال فاقتله» فالرسول صلى اللّه عليه وسلم بيّن أن الذي سيقتل اليهود إنما هم المسلمون وأن الشجر والحجر الذي يختبئ خلفه اليهودي ينادي المسلم ليقتل اليهودي.

لذلك فإن كنت يا صدام مخلصاً للعرب وتريد رفعتهم، وعزمت على ضرب إسرائيل والقضاء عليها فما عليك إلاّ أن تنصر اللّه إما بتخليك لنا عن الحكم لنعيد الإسلام إلى الحياة، وإما بتبنيك الإسلام ووضعك له موضع التطبيق والتنفيذ، وبذلك سينصرك اللّه وسيكون عوناً، وسيمكن المسلمين من القضاء على إسرائيل، وإن أبيت إلاّ أن تبقى سادراً في غيك ومحارباً اللّه ورسوله، وواقفاً أمام عودة الإسلام إلى الحياة ومتبنياً لأفكار الكفر وأنظمته فلن تفرح بنصر، لأن اللّه خاذل من يخذله وناصر من ينصره والعاقبة للمتقين.

هذا بلاغنا إليك وقد بلغناك، اللهم إنّا قد بلغنا اللهم فاشهد.

حزب التحرير

١٢ من شعبان ١٤٠١، ١٤/٦/١٩٨١

ملحق رقم (١٠)
البيان التأسيسي للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق ـ ١٩٨٢(*)

بسم اللّه الرحمن الرحيم

﴿أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وان اللّه على نصرهم لقدير، الذين أُخرجوا من ديارهم بغير حق إلاّ أن يقولوا ربّنا اللّه، ولولا دفع اللّه الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يُذكر فيها اسم اللّه كثيراً ولينصرنّ اللّه من ينصره إن اللّه لقوي عزيز﴾.

يا أبناء الشعب العراقي المسلم.. يا أبناء الأمة الإسلامية المجيدة.. أيها الأحرار في العالم..

منذ الحرب العالمية الأولى وسقوط الدولة الإسلامية تعرّض عراقنا الجريح لمختلف ألوان الغزو العسكري والسياسي والثقافي، وفرضت قوى الاستكبار العالمي وبالخصوص بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية مجموعة من الحكومات العميلة، حيث كانت هذه القوى تمارس ضد الشعب العراقي مختلف أساليب الاضطهاد والإرهاب، وتعرض عليه أقسى حالات الحرمان والاستضعاف والتجزئة، وتشيع في صفوفه ألوان الفساد والتخلف وعلى جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وقد كان لأبناء الشعب المخلصين وعلى رأسهم

(*) صدر في طهران، في ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢.

علماء الإسلام دوراً عظيماً في مقاومة أشكال الظلم والذل والتبعية التي فرضها الاستعمار على الشعب العراقي وعلى جميع الأصعدة العسكرية والسياسية والثقافية، فبدءاً من قيادة العلماء للجهاد ضد الغزو العسكري الإنجليزي، أمثال آية اللّه السيد محمد سعيد الحبوبي وآية اللّه السيد مهدي الحيدري، إلى ثورة العشرين بقيادة آية اللّه الشيخ محمد تقي الشيرازي وإخوانه، إلى المقاطعة السياسية والانتفاضات الجماهيرية، ومواجهة أعمال التبشير الصليبي والإلحاد الرأسمالي والماركسي من خلال أعمال ومؤلفات آية اللّه الشيخ محمد جواد البلاغي وآية اللّه الشهيد السيد محمد باقر الصدر، وقد توّجت هذه الأعمال المعادية للإسلام والشعب العراقي المسلم بانقلاب العار المشبوه، الذي جاء بحزب البعث العفلقي إلى الحكم في العراق عام ١٩٨٦، هذا الحكم الذي يتميّز بشكل خاص بالصفات التالية:

أولاً ـ عداؤه الشديد للإسلام والشعائر الإسلامية ومحاربته حتى لأبسط ألوان الممارسات الإسلامية كصلاة الجمعة الآذان والاحتفالات الدينية، وكذلك التخطيط للقضاء على الكيانات الإسلامية كالحوزات الدينية والحركات الإسلامية والمؤسسات الثقافية والاجتماعية الإسلامية، وذلك لأن النظام جاء من أجل القضاء على التحرك الإسلامي الجماهيري النامي، في ظل آية اللّه العظمى المرحوم السيد محسن الحكيم وتخطيط آية اللّه الشهيد محمد باقر الصدر.

ثانياً ـ الاستهتار المطلق بكل القيم الإنسانية والاستهانة بكرامة الإنسان العراقي، حيث أغرق العراق في بحر من الدماء والآلام والمآسي، من خلال سلسلة عمليات الإعدام والتهجير والتشريد لمئات الآلاف، وإخضاع الآلاف الأخرى من النساء والرجال والأطفال لأقسى

ألوان التعذيب النفسي والجسدي والوحشي في السجون والمعتقلات الرهيبة، وكذلك تدمير مئات القرى والمدن وتهجير أبنائها انطلاقاً من المبادئ العنصرية، كما حدث ذلك بالنسبة لإخواننا الأكراد من الشعب العراقي، وانتهك حقوق الملايين من أبناء الشعب العراقي السياسية والاقتصادية والإنسانية.

ثالثاً ـ العمل المتواصل على مسخ شخصية الشعب العراقي المسلم وطمس الملامح التاريخية والثقافية والفكرية لهذا الشعب المسلم المجيد، وقطع كل صلته بتراثه وتأريخه وحضارته وأمجاده الإسلامية.

رابعاً ـ إقامة نظام إرهابي عشائري قمعي مرتبط بالإمبريالية ومصالحها، يتّبع أسلوب إشاعة الرعب والخوف منهجاً لإدامة وجوده واستمراره على الحكم، وذلك من خلال منظماته الإرهابية التي تتستر خلف واجهات حزبية ومهنية.

وكان من الطبيعي أن يقف أبناء الشعب العراقي المخلصون في وجه هذا النظام الطاغوتي في ثورة تتخذ طريق الشهادة والتضحية بالدماء الزكية شعاراً لها، وأن يبذل جماهير المسلمين من أبناء الحركات الإسلامية وغيرهم، وكذلك قادتهم علماء الإسلام الأعلام، دماءهم الزكية لتخليص الشعب المسلم من أيدي المجرمين العملاء، وتأكيد أصالة الثورة الإسلامية في العراق، أمثال الشهداء الشيخ عارف البصري والسيد عز الدين القبانجي والسيد قاسم شبر والشيخ مهدي السماوي والأستاذ عبد الصاحب دخيل وغيرهم. وبعد أن فجّر أمل المستضعفين والمحرومين في العالم آية اللّه العظمى الإمام السيد الخميني (دام ظله) الثورة الإسلامية في إيران وجسّد تطلعات الأمة الإسلامية في الحرية والاستقلال والكرامة، وأدرك الشعب قدرته على الوقوف في وجه

النظام الطاغوتي العميل، من خلال ما حققه الشعب الإيراني المسلم بانتصاره على نظام الشاه المقبور وقوى الاستكبار العالمي، جاء دور المرجع الإسلامي الكبير السيد الشهيد الصدر ليفجّر الثورة الإسلامية في العراق، حيث وظّف آخر قطرة من دمه في سبيل اللّه من أجل إنقاذ العراق الجريح من مخالف النظام الصدّامي العميل، ووقفت أخته العالمة الشهيدة بنت الهدى التي جسّدت الدور الرائع للمرأة العراقية المسلمة الثائرة، حين ذاك أدرك أعداء الإسلام خطر الثورة الإسلامية على المصالح الإمبريالية في المنطقة، الأمر الذي أدى إلى أن يكشف النظام العفلقي المجرم في بغداد، الذي حاول أن يأخذ موقع الشاه المقبور، عن هويته وعمالته ويشن هذه الحرب العدوانية على الجمهورية الإسلامية بأمر الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها في المنطقة.

إن الثورة الإسلامية في العراق لا زالت تأخذ مسارها الطبيعي وفي التكامل والاقتراب من الأهداف، بالغرم من حجم التضحيات العظيمة وأساليب القمع الوحشية والعقبات التي وضعها الإمبرياليون في طريقها، والتحالفات والمخططات الخبيثة من أعدائها. وفي خضم الصراع العنيف بين محور الباطل المتمثل بالاستكبار العالمي ومحور الحق المتمثل بالثورة الإسلامية العالمية من أجل تحقيق المزيد من التقدم والانسجام للتصدي للنظام العفلقي المجرم. وبعد الاتكال على اللّه تعالى تأتي ولادة المجلس الأعلى للثروة الإسلامية في العراق الذي يمثل مختلف القوى الإسلامية الموجودة في الساحة العراقية، من خلال مجموعة من الشخصيات الإسلامية «علماء ومثقفين رساليين» خطوة متقدمة في طريق هذه الثورة الإسلامية، وضمن الأهداف والخطوط التالية:

١ ـ مواصلة الجهاد حتى تحقيق النصر على الإمبريالية والنظام العفلقي المجرم في بغداد، وعلى أساس من العقيدة والفكر الإسلامي وإنقاذ الشعب المسلم في العراق من جميع ألوان التبعية والتسلط والاستغلال، وإقامة الحكم الإسلامي العادل بقيادة الفقيه الولي الذي يضمن لكل مواطن عراقي مهما كان دينه وقوميته حقوقه وكرامته.

٢ ـ الالتزام بالمنهج الإسلامي في التحرك السياسي «لا شرقية ولا غربية»، والجهاد ضد قوى الاستكبار العالمي وعملائه، والمحافظة على استقلال العمل من كل ألوان الارتباط العسكري والسياسي والثقافي بالغرب أو الشرق أو محاورهما.

٣ ـ السعي الجاد لتعبئة القوى الإسلامية كافة باتجاه عمل سياسي وعسكري موحد، والتعاون مع القوى التي تجاهد على أساس التصور الإسلامي في طريق الثورة الإسلامية.

٤ ـ الإيمان والالتزام برابطة الأخوة الإسلامية بين جميع المسلمين، سنة وشيعة، عرباً وأكراداً وتركماناً وكل الأقليات، وتجنب كل ألوان التعصب الطائفي أو النزعة القومية أو العنصرية أو الإقليمية.

٥ ـ الدفاع عن حقوق المستضعفين كافة وقضايا التحرر العالمي، وفي طليعتها قضية فلسطين وشعبها المسلم.

٦ ـ اعتبار الجمهورية الإسلامية في إيران قاعدة ومنطلقاً للثورة الإسلامية العالمية ومساندة مواقفها الرسالية في مواجهة الاستكبار العالمي.

كما يتحمل المجلس الإسلامي الأعلى في العراق المسؤوليات التالية:

أ ـ تشخيص المسار السياسي والعسكري للثورة الإسلامية في العراق.

ب ـ اتخاذ القرارات المناسبة مع ظروف كل مرحلة من الثورة الإسلامية حتى انتصارها.

ج ـ الانطلاق بكل القوى السياسية باتجاه واحد عن طريق إيجاد التنسيق والتعاون بينها.

ومن خلال كل هذه الأهداف والمنطلقات والمسؤوليات، هناك بعض النقاط التي لا بد من التأكيد عليها في هذه المرحلة الخطيرة من مراحل الثورة الإسلامية في العراق.

الأولى ـ إن المجلس لا يرى في نفسه إلاّ مجالاً للبذل والتضحيات وللجهود وتحمل المسؤوليات وتقديم الخدمات في سبيل إنقاذ الشعب المسلم والثورة الإسلامية في العراق.

الثانية ـ إن شكل النظام وقيادته لمستقبل العراق وبعد الإطاحة بالطاغوت إنما يحدده أبناء الشعب العراقي المسلم بجميع قطاعاته وجماهيره، وإن كنا نعتقد بدورنا أن هذا الشعب سوف لا يختار إلاّ النظام الإسلامي والقيادة الإسلامية انطلاقاً من مبادئه وتضحياته.

الثالثة ـ إن المجلس يؤكد ويعمل من أجل وحدة الشعب العراقي المسلم والتراب العراقي، ومن هنا فسوف ينفتح المجلس على القوى الخيرة والمخلصة لتحقيق هذا الهدف، كما ويتعامل مع كل القوى السياسية المخلصة من خلال أهدافه الإسلامية.

الرابعة ـ إن المجلس يعير حالة الحرمان والاستضعاف التي يعانيها أخواننا الأكراد في العراق عناية خاصة، ويرى أن الإسلام بمبادئه وأخلاقيته يكفل تحقيق العزة والكرامة والاستقلال لهذا الشعب

المحروم، وكذلك الحالة المأساوية التي يعانيها الأخوة المهجرون العراقيون، ويبذل المجلس أقصى الجهود لرفع هذا الظلم عنهم ورعايتهم وإعادة حقوقهم المسلوبة إليهم.

الخامسة ـ إن المجلس يعير أهمية خاصة للقضايا الاقتصادية المركزية كقضية النفط وتدهور الوضع الاقتصادي وطغيان الاقتصاد الاستهلاكي.

السادسة ـ سوف يقف المجلس بحزم تجاه الأساليب التي تتبّعها قوى الاستكبار العالمي للتدخل في قضية الشعب العراقي وفرض المزيد من المآسي على هذا الشعب، ويرى في كل ألوان الدعم الاقتصادي والسياسي والعسكري للنظام العفلقي المجرم عملاً معادياً للمصالح الحقيقية للشعب العراقي. وسوف لن ينسى هذا الشعب هؤلاء الأعداء، كما لا ينسى أصدقاءه في ساعة المحنة.

إن الشعب العراقي المسلم والأمة الإسلامية وكل القوى الخيرة في العالم مدعوّون لتحمل مسؤولياتهم التأريخية في هذه المرحلة الحاسمة، والعمل الجاد من أجل الإطاحة بالنظام الطاغوتي المجرم الذي فرض على الشعب العراقي المآسي والدمار والإلحاد والتبعية للقوى الكبرى، وأن يكونوا على جذر من المخططات الإمبريالية التي تسعة إلى فرض البدائل المشبوهة للنظام، وسوف يأتي اليوم القريب الذي يتحقق فيه النصر الكامل لإرادة الشعب العراقي المسلم، ويقوم حكم العدالة الإلهية في ارض العراق الجريح.

(وما جعله اللّه إلاّ بشرى ولتطمئن قلوبكم وما النصر إلاّ من عند اللّه إن اللّه عزيز حكيم).

المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق

ملحق رقم (١١)
خطاب الإمام الخميني في أعضاء المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق ـ ١٩٨٣(*)

بسم اللّه الرحمن الرحيم

أشكر لكم تفضلكم بالمجيء لكي نتحدث عن قرب. إن من الأشياء التي تعرفونها ويجب أن نتذكرها هو أن هذا «المجلس الأعلى» الذي شكّل من المجاهدين العراقيين يجب أن يسعى لأن تكون أعماله للّه (عزّ وجلّ)، وأن يكون في اعتباره الأمور الإسلامية والدينية. عليكم أن تسعوا لأن تكون أعمالكم للّه تعالى، فإن باطن ذات الإنسان تخضع لأشياء تنبع منها كل عوامل السر، أي أن لا يكون في شعوركم أننا سوف نغلب أو سوف نحكم، بل يجب أن يكون هدفكم تشكيل حكومة إسلامية وتنفيذ أحكام اللّه تعالى. فقد كان أمير المؤمنين علي(ع) على رأس الزهاد وكان حاكماً، ولكن لم يكن يحكم لنفسه، وكان كل سعيه من أجل الإسلام. فجاهدوا حتى تطهر قلوبكم من كل ما فيها، حتى إذا أصبحتم خالصين للّه (تبارك وتعالى) فإن ذلك سيكون عاملاً في انتصاركم.

عليكم أن تتكلوا على اللّه فقط، وهذا لا يكون إلاّ بالحد من هوى النفس، فإن منشأ الاختلافات من هوى النفس.. وكلما وجدتم أن بينكم اختلافاً فاطمئنوا بأنه نابع من هوى النفس. وطبيعي أن الخلاف كان

(*) ألقاه خلال زيارة أعضاء المجلس له في ٢٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣.

موجوداً ومستمراً بين الأنبياء(ع) ومن يقابلهم بين الإسلام والكفر، ولكن ذلك الاختلاف نابع من العبودية للّه تعالى.

عليكم أن تقضوا على خلافاتكم النابعة من النفس، واطمئنوا بأن أعمالكم إذا تنبع الربانية أو إذا ابتعدتم على الوحدة الإسلامية فإنكم ستخذلون.

أرجو أن تكونوا موفقين للعمل على تحرير العراق واستقلاله، العمل على تحريره من سلطة الجبارين، وكما قال موسى(ع) في وجه فرعون، وهمّه إحقاق الحق، ولم يفكّر أبداً في استلام الحكم بدلاً عن فرعون. فيجب أن يكون هذا المعنى في قلوبكم، وهو أن تجعلوا من هذا المجلس مجلساً إلهياً، لأنه إذا وجد في مجلسكم اختلاف فسوف تنتهون جميعاً، وإذا اتحدتم فسوف تنتصرون جميعاً، لأنكم تريدون قلع جذور هذا الظلم في سبيل اللّه. وإن شاء اللّه يتحقق لكم التوفيق في الوقت الذي لا تكون شائبة فيما بينكم.

إن سر النصر في إيران كان يتمثل في الوحدة بين جميع الأطراف، حيث لم يكن هناك شيء من قبيل أن «كل واحد يجر النار لرغيفه». فتحدوا فيما بينكم، وأنكم لكذلك بحمد اللّه،وحين يتحقق الاتحاد في النية الأولى فلا يعد للاختلاف في النوايا التالية أي وجود.

اعملوا على أن لا يكون في أعماق قلوبكم شيء يخالف اللّه، وإذا شعرتم بشيء من ذلك فاقضوا عليه. وقد قلت مراراً بأن الأنبياء(ع) لو اجتمعوا في مجلس واحد لما اختلفوا، لأن المقصد والهدف والمقصود واحد وإلهي. وإذا تحققت الوحدة الواقعية في مجلسكم بالمعنى الحقيقي، فإن الأشخاص التابعين لكم سوف لن يحصل الاختلاف بينهم تلقائياً. والوحدة الحقيقية هي أن تنبض قلوبكم لأجل شيء واحد

وهو الإسلام. وإذا تحقق هذا فإن اللّه سيؤيدكم، فعلينا أن نعلم بأن كل أشيائنا منه.

أنتم لا تملكون عدداً كبيراً من الرجال أو السلاح ولا وسائل الحرب، أما خصمكم فإنه يدعم ويساند من قبل كل العالم. وحين يكون الأمر على هذه الشاكلة، فإن الذي لا يملك من الدنيا شيئاً فعليه التصدي لخصمه بالقوى المعنوية، ولا يتم ذلك بالقوى الشكلية.

تعرفون جيداً أن الشاه السابق كان مجهزاً بمعدات كبيرة، وكانت أميركا قد ملأت إيران بالسلاح، لأنها أرادت من إيران أن تكون قادة لها، كما كان كل شيء بحوزة الشاه م مساندة القوى الكبرى أجمع إلى جيش منظم ومسلح حتى أم رأسه، في حين لم يكن الشعب يمتلك شيئاً، فبدأ (بثورته) من المدرسة الفيضية. وحين وجد الناس أن لا اختلاف بينهم.. اجتمعوا.. وانتصروا بقوة الإيمان. وشعب إيران الذي لم يكن يمتلك السلاح.. انتصر على أعدائه بالقبضات القوية والصرخات. لقد رفع الناس صرخاتهم حتى هزموا عدوهم المدجج بالسلاح إلى قمة رأسه، ثم شكلوا اللجان الثورية وحرس الثورة.

إن إيران اليوم تعيش حالة ربانية، فعندما يضحي الناس في الجبهات أو يقاتلون ثم يتحدثون معي أشعر بالحسرة للروح الكبيرة النقية لدى هؤلاء. وهذا الوضع إذا تحقق في أي مكان فالنصر يتبعه. وأينما كان هذا الأمر فإن العناية الإلهية وراءه وهنا يكون النصر حتمياً.. أصلحنا اللّه لنتمكن من تقديم الخدمة.

أي متوحشين تواجهون اليوم؟!؛ فالإنسان يتأثر بشدة ويعرف أي وحوش هؤلاء حين ينظر بأي وضع قتلوا الشهيد السيد الصدر.. هذا العالم الفاضل، وكذلك أخته، وبعد ذلك كيف تصرفوا مع عائلة

المرحوم السيد الحكيم التي قدمت الخدمات الكثيرة، ومع السيد يوسف الحكيم الذي حينما يراه الإنسان يتذكر الآخرة، وأخذوا تسعين شخصاً من عائلة المرحوم الحكيم.

أنا أعرف شعب العراق فهو غاضب بسبب ذلك، فأي إنسان هو الذي يرى هذه الأمور ولا يتأثر. فآمل أن تصلح الأمور بسرعة.

لقد ظنت القوى الكبرى من أميركا إلى روسيا وفرنسا وسائر القوى الكبرى بأنها تستطيع أن تبقي على النظام السابق أيضاً، أرادت أن تحتفظ بالشاه، وجاء أيضاً عدد من الأشخاص إلى فرنسا، يقولون أن الشاه وعد بأن يبقى ملكاً وليس حاكماً، ولكن لم يحصل هذا وطرد. وكذلك الآن تريد القوى أجمع أن تبقي على صدام، إلاّ أن ذلك لن يحصل.

اعملوا على إيقاظ الشعب العراقي أكثر، وآمل أن يتنبه الشعب العراقي، ويعتبر بما جرى في إيران.

إن شاء اللّه يوفقكم اللّه لتكونوا مجاهدين في سبيله، وإن شاء اللّه ترجعون إلى العراق، ونحن نلتحق بكم في حرم سيد الشهداء(ع).

والسلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته.

ملحق رقم (١٢)
كتاب رئاسة الجمهورية العراقية
بشأن التوجيهات العسكرية
لحزب الدعوة الإسلامية ـ ١٩٨٥

بسم اللّه الرحمن الرحيم

«سري وشخصي»

رئاسة الجمهورية

السكرتير

مديرية الاستخبارات العسكرية العامة

العدد/ م٢/ ش/ ش١٦/ ق٢/ ١٠٥٤٥

التاريخ ٧ حزيران ١٩٨٥م.

قادسية صدام العرب

إلى/ قيادة الفيلق الأول ـ الأمن

قيادة الفيلق الثاني ـ المن

قيادة الفيلق الثالث ـ الأمن

قيادة الفيلق الرابع ـ الأمن

قيادة عمليات شرق دجلة ـ الأمن

قيادة عمليات شط العرب ـ الأمن

قيادة عمليات الشمال ـ الأمن

ق ق ج(*) د ج مديرية الاستخبارات الجوية

ق ق ب(**) د س شعبة الاستخبارات والاستطلاع البحري

مديرية طيران الجيش.

الموضوع/ توجيهات حزب الدعوة الفارسي العميل

ما يلي توجيهات حزب الدعوة العميل في المرحلة الحالية:

١ ـ محاولة اختراق القوات المسلحة عن طريق كسب العناصر العسكرية من الذين لديهم نشاطاً طائفياً واضحاً ولديهم الإمكانية في نقل الأسلحة وإخفائها لغرض إيجاد تنظيم جديد لهم.

٢ ـ التحرك على العسكريين الحاقدين من ذوي المجرمين والموتورين للاستفادة منهم.

٣ ـ توجيه بعض العسكريين المتعاطفين معهم للاشتغال في الأماكن الحساسة داخل الوحدات العسكرية (مراسل. معتمد. كاتب. مخابر) للاستفادة في سرقة بعض النماذج والاطلاع على الكتب والمعلومات العسكرية المهمة وسرقتها.

٤ ـ محاولة حصولهم على دفاتر الخدمة العسكرية للاستفادة منها في تحرك عناصرهم الهاربة.

٥ ـ محاولة الحصول على أوراق العمل للسيارات المستخدمة للمجهود الحربي للاستفادة منها في نقل الأعتدة والأسلحة لغرض المرور من السيطرات العسكرية لإبعاد الشبه عنها.

(*) قيادة القوة الجوية.

(**) قيادة القوة البحرية.

٦ ـ سرقة الأختام العسكرية أو صنعها مستفيدين من خبرة بعض المتعاطفين معهم.

٧ ـ سرقة السيارات العسكرية للاستفادة منها في أعمالهم الإجرامية أو محاولة حرقها وتخريبها.

٨ ـ الإيعاز إلى عناصرهم الذين لم يكشف أمرهم أو المتعاطفين معهم الموجودين داخل القوات المسلحة بتسليم أنفسهم مع أي هجوم للعدو.

٩ ـ محاولة استغلال الطابعات داخل الوحدات العسكرية لطبع النشرات بواسطة المتعاطفين معهم أو أقرانهم وكذلك سرقة الأدوات الفنية والآلات الدقيقة أو تخريبها.

١٠ ـ قيامهم ببث الإشاعات المغرضة بواسطة عناصرهم داخل القوات المسلحة حول عدم تبعية حزب الدعوة العميل للنظام الفارسي والتأكيد على عراقيته تخلصاً من نقمة الجماهير التي تدين أية عمالة للأجنبي.

١١ ـ الاستفادة من ذوي المجرمين والمتعاطفين معهم في بث الإشاعات التي تهبط معنويات المراتب في المواضع الأمامية مع أي هجوم للعدو.

١٢ ـ بث روح اليأس بين صفوف المقاتلين بسبب إطالة الحرب وإشاعة البلبلة (التخريب النفسي) لإضعاف معنوياتهم.

١٣ ـ استخدام طريق الاتصال الهاتفي بذوي المقاتلين مع أي هجوم للعدو مشعرين إيّاهم أنهم جرحى أو شهداء أو مفقودين.

١٤ ـ الإيعاز إلى عناصرهم الهاربة من الخدمة بضرورة التحاقهم إلى وحداتهم العسكرية للاستفادة منهم في جمع المعلومات العسكرية.

١٥ ـ الاستمرار بسرقة نماذج الإجازات وعدم التعرض ومحاولة تزويرها لاستخدامها من قبل عناصرهم الهاربة داخل وخارج القوات المسلحة.

١٦ ـ التحرك على المراتب الأكراد للتعاون معهم على أساس (العمل من أجل السلام) وليس كسبهم تنظيماً للاستفادة منهم في تهريب عناصرهم وتهريب الأسلحة.

١٧ ـ التفكير والعمل على التحرك بين المراتب الأكراد وعناصر الحزب الديمقراطي الكردستاني خاصة وسحبهم تدريجياً وربطهم مدنياً وعسكرياً بإيران من خلال التأكيد الديني في هذا الكسب.

١٨ ـ كسر الحاجز النفسي بين أبناء السنة والشيعة من خلال التحرك على ضباط الصف من العرب والأكراد لغرض كسبهم لصالح حزب الدعوة العميل وجمع المعلومات.

ملحق رقم (١٣)
إحصاء لأهم العمليات العسكرية
للفصائل الإسلامية العراقية (١٩٧٩ ـ ١٩٨٦)

الاتجاه الإسلامي	عدد العمليات في كل سنة								مجموع العمليات
	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	
حزب الدعوة	١٢	٩٥	٩٠	٣٩	٦	٤	١٦	١٨	٢٨٠
منظمة العمل	١	٥	٣	٣	٤	٣	٩	٢٥	٥٣
حركة المجاهدين	-	٧	١٢	٥	٢	-	٣	-	٢٩
تنظيمات أخرى	-	١٥	١٥	٢٠	٥	١٠	٣٥	٣٠	١٣٠
مجموع العمليات	١٣	١٢٢	١٢٠	٦٧	١٧	١٧	٦٣	٧٣	٤٩٢

ملحق رقم (١٤)
شخصيات إسلامية قتلها نظام البعث في العراق

أولاً ـ أبرز علماء الدين (١٩٦٩ ـ ١٩٨٦):

ت	الاسم	الموقع الديني	تاريخ التصفية
١	الشيخ عبد العزيز البدري	أحد كبار علماء أهل السنة في بغداد	١٥/ ٧/ ١٩٦٩
٢	الشيخ عارف البصري	ممثل المرجع الديني الأعلى وأحد كبار علماء بغداد.	٥/ ١٢/ ١٩٧٤
٣	السيد عماد الدين الطباطبائي	من تلاميذ الإمام الصدر.	٥/ ١٢/ ١٩٧٤
٤	السيد عز الدين القبانجي	من تلاميذ الإمام الصدر.	٥/ ١٢/ ١٩٧٤
٥	الشيخ عبد الزهراء الكعبي	كبير خطباء كربلاء (قتل بالسم)	١٩٧٤
٦	الشيخ عمر شقلاوه	من علماء أهل السنة الأكراد	١٩٧٦
٧	السيد طاهر أبو رغيف	من علماء مدينة البصرة (اغتيل دهساً)	٢٦/ ٥/ ١٩٧٧
٨	السيد عباس الشوكي	من علماء مدينة الثورة ببغداد.	٢٨/ ٦/ ١٩٧٩
٩	السيد قاسم المبرقع	ممثل الإمام الصدر وعالم مدينة الثورة ببغداد	٣٠/ ٦/ ١٩٧٩

١٠	الشيخ عبد الجبّار البصري	ممثل الإمام الصدر وأحد علماء بغداد	١/ ٧/ ١٩٧٩
١١	السيد نجاح الموسوي	من علماء مدينة الحرية ببغداد	١/ ٧/ ١٩٧٩
١٢	السيد قاسم شبر	مجتهد، ممثل الإمام الصدر وعالم مدينة النعمانية (٩٠ عاماً).	٢/ ٧/ ١٩٧٩
١٣	الشيخ خزعل السوداني	ممثل الإمام الصدر وأحد علماء بغداد	٤/ ٧/ ١٩٧٩
١٤	السيد عبد الجبّار الهاشمي	ممثل الإمام الصدر في احدى مناطق النجف	٤/ ٧/ ١٩٧٩
١٥	السيد عبد الخالق العوادي	من منتسبي جامعة النجف	٤/ ٧/ ١٩٧٩
١٦	الشيخ مهدي السماوي	ممثل الإمام الصدر وعالم مدينة السماوة	٦/ ٧/ ١٩٧٩
١٧	السيد جاسم المبرقع	أحد علماء مدينة الثورة ببغداد	٢١/ ٧/ ١٩٧٩
١٨	الشيخ محمد علي الجابري	ممثل الإمام الصدر وعالم مدينة الفهود	٨/ ١٩٧٩
١٩	الشيخ عباس فاصل التركماني	من منتسبي جامعة النجف	٥/ ٩/ ١٩٧٩
٢٠	الشيخ إبراهيم حمودي قنبر	من منتسبي جامعة النجف	١٩٧٩
٢١	الشيخ محمود الكعبي	من علماء مدينة الثورة ببغداد	١٢/ ١٢/ ١٩٧٩

٢٢	الشيخ صالح السعيدي	من منتسبي الجامعة العلمية في النجف	٢١/ ٢/ ١٩٨٠
٢٣	الشيخ صالح الحسناوي	من منتسبي الجامعة العلمية في النجف	٢١/ ٢/ ١٩٨٠
٢٤	الشيخ عبد الجليل مال اللّه	أحمد ممثلي الإمام الصدر في محافظة ديالى	٢/ ٣/ ١٩٨٠
٢٥	الشيخ قاسم ضيف	أحد علماء بغداد مجتهد، من أبرز تلاميذ الإمام الصدر	٢/ ٣/ ١٩٨٠
٢٦	الشيخ حسين معن	أستاذ في الجامعة العلمية في النجف	١٧/ ٣/ ١٩٨٠
٢٧	الشيخ فالح القرغولي	من منتسبي الجامعة العلمية في النجف	٢٩/ ٣/ ١٩٨٠
٢٨	السيد عبد الرحيم الياسري	ممثل الإمام الصدر في مدينة بعقوبة	٨/ ٤/ ١٩٨٠
٢٩	السيد محمد باقر الصدر	مرجع، زعيم الثورة الإسلامية في العراق	٨/ ٤/ ١٩٨٠
٣٠	آمنة الصدر (بنت الهدى)	مسؤولة القسم النسوي في جامعة النجف	٩/ ٤/ ١٩٨٠
٣١	الشيخ فرحان البغدادي	من علماء مدينة الكاظمية	٤/ ١٩٨٠
٣٢	السيد حسن الشيرازي	من علماء مدينتي كربلاء وبيروت (اغتيل)	٢/ ٥/ ١٩٨٠

٣٣	الشيخ شريف الجابري	من منتسبي جامعة النجف الأشرف	١٩٨٠/٦/٣٠
٣٤	الشيخ عبد الأمير الساعدي	ممثل الإمام الصدر وعالم مدينة العمارة	١٩٨٠/٧/٥
٣٥	السيخ حسن عبود البهادلي	أحد ممثلي الإمام الصدر في مدينة العمارة	١٩٨٠
٣٦	السيد حسين الحلو	من علماء مدينة البصرة	١٩٨٠/١٠/٥
٣٧	الشيخ محمد سجاد اليوسفي	من منتسبي الجامعة العلمية في النجف	١٩٨٠/١١/٤
٣٨	الشيخ ناظم مزهر الخزاعي	من منتسبي الجامعة العلمية في النجف	١٩٨٠
٣٩	الشيخ صالح الرفاعي	من منتسبي الجامعة العلمية في النجف	١٩٨٠
٤٠	السيد زيد الموسوي	من منتسبي الجامعة العلمية في النجف	١٩٨٠
٤١	الشيخ صالح الكربلائي	من منتسبي الجامعة العلمية في النجف	١٩٨٠
٤٢	الشيخ أحمد البهادلي	من خطباء النجف	١٩٨٠
٤٣	الشيخ ناظم البصري	أحد ممثلي الإمام الصدر في بغداد	١٩٨٠

٤٤	الشيخ سامي العلي	أحد ممثلي الإمام الصدر في بغداد	١٩٨٠
٤٥	الشيخ صادق اليعقوبي	من علماء بغداد	١٩٨٠
٤٦	الشيخ سالم البغدادي	من علماء بغداد، خطيب	١٩٨٠
٤٧	السيد محمد تقي الجلالي	ممثل المرجع الأعلى وعالم مدينة الحلة	٧/ ١٩٨١
٤٨	السيد محمد طاهر الحيدري	مجتهد، أحد كبار علماء بغداد والكاظمية	١٠/ ١٩٨١
٤٩	الشيخ أحمد عساف	أحد علماء مدينة كركوك	١٩٨٢
٥٠	الشيخ حسون الفرطوسي	من منتسبي الجامعة العلمية في النجف	١٩٨٢
٥١	الشيخ ماجد البدراوي	ممثل الإمام الصدر وعالم مدينة الكوفة	١١/ ١٩٨٢
٥٢	السيد عبد الصاحب الحكيم	مجتهد، أستاذ الدراسات العليا في جامعة النجف	٢٠/ ٥/ ١٩٨٣
٥٣	السيد علاء الدين الحكيم	من تلامذة الإمام الصدر وأستاذ في جامعة النجف	٢٠/ ٥/ ١٩٨٣
٥٤	السيد محمد حسين الحكيم	أستاذ في جامعة النجف	٢٠/ ٥/ ١٩٨٣
٥٥	السيد كمال الدين الحكيم	أستاذ في جامعة النجف	٢٠/ ٥/ ١٩٨٣
٥٦	السيد عبد الوهاب الحكيم	أستاذ في جامعة النجف	٢٠/ ٥/ ١٩٨٣
٥٧	السيد محمد علي الغروي	عالم مدينة الشامية	٢٠/ ٥/ ١٩٨٣

٥٨	السيد عباس الحلو	من علماء النجف	١٩٨٣
٥٩	السيد عبد الصاحب الحلو	من منتسبي الجامعة العلمية في النجف	١٠/ ١٩٨٣
٦٠	الشيخ ناظم غلام النجفي	من منتسبي الجامعة العلمية في النجف	١٠/ ١٩٨٣
٦١	الشيخ ناظم العاصي	أحد علماء أهل السنة، عالم مدينة الحويجة	١٩٨٤
٦٢	الشيخ محمد شفيق البدري	من علماء السنة في بغداد	١٩٨٤
٦٣	الشيخ عمر مصطفى شخارة	من علماء السنة الأكراد في السليمانية	١٩٨٤
٦٤	الشيخ الأربيلي	من علماء أهل السنة الأكراد في مدينة أربيل	١٩٨٤
٦٥	الشيخ رامي الكركوكلي	من علماء أهل السنة الأكراد في مدينة كركوك	١٩٨٤
٦٦	السيد عبد المجيد الحكيم	مجتهد، أستاذ الدراسات العليا في جامعة النجف	٥/ ٣/ ١٩٨٥
٦٧	السيد عبد الهادي الحكيم	محقق، دكتوراه في الشريعة	٥/ ٣/ ١٩٨٥
٦٨	السيد محمد رضا الحكيم	أستاذ في كلية الفقه في النجف	٥/ ٣/ ١٩٨٥
٦٩	السيد حسن الحكيم	من منتسبي الجامعة العلمية في النجف	٥/ ٣/ ١٩٨٥

٧٠	السيد حسين الحكيم	من منتسبي الجامعة العلمية في النجف	٥/ ٣/ ١٩٨٥
٧١	السيد محمد الحكيم	من منتسبي الجامعة العلمية في النجف	٥/ ٣/ ١٩٨٥
٧٢	السيد ضياء الحكيم	من منتسبي الجامعة العلمية في النجف	٥/ ٣/ ١٩٨٥
٧٣	السيد بهاء الحكيم	من منتسبي الجامعة العلمية في النجف	٥/ ٣/ ١٩٨٥
٧٤	السيد عبد الصاحب الحكيم	أستاذ في الجامعة العلمية في النجف	٥/ ٣/ ١٩٨٥
٧٥	السيد جابر أبو الريحة	أحد كبار الخطباء في النجف (قتل بالسم)	١٣/ ٥/ ١٩٨٥
٧٦	السيد محمد محسن الحكيم	أستاذ في الجامعة العلمية في النجف	٦/ ١٩٨٥
٧٧	السيد نصر اللّه المستنبط	مرجع ديني، المرشح لزعامة الجامعة العلمية في النجف (قتل بالسم عن ٨٠ عاماً)	١٢/ ١٩٨٥
٧٨	السيد حسن الحيدري	مجتهد، من كبار علماء مدينة الكاظمية (قتل بالسم عن ٧٠ عاماً).	٥/ ١٩٨٦

ثانياً ـ «١٠٠» من كوادر الحركة الإسلامية، أعدموا في الفترة من حزيران/ يونيو ١٩٧٩ وحتى آذار/ مارس ١٩٨٠، أي قبل صدور قرار إعدام «الدعاة».

ت	الاسم	المهنة	المدينة	تاريخ التصفية
١	محمد عباس خضير	موظف	الثورة	١٢/٦/١٩٧٩
٢	عبد الأمير مشكور	(بكالوريوس فيزياء)	النجف	١٩/٦/١٠٧٩
٣	جاسم الإيرواني	خطيب، عمل حر	النجف	٢٧/٦/١٩٧٩
٤	صباح الشوكي	مهندس كهرباء	بغداد	٢٨/٦/١٩٧٩
٥	مجيد كريم أحمد	كاتب ومدرس	ديالى	١٣/٧/١٩٧٩
٦	يوسف حسين	مهندس	ديالى	١٣/٧/١٩٧٩
٧	علاء الشهرستاني	مهندس كهرباء	كربلاء	٧/١٩٧٩
٨	نعيم سلمان النعماني	(ماجستير شريعة)	النعمانية	٧/١٩٧٩
٩	محمود شاكر السماوي	طبيب بيطري	السماوة	٧/١٠٧٩
١٠	سعيد عبد الأمير	مهندس	النجف	٧/٨/١٩٧٩
١١	محمد جواد الحكاك	مدرس	البصرة	١٧/١٠/١٩٧٩
١٢	محمد غضبان العسكري	مدرس	البصرة	١٧/١٠/١٩٧٩
١٣	محمد رضا فخر الدين	مهندس	النجف	١٧/١٠/١٩٧٩

١٤	طالب غضبان	مهندس	النجف	١٧/ ١٠/ ١٩٧٩
١٥	علي محسن لعيبي	مهندس	بغداد	١٧/ ١٠/ ١٩٧٩
١٦	غسان محسن لعيبي	طبيب	بغداد	١٧/ ١٠/ ١٩٧٩
١٧	أحمد عبد الزهرة	طبيب	بغداد	١٧/ ١٠/ ١٩٧٩
١٨	باسم الحداد	طبيب	بغداد	١٧/ ١٠/ ١٩٧٩
١٩	سعدي الصواف	أستاذ مساعد في كلية الهندسة	بغداد	١٧/ ١٠/ ١٩٧٩
٢٠	سهل طاهر العلي	مدرس شريعة	الكاظمية	١٧/ ١٠/ ١٩٧٩
٢١	حسين عبيد الخفاجي	-	بغداد	١٧/ ١٠/ ١٩٧٩
٢٢	جلال البيرماني	صيدلي	بغداد	١٧/ ١٠/ ١٩٧٩
٢٣	محمد عبد اللّه طاهر	مدرس في كلية الهندسة	بغداد	٢٨/ ١٠/ ١٩٧٩
٢٤	محمد عبد الرضا	أستاذ في كلية الهندسة	بغداد	٢٨/ ١٠/ ١٩٧٩
٢٥	حسين طاهر	أستاذ في جامعة بغداد	بغداد	٢٨/ ١٠/ ١٩٧٩
٢٦	خضر الأطلسي	مدرس في الجامعة التكنولوجية	بغداد	٢٨/ ١٠/ ١٩٧٩
٢٧	طه محمد	طبيب	بغداد	٢٨/ ١٠/ ١٩٧٩
٢٨	ناصر الخزرجي	بطل رياضي، عمل حر (بكالوريوس شريعة)	النجف	٦/ ١١/ ١٩٧٩
٢٩	عبد الرضا عبد اللّه	موظف	الكوفة	٦/ ١١/ ١٩٧٩

٣٠	عباس حميد	موظف	الهندية	٦/ ١١/ ١٩٧٩
٣١	محمد صادق أبو طحين	مدرس في كلية الزراعة	بغداد	٦/ ١١/ ١٩٧٩
٣٢	حسن علوان	أستاذ في كلية الفقه (ماجستير فلسفة)	النجف	٦/ ١١/ ١٩٧٩
٣٣	عبد السادة عبد اللّه	مدرس لغة انجليزية	النجف	٦/ ١١/ ١٩٧٩
٣٤	مهدي أبو العيس	مدرس في كلية الفقه (ماجستير تاريخ)	الحلة	٦/ ١١/ ١٩٧٩
٣٥	علوان الحسناوي	مدرس في جامعة البصرة	البصرة	٦/ ١١/ ١٩٧٩
٣٦	أزهر يحيى الطيار	تاجر (بكالوريوس فيزياء)	كربلاء	١٤/ ١١/ ١٩٧٩
٣٧	صلاح الكناني	(بكالوريوس آداب)	بغداد	١٥/ ١١/ ١٩٧٩
٣٨	فائز سعدون صيهون	(بكالوريوس شريعة)	بغداد	٢٧/ ١١/ ١٩٧٩
٣٩	عمران عباس فهد	معلم	كربلاء	٧/ ١٢/ ١٩٧٩
٤٠	عباس حسين الخباز	مدرس رياضيات	كربلاء	٩/ ١٢/ ١٩٧٩
٤١	عبد الحليم الراوي	مدير مهندسي الري	بغداد	١٦/ ١٢/ ١٩٧٩
٤٢	علي الياسري	مدرس آداب	بغداد	١٩/ ١٢/ ١٩٧٩
٤٣	موح عبد الساعدي	(بكالوريوس شريعة)	بغداد	١٩/ ١٢/ ١٩٧٩

٤٤	جعفر صادق الموسوي	موظف (بكالوريوس إدارة)	النجف	١٩٧٩/١٢
٤٥	سعدون الربيعي	مدرس لغة إنجليزي	بغداد	١٩٧٩/١٢/١٩
٤٦	عبد الأمير الركابي	(بكالوريوس قانون)	الناصرية	١٩٧٩/١٢/٣١
٤٧	زيدان الكعبي	من منتسبي شركة النفط (قتل بالسم)	البصرة	١٩٨٠/١
٤٨	قاسم عبود	مدرس لغة إنكليزية	البصرة	١٩٨٠/١
٤٩	عبد الرزاق الجزائري	محاسب (بكالوريوس اقتصاد)	-	١٩٨٠/١/١٦
٥٠	عبد الواحد صيهود	مهندس	البصرة	١٩٨٠/١/١٦
٥١	جميل أمانة	مدرس في جامعة البصرة (ماجستير شريعة)	الديوانية	١٩٨٠/١
٥٢	أحمد محمد	مدرس علوم	البصرة	١٩٨٠/١
٥٣	جواد الموسوي	مدرس فيزياء	كربلاء	١٩٨٠/١
٥٤	عبد الأمير اللامي	مدرس فيزياء	البصرة	١٩٨٠
٥٥	سلطان البهادلي	مهندس	العمارة	١٩٨٠/١
٥٦	عبد علي عبد الرضا	مدرس	العمارة	١٩٨٠/١
٥٧	صالح حربي سلمان	مهندس	العمارة	١٩٨٠/١
٥٨	مهدي صالح	مدرس	العمارة	١٩٨٠/١

٥٩	فالح تقي	مدرس	العمارة	١/ ١٩٨٠
٦٠	جواد كاظم العطار	مهندس زراعي	العمارة	٢٧/ ١/ ١٩٨٠
٦١	يونس خنجر العيداني	معلم	البصرة	٢٧/ ١/ ١٩٨٠
٦٢	عطية ناجي بجاي	موظف	البصرة	٢٧/ ١/ ١٩٨٠
٦٣	حاتم مزهر	مدرس فيزياء	البصرة	٢٧/ ١/ ١٩٨٠
٦٤	رحيم مكطوف المياح	مدرس آداب	البصرة	٢٩/ ١/ ١٩٨٠
٦٥	كاظم عبد اللّه	مدرس علوم	البصرة	١٩٨٠
٦٦	كُثير حميد البصري	مهندس نفط	البصرة	١٩٨٠
٦٧	عبد الحسين أبو لحمة	مرشد فني	كربلاء	١٩٨٠
٦٨	زيدان الليبي	متقاعد (٧١ عاماً)	البصرة	١٩٨٠
٦٩	صالح الحلفي	مدرس	العمارة	١٩٨٠
٧٠	صباح عباس	مفتش (بكالوريوس قانون)	البصرة	١٩٨٠
٧١	طارق فرج اللّه	مهندس مدني	البصرة	١٩٨٠
٧٢	جواد الجابري	مدرس	النجف	١٩٨٠
٧٣	طاهر نجم	مهندس	البصرة	١٩٨٠
٧٤	جودة حمد	(بكالوريوس فيزياء)	البصرة	١٩٨٠
٧٥	شاكر ضايف	مدرس آداب	البصرة	١٩٨٠
٧٦	علي گاطع	معلم	الناصرية	١٩٨٠

٧٧	علي الرماحي	أديب وشاعر	الكوفة	١٩٨٠
٧٨	محمد حسن الشابندر	مهندس	بغداد	١٩٨٠
٧٩	حسين الحميداوي	مدرس شريعة	الناصرية	١/ ٣/ ١٩٨٠
٨٠	مجيد جواد كاظم	مدرس فيزياء	ديالى	١٧/ ٣/ ١٩٨٠
٨١	أحمد الشعلان	معلم	النعمانية	١٧/ ٣/ ١٩٨٠
٨٢	راضي هاشم الهاشمي	مهندس	البصرة	١٧/ ٣/ ١٩٨٠
٨٣	قيس عبد اللّه	(بكالوريوس شريعة)	الحلة	١٧/ ٣/ ١٩٨٠
٨٤	عادل محمد السويلم	معاون مهندس	الديوانية	١٧/ ٣/ ١٩٨٠
٨٥	حسن رسن السوداني	-	العمارة	١٧/ ٣/ ١٩٨٠
٨٦	جواد كاظم الزبيدي	رجل أعمال (بكالوريوس شريعة)	بغداد	١٧/ ٣/ ١٩٨٠
٨٧	رياض حسن شبر	مهندس	بغداد	١٧/ ٣/ ١٩٨٠
٨٨	رياض باقر زيني	طبيب	بغداد	١٧/ ٣/ ١٩٨٠
٨٩	غازي ثامر الحريري	طبيب	بغداد	١٧/ ٣/ ١٩٨٠
٩٠	كاظم ظاهر	موظف (بكالوريوس إدارة)	الناصرية	١٧/ ٣/ ١٩٨٠
٩١	عدنان سلمان الكعبي	مدرس (بكالوريوس تجارة)	البصرة	١٧/ ٣/ ١٩٨٠

٩٢	طالب العليلي	مدرس في إعدادية الزراعة	كربلاء	١٩/ ٣/ ١٩٨٠
٩٣	مجيد حميد ثامر	معلم	البصرة	١٩٨٠
٩٤	محمد بداي السالم	مفكر وكاتب	البصرة	١٩٨٠
٩٥	عبد الحميد ثامر	مرشد زراعي	بغداد	١٩٨٠
٩٦	زهير جاسم المرهج	(ماجستير جيولوجيا)	الخالص	١٩٨٠
٩٧	سلوى البحراني	موظفة في جامعة بغداد	بغداد	١٩٨٠
٩٨	حسين فرحان	صيدلي	الحلة	١٩٨٠
٩٩	قيس القرطاس	(دكتوراه هندسة كهرباء)	بغداد	١٩٨٠
١٠٠	علي ناصر الموسوي	حاكم جزاء (بكالوريوس قانون)	البصرة	١٩٨٠

ثالثاً ـ عدد من أبرز ضباط الحركة الإسلامية من بين حوالي «٦٠٠» من الضباط والمراتب الإسلاميين، أعدموا في الفترة من حزيران/ يونيو ١٩٧٩ وحتى نهاية ١٩٨٦ :

ت	الاسم	الرتبة	تاريخ التصفية
١	عبد الجبار الربيعي	ملازم أول	١١/ ١٩٧٩
٢	حميد حسن البندر	رائد	١/ ٢/ ١٩٨٠
٣	سعيد مشحل المالكي	نقيب	١/ ٢م١٩٨٠
٤	إبراهيم (...)(*)	ملازم أول	١/ ٢/ ١٩٨٠
٥	ناظم كاظم	ملازم أول بحري	١٩٨٠
٦	جمال العگيلي	ملازم أول	١٩٨٠
٧	صادق حسين	ملازم أول	١٩٨٠
٨	غالب إبراهيم الزبيدي	نقيب مهندس	أوائل ١٩٨٠
٩	عاصم حسين الجابري	نقيب ركن طيار	أوائل ١٩٨٠
١٠	إبراهيم جميل أمين	نقيب	أوائل ١٩٨٠
١١	فلاح حسن إبراهيم	رائد طيار	١٩٨٠
١٢	حسن علوان عوض	رائد طيار	١٩٨٠
١٣	عدنان حسون محمد	رائد مهندس	١٩٨٠
١٤	نزار علي جاسم	نقيب طيار	١٩٨٠
١٥	حكمت مجيد حميد	نقيب طيار	١٩٨٠
١٦	ياسين بدر رغيف	نقيب طيار	١٩٨٠
١٧	نزار الجنابي	نقيب طيار	١٠/ ١٩٨٠
١٨	علي حسين عزيز	ملازم	١٩٨٠

١٩	صدام المقدادي	مقدم مدفعي	أواخر ١٩٨٠
٢٠	موفق جبوري	نقيب مهندس	١/ ١٩٨١
٢١	عدنان الموسوي	نقيب مدفعي	١٩٨١
٢٢	الحلي (...)(*)	نقيب قوات خاصة	٧/ ١/ ١٩٨١
٢٣	علي (...)(*)	مقدم ركن	١٩٨١
٢٤	رعد حكمت الزهيري	رائد طيار	٤/ ١٩٨٢
٢٥	ميسّر أحمد مصطفى	مقدم ركن	١٩٨٤
٢٦	أحمد عبد اللّه صالح	مقدم	١٩٨٤
٢٧	أثير سعيد محمد	نقيب	١٩٨٤
٢٨	عبد القادر عبد اللّه	ملازم أول طيار	١٩٨٤

(*) لم يكشف حزب الدعوة عن أسمائهم لأسباب أمنية ـ كما يقول ـ.

المصادر

أولاً ـ المصادر العربية

أ ـ الكتب:

١ ـ القرآن الكريم.

٢ ـ ابن النجف (الخطيب) ـ تاريخ الحركة الإسلامية في العراق، دار المقدسي، بيروت ـ ١٩٨١.

٣ ـ أبو ميثم (الشيخ)، قضية آل الحكيم مأساة شعب ومظلومية قضية، المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، طهران ـ ١٤٠٥هـ.

٤ ـ الاتحاد الإسلامي للمهندسين العراقيين.. المنطلقات والأهداف، الاتحاد الإسلامي للمهندسين العراقيين، طهران ـ ١٩٨٢.

٥ ـ آراء في الإعلام والشؤون السياسية، بقلم: مجموعة من المتخصصين، المركز الإسلامي للأبحاث السياسية، قم ـ ١٩٨٢.

٦ ـ ٤ سنوات حرب، المركز الإسلامي للأبحاث السياسية، حزب الدعوة الإسلامية، طهران ـ ١٩٨٤.

٧ ـ الأسدي، محمد هادي، الإمام الحكيم.. دراسة تحليلية في المواقف السياسية ١٩٥٠ ـ ١٩٧٠ (مخطوط).

٨ ـ إعلام الثورة الإسلامية في العراق.. الواقع والطموح (ندوة)، المركز الإسلامي للأبحاث السياسية، حزب الدعوة الإسلامية، طهران ـ ١٩٨٤.

٩ ـ الاقتحام، المكتب الإعلامي لمنظمة العمل الإسلامي، طهران (د.ت).

١٠ ـ الله أكبر.. حول الثورة الإسلامية في إيران، طهران (د.م.، د.ت).

١١ ـ أم فرقان، بطلة النجف الشهيدة العالمة العلوية بنت الهدى، وحدة الإعلام في المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، طهران ـ ١٤٠٤هـ.
١٢ ـ الأمين، (السيد) محسن، أعيان الشيعة، دار التعارف للمطبوعات، بيروت ـ ١٩٨٣.
١٣ ـ أوقفوا الإرهاب في العراق، المكتب الإعلامي لمنظمة العمل الإسلامي، طهران (د.ت).
١٤ ـ البراك، فاضل، المدارس اليهودية والإيرانية في العراق.. دراسة مقارنة، بغداد ـ ١٩٨٤.
١٥ ـ بيان التفاهم الصادر من حزب الدعوة الإسلامية إلى الأمة في العراق، الإعلام المركزي لحزب الدعوة الإسلامية (د.م، د.ت).
١٦ ـ التسخيري، الشيخ محمد علي، قصر النهاية: سجن الحرية البعثية (مذكرات مخطوطة).
١٧ ـ تراب زمزمي، عبد المجيد، الحرب العراقية الإيرانية.. الإسلام والقوميات (د.ت).
١٨ ـ التكريتي، برزان، محاولات اغتيال صدام حسين، بغداد ـ ١٩٨٢.
١٩ ـ توجيهات الإمام الخميني إلى المسلمين، تعريب: محمد جواد المهري، وزارة الإرشاد الإسلامي، طهران ـ ١٤٠٣هـ.
٢٠ ـ توحيد القوى الإسلامية في العراق المدخل الأساس لتحريره من حكم العفالقة، حركة جند الإمام، ١٤٠١هـ (د.م).
٢١ ـ التهجير جريمة العصر، إعداد: لواء الصدر، لجنة إقامة مؤتمر جرائم صدام، المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، طهران ـ ١٤٠٤هـ.
٢٢ ـ ثقافة الدعوة، الإعلام المركزي لحزب الدعوة الإسلامية، (د. م، د.ت).
٢٣ ـ ثقافة الدعوة الإسلامية ج ١ و٢، حزب الدعوة الإسلامية، ط٢، ١٤٠١هـ (د.م).
٢٤ ـ جرائم صدام.. عرض وثائقي، المركز الإسلامي للأبحاث السياسية، حزب الدعوة الإسلامية، طهران ـ ١٩٨٣.
٢٥ ـ الحائري/ (السيد) كاظم، أساس الحكومة الإسلامية، الدار الإسلامية، ط١، بيروت ـ ١٩٧٩.

٢٦ ـ الحائري، (السيد) كاظم، الكفاح المسلح في الإسلام، مؤسسة أهل البيت، بيروت ـ ١٩٨٢.
٢٧ ـ الحائري، (السيد) كاظم، مباحث الأصول، ج١، قم ـ ١٤٠٧هـ.
٢٨ ـ الحركة الإسلامية في العراق، مؤسسة الجهاد، بيروت ـ ١٩٨٥.
٢٩ ـ حركة جند الإمام (عج).. المبادئ الأساسية والتصورات العامة، حركة جند الإمام (د. م، د.ت).
٣٠ ـ حزب التحرير، الخلافة (د.م، د.ت).
٣١ ـ حسن، معاذ، البعث صناعة غربية جاهزة، المركز الإسلامي للأبحاث السياسية، حزب الدعوة الإسلامية، طهران ـ ١٤٠٢هـ.
٣٢ ـ الحسيني، (السيد) أحمد، الإمام الحكيم السيد محسن الطباطبائي، دار الثقافة، ط١، النجف الأشرف ـ ١٣٨٤هـ.
٣٣ ـ الحكيم، (السيد) محمد باقر، من نظرات جماعة العلماء، المكتب الإعلامي لجماعة العلماء المجاهدين في العراق (د.م، د.ت).
٣٤ ـ حول انتهاكات النظام الفاشي العميل لحقوق الإنسان في العراق، جمعية الحقوقيين العراقيين، مؤسسة صوت الرافدين للنشر، ١٩٨٤ (د.م).
٣٥ ـ حول نظرية المرحلية عند الدعوة، الدعوة الإسلامية، طهران ـ ١٣٠٧هـ.
٣٦ ـ خدوري، عبد المجيد، العراق الجمهوري، الدار المتحدة للنشر، بيروت ـ ١٩٧٤.
٣٧ ـ خدوري، عبد المجيد، العراق الاشتراكي، الدار المتحدة للنشر، بيروت ـ ١٩٨٥.
٣٨ ـ خريف الاستكبار.. فصول في الحرب الطويلة، مؤسسة الجهاد للصحافة والنشر ـ طهران ـ ١٩٨٣.
٣٩ ـ الخليلي، جعفر، موسوعة العتبات المقدسة، قسم النجف ج١، بغداد ـ ١٩٦٥.
٤٠ ـ الخميني، (الإمام) روح اللّه الموسوي، الحكومة الإسلامية، المكتبة الإسلامية الكبرى، طهران (د.ت).
٤١ ـ دستور جمهورية إيران الإسلامية، تعريب: لجنة مكلفة من قبل وزارة الإرشاد الإسلامي، وزارة الإرشاد الإسلامي، طهران ـ ١٤٠٣هـ.

٤٢ ـ دشتي، محمد وحسين، محمد علي، المواقف الملتزمة إصدار وزارة الإرشاد الإسلامي، طهران (د.ت).
٤٣ ـ دماء العلماء في طريق الجهاد، المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، طهران ـ ١٩٨٤.
٤٤ ـ روحاني، سيد حميد (زيارتي)، نهضة الإمام الخميني ج٢، طهران ـ ١٩٨٥.
٤٥ ـ زكي، هشام، سنين بغداد الحزينة (د.م، د.ت).
٤٦ ـ سليمان، كامل، يوم الخلاص في ظل القائم المهدي، بيروت ـ ١٩٧٩.
٤٧ ـ السماك، محمد، من هو الرئيس العراقي صدام التكريتي، الإتحاد الإسلامي لطلبة العراق في أميركا وكندا، ١٩٨٢، (د.م).
٤٨ ـ السهيل، (المحامي) سهيل (إعداد وتعليق)، الإرهاب في العراق، دمشق ـ ١٩٨٤.
٤٩ ـ السياسة العراقية.. المنطلقات، الممارسات، الهداف (د.م، د.ت).
٥٠ ـ شكل الحكم الإسلامي وولاية الفقيه، الإعلام المركزي لحزب الدعوة الإسلامية (د.م، د.ت).
٥١ ـ شلبي، (الدكتور) رؤوف، الشيخ حسن البنا ومدرسته «الأخوان المسلمون»، القاهرة ـ ١٩٧٧.
٥٢ ـ شهداء بغداد، الإعلام المركزي لحزب الدعوة الإسلامية، ط٢، طهران ـ ١٤٠٣.
٥٣ ـ شهداؤنا مشاعل نور ج ١ و٢ و٣، وحدة الإعلام للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، طهران ـ ١٩٨٥.
٥٤ ـ الشيرازي، السيد حسن، كلمة الإسلام، قم ـ ١٤٠٠ هـ (د.ن).
٥٥ ـ الشيرازي، السيد محمد، الشورى في الإسلام، مؤسسة الفكر الإسلامي، ١٤١١هـ (د.م).
٥٦ ـ الصحافة تحاور العلامة المدرسي، دار البصائر للطباعة والنشر، طهران ـ ١٩٨٥.
٥٧ ـ صدام حسين.. آراء ومواقف (٣)، سفارة الجمهورية العراقية في لبنان، بيروت ـ ١٩٨٠.

٥٨ ـ الصدر، (السيد) محمد باقر، الإسلام يقود الحياة، دار التعارف للمطبوعات، بيروت ـ ١٩٨١.
٥٩ ـ الصدر (الإمام)، الشهيد الرابع، من فكر الدعوة الإسلامية، الإعلام المركزي لحزب الدعوة الإسلامية (د.م، د.ت).
٦٠ ـ الصراع العربي الفارسي، مجموعة مؤلفين، مؤسسة الدراسات والأبحاث في منشورات العالم العربي، باريس (د.م).
٦١ ـ د. عارف، ذات الشوكة.. قصة الشعب العراقي (د.م، د.ت).
٦٢ ـ العباسي، عبد الحميد، صفحات سوداء من بعث العراق ج١، ط٢، ١٩٨٤ (د.م).
٦٣ ـ العباسي، عبد الحميد، صفحات سوداء من بعث العراق ج٢، مطبعة دار التراث العربي، لندن ـ ١٩٨٨.
٦٤ ـ عبد الباقي، محمد فؤاد، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، دار الكتب المصرية، القاهرة ـ ١٣٦٤هـ.
٦٥ ـ العراق بين التنظيمات والخيارات المطروحة، المكتب الإعلامي لمنظمة العمل الإسلامي (د.م، د.ت).
٦٦ ـ العراق في قرارات منظمة العفو الدولية (د.م، د.ت).
٦٧ ـ العطاء.. حكايات عن مقاومة الشعب العراقي، المكتب الإعلامي لمنظمة العمل الإسلامي (د.م، د.ت).
٦٨ ـ ع. نجف، الشاهد الشهيد.. أضواء على حياة الإمام الشهيد السيد محمد باقر الصدر، المكتب الإعلامي لجماعة العلماء المجاهدين في العراق، طهران (د.ت).
٦٩ ـ العمل الحزبي، الإعلام المركزي لحزب الدعوة الإسلامية، ط٣، ١٤٠١ هـ(د.م).
٧٠ ـ عمليات الشهيد أبو جهاد، عطاء أبناء الصدر وجند الخميني لهذه الأمة، المكتب الإعلامي لحركة المجاهدين العراقيين، ١٩٨٢ (د.م).
٧١ ـ عمليات المرجع الشهيد الصدر ثار الأمة لقائدها، المكتب الإعلامي لحركة المجاهدين العراقيين، ١٩٨٣ (د.م).

٧٢ ـ عودة، عبد القادر، المال والحكم في الإسلام، منظمة الإعلام الإسلامي، طهران ـ ١٤٠٤هـ.
٧٣ ـ فرحات، سليمان محمد، الحرب العراقية الإيرانية صورة من قريب، شركة الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ـ ١٩٨٦.
٧٤ ـ قادسية صدام.. القائد والمعركة (ملف)، كتاب الجمهورية ج١، دار الجماهير، بغداد ـ ١٩٨١.
٧٥ ـ القبانجي، صدر الدين، الجهاد السياسي للإمام الشهيد السيد الصدر (د.م، د.ت).
٧٦ ـ قبضة الهادي، المكتب الإعلامي لحزب الدعوة الإسلامية، طهران ـ ١٤٠٣هـ.
٧٧ ـ القضية العراقية من خلال مواقف الإمام الشيرازي، مدرسة أمير المؤمنين(ع) العلمية، مشهد ـ ١٤٠١هـ.
٧٨ ـ القيادة الحركية في الإسلام، المركز الإسلامي للأبحاث السياسية، حزب الدعوة الإسلامية، طهران ـ ١٤٠٢هـ.
٧٩ ـ الكاتب، أحمد، تجربة الثورة الإسلامية في العراق منذ عام ١٩٢٠ وحتى ١٩٨٠، دار القبس الإسلامي،طهران ـ ١٩٨١.
٨٠ ـ كاظم، صافيناز، يوميات بغداد ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠، أو بن برس ليمتد، لندن ـ ١٩٨٤.
٨١ ـ كاظم، فؤاد، أرقام وآراء حول نظام البعث في العراق، المركز الإسلامي للأبحاث السياسية، قم ـ ١٩٨٢.
٨٢ ـ كاظم، فؤاد، أعلام صدام على خطى النازية، المركز الإسلامي للأبحاث السياسية، قم ـ ١٩٨٣.
٨٣ ـ كاظم، فؤاد، البعث يحترق وعملاء وأوراق تحترق، المركز الإسلامي للأبحاث السياسية، قم ـ ١٩٨٣.
٨٤ ـ الكاظمي، علي، آية اللّه السيد حسن الشيرازي شهيد الثورة الإسلامية في العراق، دار القرآن الكريم، قم (د.ت).
٨٥ ـ الكوراني، الشيخ علي، نظرية حزب اللّه في العمل الإسلامي، مكتب الإعلام الإسلامي، قم ـ ١٤٠٦هـ.

٨٦ ـ لمحات من مسيرة حزب الدعوة الإسلامية، الإعلام المركزي لحزب الدعوة الإسلامية (د.م، د.ت).

٨٧ ـ ماكيافل، نقولا، الأمير.

٨٨ ـ مجاهد، عبد الحق، نظرة إسلامية في نص ميثاق التحالف الوطني لتحرير سوريا، اتحادي الطلبة والعمال المسلمين في أوروبا ألمانيا الغربية ـ ١٩٨٢.

٨٩ ـ المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق (تعريف)، وحدة الإعلام في المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، طهران ـ ١٩٨٤.

٩٠ ـ المدرسي، السيد محمد تقي، القيادة الإسلامية (د.م، د.ت).

٩١ ـ المرحلية في جهاد الدعوة، الإعلام المركزي لحزب الدعوة الإسلامية (د.م، د.ت).

٩٢ ـ مسائل تنظيمية، الإعلام المركزي لحزب الدعوة الإسلامية (د.م، د.ت).

٩٣ ـ مسلمي عقيلي، سيد محمود، الخلافات الإيرانية العراقية حول السيادة وحقوق الملاحة للبلدين في شط العب «أروندرود»، تعريب: محمد. ج.م، طهران (د.ت).

٩٤ ـ مشاعل الثورة الإسلامية في العراق، المكتب الإعلامي لمنظمة العمل الإسلامي، طهران (د.ت).

٩٥ ـ من حياة الشهيدة بنت الهدى، رابطة المرأة المسلمة في العراق، دمشق ـ ١٩٨١.

٩٦ ـ منشورات جماعة العلماء في النجف الأشرف، مطبعة الآداب، النجف الأشرف ـ ١٩٥٩.

٩٧ ـ من شهداء الدعوة الإسلامية في العراق، المركز الإعلامي لحزب الدعوة الإسلامية، ١٤٠١هـ (د.م).

٩٨ ـ المنطلقات والأهداف، إعداد: مكتب الناطق الرسمي، المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، طهران ـ ١٩٨٣.

٩٩ ـ من مذكرات حردان عبد الغفار التكريتي، منظمة الطلبة المسلمين العراقيين (د.م، د.ت).

١٠٠ ـ المواجهة.. قصة الهجمة الاستكبارية على الحركة الإسلامية كما تعرضها

الوثائق، المركز الإسلامي للأبحاث السياسية، حزب الدعوة الإسلامية، طهران ـ ١٩٨٦.
١٠١ ـ موجز عن أفكار وأهداف ومكاتب جماعة العلماء المجاهدين في العراق، المكتب الإعلامي لجماعة العلماء المجاهدين في العراق (د.م، د.ت).
١٠٢ ـ الموسوي، رعد، انتفاضة صفر الإسلامية في العراق ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧، ط٢، قم ـ ١٤٠٤هـ.
١٠٣ ـ نحو حركة طلابية إسلامية عالمية، الاتحاد الإسلامي لطلبة العراق، طهران ـ ١٩٨٣.
١٠٤ ـ النفيسي، عبد اللّه فهد، دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث، دار النهار للنشر، بيروت ـ ١٩٧٣.
١٠٥ ـ هادي، أكرم، جرائم نظام صدام، لجنة إقامة مؤتمر جرائم صدام، المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، طهران ـ ١٤٠٤هـ.
١٠٦ ـ يكن، فتحي، الإسلام فكرة وحركة انقلاب، مؤسسة الرسالة، بيروت (د.ت).
١٠٧ ـ يكن، فتحي، نحو حركة إسلامية عالمية واحدة، مؤسسة الرسالة، ط٣، بيروت ـ ١٩٧٧.

ب ـ الدوريات:

١ ـ مجلة الأضواء، النجف.
٢ ـ مجلة الأضواء، قم.
٣ ـ مجلة الأفكار، بيروت.
٤ ـ مجلة ألف باء، بغداد.
٥ ـ صحيفة الأنصار، بيروت.
٦ ـ مجلة الإيمان، النجف.
٧ ـ مجلة التقرير، لندن.
٨ ـ مجلة التضامن، لندن.
٩ ـ صحيفة التيار لندن.
١٠ ـ صحيفة التيار الجديد، لندن.
١١ ـ مجلة الثقافة الجديدة، الخارج.

١٢ ـ صحيفة الثورة، بغداد.
١٣ ـ مجلة الجهاد، طهران.
١٤ ـ مجلة الجهاد للدراسات والبحوث، طهران.
١٥ ـ صحيفة الجهاد، طهران.
١٦ ـ مجلة الحوادث، لندن.
١٧ ـ مجلة الحوار، اوبسالا.
١٨ ـ مجلة الحوار الفكري والسياسي، قم.
١٩ ـ مجلة الدستور، لندن.
٢٠ ـ مجلة روز اليوسف، القاهرة.
٢١ ـ صحيفة السفير، بيروت.
٢٢ ـ صحيفة الشراع، بيروت.
٢٣ ـ مجلة الشراع، بيروت.
٢٤ ـ صحيفة الشهادة، طهران.
٢٥ ـ مجلة الشهيد، طهران.
٢٦ ـ صحيفة صدى العراق، بيروت.
٢٧ ـ صحيفة صوت الشهادة، طهران.
٢٨ ـ مجلة صوت الشهادة، طهران.
٢٩ ـ صحيفة صوت العراق، لندن.
٣٠ ـ صحيفة طريق الشعب، بغداد، الخارج.
٣١ ـ صحيفة العمل الإسلامي، طهران.
٣٢ ـ صحيفة العهد، بيروت.
٣٣ ـ صحيفة الفيحاء، بغداد.
٣٤ ـ مجلة كل العرب، باريس.
٣٥ ـ صحيفة العصر، لندن.
٣٦ ـ صحيفة كيهان العربي، طهران.
٣٧ ـ صحيفة لواء الصدر، طهران.
٣٨ ـ مجلة المجتمع، الكويت.
٣٩ ـ صحيفة المسار، لندن.

٤٠ ـ مجلة المستقبل، باريس.
٤١ ـ صحيفة المقاتلون، أوهايو.
٤٢ ـ مجلة المنطلق، بيروت.
٤٣ ـ مجلة الموقف العربي، قبرص.
٤٤ ـ صحيفة الناصرية، لندن.
٤٥ ـ مجلة النشرة، قبرص.
٤٦ ـ صحيفة النهار، بيروت.
٤٧ ـ مجلة الهدف، بيروت.
٤٨ ـ مجلة الوطن العربي، باريس.
٤٩ ـ مجلة الوقائع العراقية، بغداد.

ت ـ النشرات:

١ ـ أخبار اليوم (انصات)، طهران.
٢ ـ النشرة الإخبارية، دمشق.
٣ ـ الأنباء (انصات)، طهران.
٤ ـ إيران اليوم، طهران.
٥ ـ تقارير حول العراق، طهران.
٦ ـ التقرير الأسبوعي، طهران.
٧ ـ التقرير السياسي الإسلامي، طهران.
٨ ـ الجهاد، طهران.
٩ ـ الدراسات والتقارير الإخبارية، طهران.
١٠ ـ صوت الدعوة للجماهير، طهران.
١١ ـ الكاشف، الخليج ولندن.

ث ـ بيانات، تعميمات رسمية، وأشرطة تسجيل:

١ ـ مجموعة من بيانات التنظيم الدولي للأخوان المسلمين.
٢ ـ مجموعة بيانات جماعة العلماء المجاهدين في العراق، طهران وقم.
٣ ـ مجموعة من بيانات الحركة الإسلامية في كردستان العراق.
٤ ـ مجموعة بيانات حركة المجاهدين العراقيين، بيروت وطهران.

٥ ـ مجموعة من بيانات حزب التحرير.
٦ ـ مجموعة بيانات حزب الدعوة الإسلامية.
٧ ـ مجموعة من بيانات الكتلة الإسلامية لتحرير العراق.
٨ ـ مجموعة بيانات المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، طهران.
٩ ـ مجموعة بيانات مكتب السيد محمد باقر الحكيم، طهران.
١٠ ـ مجموعة من بيانات وتقارير منظمة حقوق الإنسان في العراق، لندن.
١١ ـ مجموعة من بيانات وتقارير منظمة العفو الدولية.
١٢ ـ مجموعة بيانات منظمة العمل الإسلامي، طهران.
١٣ ـ تعميمات وكتب رسمية (سرية) للقيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، بغداد.
١٥ ـ تعميمات وكتب رسمية (سرية) لمديرية الاستخبارات العسكرية العراقية، بغداد.
١٦ ـ تعميمات وكتب رسمية (سرية) للمكتب العسكري المركزي والمكتب العسكري في الجنوب لحزب البعث العربي الاشتراكي.
١٧ ـ ندوة خاصة للشيخ محمد مهدي الآصفي، مسجلة على شريطة كاسيت، طهران ـ ١٩٨٢.
١٨ ـ ندوة خاصة للسيد محمد باقر الحكيم، مسجلة على شريط كاسيت، قم ـ ١٩٨٤.
١٩ ـ مقابلة خاصة مع السيد مهدي الحكيم، أجراها محمد هادي الأسدي، مسجلة على شريط كاسيت، طهران ـ ١٩٨٤.
٢٠ ـ مقابلة بين الشيخ زماني ومجموعة من قوات الشهيد الصدر، مسجلة على شريط كاسيت، قم ـ ١٩٨٣.
٢١ ـ محاضرة للإمام السيد محمد باقر الصدر تحت عنوان «حب الدنيا»، مسجلة على شريط كاسيت، النجف الأشرف، ١٩٧٩.
٢٢ ـ محاضرة للسيد مهدي الحكيم، مسجلة على شريط كاسيت، طهران ـ ١٩٨٧.
٢٣ ـ اعترافات حسن العلوي، مسجلة على شريط كاسيت، دمشق ـ ١٩٨٢.

٢٤ ـ وقائع الحفل الأخير الذي أقيم في «معسكر الشهيد الصدر» مسجل على شريط كاسيت، الأهواز ـ ١٩٨٣.

جـ ـ مقابلات خاصة:

أجراها الكاتب مع عدد كبير من رواد الحركة الإسلامية العراقية وقادتها وكوادرها، وأصحاب الاهتمام والاختصاص، خلال الأعوام ١٩٨٤ ـ ١٩٨٨.

ثانياً ـ المصادر الأجنبية:

أ ـ الكتب:

1 - AREVIEW OF THE IMPOSED WAR. MINISTRY OF Foreign Affairs of 1. R. Iran. Tehran - 1983.
2 - Dekmejian, R. Hrair, ISLAM IN REVOLUTION. Fundamentalism in the Arab World. Syracus University Press, New york - 1985.
3 - Farowk, Narion & Sluglett, Peter. IRAQ SINCE 1958 from REVOLUTION to DICTATORSHIP. KPI Limited, London - 1987.
4 - Maclacan, Kith & Gaufi, George - THE GULF WAR. The Economist intelligence Unit, London - 1985.
5 - Sidiqui, Kalim, Issues in the Islamic Movment 1980 - 81, The Open Press, TORONTO - 1982.

ب ـ الدوريات:

1 - Crescent Internatinal, Toronto.
2 - Der Spiegel, Hamburg.
3 - The Economist, London.
4 - Le Figaro, Paris.
5 - The Gurdiank London.
6 - Herald Tribune, New York.
7 - Jeune Afrique, Paris.
8 - Le Matin, Paris.
9 - The Middle East Journal, Washington.
10 - Middle Eastern Studies, London.
11 - Le monde, Paris.
12 - News Week, New York.
13 - The Observer, London.
14 - Spotlight, London.
15 - The Sunday Telegraph, London.
16 - The Washington Post, Washington.
17 - The Washington, Times, Washington.

الفهرس

الطبعة الخامسة.. لماذا؟ ٥
في البدء.. كلمة ١٣

الفصل الأول: حركة الوعي الإسلامي

جذور النهضة ١٩
النزوع نحو التنظيم ٢٥
تبلور حركة الوعي الإسلامي ٣١
تأسيس حزب الدعوة الإسلامية ٣٦
جمهورية عبد الكريم قاسم ٥١
مرجعية الإمام الحكيم ٥٧
جماعة العلماء ٦٠
مواقف الجماعات الإسلامية ٦٤

الفصل الثاني: تجربة القوة

صراع رجال السلطة ٧٧
مبادئ الحكم الجديد ٧٩
الإمام الخميني في النجف الأشرف ٨٢
البحث عن الحركة الإسلامية ٨٥

مخلفات نكسة حزيران ٨٨
مفردات القوة ٩٢
الهلع الاستعماري ٩٩
حزب البعث: البديل ١٠٥

الفصل الثالث: المواجهة

بداية المواجهة: الشد والتراخي ١١٧
موقف المرجعية ١٢٤
وفاة الإمام الحكيم ١٣٣
مخطط التصفية ١٣٩
تنفيذ المخطط ١٤٥
إعدام «قبضة الهدى» ١٥٢
الدفاع عن النفس ١٦٢
انتفاضة النجف الأشرف في صفر ١٧٠

الفصل الرابع: الحدث الكبير

تأثيرات الثورة الإسلامية الإيرانية على الداخل العراقي ١٨٧
ردود فعل النظام ١٩٦
الإمام الصدر يحضر للثورة ٢٠٥
انتفاضة رجب: انطلاقة ثورة الصدر ٢١٦
الصراع السياسي ٢٢٥
صدام حسين.. رجل المرحلة ٢٣٥
إجراءات السلطة الاحترازية ٢٤١
قرار تصفية الحركة الإسلامية ٢٥٤
إعدام الإمام الصدر ٢٥٧

الفصل الخامس: تفاعل مرحلة الصراع

المتغيرات والمهام الجديدة ٢٧٥
العودة إلى سياسة التهجير ٢٧٧
فصائل جديدة في الساحة الإسلامية ٢٩٠
الحرب العراقية ـ الإيرانية ٣٠٢
تصفيات ساخنة ٣٠٩
الحرب الإعلامية ٣٢٠

الفصل السادس: وحدة الحركة الإسلامية

محاولات وأطروحات ٣٣٥
جماعة العلماء المجاهدين في العراق ٣٣٩
المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق ٣٤٢
قرارات وتصفيات جديدة ٣٤٩
أحداث الكويت وتآمر النظام ٣٦٠
ملامح تحرك داخلي جيد ٣٦٦
حول علاقات الحركة الإسلامية ٣٧٩
إمكانية التسوية مع النظام ٣٩٦

الفصل السابع: الكفاح المسلح: الخيار الأخير

دوافع الكفاح المسلح ٤٠٩
النظام يطلق الرصاص ٤١٣
الإجراءات القمعية للنظام ٤٢٢
الثقل العسكري للحركة الإسلامية ٤٢٥
موجات التصفية في صفوف العسكريين الإسلاميين ٤٣٩
محاولات قلب النظام واغتيال رئيسه ٤٤٤

العمليات العسكرية ٤٦٠
التعاون العسكري مع القوات الإيرانية ٤٧٣

الفصل الثامن: من البناء الداخلي

حول نظرية الحكم ٤٩٣
البنى التنظيمية ٤٩٨
العمل الإعلامي ٥٠٤
العمل الواجهي ٥٠٧
قيادة الحركة الإسلامية ٥١١
إفرازات مرحلة الصراع ٥٢٠
عقبات وتحديات في الطريق ٥٢٨
الملاحق ٥٣٥
المصادر ٦١٧